جامعة سوسة

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة

تشارطات الاستفهام

مع لاحقي سيبويه

(مقاربة نحويّة دلاليّة)

فدوى العذاري

2013

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

جامعـــة ســوســـة
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
بســوســـة

تشارطات الاستفهام

مع لاحقي سيبويه
(مقاربة نحويّة دلاليّة)

فــدوى العــذاري

2013

شـــكـــر

الشّكر كلّ الشّكر للأستاذ محمّد صلاح الدّين الشّريف الذي حباني وزملائي بالوقت والجهد والصّبر في سبيل تحصيل المعرفة بقدر ما لقينا فيها من مشقّة وعناء.

خالص الشّكر أيضا لأساتذتي الأجلاّء. وإنّي إذ أخصّ الأستاذ رفيق بن حمّودة والأستاذ محمد الشّاوش والأستاذ منصف بن عبد الجليل فلما تحمّلوه منّي من عنَت المحاولة وتكرارها، ولما أبدوه من نصائح وملاحظات ساهمت في قيام هذا العمل عيْناً على فكرة.

شكري للأخت والصّديقة نجوى بن عامر ولسائر الزّملاء ممّن مثّلت رفقتهم في هذا الدّرب نعم الأنيس والمعين.

الشّكر – وأعجز عنه- لأهلي الكرام بقدر ما بذلوه من عطاء وتضحية من أجل أن يألق نجم صغير في سماء العلم والمعرفة.

لهم جميعا جلّ عرفاني وامتناني.

هذا العمل في الأصل أطروحة دكتورا عنوانها :

" علاقة الاستفهام ودلالاته بالأبنية المشارطة له من خلال الجهود النّحوية اللاّحقـة بسيبويه "

تحت إشراف الأستاذ : محمد صلاح الدين الشريف. وقد نوقشت بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة من قبل لجنة علميّة متركّبة من الأساتذة : خالد ميلاد (رئيسا) والمنصف عاشور (مقرّرا) وتوفيق العلوي (مقرّرا) ومحمد صلاح الدين الشريف (مشرفا) ورفيق بن حمودة (عضوا) وذلك بتاريخ 28 فيفري 2009. وقد أسفرت مداولاتها إلى إسناد ملاحظة مشرّف جدّا إلى صاحبتها.

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

الإهـــداء

إلى أمّـــي

ثمّ ... أمّي

ثمّ ... أمّي

ثمّ أبـــي

إلى محمّـد

إلى سحر وملكة وفاروق

قائمة الرّموز

[Ⓡ] : محلّ االرّابط
[إ] : محلّ الإنشاء.
[∃] : محلّ الوُجود.
[فـ] : محلّ الفعل.
[فا] : محلّ الفاعل.
[مف] : محلّ المفعول.
[+] : واجب.
[-] : غير واجب (سالب).
[±] : إمكان موجب.
[∓] : إمكان سالب.
[ ] : بنية.
[أ] : موضع حرف الاستفهام.
أ : همزة الاستفهام.
سْ؟ : اسم استفهام.
ظ : اسم استفهام ظرف.
أ [ج] : بنية الاستفهام.
أ [(...) أم (...)..] / [سْ؟ (...)] / [أيّ (...)] : مناويل استفهاميّة.
{ } : مجموعة.
⊂ : علاقة احتواء.
← : علاقة استلزام أو اقتضاء .
↔: علاقة تكافؤ وتشارط.
: علاقة استقلال عاملي.
[ ] + [ ] : علاقة تجاور.
س ص : إسقاط عاملي.

[حـ] : حدث.
[حا] : حادث.
[حا$_2$] : بنية إحاليّة.
[ححا (حا$_2$)] : بنية حدثيّة تواجديّة أساسيّة.
أ[∃ ففا (مف)] : بنية الاستفهام الإعرابيّة الأساسيّة.
Ø : حذف وإضمار.
* : علامة لحن

تمهيـــــد

يندرج بحثنا في "علاقة الاستفهام ودلالاته بالأبنية المشارِطة له من خلال الجهود النّحويّة اللاّحقة بسيبويه" ضمن مجموعةٍ من البحوث تنضوي إلى مشروعٍ عامٍّ قِوامه مركزيّةُ علاقة التّشارط بين الأبنية النّحويّة في تكوُّن الدّلالة.

وتختبر هذه البحوث ضمن هذا المشروع نصوصَ اللّسانيّات قديمها وحديثها، وتعميمُنا للقول مقتضاهُ أمران : أولّهما اختيارُنا النّظريّ للتّوجّه اللّساني الذي يعتبرُ الجهودَ اللّسانيّة الحديثة امتدادًا لجهودٍ سابقة وبناءً عليها، دون التّوجّه الذي يقطعُ مع النّحو القديم وينادي باستقلاليّة النّشاط اللّساني الحديث.

وثانيهما : يستلزمُه خيارُنا الأوّل، وهو مراعاة الامتداد بين النّشاطيْن - باعتبارهما علمًا واحدا - لإدراك مواضع التأثّر والتّأثير.

وقد اعتمدنا في معالجة علاقات الاستفهام التّشارطيّة مدوّنةً تمسحُ نصوصُها مساحةً تاريخيّة ومعرفيّة "شاسعةً" من التّراث النّحوي العربي، ابتداءً بـ"المقتضب" وحتّى "ارتشاف الضرَب من لسان العرب". وما يصلُ بينهما من نصوص جسّدتْ أهمَّ فواصل تكوُّن النّظريّة النّحويّة العربيّة القديمة، وغرضُنا من ذلك أنْ يكونَ عملُنا هذا امتدادًا لبحثٍ أنجزناهُ في إطار شهادة الدّراسات المعمّقة وسَمْناه بـ"الأبنية المركَّبة بأدوات الاستفهام وعلاقتها بالأبنية المُشابهة من خلال سيبويه." اختبرنا فيه مفهومَ العلاقة في أحد تجلّياته، وهو "المشابهة"، واقتصرنا فيه على نصّ "الكتاب"، فكان عملُنا ذاك محدَّدًا بأحد تحقّقات علاقة التّشارط دون غيره، وبأحد نصوص التّراث - على ثِقله - دون غيره.

يبرّر ذلك في إطارٍ أعمق من البحث اتّساعَ دائرة عملنا من حيث المفاهيمِ النّظريّة ومدوّنة الاستقراء. ولجمعنا بيْن معظم نصوص التّراث النّحويّ دواعٍ وغاياتٌ أخرى نصرِّحُ بها في موضعٍ لاحقٍ من مقدّمة أشمل لعملنا. وتُعَدُّ هذه مدخلاً نظريًّا لأبوابٍ خمسة تُتوَّج بخاتمةٍ.

وقد ضمَّنّا هذه المقدّمة المفاهيمَ النَّظريّة الأساسيّة القائم عليها عملُنا، إلى جانب طرح أهمّ إشكاليّاته وقضاياه والمحاور التي تنبني عليها، ثمّ انتهينا إلى التّصريح بالغايات المنوطة بهذا العمل، والمنهج الذي نتوخّاه في استقرائنا لمدوّنتنا.

ولعلّ تعالُق البُعديْن التّاريخي والمعرفي في عملنا هو الذي انتهى بنا إلى إقرار خمسة أبواب، أوَّلُها انطلاقٌ من راهن اللّسانيّات الحديثة وواقع دراسة قضايا الاستفهام وعلاقاته ضمنها، نحو استقراء التّراث النّحوي العربي ضمن أربعة أبواب موالية أردناها سلسلةً من المراحل التّاريخيّة والمعرفيّة المختزِلة لممارسة النّحاة لهذه القضايا ضمن النّظريّة النّحويّة القديمة.

على هذا جعلنا الباب الأوّلَ تسليطًا للضّوء على موقع الاستفهام ضمن الدّراسات اللّسانيّة الحديثة غربيّةً وعربيّةً، وقد قام على فصليْن حاولنا فيهما الإحاطة بأهمّ القضايا المتّصلة بالاستفهام وبتمشّيات مدارس اللّسانيّات الحديثة في قراءتها، لننتقل في الباب الثّاني إلى استقراء قسم أوّل من مدوّنتنا يشتمل على مقتضب المبرّد وأصول ابن السرّاج وإيضاح الزّجاجي، ويجسّد امتدادًا مباشرا لمرحلة مؤسِّسة لقضايا النّحو توجّها كتابُ سيبويه، وقد عُنينا فيه بخصائص الاستفهام وعلاقاته اللّفظيّة والدّلاليّة من خلال هذه المرحلة. وقد أبلغنا الانشغالُ بها جملةً من النّتائج لم تكن سوى بدءٍ لتمامٍ في مراحل لاحقة، فكان الباب الثّالث الذي انشغلنا فيه بتقصّي الأساس النّحوي لعلاقات الاستفهام لنتبيّن معنويّته وتجريده، عن طريق دراسة علاقة البنية الإعرابيّة للاستفهام ببنيته الدّلاليّة، ومعالجة مختلف ضروب علاقاته المولِّدة للدّلالة الوضعيّة والبلاغيّة في أبنيته من خلال أهمّ النّصوص الممتدّة بين شرح السّيرافي وخصائص ابن جنّي.

أدّى ذلك في الباب الرّابع إلى إقرار حقيقة تعامل مستويات النّظام النّحوي ضمن علاقات الاستفهام، وهي حقيقة استنبطناها من خلال تمشّيات النّحاة في النّصوص المذكورة وتمشّي الجرجاني في نظريّة "النّظْم"، ومعالجة الأنباري للمسائل النّحويّة المُشكِلة. وقد جسّدت أعمالُ هذيْن النّحويّيْن -في نظرنا - مرحلةً رابعةً من تطوّر الصّناعة النّحويّة والبلاغيّة.

أمّا خاتم هذه الأبواب في هذا العمل، فكان - بناءً على ما تقدّمَ - حاصلاً لتأليف النّحاة في مرحلةٍ متأخّرة من النّظريّة النّحويّة القديمة لقضايا التّكوُّن الدّلاليّ في أبنية الاستفهام من خلال علاقاتها اللّفظيّة والعامليّة والدّلاليّة.

اقتضى منّا ذلك ضمَّ البلاغة إلى النّحو، فكان "مفتاحُ"السكّاكي و"ارتشاف" أبي حيّان و"محيطه" أرضيّةً نتحرّك على أديمها.

نحاول بذلك على امتداد أبواب هذا العمل الكشفَ عن الخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة لتمشّيات النّحاة في معالجة قضايا التّكوُّن الدّلالي في الاستفهام، من خلال اختبارِ ضروب العلاقات النّحويّة الممكنة التي قد تعتور أبنيتَه نفسَها أو تجمع إليْها ما يغايرها ممّا يشابهها أو ينافرها، ووضع نصوص كلّ مرحلة من مراحل النّظريّة النّحويّة القديمة في إطار الثّقافة النّحويّة الفاعلة في تكوينها.

المقدّمة

1. المفاهيم النّظريّة الأساسيّة :

1.1. النّحو : المفهوم ومجال الدّراسة :

ارتأينا ونحن نخوض مثلّثًا مفهوميًا أساسيًّا : (العلاقة - البنية - النّحو) أن نمسك أوّلاً بثالث أضلاعه - وهو النّحو - باعتباره مجال الدّراسة الذي يتحرّك داخله عملنا هذا، ومقتَضى ذلك أنّ هذا المفهوم ليْس كسابقيْه وإنّما يمثُل الضّلع المنعكس على كلّ المساحة، بالنّظر إلى قدرته على استيعابهما بكلّ ما يطرحانه من قضايا وإشكالات.

من جهة ثانية كاد التّداخل المفهوميّ للنّحو مع غيره من المفاهيم من قبيل : الإعراب syntaxe واللّسانيّات Linguistique ضمن الدّرس اللّساني الحديث يضيع هذا البعد الشّمولي لهذا المفهوم، وقد يكون للتّصوّر القاطع مع النّحو التّقليدي في هذا الدّرس يدٌ في ذلك، إلاّ أنّنا نرى أنّ تسمية هذا التّصوّر لنفسه وحدها تقتضي وجود درس لسانيّ قديم، مثّل الحديثُ امتدادًا طبيعيّا له.

وقد ذهب ملنار إلى أنّ النّحو البنيويّ La grammaire structurale الذي نسب لنفسه الرّيادة في علم اللّسانيّات لا يمكن اعتباره وفق تطوّر تاريخ العلوم سوى امتداد لأنشطة فكريّة قديمة مارستها أمم وشعوب كثيرةٌ (Milner : 1995 : 55). كما اعتبر أنّ هذا الموقف الصّفوي الذي اتّخذه هذا النّحو من النّحو القديم لم يفده بقدر ما أعاده إلى موضعِ المستقرئ الأوّل من حيث انطلق النّشاطُ اللّساني الأوّل (نفسه : 69).

ويجد ملنار لموقفه التواصليّ مع النّحو القديم مبرّرات أهمّها : توحُّد الموضوع والغاية، ذلك أنّ اللّسانيّات الحديثة لا تشترك مع النّحو القديم في موضوعه وحسب، وإنّما أيضا في غايته نحو وضع علم يفسّر انتظام اللّغة وسُبل اشتغالها.

أمّا المفهوم الذي يلتزم به ملنار للنّحو فهو المفهوم "الكلّي" الذي أقرّه تشومسكي، وموضوعه دراسة خصائص "اللّغة الطّبيعيّة الممكنة" Langue naturelle possible، يسمّيها " النّحو الكلّي" Grammaire Universelle (Chomsky : 1987: 9)

والغاية وضع نظريّة عامّة لاشتغال اللّغة (نفسه) وهي بمثابة نظام شكليّ مجرّد Un système formel abstrait (نفســـــه : 9-10.)، تكون الأنحاء الخاصّة Les Grammaires particulières تحقّقات مخصوصة لها (نفسه : 10). ووفق تحديد روفري A. Rouveret لهذه النّظريّة فإنّ النّحو الكلّي هو في نفس الوقت نظريّةٌ شكليّة لأنحاء اللّغات الطّبيعيّة الممكنة ونظريّة لاكتساب اللّغة Une théorie de l'acquisition du langage. لذلك قام تصوُرٌ منذ السّبعينات يُرجع موضوع هذه النّظريّة ومبادئها إلى حقيقة بيولوجيّة Réalité biologique (نفسه : 11.) تعتبر اللّغة عضوا ذهنيّا Organe mental (Chomsky1977: 49).

وقد خالف الشريف هذه النّظريّة في هذا الموضع لا من جهة كونها وظيفة من وظائف الدّماغ، وإنّما من جهة كون بعض الخصائص العامّة المميّزة للحالات العرفانيّة المجرّدة الكبرى كاللّغة ظواهر يرثها الفرد اجتماعيّا عبر التّاريخ عن طريق الوعي الجماعي لا عن طريق الوراثة البيولوجيّة (الشّريف 2002 : 48.).

أمّا المفهوم الذي يقترحه للنّحو ونستند إليه في معالجة قضايا عملنا هذا، فهو المفهوم الواسع الذي اختاره الخليل وأصحابه، واختزله كتاب سيبويه. وهو المفهوم الذي يشمل من خلاله النّحوُ قضايا الإعراب والصّرف بفرعيه : الاشتقاق والتّصريف والدّلالات الوظائفيّة والمقوليّة المتّصلة بفروعه. وأطلق عليه مصطلح "النّظام النّحوي"، وأقامه على افتراضات أساسيّة أهمّها : تعامل مستويات النّحو بعضها مع بعض، وضرورة دراسة خصائص هذا التّعامل بين الأبنية المنتسبة إلى مختلف هذه المستويات (نفسه : 62).

ملخّص ما قيل أنّ حركة تطوّر مفهوم النّحو ومجاله تندرج ضمن حركة تطوّر العلوم المنطلقة من الشّمول نحو التّقلّص لتعود إلى الشّمول من جديد، ذلك أنّ هذه هي الخاصّية الأساسيّة للنّحو الممكّنة إيّاه من التّوصّل إلى استنتاج انتظام اللّغة.

1-2- مفهوم العلاقة :

باندراج هذا المفهوم ضمن إطار النّحو، بات ضمن علاقةٍ بالبنية النّحويّة، وغايتنا أوّلاً محاصرة هذا المفهوم ضمن إطار البنية الواحدة.

عبّر تنيار عن هذا المفهوم بالرّبط أو العقْد la connexion واعتبره مفهوما ضروريًّا للتّعبير عن الفكر، وبدونه لن نعبّر عن أيّ فكرةٍ متناسقة، ولن نقْدر سوى على نُطق متتاليةٍ من الصّور المعزولة بعضها عن بعض (L.Tesnière1966: 11). وإذا كان موضوع علم النّحو هو الجملة، فإنّ هذه مجموعةٌ مكوّنة من الكلمات Mots التي تتوقّف آليّا عن الانعزال الذي كانت عليه داخل المعجم، لمجرّد انخراطها في روابط بينها، تكون قوام الجملة (نفسه).

استنادا إلى هذا التّصوّر يذهب تنيار إلى أنّ جملة من قبيل (1) :

(1) - ألفريد يتكلّم Alfred parle (1)

لا تتضمّن مكوّنيْن فحسب : 1- ألفريد Alfred، و2- يتكلّم Parle، وإنّما ثلاثة مكوّنات : 1-ألفريد Alfred، 2- يتكلّم parle، 3- الرّابطة التي تصل بينهما، والتي بدونها لن يكون هناك جملة. غير أنّ هذا المكوّن الثّالث يكون بلا وسم لفظيّ [(1)] إذْ لا تُسمَعُ (2) ولا (3) :

(2) - يوجَدُ رجُلٌ يُسمّى ألْفريد.

(3) - أحدهُمْ يتكلّمُ.

وإنّما يُسمع الاثنان معًا ضمن الجملة (1)، ممّا يجعل معنى (ألفريد) هو (2)، ومعنى (يتكلّمُ) هو (3).

حاصل ذلك أنّ معاني مكوّنات الجملة تتحدّد وفق هذا التّصوّر عن طريق علاقات إعرابيّة لا توسمُ لفظا لكنّها تمدّ الجملة بمبدإ الحياة : Le principe vital (نفسه : 12).

يجعل ذلك تكوّن الجملة محدّدا بمجموع الرّوابط القائمة بين مكوّناتها، ويجعل بالمقابل فهمَ الجملة متوقّفا على استغلال تلك الرّوابط، وتنبني هذه بشكل عامّ على

---

1) Quand je dis : (Alfred parle) (…), je n'entends pas dire d'une part qu'(il y a un homme qui s'appelle Alfred), et d'autre part que (quelqu'un parle), mais j'entends dire tout à la fois : que (Alfred fait l'action de parler), et que (celui qui parle est Alfred).

علاقات تبعيّة Rapports de dépendance بين مكوّن عامل Régissant ومكوّنٍ معمول Régit (نفسه).

ينتهي تنيار من كلّ ذلك إلى اعتبار مفهوم "الرّابطة" أساسَ الإعراب البنيويّ La Syntaxe structurale ، بل يجعلهُ صنوا له.

1-2-1- مفهوم العلاقة-البنية في النّحو :

غير بعيد عن هذا التّمشّي يركّز الشّريف على اقتران مفهوم العلاقة بمفهوم البنية النّحويّة، ويعتبر مفهوم البنية مفهومًا أوّليًّا في النّظريّات العلميّة ينبغي إسقاطه على الأحداث اللّغويّة، وهو اختيارٌ وجّهه التزامه بكون العلم يبحث في العلاقات بين الأشياء. (الشريف 2002 :285.).

وقد قسّم البنية - باعتبارها مفهوما مجرّدا - بحسب عددِ أطرافها إلى أحاديّة وثنائيّة وثلاثيّة. وغلّب افتراض ثنائيّتها استنادا إلى استقراء الأبنية الأساسيّة في العربيّة وإلى اختيارات النّحاة القدامى النّظريّة في معالجة معظم قضايا اللّغة (سيبويه - الكتاب II : 289) و(المبرّد-المقتضب IV : 367)، خصوصا فيما يتعلّق بتصوّرهم لبنية العامل والمعمول (الشّريف 2002 : 285-286.).

وقد بيّن اقتضاءَ مفهوم البنية للتّحليل والتّركيب، لكنّه مفهوم يقف اختياريًّا عند حدٍّ أدنى من التّحليل، فالبنية المركّبة تنحلّ إلى بنيتين على الأقلّ، وتقتضي البسيطة طرفيْن لا يقبلان التّحليل. وإذا كان افتراض الثّنائيّة للبنية النّحويّة يقتضي أن يكون الطّرف داخل البنية بنيةً أُحاديّةً، فإنّ الشّريف يذهب إلى انعدام وجود بنية أحاديّة في اللّغة، بالنّظر إلى تميّز كلّ طرفٍ بمقابلته لآخر تجمع كليهما علاقةٌ، فهُما بنية.

يُثبِّتُ ذلك ضمن هذا التّصوّر مبدأ التحام مفهوم البنية بمفهوم العلاقة. إذ لا مجال لاختبار أحدهما خارج دائرة الثّاني. ويتأكّدُ ذلك بتوقُّفِ نوع البنية على نوع العلاقة الرّابطة بين طرفيها وبتوقّف نوع الطّرفين على نوع البنية، أي على نوع العلاقة.

ونظرًا لسمة التّجريد التي تسم البنية النّحويّة، فإنّ معالجتها تقتضي تجسيدها دون تحقيقها، وذلك عن طريق التّمثيل لها صناعيًّا. لذلك فإنّ البنية النّحويّة تتجسّد

بطرفيها، لكنّها تكتسب قيمتها من العلاقة التي تجمعهما. فـ "العلاقة تجسّدُ قيمة البنية، والطّرفان يجسّدان البنية. لذا تذكر البنية في النّحو القديم اعتمادا على العلاقة فتُسمّى إسنادا وإضافة وغير ذلك." (الشّريف 2002 : 287).

يقتضي ما قيل استبعاد مفهوم الرّابط اللّفظيّ ومفهوم الرّابط المنطقي قبل التّركيز على مفهوم العلاقة المكوّنة للبنية (نفسه : 281)، وفي تحديد أوّليّ لهذا المفهوم أورد أنّه "يقتضي متعالقيْن على الأقلّ، فالمفهوم السّاذج للبنية أنّها طرفان بينهما رابط مّا نسمّيه علاقة أو نسبة" (نفسه : 285).

وجوهر ذلك أنّه لا وجودَ لمفهوم لسانيّ نحويّ للعلاقة خارج البنية، ولا العكس.

وقد ينحصر الفاصل بين المفهومين فحسْبُ في درجة التّجريد، ذلك أنّ دور العلاقة في تحديد نوع البنية - بالنّظر إلى توقّف نوع البنية على نوع العلاقة الرّابطة بين طرفيها - يجعل منها (أي من العلاقة) مفهوما أكثر تجريدا من مفهوم البنية، ذلك أنّ طرفيْ البنية قابلان للتّجسيد في اللّغة، في حين تحافظ العلاقة على تجريدها في مثل الإسناد والإضافة والنّعت وغيرها (نفسه : 286).

لذلك نبّه الشّريف في اختيارات النّحاة القدامى إلى تفريقهم بين العلاقة وأداتها اللّفظيّة المعبّرة عنها، فعلاقة العطف غير أداة العطف، وعلاقةُ الشّرط غير أداة الشّرط، ولا تتعدّى هذه الرّوابطُ اللّفظيّة كونَها أدوات وقرائن على العلاقات (نفسه : 288).

ملخّص ما تقدّم أنّ البنية النّحويّة مفهوم يتحدّد من خلال العلاقة التي تجمع بين طرفيْه، كما يستمدّ منها نوعه وقيمته، وأنّ كلا المفهومين يقبع في مستوًى معيّن من التّجريد يتوافق فيه مع مستويات معيّنة من التّجسيد اللّغويّ.

لكنْ إذا كانت تلك علاقة البنية بمفهوم "العلاقة" فما علاقتها بدلالتها ؟

1-2-2- علاقة البنية بدلالتها :

ذهب تنيار إلى التّمييز بين البنية الإعرابيّة والبنية الدّلاليّة بأن فصلَ الأبنية الإعرابيّة Structures syntaxiques عن المعنى (Le sens)، يقول "تُعَدُّ بنية الجملة

شيئا والفكرة التي تعبّر عنها شيئا آخر، ولذلك مبرّراته." (Tesnière 1966 : 40). لذلك جعل من كتابه بحثا في مبادئ الإعراب البنيوي Eléments de Syntaxe Structurale، ويقتضي العنوان نفسه استقلال مبادئ الدّلالة عنها.

وغير بعيد عن هذا التّوجّه اعتبر تشومسكي أنّ النّظريّات الجامعة بين الإعـــراب والدّلالة نظريّات مجزّئة (Fragmentaire) ومؤقّتة (Provisoire) (Chomsky 1965 : 201-203). ولعلّ عدم صمود هذا الرّأي أمام التّوليديّين الدّلاليّين، وحمل شومسكي على تعديله (G-Lakoff 1968-1971) و(Katz et Fodor 1963) كانا كفيليْن ببيان ضعف هذا الفصل.

ورغم ذلك حافظت تعديلات تشومسكي الأخيرة على علاقة الاستقلال بين الأبنية الإعرابيّة والدّلاليّة، وذلك بجعل المكوّن الدّلالي مجرّد مؤوّل للأبنية التّركيبيّة المتولّدة عن الأساس، بحيث تأتي قواعد الإسقاط Les règles de projection لمجرّد الدّمج بين المعطيات الدّلاليّة كما تحملها البنية التّركيبيّة، ولمجرّد التّحقّق من مقبوليّة الجملة (صولة 2004 : 50.).

وتفسّر فيارزبيكا إهماله للمكوّن الدّلالي باستعصائه على الصّياغة الشّكليّة التي أقام عليها تصوّره للّغة وللنّحو الكلّي، باعتباره نظاما عرفانيّا شكليّا مجرّدا لا يتضمّن إلاّ أفقر ما يكون عليه المعنى (A. Wierzbicka 1996 : 6 -7).

بالمقابل اتّخذَ الشّريف هذه التّصوّرات أمثلةً على فشل التّمييز بين الأبنية الإعرابيّة والدّلاليّة النّاتجة عن دلالة علاقيّة داخليّة واحدة. فاستدلّ على تجاوز تنيار لتصوّراته، بأنْ بيّن انطلاقا من جهاز تنيار الاصطلاحي نفسه "الدّلالي" أكثر ممّا هو "إعرابيّ"، أنّه قد حقّق المعالجة الدّلاليّة لمختلف الأشكال الإعرابيّة التي كان بصددها، فكان عمله "تمييزا دلاليًّا بين الأبنية المتشابهة وتقريبًا دلاليًّا بين الأبنية المختلفة." (الشّريف 2002 : 92-93.). في حين أراده قراءة إعرابيّة شكليّةً. ويضيفُ أنّ "طرْد المعنى من الدّراسة اللّغويّة ضرب من التّزوير، فالمعنى لم يكنْ في أكثر المدارس ازورارًا عنه إلاّ حاضرا حضور الغائب المعتبَر." (نفسه : 51.).

لذلك عمد الشّريف إلى اختيارات القدامى القاضية بكوْن "البنية الإعرابيّة (...) بنية دلاليّة معنويّة وليست بنيةً لفظيّةً." (نفسه : 268).

خلاصة ذلك أنّ الدّلالة كائنٌ إعرابيّ لا يمكن أن يعالَج إلاّ من خلال الأبنية الإعرابيّة التي تحمله، كما أنّ البنية الإعرابيّة- باعتبارها طرفيْن بينهما علاقةٌ - هي رابطةٌ دلاليّةٌ و"لا وجودَ لرابط في أيّ لغةٍ صوريّة اصطناعيّة لا يحمل دلالةً دُنيا." (نفسه : 51).

1-3- العلاقات بين الأبنية النّحويّة :

إذا تبيّن أنّ البنية رابطة علاقيّة إعرابيّة ودلاليّة بين طرفيْن، فإنّ من الأبنية المركّبة ما ينحلّ إلى بنيتين أوْ أكثر. ومن العلاقات ما يجمع بين أكثر من بنية نحويّة، وقد انجذبت الدّراسات اللّسانيّة إلى هذا المبحث حتّى باتت شاغلَها الأوّل، وهي فيه اتّجاهان : اتّجاه يولي الدّراسة الإعرابيّة والتّركيبيّة المركز الأوّل على حساب الدّلالة، واتّجاه يعيد لهذه الاعتبار، سعيا نحو نظريّة دلاليّة. وقد تفرز التّطوّرات التي يشهدها أحد الاتّجاهين تولُّدَ الاتّجاه المقابل بالنّظر إلى خضوع العلم الحديث بشكل عامّ لمبدأ النّسبيّة والمراجعة المستمرّة، التي تجعل تطوّره محكوما بخطّ لولبي يراجع فيه اللاّحق السّابق ليتجاوزه ويضيف إليه.

1-3-1- الدّراسات الإعرابيّة للعلاقات بين الأبنية :

لعلّ أوّل من انطلق في دراسة العلاقات بين الأبنية النّحويّة في الدّرس اللّساني الحديث هو هاريس Harris الذي اعتبر التّحويل Transformation علاقة تعادل بين المركّبات والجمل (هاريس 1971.) وقد استكمل تشومسكي نظريّاته، وانطلق في ذلك من نقد المناويل السّابقة التي تُهمِلُ السّؤال الأساسيّ في عمل اللّساني وهو كيفيّة انتظام الظّاهرة اللّغويّة، لذلك اهتمّ بالتّحويلات باعتبارها العلاقة المجسّدة لهذا الانتظام.

والملاحَـظ أنّ التّحويلات أقوى قواعد نظريّتـــه في أوّل مناويلها (تشومسكي 1957)، وهي عبارة عن عمليّة توليد للجمل عن طريق استعمال نظام بسيط من الأبنية المركّبيّة : Phrases Structures يولّد "متتاليات الأساس" Suites de base، ثمّ يتمّ تحويلها عن طريق صنف ثانٍ من القواعد إلى جُمل. فالعمليّة عمليّة توليد الجمل عن طريق الاشتقاق : اشتقاق جمل فرعيّة من هذه المتتاليات الأصليّة (Chomsky 1969 : 81). والغاية من هذه العمليّات التّحويليّة التّوصّل إلى إدراك

العلاقة بين الأصول والفروع : من ذلك العلاقة بين الجملة المسندة إلى المعلوم والجملة المسندة إلى المجهول.

لكنّ أهمّ ما أوخذت به تحويلات تشومسكي في مناويله الأولى (1957-1965) هو صياغتها ذات النّزعة الشّكليّة الرّياضيّة التي بالغت في تركيز أولويّة البنية الإعرابيّة على الدّلالة رغم محاولة تدارك هذه المآخذ إثر النّقاش الذي أثارته، والذي أفضى إلى إفراز توجّه دلاليّ مناهض عُرف بـــ "الدّلالة التّوليديّة" Sémantique Générative (1971). ومن أبرز أعلامه جورج لايكوف وجايمس ماككاوْلي J. Mac Cawley.

1-3-2-الدّراسات الدّلاليّة للعلاقات بين الأبنية النّحويّة :

تبيّن توقّف الدّراسات الإعرابيّة للعلاقات بين الأبنية عند طريق مسدود، وإفرازها لنظريّة دلاليّة عرفانيّة. لكن من الاتّجاهات الدّلاليّة الأخرى المناهضة ما تطلّع إلى تكوين نظريّة دلاليّة منطقيّة تقوم على العلاقات بين الأبنية النّحويّة.

1-3-2-1- العلاقات بين الجمل : مارتن-R.MARTIN :

صرّح مارتن منذ البداية (1976) أنّ مشروعه هو بناء نظريّة دلاليّة منطقيّة (Martin 1976 :10) اعتمـــاداً على دراسة علاقات الصّدقvérité الجامعة بين الجمل[1] واعتبر أنّ الطريق إلى ذلك هو حساب العلاقات المنطقيّة التي تجمع هذه الجمل (Martin11: 1983)

وقد فرّع هذه العلاقات إلى ثلاث كما يدلّ عليه المنوال الأوّل في نظريّته : ("Inférence, antonymie et paraphrase" : 1976) :

أ - الاستدلال : Inférence وهي علاقة أساسيّة تتحدّد بعلاقتيْن : أولاهما الاستلزام : Implication ومثالها علاقة البنية (1) بـــ(2) :

(1) - أعطى بيار لصوفيا قلمًا ⟵ (2) أعطى بيار لصوفيا شيئًا

1) Martin ® 1983-p11 : "on y reprend l'idée qu'une des finalités assignable à la théorie sémantique est la prévision des liens de vérité qui unissent les phrases.."

والثانية : علاقة الاقتضاء (Présupposition) : تمثيلها اللّساني المنطقي Logico-linguistique هو : *ج ← ج[1]، ومثالها : (نفسه 1983 : 45) :

(3)- ماريا وبّخت بيار ← (4) - بيار ارتكب خطأً

والفرق بين علاقتي الاستلزام والاقتضاء حسب مارتن هو أنّ صدق (1) يستلزم بالضّرورة صدق (2)، لكنّ نفي (1) لا يستلزم بالضّرورة كذب (2)، أمّا صدق (3) فيستلزم صدق (4)، لكنّ نفي (3) لا يمنع صدق (4).

ب- التّضادّ : Antonymie : وقد اعتمد في هذه العلاقة على سمة التّضادّ الدّلاليّة الجامعة بين الأزواج المعجميّة : (رجل / امرأة - أخذ / أعطى...).

ج- الشّــرح Paraphrase : اعتبرها علاقــة تكافؤ منطقــي Equivalence Logique بين جملتين، ومثالها العلاقة بين (5) و(6) :

(5)- عاد بيار ↔ (6) : بيار راجعٌ

فإذا كانت (5) صادقة، فإنّ (6) صادقة بالضّرورة، وإذا كانت (5) كاذبة، فإنّ (6) كذلك.

وقد أضاف مارتن إلى العلاقات الثّلاث علاقة رابعة سمّاها :

د - علاقة الاستقلال المنطقي Indépendance logique (1983 : 11) : وهي علاقة عبّر بها عن غياب العلاقة المنطقيّة بين جُملتيْن : ومثالها العلاقة بين (7) و(8) :

(7) : عاد بيار. Pierre est revenu

(8) : صوفيا مريضة Sofie a mal à la tête

ويمكن أن تكون هاتان الجملتان صادقتيْن أوْ كاذبتيْن دون أن يمنع صدقُ إحديْهما أو كذبها صدقَ الثّانية أو كذبَها.

غير أنّ تنويع العلاقات بين الجمل في منوال مارتن لا يمكن أن يحجب انْبتاتَهُ في أحد الأبعاد العلاقيّة للظّاهرة اللّغويّة دون غيره، من خلال دراسة "دلالة العلاقات

الحقيقيّة" Sémantique véri-relationnelle (نفسه : 12). وتتحدّد هذه الدّراسة بمفاهيم الصّدق Vrai والكذب Faux دون غيرها من مفاهيم الإنشاء أو المجاز.

يجعل ذلك مشروعهُ - الذي حدّده ببناء منطق للمعنى (Pour une : 1983 logique du sens) -لا يشمل منه إلاّ القسمَ الحقيقي المباشر التّابع لواقع الأشياء، وهو ما يقتضي انتقاصَ نظريّته الدّلاليّة.

1-3-2-2- لعلّ أهمّ ما ناهض به الدّلاليّون التّوليديّون عزلَ المكوّن الدّلالي في النّحو التّوليدي واعتباره مجرّد مكوّن تأويلي للأبنية التّركيبيّة هو رصد المشتركات الدّلاليّة بين الأبنية المتحكّمة فيها، فقد اعتبر لايكوف أنّ الجمل المختلفة عائدةٌ إلى مولّد دلاليّ واحد، كما اعتبر فيلمور Filmore أبنية الكلام السّطحيّة محكومة بحالات من قبيل الفاعليّة والآليّة والمحليّة والهدفيّة objectif، فكلّ معاني الكلام وأبنيته راجعةٌ إلى هذه الحالات البسيطة، بحيث تكون القاعدة المتحكّمة في كلّ كلام على النّحو التّالي :

ج (جملة) ⟵ ج (جهة) + ق (قضيّة)

ممّا يجعل الأبنية السّطحيّة مولّدة عن أوائل دلاليّة primitifs sémantiques.
لكن رغم ما توصّل إليه علم الدّلالة التّوليدي، فإنّ ما ظلّ يربطه بالنّحو التّوليدي هو بقاء الذّات المتكلّمة خارج دائرة الكلام المحكومة بالبنى المنطقيّة، التي صارت مع هذا العلـم متحكّمة في التّركيب والدّلالة (صولة 2004 : 51.)، فتصوّرات فيلمور بقيت بلا متصـوّر Conceptualisateur، وهو ما حاولـت اللّسانيّات العرفانيّة استكماله (Delbecque : 2002 : 33).

1-3-2-3- أبرز الأنساق العرفانيّة في دراسة العلاقات بين الأبنية النّسقُ التّرابطيّ المنبثق بدوره عن خلفيّة بيولوجيّة تعتبر الفكر إفرازًا لأنظمة ترابطيّة Systèmes connexionistes: متكوّنة من جملة من العقد nœuds مترابطة فيما بينها، تشتغل بشكلٍ متوازٍ (Weil Barais-1993 : 50). وأنتج هذا التّصوّر حول اشتغال الدّماغ في الدّراسات البيولوجيّة العصبيّة مبادئ أساسيّةً في الدّراسة اللّسانيّة العرفانيّة المستندة إلى النّسق التّرابطي، أهمّها :

1- ارتباط البنية الدّلاليّة بالبنية العرفانيّة الوضعيّة.

2- رفض استقلاليّة النّحو باعتباره نسقا تمثيليّا شكليّا، واعتباره نسقاً يعتمد الرّوابط الرّمزيّة بين الأبنية الدّلاليّة والأبنية الفونولوجيّة (Langacker : 1994 : 591).

3- انتظام مستويات الدّراسة ضمن مسترسل يصل بين المعجم والصّرف والتّركيب، ولا يكون الفصل بينها إلاّ صناعيًّا.

وقد أدّى استناد اللّسانيات العرفانيّة إلى هذا النّسق التّرابطي إلى رفض التّصوّر المنظوماتي modularisme في معالجة الظاهرة اللّغويّة الذي استلهمه تشومسكي من النّسق المنظوماتي في دراسة الدّماغ البشري (The modularity of Mind : Jerry Fodor 1983.)، ووظّفه في تصوّر النّظام النّحويّ معتبرا إيّاه مجموعةً من المنظومات (Chomsky1981: 236).

1-3-2-4- في هذا السّياق طرحت إلينور روش Eleanor Rosh نظريّة "الطّراز" أو النّماذج الأوّليّة La Théorie des prototypes ، ولعلّ أهمّ مبدإ أُقيمت عليه العلاقةُ بين المعاني النّحويّة في هذه النّظريّة هو مبدأ التّراتبيّة : hiérarchie cognitive، الذي اقترحت بمقتضاه إنزال بعض المقولات أو المعاني في مراكز أساسيّة ضمن النّظام المقولي. نظرا لأولويّتها في التّعلّم (Lakoff & Johnson : 1999)، أطلقت عليْها روش تسمية "مقولات المستوى الأساسي Catégories de niveau de base [1]. فأُجريت العلاقة في هذه النّظريّة وفق درجة انتماء البناء أو المقولة إلى مقولة الطّراز الأساسيّة، أيْ بمدى قربها من هذه المقولة. فأصبحت الأبنية في هذا التّصوّر خاضعة لمجسّم (Sckema) : المركز- الأطراف. ممّا يقتضي تصنيف بعض المقولات الواقعة في أطراف المقولة الأساسيّة ضمن أنواع أو مقولات مجاورة بسبب بعدها عن النّموذج الأوّلي ومشابهتها لهذه الأنواع والمقولات المجاورة، وهنا تكون العلاقات بين هذه الأنواع قائمة على الاسترسال المقولي.

غير أنّ هذه النّظريّة واجهتْ بعض الصّعوبات، وأهمّها ضبط مقاييس موضوعيّة لتحديد الطّراز أوْ النّموذج الأوّلي، ممّا أدّى في صيغتها الموسّعة (Théorie de prototypes étendue) إلى التّخلّي عن هذا المفهوم وإحلال مفهوم "التّأثيرات الطّرازيّة" (les effets prototypiques) محلّه، واستُغِلّ معه مفهوم "التّشابه

---

1) انظر سندس كرونة 2004 :134.

الأسري" وهو مفهوم يقوم عموما على العلاقات والرّوابط المتقاطعة بين المقولات التي تنضوي في هذه النّظريّة تحت مقولة واحدة في مستوى أعمّ تنتمي إلى مقولات المستوى الأعلى (Catégories de niveau super ordonné). وقد شبّه لايكوف المقولات أيْ المعاني النّحويّة وفق هذا المفهوم بـ" أفراد الأسرة الواحدة المتشابهة بطرق مختلفة" (Lakoff 1987 : 16).

ملخّص ذلك أنّ العلاقات بين الأبنية النّحويّة تتحدّد في نظريّة النّماذج الأوّليّة الموسّعة بالاسترسال المتجاوز لمفهوم صعوبة وضع حدود نهائيّة بين المقولات أو المعاني النّحويّة إلى مفهوم الاسترسال في الخصائص أو التّأثيرات النّموذجيّة. ممّا أدّى بالمناويل العرفانيّة إلى تطوير التّمثيل لهذه العلاقات فظهر ما يسمّى بالشّمات (الخطاطات) الصّوريّة (Imagic sckema) لدى لانقاكار والمناويل العرفانيّة المؤمثلة (ICM) لدى لايكوف، والأطر frames لدى فيلمور.

والأهمّ من ذلك أنّ الدّراسات الإعرابيّة للعلاقات بين الأبنية النّحويّة المُؤثِرة للشّكل على الدّلالة أفرزت في آخر مراحل تطوّرها منوالاً دلاليًّا يضع ضمن أهمّ اعتباراته العلاقات الدّلاليّة بين الأبنية أو المقولات النّحويّة.

1-3-3- تعميم العلاقة الشّرطيّة-التّشارطيّة على الأبنية :

1-3-3-1- من أهمّ ما نقد به الشّريف تصوّرات المدرسة التّوليديّة هو عدم قدرتها على التّوصّل إلى البنية الدّلاليّة المسيّرة للعلاقات الرّابطة بين الأبنية النّحويّة المتعاملة، وأرجع ذلك إلى سيطرة المعجم على تصوّرات هذه المدرسة. (الشّريف 2002 : 132-133).

كما بيّن أنّ مفهوم البنية العميقة لا يصلح لبيان الدّلالة العميقة لوجود المعجم فيها، فهي ليست في الحقيقة سوى بنية لفظيّة مجرّدة تنتظر البنية السّطحيّة المجرّدة لتعيين العناصر اللّفظيّة المجرّدة، لذلك فإنّ هذا الأنموذج يتضمّن تناقضا جوهريّا يتمثّل في كونه اعتمادا على مفهوم المقولة المعجميّة يريد أن يصل إلى بنية مجرّدة لها جميع الخصائص الدّلاليّة المعجميّة ليفسّر الظّواهر المعنويّة. (نفسه : 140).

أمّا إذا تحوّلنا إلى البنية السّطحيّة المجرّدة (البنية س S-Structure) فإنّ من المبالغة في هذه المدرسة ادّعاء بنية سطحيّة واحدة لجملة من الأبنية النّحويّة المتقاربة، لأنّ الاختلافات موجودة لامحال ولأنّ هذه الاختلافات في البنية السّطحيّة المجرّدة وفي البنية المنطقيّة لا يمكن أن تحجب علاقات بنيويّة إعرابيّة ودلاليّة تجاوزُ تحقيقاتها المعجميّة، هذه العلاقات لا يمكن أن تكون إلاّ في الأساس المقولي التّركيبي (نفسه : 136).

يجعل ذلك اقتراحات هذا الأنموذج للبنية المنطقيّة التي اعتبرها حلاًّ لمأزق الدّلالة مجرّدَ طرح تأويلي ينطلق من موقع اللّساني المخاطَب المتلقّي للظّاهرة اللّغويّة. "و لا يراعي أنّ المتكلّم قد يكون على درجة معيّنة من الوعي باشتراك بنيوي دلالي معيّن سابق لكلّ بنية سطحيّة مجرّدة وصورة منطقيّة مجرّدة تتعلّقان بإحدى هذه الجمل. ومهما كانت هذه الجمل مختلفةً أو متّفقةً في بنيتها المنطقيّة فبينها اشتراك دلاليّ مّا نسمّيه شرطا ". (نفسه : 136).

أدّى ذلك بالشّريف إلى اقتراح تصوّر يعتمد على أبنية مقوليّة دلاليّة مستقلّة عن المعجم، تسيِّرُ أبنية الجمل وتمكّن من تفسير تعبير الأبنية المختلفة عن دلالة شرطيّة واحدة (نفسه : 141)، ذلك أنّ المعجم لا يمكنه إلاّ أن يصف إنجاز الأبنية ودلالتها المعجميّة ولا يصف العلاقات الدّلاليّة بين الأبنية، لأنّ الأساس المعجمي المقولي في أنموذج تشومسكي لا يتضمّن إلاّ المقولات التّصنيفيّة الأقساميّة، ولا يتضمّن المقولات الدّلاليّة الخالصة (نفسه : 144).

1-3-3-2- يقتضي ما قيل أنّ مشروع الشّريف هو الاستدلال على وجود بنية دلاليّة مجرّدة متحكّمة في الأبنية اللّفظيّة وقد توسّل إلى ذلك بعمليّتين :

1- ملاحظة تقارب بين الأبنية لا يمكن استيعابه إلاّ بافتراض بنية مجرّدة عليا.

2- افتراض هذه البنية يفسّر التّقارب بين هذه الأبنية، ويكشف بعد ذلك وجود أبنية أخرى لا تلاحَظ مقاربتها للأولى إلاّ بعد هذا الافتراض.

ورأى أنّ هذا المنهج لا بدّ منه لفهم العلاقة بين الدّلالة والبنية المجسّدة لها، فتصوّره للدّلالة الشّرطيّة يقتضي هذا المنهج، ويقتضي أنّ هذه الدّلالة تسيطر على

الأبنية المختلفة ولا تحدّد قواعد تركّبها تحديدا كاملا، بل تحدّدها تحديدا احتماليّا يُيَسّر للفوضى الدّلاليّة أن تكون. (نفسه).

جعل ذلك الشّريف يتجاوز المنظور التّوليدي المنصرف إلى التّوليد البنيوي المحدث لإمكان التّأويل الدّلالي نحو اعتبار الدّلالة كائنا مجرّدا يمكن حصره حصرا شكليّا يمكّن من إدراجه في الأبنية المولّدة انطلاقا من الأساس وقبل البنية العميقة. ممّا أدّى بصاحب النّظريّة الشّرطيّة إلى إلحاق أنموذج لايكوف بأنموذج تشومسكي، وإقرار مفهوم الحالات الإعرابيّة لفلمور من جهة اقترابه من التّصوّر المجرّد التقليدي للمحلّ الإعرابي، ومن جهة نجاعته من النّاحية الدّلاليّة المعجميّة (نفسه : 145). ممّا أفضى إلى افتراض علاقة شرطيّة تسبق التقاء التّشكّل الوظائفي بالتّشكّل الدّلالي المعجمي، ويمكن أن توجد في أبنية لا تنضوي تحت المثال الأنموذج [إنْ...]، قد تُعتَبر دلالة ضمنيّة (Implicite) يمكن استخراجها بعلاقة الاستلزام أو علاقة الاقتضاء، ولكن الأجدى الجمع بين العلاقتين ضمن علاقة جامعة هي العلاقة الشّرطيّة.

وقد أجْمل الشّريف أهمّية هذه العلاقة ونجاعتها في وصف انتظام العلاقات النّحويّة في :

1- كونها ليست بنية من أبنية النّحو فقط، بل هي البنية النّظاميّة المجسّدة لعلاقات الأبنية المختلفة في النّظام النّحوي كلّه، وأنّ هذه الخاصّيّة هي الخاصّيّة التي تجعلها الأداة الأساسيّة للتّعقّل (...) وتجعل المنوال [إنْ...] من حيث تمثيله لخصائص البنية الشّرطيّة مؤهّلا أكثر من غيره للتّعبير عن الاستلزام والاقتضاء.

2- أنّه لا وجود، ولا يمكن أن يوجد مبدئيّا أنموذج شكليّ صوري صناعي قادر على وصف اللّغة من جميع جوانبها، إلاّ إذا كان هذا الأنموذج ناتجا عن عمليّة تأليفيّة، مؤدّية إلى اكتشاف أكثر الأبنية الإعرابيّة الدّلاليّة حضورا في جميع الأبنية..." (نفسه : 146).

يقتضي هذا كون الدّلالة كائنًا نحوياً لا وجودَ له خارج البنية ذاتها أوّلاً ثمّ لا وجود له خارج علاقة شرطيّة مع بنية أخرى من اللّغة.

يجعل ذلك من أولويّات الدّرس النّحوي دراسة العلاقات بين الأبنية لإدراك سبل تولُّد الدّلالة ومعرفة دور البنية الشّرطيّة في ذلك. ممّا يقتضي" أن تتصوّر العلاقاتُ علاقات تتحرّك دائما ومستعدّة لتلبية الحاجة إلى القول. وهذه الحركة يمثّلها الشّرط، فالرّمز [↔] رمز يدلّ على أنّ البنية إن كانت كانت الأخرى." (نفسه : 188).

1-4- الافتراضات والإشكاليّات :

ينهينا استعراض المفاهيم النّظريّة الأساسيّة المتعلّقة بعملنا إلى جملة ملاحظات تتضمّن أهمّ افتراضات عملنا وتؤدّي إلى طرح إشكالياته، وأبرزها :

1) - أنّ مفهوم العلاقة مقترنٌ اقترانًا بنيويّا بمفهوم البنية النّحويّة بالنّظر إلى المجال المعرفي الذي يتنزّل فيه- ويتنزّل فيه عملنا - وهو النّحو.

2) - أنّ مفهوم العلاقة مفهوم أشدّ تجريدا من مفهوم البنية، ذلك أنّ البنية طرفان قابلان للتّجسيد في حين تبقي العلاقة بينهما على تجريدها مهما أوغل طرفا البنية في التّعجيم Lexicalisation.

3) - أنّ نوع البنية النّحويّة يتحدّد من خلال العلاقة بين طرفيها كما يتوقّف نوع الطّرفين على نوع البنية، أيْ نوع العلاقة.

4) - أنّ الدّلالة كائن إعرابي لا يمكن دراسته إلاّ من خلال الأبنية التي تسمه، كما لا وجود لعلاقة إعرابيّة مهما أمكن تمثيلها الصّوري والشّكلي لا تتضمّن دلالة دنيا.

5) - يجعل ذلك الإعراب والدّلالة في عملنا كائنيْن نحويّيْن لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر، فالعلاقة بينهما علاقة بنيويّة.

6) - يقتضي ذلك أنّ الاستفهام بنية نحويّة لا يمكن دراستها إلاّ من خلال العلاقة بين أطرافها وأنّ دلالته أو دلالاته مكوّناتٌ نحويّة لا يمكن معالجتها إلاّ من خلال أبنيته النّحويّة (الإعرابيّة وغيرها) وعلاقاته.

7) - أنّ انشغال معظم الاتّجاهات اللّسانيّة الحديثة الإعرابيّة منها والدّلاليّة بمبحث العلاقات بين الأبنية النّحويّة صادر عن إدراكها للعلاقة البنيويّة بين مفهوميْ البنية النّحويّة والعلاقة النّحويّة.

8) - أنّ إفراز المدرسة التّوليديّة لاتّجاه دلاليّ عرفانيّ في معالجة هذه العلاقات قرينة على الحدود الواهية التي يقيمها الاتّجاه الإعرابي الشّكلي بين الإعراب والدّلالة.

9) - أنّ عموم علاقة التّشارط يمكن أن ينزّلها منزلة البنية النّظاميّة المجسّدة لمختلف أصناف العلاقات التي توصّلت هذه التّيّارات اللّسانيّة إلى ضبطها داخل النّظام النّحوي من قبيل : التّحويـل والاقـتضاء والاستـلزام والاستقـلال والتّـضـادّ وعـلاقة المركز بالأطـراف وغـيرها.

10) - يرجّح ذلك لدينا خيارا نظريّاً ومنهجيّاً مفادهُ استقراء النّصوص التّراثيّة اللاّحقة بسيبويه اعتمادا على علاقة التّشارط بين الاستفهام ودلالاته وسائر الأبنية النّحويّة.

لكن إذا كانت هذه افتراضاتنا لقراءة علاقات الاستفهام ودلالاته لدى لاحقي سيبويه، فإنّ ذلك يقتضي منّا تمثُّلا - ولو جزئيًّا - لتصوّر سيبويه نفسه لانتظام هذه العلاقات.

1-5- علاقة الاستفهام ببعض الأبنية المشابهة في منوال سيبويه :

تناولنا في مرحلة انقضت من البحث أحد تشكّلات علاقات الاستفهام، وهو علاقة المشابهة التي تجمعه بأبنية نحويّة مغايرة، واستندنا في ذلك إلى مدوّنة سيبويه، وذلك لاستيفائها شروطًا أهمّها قُرب صاحبها من استعمال المتكلّمين و"إفلات" حدْسه اللّغوي - بالنّظر إلى موقع الكتاب تاريخيّا - من التّراكم التّنظيريّ.

وقد مثّل التّداخل بين الأبنية النّحويّة في نصّ سيبويه المنفذ الأهمّ لاقتحام مبحث العلاقات بين الاستفهام وبعض الأبنية المشابهة. إذ لاحظنا أنّ مفهوم "العلاقة" في الكتاب مفهوم واسع، يمكن أن يشمَل من جهة أقسامَ الكتاب وأبوابه ضمن انتظام عامّ لنصّ الكتاب يتمحور حول قضيّة أساسيّة هي العلاقة بين اللّفظ والمعنى. كما يمكن أن يشمَل من جهة أخصّ علاقة البنية النّحويّة الاستفهاميّة بدلالتها أوْ بأبنية مغايرة، ومن هذه الجهة نفذنا.

فإذا كانت البنية تُعرَّف علميّا بخصائصها، فإنّ ما لاحظناه في أوّل مدوّنة في تاريخ النّحو العربي أنّ من خصائص الأبنية النّحويّة ما يحتجب حتّى يتمّ الكشف عن

العلاقات بينها. أدّى ذلك إلى أن يكون البحث في هذه العلاقات - وتحديدًا علاقات التّكافؤ والمشابهة - جوهر العمل ومركز الاهتمام فيه.

لذلك بنينا دراستنا للقسم الأوّل من ذلك العمل على افتراض انبناء معظم خصائص الاستفهام النّحويّة : الإعرابيّة والدّلاليّة على علاقاته، كما جاء القسم الثّاني - وهو علاقات الاستفهام بالأبنية المشابهة - صدًى للأوّل، بالنّظر إلى أنّ أيّ علاقة له في هذا الإطار تُعدُّ مولِّدا نحويًّا للدّلالة، أيْ للخصائص الدّلاليّة في بنية الاستفهام.

وقد توصّلنا بذلك إلى جملة من النّتائج أهمّها :

1) - أنّ بنية الاستفهام بنية نحويّة مركّبة من بنيتين على الأقلّ : بنية إسناديّة إحاليّة هي البنية الخبريّة الدّنيا، وبنية إنشائيّة تدخل عليها يسمها حرف الاستفهام، وقد مثّلنا لهذه البنية بالشّكل التّالي : أ[فقا (مف)].

2) - أنّ دراسة العلاقة بين البنيتين : الإنشائيّة والإحاليّة، والقائمة على مفهوم العمل النّحوي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لدراسة علاقات المشابهة والتّكافؤ بين الاستفهام والأبنية الخاضعة لنفس البنية الإعرابيّة.

3) - أنّ ملاحظة هذه العلاقات ودراستها إلى جانب دراسة الخصائص النّحويّة المشتركة بين الأبنية المتعالقة تعَدُّ طريقا مساهمًا في الكشف عن سبُل تكوُّن الدّلالة الوضعيّة واللاّوضعيّة داخل أبنية الاستفهام، وهو افتراض استدللنا على صحّته في ذلك العمل.

4) - أنّ الدّلالة داخل أبنية الاستفهام هي المولِّد الأساسي لعلاقاتها القائمة على المشابهة : اللّفظيّة أو الإعرابيّة أو الدّلاليّة أو غيرها بسائر الأبنية النّحويّة.

غير أنّ حدود مرحلة البحث استوجبت منّا قصرَ البحث على هذا الصّنف دون غيره من علاقات الاستفهام التّشارطيّة، ممّا اقتضى ضبط عدد محدود من الأبنية كأطراف موازية لبنية الاستفهام ضمن هذه العلاقات، وهي تحديدا أبنية الشّرط والموصول والأمر، وبعض ما يقع في أحيازها من أعمال.

لكنّ عموم علاقة التّشارط ومرونتها النّحويّة والمنطقيّة يقتضيان إلى جانب مفاهيم المشابهة والانتقال والحمل على المعنى مفاهيمَ من قبيل التّقابل والتّضادّ

والاستقلال والتّجاور وغيرها، ممّا يقتضي بدوره توسيع حيّز البحث، وهو اختيار نظريٌّ التزمنا به في مواجهة اختيار منهجيّ تمثّل في توسيع مدوّنة الاستقراء لتشمل معظم النّصوص النّحويّة التّراثيّة اللاّحقة بسيبويه.

1-6- غايات البحث :

يقتضي ما قيل أن تكون دراستنا لموضوع علاقات الاستفهام ودلالاته بالأبنية المشارِطة له ذات غايات أبعد أهمّها :

1) - الاستدلال على قِدَمِ مفهوم "العلاقة" قِدمَ المفاهيم القائمة على العمل النّحويّ، والإنشاء، وعمل المتكلّم، والدّلالة النّحويّة والبلاغيّة وغيرها. فهو ليس مفهوما حديثاً استأثر به ما يُسمّي نفسه "الدّرس اللّساني الحديث".

2) - التّوصّل إلى إدراك البنية الدّلاليّة الأساسيّة المجرّدة المنتظمة لجميع علاقات الاستفهام في النّظريّة النّحويّة القديمة، واختبار مدى قدرتها على استيعاب الأشكال العلاقيّة الممكنة، بما فيها تلك التي تداولتها المناويل اللّسانيّة الحديثة.

3) - بيان أنّ حركة هذه العلاقات وغيرها شكّلت في هذه النّظريّة ما يمكن الاصطلاح عليه اليوم بمفهوم "النّظام النّحوي" المنغلق على نفسه داخليّا (الشّريف : 2002) أو" نظام الأنظمة Le système des systèmes (G. Guillaume 1971 : 222 -240).

4) - تجاوز النّظرة السّكونيّة للتّراث النّحوي العربي والاستدلال على خضوع تطوّره لحركة تطوّر العلوم الإنسانيّة التي يتجاوز فيها اللاّحقُ السّابق ليضيف إليه، وذلك من خلال رصد إضافات النّحاة لكتاب سيبويه فيما يتّصل بعلاقات الاستفهام.

5) - الاستدلال على ضرورة توظيف تصوّرات النّحو القديم في معالجة القضايا المتّصلة بعلاقات الاستفهام والعلاقات بين الأبنية النّحويّة بشكل عامّ.

6) - السّعي إلى صياغة اختباريّة لمعظم هذه القضايا تتجاوز الصّياغة الحدْسيّة والتّقنيات الاستثنائيّة التي أوخذت بها الأنحاء العلاقيّة grammaires relationnelles في معالجة القضايا التّركيبيّة وغيرها (انظر Culioli : 1990).

وننطلق في محاولة تحقيق هذه الغايات من افتراض أساسيّ مفاده خضوع التّكوُّن الدّلالي في أبنية الاستفهام إلى حركة علاقاتها التّشارطيّة الدّاخليّة والخارجيّة ليكون عملنا هذا محاولة للإجابة عن الأسئلة والافتراضات التي طُرحتْ على امتداد هذا العمل.

1-7- المدوّنة ومنهج البحث :

بعد العرض المختزل للمفاهيم النّظريّة الأساسيّة القائم عليها بحثنا، والغايات النّظريّة والمنهجيّة المزمَع إدراكها، والتي ضمّنّاها بعض إشكاليّات عملنا، يتعيّن تحديد المدوّنة النّحويّة المعتمدة في قراءتنا لعلاقات الاستفهام بالأبنية المشارطة، ومن ثَمّ ضبط منهج استقرائها الذي ارتأيناه طريقا لبلوغ هذه الغايات.

1-7-1- المدوّنة النّحويّة :

حرصا على ضمان البعد الاختباري لدراستنا لمسألة علاقات الاستفهام، ارتأينا تقييدها بمدوّنة نحويّة واسعة. وهو اختيار حاولنا من خلاله تجاوز المآخذ التي وُجِّهت لمعظم الدّراسات اللّسانيّة المتّهمة بالقراءة الحدْسيّة للعلاقات بين الأبنية النّحويّة. (Fuchs : 1982).

جعلنا بذلك عملنا يتحرّك ضمن حيّز نصّي محدّد، على وظيفته التّقييديّة، فإنّنا لقينا من المشقّة في حصره ما لا يخفى، فحدّدنا "الجهود النّحويّة اللاّحقة بسيبويه" بأهمّ النّصوص- بالنّسبة إلى عملنا- الممتدّة بين "مقتضب" المبرّد و"ارتشاف" أبي حيّان النّحويّ. وجعلناها مساحة نصّية "اختباريّة" لعملنا.

لكن لا يقتضي ذلك أنّ علاقات الاستفهام بالأبنية المشارطة له مظروفةٌ بهذه النّصوص دون غيرها، وإنّما القصد أنّنا نبحث عن انتظام هذه العلاقات ضمن هذه النّصوص دون غيرها.

نبرّر ذلك أوّلا بمنزلة هذه النّصوص ضمن السّلسلة المعرفيّة والتّاريخيّة لتكوّن النّظريّة النّحويّة التّراثيّة، وثانيا بشمول محتواها وإيفائها - في نظرنا - بمتطلّبات مشروعنا العلمي. وإذا كانت أبرز غايات بحثنا أن ننفذ إلى دقائق اشتغال النّظام النّحوي في العربيّة من منفذ علاقات الاستفهام اللّفظيّة والدّلاليّة، فمن المتعيّن التّوقّف

عند مختلف مراحل تكوّن النّظريّة النّحويّة العربيّة. وما من طريق إلى ذلك - في نظرنا - سوى اعتبار البعد التّاريخي المتحكّم في ذلك.

يستلزم ما قيل افتراضَنا لسيرورة تطوّرٍ حكمت تكوُّن النّظريّة النّحويّة القديمة عبر التّاريخ وحملتْ في ثناياها الإضافة إلى نصّ سيبويه، يقابل ما تسرّع إليه بعض المحدَثين من مواقف تقطع مع هذه النّظريّة أو ترميها بالسّكون والتّرديد. (انظر : الفاسي الفهري 1986 : 33).

وبالمقابل لا يقتضي تقييدُنا لدراستنا لعلاقات الاستفهام بمركّب الجرّ : "من خلال الجهود النّحويّة اللاّحقة بسيبويه" اكتمالَ نظريّة خاصّة بعلاقات الاستفهام أو العلاقات بين الأبنية عموما مع سيبويه وانطلاق نظريّة جديدة مع المناويل التي لحقتها وإنّما المعنى :

1) - أنّ ما جمعه سيبويه في مؤلَّفه يعدّ بدوره خلاصة مركَّزة لمرحلة صنعها الخليل وأصحابه مثّلت بدايات تشكُّل النّظريّة النّحويّة القديمة.

2) - أنّ موقع "الكتاب" المعرفي والتّاريخي بالنّظر إلى انبنائه على غير مثال، أو تقاليد عريقة في التّأليف النّحوي جعلت منه مرجعا تراقَب من خلاله صياغات النّصوص النّحويّة اللاّحقة وإضافاتهم منهجًا ومضموناً.

من جهة ثانية، فرض علينا اتّساع هذه المدوّنة تجزئتَها، وقد شمل كلّ "جزء" نصوصًا مثّلت - وفق عمليّات جمْعيّة - إحدى مراحل تطوّر معالجة قضايا الاستفهام وعلاقاته ضمن النّظريّة النّحويّة العربيّة. فشملت المرحلة الثّانية[1] مقتضب المبرّد وأصول ابن السرّاج وبعض نصوص الزّجاجي (الإيضاح في علل النّحو - معاني الحروف)، وشملت المرحلة الثّالثة شرح الكتاب للسّيرافي وإيضاح الفارسي و"مسائله" وحروف الرّمّاني وخصائص ابن جنّي، واستلــزمت المرحلة الرّابعة مــنّا استقراءَ مقــتصد الجرجانـــي وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وإنصاف الأنباري، وصـــولا إلى خامس هذه المراحل وآخرها واستندنا فيها إلى مفتاح السكّاكي ونصّيْ أبي حيّان النّحوي (ارتشاف الضّرب من لسان العرب، والبحر المحيط في التّفسير).

---

1) بالنّظر إلى اكتمال المرحلة الأولى مع سيبويه وشيوخه كما ذكرنا.

يفترض حجم المدوّنة إذن استغناءَنا بما في متونها في دراسة علاقة الاستفهام ودلالاته بالأبنية المشارطة له. لكن لا يفترض ذلك بالضّرورة عدم انتقالنا من ظرفها الزّماني القديم إلى ظرف زماني مغاير تعتمل فيه القراءات اللّسانيّة الحديثة لقضايا الاستفهام وعلاقاته النّحويّة والتّداوليّة.

يكون السّؤال إذن : إلى أيّ مدى يمكن الاستفادة من الافتراضات والنّتائج النّحويّة القديمة في طرح هذه القضايا من زاوية نظر حديثة ؟

1-7-2- منهج الاستقراء :

1-7-2-1- إنّ المتوخّي للمنهج الاستقرائيّ الوصفي لا يمكن إلاّ أن يجمع ملاحظات يفترض لها قواعد لا يستطيع الاستدلال على صحّتها، ولا يستطيع استعمالها لتفسير الظّواهر الشّاذّة. وهذا ما يقع في الأنحاء الوصفيّة دائما. إلاّ أنّ الملاحظة إذا ما كانت أوّليّة وعُضدتْ بافتراضات عامّة، وتمّ تحليل هذه الافتراضات واستخراج قواعد سابقة لاستكمال الملاحظة، فإنّه بمجرّد إثبات أنّ هذه القواعد تتكهّن مسبقا بظواهر لغويّة لم تُدرَس بعد، فذلك دليل على صحّتها. ممّا يمكّن الدّارس من استخراج حقائق لغويّة لا يمكن له ملاحظتها مباشرة (الشّريف 2002 : 836).

خيارنا المنهجي إذن في قراءة قضايا الاستفهام وعلاقاته هو الثّاني، وهو منهج يجمع بين الاستقراء والافتراض، ممّا يمكن تعيينه بالمنهج الاستقرائي الاستنتاجي، بالنّظر إلى التّخلّي عن استنباط القواعد من الاستقراء نحو بناء استنتاجات على افتراضات دعا إليها الاستقراءُ نفسُه.

أمّا بالنّظر إلى المدوّنة التي نعتمدها، فإنّه حرصًا على البُعد التّاريخي إلى جانب البعد المعرفي للعمل، نتوخّى تمشّيًا تاريخيًّا قوامُه التّقسيم المرحليّ للنّظريّة النّحويّة القديمة في قراءة قضايا الاستفهام. وتعتمد الدّراسة في كلّ مرحلة على تقديم رأي السّابق من النّحاة على اللاّحق، ذلك أنّ النّبْر فيها واقعٌ على إضافة اللاّحق إلى سابقه في معالجة كلّ علاقة من علاقات الاستفهام التّشارطيّة، ونلتزم في ذلك بإيراد آراء النّحاة في موقعها من السّلسلة التّاريخيّة، وننتقي منها فحسب ما يتعلّق بالاستفهام وعلاقاته اللّفظيّة والدّلاليّة. وإن كان ذلك وحده يقتضي أن نعالجَ معظم الأبنية النّحويّة. ذلك أنّ علاقات الاستفهام تشملها جميعها.

1-7-2-2- إذا كانت غايتنا فهمُ كيفيّة اشتغال النّظام النّحوي الدّلالي للاستفهام، فإنّ مقتضى ذلك التّعرّض لجميع علاقات الاستفهام، وهي من الكثرة ما لا ندّعي القدرة على استيفائها، لذلك نفترض تكوُّن هذا النّظام من منظومات علاقيّة، تشمل فيها كلّ منظومةٍ مجموعةً من الأبنية المتعالقة، سواءً كانت أبنية داخليّة خاصّة ببنية الاستفهام نفسها، أوْ أبنيةً مغايرة تنخرط معها في علاقات تشارطيّة مختلفة.

نفترض أنّ بعض الأشكال النّحويّة لأبنية الاستفهام أصولٌ، نعتبرها مناويلَ أساسيّةً تنضوي إليها أبنيةٌ استفهاميّة أخرى. كما نفترض مناويل علاقيّة تكوّنها هذه الأبنية "المناويل" تمثّل المحاور الأساسيّة لدراستنا. وتتفرّع هذه المناويل العلاقيّة إلى مناويل "داخليّة" تنتمي أطرافها إلى أبنية الاستفهام الإعرابيّة دون غيرها، من قبيل المنوال العلاقي الاستفهاميّ (1) :

(1) - أ [(...) أمْ (...) أمْ...] ⟷ [سْ؟ (...)] ⟷ [أيّ (...)].

ومناويل علاقيّة تمثّلُ أبنيةُ الاستفهام أحد أطرافها، تجمع إليها أبنيةً نحويّةً مغايرةً مشارطة من قبيل (2) :

(2) - أ- أ [ج] ⟷ إنْ [ج].

ب - أ [ج] ⟷ أنْ [ج].

ج - أ [ج] ⟷ [ما أفعلَ]

د - أ [ج] ⟷ [افعِلْ]

إلى غير ذلك من المناويل التي تستدعيها مراحلُ البحث وأقسامُه. وفائدة هذا الافتراض وتفريعاته تتمثّل في قدرته على استيعاب الأبنية المنجزة المنضوية إلى هذه المناويل الأساسيّة بالعلاقات الممكنة بينها، بحيث يمكن للمناويل الإعرابية الشّكليّة للاستفهام والمناويل العلاقيّة الأساسيّة الخاصّة به التّنبّؤُ مسبقًا بظواهر علاقيّة نحويّة مُمْكنة سواءً بين أبنية الاستفهام نفسها، أوْ بينها وبين أبنية مغايرة مشارطة، قد تبدو في الظّاهر بعيدةً كلّ البُعد عن أيّ حالة علاقيّة تجمعها.

1-7-2-3- تبيّن فيما مضى تعرُّضُ منهج الشّكلنة في دراسة العلاقات بين الأبنية إلى النّقد، واتّهامُه بتهميش المكوّن الدّلالي في هذه الدّراسة. واعتبارُ ذلك نتيجة

استعصـــاء هذا المكوّن أصلاً على الصّياغة الشّكليّة. لذلك كان أهمّ مأخذ منهجيّ وجّهتْه التيّارات اللّسانيّة ومن بينها المدرسة اللّسانيّة الفرنسيّة لمناويل التّوليديّة الأمريكيّة هو إيغالُهـــا في الشّكلنة الرّياضيّة بما فاق ثقلُهُ بكثير النّتائج الحاصلة بها (D. Roycourt – 2001 : 31).

في المقابل يرى ملنار (Milner 1978 : 10-252) أنّ اللّغة مجموعة من الخصائص والحالات القابلة للشّكلنة Formalisable، بمعنى أنّ النّحو هو نوع خاصّ من شكلنة اللّغة، ويقيم دراساته للّغة والعلاقات بين الأبنية على ضرورة تصوّر نظريّة لسانيّة وفق منوال الفيزياء الرّياضيّة، بما يَجْعَلُ الشّكلنة التي تتبنّاها هذه النّظريّة مُعَبِّرَةً عن افتراضاتٍ تجريبيّة.

وإن كنّا لا ندّعي من موقعنا العلميّ القدرة على دحض هذا الموقف أو ذاك، فإنّنا نلتزم بخيار الصّياغة الشّكليّة لبعض الأبنية النّحويّة والمناويل العلاقيّة، لما تراءى لنا من خصائصها التنبّئيّة والاستيعابيّة للإنجازات الممكنة لمختلف الأبنية والعلاقات بما يمكن أن يفيد بحثنا ويدعم بناءيْه النّظريّ والمنهجيّ.

لذلك كان لابدّ من النّفاذ إلى محاور عملنا الأساسيّة من باب القراءات اللّسانيّة الحديثة، للاطّلاع على أهمّ ما قدّمتْه بخصوص قضايا الاستفهام وعلاقاته من أفكار نظريّة ومنهجيّة يمكن أن تفيدنا في قراءة نفس القضايا من خلال عيون تراث العربيّة النّحويّ.

ثمّ الانتقال إلى دراستها عبر أقسام مدوّنتنا المرحليّة ابتداءً بالمرحلة الثّانية من تكوُّن النّظريّة النّحويّة العربيّة التي مثّلت الامتداد المباشر لأفكار النّحاة الحدْسيّة الأوّليّة المتعلّقة بالاستفهام ودلالاته وعلاقاته، والتي حاول المبرّد "اقتضابها" وسعى ابنُ السّرّاج إلى "تأصيلها" وعاد الزّجاجي إلى "إيضاحها".

وتلتْها في تمشّينا التّاريخي لهذه القراءة مرحلة ثالثة تطوّرت فيها القراءة بالنّظر إلى ما طرأ على الثّقافة العربيّة من معارف ومناهج وافدة، كان المنطق الإغريقي أبرزها، وقد جسّدت هذه المرحلةَ أغلبُ نصوص نحاة القرن الرّابع ابتداءً بشرح السّيرافي وانتهاءً بخصائص ابن جنّي، فمرحلةٌ رابعة زاوجت بين النّحو والبلاغة والمنطق، لينعكس ذلك على صياغة علاقات الاستفهام النّحويّة في نصوص

الجرجاني والأنباري. وصولا إلى مرحلة خامسة جمع فيها السكّاكي في "مفتاحه" وأبو حيّان الأندلسي في "ارتشافه" صفوة ما قيل في هذا المضمار.

نشير في كلّ ذلك إلى تعمّدنا إرجاءَ الخوض في مفهوم "الاستفهام" رغم كونه المفهوم المركز في عملنا إلى الأبواب الأساسيّة لعملنا، حيث لا نُعنى بغيره قديما وحديثا، فهو إرجاء للأهمّية لا غيْر.

I. الباب الأول :

الاستفهام ضمن الدّرس اللّساني الحديث

I. 0. مقدّمة الباب :

يجسّد هذا الباب مرحلة أوّليّة وأساسيّة من عملنا، وقد خصّصناه لتبيُّن وضعيّة الدّراسة في موضوع الاستفهام وعلاقاته النّحويّة ضمن النّظريّات اللّسانيّة الحديثة التي اعتبرت -إلى حدٍّ مّا- مناويل "عامّة"، وضمن الدّراسات العربيّة الحديثة.

وقد نزل هذا الباب من عملنا هذه المنزلةَ لنهوضه بوظيفتين على الأقلّ :

أولاهما : وضعُنا على الموقع الصّحيح للاستفهام ضمن الدّراسات اللّسانيّة الحديثة بشكل عامّ.

والثانية : تمكينُنا من الوقوف على أهمّ القضايا والمحاور التي تنتظم دراسة الاستفهام حديثا، ومن تبيُّن أهمّ الافتراضات والخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة المسيّرة لها.

وقد ارتأينا في ذلك أمثلَ ما يكون مدخلاً لمعالجة قضايا الاستفهام وعلاقاته في التّراث النّحويّ، إذ مهما يكن حرصنا على اتّقاء الإسقاط النّظريّ على آراء النّحاة القدامى، فإنّ كلامنا عنهم غيرُ كلامهم بالضّرورة، ونظريّتُنا غير نظريّتهم، لذلك كان انطلاقنا من "كلام" مدارس الحداثة اللّسانيّة منفذًا لاقتحام أبواب العمل الأساسيّة، وإن كنّا ننأى عمّا اعتُبر تطبيقات لتلك على مفاهيم النّحو القديم.

وبالنّظر إلى ما ساد حتى القرن العشرين من تصوّرات منطقيّة قائمة على الوظيفة الوصفيّة للّغة وإهمال الخصائص الإنشائيّة لأبنيتها، تعيّنَ النّظر في أوّل فصول هذا الباب في حظّ الاستفهام ضمن دراسات أهمّ المناويل اللّسانيّة الحديثة. فكان الكشفُ في أوّل مباحثه عن تمشّي النّظريّة التحويليّة التّوليديّة في مقاربة الاستفهام وعلاقاته، واقتفاء مراحل وصفها له. وإن كانت في معظمها لا تختصّ بالاستفهام وإنّما تدرجه ضمن وصفها للأبنية النّحوية بشكل عامّ. لنتحرّى في المبحث الثّاني موقعه من الدّرس ضمن نظريّة النّحو الوظيفي مع مراعاة تطوّر مفاهيم هذه النّظريّة وقراءاتها.

وصولاً إلى ثالث هذه المباحث، وخصّصناه لأبرز المناويل التي اعتُبرت ثورة على التّصوّر الفلسفي المنطقي للّغة، وهو المنوال التّداولي الذي اتّجه إلى دراسة الاستفهام كأحد أبرز الأعمال ذات القيمة الحواريّة التّداوليّة، والتي تتفاعل مع مختلف الأعمال اللّغويّة ضمن علاقات متضاربة يجمعها الاسترسال (Orecchionni : 1991) وذلك في إطار تعميم مفهوم الإنشاء على مختلف هذه الأعمال.

أمّا ثاني فصول هذا الباب، فأردناه تجسيدا لأثر هذه النّتائج المتوصّل إليها ضمن هذه المناويل اللّسانيّة "العامّة" على العربيّة وعلى أعمال دارسيها المحدثين، وإنْ كانت هذه بدورها لا تختصّ بالاستفهام كمبحث مستقلّ، وإنّما تدرجه ضمن مشاريعها الطّامحة لبناء نَحْوٍ حديث للّغة العربيّة. فكان أوّل مباحث هذا الفصل رصدا لمقاربة الاستفهام في العربيّة من وجهة توليديّة، واعتمدنا فيه أساسا على نصوص الفاسي الفهري (1986-1990)، أمّا الثّاني فكان عدسةً على قراءة قضايا الاستفهام في العربيّة من منظور لسانيّ وظيفي. واستندنا فيه بشكل أساسيّ إلى نصوص أحمد المتوكّل (1985 - 1986 - 1995).

أمّا ختام هذا الباب فكان تأليفا تقييميّا لإضافة هذه القراءات، غربيّة كانت أو عربيّة. وتحديداً لموقع مشروعنا العلمي ومعالمه لمقاربة قضايا الاستفهام وعلاقاته بالأبنية النّحويّة من خلال عيون التّراث النّحوي العربيّ. تقديماً لاختباره في بقيّة أبواب العمل.

I - 1- الفصل الأول :
الاستفهام ضمن المناويل اللسانية الحديثة

أفرزت سيطرة الوظيفة الوصفيّة للّغة التي قام عليها التّصوّر المنطقي إلى حدود القرن العشرين نشوءَ تصوّرٍ مناهضٍ ينادي بدراسة اللّغة في ذاتها، وقد أدّت وجاهة هذا التّصوّر إلى انبثاق مناويل لسانيّة مختلفة ارتكز بعضها على دراسة "النّظام"، في مقابل اتّكال الآخر على "الكلام".

فقد اتّجهت عناية البنيويّين - توليديّين كانوا أو وظيفيّين- إلى الأشكال الدّالّة، ممّا أفضى إلى تهميش الدّلالة، بما فيها الدّلالة الإنشائيّة، في حين اعتنى التّداوليّون بالأشكال الدّلاليّة إلى حدّ تعميم مفهوم الإنشاء على مختلف الإنجازات اللّغويّة.

لذلك نحرص في هذا الفصل على معاينة موقع الاستفهام ضمن هذه المناويل على تبايُنها، ابتداءً بالدّراسات التّوليديّة عبر أهمّ مراحلها وأعلامها، خصوصا مَن نادى منهم بضرورة إدراجه وعلاقاته ضمن قواعد الأساس النّحوي والمقولي. لنتحوّل إلى ما تحقّق في الاتّجاه الوظيفي في هذا المضمار، بالنّظر إلى ما شهده هذا الاتّجاه من تطوّرات مع "نظريّة النّحو الوظيفي". ومن ثَمّ إلى ما عُدَّ تحوُّلا في دراسة الاستفهام - و"الأعمال" اللّغويّة عموما- مع الاتّجاه اللّساني التّداولي.

I - 1-1- الاستفهام في الاتّجاه التوليدي : الخصائص والعلاقات :

للمدرسة التوليدية أثر بالغ في الدراسات اللسانية الحديثة على مدى نصف قرن تقريبا وقد مرّت هذه المدرسة بمراحل متباينة أنتجها الجدل الذي أثارته أفكارها النّحوية بين دعاتها ومنافسيها، فقد واجهت هذه المدرسة موجات من النقد جعلتها تعدّل من أنماطها الوصفية. وقد وردت ضمن مناويلها الأخيرة بعض المقترحات المتعلّقة بالاستفهام - وبالإنشاء عموما- لسدّ بعض الثّغرات التي رآها أعلام هذه المدرسة في الوصف التّحويلي لهذه الظّواهر النّحويّة. إذ اعتبر بعضهم أنّ معالجتها شرط كفاية أيّ

نحو : (Milner : 1975 : 141– 142.)، لذلك نحاول في هذا المبحث أوّلا معاينة وضعيّة البحث في الاستفهام- والإنشاء عموما- في مناويل تشومسكي الأولى ثمّ نتقدّم إلى الكشف عن المقترحات السّاعية إلى تدارك نقائصها.

I– 1–1– 1– الاستفهام في مناويل تشومسكي :

يمكن تحديد أعمال تشومسكي عموما بمرحلتين أساسيّتين نحاول من خلالهما ضبط أفكاره حول أبنية الاستفهام بشكل عامّ.

1) المرحلة الأولى :

لقد ركّز تشومسكي في كتابه "الأبنية التركيبية" (1957) جهوده نحو تحقيق ثلاث غايات أساسية :

1- توليد الجمل الصحيحة.
2- وصف الجمل الملتبسة باتّفاقها في الظاهر واختلافها في مستوى التركيب.
3- تجميع الجمل المتباينة ظاهريا والمتّفقة في مستوى التركيب

مثال ذلك : أ- رسم الطفل لوحة.

ب- هل رسم الطفل لوحة ؟

ج- لم يرسم الطفل لوحة.

تبدو هذه الجمل مختلفة فالجملة (أ) خبرية والجملة (ب) استفهامية، والجملة (ج) منفية، إلاّ أنها تعود حسب تشومسكي إلى بنية تركيبية واحدة.

وقد أرسى لتحقيق هذه الغايات نوعين من القواعد :

أ - القواعد النّسقية "Règles Syntagmatiques " : يولّدُ تطبيق هذه القواعد النسقية بُنَى مجرّدة لا جملا منجزة تكون في شكل لائحة من القواعد أو مشجر يسمّىIndicateur Syntagmatique، ويتم بذلك توليد مختلف البنى الممكنة، ثم تُطبّق القواعد التّكرارية Règles récursives والقواعد السياقية Règles Contextuelles.

ب- القواعد التّحويلية : (Règles Transformationnelles) : وهي القواعد المكلَّفة بإحداث تغييرات على البنى الناتجة عن تطبيق القواعد النسقية حتى تقترب من

البنية المنجزة الحقيقية للجملة. وهذه التحويلات - حسب تشومسكي- نوعان، ينتج الاستفهام عن النوع الثاني منها وذلك بإحداث :

* تحويلات لازمة (Transformations Obligatoires) : وهي أساسية لتوليد الجملة النواة في شكلها المجرّد غير النهائي، وهذه الجملة لن تكون إلاّ الجملة الخبرية المثبتة المبنية للمعلوم البسيطة، بمعنى إقصاء كل جملة إنشائية (استفهامية كانت أو تعجّبية أو غيرها) أو منفيّة أو مبنيّة للمجهول أو مركّبة.

* تحويلات اختياريّة (Transformations Facultatives) : وهي التحويلات المولِّدة للمؤشّرات المشتقّة Indicateurs dérivés انطلاقا من مؤشّر الجملة النّواة Indicateur de Phrase noyau وتتمثل هذه الجمل المشتقة في الجمل الإنشائيّة بما فيها الجمل الاستفهاميّة والمنفيّة والمركّبة وغيرها :

- هل رسم الطفل اللوحة ؟
- لم يرسم الطفل اللوحة.
- رسم الطفل اللوحة !

أمّا الجملة النّواة التي اشتقت منها هذه الجمل فهي :

- رسم الطفل اللوحة.

2) المرحلة الثانية :

تجلّت تعديلات شومسكي في هذه المرحلة (1965)، في قصْر القواعد التحويلية في هذه المرحلة على التحويلات اللاّزمة، فقد رأى أنّ التحويلات لم تعد تغيّر المعنى (عن طريق تحويلات اختياريّة) بل إنّ مختلف المعاني الإنشائية كالاستفهام أو التعجب أو غيرها مستمدّة من الأساس موجودة فيه، سابقة للتّحويلات أصلا، وما وظيفة هذه التحويلات سوى نقل الأبنية العميقة إلى أبنية سطحية منجزة في أشكالها النهائية بعيدا عن تغيير المعنى في الأساس "Base".

تفترض القواعدُ التحويلية اعتماد المتكلم نظاما من التحويلات لإنجاز كلامه، يقتضي قيامه بتحويلات لازمة لتوليد جملة نواة في شكلها المجرد غير النهائي، ثم

القيام بتحويلات اختياريّة، مهمتها توليد مؤشّرات مشتقّة قادرة على توليد الجمل المشتقّة Dérivées ومنها الجمل الإنشائية بما فيها الجملة الاستفهاميّة.

كل هذه التّحويلات صادرة في الأصل عن افتراضات عامّة حول كيفية اشتغال الدّماغ، ساهمت في وقت لاحق في تحديد المنطلقات النظرية للبحوث التجريبية في علم النفس العصبي، واللسانياتُ باعتبارها مبحثا في نظام المعرفة وكيفية نشأة هذا النّظام وكيفية استعماله في الكلام، أثّرت بدورها في دراسة العمليات الماديّة المنتجة لنظام المعرفة ذاك داخل الدماغ البشـــــري (Chomsky 1987 : 18)، كما أقامت بالمقابل على علم النفس وعلم الأعصاب والبيولوجيا أهم مبادئها في هذه المدرسة، ولابدّ هنا من التساؤل حول موضع المعنى في هذه الدراسة النفسية والشكلية للغة باعتبارها عضوا ذهنيّا ؟

فقد أدّت نزعة الشّكلنة والتّرميز الرياضي بالتّصور التّوليدي إلى اعتماد أولويّة البنية التركيبيّة في دراسة اللغة على حساب المعنى والبنية الدّلالية للكلام، حيث لم يُعْتَدّ بدراسة المعنى - خصوصا معاني الإنشاء وأبرزها الاستفهام - ضمن نظام لغوي مجرّد تُعتبر فيه العلاقات بين معاني الكلام وصور تكوُّن هذه المعاني ضمن أشكال لغوية قد توافق أصول وضعها اللّغوي، وقد تنزاح عنها إلى معانٍ جديدة.

I-1-1-2- الاستفهام في مقترحات ملنار :

I-1-1-2-1- اعتمد ملنار في دراسة الاستفهام (1975) صيغة معيّنة للسؤال، وهي (لماذا تريد أن.. ؟ pourquoi veux tu que ?)، وأورد لها أمثلة ضمن سياقات مختلفة، واعتبر أنها صيغة يمكن أن تتطلّب جوابا يفيد السّبب causal، بالنّسبة إلى (1) مثلا :

(1) لماذا تريد أن تكون غنيّا[1] ؟

كما يمتنع ذلك بالنّسبة إلى (2) :

(2) لماذا تريد أن يكونوا أقلّ علما منّا ؟ [2]

1) Pourquoi voulez vous être riche?

2) Pourquoi voulez vous qu’ils soient moins renseignés que nous ?

وهنا يتعلّق الأمر بأسئلة حقيقيّة كما في(1)، وأخرى يمكن أن تقوم مقام النّفي كما في (2).

دعا ذلك ملنار إلى البحث في الفروق divergences الثّاوية وراء المشابهة التّركيبيّة لهذه الأمثلة، وذلك من خلال دراسة الزّوج : سؤال-جواب، ونبّه إلى كونها دراسة لجملة واحدة لا لعلاقة بين مجموعة من الجمل (نفسه : 123.) دفعته إلى المقارنة بين مجموعات من الأمثلة قائمة على هذا الشّكل الاستفهامي : (لماذا تريد أن.. ؟)، وأدّت به إلى إقرار الخصائص التّالية للأمثلة من قبيل (2) :

1 - أنّها أسئلة تسويريّة « Questions « Clotûrentes . قادرة على مواصلة التّبادل دون الحاجة إلى أجوبة. إذ تكوّن بذاتها أجوبة كافية.

2 - أنّها لا تقتضي من المخاطب استئنافا ضروريّا.

3 - أنّ أداة الاستفهام (pourquoi) يمكن تعويضها بمرادف من قبيل : pour quelle raison.

4 - أنّها يمكن أن تظهر خارج سياقات الحوار ممّا يمكن أن يجعل ضمير المخاطب موجّها إلى مخاطب غير حقيقي.

بالمقابل يمكن أن تختصّ بخصائص مغايرة في سياق حواريّ من قبيل (3) :

(3) - لكنّها لا تمطر[1]

- ولماذا تريد أن تمطر ؟

- بما أنّك أخبرتني بأنّها مدينة مائيّة. (حوار من شريط).

من أهمّ هذه الخصائص :

1) - استدعاء جواب ولا تتضمّن في ذاتها أجوبة كافية.

1) Mais il ne pleut pas!
- Pourquoi veux tu qu'il pleuve?
- Puisque tu m'avais dit que c'était une ville d'eau… (Dialogue de film.)

2) - أن تكون استئنافا من قِبل المخاطب، بشرط أن يكون هذا الاستئناف نصّيًّا (reprise textuelle.).

3) - ألاّ تكون قابلة للتّعويض بالأداة : "pour quelle raison"

4) - ألاّ تظهر إلاّ ضمن سياق الحوار، وأن يوجّه فيها ضمير المخاطب إلى مخاطب حاضر بالفعل.

أدّى ذلك إلى استنتاج أنّ سؤال الاستئناف Question de reprise من قبيل (3) هي طلب تفسير مكوّن أو بعض مكوّنات استعملها المخاطب أثناء الحوار.

أثار ذلك ملنار للتوصّل إلى تمثيل إعرابيّ لأسئلة الاستئناف، وانطلق في ذلك ممّا اعتبره ممثّلا لخصوصيّة هذه الأسئلة، وهو فعل vouloir. فرغم أنّه فعل إرادة volitif فإنّه يعامل معاملةَ فعل قول verbe d'énonciation. ولكنّه يتميّز بـــ :

أ- كونه مسندًا لضمير محدّد هو ضمير المخاطب.

ب- كونه غير قابل للإدماج n'est pas enchâssable

ج- أنّه لا يتصرّف إلاّ في الحاضر. Présent.

وقد اعتبرها ملنار خصائص كافية لافتراض كون هذا الفعل إنشائيًّا verbe performatif في النّحـــــو، ممّا أدّى به إلى تعديل وصف بنفنيست (1966 Benveniste) للفعل الإنشائي بتعويض (ب) بـــ (ج) :

أ- أنّ الفعل الإنشائي مسنَد إلى ضمير دون غيره.

ب- أنّ هذا الضّمير هو المتكلّم.

← ج- هذا الضّمير هو أحد ضميريْ التّخاطب.

أدّى به ذلك إلى اعتبار إسناد الفعل في سؤال الاستئناف إلى المخاطب بمثابة خاصّيةٍ إنشائيّة له.

أمّا من جهة المعادلة : قول - فعل، فقد اعتمد ملنار على الارتباط بين القول وتأثيره. وحاول بذلك بيان أنّ كلّ قول يتضمّن فعلاً ويتّصف بخاصّية التّأثير بالقول، فهو إنشائيّ.

بهذا التّمشّي استدلّ على إنشائيّة الفعل Vouloir في أسئلة الاستئناف وافترض الخصوصيّة الإعرابيّة والتّأويليّة لهذه الأسئلة انطلاقا من افتراضٍ مفاده أنّ (-Veux tu) هي إنشاء خاصّ بضمير المخاطب un performatif de deuxième personne (نفسه : 136).

بقيتْ إقامة الإنشاء في هذه الأسئلة على مفهوم "العمل faire" بعد معالجته على أساس اشتغال "القول dire". فالفعل الإنشائي يستوفي العمل الذي يكوّنه مع ضمير المتكلّم. فماذا عن ضمير المخاطب ؟

أجاب ملنار عن هذا السّؤال من وجهة تحليل انتقال (أنا : je) إلى موقع (أنت : tu)، وهنا يكون فاعلُ القول sujet d'énonciation قادرا على قول (je) في نقطة تحوّل التّبادل، فيصير المتكلّم في عمليّة تبادلٍ للمواقع في موقع (tu)، و(tu) في موقع (je)، لذلك فإنّه لفهم إنشائيّة سؤال الاستئناف يتعيّن اعتبار طريقة التّبادل échange في الحوار.

يجعل ذلك المجموعةَ : (Pourquoi veux-tu que) ممثّلة لتخاطبٍ إنشائيّ استئنافيّ une locution performative de reprise (نفسه : 138).

غير أنّ هذا التّشكّل الإنشائي بقي في نظر ملنار خارج الدّرس اللّساني، لأنّ الأنحاء التّحويليّة المشكلَنة وضعت جانبًا الظّواهرَ الحواريّة، وخصوصا الأقوال المتتالية المعتمدة على التّبادل، ممّا حال دون شكلنة واصفة لظاهرة الاستئناف، وردّ ذلك إلى محدوديّة قواعد الأساس.

أرسله ذلك إلى تفحّص بعض المقترحات التّمثيليّة الشّكليّة التي تمكّنه من إدراج افتراضاته. ومنها "نظريّة الإنشاء المجرّد" Théorie de performatif abstrait لروس Ross وماككاولي Mac Cawley. (1968) [1]، ولعدم كفايتها استند ملنار إلى افتراضات أ. بانفيلد A.Banfield [2] التي اقترح فيها إدراج أصناف من القول المباشر في النّحو كالتّعجّب والأبنية التّعبيريّة الخالية من الأفعال والجمل المختزلة...

1) Ross et J. Mac Cawley "the role of semantics in a grammar." Universals in linguistic theory – Éd. Bachl et Harms- 1968.

2) A. Banfield : "Le style narratif et la grammaire de discours direct et indirect." Change 16-17. P188-226

وقد اقترح لتمثيلها عجرة : ع [1] Nœud : E تعوّضُ ج : S كرمز ابتدائي في قواعد الأساس. وكلّ بنية تقع تحت إسقاط ع، فإنّها تحتوي إنشاء. وتتحدّد العلاقة بين الضّمائر الفاعلة وفق المبدأ التّالي :

* ع1 : 1- أنا : بالنّسبة إلى كلّ ع يوجَد مرجع Référent وحيد لــ (je) ومرجع وحيد لــ (أنت). وهو ما يلتقي مع افتراضات ملنار، الذي اعتبر أنّ أيَّ نحوٍ ينشُد الكفاية الوصفيّة يجب أن يضع الإنشاء في اعتباره. والعجرة ع تجعل ذلك ممكنا، ويكفي سماحها ببناء من الصّنف التّالي :

E → { je / tu } - V - S   ع ← { أنا / أنت } فــ - ج

يكتسب الفعل هنا كلَّ خصائص ع ليتضمّن إنشاءً، ويُدمَج دون أن يفقد خصائصه. والجملة ج الواقعة تحت إسقاط ع تكون بدورها إنشاء. و(ف) هنا يتصرّف في الحاضر بالضّرورة. أمّا الضّمائر المسموح بها، فهي فقط التي تحدّد العجرةُ ع مرجعَها وفق المبدأ (ع1 :1-أنا). يجعل ذلك أيَّ فعل يخضع لهذه الخصائص فعلاً إنشائيًّا. كما لا يجعل الإنشاءات قابلة فحسب للوصف وإنّما أيضا للتفسير.

وإذا كان مبدأ الضّمائر لبانفيلد صحيحا، فإنّه يوجد صنفان من الإنشاء. ويكفي إضافة أنّ إنشاء المخاطب يُسبَق بأداة الاستفهام (لماذا : Pourquoi) حتّى يتمّ الحصول على معطيات ملاحَظة Observable، وبذلك يتمّ التّمثيل الإعرابي لأسئلة الاستئناف (Milner1975: 141).

لذلك فإنّ ملنار يؤاخِذ أغلب النّظريّات التي لا تختبر التّصوّر الجمعي conception d'ensemble الذي يفترض جعل مرجع (أنت) هو (أنا)، فــالذي يقال له (لماذا تريد) في لحظة (أ) هو نفسه الذي يقول (أنا) في لحظة (ب). فكلّ متكلّم هو في نفس الوقت مخاطبٌ منتظَر للآخر، وكلّ مخاطب هو متكلّمٌ منتظَر لما سيقال فيما بعد ولما قيل للتو. ممّا يعبّر عن أولويّة التّخاطب ضمن وظائف اللّغة.

---

1) ع : ترجمة لــ E المختصرة لــ Expression = تعبير.

أقرّ ملنار في هذه القراءة محاولته لتقديم تأويل اختباريّ موسّع لاقتراحات بنفينيست التي رآها عامّةً وملامسةً لطبيعة اللّغة تضع في اعتبارها ذاتيّة subjectivité اللّغة (Benveniste : problèmes de linguistique 1966).

وهي قراءة لا يخفي صاحبها اتّصالها بعلم النّفس الفرويدي الذي يعتبر مفهوم الإرادة (volution) أثرا (trace) للرّغبة. وهو إقرار لمعادلة لاكان (Lacan) التي ترى أنّ المتكلّم ليس قائلا disant بقدر ما هو راغب désirant (نفسه143)، لذلك فإنّ ملنار يقرّ عدم الانسجام non homogénéité واللاّتوحّد non-unicité للذّاتيّة المتكلّمة la subjectivité parlante. ويصرّح بكون عمله تتمّة لنظريّة الرّغبة théorie de désir، تجعله يفتح السّؤال بوضعه ضمن صنفه التجريبيّ. لذلك فمن المفيد- في نظره- مقارنةُ طريقة استلزام الرّغبة ضمن إرادة الاستئناف le vouloir de reprise بما يُعرف مثلا بالأشكال التّعبيريّة. والاثنان وجهان للرّغبة موضعا بحث. (انظر م. ن : هامش 143.).

يجعل ذلك التّساؤلَ واردًا عن مدى كفاية نظريّةٍ لسانية للاستفهام قائمةٍ على شكل تعبيريّ مخصوص هو الشّكل القائم على فعل الإرادة (أراد vouloir)، وعلى خلفيّات نفسيّة تضع في اعتبارها أولويّة فعل الرّغبة على فعل القول ؟.

I-1-1-2-2- ملنار (1978)[1] :

حاول ملنار في هذا المقترح تناول الاستفهام في الفرنسيّة في علاقته ببعض الأبنية المشابهة. من قبيل الأبنية التّعجّبيّة والموصوليّة وقد أقام افتراضاته على تعاضد التّركيب والدّلالة ضمن نظريّة تجريبيّة قابلة للشكلنة formalisable وقائمة على التّحويلات، ممّا يجعل الشّكلنة التي تتبنّاها هذه النّظريّة معبّرة عن افتراضات تجريبيّة حسب منوال الفيزياء الرّياضيّة وليس حسب الرّياضيّات أو المنطق.

وقد أقرّ منذ البداية بالصّعوبات التي تواجه تعريفا كافيا لأحد هذه الأبنية، نظرا لتعدّد الأبنية المشابهة، فقد لاحظ ملنار تقاربها العلامي والتّركيبي في اللّغة الفرنسيّة رغم تمايزها الدّلالي والتّأويلي، وحاول تأسيس منوال موحّد في وصفها.

---

1) J.C. Milner : "de la syntaxe à l'interprétation" Éd. du seuil-1978.

1) بناء منوال موحّد :

يرى ملنار أنه في لغات عديدة تجتمع الجمل الاستفهامية والجمل الموصوليّة على قرائن عَلاميّة متماثلة، وهو ما يدعو للاستنتاج أن الأمر لا يتعلّق بتشابه شكلي عرَضي، وأنّ التقارب في الأشكال يعكس علاقةً من نوع مّا بين هذه الأبنية النحوية، واعتبر أنّ البحث الحقيقي لهذه المسألة لم يظهر إلاّ مع النحاة التحويليين الذين أرفقوا القرائن العلامية بالأدلّة التركيبية، وأكثرها اكتمالا في نظره منوال باكر (C.R.Baker1970) وبرزنـــــان (J.Bresnan 1970) اللّذيْن أُعيدت صياغتهما (Chomsky1971).

إنّ إنشاء منوال موحَّد من شأنه أن يلغي تعدُّد المناويل الوصفية الكلاسيكية مقوّيا بذلك شمول النحو وبساطته، ومن خلاله يمكن الخروج بتفسير جذري للتشابهات البنيوية بين هذه الأبنية، كما أنه لا بدّ لهذا المنوال من الأخذ بعيْن الاعتبار الاختلافات بين الأبنية الاستفهامية والأبنية الموصولية في مستوى التّأويل الدلالي. (Milner 1978 : 255).

ويمكن اختبار مدى نجاعة هذا المنوال تجريبيا من خلال تمثيل هذه الأبنية.

2) المعطيات :

يستدعي ملنار المعطيات اللّسانية في اللغة الفرنسية المتعلقة بالطّرح القائل بالتقاء الأبنية الاستفهاميّة والموصوليّة وتشابهها :

1- تعريف التطابقات في القرائن والأدوات (qui، que، que، ..ou.) بوسمها بالسمة (qu–).

2- التشابه في سبل اشتغال هذه الأدوات : بشكل لازم في البنى الموصولية والبنى الاستفهامية غير المباشرة، وبشكل جائز في البنى الاستفهامية المباشرة، والعنصر الاستفهامي أو الموصولي يكون في صدر الجملة حتّى لو احتلّ وظيفة نحويّة غريبة عن هذا الموضع.

3- في الأبنية الموصولية والأبنية الاستفهامية غير المباشرة، يقوم العنصر(qu–) بدور أداة التعليق subordonnant، ويكفي أن يكون(ج) : (S) في الصدارة حتى يكون العنصر(qu–) تابعا لــ(ج) رئيسية.

4- الأدوات الاستفهامية والأدوات الموصولية تتعامل بنفس الشكل مع بعض أفعال التعليق "Parenthetiques".

يبدو من خلال هذه الخصائص أنّ العناصر الاستفهامية والموصولية تخضع لنفس القواعد. وهنا يقرّ أنّ الخاصية (2) تقوم على تحويل يسمّى نقل(qu-) : الذي يتمّ بموجبه نقل مكوّن مدمج بواسطة السّمة (qu-) من بنية عادية (normale) إلى رأس (ج) : (S)، وهو التحويل نفسه الذي يفسّر موضع العناصر الاستفهامية على رأس الجملة المستقلة، وموضع العناصر الاستفهامية غير المباشرة والعناصر الموصولة على رأس الجملة التابعة (subordonnée) (ن : (Chomsky1964 : 38).

3) القواعد :

يتمثل منوال برزنان شومسكي إجمالا في القواعد التالية :

1- يوضع عنصر "كلّي" universal : « Complementizer » ويرمز إليه بـــ : comp : مص[1]، ويدمج في "الأساس" بالقاعدة التالية : ج' ← مص ج

S'→ Comp S

2- ج هي نفسهـــــا المعروفة في الأنحاء التوليديّة التقليديـــــة : ج ← اس"ف"

S → N"V"

3- comp يحلّل في الأساس إلى مقولات لا تتحكّم في أيّ عنصر معجمي، وإلى سمة ثنائية التركيب [±QU] bivalent : وتعني(+) في [±QU] الشحنة الاستفهامية، في حين تعني (-) الشحنة الموصولية :

[±QU]Comp →   A"N"]

4- إسناد سمة [±QU] للمقولتين : " N و"A وللمركبات الحرفية، ولما يسمّى : عناصر qu-، ليس إلاّ القرائن العلامية المجمّعة في [+qu]

---

1) حسب ترجمة الفاسي الفهري : 1986 للمكوّن comp بـــ(مصدري : مص) وترجمة الشريف بـــ(موصول) أو (متمّ) : (الشريف 2002 : 136.)، ونجمع بين الترجمتين بالرّمز(مص).

5- التحويل : "نقل qu− "، ينقل مقطعا موسُوما بـــ[qu+] داخل comp : مص، ويعوَّضُ بإحدى المقولات التي توجد في البنية :

$[S'[comp\ x_1،\ x_2،\ x_3\ \pm QU]،x_5،x_6،x_7]$

↖ [qu+]

x_2 تملأ الموضع x_6 ←

↑

[qu+]

6- إذا كان مص Comp يحمل القيمة [QU+]، فإنّ العنصرx_6 المدمج يؤوّل كاستفهام، (مباشر إذا لم تكن S مدمجة داخل جملة أمّ : matrice، وغير مباشر إذا كان العكس).

وإذا كان مص comp يحمل القيمة [QU−]، وكانت S مدمجة في "N أعلى supérieur وكانت بعض حالات التعريف مملوءة، فإنّنا نحصل على التأويل الموصولي L'interprétation relative.

7- يضاف في بعض الحالات، إمكان نقل عنصر متضمّن داخل مص comp لجملة S_2 داخل مص comp لجملةS_1، حيث تكونS_2 مدمجة enchâssée، وبالتالي فالفعل الرّئيسي لـــS_1 فعل تعليق "parenthetique". (Milner 1978 : 258.).

4) الظّروف العامّة لاختبار تجريبي :

بهذا الشكل يبيّن ملنار أنّ التشابهات الأساسية قد حدّدت : فنقل qu− قد أعيدت صياغته دون إشكالات، وخاصيّة الرّبط للموصولات والعناصر الاستفهامية غير المباشرة قد فسّرت بطبيعة "المصدري"، ووجود أفعال التعليق قد تأكّد ووُصف اشتغاله بشكل واضح.

وأمام منوال كهذا، يمكن التساؤل عن طريقة إخضاعه لاختبار تجريبي ؟

بيّن ملنار أنّه على هذا المنوال أن يلمس كلّ التماثلات والمشابهات بين الأبنية الاستفهامية والموصولية مع الحفاظ على أحاديّته بالطريقة "الأبسط" و"الأشمل" الممكنة.

إلاّ أنّ هذه الشّروط ضعيفة بالنسبة إلى منوال برزنان - تشومسكي، فمن الأساسي لبساطة منوال كهذا أن تُضمن أحاديّتُه son univocité بعلامة ثنائيّة واحدة un seul trait bivalent، ويفترض ملنار أنّه يتعيّن لتحقيق الشمولl'exhaustivité في هذا المنوال إدماجُ بنية متمّمة structure supplémentaire، تدخل بدورها ضمن المشابهات المعدّة للوصف، وبالتالي فإنّ علامة واحدة لن تتمكّن من المحافظة على هذه الأحاديّة ، لذلك يتعيّن إثراء نظام العلامات ممّا يعزّز شرط "البساطة".

وهنا تتّضح الطّريقة المتبنّاة في هذا المنوال : محاولة إثبات وجود أبنية أخرى إلى جانب الأبنية الاستفهامية والموصولية يُفترض أن تضاف إلى "نظام المشابهات"système d'analogies واختبار مدى قدرة المنوال على إدماجها مع المحافظة على "أحاديّته" و"بساطته".

5) الأبنية التعجبية في علاقتها بالأبنية الاستفهامية والموصولية :

يرى ملنار أنّه لا يخفي التقارب الكبير بين الجمل الاستفهامية والجمل التعجّبيّة فبعض الأدوات في اللغة الفرنسية متماثلة "(quel, combien)، والبعض الآخر متشابه فحسب (مثل Comme, que ..) لكنّها تنتمي إلى المجموعة نفسها لعناصر (qu−)، وبعبارة أخرى، فإنّ العلاقة البنيويّة التي تربط بين الجمل الاستفهامية والجمل التعجّبيّة، هي نفسها التي تربط الجمل الاستفهامية بالجمل الموصوليّة. وهذا التشابه يتأكّد بالتوازي التركيبي بين هذه الأبنية (Milner : 1978 : 259).

وقد توصّل إلى التّمييز بينها تأويليًّا بإقرار جملة من الخصائص الدّلاليّة المعجميّة، منها الدّرجة النّوعيّة للألفاظ le degré qualitative، إلاّ أنّه رأى أنّ من الضروري تعديل الخلاصة التي يخرج بها من ذلك : فنقاط التشابه التي أُقِرّت بين الأبنية الاستفهامية والتعجّبيّة ليست إلاّ الخصائص المشتركة ذاتها بين الأبنية الاستفهامية والأبنية الموصولية التي أقيم على أساسها منوال برزنان- تشومسكي، وما حاول ملنار بيانه، ليس رسم العلاقة بين بناءيْن فحسب، وإنّما التّدليل على وجود سلسلة تتكوّن من ثلاثة أبنية متقاربة يتعيّن إدماجها جميعها في تمثيل موحّد.

وهنا يقرّ ملنار بعدم كفاية سمة واحدة ممثّلة في [±QU] لرصد الفوارق الضرورية، إذ يصبح بذلك شرط "البساطة" في موضع شكّ، إلاّ أنّ دعم هذه المسألة

بالاستدلال التجريبي اللاّزم يمكّن في نظره من ضبط أسس اشتغال البنى الموصوفة بشكل مرضيّ، مصرّحا باعتماده لمبادئ ومصطلحات منوال برزنان - تشومسكي لبلوغ ذلك.

لكن هل يعني ما تقدّم أنّ دراسة هذه الأبنية وعلاقاتها بمنوال برزنان - تشومسكي يضمن للنتائج المتوصّل إليها فعلا الكلّية المدّعاة في منوال ملنار الموحّد ؟

يضيف ملنار أنّ خصائص أخرى للعناصر المعجميّة المنبَّرة باعتبارها محايدةneutre أو عاطفيّة affectif، أو تقييميّة valorisant يمكن أن تكون محدّدات تمييزيّةً بين التّأويل الاستفهامي والتّأويل التّعجّبي للأبنية المتشابهة بناءً على افتراض أنّ العلاقة بينهما تُمثّلُ حالةً ضمن اتّجاه أعمّ تحملُ بمقتضاه أبنية متشابهة تركيبيّا تأويلات مختلفة تتوزّع دون تقاطع، وانتهى إلى الجزم بأنّ خاصيّة "الحياد" وحدها يمكن أن تتحمّل ثقل الاستفهام في ما يسمّى بالأسئلة الشّاملة .questions globales

وعلى هذا الأساس ذهب ملنار إلى إمكان معالجة إشكال أحاديّة univocité منوال برزنان تشومسكي تقنيّا، فيكفي وضع علامة تصنيفية [T±][1] مقترنة بالعناصر المعجمية، بحيث أنّ مقطعا من (qu−) يدمج في مص comp يؤوّل كمقطع تعجّبي إذا، وفقط إذا، كان العنصر المعجمي المعمول فيه بواسطة المقولة الموسومة بـــ[+qu] يحمل العلامة [T+]، ويؤوّل بمقطع استفهامي إذا، وفقط إذا، كان العنصر المعجمي حاملا للعلامة [T−].

وهو تمشّ قد يثبت تماسكه وكفايته في دراسة العلاقة بين الظواهر الاستفهامية والموصولية والتعجبية في اللغتين الفرنسية أو الانقليزية التي قام منوال برزنان - تشومسكي على وصفها، إلاّ أنّه يصعب ضمان ذلك إذا ما تعلّق الأمر بهذه الأبنية ذاتها في لغة كالعربية مثلا، ذلك أنّه بالنّظر إلى المقابِلات العربيّة لبعض الأمثلة التي أوردها، فإنّه لا يمكن أن تقاس مقبوليّتها على نفس الأساس، إذْ لا شيء في (شيِّقٌ) من الخصائص المعجميّة التي حدّدها يمنع مثلا من حمل (1) على الاستفهام لا على التّعجّب :

---

1) ويقصد بـــ[T] : intensité de qualité : الكثافة النوعيّة في الكلمة.

(1) أيّ كتـــــاب شيّــــق تقــرأ ! ! -Quel livre passionnant lisez vous là!
(Milner 1978 : 288).

فضلا عن أنّ المتكلّم في استفهامات التّصديق في العربيّة (المقابلة لمفهوم الأسئلة الشّاملة) يمكن أن يستعمل في استفهامه وتعجّبه على حدّ سواء ألفاظًا منبَّرة "محايدة أوْ عاطفيّة" على حدّ سواء. ممّا يكشف عن مبالغة هذا المنوال في توظيف المعجم وحرصه على تعميم خصائصه إلى حدّ الإخلال.

I-1-2- الاستفهام في النحو الوظيفي :

يندرج وصف ظاهرة الاستفهام في إطار النّحو الوظيفي ضمن وصف الظواهر اللغوية عموما، وما يجمع ظاهرة الاستفهام بغيرها في هذا النحو، هو النّظر في خصائصها البنيوية محدّدةً بوظائفها في عمليّة التّواصل، التي تستعمل اللغات الطبيعيّة - حسب هذا النّحو - لبلوغها، وقد انبنى وصف الأبنية الاستفهامية فيه على اشتقاق بنيات ثلاث[1] : البنية الحمليّة prédicative structure، ثمّ البنية الوظيفية functionnal structure، ثمّ البنية المكوّنية constituent structure.

ويتمّ بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد : قواعد "الأساس" "Fund" و"قواعد إسناد الوظائف"Functions assignement rules و"قواعد التعبير" expression rules.

I. 1-2-1- البنية الحمليّة :

يشمل "الأساس" مجموعتين من القواعد تسهمان في بناء البنية الحملية : "المعجم" و"قواعد تكوين المحمولات والحدود" " Predicates and terms formation rules". (المتوكّل 1985 : 12)

وانطلاقا من الافتراض القائل أن مفردات اللّغات الطبيعية صنفان : "مفردات أصول" (أي مفردات يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها) و"مفردات مشتقة" (يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول) يضطلع المعجم

---

1) اعتمدنا ترجمة أ. المتوكل 1985 لرموز ديك 1978

بإعطاء "الأطر الحملية" "Predicate frames" والحدود (Terms) الأصول، في حين أن قواعد التكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول. وتشكِّل الأطر الحملية الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنيةً تشتمل على :

- "محمول" "Predicate" دال على خاصية أو علاقة.
- وعدد معيّن من الحدود : أي المفردات الأصول.

ويحدّد الإطار المحمولي :

أ – المحمول.

ب – مقولة المحمول التركيبيّة : ((ف) عل)، (ا (س) م)، ((ص) فة)، ((ظ) رف).

ج – محلاّت الحدود : أي محلاتها داخل الحمل.

د – الوظائف الدّلاليّة : ((منف) ذ)، ((متق) بل)، ((مستق) بل)...

هـ – قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة إلى محلات حدوده.

ولنأخذ لتمثيل البنية الحملية للجملة الاستفهاميّة (1) :

(1) أزيدا قابل عمرو ؟

البنية الحملية (2) التالية :

(2) مض قابل ف (س^1 : عمرو (س^1)) منف (س^2 : زيد (س^2)) متق.

I.1-2-2 – البنية الوظيفيّة : Functional Structure :

في هذا المستوى يتمّ بناء البنية الوظيفيّة بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف، وتسند هذه القواعد الوظائفَ التركيبيّة أوّلا ثمّ الوظائفَ التداوليّة ثانيا، ويفسَّر إسناد الوظائف التركيبيّة أوّلا قبل الوظائف التداوليّة بوجود وظائف تداوليّة يتوقف إسنادها على مكوّنات حاملة لوظائف تركيبيّة معيّنة، فالوظيفة التداوليّة "المحور" مثلا تسند بالدرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة التركيبيّة "الفاعل" وفقا لاتجاه عام يخضع له عدد كبير من اللّغات.

I-1-2-2-1- إسناد الوظائف التركيبيّة :

يمكن تقليص عدد الوظائف التركيبيّة في النحو الوظيفي - في الاستفهام أو غيره - إلى اثنتين :

- وظيفة الفاعل (Subject) ووظيفة المفعول (Object)، ويعرّفُ سيمون ديك (1978) هاتين الوظيفتين في إطار ما يسميّه "وجهة النظر" "Perspective"، فالواقعة الدّال عليها محمول الجملة توصف حسب وجهة نظر معيّنة، ويشكِّل المكوّن المسنَدة إليه وظيفة "الفاعل" "المنظور الأوّل"، في حين يشكّل المكوّن المسنَدة إليه وظيفة المفعول "المنظور الثاني"، ويبرّر ذلك بأن "المفعول" يرد في معظم اللّغات الطبيعيّة متأخرا عن "الفاعل" سواء أكانت هذه اللّغات من قبيل (ف فا مف) أم كانت من قبيل (فا ف مف) أم كانت من قبيل (فا مف ف).

ويتمّ إسناد الوظائف التركيبيّة وفقا لتدرّج الوظائف المحدّدة في البنية الحمليّة :

* تدرّج الوظائف الدّلاليّة : [1]

	منف>	متق>	مستق>	مستف>	أد>	مك>	زم...
فـــا	+	+	+	+	+	+	+
مـف		+	+	+	+	+	+

فالوظيفة التركيبيّة (فاعل) Subject تسند إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدلاليّة المنفِّذ ثم إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة "المتقبّل" ثم الحامل للوظيفة الدّلاليّة "المستقبل"... والوظيفة التركيبيّة "المفعول" تسند بالدرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة "المتقبل" ثمّ المكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية "المستقبل"...(نفسه :16) مثال ذلك : أنْ تُسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول في المثال(1) إلى الموضوعين(س1) و(س2) على التوالي، فتنقل البنية الحمليّة (2) إلى البنية الوظيفية الجزئية (3) :

(3) مضٍ قابل ف (س^1 : عمرو (س^2)) منف فا (س^2 : زيد (س^2)) متق مف.

---

1) اعتمادا على ترجمة المتوكّل 1985 لاقتراحات ديك (1978) : منف : منفّذ agent/ مستق : مستقبل récipient/ متق : متقبلGoal / مستف : مستفيد Benificiary/ مك : مكان / أد : أداة / زم : زمان....

I-1-2-2-2- إسناد الوظائف التداولية في أبنية الاستفهام :

أ)- البؤرة في الاستفهام : Focus :

التعريف السائد في النّحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه سيمون ديك منذ 1978، والذي يقوم أساسا على فكرة أنّ وظيفة البؤرة تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمّية أو الأكثر بروزا فـــي الجملة (المتوكّل 1985 : 28) وهي إحدى الوظائف التداولية التي تنقسم إلى قسمين :

- "وظيفتان خارجيتان" مسندتان إلى مكوّنات خارج حمل الجملة هما "المبتدأ" "thème" و"الذيل" "tail".

- وظيفتان داخليّتان : تسند إلى مكوّنات داخليّة للحمل، هما : البؤرة "Focus" والمحور "Topic".

وبذلك يمكن التمييز بين نوعين من البؤرة : "بؤرة الجديد" "F. of new" و"بؤرة المقابلة" "F. of contrast" من حيث نوعيّة البؤرة، كما يمكن التمييز بين "بؤرة المكوّن" و" بؤرة الحمل" من حيث مجال التبئير.

أمّا عن تعريف بؤرة الجديد : فهي البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المستفهم، ويطلب من المخاطب إعطاءه إيّاها.

أمّا بؤرة المقابلة فيمكن تعريفها في الاستفهام بكونها البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المستفهم في ورودها، فهو يتوفّر على مجموعة من المعلومات ويطلب من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة. ويؤكّد الفرق بين البؤرتين (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) أنّ هاتين الوظيفتين تطابقان طبقتين مقاميّتين متمايزتين، كما تظهران في بنيتين استفهاميّتين مختلفتين :

تطابق بؤرة الجديد الطبقةَ المقامية (ط ق1) التالية :

(1) ط ق 1 : - يجهل المستفهم معلومة معيّنة.

- يطلب المستفهم من المخاطب إعطاءه إيّاها.

وتطابق بؤرة المقابلة الطبقة المقاميةَ (ط ق 2) التالية :

(2) ط ق 2 : - لدى المتكلّم المستفهم مجموعة من المعلومات (معلومة1، معلومة 2،... معلومة ن).

- يتردّد المستفهم في تعيين المعلومة المطلوبة.

- يطلب المستفهم من المخاطب تعيين المعلومة المطلوبة.

أمّا بالنسبة إلى البنيات التي تظهر فيها البؤرتان، فإنّ بؤرة الجديد تظهر عموما في أغلب اللغات الطبيعية في البنيات الاستفهامية المتضمنة لسؤال جزئيّ (أو لاسم استفهام) : (What, Who, Quand, Comment, qui ...)، في حين تظهر بؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية المتضمنة لسؤال شامل (Is It, est ce que ...) لذلك يتعيّن التمييز داخل كلّ صنف من هذين الصّنفين بين "استفهام الجديد" interrogation of new و"استفهام المقابلة "interrogation of contrast اللّذين يتمايزان من حيث البنيات التي يظهران فيها، ومن حيث الطبقات المقامية التي تقيّد استعمالهما، ويظهر ذلك من خلال المثالين التاليين (المتوكّل 1986 : 128-129) :

(4)-أ- ماذا أعطيت لماريا ؟ ← بؤرة جديد	(4) a- What did you give to Mary ?
ب- أهُو كتابٌ ما أعطيته لماريا ؟ ← بؤرة مقابلة	b- Is It a book that you gave to Mary?

وقد شهدت نظريّة النّحو الوظيفي تطوّرا في العِقْدين الأخيرَيْن تعلّق أساسا بأمرين :

1- بنية النّموذج الواصف[1].
2- طبيعة البنية التحتية مصدر اشتقاق العبارات اللغويّة.

I-1-2-3- نموذج مستعمل اللغة الطبيعية : القوالب :

باعتبار أنّ موضوع الوصف اللّغويّ هو "القدرة التواصليّة" المتوفّرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية، صيغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية كجهاز قالبي يتضمّن

1) انظر أ- المتوكّل : 1995 : قضايا اللّغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفيّة.

خمسة قوالب حسب اقتراح ديك (1989) وهي "القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي." وهي قوالب تضطلع بوصف الملكات الخمس التي تتكوّن منها القدرة التّواصلّية لمستعمل اللغة الطبيعيّة، وقائمة الملكات هذه تبقى مفتوحة بحيث يمكن إضافة ملكات أخرى، كالملكة الشعريّة مثلا.

ويذهب ديك (1989) (1990)[1] إلى أنّ التمثيل للمعلومات في قوالب نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية يجب أن "تتكلّم" جميعها نفس "اللغة"، ويقترح لذلك البنيات التحتية كما يتصوّرها النّحو الوظيفي، وبذلك يمكن التوحيد بين قوالب النّموذج وتحقيق الاقتصاد.

I-1-2-3-1- وظائف القوالب : (مستعمل الاستفهام نموذجا) :

تفترض القالبية أمرين : أن يستقل كلّ قالب عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ومن حيث مبادؤه وقواعده، وأن يظلّ في ذات الوقت منفتحا على تلك القوالب الخمسة جميعها في تأويل عبارة لغويّة معيّنة، ويمكن رصد هذا الاشتغال لتأويل البنية الاستفهامية التالية :

(1)-هل قرأت آخر كتاب لديك ؟ (1)-Avez vous lu le dernier livre de Dik ?

لكي يتمكّن المخاطب من فهم هذه الجملة فهما تامّا، يجب أن يشغّل القوالب الخمسة على النّحو التالي :

1- يمدّ القالب النّحوي المؤوّل بالمعلومات اللغوية البحتة وهي : معلومات صرفيّة وتركيبية ودلالية وتداوليّة، وبفضلها يتمكّن المخاطب من أن يدرك المعنى اللغويّ للجملة المعنيّة.

2- يوفّر القالب المعرفيّ للمسؤول المؤوّل المعلومات التي توصله إلى استيعاب ما تحيل عليه عبارة "Le dernier livre de Dik" وهي أنّ ثمّة لغويا يسمّى ديك قد كتب مجموعة من الكتب آخرها بعنوان "نظريّة النحو الوظيفي : بنية الجملة".

---

1) نفسه.

3- أمّا القالب المنطقي فمهمّته اشتقاق القوّة الإنجازيّة المستلزمة مقاميّا من الجملة (1) وهي الالتماس لا السؤال المحض، باعتبار أنّ المراد بالجملة طلب المتكلّم من المخاطب إعارته كتاب ديك الأخير.

4- أمّا القالب الاجتماعي فيمدّه بالعرف القاضي بأن الطّلب الصّادر عن شخص مّا في وضع اجتماعيّ مماثل يكون التماسا لا أمرا، فهذا القالب يساعد في عمليّة اشتقاق القوّة الإنجازيّة المستلزمة مقاميّا، ويمنع في نفس الوقت اشتقاق أيّ قوّة إنجازيّة أخرى.

5- كما يمكن أن يشغّل القالب الإدراكي حيث يستعين المخاطب مثلا للتعرّف على الكتاب المقصود بالصّورة التي يحملها عنها : حجمه، لونه...

إلاّ أنّ هناك حالات لا تستدعي استعمال القوالب الخمسة حيث تكون العبارة اللغوية المؤوّلة حاملة لجلّ المعلومات التي يقتضيها التأويل.

رغم سعي النّحو الوظيفي لتدارك نقائص الوصف في المناويل الوظيفيّة الأولى، فإنّ وعود هذا النّحو ببلوغ مرتبة "الكلّيّة" بالوصف اللساني، عن طريق تحقيق "الكفاية النّمطية" Typological adequacy لمنواله التحليلي بواسطة بناء أوصاف للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، لم تتحقق، فنتائج الوصف الوظيفي انتهت إلى غير ما افتُرض لها في بدايات قيام هذا النحو فيما يتعلق ببعض القضايا المتصلة بالأبنية الاستفهامية، بل وبالأبنية النحوية عموما، فقد بيّنت بعض الدّراسات الحديثة(1) عدم استجابة اللغة العربية لنظام الوظائف التركيبية في نظرية ديك في بعض الحالات، حيث ظهر بعد تحليل جمل صحيحة وأخرى لاحنة، أنّ إسناد ديك وظيفة الفاعل لما شكّل منظورا رئيسيّا في الكلام، ووظيفة المفعول لما شكّل منظورا ثانويّا، واعتبار ذلك نمطا تركيبيّا قابلا للتطبيق على جميع اللغات على اختلاف تنميطها التركيبي، إجراءان غير واقعيّين، بالنظر إلى عدم إمكانية تطبيقه على جمل من قبيل (ف مف فا) مثل :

(1)– شرب الشايَ زيدٌ. [ف مف فا].

---

1) أحمد المتوكل : "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي"، ط1- 1986. ص–ص 66-69.

واعتمادا على منوال ديك التركيبي فإنّ (شرب) يحمل ضميرا يعتبر فاعلا، وبعدها يرد المفعول (الشاي)، أمّا (زيد) فيحيل على تلك العلامة أو الضمير المتصل بالفعل، فيحمل بذلك وظيفة الذّيل(1).

في حين ينطبق هذا النّظام على جمل من قبيل :

(2) قابلا عمرًا صديقاه.

وهي بنية ظاهرة اللّحْن في اللغة العربية، وعلى علمنا لا يُفترض إحداث بنى لاحنة داخل اللغة الموصوفة لتطبيق منوال لسانيّ معيّن، والتدليل على كفايته الوصفية والتحليلية على حساب خصوصيات الوقائع اللغوية المدروسة. لذلك فإنّ فرضيّة (الذيل) وضعت هذه الكفاية في "الميزان"، إذا ما تعلّق الأمر بإدماجها داخل نظام الوظائف التركيبية في اللغة العربية، ونكتفي هنا بتسجيل عدم موافقة هذه الوظيفة لبناء الجملة العربية.

هذا يجعل فرضيّة تطبيق الوظائف التركيبية الذي يقترحه ديك على أبنية الاستفهام في العربية الخاضعة –بداهة– إلى نظام الجملة في هذه اللغة، محلّ جدل، وهو ما جعل بعض الدراسات العربية الحديثة تعدّل من تركيبة هذا النظام (المتوكل-1986).

أمّا فيما يتّصل بالبنية الوظيفية التداوليةfunctionnal pragmatic structure في هذا النحو، وما يركّز على بنية الاستفهام منها، كوظيفة البؤرة، فإنّها لا تبدو إحداثا جديدا في مجال البحث اللغوي في هذه الأبنية، بالنظر إلى قول النّحاة العرب كالجرجاني والسكّاكي وغيرهما ممّن درس ظاهرة التقديم في الكـــلام الاستفهامي (دلائل الإعجاز : 82-84) (مفتاح العلوم : 315 - 317)، فلهم المبدأ في التصدّي لهذا المبحث، ومنه نوجد لأنفسنا العذر في الرّبط بين الموروث اللغوي العربيّ ومبادئ كثيرة في الأنحاء الحديثة دون شعور بأيّ شكل من أشكال الإسقاط النّظريّ.

---

1) انظر دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : أ. المتوكل تقديم الأزهر الزناد ح ج ت–ع 1988/29 ص 434.

I-1-3- الاستفهام ضمن الاتّجاه التداوليّ :

إذ تبيّن أنّ منطلق قراءة الوظيفيّين لقضايا الاستفهام هو افتراضُ الوظيفيّة، بحيث تتحدّد خصائص الاستفهام - وسائر أبنية اللغة - التّركيبيّة والدّلاليّة والتّداوليّة بحسب إتاحتها للتّواصل، فإنّ وظيفة اللّغة في الاتّجاه التداولي تحدّد بكونها إطارا مؤسّسيًّا لتحقيق أعمال لا تتمّ إلاّ بها. أمّا المبدأ الجامع لأغلب دارسي اللغة من وجهة تداوليّة هو مجاوزتهم لمفاهيم لسانية سادت الدّراسات البنيويّة منذ دروس دي سوسير حتى مناويل تشومسكي، حيث خيّروا التّوجه إلى دراسة الأشكال الدّلالية مقابل توجّه البنيويين والتوليديين إلى دراسة الأشكال الدّالة، وقد أدمج أتباع هذا الاتّجاه "المقام اللغوي" في دراساتهم محاولين الحدّ من سيطرة النظام اللغوي على الدّراسات اللسانية، وذلك بالتركيز على "الكلام" كإنجاز لغويّ بعد تهميش دام طويلا في الدّرس اللساني.

I- 1-3-1- دراسة الأعمال اللغوية :

ناهض أوستين Austin التّحديد المنطقي للّغة الطّبيعيّة باعتبارها قضايا Propositions واصفة لحالات الأشياء وفق قيمتيْ الصّدق والكذب، وذهب إلى أنّ من الأعمال التي نقوم بها ما لا وجودَ له إلاّ داخل المؤسّسة اللّغوية، كقولك "أثبتُ" و"أسألُ" و"ألتمسُ"، فهي ميدان ننجز فيه أعمالا لا تُنجز إلاّ باللّغة وفي اللّغة، لذلك سمّاها "الأعمال اللغوية".

وقد صنّف التّداوليّون هذه "الأقوال - الأعمال" إلى ثلاثة أصناف : العمل القولي (acte locutionnaire) وهو العمل الوضعيّ باللّغة، والعمل اللاّقولي (acte illocutionnaire) وهو العمل الذي يقصده المتكلّم ويحرص على أن يدركه المخاطب، وعمل التّأثير بالقول (acte perlocutionnaire) وهوأثر قول المتكلّم.

وأهمّ الأصناف الثلاثة هو الثاني، فأغلب الدّراسات التّداوليّة في العمل اللاّ قوليّ، ومردّ ذلك كونه موضع قوّة القول. وتتحدّد هذه بمقام التخاطب، ممّا أدّى إلى إيلاء هذا المعطى المنزلة الأولى على حساب البنية اللّفظيّة والتّركيبيّة للقول. ورغم ما سُجّل من احترازات على هذا التّصوّر، فإنّه أدّى إلى " تفجير " مفهوم " الحقيقة " القائم على الصّدق والكذب، وتركيز مفهوم عمل المتكلّم وإنشائه، مضافا إليه المعارف القائمة عليها عمليّةُ التّخاطب (Ducrot & Shaeffer : 1995).

انشغل التّداوليّون إذن عموما على اختلاف أصولهم بالبحث في سؤال أساسيّ هو : كيف يمكن لعمل قوّته (أ) أن يدلّ على عمل قوّته (ب)، وكيف يمكن للمتكلّم إفادة (ب) بواسطة (أ)، وما الذي يعتمده المخاطب لفهم المقصود من كلام المتكلّم ؟

لذلك صنّف سورل (1972) الأعمال اللّغويّة إلى "أعمال لغويّة مباشرة"و"أعمال غير مباشرة" تقوم على نسق من القواعد الاستدلاليّة لوصف قدرة المخاطب على إدراك العمل غير المباشر.

I- 1-3-2- الاستفهام ضمن الدّراسات التداوليّة :

1)- الاستفهام في مشروع سورل : Searle :

أدرج سورل مقاربته لقضايا الاستفهام ضمن مشروع عامّ بدأه أُستين وهو الكشف عمّا يحكم الأعمال اللّغويّة بشكل عامّ من **قواعد دلاليّة مشتركة.** وقد برز اهتمامُه "بعمل السّؤال" خصوصا في معرض بحثه في خصائص الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. إذْ اعتمد اعتمادًا شبه كلّي على الأمثلة الاستفهاميّة لإدراك هذه الخصائص والقواعد الدّلاليّة المتحكّمة في إنشائها، فكانت قراءته لقضايا الاستفهام من خلال البحث في الأعمال غير المباشرة بدورها قراءةً غير مباشرة. (Searle-1972).

وقد اعتبر الجملةَ في ذلك الوحدةَ اللّغويّة المحقّقة للعمل اللّغويّ، غير أنّ استناده إلى هذه القواعد الدّلاليّة العامّة وأبرزها : اعتبار العمل اللّغويّ سلوكا قصديّا ضمن جملة أنواع للسّلوك (Searle - 1982 : 81) أفضى به إلى تجاوز مفهوم الجملة باعتبارها مجموعة من المواضعات اللّغويّة الخاصّة، وجعلها مجرّد وسيلة لإنجاز العمل اللّغويّ الذي يُعَدُّ الوِحدةَ الأساسيّة للخطاب Discours.

كما أنّ اعتماده على مبدإ الإبانة والتّنصيص[1] Principe d'exprimabilité، ومفاده أنّ "كلّ ما يمكنُ أنْ يُقصدَ يمكن أن يقال." (Searle - 1972 : 55) جعله يُغلِّبُ الدّلالة المعجميّة للفعل الإنشائيّ على دلالة الجملة النّحويّة، أيْ دلالة المعجم على التّركيب.

---

1) اعتمد نا ترجمة شكري المبخوت لهذا المبدأ (انظر مثلا المبخوت 2004 : ص 29).

أدّى ذلك إلى تركيز سورل على العمل المقصود بالقول دون القول ذاته في الاستفهام، أيْ التّركيز على المستفهَم عنه (العمل المقصود) دون القول الاستفهاميّ. وهو ما حال دون قدرة منواله على تفسير تميُّزِ جُملٍ- كجمل الاستفهام - دون غيرها، واختصاصها بإنجاز معظم الأعمال غير المباشرة [1]، وذلك رغم تعويله شبه الكلّي على الأمثلة الاستفهاميّة في تفسير هذه الظّاهرة. (Searle : 1982 : 91-97).

2) - الاستفهام في مشروع ديكرو : O. Ducrot :

أقام ديكرو تصوّره للمعنى على ما سمّاه بالتّلفّظ Énonciation باعتباره الحدث التّاريخي لإنجاز القول Énoncé وإظهاره (Ducrot1999 : 299)، واعتبره المعطى الاختباري الذي يجدر أن يُبحَث من خلاله في المعنى، وذهب بذلك إلى أنّ المعنى هو صورة التّلفّظ وسلطته المنعكستان في القول. فـ"كلّ قول (...) يحيل على حدث التّلفّظ به." (1980 : 40).

والملاحظ في هذا التّصوّر أنّ جعْل القول وصفا للتّلفّظ لا يعني محاكاة الحدث المادّي الحقيقيّ وإنّما هو استحضار للأدوار التي يلعبها طرفا التخاطب ويتقمّصانها لحظة التّلفّظ بغضّ النّظر عمّا يجري في واقع الأمور وهو ما أطلق عليه مفهوم "الإحالة الذّاتيّة" (Suis-référence) (1991 : 293).

لكنّ الفصلَ بين التّلفّظ والملفوظ الحاصل به جعل ديكرو ينفي أن تكون اللّغة وحدها مصدر العمل اللاّقولي (Ducrot1991 : 281)، ذلك أنّه إذا كانت كلّ جملةٍ حاملةً لعمل لاقوليّ فإنّه ليس كلّ عمل قوليّ مؤدًّى بالجملة، فقد يُنجَز الاستفهام بالجملة الخبرية أو العكس. كما اعتبَر صاحب هذا التّصوّر أنّ تسمية الإنشاءات بالأفعال الإنشائيّة في نظريّة الأعمال اللّغويّة يُعَدّ قمعًا لوظائفها الإنشائيّة بحيث تصبح هذه الأفعال الواسمة مجرّد وصف أو نقل لهذه الإنشاءات. (نفسه 1991 : 291).

أدّى ذلك بديكرو إلى التّأكيد على عدم كفاية التّركيب والمكوّن اللّغوي عموما لبلوغ المعنى وضبط العمل اللاّقولي، فليس في تركيب الجملة الاستفهاميّة ما يدلّ على نوع العمل الحادث بالتّلفّظ (1991 : 292.) أوْ ما يجبرنا على تأويل الكلام بالاستفهام،

---

1) لمزيد الاطّلاع انظر بن رحومة الشّكيلي 2004 : ص. ص 253-254.

وإنّما أقصى ما يمكن توفيره بجملة الاستفهام هو عكس صورة التّلفّظ وسلطته اللّتيْن تُسندِان دور الشّاكّ الرّاغب في المعرفة للمتكلّم (نفسه.).

لذلك فإنّ الأساس في تحديد العمل المنجز هو سلطة التّلفّظ المنعكسة في القول الشاهدِ على تلك السّلطة لا أكثر. وقد استعان في التّوصّل إلى المعنى بالمكوّن البلاغي القائم على المقام خصوصا فيما يتعلّق بالأعمال المشتقّة. لذلك انطلق في معالجة المعنى في الجمل الاستفهاميّة من اعتبارها شاهدة على تقمّص المتكلّم دور الشّاكّ الرّاغب في المعرفة، وتقمّص المخاطب دور الملزَم بالإجابة، كمساعدات تتعاضد مع باقي عناصر المقام للبحث في المعنى اللاقوليّ "المشتقّ".

ولئن بدا تصوّر ديكرو في بعض الفرضيّات قريبا من تصوّرات النّحاة العرب للبنية اللّغويّة والمقام، خصوصا فيما يتعلّق بمفهوم الإحالة الذّاتيّة القاضي بتخلّص البنية من متعلّقات العالم المادّيّ لبناء تصوّر تخاطبيّ مجرّد، وفيما يتعلّق باعتبار الأفعال الإنشائيّة المسندة إلى المتكلّم إخبارا عن الإنشاء لا إنشاء في حدّ ذاته(1)، فإنّ الفروق بينهما قائمة على الأسس النّظريّة، وتتحدّد بأمرين أساسيّين :

1- العلاقة بين اللّفظ والمعنى.

2- موقع المقام في كلّ نظريّة.

فإذا كان ديكرو، وسورل من قبله، يفصلان بين العمل والجملة في معالجة المعنى انطلاقا من أساسيّة الأوّل وفرعيّة الثّانية، فإنّ الدّرس النّحويّ العربيّ اعتبر المرجع الأوّل في ذلك الأبنية التّركيبيّة والإعرابيّة للجملة. كما اعتبر المقام عنصرا نحويّا مجرّدا يتعامل مع سائر مستويات النّظام النّحوي في إنشاء المعنى. وهو ما سينعقد جلّ هذا البحث حوله.

3). مشروع أوركيوني C. K. Orecchionni :

أدّى بروز جملة الاستفهام في تأدية الأعمال اللاّقوليّة إلى اهتمام بعض التّداوليّين بعمل السّؤال، فاعتبرته أوركيوني (1991 : 5-6) عملا لغويًّا أساسيّا ضمن

---

1) انظر ابن جنّي : الخصائص (II :273-274) والجرجاني (المقتصد II : 753) وابن يعيش : شرح المفصّل (VIII :7).

شجرة سلّمية عامّة للأعمال اللغوية، وذهبت إلى تعريفه بكونه" أحد الأعمال الأصلية الجامعة"archi-actes المتمثّلة في عمل الإخبار وعمل السؤال وعمل الأمر، هذا التقسيم القائم على ثلاثة أنواع أساسيّة من الجمل توافق وظائف الخطاب التّداولية الأساسيّة الثلاث التي توفّرها اللغة لمستعمليها حسب (بنفنيست Benveniste 1966)، وقد جاراه في ذلك ديلر (1980) [1] الذي أقرّ وجود ثلاثة أنماط كبرى من الأعمال الأوّلية Actes primitifs : منها ما يصف العالم، ومنها ما يسائله، ومنها ما يسعى إلى تغييره، فهذه الأعمال الثلاثة هي أعمال أوّلية قاعديّة، بل تعتَبر كونيّةً، وما سائر أعمال الكلام الأخرى إلاّ أشكال تُشتقّ منها. هنا يحتلّ "السّؤال" موقعا مركزيّا ضمن هذه الأعمال حيث يشكّل -على نحو مّا- الحلقة الوسيطة بين الأمر والإخبار. توافق أوركيوني في هذا الإطار سورل الذي يعتبر أنّ الأمر والسؤال ينتميان إلى العائلة نفسها : "عائلة التّوجيهيّات[2]" (les directifs) فيقول "الأسئلة صنف فرعيّ من التّوجيهيّات بما أنّها محاولات من قبل المتكلّم لحمل مخاطبه على الإجابة،أي حمله على تأدية عمل لغويّ" (1982 : 53).

وهنا تقف عند الموقف الأكثر شيوعا في نظرية الأعمال اللغوية والقائل بوجود علاقة مشابهة بين السّؤال والإخبار في المستوى الشفوي مثلا، فترتيب الكلمات في الجملة الاستفهامية هو نفسه في الجملة الخبرية (tu viens? Tu pars quand? Etc..) كما أنّ السّـؤال لا يسمـــه من القـــرائن إلاّ سمة التنغيم، لذلك اعتبر لايونس (Lyons - 1980: 367) أنّ لا لغة من اللغات الموصوفة اليوم تتوفر على ضرب يمحّض لعمل السّؤال، أمّا بارندونر (Berrendonner : 1981 : 141) فينفي أن يكون للسؤال أيّ سمة مخصوصة (marque spécifique).

إلاّ أن أوركيوني تعتبر أنّ الملفوظات - وهي المطالبة بمقاربة تداولية حوارية أساسا- هي وسائل تأثير في الآخر وحمله على ردّ الفعل لذلك تحاول دراسة عمل السؤال في علاقته بالإخبار (Orecchionni 1991 : 8). وتضع هذه الدّارسة في اعتبارها أنّ :

(1) - أين تذهبُ ؟ Où va tu?

---

1) نعتمد في هذا المبحث معظم مراجع أوركيوني وشواهدها ضمن أوركيوني 1991
2) اعتمدنا ترجمة شكري المبخوت 2004 :ص 31.

تعني أوّلا : (2) : "أجهلُ أين تذهب."

وثانيا : (3) : "أطلب منك سدّ هذا الجهل." (نفسه)

غير أنّ إثارتها لمسألة العلاقة بين السّؤال والإخبار في هذا الموضع -على أهمّيّتها - لم تتوّج برأي حاسم، بل تعود للتركيز على الأسباب التي جعلت السؤال يحتلّ موقعا متميّزا ضمن مجموع أعمال اللّغة، فقد أثبتت مجموعة من الدّراسات المهتمّة باكتساب اللغة أنّ القدرة على السؤال - وعموما على التّوجيهيّات - تسبق القدرة على الإخبار لدى الطفل، وذلك أنّ طلب المعلومة عملية ضرورية لضمان استمرار الحياة لكلّ فرد. ذلك أنّ "اتّصالنا بالعالم يتمّ عبر سلسلة من الاستفهامات." (Jacques1985 : 322) و"أنّه يمكن اعتبار ظاهرة التساؤل حقيقة أساسية للعقل البشري تلحق بها باقي الأبعاد".(Meyer1981 : 3).

من ذلك كلّه تخلص أركيوني إلى أنّ عمل السّؤال هو عمل "تفاعليّ"، أو هو "حواريّ" على الأقلّ، بمعنى أنّ تحقّقه يستدعي حضور الآخر بشكل قويّ جدّا (متلقّي العمل اللغوي) : "إنّ ظاهرة التّساؤل تتجسّد بوضوح في كونها نشاطا مشتركا". (Jacques1986 : 124). و"الاستفهاميّة هي الانعكاس النّحوي للغاية التفاعلية لنظام اللّغة". (Edmonson 1981 : 196).

وفي الواقع هو عمل ابتدائيّ Initiatif، يسمح بافتتاح المحادثة أو استئنافها بنجاعة، فضلا عن كونه عملا ملزما جدّا للمتلقي إذ يدعوه لردّ الفعل بشكل حقيقيّ، فالسؤال هو شكل من أشكال التّحفيز (Mise en demeure)، "فقد لوحظ أنّ الأسئلة تحمل قوّة فرْضية (mandatory force)، فللإجابة عن سؤال مّا يمكن للمرء أن يكذب أو يماطل، لكن يوجد إلزام اجتماعي قويّ للإجابة، إلاّ في حالة الأسئلة البلاغية التي غالبا ما لا تنتظر إجابة". (Labov1978 : 387).

فكلّ سؤال إذن هو دعوة للآخر ليملأ في الحال الفراغ الذي يحتويه القول، وبفعل التّعالق، يتجلّى التّبادل : سؤال - جواب كجنس لملفوظ واحد ثنائيّ البناء (يشكّل السؤال موضوعه والجواب محموله) وهو ما يبيّن إلى أيّ حدّ يبدو هذا الملفوظ ذا طبيعة حوارية وتحاورية (dialogale et dialogique).

1. تعريف "السّؤال" :

تنبّهُ الباحثة أنّ ما يقع تعريفه ليس بنية شكلية (الجملة الاستفهامية) بل عمل لغويّ مخصوص هو (عمل السؤال) وهنا تميّز اصطلاحيّا بين الدّال والمدلول التّداوليّيْن : (Orecchionni 1991 : 12).

الــــدّال	المدلــــول
بنية (جملة) استفهامية	السّؤال
بنية (جملة) خبرية	الإخبار
بنية (جملة) أمرية	الأمر

ونصادف التمييزَ نفسه في اللغة الإنجليزية بين "السؤال" و"الجملة الاستفهامية" حيث يقول لافنسن (Levinson1983 : 183-4) : "إنّ أنماط الجمل الثلاثة في الإنقليزية : الجملة الأمرية، والجملة الاستفهامية، والجملة الخبريّة، ترافق بقوى معبّرة عنها هي : الأمر (أو الطلب)، والسّؤال والإخبار." كما يقول عون (Own1981 : 133) : "من الأجدر عدم الحديث عن الاستفهامات إلاّ في النّحو، وإبقاء السّؤال كتسمية لنشاط تفاعلي يتحقّق غالبا بوسائل لسانية...".

إنّ التمييز يزداد ضرورة لدى أوركيوني بعـــدم وجود تطابق دائم بين بنية شكلية مّا وقيمة عمل لغويّ ما، فيمكن للأمر أو للإخبار أن يتحقّقا ببنية استفهامية، كما يمكن للسؤال أن يُنجَزَ بواسطة بنية خبرية ... وهذا يعني أنّ عبارة "جملة استفهامية" لا معنى لها إلاّ إذا سلّمنا بأنّ بعض الأبنية الموسومة بتنغيم معيّن أو بلفظم أو بتركيب مخصوص تحمل في ذاتها ميلا إلى التّعبير عن قيمة السّؤال.

إنّ فكرة وجود قيمة مميّزة "عاديّة" أو "حرفية" (حسب تسميات لافنسن : أنّ أنماط الجمل لها بعض القوى التي تقترن بها) هي الفكرة الوحيدة التي تخوّل الحديث عن خرق للنظام "العاديّ" الخاص بالمطابقة بين الدّال والمدلول، كما تخوّل الحديث عن "عمل مشتقّ" (Acte dérivé) أو مجاز لا قوليّ (Trope Illocutoire)، وهو ما يندرج ضمن الاصطلاحات النّحوية التّقليدية الأكثر شيوعا.

وهنا يتجلّى ما تسمّيه أوركيوني خطر الخلط بين "السّؤال" و"الاستفهام" بما أنّ استعمال المركّب : (بنية استفهامية) هو الأوضح من هذا المنظور. لذلك تعِد بتفادي

هذا الخلط دون وضع أيّ ضمانات للنّجاح في ذلك، إذ غالبا ما يصعب التمييز بين الدّال والمدلول.

أ- كيف يمكن تعريف عمل السّؤال ؟

تطرح أوركيوني هذا السّؤال، وتدقّق : ما هي القوّة اللاّقولية Force illocutoire الخاصّة بالسّؤال ؟

من هذا المنظور تستعرض أوركيوني جملة من التّعريفات وتعلّق عليها، فتحاول تدقيق بعضها بالقول أنّ طلب التّسلسل (Enchaînement) قويّ، بشكل خاصّ في السّؤال الذي يقول عنه ديكرو أنّه يخلق لدى المخاطب "إلزاما قانونيا" "Obligation juridique" للجواب، أمّا غودي فيؤكّد على الطابع الفرْضي الإلزامي لهذا العمل اللغوي : "إنّ الشيء الأعمّ الممكن قوله حول السّؤال هو كونه يلزم بالجواب ويطلبه بل ويأمره به. (Goody1978 : 23). فمصطلح "جواب" هو-تفاديا لفخّ الدّائريّة-هو تدخّل ردّ فعليّ أو ناتج عن ردّ فعل :

- يتحقّق في شكل ملفوظ لسانيّ (في مقابل ردود الأفعال غير القولية التي تقتضيها الأوامر).

- يضيف معلومة توفّر للمخاطب ولو نسبيّا المعلومة المطلوبة :

- Il fait beau ? – oui. (Orecchionni : 14)

فالسؤال إذن هو قول غايته الأساسية الحصول على معلومة من المخاطب، أمّا الإخبار فهو قول تتمثّل وظيفته الرّئيسيّة في تقديم معلومة إلى الآخر طالبا منه بشكل غير مباشر تحديد موقعه حيالها، إلاّ أنّ هذه الوظيفة تبدو ثانوية، وهي راجعة إلى كون كلّ الأقوال التي يقدّمها المتكلّم إلى المخاطب في إطار حوار يجب أن تلقى من لدنه صدى أو إشعارا بتلقّيها (بصورة قولية أو غير قولية).

ملخّص القول أنّ السؤال طلب للقول والسؤال بالمعنى الأصلي هو المقابل للإخبار، على النّحو التالي : السّؤال هو مظهر لفراغ عرفانيّ (vide cognitif) موضعي يطلب فيه المتكلم من المخاطب سدّه، وهذا يعني أنّ المتكلّم واع بعدم اكتمال معرفته ويراهن على اكتمال معرفة المخاطب، أمّا الإخبار فهو مظهر لاكتمال عرفاني

(في الموضوع المعنيّ) يحاول المتكلّم إبلاغه للمخاطب، بمعنى أنّ المتكلّم واثق من اكتمال معرفته مراهنا على النقص العرفاني للآخر. (نفسه1991 : 18).

2. علاقة السّؤال بالإخبار : تقابل أم استرسال ؟

أعقبت أوركيوني هذا السّؤال بسؤال أهمّ، وهو : هل تتّضح الحدود بين هذين العملين أم أنّه بالنّظر إلى أقوال وسيطة Intermédiaire يجدر الإقرار بتقابل تدريجي إن لم يكن استرسالا بينهما ؟ (نفسه : 87).

وأقامت تساؤلاتها على معطيات تجريبيّة مفادها الصّعوبات التي يواجهها مستعملو اللّغة في التّمييز بين العملين، وعلى ملاحظة وجود أقوال وسيطة ممّا يمكن تسميته "بأنصاف الأسئلة Semi-questions" (نفسه) على شاكلة (1) :

(1) – أطلبُ تزويدي بمعلومة لست متأكّدًا منها.

أو "أنصاف أخبار Semi-assertions" على شاكلة (2) :

(2) – أعلمُك شيئا لست متيقّنا منه.

ولخوض الإجابة عن هذا السّؤال المركزي في هذا السّياق التجأت أوركيوني إلى تحديد الواسمات التّمييزيّة للعملين :

2–1– واسمات السّؤال : حدّدتها بـــ :

2–1–1– واسمات فعليّة marqueurs verbaux : كالمقاطع البدئية préliminaire أو المدمجة في ملفوظ العمل، كالتعابير الإنشائيّة (أسألك) أوْ فعل (قال) في الأمر (قلْ لي إنْ كانت ستمطر)، وواسمات صرفيّة وتركيبيّة كالتّقديم وأداة الاستفهام. وأشارت إلى أنّ هذه الواسمات تتعلّق أساسا بالبنية الاستفهاميّة - أكثر من عمل السّؤال-لكنّها تشير إلى نُدرة اتّصال هذه الواسمات بالمحادثات الشّفويّة.

2–1–2– واسمات تنغيميّة : المحدّدة بالتّنغيم التّصاعدي في الأخير في معظم اللّغات،غير أنّ ذلك قد يرافق عملا إخباريّا ممّا يبيّن صعوبة البتّ في تنغيم خاصّ بالسّؤال. لذلك لا بدّ من اعتبار العوامل الدّلاليّة والمقاميّة ومنها :

2-1-3- طبيعة المحتوى القضَوي : هناك مسنَدات Prédicats تظهر وفق تعلّقها بهذا الشّخص أو ذاك إمّا في ملفوظ إخباري أو في ملفوظ استفهامي، يسمّيها لينستور Le Nestour (1978) المسندات "العرفانيّة الذّاتيّة" auto-cognitif وتسجّل التّجارب "الحميمة" والذّاتيّة...، وبالمقابل فإنّ المسندات العرفانيّة غير المتجانسة hétéro-cognitifs تتعلّق بما هو خارج الذّات، ممّا يعني أنّ الإسناد في علاقته بالشّخص المعني يمكن أن يكون مؤشّرا على الوضع التّخاطبي للقول، ويعالج هذا الإشكال ضمن إطار أعمّ هو إطار المعارف الخاصّة بمختلف المتخاطبين.

2-1-4- المعارف الخاصّة بالمشاركين :

تكون مساهمة المقام هنا قويّة في تحديد القول بكونه سؤالا أو إخبارا وقد لاحظ لابوف أنّ عديد الأقوال تُعامَل كأسئلة رغم غياب القرائن الشّكليّة كالتّنغيم (المحادثات العلاجيّة : التي يعامِل فيها المريض إخبارات الطّبيب على أنّها أسئلة أو طلب تأكيد).

وهنا يستند تحديد قيمة القول التّداوليّة إلى الوضع المعرفي للمتحاورين فإذا كان الذي يصُوغ القول يملك المعلومة المطلوبة فيمكن أن يعتبر هذا القول إخبارا، وإذا كان الطّرف الآخر واقعا في وضع طالب المعرفة بهذه المعلومة فسيؤوّل القول على أنّه سؤال رغم غياب أيّ علامة استفهاميّة.

2-1-5- القرائن المقاميّة Contextuelles :

يوفّر المقام الموضعي Locale والعامّ Globale هنا معلومات حاسمة : فمن أمثلة المقام الموْضعي :

(3) – ما تزال هنا. "Tu es encore là "

وتؤوّل (3) مباشرة على أنّها طلب تفسير، باعتبارها إخبارا يخرق بقوّةٍ قانونَ الإخبار.

أمّا المقام العامّ فيتّضح بالاستناد إلى اللّقاءات الصّحفيّة، ويسود فيها المبدأ التّأويليّ التّالي : عند الشّكّ في ملفوظ أنتجه المتكلّم يؤوّل على أنّه سؤال أكثر منه إخبار.

ملَخّص ذلك أنّ واسمات عمل السّؤال ذات طبيعة غير متجانسة وتشتغل عموما ضمن شبكات يمكن أن ينوب فيها الواحد الآخر. فالتّنغيم قد يغطّي غموض المقام أو يعوّضُ وضوحُ المقام غيابَ التّنغيم...

والأهمّ إمكانيّة وجود منطقة وسيطة بين الإخبار الخالص والسّؤال الحقيقي، ويتحدّد الإشكال حينئذٍ بمعرفة إن كانت هذه الإمكانيّة قد تحقّقت في الأعمال، وإذا كان ذلك صحيحا ففي أيّة حالة يكون ذلك ؟ (Orecchionni 1991 : 95).

2-2- بعض الأبنية المُشْكِلة :

هي الأقوال الوسيطة بين السّؤال والإخبار : إخباريّة في قسم منها واستفهاميّة في القسم الآخر، وهي عموما ثلاث حالات :

1) - أقوال لا يطابق تنغيمها سؤالا واضحا ولا إخبارًا صريحًا.

2) - أقوال ذات تشكّلات إخباريّة - بما في ذلك التّنغيم - لكنّ مضمونها محلّ شكّ. و أو

3) - أقوال ذات تشكّلات استفهاميّة لكنّ مضامينها إخبارية جزئيا.

2-2-1-الأقوال ذات التنغيم الوسيط :

من قبيل (4) - نتقابل غدا. On se voit demain -

وهي لا تتضمّن أيّ واسم صرفي أو تركيبي خاصّ بالسّؤال. لكنّها بمجرّد أنْ تذكر بتنغيم بالكاد تصاعديّ فإنها تحيل على شيء وسط بين : "أُذَكِّرُكَ أنّنا سنتقابل غدا" و"أسالك إن كنّا سنتقابل غدا". وهنا يلعب التنغيم دور المكيِّف Modalisateur للإخبار.

2-2-2- أقوال ذات تشكّلات إخبارية حاملة جزئيّا لمضمون سؤال :

2-2-2-1- الإخبارات المكيَّفة Assertions modalisées :

من أمثلتها : (لا يبدو لي أنّ الطّريق من هنا) وغيره من الأمثلة المستهلّة بأحد ألفاظ الشّكّ، ممّا يؤدّي إلى القاعدة التّالية :

-كلّ إخبـــار يتعلّق بوضع يُفتَرَضُ أن يكون معروفا من قبل المخاطب يُعدّ بمثابة سؤال للمخاطــــب حول هذا الوضـــع. والمبدأ التّأويليّ القائم هنا هو "قاعدة التّأكيد" (Labov: 231)، ويتدعّم تطبيقها بحضور مكيّف الشّكّ في القول. أمّا القيمة التّداوليّة له فتتحدّد بكونه مطلب تأكيد Demande de confirmation، يحقّق عملا وسطا بين الإخبار والسّؤال يعبّر من خلاله المتكلّم عن معرفة مشوبة بالشّكّ ويطلب من المخاطب (خ) تحويلها إلى يقين.

وتتفاوت نسبة المكوّن "إخبار" ونسبة المكوّن "سؤال" من ملفوظ إلى آخر وفق العوامل الآتية :

1) - التّشكّل التّنغيمي : كلّما تصاعد التّنغيم اتّضحت قيمة السّؤال التّداوليّة في القول.

2) - طبيعة المكيّف : الذي تتفاوت فيه قيمة الشّكّ.

3) - درجة الإلمام المفترض بالحدث المقصود.

ويتداخل العاملان (2) و(3)، إذْ كلّما كان المتكلّم (م) غير متأكّد (باستعمال مكيّف مّا) كلّما كان المخاطب (خ) كفؤا وكان القول متلبّسا أكثر بمظهر السّؤال.

خلاصة ذلك أنّ الإخبار المعبّر عن جهل يعني آليّا الطّلب غير المباشر لسدّ هذا الجهل، شرط أن يكون المخاطب محيطا بالمطلوب.

2-2-2-2- الإخبارات غير المكيَّفة Non modalisées :

يمكن العثور - رغم غياب أيّ مكيّف - على نفس آليّات تأويل مطالب التّأكيد. وتقوم القيمة التّساؤليّة الجزئيّة في القول على معطيات المقام : العلاقة المعرفيّة للمتخاطبين (وهي ضمنيّة هذه المرّة)، والوضع التّبادلي لطلب المعلومة (لقاء صحفي، محادثة، حوار...)، مثال ذلك :

(5) - لديك أطفال.

ويُتلفّظ بها في نهاية المخاطبة بتنغيم ضعيف. ويمكن أن تنتمي(5) إلى الإخبار بناء على صياغة المتكلّم لافتراض قابل للتصديق استنادا إلى القواعد الاجتماعية

السّائدة، كما يمكن أن تنتمي جزئيّا إلى السّؤال استنادا إلى إمكانيّة تأكيد (خ) لهذا الافتراض أو دحضه.

2-2-3- أقوال ذات تشكّلات استفهاميّة حاملة جزئيّا لمضمون الإخبار : (الأسئلة الموجَّهة Questions Orientées) :

بين السّؤال الحقيقي La "vraie" question الذي لا يستشرف بتاتا طبيعة الجواب، ويتّخذ موقعا حياديّا حيال القيمتين (نعم/لا) والسّؤال البلاغي الزّائف الذي يتعيّن معالجته كإخبار، تقع الأسئلة الموجّهة، مثال ذلك (6) :

(6)- هذا جميل، أليس كذلك ؟ (ص100).

فهي لا تسند لقيمتي الجواب الفرصة نفسها، وتترك الخيار لـــ(خ) لمخالفة المتوقّع. "فالمتكلّم لا يوازن بصفة محايدة بين القيمتين، بل على العكس يطلب من مخاطبه التّأكيد أو الاعتراف بوجهة نظره، فاستراتيجيّته إذن هي توجيه (خ) إلى خياره للقيمة التي يعتقد في صحّتها"(Borillo1978 : 27).

أمّا توجيه السّؤال فيتوقّف على ما تسمّيه أوركيوني "موجّهات Orientateurs" وتعتبرها ذات طبيعة غير متناسقة : Hétérogène، وأهمّها :

* صنف البنية الاستفهاميّة : خصوصا الاستفهامات المنفيّة القائمة على ظاهرة قلب الفاعل Inversion du pronom sujet :

(7)- ألستِ ابنة بول ؟ ? n'êtes vous pas la fille de Paul

* الصّرافم ذات القيمة المتغيّرة والاشتغال المعقّد، مثال :

(8)- أنت إذن لم تتصرف ؟

* المكيّفات المستعملة في البنية الاستفهاميّة :

(9)- هو حقّا مريض ؟

وغيرها من الموجّهات كمقتضى Présupposé فعل الجملة وطبيعة المسند والسّياق... ويبيّن ذلك أنّه حتّى في حالة غياب موجّه لفظيّ صريح تحضر موجّهات ضمنيّة (التّنغيم، المقام...).

حاصل ذلك :

1- أنّ هذه الأسئلة من النّاحية الشّكليّة أبنية استفهاميّة.

2- أنّها من النّاحية التّداوليّة تنجز أعمالا وسيطةً تتفاوت فيها نسب طلب المعلومة أو الإفادة.

3- أنّ هذه الأسئلة تحتلّ موقعا وسطا بين الأسئلة الحقيقيّة التي يطابق فيها الشّكل المحتوى التّداولي مطابقة تامّة والأسئلة البلاغيّة التي تحتجب فيها قيمة السّؤال لفائدة الإخبار وحده. وهو الحدّ الأقصى المقابل.

ولو قارنّا بين الفقرتين (2-2-2) و(2-2-3) لتبيّنّا تناظرهما التّام :

فالبنية الإخباريّة تتضمن :

- قيمة الإخبار.
- قيمة السّؤال.
- قيمة وسطيّة تقع بين طرفي الاستعمال "العادي" و"البلاغي"

كما أنّ البنية الاستفهاميّة تتضمّن :

- قيمة السّؤال.
- قيمة الإخبار.
- قيمة وسطيّة تقع بين الاستعمال "العادي" و"البلاغي" (أوركيوني : 103).

3. خاتمـــــة :

3-1- من المهمّ تحليل خصائص مختلف أصناف التّلفّظ المحقّقة لأعمال وسيطة بين السّؤال والإخبار. غير أنّ الأهمّ لدى أوركيوني أن تستدلّ على وجود "أنصاف أخبار" و"أنصاف أسئلة" تكون الأولى رهينة ضمان الآخر، والثّانية ذات أجوبة شبه معروفة سلفا، وأن تستدلّ على الإشكال الحاصل في تصنيف هذه الأقوال الواقعة على نقطة ما على الخطّ التّدريجيّ L'axe graduel بين الإخبار والسّؤال، والمشكّلة لضرب من -العمل-الحقيبة Acte-valise (نفسه : 104).

3-2- مختلف أصناف الأعمال المركّبة : Complexes :

ذكرت هنا أوركيوني أربعة أقسام من الأقوال سمّتها هجينة Hybrides هي :

أ- المجازات اللاّقوليّة : ذات القوى المشتقّة.

ب- الأعمال المتتالية : ذات حوامل دالّة متجاورة.

ج- الجمع بين عملين تامّيْن : إخبار وسؤال.

وانتهت بعد استعراضها إلى :

- ندرة تحقيق القول المنجز لعمل لغويّ واحد : لذلك اهتمّت النّظريّة المعياريّة التّداوليّة بالأعمال غير المباشرة.

- وجود استرسال بين عمل السّؤال وعمل الإخبار تجسّده هذه الأقوال الوسيطة.

- أنّ إشكال الأسئلة الإخباريّة (أو التّصريحيّة) Quassertion ou Queclaratives قائم على معطيين :

* توحّد طبيعة الجواب عن الإخبار أو عن السّؤال الشّامل.

* أنّ المميّز بين العملين داخل الخطاب هو التّنغيم وهو مجال الغموض والتّدرّج بامتياز.

وإذا كانت البنية الاستفهاميّة الأضعف وسما في مستوى الشّكل فإنّه "يسهل تكييفها لوضعيّات يتوسّط فيها السّؤال بين الطّلب والإثبات." (Borillo1978 : 549)، لذلك بيّنت أوركيوني أنّنا نخطئ حين نعيب على اللّغة الموازية مرونتها، فهي في الآن نفسه مصدر ثراء وقلق Angoisse، وأهمّ مظاهر هذا القلق :

1)- هل يوجد سؤال بالفعل ؟ (وإن لم يكن فكيف يُتقبّل هذا التّدخّل ؟).

2)- إن وجد، ماهو ؟ هل حدّدتُه واستوعبتُه ؟

3)- ثمّ هل أجبتُ عنه إجابةً كافية ؟

يتحوّل الشّك إذن من العمل الابتدائي (إشكال تحديده) إلى عمل ردّ الفعل (إشكال تناسبه مع الجواب) وهي قصّة أخرى (Orecchionni 1991 : 111).

لقد ساهمت هذه الدّراسات في بلورة النّموذج المعياري standard لنظريّة الأعمال اللّغويّة، وبيّنت أنّه إلى جانب الأعمال : المباشرة وغير المباشرة التي نالت حظّها من الدّرس، يجدر عدم تجاوز بعض الأعمال الأشدّ تعقيدا وتداولا في المحادثات اليوميّة كالأعمال الوسيطة والمقتضاة (Présupposés)، وقد تكون المعطيات المقاميّة في هذا السّياق هي الأكثر حسما في تحديد قيمة الأقوال التّداوليّة.

غير أنّ مسألة الفصل بين العمل والبنية النّحويّة المحقّقة له، انطلاقا من إمكانيّة تحقّق العمل الواحد بأكثر من بنية، واعتبار ذلك من باب التّدقيق الاصطلاحي الضروري القائم عليه الدّرس التّداوليّ (نفسه1991 : 13)، تعمّق فكرة "اللاّتطابق" بين اللّفظ ومعناه، يقول ماير : "السّؤال هو ما يُرَدّ قبل كلّ شيء إلى جملة استفهامية لكنّه لا يتطابق معها، فجلّنا يعلم بوجود جمل استفهاميّة يحتلّ فيها معنى الإخبار- وإنْ كان مقنّعا- المقام الأوّل، ويمثّل المعنى العميق لها."(Meyer1981 : 4).

لكنّ ذلك لا يُلزِم غير القائلين بهذا الفصل، فعلى خلاف هؤلاء أقام النّحاة العرب تصوّراتهم للمعنى على تطابق اللّفظ مع معناه، ووجّهوا الإعراب للتعبير عن هذه العلاقة الأساسيّة، ممّا أدّى إلى تسمية الأبنية بأسماء معانيها، فكانت جملة الاستفهام وجملة الخبر وغيرهما. كما أنّ الملاحظ لدى التّداوليّين أنفسهم أنّه رغم قولهم بهذا الفصل، فإنّ أهمّ ما يعتمدون عليه في تصنيف الأعمال اللّغويّة أو معالجة العلاقات بينها هي الأبنية اللفظية والدلالية الخاصّة بالجمل، لاسيّما فيما يتعلّق بعمل الاستفهام، من ذلك اعتماد التّمييز بين السّؤال الشّامل Question totale والسّؤال الجزئيّ Question partielle (Orecchionni1991 : 13-14) أو الاعتماد على الواسمات اللّفظيّة Marqueurs verbaux في التّمييز بين السّؤال وغيره من أعمال اللّغة (نفسه : 88-89).

خاتمة الفصل الأوّل :

يتبيّن من دراسة الاستفهام وعلاقاته ضمن المناويل اللّسانيّة الحديثة :

1) - أنّ المنوال التّوليديّ قد قرأ قضايا الاستفهام وعلاقاته في مرحلة أولى من خلال تطبيق القواعد التّحويليّة، باعتبارها القواعد المكلّفة باشتقاق البنية الاستفهاميّة من بنية نواة S. Noyau، ثمّ في مرحلة ثانية باعتبار معنى الاستفهام معنى إنشائيًّا مستمدّاً من الأساس سابقا للتّحويلات، وما وظيفة التّحويلات سوى نقله إلى شكله النّهائيّ المنجز.

2) - أنّ بعض أعلام هذا المنوال (Milner1975-1978) تفطّنوا إلى ضرورة إثراء قواعد الأساس بإدراج الظّواهر الحواريّة، وخصوصا الأقوال المعتمدة على التّبادل : كالاستفهام، لدراسة الإنشاء، حرصًا على بلوغ الكفاية والشّمول المنشودين في هذا المنوال.

3) - أنّ التّطوّر الذي شهدته نظريّة النّحو الوظيفي في معالجة قضايا الاستفهام-والإنشاء بشكلٍ عامّ-يُعدّ نتيجة الجمع بين المباحث البنيويّة والمباحث التّداوليّة، وتطويعها نحو ملاءمة المبادئ الوظيفيّة العامّة.

4) - أنّ نظريّة الأعمال اللّغويّة أثارت الانتباه إلى القيمة التّداوليّة لدراسة عمل السّؤال وعلاقاته بالأعمال الأخرى، كالإخبار وغيره، ضمن المحادثات الأشدّ تعقيدا وتداولاً كالأعمال الوسيطة والمقتضاة، وقد استندت في ذلك إلى معطيات المقام.

يفتح ذلك المجال للتّساؤل حول الإسهام العربيّ الحديث في هذا الحوار اللّسانيّ - بشأن الاستفهام تحديدًا - ومدى إسهام هذا الحوار بالمقابل في تحقيق مطامح بعض الدّراسات في بناء نحوٍ حديث للعربيّة ؟

I-2- الفصل الثاني :
الاستفهام ضمن الدراسات اللّسانية العربيّة

بعد ما استقرّ من نتائج في الفصل الماضي تُبيِّنُ منزلة الاستفهام كعمل أساسيّ مُجسِّد لقسم الإنشاء في اللّغة، وتُعلِنُ ضرورة إدراج وصفه داخل أيّ منوال لساني. نتقدّم في هذا الفصل للكشف عن عناية الدّارسين العرب المحدثين بهذا المبحث.

والملاحَظ أنّ تحقّق هذه النّتائج في المناويل اللّسانيّة الحديثة هو الذي فتح آفاقا أمام مشاريع أولئك الطّامحة إلى بناء نحو حديث للعربيّة. منطلقين في ذلك ممّا اعتبروه إفادات أو نقائص في التّراث النّحويّ العربي. ممّا أدّى إلى ظهور قراءات جديدة لقضايا الاستفهام في العربيّة، تُجاوِزُ عموما سيطرة النّزعات الإحصائيّة أو التّأويليّة على هذه القضايا (فودة : 1953). ونركّز من هذه القراءات على مقترح الفاسي الفهري الذي عُنيَ بمعالجة الأبنية الاستخباريّة من وجهة تحويليّة توليديّة (الفهري : 1986) ثمّ مقترح أحمد المتوكّل في دراسة القوى الإنجازيّة والوظائف في الاستفهام. (المتوكّل : 1985-1986.)

I-2-1- مقاربة الاستفهام في العربية من وجهة توليدية : (ع. ق الفاسي الفهري) :

سعت بعض الدراسات العربية إلى تطبيق مبادئ المناويل اللّسانيّة الحديثة على العربيّة بغاية التوصّل إلى وصف اللّغة العربية وصفا كافيا يمكّن من بناء نظرية حديثة لهذه اللّغة، يُذكر من بينها دراسات الفاسي الفهري الذي صرّح فيها منذ البداية بسعيه إلى بناء"نحوٍ" يمثّل الملكة الباطنية لمتكلّم هذه اللّغة ومستعملها (الفهري 1986 : 32)، مستمدّا الكثير من أفكاره ومصطلحاته من التيّار التوليدي للنّحو. وقد قدّم في قسمٍ منها تحليلاً لبعض القواعد المركّبيّة Phrases structure rules التي تعالج البنية الدّاخليّة للمركّب الاسمي، ويتعرّض ضمنها لبعض القواعد التّحويليّة التي تغيّر الرّتبة الأصليّة التي افترضها في العربيّة، ومن بين الأبنية التي قام باختبار تغيّر الرّتبة فيها أبنية الاستفهام.

I – 2-1-1- البُنى الاستخبارية :

يتمّ الاستفهام في اللغة العربية إمّا بالحروف (الهمزة وهل) أو بالأسماء (مَن، ما، متى،...) وفي منظور النحاة أنّ هذه الحروف والأسماء لها الصّدارة، وهذا ما يتعارض مع وجهة نظر الفهري، فأسماء الاستفهام التي يعتبرها مركبات اسمية أو حرفية أو ظرفية لأنها تقوم مقامها قد تبقى في مكان داخل الجملة دون تصدّرها، وذلك في نوعين من الاستفهام : الاستفهام - الصّدى (وهو استفهام يكرّر الجملة الخبرية محافظا على الرتبة فيها) والاستفهام المتعدّد (ويعرّفه بكونه استفهامًا تصوّريًّا ينصبّ على أكثر من مكوّن) ويمثّل لهما بأمثلة كما يلي : (الفهري 1986 : 110) :

(1) جاء مَن ؟ (بنبر مَن).

(2) مَن ضرب مَن بماذا ؟

وبذلك تكون المركّبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية موجودة أصلا في داخل البنية الجُملية ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنّه صدر الكلام، والواقع أنّ المكان الذي تنتقل إليه هذه المركّبات هو موضع خارج الجملة (خارج جَ)، وهو المكان الذي تولّد فيه الحروف المصدرية أو الحروف الناسخة (كـ أنْ، وإنّ وحروف الاستفهام : الهمزة وهل). وهذا الموضع هو مص (اختصارا لمصدري Comp)، ويتمّ توليد هذا الموضع عن طريق القاعدة التالية :

(3) جَ ← مص (ج)

وأغلب الجمل الاستفهامية (باستثناء استفهام الصّدى) يوجد فيها مص، خلافا للجمل الخبرية التي لا يوجد فيها دائما، وهي جمل من مرتبة جَ (لا ج فقط) ويمثّل البُنى العامّة للاستفهام بـ :

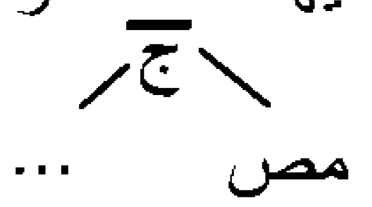

و(مص) يتقدّم الفعل. ولكنّ الموضع (Topic)[1] يتقدّمه إذا وُجد. ولا يصحّ العكس، مثال ذلك :

زيدٌ هل ضربته ؟

---

1) حسب ترجمة الفاسي الفهري (1986 : 110-111).

فموقع أدوات الاستفهام إذن مص، إلى الربض الأيمن لـ جَ، حيث توجد ملحقة (adjoined) [1] بـ جَ إذْ الحروف الموصولة تولد في القاعدة حيث تملأ القواعد المعجمية هذا الموضع بها، وتكتمل البنية التي لا يطرأ عليها تغيير يذكر، أما المركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية فتُولّد أوّلا في داخل البنية، ثم تنتقل إلى مكان مص (إذا ظلّ فارغا) في البنية السطحية، وهذا ما يفسر التوزيع التكاملي (Complementary distribution) بين حروف الاستفهام وأسمائه إذ يمكن ظهور إمّا الحرف أو الاسم، ولا يمكن ظهورهما معا، ويفترض الفهري أنّ هذا النقل يتم بواسطة تحويل يصوغه كالتالي :

(4) س – مص – ص – أ [+ م]– ع ⟵ 1 – 4 – 3 – أث – 5.

فهذا التحويل لا ينطبق – وفق تمشّي الفهري– فحسب على البنى الاستفهامية التي خرّجها النحاة على التقديم بل أيضا على البنى التي خرّجوها على الابتداء الخبري، وهو مقيَّد بقيود يشترك فيها مع التقديم في الجمل الخبرية، ويتعرّض الفهري لذلك في حديثه عن التبئير. كما يعمل على تقديم جزء من نظريّةٍ للرتبة في اللغة العربية تتكفل بتفسير تعميمات ربضيّة منها ما يخصّ الاستفهام :

* المركّب المستفهم عنه يوجد في ربض جَ الأيمن.

I- 2-1-2- التبئير :

التّبئير (Focalisation) أو الموْضعة (Topicalisation) هو عمليّة صوريّة يتم بموجبها نقل مقولة كبرى (Major category) كالمركّبات الاسمية أو الحرفية إلخ... من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة الـ(Focus) أو الموضع (Topic) (الفهري 1986 : 114) الذي يرمز إليه الفهري بـ (بؤ) وقد رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية :

(5) جَ ⟵ (بؤ)ج.

ويظهر ذلك في(6) :

1) تصبح المركبات الاستفهامية تشومسكي – ملحقة (Chomsky adjoined) : انظر الفاسي الفهري (1978).

(6) أميّتًا كان ؟

ويفترض أن هذه العمليّة التي تجمع بين مكان داخل إسقاط أقصى maximal Projection هو ج ومكان خارج هذا الإسقاط، تتمّ بواسطة تحويل نقل يصوغه كالآتي :

(7) س – أ – ص ← 2 – 1 – أث – 3.

وتمثل صياغة هذا التحويل مشكلا مطروحا في البحث اللّساني، لأنّه لا ينطبق بصفة مطلقة، بل هو مقيّد بقيود متعدّدة يذكر منها :

أ- قيود على المكان المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة.

ب- قيود على المكان الهدف.

ج- قيود على ميدان التحويل.

د- قيود على صورة التحويل.

هـ – قيود على خرْج التحويل، أيْ البنية الناتجة عن تطبيق التحويل (out put structure).

ففيما يتعلق بـ(أ) يذكر عدّة قيود جزيريّة island conditions، أيْ قيود تجعل من الميدان الذي يَحوي المقولة جزيرةً لا يمكن أن تدخلها أو تنطبق فيها القاعدة، ومن بين هذه بعض القيود التي وضعتها روس Ross (1967) ويذكر منها : قيد الجزيرة الميميّة wh island constraint، وقيد المركّب الاسمي المعقّد Complex noun phrase constraint، وهذه القيود تمنع التبئير في التراكيب التالية :

(8) زيدًا مَنْ ضربَ ؟ (مشتقّة من : منْ ضربَ زيدًا، بتقديم زيد).

(9) * زيدًا أظنّ الرجل الذي انتقد انتحر(أظنّ الرّجل الذي انتقد زيدًا انتحر).

ومِن جملة هذه القيود التي وضعها النّحاة على التقديم، وتحتاج إلى إعادة صياغتها لترجمتها في النماذج الحديثة– في نظر الفهري– ما ذكروه من المقولات التي تمنع أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض ولام الابتداء، وكم الخبرية والحروف الناسخة والأسماء الموصولة وأدوات العرض :

(10) * زيدًا هل رأيت ؟

(11) * زيدًا إنْ لقيت فأكرمه.

إلا ّأنّ الفهري يرى أنّ قيود روس التي تفترض صاحبتها أنّها كلّيّةٌ ليست سوى لائحة طويلة لا يوحّد بينها شيء، ولا يرى ما يتنبّأ بوجودها أو يفسّرها، فهي قيود بدائيّة (Primitive) يحسن استخلاصها من قيود ومبادئ أعمّ (الفهري 1986 : 140).

أمّا بخصوص (ب) فيذكر أنّ العنصر المنقول يحطّ في مكان بؤ في الرّبض الأيمن لج، وذلك تمشّيا مع نظريّة تحويلات النّقل التي تفترض أنّ النّقل يكون دائما إلى أرباض الإسقاطات الكبرى (م.س، ج، ج̄، ج̿...)، إلى يمينها أو إلى يسارها، وبذلك يُضمن أنّ (أ) لنْ تحطّ إلاّ في المكان الملائم، وهو بؤ.

هناك قيود أخرى تخصّ ميادين هذه التّحويلات من صنف القيود التي اقترحها تشومسكي (1973) كمبدإ التّتابع السّلكي (Successive cyclicity) ومبدإ التّحتيّة (Subjacency)، فالتّحويلات تنطبق في أسلاك (Cycles) وتختلف العُجر السّلكيّة (cyclic nodes) حسب اللّغات ضمن العجر السّلكيّة في العربيّة م.س وج̄ وج̿...، والتّتابع السّلكي والتّحتيّة مبدآن يقيّدان هذا النّقل عبر الأسلاك، ويعودان إلى مبدإ أعمّ هو مبدأ المحلّية Locality principle. فالاستفهام مثلا ينطبق في ميدان جُمليّ واحد : في جملة مدمجة أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة :

(12) لا أدري مَن جاء.

(13) مَن جاء ؟

(14) مَن تريد أن أنتَقِدَ ؟

(15) مَنْ حسِبْتَ أنّ زيدًا انتقدَ ؟

(16) من حسبت أنّ عمرًا يعرف أنّ زيدًا انتقد ؟

فبتطبيق مبدأ التّتابع السّلكي لا تنتقل (مَن) في الحمل (14) و(15) و(16) في وثبة واحدة من المكان المصدر (المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) بل تنتقل عبر مص الموجود في كلّ ج بصفة سلكيّة، أيْ بالتّدرج من سلك إلى آخر كما يظهر في الرسم الآتي :

(14أ)

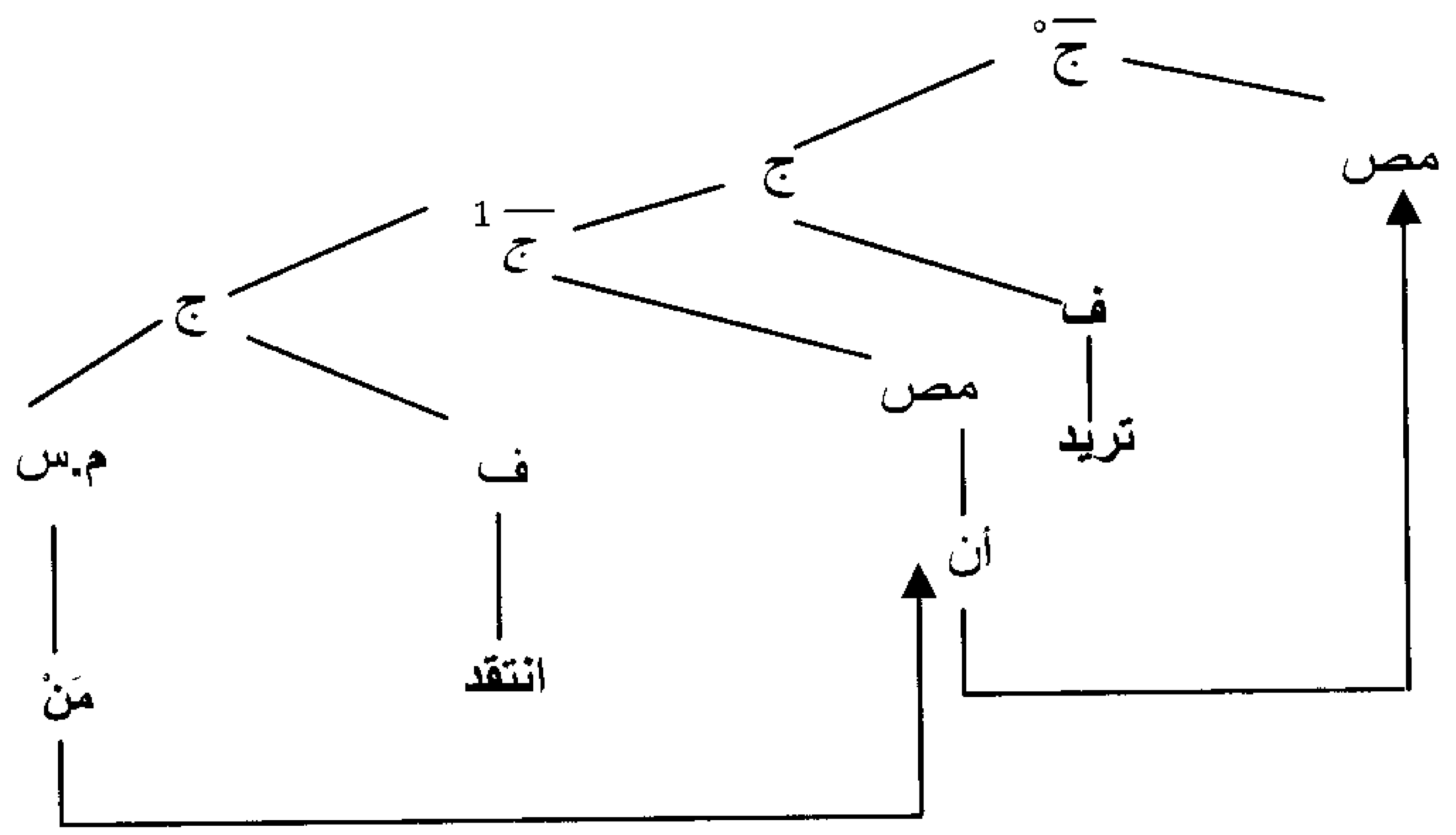

فـ (مَنْ) تنتقل من مكان المفعول إلى مكان المصدري في جَ1 أوّلاً، ثم منه إلى مكان المصدري في جَ° بالنسبة إلى الجملتين (15) و(16) حيث تتعدّد الأسلاك الجُملية ويظلّ الانتقال خاضعًا لمبدأ التّحتية في البنى المذكورة. كما يبدو غير حرّ بل يخضع لقيود أخرى، منها أنّ التدرّج لا يحدث إلاّ عبر مص الذي يُعتَبَرُ بابًا للإفلات (Escape hatch) في لغات كثيرة. ومن اللّغات ما يمتنع فيها الإفلات وإنّما يتحدد الاستفهام فيها في سلك جُملي واحد كاللّغة الروسية مثلا.

ومبدأ التحتية هو مبدأ يحدّد عدد الأسلاك التي يمكن أن يعمل فيها التحويل ويصوغه الفهري كالتالي :

(17) في بنية شجرية : س ... [... [...ص ...] ... س
أ ب

حيث أ وب عجرتان سلكيّتان لا يمكن لأية قاعدة أن تربط بين س وص، ومضمون هذا القيد أنّ العنصر المتنقّل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكية واحدة، وهو قيد يرى الفهري أنّه يمكن أن يستوعب بعض قيود روس، من ذلك : قيد المركب الاسمي المعقّد، وقيد الجزيرة الميميّة.

أمّا عن (هـ) فقد اقتُرحت قيودٌ على الصياغة الصورية للتحويلات كاستعمال العدد الأدنى من الرموز خلافا للصياغة في الأنحاء التحويلية الأولى. وهو ما جعل تشومسكي يصوغ قاعدتيْن للنقل : واحدة للتّبئير والأخرى للاستفهام بصفة مبسّطة جدّا، ثم وحّد بينهما في مرحلة ثانية في قاعدة واحدة :

(18) انقل أ (move a)، أ مقولة كبرى.

وقد اقترنت هذه الصياغة الجديدة للقواعد بتنظيم جديد لدور مكوّنات النحو إذ أصبح المكوّنان الدلالي والصوتي يقومان بدور مَصَافٍ (Filters) على البنى الناتجة عن تطبيق التحويل، من ذلك التركيب التالي الذي يوجد فيه تبئير خارج بنية استفهامية :

(19) * زيدًا هل رأيتَ ؟

فهذا التركيب يُمنع بقيود على البنية الناتجة، وبأكثر دقّة قيد على الرّبط الإحالي، وبالضبط على "المراقبة المكونيّة" الذي يقرّ بأنّ الرّبط يمكن أن يتمّ في إسقاط مؤاخٍ (adjacent) للعنصر المراقب، ولا يمكن أن يتم في إسقاط تحتي (Subjacent)، ففي هذا التركيب نجد أنّ المركّب الاسمي (الأثر) لا يوجد في إسقاط مؤاخٍ لزيد، فهناك إسقاطان : ج وجَ ، والأثر يوجد تحت **ج** (لا تحت ج).

من ناحية أخرى هناك قيد آخر على توارث الإعراب. فـ (زيدًا) في البنى المبأّرة يرث إعراب المفعول ولا يمكن أن يأخذ إعرابا آخر بدليل لحْن البنية التالية لأنّ زيدًا فيها مرفوع :

(20) *زيدٌ ضربتُ.

فبما أنّ زيدا يراقِبُ مكان المفعول يجب أن يرث خصائصه الوظيفية ومن بينها الإعراب، وتوارُث الإعراب نفسه مقيّد بقيْدٍ محلّي كذلك، يجعل التوارُث ممكنا من الإسقاط المؤاخي، لا من إسقاط تحتي.

ويجمل الدارس خصائص التبئير - الموْضعة فيما يلي :

أ – يجمع التبئير بين محلّين : واحد داخل الإسقاط والآخر خارجه.

ب – يقع في الجمل المدمجة والجمل الرئيسيّة.

ج – يمكن أن تنتقل البؤرة في مسافة بعيدة (إسقاطات متعدّدة).

د – هذا الانتقال يخضع لمبدإ التتابع السلكي ومبدإ محلّي كمبدإ التحتية.

هـ – تنتقل البؤرة إلى الرّبض الأيمن لـ ج.

و – لا يترك هذا النقل أثرا ضميريّا، إنما يكون المكان المصدر فارغا.

ز – ترث البؤرة إعراب الأثر.

***– الطبيعة الجمليّة للتصنيفات المقترحة :**

يلخّص الفهري الصّورة التي قدّمها لبنى الجمل العربيّة الشّاملة للبنى الاستفهاميّة في عدد من الافتراضات التمثيلية كالتالي : (الفهري 1986 : 140)

أ) الافتراض القاعدي : توجد بنى من مستوى جَ، تولد فيها بدءا البنى التفكيكية[1] وقاعدة التفكيك تأويلية، لا تحترم القيود الجزيرية، ولا قيد توارث الإعراب.

ب) الافتراض التحويلي : هناك بنى تُولَّد عن طريق قاعدة تحويليّة عامّة هي انقُلْ أ ويمكن أن يتم النقلُ إلى اليمين أو إلى اليسار، إلى ربض من أرباض ج أو جَ أو جَ. ومن القــواعد التحويليّــة الخاصة التي ترجع إلى هذه القاعدة العامة : تحويل التبئير (في ميدان جَ) وتحويل الاستفهام (في جَ) وتحويل الزّحلقة (في ميدان ج)، وهذه القواعد خاضعة لقيود على تطبيقها وصورتها، كما أن البنى الناتجة خاضعة لقيود أخرى من ضمنها قواعد توارث الإعراب.

ج) قواعد الخفق : قواعد في نفس الإسقاط لا تغيّر البنية المنطقية للجمل.

د) الافتراض الرابطي : ويوحّد بين عددٍ من البنى التي اعتُبرتْ اسميّة عند النّحاة، من بينها بعض الجمل الاستفهاميّة.

لقد حاول الفهري وصف ظاهرة الاستفهام عن طريق تحليل مكوّنات البنى الاستخباريّة في اللّغة العربيّة من منظور توليدي تحويلي، وقد ركّز على الظّواهر الممكنة للتّحرّك اللّغوي لأسماء الاستفهام كالتّبئير والتّفكيك والخفق والتّسوير، كما حاول الإحاطة بما سمّاه بالمراقبة على مسافة بعيدة (الفهري1986 : ص-ص76-104) متّخذا البنى الاستفهاميّة - خاصّة - نموذجا أوضح لهذه العمليّة.

---

1) انظر الفهري (1981).

لقد اعتبر تطبيقه للنّظريّة التّوليديّة على اللّغة العربيّة تمثيلا Instantiation لنظريّة لسانيّة عامّة يمكّن من وضع نحوٍ حديث لهذه اللّغة (الفهري 1986 : 32)، وانطلق في ذلك من "نقائص" المعطيات التي قدّمها القدماء، يقول : "العربيّة - مثلا - تتضمّن استفهاما متعدّدا، واستفهاما - صدى، واستفهاما فيه فصل، واستفهاما غير مباشر، ولا يكاد النّحو القديم يقول شيئا عن مميّزات هذه الأنواع المختلفة، فهو يعالج بصفة خاصّة الاستفهام المباشر، ويقف عند تفحّص المظهر الصّرفي دون الاهتمام بدور التّنغيم، ولا يمكن لدراسةٍ حديثة للبنيات الاستفهاميّة أن تقتصر على الظّواهر التي عالجها القدماء." (نفسه : 53-54).

لكن إذا كان الدّارس يبحث عن الشّمول في مقاربة الاستفهام من خلال تنويع أبنية الاستفهام المدروسة، فإنّ ذلك أدّى بهذا التّطبيق إلى نفس ما وقعت فيه النّظريّةُ المطبَّقةُ، وهو إهمال المعنى. ومردّ ذلك التّركيز على التّركيب الذي بدا في نظر المنشغلين بهذه التّطبيقات أهمّ فضل لـ "لثّورة التّوليديّة"، يقول الفهري "قد قاد تشومسكي ثورة علميّة فعليّة نجم عنها بروز أنموذج جديد للتّفكير في اللّغة (...) ومع هذا الأنموذج بزغ زمن التّركيب، حين اتّجه اللّسانيّ ليس فقط إلى ما هو موجود من السّلاسل اللّغويّة السّليمة، لكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتّضح حينه أنّ إجراءات التّقطيع المستعملة في الأصوات وفي الصّرف لمْ تَعُدْ ناجعةً بما يكفي حتّى تمتدّ إلى التّركيب." (نفسه : 65.)

ولئن كنّا لا ندّعي شمول النّحو العربيّ، ولا تهافت المبادئ التّوليديّة الحديثة، فإنّنا نشير إلى مركزيّة ثنائيّة اللّفظ والمعنى في هذا النّحو، وإلى أهمّية تفعيل القدماء لمختلف المستويات، النّحويّة المقوليّة والتّركيبيّة الإعرابيّة والتّصريفيّة والاشتقاقية مجتمعة لدراسة العلاقات المولّدة للمعنى.

وهو ما سنسعى إلى الاستدلال عليه في عملنا من خلال معالجة علاقات الاستفهام النّحويّة بمختلف مستوياتها.

I-2-2 قراءة قضايا الاستفهام في العربية من منظور لساني وظيفي :

إذا تبيّن لبعض الدّارسين أنّ إعادة صياغة قضايا الاستفهام في العربيّة من خلال تطبيق مبادئ توليديّة تحويليّة يمكن أن يساهم في بناء نحوٍ حديث لهذه اللّغة،

فإنّ دراسات أخرى عمدت إلى نفس المنهج وبنفس الغاية، لكن من منظور نحويّ وظيفي، أبرزها دراسات أحمد المتوكّل للاستفهام في اللّغة العربيــة في إطار دراسة "القوى الإنجازيّة والوظائف" في الأبنية النحوية في العربيّة. (المتوكّل 1986.)

وقد تطرّقَ فيها إلى النّظر في خصائص الجمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة إلى الحمل برمّته وخصائص الجمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة إلى أحد مكوّنات الحمْــــل (استفهــام المكوّن)، كما تعرّض إلى ظاهرة "الاستلزام الحواري" Conversational implicature في الجمل الاستفهامية وإشكال التمثيل للقوّتين الإنجازيّتين Illocutionary Forces "الحرفية والمستلزمة" في النّحو الوظيفي.

I-2-2-1 "البؤرة"في الجمل الاستفهامية :

تعتبر "البؤرة" في النّحو الوظيفي إحدى الوظائف التداولية الخمس (ديك 1978)، وقد استدلّ المتوكل (1985) على ورود تمييزيْن يمكن تطبيقهما على الجمل الاستفهاميّة في العربية.

1- التّمييز بين "بؤرة الجديد" و" بؤرة المقابلة"من حيث نوعيّة البؤرة.

2- التمييز بين "بؤرة المكوّن" و"بؤرة الحمّل" من حيث مجال التبئير.

أمّا الأبنية التي تظهر فيها البؤرتان، فإنّ بؤرة الجديد تظهر في الجمل الاستفهامية المتضمّنة اسم استفهام، في حين أن بؤرة المقابلة تظهر في الجمل الاستفهامية المصدّرة بهمزة استفهام. (المتوكّل1986 : 128).

اعتبر بذلك المتوكّل أنّ تصنيف النّحاة التقليدي لـــ "استفهام تصوّر" و"استفهام تصديق" لم يعد كافيا، بل يتعيّن أن يعتبر التمييز بين "استفهام الجديد" و"استفهام المقابلة" - إن صحّ التعبير- اللّذين يختلفان من حيث الطبقات المقامية التي تضبط استعمالهما ومن حيث الأبنية التي يظهران فيها، ويصدق هذا التّمييز لا على اللّغة العربية فحسب بل على عدد من اللغات الطبيعية كالانقليزية أو الفرنسية أو حتى العاميّة المغربية أو المصرية. وتسند البؤرتان إلى الحمل برمّته أو إلى أحد مكوّناته.

I-2-2-2 استفهام الحمْل :

أ – بؤرة الجديد :

عرّف أ. المتوكل "بؤرة الجديد" بأنها الوظيفة التي تسند إلى العبارة الحاملة للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستفهام). ولنأخذ للتمثيل لإسناد بؤرة الجديد إلى الحمل برمّته الجملة الآتية :

(1) هل كتب خالد المقال ؟ (المتوكّل1986 : 130)

- البنية الحملية للجملة (1) هي البنية (2) :

(2) [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف (ع س^2 : المقال (س^2) متق].

وتنقل البنية الحملية (2) إلى بنية وظيفية جزئيّة عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية التي تسند وظيفتي الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س^1) و(س^2) على التوالي :

(3) [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا (ع س^2 : مقال (س^2)) متق مف].

ثم تنقل البنية (3) إلى بنية وظيفيّة تامّة بإسناد وظيفة المحور إلى الموضوع (س^1) ووظيفة بؤرة الجديد إلى الحمل برمته باعتباره حاملا للمعلومة التي يجهلها المخاطب والتي هي محطّ استفهامه.

(4) [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح (ع س^2 : مقال(س^2)) متق مف] بؤ جد.

أمّا أداة الاستفهام (هل) فإنها تُدمَج بتطبيق إحدى قواعد التّعبير في مستوى البنية المكوّنية : قاعدة إدماج مخصِّصُ الحمل (Predication operator).

ب – بؤرة المقابلة :

نذكّر أن بؤرة المقابلة هي الوظيفة التي تُسنَد إلى العبارة الحاملة للمعلومة التي يتردّد المتكلم المستفهم في ورودها ولنأخذ للتمثيل إسناد بؤرة المقابلة إلى حمل الجملة

(5) التي تعتبر تحقيقا للبنية الحمليّة (6) المكوّنة من حملين اثنين تصل بينهما أداة العطف "أم" :

(5) أورث خالد قريبا أم اقترض المال ؟

(6) [مض ورث ف (س^1 : خالد (س^1)) منف (س^2 : قريب (س^2)) متــق].

أم [مض اقترض ف (س^1 : (ـــ) (س^1)) منف (س^2 : مال (س^2)) متــق].

التي تنقل إلى بنية وظيفية جزئية بتطبيق إسناد قواعد الوظيفتين التركيبيّتين الفاعل والمفعول.

(7) [مض ورث ف (س^1 : خالد (س^1)) منف. فا (س^2 : قريب (س^2)) متــق مفـ].

أم [مض اقترض ف (س^1 : (ـــ) (س^1)) منف. فا (س^2 : مال (س^2)) متــق مفـ].

ويتم الانتقال إلى البنية الوظيفية تامة التحديد (8) بتطبيق قواعد إسناد الوظائف التداولية حيث تسند الوظيفة المحور إلى الموضوع (س1) في كل من الحملين، والوظيفة بؤرة المقابلة للحملين معا.

(8) [مض ورث ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح (س^2 : قريب (س^2)) متق مفـ] بؤمقا.

أم [مض اقترض ف (س^1 : (ـــ) (س^1)) منف فا مح (س^2 : مال (س^2)) متق مفـ] بؤمقا.

أما أداة الاستفهام "الهمزة" فإنها تدمج، شأنها في ذلك شأن الأداة "هل" بمقتضى قاعدة إدماج مخصّص الحمل في مستوى البنية المكوّنية للجملة.

يستخلص المتوكّل ممّا سلف أن الوسائل المتوفّرة في اللّغة العربيّة للتعبير عن وظيفة البؤرة موزّعة، من حيث اختصاصاتها كما يلي : (نفسه : 134) :

– تتحقق بؤرة الجديد في اسم الاستفهام (من، ماذا، متى) إذا كانت مسندة إلى أحد مكوّنات الحمل، وفي حمل متحّيز في مجال "هل" إذا كانت مسندة إلى الحمل ككلّ.

– وتتحقق بؤرة المقابلة في مكوّن متحيّزٍ في مجال الهمزة إذا كانت بؤرة المقابلة بؤرة مكوّن، وفي حمل متحيّز في مجال هذه الأداة إذا كانت بؤرة حمل كما يتبيّن في الرسم التالي :

البؤرة		وسيلة التعبير	البؤرة		وسيلة التعبير
بؤرة الجديد	مكوّن	اسم الاستفهام (من، ماذا، متى...)	بؤرة المقابلة	مكوّن	أ [α ...(س ي) بؤمقا ...]
	حمل	هل [حمل] بؤجد		حمل	أ [حمل] بؤمقا

إلاّ أنّ أ. المتوكّل يلاحظ أن هذا النّسق بدأ يختلّ في اللّغة العربية المعاصرة وذلك راجع إلى أنّ الهمزة أصبحت نادرة الاستعمال، فنتج عن ذلك أن اختصاصات هذه الأداة آلت إلى "هل" والتنغيم، كما يلاحظ أنّ انحصار وسائل الاستفهام في أسماء من جهة وأداة واحدة أو تنغيم من جهة أخرى، هو الوضع السائد في اللّغات العربية الدوارج. (نفسه : ص135.) وهو ما جعله يستخلص أن اللّغة العربية تنزع في تطوّرها حسب "مبدأ الاقتصاد" إلى تقليص أدوات الاستفهام، بل إلى الاستغناء عنها وتعويضها بالتنغيم.

I-2-2-3- استفهام المكوّن :

أ- بؤرة الجديد :

1) إسناد البؤرة :

يقترح المتوكّل مسطرة سيمون ديك العامّة (ديك 1978 : 149– 151) التي تضبط إسناد بؤرة الجديد إلى المكوّن في الجمل الاستفهامية :

1 – يفترض المتكلّم بالنسبة إلى حمل "مفتوح" في (س ي) :[α..(س ي)] أنّ ثمّة موضوعا (δ) إذا عوّضنا به (س ي) يكون الحمل [α..(δ) ..] حملا صادقا.

2 – يجهل المتكلّم هوية الموضوع (δ).

3 – يفترض المتكلّم أنّ المخاطب يعرف هوية الموضوع δ.

4 – يرغب المتكلّم فعلاً في معرفة هويّة الموضوع δ.

وفي حال توفّر الشّروط المقاميّة (1⟵4) يمكن للمتكلّم أن يكوّن الحمل [α..(م س ي) بؤجد...] حيث يشير الرّمز (م) إلى مخصّص (Specifier) الحدّ (س ي) والرّمز "بؤ جد" إلى الوظيفة التداولية بؤرة الجديد المسندة إلى (س ي). (المتوكّل 1986 : 136)

ويتحقق الحدّ {(م س ي) بؤجد} في شكل اسم استفهام (مَن، ماذا، متى....).

2) الاستفهام المفرد / الاستفهام المتعدّد :

إنّ بؤرة الجديد من الوظائف التي يمكن إسنادها إلى أكثر من مكوّن واحد في نفس الحمل، ففي اللغة العربية يمكن أن تسند هذه الوظيفة إلى مكوّنٍ واحد (استفهام مفرد) كما في الجملة (9) :

(9) مَن زارك البارحة ؟

ويمكن أن تسند إلى أكثر من مكوّن واحد (استفهام متعدّد) :

(10) أ- مَن قابل مَن ؟

ب - مَن أعطى مَن ماذا ؟

وتعتبر الجملة (10 ب) تحقيقا للبنية الوظيفية (11) :

(11) مض أعطى ف (م $س^1$: مَن $(س^1)$) منف فا بؤجد (م $س^2$: مَن $(س^2)$) مستق مف بؤجد (م $س^3$: ماذا $(س^3)$) متق بؤجد.

وهنا يجدر التّساؤل عن عدد المكوّنات (أسماء الاستفهام) التي يمكن أن تسنَد إليها بؤرة الجديد في الجملة الاستفهامية في اللّغة العربية ؟

يتبيّن من المقارنة بين الجمل (12) و(13) :

(12) مَنْ أخبر مَنْ بماذا ؟

(13) * مَنْ أخبر مَنْ بماذا أيْنَ مَتى ؟

أنّ أقصى ما يمكن أن تشتمل عليه الجمل الاستفهامية في اللّغة العربية ثلاثة أسماء استفهام كما يدلّ على ذلك لحن الجملة (13).

3) موقع بؤرة الجديد في الاستفهام :

يرد المكوّن المبأّر (اسم الاستفهام) غالبا في الجمل الاستفهامية في صدر الحمل، وقد يرد محتلا لموقعه العادي بعد الفعل في الجمل المنتمية لما يُسمّى بـــ "الاستفهام الصدى" "Question Echo"

(14) أعطى خالد عليًّا ماذا ؟

وهو ما يستدعي الملاحظات التالية :

- يبدو أن هذا الضّرب من الأبنية الاستفهامية من خصائص اللّغة العربية المعاصرة إذ لم يشر النّحاة العرب القدامى عند حديثهم عن الاستفهام إلاّ إلى الجمل التي من قبيل :

(15) مَن ضرب مَن ؟

هنا يحدّد المتوكّل المعيارَ الذي يعتمده في تصدّر اسم الاستفهام للجملة ويتمثّل في الترتيب الذي تقتضيه وظائفُها التركيبيّة وأدوارها الدّلالية، فاسم الاستفهام الفاعل يأخذ الأسبقيّة في التّصدر بالنّسبة إلى اسم الاستفهام المفعول، واسم الاستفهام المفعول له الأسبقية في التصدّر بالنسبة إلى اسم الاستفهام الذي ليس فاعلا ولا مفعولا.

ويصل المتوكّل إلى التعميم التالي بناء على هذه الملاحظات :

- ثمّة ترابط بين موقع مؤشّر الاستفهام وموقع اسم الاستفهام، فاللّغات التي يتموقع فيها مؤشّر الاستفهام في آخر الجمل واللّغات التي يعبّر فيها عن الاستفهام بالتنغيم وحده تنزع فيها أسماء الاستفهام إلى الاحتفاظ بمواقعها العادية داخل الجملة. وبذلك فإنّ المكوّن المسندة إليه بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية والذي يتحقّق في شكل اسم استفهام ينزع إلى احتلال صدر الحمل خاصة في اللّغات العربية المتوافرة فيها أداة استفهام تتموقع في صدر الحمل كالعربية الفصحى والعربية المغربية.

ب- بؤرة المقابلة :

1) إسناد بؤرة المقابلة :

يمثّل المتوكّل لمسطرة إسناد بؤرة المقابلة إلى أحد مكوّنات الحمل باشتقاق الجملة (16) :

(16) أزيدًا قابل عمرو ؟

البنية الحمليّة للجملة (16) هي البنية (17) التالية :

(17) مض قابل فـ (س^{1} : عمرو (س^{1})) منف (س^{2} : زيد (س^{2})) متق

تسند الوظيفتان التركيبيّتان الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س^{1}) و(س^{2}) على التوالي فتنقل البنية الحمليّة (17) إلى البنية الوظيفية الجزئية (18) :

(18) مض قابل فـ (س^{1} : عمرو (س^{1}) منف فا (س^{2} : زيد (س^{2})) متق مف

يتم إسناد وظيفة بؤرة المقابلة إلى الموضوع (س^{2}) ووظيفة المحور إلى الموضوع (س^{1}) فينتج عن ذلك البنية الوظيفية تامة التحديد (19) :

(19) مض قابل ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) منف فا مح (س^{2} : زيد (س^{2})) متق مف بؤ مقا

وتُنقل البنية الوظيفية (19) إلى البنية المكوّنية التي تتحقق في شكل الجملة (16) عن طريق تطبيق قواعد التّعبير.

2) قيود على إسناد بؤرة المقابلة :

يُخضع المتوكّل إسناد وظيفة البؤرة بصفة عامة للقيد الآتي :

(20) "تسند وظيفة البؤرة إلى الحمل أو إلى أحد مكوناته"

فلا تجتمع في نفس الجملة بؤرة مكون وبؤرة حمل، وبعبارة أخرى لا يمكن أن ينصبّ الاستفهام في جملة مّا على الحمل بكامله وعلى أحد مكوّناته في نفس الوقت. كما يشير إلى أنّ إمكان إسناد البؤرة إلى أكثر من مكوّن واحد (في الاستفهام المتعدّد) لا يتأتّى إلاّ إذا كانت البؤرة المسنَدة بؤرة جديد، فلا يمكن إسناد بؤرة جديد وبؤرة مقابلة داخل نفس الحمل، وبناء على ذلك، يمكن إضافة قيد آخر على إسناد بؤرة المقابلة كالتالي :

(21) "لا تُسنَد بؤرة مقابلة وبؤرة جديد في نفس الحمل".

1-2-2-4- الاستفهام واستلزاماته الحواريّة :

أ) - دواعي التّمثيل للقوّة الإنجازيّة :

قام المتوكل بمناقشة اقتراح جونك (Jong 1981) لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري Conversationnal Implicature في إطار النّحو الوظيفي، وقدّم له بديلاً، وفيما يلي ما يتعلّق بالاستلزام المرتبط بالجمل الاستفهامية في العربية من هذا البديل (المتوكّل 1986 : 161) :

القوة الإنجازية (Illocutionary Force) صنفان : "قوة إنجازية حرفية" وهي القوة المدلول عليها بصيغة الجملة (استفهام، أمر، خبر...) و"قوة إنجازية مستلزمة" وهي القوة الإنجازية التي تكتسبها الجملة في طبقات مقاميّة معيّنة.ويمثّل المتوكّل لكلا الصنفين. ونكتفي هنا بإيراد المثال (22) :

(22) هل تحتاج إلى مساعدة ؟

فهذه الجملة تحمل بالإضافة إلى قوّتها الإنجازية الحرفية (وهي السؤال) قوّة إنجازية مستلزمة مقاميّا هي "العرْض".وبشأن الجمل الاستفهامية تحديدا، بيّن المتوكّل ضرورةَ أن يُمَثَّل داخل النحو لكلّ من القوّتين الإنجازيّتين، إذ تشتركان معاً في تحديد خصائص الجملة الدّلالية والتركيبية والتنغيميّة، وقدّم أهمّ الخصائص التي تحدّدها القوة الإنجازية المستلزمة في اللغة العربية (المتوكّل 1986 : ص- ص 163-169) وهي :

أوّلا : يختلف التأويل الدلالي للجمل الاستفهامية الحاملة للقوّة الإنجازية الحرفية "السؤال" عن التأويل الدلالي للجمل الاستفهامية الحاملة لقوّة إنجازية مستلزمة كالالتماس أو الإنكار أو النفي ...، بل توجد أبنية استفهامية تنزع قوّتها الإنجازية المستلزمة مقاميّا إلى التحجّر فتصبح بذلك القوة الإنجازيّة الوحيدة، مثلا : الجمل الاستفهامية المنفيّة التي لا تؤوّل إلاّ على أساس أنّها جمل خبرية مثبَتة.

ثانيا : من قيود عطف الجمل أن تناظر الجملة المعطوفة الجملة المعطوف عليها من حيث القوّة الإنجازية، فلا تعطف جملة استفهامية على جملة خبرية أو العكس... ويُطبّق القيد على الصّنفين من القوة الإنجازية : الحرفية منهما والمستلزمة، إذ لا يمكن الوصل بين جملتين حاملتين لقوّتين إنجازيّتين مستلزمتين مختلفتين وإن اتّحدتا من حيث قوّتهما الإنجازية الحرفية.

ثالثًا : بيّن المتوكل أنّ الجمل المتضمّنة لبؤرة مقابلة مسندة إلى الحمل برمّته أو إلى أحد مكوّناته تتحمّل أن يعطف عليها بـــ (أم)، إلاّ أن ذلك لا يتأتى إلاّ في الجمل الاستفهامية التي تكون قوّتها الإنجازية سؤالا، ويمتنع إذا كانت الجملة الاستفهامية مستلزمة حواريا لقوّة أخرى (كالنفي أو الإنكار ..) ومثال ذلك :

(23) أزيدٌ مسافر أم لا ؟ ← سؤال

(24)* أزيدًا تلطم أم خالدًا ؟ ← إنكار ← لحن

رابعًا : ترد الجمل الاستفهامية في شكل حمل مستقلّ كما ترد في شكل حمل مدمَج (Embedded Predication) ويحكمه أحد الأفعال المنتمية إلى مجموعة "الأفعال المعرفية" [1] (Epistemic verbs) كفعل (علِمَ) و(درى) و(عرف)، والمهمّ أنه يمتنع أن يدمج في هذا الضرّب من الجمل حمل استفهامي مستلزم حوارياّ لقوة إنجازية أخرى غير "السّؤال".

خامسًا : بيّن الباحث أنه توجد عبارات في عدد من اللّغات الطبيعيّة يرتبط ظهورها بالقوة الإنجازية المستلزمة حواريًا، ففي العربية لا تظهر (مِن) أو (قطّ) في الجملة الاستفهامية إلاّ إذا كان النفي هو القوة الإنجازية المستلزمة حواريًا، مثال ذلك :

(25) هل مِن شفيع ! ← نفي

(26) أعاد زيدًا صديقٌ قطّ!.

فلا ترد هذه المفردات في الجمل الاستفهامية الدّالة على مجرّد السؤال :

(27)* أعاد زيدًا صديقٌ قطُّ أم لا ؟

سادسًا : ينبّه المتوكل إلى إغفاله "أداة استفهام أخرى" بخلاف (الهمزة وهل) في اللغة العربية ولشروط استعمالها وهي الأداة (أوَ). فهذه الأداة لا تظهر إلاّ إذا كانت الجمل الاستفهامية مستلزمة حواريًا للقوّة الإنجازية (الإنكار) :

(28) أوَ تغنّي في مأتم ؟

---

1) يعني بها الدّارس أفعال الاعتقاد أو أفعال اليقين والشكّ في اصطلاح النّحاة القدامى.

ويستنتج بذلك أن القوّة الإنجازيّة المستلزمة يمكن أن تحكم بدورها إدماج أداة الاستفهام وبتحتّم بذلك أن يُؤَشَّر لها كما يؤشَّرُ للقوّة الإنجازية الحرفيّة.

سابعًا : يحتفظ اسم الاستفهام بموقعه العادي داخل الحمل في حالتين اثنتين :

1) حين يستفهم المتكلم عن العبارة التي لم يتمكّن من سماعها كما في (29 ب) :

(29) أ- أخبرني خالد بأن ....

ب- أخبرك خالد بماذا ؟

2) حين تكون الجملة الاستفهامية مستلزمة حواريًّا لتعجّب أو إنكار كما في (30 ب) :

(30) أ- اشترى حارس العمارة عمارة.

ب - اشترى حارس العمارة ماذا ؟

فالمستخلص أنه من العوامل التي تحدِّد موقع اسم الاستفهام القوّةُ الإنجازيّة المستلزمة حواريًّا، غير أنّ هذا لا يصدق إلاّ بالنسبة إلى اللّغات التي يغلب فيها تصدّر اسم الاستفهام.

ثامنًا : يوجد تطابق في اللغات الطبيعيّة عامّة، بين تنغيم الجملة وقوّتها الإنجازيّة، وفيما يخصّ الجملة الاستفهامية، يُلاحَظ أنّ تنغيمَها حين تدلّ على مُجرَّد السؤال يختلف عن تنغيمها حين ترِدُ مستلزِمة حواريًّا لقوّة إنجازية أخرى كالالتماس أو الإنكار... فقاعدة إسناد التنغيم للجملة الاستفهاميّة ليست مرتبطة بالقوة الإنجازية الحرفية فحسبُ بل كذلك بالقوة الإنجازية المستلزمة حواريًّا.

هذه الملاحظات جعلت المتوكّل يستنتجُ :

- أنّ القوّة الإنجازية الحرفية والمستلزمة حواريًّا تلعبان معًا دورا في تحديد الخصائص الدّلالية والتركيبيّة والتنغيمية للجملة.
- أنّ عددًا من قواعد النحو -في مختلف مستوياته- مرتبطة بالقوتين الإنجازيّتين معا.
- ضرورة التمثيل لكل من القوّتين الإنجازيّتين.

ب)- اقتراحات لتمثيل القوة الإنجازيّة للاستفهام في العربية من منظور النحو الوظيفي :

يقترح المتوكل التمثيل للقوة الإنجازيّة للحمل في العربيّة، ويشترط لذلك الاستجابة إلى أمرين اثنين :

أوّلاً : أن يأخذ بعين الاعتبار القوّتين الإنجازيّتين الحرفية والمستلزَمة حواريّا معا بناء على ما تَبيَّن في خصوص دوريهما في تحديد خصائص الجملة الدلالية والتركيبية والتنغيمية.

ثانيًا : أن يتلاءم وبنية النحو الوظيفي (المتوكّل 1986 : 169).

وفيما يتعلق بالجمل الاستفهامية، يميّز بين صنفين من الجمل من حيث القوّة الإنجازيّة :

- الجمل التي لا تحمل إلاّ القوة الإنجازيّة الحرفيّة "السؤال".
- والجمل التي تحمل زيادة على قوّتها الإنجازية الحرفية قوّة مستلزَمة حواريّا كالنفي أو الالتماس أو الإنكار.

ويؤشّر للقوّة الإنجازيّة في الصنف الأوّل من الجمل بواسطة المؤشر (سهــ) الدّال على الاستفهام كما في البنية الوظيفية (32) للجملة (31) :

(31) هل نجح زيد ؟

(32) سهــ [مض نجح ف(س1 : زيد (س1) منف فا مح] بؤجد.

أمّا عن الصنف الثاني من الجمل فيؤشّر للقوّتين الإنجازيّتين الحرفية والمستلزمة بمؤشّرين :

- المؤشّر (سهــ) الرامز إلى الاستفهام.
- والمؤشّرات (لس) و(نك) و(نف) و(ثب) و(عض) الرامزة على التوالي إلى : الالتماس والإنكار والنفي والإثبات والعرض.

وبذلك تكون البنية الوظيفيّة للجملة (33) هي البنية (34) :

(33) أوَ زيدًا لطمت ؟

(34) [سهـ + نك [مض لطم ف (س^1 : تَ (س^1)) منف فا مح (س^2 : زيد (س^2)) متق مف بؤ مقا]].

ج- خلاصـــة :

يرى المتوكّل في ختام دراسته أنّ وصف ظاهرة الاستفهام من منظور وظيفي يتيح رصد خصائص الجمل الاستفهامية الآتية :

1) تسند الوظيفة التداوليّة (البؤرة) : (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) إلى حمل الجملة برمّته (استفهام الحمل) أو إلى أحد مكوّناته (استفهام المكوّن)، ويتم الإسناد بمقتضى شروط مقاميّة تختلف باختلاف نوع البؤرة المسندة.

2) تستعمل أدوات الاستفهام في اللّغة العربية الفصحى طبقا لمبدأ التوزيع التكاملي حسب نوع البـــؤرة ومجال التّبئير.

3) تنزع "الهمزة" في اللّغة العربية المعاصرة إلى الاضمحلال فتضاف اختصاصاتُها (تصدّر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل أو إلى أحد مكوِّناته) إلى اختصاصات "هل".

4) يرتبط موقع المكوِّن المستفهم عنه، سواء أكانت بؤرة جديد أم بؤرة مقابلة بموقع مؤشّر الاستفهام (أداة أو علامة تنغيمية).

5) من القيود التي يخضع لها العطف بين الجمل الاستفهامية أن يتناظر المتعاطفان من حيث نوع البؤرة ومن حيث مجال التبئير.

6) تستلزم جمل الاستفهام حواريًّا، في طبقات مقامية معيّنة، قوة إنجازيّة غير السؤال كالنفي أو الإثبات أو الالتماس أو العرض أو الإنكار.

7) تحدّد القوتان الإنجازيّتان : الحرفية والمستلزمة حواريًّا الخصائصَ الدّلالية والتركيبية والتنغيمية للجملة وهو ما يدعو إلى ضرورة التّمثيل لهما في إطار النّحو الوظيفي.

يُظهِر ما تقدّم من نتائج ومقترحات للتّحليل والتّمثيل تمكّن المتوكّل من مقاربة مبحث الاستفهام مقاربة أهمّ ما ورد فيها - بالنّظر إلى شاغلنا الأوّل : العلاقات- دراسةُ :

1- أشكال الانتقال من المعنى الحرفي للبنية النحويّة إلى المعنى الإنجازي التداولي "المستلزَم".

2- كيفيّة ضبط المعنى المنتقَل إليه في الجمل الاستفهامية.

وقد يُنسَب إليه أيضا فضل الرّبط بين "بؤرة" القصد في الكلام الاستفهامي وموقع الأداة، فضلا عن ربطه إيّاها بمدلول الجملة المقولة برمّتها، وذلك عن طريق صياغة جملة من القواعد ذات التّرميز الخاصّ، ساهمت في صنع الإضافة للنّحو الوظيفي نفسه، بأن مثّلت ضمن إطارها المعرفي منفذا لهذا النّحو إلى اللّغة العربية.

إلاّ أنّ تقيّد هذه القراءة الوظيفيّة للاستفهام في العربية بمبادئها النظريّة والمنهجيّة الأساسيّة، شأنها في ذلك شأن المقاربة التوليديّة للمبحث نفسه، جعلها في مواضع عديدة تقف عند خصوصيّات بعض اللّغات، وقد بيّن المتوكّل نفسه حدودَ هذه التطبيقات للمنوال الوظيفي على لغةٍ كالعربية، من ذلك ما استنتجه بشأن نظام الوظائف في هذا النحو، إذ تقتضي بعض الوظائف التركيبيّة أو التداوليّة كوظيفة "الذّيل" افتراض جمل لاحنة في اللّغة العربيّة المدروسة لبيان استقامتها واستقامة المنوال التابعة له. (المتوكّل 1986).

I. 3. خاتمة الباب الأوّل :

ننتهي من واقع دراسة الاستفهام وعلاقاته ضمن المناويل اللّسانيّة الحديثة وما عقِبَها من تطبيقات على اللّغة العربيّة إلى :

1. أنّ دراسة الاستفهام في المنوال التّوليدي تمّت عبر مراحل، لم تجد فيها صدى كبيرًا مع أوائلها، إلى أن شهدتْ في المراحل الأخيرة دعوات إلى إدراج الأقوال الحواريّة لوصف ظاهرة الإنشاء، والاستفهام كأحد أبرز تجسيداته اللّغويّة (ملنار 1975-1978).

2. أنّ أبرز المناويل التي اهتمّت بقضايا الاستفهام هو المنوال التّداولي بتركيزه على القيمة التّداوليّة للأعمال اللّغويّة. وقد انطلقت معه دراسات تناهض التّصوّر المنطقي للّغة وتنادي بوصف مختلف الإنجازات القوليّة. ممّا أدّى إلى التّركيز على دراسة عمل السّؤال باعتباره أحد الأعمال الأشدّ تعقيدًا وتداولاً في المحادثات اليوميّة كالأعمال الوسيطة والمقتضاة. والتي انتهت إلى مركزيّة معطيات المقام في هذه الدّراسة.

3. أنّ كلّ ذلك فتح المجال أمام بعض الدّراسات العربيّة الطّامحة إلى بناء نحوٍ عربيّ حديث لتطبيق مبادئ - ارتأوا أنّها عامّة - في هذه النّظريّات على العربيّة، ممّا مكّن من قراءات جديدة لقضايا الاستفهام ضمن سائر القضايا اللّغويّة الأخرى، تحاول تارة مراعاة خصوصيّة اللّغة وتنطلق طورًا ممّا اعتبرته نقائص في تراثها النّحوي (الفهري 1986 : 33).

ورغم ما بدا اهتماما بقضايا الاستفهام، اعتبر قديمًا قِدَم الدّراسات اللّغويّة "يكاد يختلط ببدايات التّأليف في النّحو كما يدلّ على ذلك حديث سيبويه عنه" (الشّاوش 2001 : 789)، فإنّ ذلك لا يحجب ندرة الدّراسات المختصّة بالاستفهام. ناهيك أنّ مباحث المعنى أوسع من أن تحاصرها بضع تطبيقات، إذ ميزةُ تلك المرونةُ والقدرةُ على استيعاب تعدّد القراءات.

ويجدر في هذا السّياق الإشارة إلى المسالك العامّة للبحث في هذا الموضوع في الجامعة التّونسيّة، وتتحدّد عموما بمسلكيْن :

أوّلهما قام على افتراض استقلاليّة علم البلاغة، واعتبار الاستفهام "من أبرز المسائل البلاغيّة في فترة ما قبل الجاحظ (...) إذ يُعتبر درسُهم للاستفهام أدوات ومعاني من أبرز المسائل التي وصلتنا عن هذه الفترة (...) خاصّة فيما يتعلّق بالمعاني" (صمّود 1981 : 118.)

أمّا الثّاني فقام على اعتبار النّظريّة اللّغويّة العربيّة نظريّة نحويّة دلاليّة يجدر البحث فيها عن الخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة لتصوّرات النّحاة لمفهوم المعنى (الشّريف 2002 - الشّاوش 2001- ميلاد 2001 - المبخوت 2001...).

ورغم ما يمكن أن يفيد به المسلكُ الأوّل من مفاهيم وآليّات لاقتحام مجال "التّأويل الدّلالي" الذي يسيّر عمل البلاغيّ، فإنّ وجهة عملنا المحكومة بقضايا علاقات الاستفهام بالأبنية النّحويّة تقتضي منّا الالتزامَ بقضايا "التّكوّن الدّلاليّ" لا "التّأويل الدّلالي"، ممّا يستلزم ضرورةَ النّفاذ إلى الخلفيّات المتحكّمة في نظريّة المعنى في الدّرس النّحوي القديم من خلال هذه العلاقات.

لذلك جعلنا عملنا في الأبواب اللاحقة قائما على المفهوم العلاقيّ : "التّشارط"خيارًا نظريّا مؤطّرًا لقراءتنا هذه، ذلك أنّ "اشتراط البنية للبنية هو الدّلالة، ولا وجود لكائن دلاليّ خارج هذه المشارطة." (الشّريف 2002 : 202.)

وهي قراءة أردناها نحويّةً دلاليّة حديثةً تنطلق من تراكمات عصرها، نحو نظريّة متشرّبة بدورها لتراكمات عصرها بمختلف روافدها، نبتغي من ورائها الإفادة من القول على القول.

II. الباب الثاني :

الإستفهام : الخصائص والعلاقات.

من خلال المرحلة الثّانية

من التّفكير النّحوي القديم

المبرّد ⟵ الزّجاجي

II-0- مقدمة الباب الثاني :

نخصّص هذا الباب للنظر في قضايا الاستفهام وعلاقاته بالأبنية المشارطة له من خلال المرحلة الثانية من الدّرس النحويّ القديم، وقد حدّدنا هذه المرحلة بمدوّنة تتمثل في نصوص المبرّد (ت 280هـ) وابن السراج (ت 316هـ) والزّجاجي (ت 337هـ) لأسباب : أوّلها أنّ هذه المرحلة تلتْ مباشرة المرحلة الجنينيّة لتكوّن النظريّة النحويّة العربيّة القديمة، فربطت بين هموم التجميع وغايات ضبط الأشكال المجرّدة للأبنيَة النحويّة. فكان موقع هذه النصوص في تاريخ النظريّة النحويّة كفيلاً بكشف طرق الانتقال من الأحكام الحدْسيّة المطلقة إلى وضع الحدود وإقرار القواعد. وثانيها أنّنا قلّما نعثُر على قراءة لقضايا الاستفهام وعلاقاته من خلال هذه المرحلة تعاينُ نسقَ التطوّر ودرجته من نصّ إلى آخر.

أمّا السببُ الأهمّ بالنسبة إلينا فهْو افتراضُنا أنّ قضايا المعنى في أبنيَة الاستفهام في النظريّة النحويّة القديمة على امتداد مراحلها التاريخيّة والابستيمولوجيّة تتحدّدُ بمعالجة خصائصها النحويّة، إذْ لا تُعرّفُ الظاهرةُ علميّا إلاّ بخصائصها. وفي اللّغة تحتجبُ خصائص الأبنيَة حتّى تتّضح العلاقات بينها، فيغدُو البحث في العلاقات بحثا في الأبنية ذاتها، كما يكون الكشف عن هذه الخصائص طريقا للبحث في هذه العلاقات، فالمفهومان مترابطان، بحيث يقتضي الواحد منهما الآخر ولا يقوى على إلغائه.

لذلك نتناول في أوّل فصول هذا الباب قراءة نحاة المرحلة لخصائص أبنيَة الاستفهام على اختلاف ضروبها اللّفظيّة منها فالتركيبيّة فالعامليّة فالمقوليّة، لاعتقادنا في أدوارها الوظيفيّة في تشكيل علاقات الاستفهام وتوليد الدّلالة في أبنيته. ممّا يدفعنا تلقائيًّا إلى النظر في فصل ثانٍ في علاقات الاستفهام اللّفظيّة والتركيبيّة القائمة في معظمها على المشابهة اللّفظيّة والاستلزام التركيبي. ومن ثَمَّ إلى البحث في فصل ثالث في دور العلاقات العامليّة في تشكيل تشارطات الاستفهام، والكشف عن الأساس

الإعرابي لتكوُّن دلالات خارجة عن وَضْعِه اللّغويّ داخل تشكّلاته اللّفظيّة، لنختم العرض الخاصّ بعلاقات الاستفهام بالبحث في حقيقة سيطرة المستوى الدّلالي أوْ معطيات المقام على بعض تشارطات الاستفهام الدّلاليّة.

ولعلّ ما أوردنا في هذا الباب من أسئلة وقضايا جاء من جهة استجابةً للأسئلة التي طرحناها في الباب الماضي حول قراءات مدارس الحداثة اللّسانيّة لنفس القضايا أوْ لجوانب منها دون أخرى، ممّا يلامسُ مباحثنا ولا يجيب عنها أوْ هو يجيبُ انطلاقًا من افتراضات المناويل التي يُمثّلها. وهو من جهة ثانية قسمٌ أوّلُ من مشروع نحاولُ فيه الخوض في هذه الإجابة استنادًا إلى الافتراضات التي نقيمه عليها، نظرًا لكون هذا الباب بدءًا لتمامٍ ضمن ما سيردُ من أبواب تعالج ما قيل بشأن قضايا الاستفهام وعلاقاته على امتداد تشكّل النظريّة النحويّة التُّراثيّة.

II-1- الفصل الأوّل :
الخصائص النحويّة للاستفهام

أقمْنا عملَنا على افتراضٍ أوّل وأساسيّ مفادُه إدراكُ النّحاة أنّ المعنى كائنٌ في العلاقات النحويّة بيْن الأبنيَة، وأنّ الاستفهام ينخرطُ - باعتباره أحد المعاني الأساسيّة للكلام - ضمن هذه العلاقات.

يوافقُ هذا الافتراضَ افتراضٌ ثانٍ، مفادُه أنّ انفراد أبنيَة هذا المعنى بجُملةٍ من الخصائص النحويّة تقتضي اندراجَهُ ضمن هذه العلاقات، ذلك أنّ مفهوم الاختصاص أو التمايُز يقتضي بالضرورة مفهوم العلاقة فلا يمكنُ تصوُّرُ هذا دون ذاك أو العكس.

وتنقسمُ هذه الخصائصُ المسوِّغةُ لقيام هذه العلاقات والمقتضيةُ لها - في نظرنا- إلى ضروبٍ نُجمِلُها في ثلاثة : خصائصُ لفظيّة نتعهّدُها بالبحث في أوّل مباحث هذا الفصل، وخصائص إعرابيّة عامليّة، ننظر فيها في ثانيها، وخصائص معنويّة : دَلاليّة ومقوليّة، ونعنى بها في ثالث هذه المباحث.

وننطلق في ذلك من سؤاليْن : أوّلهما في تمثّل النّحاة في المرحلة الثانية من تاريخ الدّرس النحوي القديم لهذه الخصائص، وثانيهما في وظائفها مجتمعة في عَقْدِ علاقات الاستفهام وتوليد دلالاته ؟.

II -1-1- الخصائص اللّفظيّة : (البنية اللّفظيّة) :

لمّا كان تولُّدُ الدّلالة قائما على العلاقات النحويّة، فإنّ هذه الدّلالة ترتبطُ أساسًا في أذهان النّحاة بالآلة النحويّة المؤدّية لها وهي اللّفظ، فكان اللّفظ على وظيفته شبه الإجرائيّة - باعتباره أداة واسمة للمعنى لا أكثر - ألصق بالدّلالة من أيّ عنصر آخر في اللّغة، بلْ إنّ "قضية العلاقة بين اللّفظ والمعنى ذات صلة بقضية العلاقة بين الأبنيَة النحويّة والدّلاليّة إنْ لم تكن هي نفسها" (الشريف 2002 : 43).

والغرض من هذا المبحث أن نؤسّس لرأينا في العلاقة بين بنيَة الاستفهام اللّفظيّة والدّلاليّة، ببيان أنّ لفظ الاستفهام وسمٌ لـــ"معناه" الدّلالي والمقولي، فما الحدود اللّفظيّة لوظائف حرف الاستفهام وما أثرها في تشكيل علاقاته في مرحلةٍ مبكرّةٍ من التفكير النّحويّ القديم ؟

II-1-1-1- الهمزة : قِوامُ المنوال الاستفهاميّ :

اعتبر المبرّد أنّ الحرف يُعدُّ أهمّ عنصر من عناصر البنيَة اللّفظيّة للاستفهام، حين جارى سيبويه في اعتبار الهمزة أهمّ واسمات الاستفهام اللّفظيّة وأخصّها به، يقول : "الألف أحقّ بالاستفهام". (المقتضب II : 46)، وهي "أصل الاستفهام" (نفسه II : 362)، بل هي الحرفُ المتمكّنُ من دلالته و"ليس كذا سائرُ حروف الاستفهام" (نفسه III : 307)، ممّا يقتضي كونها الوسمَ اللّفظيَّ الوحيد لدلالته المحدَّدة منذ سيبويه بكونها طلب المتكلّم من مخاطبه أمرًا لم يستقرّ عنده (الكتاب I : 99)، فلم يَزِدْ في ذلك عمّا أوردهُ سيبويه.

لذلك لن يكون فضل صاحب المقتضب في هذا المضمار مجرّد الإقرار باضطلاع هذا الحرف بالإيفاء بأحد المعاني الأساسيّة للكلام فحسب، فهذا مرْمًى أصابهُ صاحبُ الكتاب قبله، وإنّما يتمثّلُ في قرْن هذا الحرف بحرفٍ ثانٍ يعادلُهُ أهميّةً في تكوين الشكل النحويّ الأساسيّ للاستفهام. وقد يخطر لأوّل وهلة أنّه ثاني حرفيْ الاستفهام (هلْ) غيرَ أنّ ذلك الخاطر يتلاشى فورا بتأكيد النحويّ على حرف العطف (أمْ)، إذْ يقع في التّشكّل اللّفظيّ للاستفهام عديلا للهمزة في رأي المبرّد، يقول "أمْ لا تكون إلاّ استفهامًا، وتقعُ من الاستفهام في موضعين : أحدهما أن تقع عديلة الألف على معنى (أيّ)، وذلك قولك : (أزيدٌ في الدّار أم عمرو ؟)" (المقتضب III : 286).

لم يقعْ التأكيدُ على هذا المنطق في تحديد الواسمات اللّفظيّة الأساسيّة للاستفهام لدى صاحب الكتاب فقد كان التركيزُ على الهمزة وحدها، أيْ على الشكل أ[ج]، أو هذا ما صرّح به، إذْ كانت "حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره" (الكتاب I : 99). في حين ذهب المبرّد إلى أنّ "الألف و(أم) حرفا الاستفهام اللّذان يُستفهَمُ بهما عن جميعه ولا يخرجان منه، وليس كذا سائر حروف الاستفهام" (المقتضب III : 289).

يظهرُ بذلك أنّ الشكل (1) :

(1) أ [(...) أمْ (...)]

يطغى في نظر المبرّد على الشكل [أج] الذي أقرّه سيبويه ويفوقُه أهميّة، وتتأتّى أهميّته (التي تواترَ التأكيدُ عليها في المقتضب) من إلمام هذا الشكل بمحتويات الاستفهام المعنويّة : الدّلاليّة والمقوليّة ومقتضياتها. باعتباره طلبًا لِمطلوب غير حاصل مُمْكنٍ، مقتضٍ لضديده أوْ مغايره في زمان القول.

وتفسير هذه الخاصيّة في هذا الشكل الاستفهاميّ في رأي المبرّد هو قدرته على استيعاب مختلف التشكّلات اللّفظيّة للاستفهام، بمعنى إمكانيّة تمثيل أيّ بنيَة استفهاميّة بتشكّل لفظيّ قائم على هذا المنوال، وهو نفسه ما يبرّرُ في نظر المبرّد دخول هذيْن الحرفيْن على سائر أدوات الاستفهام الأخرى، يقول : "دخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكّنُهما وانتقالهما." (نفسه III : 290).

وتتحـــــدّد خاصيّتا التّمكن والانتقال في هذيْن الحرفيْن في هذا السياق رغم اختلاف انتمائهما الدّلالي بعلاقة التكافؤ الدّلالي القائمة على المنوال أ[ج] ↔ أ[(...) أم (...)]، إذْ يقتضي الطّرفُ الأولُ من العلاقة أ[ج] الطّرفَ الثاني لزومًا، بحيثُ يُتضمَّنُ معنى العطف التّعييني لــ (أم) بالضرورة في أ]ج[ويقتضيه اقتضاءً لازمًا. فلا يُستثْنى بموجب ذلك أيُّ تشكّل لفظيّ لمعنى الاستفهام، سواءً رُكّب بحرف الاستفهام أوْ باسمه. فالمثال (2) :

(2) أزيدٌ في الدّار أم عمرو ؟

يشتملُ على الوسْم التّامّ والصّريح لطلب أمر "يجوز أنْ يكونَ عندكَ مُوجبُه ومنفيّه واقعًا." (ابن السّراج : الأصول في النحو I : 66.) بحيث يتجسّدُ بواسطة الشكل (1) القائم عليه المثال (2) مفهومُ الإمْكان بشقّيْه : إمكانُ الوقوع وإمكانُ عدَمه في الكلام. فيكون بذلك الشّكلَ الأعمّ القادر على استيعاب مختلف معاني الاستفهام، أكان طلبَ المتكلّم إيقاع علمٍ في اعتقاده بمجهول لديْه، أوْ طلب تعيين معلومةٍ ضمن جملة معلومات واردة في ذهنه. وبذلك فإنّ التشكّل اللّفظي الخاضع لهذا الشكل يُعدُّ - في نظر المبرّد - الأوْفى بدلالة الاستفهام. فهو التمثيل اللّفظي الأقرب للبنية الأساسيّة المجرّدة التي حدّدها الواضع للاستفهام.

نخلص من ذلك إلى جملة ملاحظات أهمّها :

1 - أنّ الهمزة هي المكوّن الأساسي في البنيَة اللّفظيّة للاستفهام باعتبارها العماد الأوّل للمنوال الأساسي فيها : أ [(...) أم (...)]، وهو مقتضى إقرار النّحاة بعدم تأدية الاستفهام بغيرها. ويستمدّ هذا المكوّن من مقولته التصريفيّة الحرفيّة أهميّتَه.

2 - أنّ الشكل أ [(...) أم (...)] أعمّ من الشكل أ [ج] الذي أكّد عليه سيبويه.

3 - أنّ ما صنع خاصيّة العموم لهذا الشكل هو معنى العطف الذي تسمُه (أمْ)، إذْ تعطِفُ مُحتَملات الطّلب الاستفهامي وتستوعبها مهما كان تضادّها أو تَعَدُّدُهَا، وهو مكمَنُ إضافة المبرّد، رغم أنّ واسم دلالة الاستفهام هو الهمزة لا (أمْ).

4 - أنّ ذلك يؤسّسُ لعلاقةٍ مّا بين الاستفهام والعطف تساهم في تشكُّل دلالة الاستفهام ذاتِها، وتنبثق أساسًا من علاقة لفظيّة بين حرف الاستفهام وحرف العطف تعكسُ متانة العلاقة بين البنية النحويّة والبنية الدّلاليّة.

5 - يجرّ كلّ ذلك إلى سؤال يربط ما سبق بما سيأتي : لِمَ لا يتوفّر ثاني حرفي الاستفهام (هل) على نفس خصائص الهمزة اللّفظية ولِمَ اعتبرها النّحاة دون الهمزة في وسم دلالة الاستفهام ؟

II-1-1-2- (هل) : ثاني حرفي الاستفهام :

بناءً على ما توصّلنا إليه في الفقرة السابقة من كون الهمزة بمثابة المكوّن الأساسي للبنيَة اللّفظيّة الاستفهامية بالنظر إلى انتمائها المقولي التصريفي الحرفي، نهتمّ في هذا الموضع بخصائص (هل) اللّفظيّة حتى تتعيّنَ لنا منزلتها في الاستفهام، وتتبين خصائصها النحويّة، ومعتمدنا في معالجة هذه القضايا السؤال الآتي : إذا كانت الهمزة تستمدّ أهمِّيتَها في البنيَة اللّفظيّة للاستفهام من مقولتها التصريفية الحرفيّة لِمَ أضعف النّحاة منزلة (هل) وهي ثاني حرفيْ الاستفهام ؟

الملاحَظُ أنّ المبرّد لم يُورِدْ ما يزيدُ عن موقف سيبويه في هذه القضيّة، إذْ اعتبر مأتى قصور (هل) في الاستفهام عن الهمزة هو نُزولُها منزلة (قد)، يقول : "فتصير بمنزلة (قد)، نحو قوله عزّ وجلّ (هل أتى على الإنسان حين من الدّهر لم يكن شيئا مذكورا)، فالألف و(أم) لا يُنقلان عن الاستفهام كما تُنقَل هذه الحروف" (المقتضب III : 289).

غَير أنّ اليسير الذي قدّمه المبرّد قد يكونُ توضيحًا لما أورده سيبويه مُجْمَلاً (الكتابIII : 189)، وَهو أنّ ضعف (هلْ) عن الوقوع موقع الهمزة عائدٌ إلى انتقالها عن معنى الاستفهام وتحوّلها عنه إلى معنى (قدْ) الإخباري، ومعتمدُ النّحويّ نفس معتمد سيبويه بنصّه وهو المثال (3) :

(3) هل أتى على الإنسان حين من الدّهر↔(4) قد أتى على الإنسان حين من الدّهر.

إلاّ أنّ ما نزّل عليه المبرّد (هل) هذه المنزلة أقامَ عليه مكانة الهمزة الأساسيّة في الاستفهام في موضع آخر، وقصرَ عنه (هل) من جديد، يقول "ألا ترى أنّك تقول : (أمَا زيدٌ في الدّار) على التقرير، وتقول : (يازيدُ، أسُكوتًا والناس يتكلمون ؟) توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت، ولا تقع (هل) في هذا الموضع". (نفسه III : 289). فهو من جهة يعُدُّ تحوّل (هل) عن الاستفهام إلى معنى (قد) من مظانّ ضعف منزلتها فيه، ومن جهة ثانية يقرّر عدم تأتِّي خروجها إلى دلالات إنجازيّة لاوضعيّة، ويجعل ذلك من اختصاصات الهمزة المدعّمة لقوّتها في الاستفهام.

ما يُفهم أنّ الغموض الذي ساد موقف سيبويه بشأن إنزال (هل) منزلةً دون الهمزة - على حرفيّتها - قد تواصل مع المبرّد ولم يشهد كَبيرَ جهد لرفْعه، فقد استمرّ تضارب المعطيات، تارة بردّ قصورها إلى خروجها إلى معنى (قد) وتحوّلها عن معنى الاستفهام، وطورًا إلى اكتفائها باليَسِير من خصائص الهمزة الدّلاليّة وعدم قدرتها على استلزام دلالات إنجازية مقاميّة خارجة عن وضع الاستفهام الدّلالي، وبين الأمرين جدّ تناقض.

حَدَا ذلك بالزّجاجي إلى الاعتراض ببيان أنّ إقرار ضعف (هل) عن استيعاب خصائص الهمزة لا يمكن أن يقام على اقتضائها لمعنى (قد) التقريري، بل إنّ ذلك عيْنُ ما يكون من خصائص الهمزة، إذ يدخل (هل) "معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألفَ التي يُستفهم بها (...) كقوله (هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده) فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ، يجعلونها أيضا بمعنى (ما) في قوله تعالى : (هل تنظرون إلاّ أن تأتيهم الملائكة)". (الزّجاجي - حروف المعاني : 02).

بقيت هذه القضية إذن رهينة تطوّر التفكير النحوي العربي، حيث شهدت أخذًا وردًا بين النّحاة في مراحل لاحقة، ولنجعل تمشّينا في معالجتها موازيا لتقدّمها في تاريخ النحو.

يمكن النّظر في معالجة النّحاة لبعد ثان من القضيّة يتعلّق بالخصائص التركيبيّة للبنية المركّبة بـــ (هل)، إذ تعجز هذه في نظرهم عن تحقيق الشكل الأساسي الذي أقرّه المبرّد لبناء الاستفهام، بالنّظر إلى عدم استقامة الشكل : هل[(...) أم (...)] تركيبيّا ودلاليّا، وقد استدلّ المبرّد على ذلك بما استدلّ عليه سيبويه من إمكانيّة إظهار همزة الاستفهام أوْ (أم)، أو إضمارهما مع (هل).

فزيادة على كونها : "تخرج عن حدّ الاستفهام، تدخل عليها حروف الاستفهام نحو (أم هل فعلت ؟)، وإن احتاج الشاعر أن يلزمها الألفَ فعلَ" (المقتضب II : 43).

يؤدّي ذلك إلى القول :

1- أنّ حرفيّة (هل) لم تُنْزِلْها في هذه المرحلة المبكّرة من الدّرس النحوي القديم منزلةَ الهمزة في الاستفهام، ولم تُمكِّنْها فيه تمكُّنَها.

2- أنّ عدم اعتبار (هل) أهمّ مكوّن في البنية اللّفظيّة للاستفهام -كما اعتُبرت الهمزة - أُرجع في نظر نحاة هذه المرحلة إلى ضُعف اختصاصها بخصائص الهمزة الإنشائيّة وإلى عجز الأبنية المركّبة بها عن تحقيق الشكل الأساسي في الاستفهام : أ[(...) أم (...)]، ممّا من شأنه أن يُلحِقها بأسماء الاستفهام، ويحطّها درجة عن الهمزة. ومقتضى ذلك أنّ هذا الحرف لا يقوى كأحد القرائن اللّفظيّة الخاصة بالاستفهام على وسم معنى الاستفهام بشكلٍ مانعٍ.

فإذا تبيّن أنّ بين الواسمات اللّفظيّة الحرفيّة للاستفهام ذاتها فوارق تنزلها درجات متفاوتة ضمن بابها النحْوي، فما طبيعة العلاقة إذن بين واسمات هذا الباب الحرفيّة وواسماته الاسميّة ؟.

II-1-1-3- أسماء الاستفهام : بديل أم متمّم ؟ :

ظهر أنّ الأساس اللّفظيّ والدّلالي للتمييز بين حرفيْ الاستفهام في طرح نحاة هذه المرحلة في حاجة إلى مزيد من التحليل، وأنّ الأساس التركيبي لهذا التمييز أقرب إلى حقيقة الظاهرة المدرُوسة.

يستلزم ذلك منّا في هذا المبحث السؤالَ في خصائص واسمات الاستفهام الاسميّة اعتبارًا لاختلاف انتمائها المقولي التصريفي القائم على الاسميّة، وفي علاقتها بالمكوّن الأساسيّ في الاستفهام : حرف الهمزة.

فقد ذهب المبرّد مباشرة إلى القول بقصور أسماء الاستفهام عن وسْم معناه باعتباره عملا شكّيًّا غير واجبٍ، "لأنّ كلّ حرف منها لضربٍ لا يتعدّى ذلك إلى غيره، ألا ترى أنّ (أين) إنّما هي سؤال عن المكان لا يقع إلاّ عليه، و(متى) سؤال عن زمان، و(كيف) سؤال عن حال، و(كم) سؤال عن عدد.." (المقتضب II : 289).

وقد يكون فضل المبرّد هنا هو الكشف بشيء من الوضوح عن الخصائص الوظائفيّة اللّفظيّة والدّلاليّة لهذه الأسماء، باعتبارها واسمات لفظيّة تعبّر عن مقولات فرعيّة، كالظرفيّة في (أين) و(متى) و(كيف) وغيرها، وكالعدد المحقَّق بـــ(كم)، والماهيّة المحقَّقة بـــ(ما) و(مَن) و(أيّ)...

هذا إلى جانب خاصيّة أساسيّة تستمدّها هذه الأسماء من انتمائها التصريفي لمقولة الاسم، هي الإبهام، فقد جاء في المقتضب أنّ "(ما) سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين (...) ويكون سؤالا عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس أو تجعل الصفة في موضع الموصوف، كما تقول (مررت بعاقل) و(مررت بحليم) فإنّ (ما) على هذه الشريطة تقع على الآدميين لإبهامها." (نفسه I : 41-42)، وزاد النحويّ بأن اعتبرها في موضع آخر "اسما عامًا" (نفسه I : 48).

أمّا (أيّ) فقد اعتبرها "عامّة وليست كـــ(مَن)" (نفسه II : 305)، ويقتضي قول المبرّد كون (مَن) أحطّ درجة في الإبهام من (أيّ) لدلالتها على العاقل واختصاصها

به. وأيضا كون (أيّ) تقع في موضع وسيط بين (ما) و(مَن)، إذ أنّ المجموعة الدّالة على الماهيّة {ما، من، أيّ} تكوّن مسترسلا دلاليّا تنخزل بموجبه (أيّ) تارة إلى حيّز (ما) عند الدّلالة على غير العاقل أو على الإبهام المطلق، وطورا آخر إلى حيّز (مَن) إذا ما أُدّيَ بها معنى العاقل، وهي درجة أضعف من الإبهام المطلق الكائن في (ما).

كما أنّ خاصيّة التعيين التي تختصّ بها (أيّ) تجعلها أشدّ عموما من (ما) و(مَن) إذْ تنسحب على العاقل وضديده، كما تجعلها تشمل الزمان والمكان وغيرهما ممّا تختص به مختلف أسماء الاستفهام من مقولات، ذلك الذي عبّر عنه تنيار Tesnière: بـ "Interrogation nucléaire" : (Tesnière-1966 : 205).

تصدر أهميّة خاصيّة الإبهام في أسماء الاستفهام إذن عن كونها "لا تخصّ شيئا دون شيء" (المقتضب III : 186)، ولئن تبدّى أنّ ما يستعمل من أسماء بدائلُ للهمزة، فإنّها ليست كذلك، وإنّما هي آلة لفظيّة مساعدة على تمام عمل الاستفهام عن أحد المواضيع المكوّنة لحمّل البنيَة الاستفهاميّة، وليس عن الحمل برُمّته، وهو الموضوع الذي يجهله المتكلّمُ، وهو أيضا ضمن البنيَة العامليّة للكلام لا يحتلّ سوى أحد مواضع الإسناد الإحالي، بمعنى أنّه لا يتعدّى موضع [فا] أو[مف] من البنيَة الإعرابيّة المجرّدة [± أ ف فا (مف)] ، لذلك أكّد المبرّد على استئثار الهمزة بوسم معنى الاستفهام، إظهارًا أو إضمارا، كما أكّد على (أم) بحكم وظائفها في تكوين الشكل الأساسي للاستفهام أ [(...) أم (...)] فهما حرفا الاستفهام "اللّذان لا يفارقانه : الألف و(أم)، وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها" (المقتضب III : 290).

ملخّص القول :

1- أنّ أسماء الاستفهام ليست سوى واسماتٍ لفظيّة لمقولات معنويّة فرعيّة هي الماهيّة أو الظرفيّة أو العدد بحكم انتمائها المقوليّ للاسميّة، يُعينُها اختصاصها بالإبهام على الاضطلاع بوظيفة إتمام معنى الاستفهام وليس وسم الاستفهام نفسه.

2- أنّ إضمار الهمزة معها (كما مع (هل)) يُثبّط وظائفها اللّفظية في وسْم معنى الاستفهام، بل ويعدمُها تمامًا مع أسماء الاستفهام.

3- أنّ كلّ ذلك قد يؤدّي إلى إضعاف وظائفها العامليّة الإنشائيّة الأساسيّة في أبنيَة الاستفهام، ومن ثمّ إلى التقليص من دورها في عقد علاقاته التشارطيّة سواءً بين أبنيَة الاستفهام ذاتها أو بينها وبين أبنيَة مغايرة.

II-1-2- الخصائص الإعرابيّة العامليّة لحرف الاستفهام :

بعد أن تبيّن أنّ حرفيّة الهمزة تعدّ من أهمّ الخصائص اللّفظيّة والتصريفيّة التي أهلّتْ هذا الحرف دون غيره لتأديَة معنى الاستفهام، ومقتضاه أنّ اسميّة معظم أدوات الاستفهام وما يلحقه تصنيفها التصريفي هذا بها من خصائص لفظيّة وإعرابية ودلاليّة يحول دون قدرتها على وسم هذا المعنى، فإنّ ذلك يمهّد إلى ضرورة تبيُّن الخصائص الإعرابيّة والعامليّة لهذا الحرف.

يستدعي ذلك بشكل أوّليّ الكشفَ عن المفاهيم المُحدِّدة للبنية الإعرابيّة لعمل الاستفهام بالنظر إلى عدم استقرار مفاهيمَ من قبيل الإسناد والجملة والكلام وعلاقتها بهذا العمل في هذه المرحلة، ومن هذا الطريق تعيّنَ علينا البحث في طبيعة الخصائص العامليّة لهذه البنية وأثرها على التّشكّل الإعرابيّ الدّاخل عليه حرف الاستفهام.

II-1-2-1- بنية الاستفهام : "كلامٌ" مبنيّ على "إسناد" :

ورد في كتاب سيبويه أنّ مفهوم "الإسناد" في تصوّر سيبويه علاقة نحويّة أساسيّة يدخل عليها حرْف الاستفهام، فقد جاء عنده أنّ "المسند والمسند إليه (...) مالا يغْنَى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا" (الكتاب I : 23)، وقد لقي هذا المفهوم نفس العنايَة لدى صاحب المقتضب، إذ كان "المسند والمسند إليه (...) هما ما يستغني كلّ واحد من صاحبه. فمن ذلك (قام زيد)، والابتداء وخبره" (المقتضب IV : 126).

والكلام لا يكون كذلك حتى يقوم على "فائدة" لا تحصل في نظر المبرّد حتّى يتمّ انعقاد طرفيْ الإسناد، يقول "اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام" (المقتضب IV : 126)، فلا بدّ إذن من دخول الاسم في علاقة إسناديّة مع اسمٍ أوْ فعل حتّى يستقيم جُملةً مفيدةً.

وإذا كان أصلُ الكلام جُملتيْن : فعليّة واسميّة كما بيّن ابن السراج بقوله : "اعلم أنّ أصول الكلام جملتان : [فعل وفاعل] و[مبتدأ وخبر]" (الأصول في النحو II : 276)، فإنّ ذلك يدعم كون الاستفهام معنى يدخل على إحدى هاتين الجملتين الأصليْن.

مقتضى ذلك أنَّ التشكّلَ التركيبي المحدَّد بــ"جملةٍ" قائمة على "إسناد" مركَّب بحرف استفهام ليس سوى تشكّل تركيبيّ لأحد معاني "الكلام" الأساسيّة، وهو معنى الاستفهام، لذلك بيّن ابن السّراج أنّ انبناءَ حرف الاستفهام مع الحرف لا يكون كلامًا، يقول : "لا يأتلف منه مع الحرف كلمٌ، لو قلت (أمِنْ) تريد ألفَ الاستفهام و(مِنْ) التي يُجَرّ بها لم يكن كلامًا" (الأصول : I : 40 : 41). كما لا يتم "كلامٌ" يُراد به الاستفهام من علاقة حرف الاستفهام باسمٍ وحده أو فعلٍ وحده، إلاّ إذا تمّت الجملة التّمام الأوّل بعلاقة إسناديّة أولى بين اسم واسم أو فعل واسم، يقول :"لا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام، لو قلت (أيقوم) ولم تجد ذكْر أحد ولم يعلم المخاطب أنّك تشير إلى إنسان، لم يكن كلاما."(نفسه I : 41).

والحرف وِحدةٌ لغويّة "لا يجوز أن تُخبر عنها ولا تكون خبرًا". (نفسه)، لذلك لم يتشكّل منه كلام ما لم تكتمل العلاقة الإسناديّة التي تقوم عليها الجملة قبل دخوله، يقول ابن السرّاج : "ودخوله على الكلام التّام والجمل، فنحو قولك : (أعمرو أخوك ؟) (الأصول في النحو : I : 48).

والسؤال هنا هو أثرُ الاستفهام فيما يدخل عليه من "الجُمل" ؟

جارى نحاةُ هذه المرحلة سيبويه في إقرار إحدى أهمّ الخصائص الوظائفيّة الدّلاليّة لحرف الاستفهام، ومفادها قلب "الجملة" القائمة على معنى الإخبار إلى "كلام" يقوم على معنى الاستخبار، ممّا يجعل الجملة بعد إلحاق حرف الاستفهام أحد ضروب الكلام غير الواجبة، يقول : "يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك [أزيد أخوك]، إنّما رفعته على ما رفعت عليه [زيد أخوك] غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر." (الكتاب II : 129).

فيطلق على المثال (3) عبارة الاستخبار وعلى المثال (4) عبارة الخبر :

(3)- أزيدٌ أخوك ؟

(4)- زيدٌ أخوك.

ورغم تكافؤ البنيتيْن في مستوى البنية الإعرابيّة العامليّة بحيث يَكون التشكُّلُ العاملي للمثال (3) على النحو التالي :

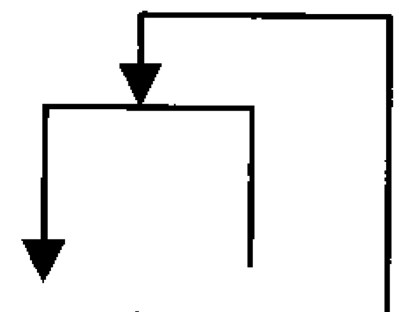

(3أ) : أ ● زيدٌ أخوك
ابتداء

تماما كما تنتظم العلاقات الإعرابيّة في البنية الخبريّة (4)، فإنّ النحويّ أقرّ اختلافهما في المستوى الدّلالي، وقد أكدّ ابن السّراج على هذا البعد في عمل حرف الاستفهام حين اعتبر أنّ الجملة القائمة على معنى الخبر تتحوّل بدخول حرف الاستفهام عليها إلى تشكُّل لفظيّ لأحد معاني الكلام الأساسيّة المقابلة لمعنى الخبر وهي الاستفهام، يقول : "ألا ترى أنّ الألف دخلتْ على قولك (عمرو أخوك) وكان خبرًا فصيّرتهُ استخبارا" (الأصول في النحو I : 48).

مقتضى ذلك أنّ حرف الاستفهام إذا دخل على "الجملة الخبريّة" صارت "كلاما استخباريّا". ومعناهُ أنّ البنيَة الإعرابيّة العامليّة للاستفهام هي ضرب من التّراتب بين مفاهيم ثلاثة في طريقها نحو الاستقرار في هذه المرحلة من تاريخ التفكير النحويّ، ذلك أنّ الاستفهام بنيَة تركيبيّة تتشكّل بعد تشكُّل علاقة أساسيّة دنيا سمّاها سيبويه"الإسناد" ورسّخ المبرّد وابن السّرّاج نوعًا أعلى تقع في حيّزه، وهو "الجملة"، وتنضوي هذه بفرعيْها الفعليّة والاسمية إلى نوعٍ أعمّ هو"الكلام." وهو نوع ذو ضروب، منها الإخبار والاستخبار وغيرهما.

ملخّص القول :

1- أنّ أثر حرف الاستفهام في التشكّل التركيبي للجملة التي يدخل عليها في هذه المرحلة من التّراث تحدَّدَ بتحويلها من تشكُّلِها التركيبي القائم على "الجملة" المشكَّلة في حدّها الأدنى : العلاقة الإسناديّة [مسند + مسند إليه]، إلى "كلام" قائم على [حرف + جملة].

2- أنّ مفهوم الجملة القائم على علاقة إسناديّة وحدها لا يمكن أن يُشكّل "كلاما استفهاميًّا".

3- أنّ حرف الاستفهام إذا دخل على "الجملة" صارت "كلاما"، أي صارت أحد ضروب الكلام التي يمكن أن تحتملها البنيَة الخبريّة الدّنيا.

4- أنّ هذا الضّرب من الكلام حاصلٌ بالبناء تركيبيًّا على البنيَة الخبريّة للكلام، بالدّخول عليها : أ[ج ففا]، والبناء دلاليّا على الفائدة المعنويّة الخبريّة الأولى.

5- أنّ اعتماد النحاة على الكلام الخبري في دراسة البنيَة الإسناديّة والجُمليّة في هذه المرحلة ضرب من الاقتصار على أبسط ما تكون عليه هذه البنيَة، إذ هي بنيَة احتماليّة الدّلالة، تحتمل معنى الإثبات كما تحتمل معنى النفي أو الاستفهام أو غيرهما من معاني الكلام.

6- أنّ المقابلة نشأت في هذه المرحلة بين طرفي الثنائية : (إخبار/استخبار) على أساس التّمايُز التركيبي والدّلالي للعملين، ممّا يعبّر عن قوّة العلاقة بين البنيَة النحويّة والبنيَة الدّلاليّة للاستفهام.

7- جعل ذلك (خبر/ استخبار) من بين الثنائيات الأساسيّة في تصنيف معاني الكلام في هذه المرحلة، ممّا يجزم بعدم استقرار الأساس النّحوي لهذا التصنيف بعْدُ.

فإذا اتّضح الأثر التّركيبيّ البنيوي لدخول حرف الاستفهام على الجملة الخبريّة فما أثره العامليّ في تصوّر النحاة الأوائل في التراث النّحوي العربي ؟

II-1-2-2- الخصائص العامليّة : إيقاع معنى الاستفهام بحرفه :

تبيّن ممّا تقدّم أنّ البنية الخبريّة بنيةٌ احتماليّة، يمكن أن تحتمل ضروب الدّلالة الممكنة، ومنها الاستفهام، وذلك من خلال تركّب هذه البنيَة بحرفه. وإذا كان الأثر التركيبيّ لهذا الحرف ممّا يحوّلها من بنية جُمْليّة قائمة على الإسناد الخبري الأدنى إلى "كلام"، أي بنيَة تركيبية أوسع قائمة على أ[ج]، فقد تعيّن النظر في هذه الفقرة في طبيعة الأثر العاملي لهذا الحرف في [ج] نفسها لفظًا ومعنى.

ولعلّ المبرّد كان أوّل من خالف سيبويه في تحليل بعض المفاهيم التي قامت عليها تعريفات معاني الكلام، وإن لم يكن، فقد دقّقَها قدْرَ الإمكان، ومن أهمّ هذه المفاهيم المتّصلة بخصائص الحرف ووظائفه العامليّة مفهوم إيقاع المعنى بالحرف، ففي معرض تفكيكه للبنية الإعرابيّة لعمل النّداء أرجع نصْبَ الاسم المنادى إلى الفعل

المتروك إظهاره، وهو موقف أقرّه سيبويه، لكن مالمْ يقله أنّ قولك : "(ياعبداللّه) (...) (يا) بَدلٌ من قولك (أدعو عبد الله)، و(أريد)، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت (ياعبدالله) فقد وقع دعاؤك لعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك" (المقتضب IV : 202). فالياء في بنية النّداء عملُ المتكلّم أي إيقاعُه عملَ النّداء، إذْ انتصب المنادَى على المفعوليّة "المتعدّي إليها فعله"، وهذا العمل الموقع بالياء في النّداء بمنزلة معظم الأعمال التي يأتيها المتكلم بواسطة الحروف، ومنها عمل الاستفهام، فإذا أردنا الموازنة بين العملين، فإنّ الاستفهام معنى لا يوقع بغير الهمزة، وفق ما أقرّ سيبويه والمبرّد، ويجسّد ذلك أهمّ وظائف حرف الاستفهام العامليّة وأقوى خصائصه المؤهّلة إيّاه لتشكيل الدّلالة داخل أبنيته، وهي الوظيفة الإنشائيّة.

فإذا كانتْ (يا) بدلا من (أدعُو)، فإنّ الهمزة بدلٌ من (أستفهم)، وهو معطى أسّس لفعليّة الحرف وإنشائيّته، غير أنّ المبرّد لم يتوسّع في هذه القضيّة، وترك هذا الفضل للاحقيه، لذلك نرجئ الخوض فيها إلى موضعه.

إنّ هذه الوظيفة الإنشائيّة لحرف الاستفهام لا تنفصل في جوهرها عن خصائصه العامليّة، بل تلتحم بها أشدّ الالتحام، فمن خلال وظيفة إيقاع معنى الاستفهام يؤسّس حرفُه لعلاقاته العامليّة، إذ عن طريقها يدرج جميع مكوّنات الجملة الإخباريّة التي يدخل عليها تحت حيّزه العامليّ، يقول ابن السّرّاج :"ألا ترى أنّ الألف دخلت على قولك (عمرو أخوك) وكان خبرا فصيّرتْه استخبارًا." (الأصول I : 48)، وهو أمر لا يمكن النّأيُ به عن خصائص حرف الاستفهام الصرفيّة، إذ ينبثق منها تحديدا، ذلك أنّ الحرف"ما كان له معنى في غيره" (الزّجاجي : الإيضاح : 54).

ويلاحَظ مع ابن السّرّاج ربط مفهوم إيقاع معنى الاستفهام بحرفه باعتقاد المتكلم، فقد اعتبر أنّ الكلام الاستفهاميّ إيقاعٌ باللّفظ لما وقع في نفس المتكلّم واعتقاده من معنى، يقول "فأنتَ إذا استفهمت (...) وقع في نفسك أنّ ذلك يجوز أن يكون وأن لا يكون، فاستخبرت عمّا وقع في نفسك" (الأصول I : 66).

ولئن كان لصاحب المقتضب الفضل في الكشف عن مفهوم إيقاع المعنى بالحرف في أبنية غير الاستفهام كالنّداء، ممّا مكنّنا من القياس عليه في الاستفهام، وإن

لم يصرّح المبرّد بذلك، فإنّ لصاحب الأصول الفضل في ربط المفهوم بما يقع في اعتقاد المتكلّم، فقد ربط بشكل صريح النسبة الكلاميّة بالنسبة الاعتقاديّة المحدَّدة بحكم حاصل في اعتقاد المتكلّم على نسبة خارجيّة خارج النسبة الاعتقاديّة، وقرن بذلك عمل الاستفهام بــ "ما هجس في اعتقاد المتكلم أو تيقّنه" (الأصول– I : 73).

نستنتج أنّه رغم غياب تحليل شافٍ لهذا المفهوم في نصوص نحاة هذه المرحلة من النظريّة النحويّة القديمة ومحاولتنا استكمال هذا المغيَّب عن طريق إقامة موازنةٍ بين عمليْ النّداء والاستفهام على أساسٍ مشترك هو مفهوم إيقاع معنى الكلام بالحرف، فإنّ للمبرّد وابن السّراج فضل التّأسيس ورفع الالتباس بيْن "حدَثيّة الفعل" الخبريّة الإحاليّة وعامليّته، و"حدَثيّة الحرف" الإنشائيّة وعامليّته، عن طريق إقرار عمل الحرف المعنوي الإيقاعي الإنشائيّ. فالاستفهام بالهمزة هو نفسُ الطلب "إذ هو إنشاء إيقاعي لعمل الاستفهام أو إنشاء للطلب، فالاستفهام بالهمزة هو نفس الطّلب كما أنّ النّداء بالياء هو نفس الدّعاء." (ميلاد 1999 : 181).

غير أنّ ذلك لا يعني في هذه المرحلة توصّل النّحاة إلى إقرار وظيفة الإنشاء للحرف، إذ نجد الزّجاجي يقْصِرُ وظائف الحرف على مجرّد الرّبط بين الاسم والفعل" (الإيضاح في علل النحو : 40)، وإنّما هو على الأرجح بدءٌ لتمامٍ مع مراحل لاحقة.

جملة القول في ذلك :

1- أنّ الخصائص العامليّة الإنشائيّة لحرف الاستفهام لا تنفصل عن خصائصه اللّفظيّة والصرفيّة باعتباره حرفا، وإنّما تصدر آليًّا عنها. وهو ما يؤسّس لارتباط البنية الدّلاليّة بالبنية النّحويّة.

2- أنّ وظيفة حرف الاستفهام العامليّة الإنشائية تتحدّد أساسا بمفهوم إيقاعه لمعنى الاستفهام إيقاعا مميِّزًا بين وظائف العامل ووظائف المعمول، أيْ بين علاقاته العامليّة بمعمولاته وعلاقات معمولاته العامليّة ببعضها. غير أنّ ذلك لم يستقرّ بشكل نهائيّ بعدُ.

3- أنّ حدود هذه المرحلة من تاريخ النظريّة النحويّة العربيّة أوقفتْ النّحاة عند الكشف عن المفهوم في شكله الخاص بالنّداء دون تعميمه على أبنية النّحو، ومنها الاستفهام، وهو ما سنختبرُه مع نحاة لاحقين.

4- أنّ الخصوصيّة العامليّة الإنشائيّة لحرف الاستفهام تستوجب البحث في خصائص البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام في هذه المرحلة.

II-1-2-3- البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام :

لقد رأينا أن الدّور العامليّ لحرف الاستفهام قائم على وظيفته الإنشائيّة، وتتحدّدُ هذه بإيقاع الحرف معنى الاستفهام، ويستدعي ذلك في هذه الفقرة دراسة أثره في البنية الإعرابيّة للاستفهام، للتّمكن من معاينة العلاقة بينها وبين بنيته الدّلاليّة، وننطلق في ذلك من سؤالين نصّهما : ماهو تصوّر النّحاة في هذه المرحلة للبنية الإعرابيّة للاستفهام ؟ وهل زادُوا في خصوصها على ما ورد في الكتاب ؟

عَدَّ المبرّد مسألة إلزام جميع أبنية الاستفهام الهمزةَ إظهارا أو إضمارا مسألةً ذات قيمة إعرابيّة عامليّة ودلاليّة في نفس الوقت، ويشمَل ذلك الأبنية المركّبة باسم استفهام أو بالحرف (هلْ) (المقتضب II : 43). وتتمثّل القيمة الإعرابيّة العامليّة لهذه القضية في اشتمال البنية الإعرابيّة المجرّدة للاستفهام لزوما على موضع إعرابي خاصّ بحرف الاستفهام (الهمزة) يقع بصدر البنية بدخوله عليها (ابن السراج : الأصول I :55-56).

وتدعم الوظيفةُ الإنشائيّة لِحرْف الاستفهام تركيزَ خصائص موضع هذا الحرف العامليّة. ووفقًا لما حدّدَهُ نحاةُ هذه المرحلة من خصائص صرفيّة ودلاليّة لهذا الحرف باعتبار الهمزة أحد الحروف المغيِّرةِ للمعنى تدخل على "ما كان خبرا فتصيّره استخبارا." (الأصول I : 48)، وأنّ معنى هذا المكوّن المغيِّر يكمُنُ في غيره (الإيضاح في علل النحو : 54)، يمكن المضيُّ في القول إلى أنّ ما يقع في حيّز هذا الحرف من مواضع تابعة للإسناد الخبريّ الإحاليّ لا يتعدّى كونه معمولاً له (إنْ لم يكُن لفظا فمعنى)، وهو ما يضفي على مسألة استقرار حرف الاستفهام في البنية إظهارا أو إضمارا القيمة الدّلاليّة، ويربط البنية الإعرابيّة النحويّة ببنيتها الدّلاليّة لزوما، ولا وُرُودَ لِفصْلِ هذه عن تلك، بلْ تشترطُ هذه تلك والعكس.

إنّ انعدام الأثر العامليّ اللّفظيّ لحرف الاستفهام لا يمكن ألبتّةَ أن يحجب أثره العامليّ المعنوي، وقد جعل ذلك نحويًّا كابن السّراج يتوزّعُ في أصوله بين إقرار

انعدام العمل اللّفظيّ لهذا الحرف تارةً، فيقول بشأن عدم اختصاصه بالاسم أو بالفعل "ما كان من الحروف بهذه الصّفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام، تقول : (أيقوم زيد ؟)، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل، ثُمّ تقول : (أزيد أخوك ؟) فيدخل الحرف على الاسم." (الأصول I : 55) وبين إقرار عمله المعنويّ طورًا آخر بقلْب الكلام من الإخبار إلى الاستخبار (نفسه I : 48).

يؤدّي ذلك إلى القول :

1- أنّ نحاة هذه المرحلة قد أسّسوا بالبناء على نصوص سيبويه إلى التأصيل النظري لقضيّة عمل حرف الاستفهام الإنشائيّ في [ففا (مفـ)] الخبريّة الدّنيا.

2- أنّ معنى الفعل في الحرف المتولّد عن وظيفته الإيقاعيّة الإنشائيّة لا يقف عند صدْر الجملة وإنّما هو معنى يُبَثّ في جميع ما يدخل عليه حرف الاستفهام، فتنقلب بذلك معمولات له.

3- أنّ انعدام الأثر اللّفظيّ لحرف الاستفهام لم يُلغ شعور النحاة بقوة أثره العامليّ المعنوي فيما يدخل عليه، إذ يقع هذا في حيّزه، ممّا يجعل البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام على الشكل التالي :

أ[∃ ففا (مفـ)]

يستوجب منّا ذلك الوقوف عند طبيعة هذا العمل المعنويّ الذي يحدثه حرف الاستفهام، ممّا يقتضي تفكيك أشكاله الدّلاليّة والمقوليّة في تصوّرات نحاة هذه المرحلة.

II-1-3- الخصائص المعنويّة : البنية المقوليّة :

إنّ ما تبيّن من وقوع النّحاة على العمل المعنويّ لحرف الاستفهام يستدعي منّا تحليل تصوّرهم للتّصنيف المعنويّ المقولي لهذا الحرف، والغاية من ذلك تحديد موقع الاستفهام ضمن التصنيف المقولي للأبنية النحويّة، إذ يُعتبر ذلك إحدى الخصائص

المميّزة للاستفهام، ولا معنى للبحث في علاقات بين الأبنية النحويّة - في افتراضنا - إلاّ انطلاقا من خصائص لها فاعلةٍ في تنفيذ هذه العلاقات وتوجيه اشتغالها.

II-1-3-1- المحتوى المقولي للاستفهام :

لم يُعنَ المبرّد بهذا المحتوى وغيّبه تغييبًا شبهَ كاملٍ، تضمينُه - في رأينا - الاكتفاءُ بما أوردهُ صاحب الكتاب بهذا الخصوص من اعتبار الاستفهام معنًى غير واجب (الكتاب I : 99). ورغْم أنّ سيبويه لم يحدّدْ مفهوما واضحا يقوم عليه التّصنيف المقولي للأبنية النّحويّة إلى واجبة وغير واجبة، فإنّه مثّلَ له حين اعتبر أنّ الواجب يشمل من الأقوال ما كان مُثبَتًا أوْ مؤكّدا في الاعتقاد، وأنّ غير الواجب يشملُ الاستفهام والنفي والأمر والنهي والجزاء، وغيرها ممّا تنزّل منازل هذه المعاني كالدّعاء والتّحضيض والعرض والتّمني وغيرها، فهي غير ثابتة في اعتقاد المتكلّم (الكتاب I : 145).

ولئنْ لم تحظ ثنائية الوجوب وعدمه بالعناية الكافية في المقتضب في دراسة الاستفهام أو غيره، فإنّ صدى هاتين المقولتيْن يبرُزُ مع ما تلاه من نصوص، اعتبارا لاقتران معالجة قضايا المعنى داخل الأبنية النّحويّة بهما، فقد حاول ابن السّراج تفكيك التّكوين المقولي لعمل الاستفهام تفكيكًا ينبئ بقوة حضور هذه الثّنائيّة في تصوّرات النّحاة في هذه المرحلة، يقول "فأنت إذا استفهمت (...) وقع في نفسك أنّ ذلك يجوز أن يكون وأن لا يكون (...) لأنّك لا تستفهم عن شيء إلاّ وهو يجُوز أن يكون عندك موجبه أو منفيُّهُ واقعًا". (الأصول I : 66).

يمدّنا هذا القول بجملة معطيات أهمّها :

1- أنّ إنشاء عمل الاستفهام يرتبط هنا باعتقاد المتكلّم، إذ يصدر عنه صدورا مباشرا ويدعم ذلك ما تبيّنّاهُ من مفهوم إيقاع معنى الاستفهام بحرفه.

2- أنّ هذا الاعتقاد يمكن أن يشمل شقّيْ هذه الثنائيّة الوجوديّة : الوجوب (+) والسّلب (-)- الذي عبّر عنه النحوي بـــ"المنفيّ"- فيما يتعلق بالأبنية النحويّة بشكل عامّ.

3- أنّه فيما يخصّ الاستفهام يجتمع طرفَا هذه الثّنائيّة (الوجوب والسّلب) ويتلازمان، إذ يستويان في اعتقاد المتكلّم : بما يمكن التمثيل له بـــ(±). وهو ما

يؤسّس لمفهوم "الإمْكان" دون ادّعاء إيفاء اصطلاحات النّحاة بهذا المفهوم في هذه المرحلة من الدّرس النحوي القديم.

4- أنّ الاستفهام بذلك يختلف عن الموجب من الكلام (+) الثابت في الاعتقاد وعن غير الموجب (−) ممّا يجعله خاضعا لصنف ثالث من المقولات الوجوديّة رغم أنّ سيبويه أدرج الاستفهام في الصنف المقولي السّالب. وهو تطوّرٌ ذو قيمة يخبر عن إيقاع النّحاة عمَل الاستفهام في نقطة وسيطة من خطّ مسترسل معنويّ مقوليّ عامّ تنخرط فيه جميع الأبنية على اختلاف الشُّحَن الوجوديّة المسيّرة لها، تقع فيه شحنة الوجوب على الطّرف الأوّل وشحنةُ السّلب على الطّرف الثّاني كالآتي :

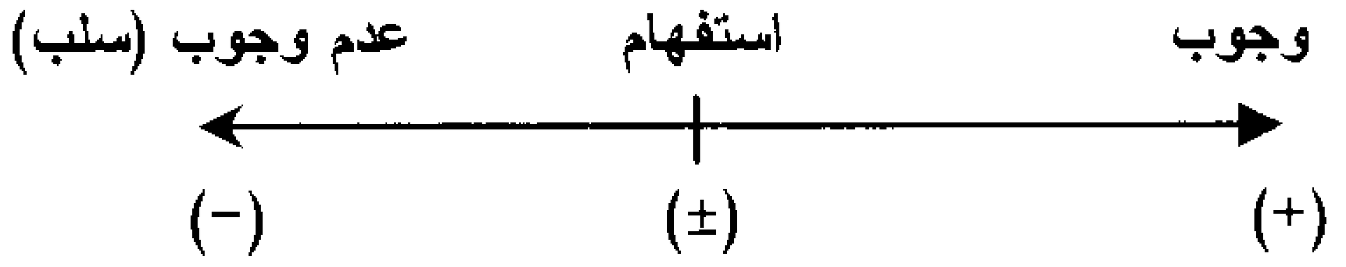

5- أنّ انخراط الاستفهام في هذا المسترسَل وإيقاعه على نقطة وسيطة منه بين الواجب والسّالب، يعني أنّ الاستفهام مسيَّرٌ بهذه الشحنة الثالثة التي لم يتوصّل النّحاة إلى إيفائها اصطلاحيًّا رغم شدّة إدراكهم لمحتواها.

II-1-3-2 : مفهوما الصّدق والكذب وعلاقتهما بالإنشاء الاستفهامي :

يرتبط ما تقدّم من تحليل النّحاة للمحتوى المقولي للاستفهام بتصوّرهم للعلاقة بين مقولات الوجود داخل النظام النّحوي وذات هذه المقولات في واقع الأشياء الخارجي، لذلك يعيّن ما توصّلوا إليه الكشفَ عن تصوّرهم لهذه العلاقة، وأثرها في معالجتهم لقضايا المعنى في الاستفهام.

الظّاهر في هذا السّيّاق أنّ صاحب المقتضب هو أوّل مَن أدرج مفهوم الصّدق والكذب لتمييز الإخبار عن غيره من معاني الكلام، فيقول : "الخبر ما جازَ على قائله التّصديق والتّكذيب" (المقتضب III : 89). ومقتضى ذلك أن يكون للقول معنى عن خارج، وهو إزاءه بين أمريْن : إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو ألاّ يحتملهما. ووفق ما أقرّه نحاة هذه المرحلة مِنْ مقابَلات بين معنى الإخبار ومعنى الاستخبار،

ومن خصائص إيقاعيّة إنشائيّة للفظ الاستفهام، فإنّ مقتضى قول المبرّد أيضا أنّ الكلام الاستفهامي ممّا لا يحتملهما، فلا يجوز على قائله التّصديق أو التّكذيب.

ورغم أنّ مفهوم الإنشاء يمثّل أحد أهمّ المفاهيم التي تمّ حدسُها في هذه المرحلة دون إقرارها أو إيفائها بالاصطلاح الملائم، فإنّ ما أسّس له ابن السّراج أيضا من خصائص دلاليّة ومقوليّة للاستفهام تجعل منه عملاً قائمًا على قلْب الكلام الخبريّ مقوليّا ودلاليّا إلى صنف ثالث واقع بين الواجب وغير الواجب، غير مقيَّد بمقولتيْ الصّدق والكذب الضّاربتين بجُذورهما في حدود المنطق وقياساته.

وإن كان ذلك لا يُسوّغُ القولَ باتّضاح المسألة بالقدر الكافي مع صاحبيْ المقتضب والأصول، وإنّما بقيتْ رهينةَ الحدس. كما تبيّنَ بشأن تكوين العمل المقولي.

أمّا بالتقدّم نحو الزّجاجي فإنّنا نجد أنّه حرص على كشف بعض معالم هذه العلاقة كشفاً حكمه بدوره العموم والإطلاق، إذْ ربَط الكلام - على اختلاف ضروبه - بفعل المتكلم، ونفى عنه الوظيفة الإحاليّة (المرجعيّة) الصّرفة، فيقول : "لستُم ممّن يقول أنّ الاسم هو المسمّى لفساد ذلك عندكم، وزيد إذًا غيْرُ مَن هو دالٌّ عليه، و(قام) في قولك (قام زيدٌ) ليست هذه اللّفظة بفعل زيدٍ، إنّما هي فعل المتكلّم، وفعلُ زيد حركتُه، وهذه عبارة عنها، وكذلك سائر هذه الأشياء (يقصد أقسام الكلام)، إنّما هي أفعال المتكلّمين." (الإيضاح في علل النحو : 43)

يُلاحَظُ هنا تمييز الزّجاجي بين الاسم والمسمّى أو الدّال والمدلول في هذا السياق، لكنّه لا ينفي عن الكلام كونه تمثيلاً لهذا المدلول و"عبارة عنه" - على حدّ تعبيره - فمفهومَا الصّدق والكذب اللّذان أدرجهما المبرّد ضمن مقولات اللّغة بقيَا في هذه المرحلة يلتمسان طريقهما نحو تخليص النحويّ اللّغوي من متعلّقات الكون الخارجي، وذلك على الرّغم من تأكيد ابن السّراج والزّجاجي على ربط إحداث الكلام باعتقاد المتكلّم وفعله، ذلك أنّ الخيط جدّ رفيع بين هذين المفهومين في اللغة، وبينهما ذاتيْهما في عمل المنطقيّ.

لذلك تحتّم الفصل بين المجالين، والتمييز بين المفهومِ وتوظيفه المنهجيّ، فليس اعتبار الصّادق والكاذب في النّحو سوى محتمل اللّفظ، ولا إحالة له إلاّ على اعتقاد المتكلم المجرّد الكائن في أبنية اللّغة، ولا علاقة لذلك بالتّحقق الخارجي في الواقع.

وذلك أمرٌ وضَعه النّحاة في اعتبارهم حين أكّدوا على قيام فعل المتكلم في الكلام على إجراء معاني النّحو فيه وإعمال علاقات الإعراب بين مكوّناته، إذ أنّ أقسامَه "مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب، وكلّ واحد منها له نحوٌ في كلامهم ليس للآخر، ووجهٌ ينفرد به." (الزجاجي : الإيضاح : 43). فأقيسة المنطق إذن غير أقيسة اللّغة القائمة على إجراء معاني الإعراب وعلاقاته.

نخرج من ذلك بجملة من الملاحظات :

1- أنّ مقولتي الصّدق والكذب مفهومان ذَوَا جذور منطقيّة، يجسّدان محاولة النّحاة توظيف مقولات المنطق لتطوير مقولات اللّغة وإخضاع قضايا المعنى فيها إلى الصياغة الصّارمة.

2- أنّ عمل النّحاة من هذا المنطلق تحوّل إلى محاولةٍ لتخليص هاتيْن المقولتيْن ضمن النظام النحويّ من متعلّقات الكون الخارجيّ، فكانت معالجتُهم التماسًا لطريقٍ لهما نحو التّوظيف المنهجي الصّرف ضمْن قضايا المعنى النحويّ.

3- أنّ دور هاتين المقولتين في تشكيل خصائص الاستفهام الدّلالية والمقوليّة الأساسيّة مازال يتحسّس خطواته الأولى بالنّظر إلى تغييبه شبه الكُليّ لدى سيبويه. ممّا يحتّم وضع نصوص نحاة هذه المرحلة في إطار الثّقافة النّحويّة الفاعلة في تكوينها.

4- أنّ كلّ ذلك لم يمنع من بناء اللّبنة الأولى لخصائص الاستفهام المقوليّة، فإذا كان الخبر ممّا يجوز على قائله التّصديق والتّكذيب، فإنّ الاستفهام - بموجب المقابلة الدّلاليّة والمقوليّة العامّة التي يقيمها النّحاة - ممّا لا يجوز على قائله ذلك. ويؤسّس ذلك إلى تصنيف أصْلَبَ نظريًّا لمعاني الكلام (أُقيمَ لاحقًا على ثنائيّة الإنشاء والخبر). يُقِرّ المبرّد من خلاله إحدى القيم الخلافيّة للاستفهام عن الخبر، تنبيهًا إلى أساسيّة المفهوم المنطلق وهو "العلاقة" بينهما.

خاتمة الفصل الأوّل :

نخلص ممّا أسلفنا إلى جملة استنتاجات تتعلّق بخصائص الاستفهام النّحويّة بشكل عامّ :

1- أنّ الهمزة هي المكوّن اللّفظيّ والعامليّ والدّلاليّ الأساسيّ ضمن أبنية الاستفهام، ولا يؤدّى معناها بغيره.

2- أنّ هذا المكوّن يستمدّ مكانته هذه من انتمائه التصريفي لمقولة الحرفيّة، واختصاصه بوسمِ مقولة ثالثة تجمع بين الوجوب والسّلب، تجعل منه بناء مسيَّرًا بالشّحنة [±].

3- أنّه أيضًا العنصر الوحيد القادر تركيبيًّا على تحقيق الشكل الأساسيّ في الاستفهام أ [(...) أم (...)]، اعتبارًا لخصائصه اللّفظيّة والمعنويّة المميّزة له ضمن هذا العمل، إذ تعجزُ (هل) ثاني حرفي الاستفهام نفسها عن ذلك.

4- أنّ هذا الشكل يتميّز بعمومه في الاستفهام إذ يستوعب جميع دلالات الاستفهام، ويعين الهمزة في تشكيله معنى العطف الذي تسمه (أم) فتجمع فيه الوجوب (+) إلى السّلب (−) في بنية واحدة.

5- أنّ أسماء الاستفهام المتواضع عليها ليست سوى واسمات لفظيّة لمقولات معنويّة فرعيّة تتعلّق بالاسم هي الماهيّة أو الظّرفيّة أو العدد.

6- أنّ خاصيّة الإبهام في هذه الأسماء هي التي أهّلتها للاندراج ضمن عمل الاستفهام، إذ تستطيع فيه تمام معناه، ولا تملأ ضمن بنيته الإعرابيّة أكثر من المحلّ [ف] و [معمول] من البنية الأساسيّة.

7- أنّ الخصائص اللّفظيّة والتّركيبيّة والعامليّة والمعنويّة لحرف الاستفهام تتكامل وفق منطق تلازمي، إذ تتحدّد هذه بتلك، وتشترط الواحدة الأخرى، فالدّور العاملي الإنشائي لهذا الحرف يصدر عن انتمائه التّصريفي، ويؤسّسان معًا لوسم صنف معنويّ مقوليّ خاصّ هو الشّحنة [±].

8- أنّ وظيفة حرف الاستفهام العامليّة الإنشائيّة تتحدّد بمفهوم إيقاعه لمعنى الاستفهام إيقاعا يميّز بين عامليّة الحرف الحَدثيّةِ الفعليّة الإنشائيّة وعامليّة الفعل الحدَثيّة الإحاليّة.

9- أنّ انعدام الأثر العامليّ اللّفظيّ لحرف الاستفهام لم يمنع إقرار النّحاة بأثره العامليّ المعنويّ في البنية الخبرية الدّاخل عليها.

10- أنّ التّوظيف المنهجي لمقولتي الصّدق والكذب المنطقيّتين في تصنيف معاني الكلام مازال يتحسّس خطواته الأولى في هذه المرحلة نحو تعميمٍ للعلاقة الخِلافيّة بين الاستفهام والخبر ضمن تصنيفٍ أعْلى ينتظم مختلف معاني الكلام، لم تتحدّدْ معالمُه بعدُ.

11- أنّ جميع ما تقدّم من خصائص لفظيّة وتركيبيّة وعامليّة ومعنوية للاستفهام يمثل أدواتٍ بيَد النّحويّ لاقتحام مجال علاقات الاستفهام للكشف عن سبُل تكوُن الدّلالة في أبنيته، إذْ لا يُتَاحُ الحديث عن خصائص تميّز هذا البناء حتى يُنطلق من أرضيّةٍ تُقامُ على افتراض علاقات تجمعه بما يغايره أو تجمع أبنيتَه نفسها في مستوى داخلي بعضها ببعض، فهذا يقتضي ذاك، والعكس.

II-2- الفصل الثاني :
العلاقات اللّفظيّة والتّركيبيّة للاستفهام

قد تناولنا في الفصل الماضي خصائص الاستفهام النحويّة الأساسيّة، وبَيّنّا تشارط هذه الخصائص واسترسالَها باقتضاء بعضها لبعضٍ.

ونتقدّم في هذا الفصل للسّؤال في وظائف هذه الخصائص في عقد علاقات الاستفهام، ونقصرها في هذا الموضع على العلاقات اللّفظيّة والتركيبيّة. فننظر أوّلاً في علاقات المشابهة اللّفظيّة القائمة على الاشتراك العَلاميّ بيْن أبنية الاستفهام والشّرط والموصول وغيرها، بغاية استجلاء المُسيِّرات النّحويّة لهذا الاشتراك، لننتقلَ ثانيا إلى اختبار أسُس المشابهة التركيبيّة بينها، وصولاً إلى علاقة الاستفهام بجوابه وما تقتضيه من أبعاد لفظيّة وتركيبيّة ودلاليّة.

II-2-1- الاشتراك العَلاميّ :

نحاول دراسة علاقة الاستفهام بجملة من الأبنية في هذا المبحث استنادًا إلى ملاحظة بعض العلامات أو القرائن اللّفظيّة الجامعة للاستفهام بالشرط والموصول والتّعجب، وتتحدّدُ هذه بالمجموعة : {مَن، ما، أيّ، متى، أيْن، ... }، فما مُسوّغ انتقال عناصر هذه المجموعة بين هذه الأبنية، وما طبيعة العلاقة التي يبْنيها هذا الاشتراك العَلاميّ اللّفظيّ بينها ؟

II-2-1-1- إقرار العلاقة :

بعد أن تبيّن نزوعُ الهمزة إلى الاستئثار بمعنى الاستفهام، لم يمنع المبرّد إدراج عناصر من المجموعة : { مَن، ما، أيّ، متى، .. } كواسمات اسمية للاستفهام (المقتضب III : 289)، ممّا يجعل هذه العناصر منضويةً تحت مجموعة أساسيّة هي مجموعة {أ} على الشكل التالي :

{أ} ⊂ {مَن، ما، أيّ، متى، ...}.

لاحظ النّحويُّ أيضًا أنّ باب المجازاة يخضع لنفس الانتظام العلاميّ، إذ تستأثر فيه]إنْ[بمعناه إذ كانت "أصل الجزاء" و"أحقّ به" (المقتضب II : 46-50) ولكن لم يمتنع إدراج الأسماء باعتبارها علامات للجزاء، يقول : "فالأسماء التي يجازى بها ومعظمُها يستفهم بها تدخل للشّرط، [ومعنى الشّرط وقوعُ الشيء لوقوع غيره]، فمن عواملها من الظروف أيْن ومتى وأين وحيثما، ومن الأسماء : مَن، وما، وأيّ، ومهما." (المقتضب II : 46). فتنبني العلاقة بين الحرف الأصل للشّرط [إنْ] وهذه الأسماء على غرار العلاقة بينها وبين حرف الاستفهام كالآتي :

{ إنْ } ⊂ {مَن، ما، أيّ، متى، ...}.

أمّا باب الموصول فيخضع لنفس العلاقة بين المجموعة الأساسيّة {الذي} ومجموعة تنحصر في عناصر ثلاثة هي : {مَن، ما، أيّ} (المقتضب I : 19) :

{الذي} ⊂ { من، ما، أيّ، ... }

يدعمُ ذلك ماأقرّه بشأن الهمزة من كونها الحرف الأساسي الذي لا يُنقَلْ عن الاستفهام "كما تنقل هذه الحروف فتكون جزاء ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم، نحو (من) و(ما) و(أيّ) كذلك، ويكون في معنى (الذي)." (المقتضب III : 289-290).

بيّن المبرّد بذلك أنّ المجموعة } { من، ما، أيّ } على [illegible] هي مجموعة تتوزّع بين الأبنية الثلاث : الاستفهام والشرط والموصول. أمّا ما زاد عليها من عناصر { متى، أين،...} فمشتركة بين الاستفهام والشرط وحدهما. فلم يزد في ذلك عمّا أقرّه سيبويه (الكتاب II : 398-399) الذي خصّص بابا كاملا سمّاه "باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي." (الكتاب III : [illegible]).

II-2-1-2- موجّهات العلاقة اللفظيّة العلاميّة بين أبنية الاستفهام والشّرط والموصول :

حاصل الفقرة الماضية أنّ المجموعة { مَن، ما، أيّ ... } تمثّل مشتركا لفظيّا علاميّا بين الاستفهام والشّرط والموصول، وأنّ هذه المجموعة مضافا إليها العناصر { أين، متى، أنّى... } تمثّل مشتركا بين الاستفهام والشرط لا غير.

وقد لاحظت بعض المدارس اللّسانيّة الحديثة علاقة المشابهة اللّفظيّة هذه القائمة على انتقال القرائن والعلامات اللّفظيّة بين الأبنية، ولكنّ القليل منها فحسب ما نبّه إلى

أهميّة البحث فيها، فقد عُنيَ بعض أعلام المدرسة التوليديّة بعلاقاتٍ من هذا القبيل، من ذلك دراسة ملنار لعلاقة بين الاستفهام والموصول والتعجّب انطلاقًا من ملاحظة الاشتراك العلاميّ في القرائن اللّفظيّة والأدوات (Milner 1978 : 252)، وقد انتهى إلى إقرار خصائص معجميّة اعتبرها فارقةً تفصل بين هذه الأبنية المتشابهة (نفسه ص- ص : 286-290)، كما نصّ مارتن Martin على نفس العلاقة بين الاستفهام والموصول والشرط، وعلى ضرورة دراستها انطلاقا من إدراجها ضمن موضع عامّ هو "المتمّ" أوْ "الموصول" complémentizeur (Martin1983 : 99). وقد عرّف روفري هذا الموضع (comp) بكونه الموضع الإعرابي الذي يشمل أدوات الاستفهام والموصول : (Rouveret in Chomsky 1987 : 21)، لكن علينا هنا طرح الأسئلة التالية : ما مدى صحّة هذا التّصوّر وما مدى عمومه ؟ وما قول النّحاة القدامى في مسيّرات هذه العلاقة اللّفظيّة ؟.

في هذا السّياق تظهر علاقة الخصائص النحويّة للأبنية بدلالاتها، إذ لابدّ من استحضار خصائص المجموعة العلاميّة المشتركة بين هذه الأبنية، فقد أكّد المبرّد على خاصيّة الإبهام في (ما)، "إذ كانت (ما) لذوات غير الآدميّين ولصفات الآدميّين." (المقتضب III : 63)، كما تحتمل أن تكون "سؤالا عن جنس الآدميّين إذا دخل في الأجناس، أو تجعل الصّفة في موضع الموصوف (...) فإنّ (ما) على هذه الشريطة تقع على الآدميّين لإبهامها." (نفسه I : 41-42).

فالخاصيّة الاحتمالية لـــ (ما) بالدّلالة على ثلاثة معان : أوّلها معنى غير الآدميّ وثانيها معنى صفة الآدميّ، وثالثها معنى الآدميّ، تنشأ في نظر المبرّد من إبهامها وعمومها (نفسه I : 48).

وهما خاصّيّتان تصدران أساسًا عن انتمائها التصريفي لمقولة الاسم، وهذا تظهر العلاقة بين الخصائص اللّفظيّة والوظائف الدّلاليّة للعنصر المعجميّ. وإذا قاربنا بين احتمالات (ما) عند المبرّد، واحتمالاتها عند سيبويه، وجدنا أنّ صاحب المقتضب لم يضف شيئا فيما يتعلق بخاصيّتي الإبهام والعموم، فقد أقرّهما صاحب الكتاب قبله حين نصّ على أنّ "(ما) مبهمة تقع على كل شيء" (الكتاب IV : 228)، ولكنّ فضله هو تفصيل هذا العموم في (ما) وفي قول سيبويه نفسه بأنْ بيّن أنّ "كلّ شيء" يشمل

غير الآدميين وصفات الآدميين والآدميين أنفسهم، فكشف عن القدرة الاحتماليّة التدريجيّة لهذا الاسم، بوسم دلالة غير العاقل أوّلاً فصفات العاقل ثانيًا ثمّ العاقل ثالثًا.

أمّا (أيّ) فقد جعلها عامّة ولكنّها أقلّ عمومًا من (ما) وأشدّ عموما من (مَن)، يقول "اعلم أنّه إذا ذكر شيء من غير الآدميين وقعت عليه (أيّ) كما تقع على الآدميين، لأنّها عامّة وليست كـ(مَن)" (نفسه II : 305)، وقد بيّنا وقوع (مَن) لذلك في درجة أدنى من الإبهام لدلالتها على العاقل، وقد نحَا المبرّد في ذلك نحو سيبويه أيضا في اختصاصها "بالأناسيّ" في الأبنية الثلاثة : الاستفهام والجزاء والموصول (الكتاب IV : 228) يقول "(مَن) إنّما هي لما يعقل خاصّة حيث وقعت من خبر أو استفهام أو جزاء" (المقتضب III : 63).

تجعل هذه الخصائص عناصر المجموعة }من، ما، متى...{ مخصَّصَةً لضربٍ من المعنى لا يتعدّى إلى غيره." (المقتضب III : 289) فلا تجاوز كونها أدوات لفظيّة للتعبير عن مقولات معنويّة فرعيّة كالعاقل وغير العاقل والظرف، ولكنّه عاقل مُبهَمٌ غير معيّن، كما أنّ غير العاقل أو الظرف غير معيَّنيْن، وهي الخاصيّة التي تميّزُ هذه العناصر الاسميّة وتُعينها على التحرّك بين الاستفهام وغيره من الأبنية كالشّرط والموصول والتّعجب، يقول المبرّد "فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التّعجب، لأنّك إذا قلت (ما أحسن زيدا) فقد أبهمت ذاك فيه ولم تخصصْ." (المقتضب IV : 173).

ثبتَ بذلك لدى المبرّد أنّ الاختصاص أو التّعيين هو الذي يشدّ العنصر اللّفظيّ إلى معنى دون غيره. وهو عيْنُ ما يقع مع همزة الاستفهام أوْ غيرها من الحروفُ والأدوات الأصول كـ(إنْ) أو (الذي) أو غيرهما "فكلّ بابٍ أصلُه شيءٌ واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحقّ بالجزاء كما أنَ الألف أحقّ بالاستفهام، و(إلاّ) أحقّ بالاستثناء والواو أحقّ بالعطف." (نفسه II : 46) .

يفسّر ذلك من جهة ثانية تواترَ تذكير النّحاة بضرورة إضمار الحرف الأصل مع هذه الأسماء باعتبارها وسْمًا لفظيًّا لمقولاتٍ تُعدّ من تمامِ المعنى، لا المعنى ذاته، فإذا وقعت لمعنى الاستفهام أو الشرط فلكونها "مضارِعَةً" للحروف التي هي للاستفهام والجزاء" (المقتضب III : 52)، وهو موقف واصله عن سيبويه (الكتاب I : 15)

تضمينُه من جهة ثانية الاتّفاق معه على الأساس اللّفظيّ الاشتقاقي لهذه المضارعة المولِّدة لبناء هذه الأسماء.

يبيّن تمشيّ المبرّد إذن حرصَه على ترسيخ مفهوم الاختصاص داخل النّظام النحويّ تسويغاً للمفهوم الأساسي المقابل : "العلاقة"، هذا الذي يُتيحُ للمتكلّم العدول عن قوالب الوضع، وما عمل النحاة إلاّ تعقُّبٌ لهذا العدول عن طريق دراسةِ العلاقات المولِّدة له.

ملخَّص ما أورده المبرّد هو :

1- أنّ هذا الاشتراك العلاميّ الذي يقوم على توفّر أبنية الاستفهام والشّرط والموصول والتّعجب على نفس الأدوات، يُعَدُّ علاقةً مشابهة لفظيّة لا تطولُ المعاني الأساسيّة لهذه الأبنية بأيّ شكل من الأشكال.

2- أنّ هذه العلاقة اللّفظيّة قائمة على خصائص هذه الأدوات الأسماء وهي أساسا : الإبهام ووسم مقولات معنوية فرعيّة هي : الماهيّة(العاقل وغير العاقل) والظّرفيّة.

3- أنّ المجموعة : { ما، من، متى،... } بإبهامها وعمومها، تقابل في لغات أخرى مفهومَ (Substantifs généraux) الذي أقرّه تنيار (Tesnière : 1966: 66) وهو عبارة عن عناصر لغويّة تتميز بفقرها الدّلالي الإحالي (compréhension) من جهةٍ، وسعة "مَاصدَقِها" (Extension) من جهة ثانية : وهو ما يشحنها بالخاصيّة الاحتمالية.

4- أنّ ما يدعم إدراك النّحاة للتّراتبيّة التي تحكم اشتغال نظام الأدوات النحويّة في هذه العلاقة بين الاستفهام والأبنية المشابهة له، هو تأكيدهم على إضمار الحروف الأصول في معظم هذه الأبنية مع هذه الأسماء المشتركة ضمن أبنيتها الإعرابيّة العامليّة، والإشارة إلى مضارعتها اللّفظيّة الاشتقاقية لهذه الحروف لا النّزول منزلتها داخل أبنيتها.

5- أنّ النّحاة العرب بيّنوا بذلك اللاّتوازي الإعرابي العاملي والدّلالي بين عناصر هذه المجموعة والحروف الأصول للأبنية، إذ لا تحتلّ هذه وتلك نفس الموضع الإعرابيّ داخل أبنيتها العامليّة في العربيّة، وهو ما يضع شمول التّصورات التّوليدية

موضع سؤال، بالنظر إلى ضمّ موضع المتمّ أوْ مص (comp) لأدوات الاستفهام والموصول والتعجب وغيرها على اختلاف انتمائها المقولي التصريفي بلا استثناء، وإرجاع الفصل الدّلالي والتّأويلي بين الأبنية المركّبة بها فحسب إلى السّمات المعجميّة الخاصّة بالأسماء أو الصّفات المستعملة فيها (Milner 1987 : 280)، وهو ما لا يراعي خصوصيات الوقائع المدروسة في العربيّة كما بيّنّا.

II-2-2- علاقة المشابهة التركيبيّة :

تبينّا في المبحث السّابق إدراك النّحاة لعلاقة مشابهة لَفظيّة بين الاستفهام وبعض الأبنية النحويّة قائمة على قاسم علاميّ مشترك هو المجموعة { مَن، ما، متى،...}، ونتقدّم في هذا المبحث للكشف عن علاقة تركيبيّة تجمع الاستفهام بنفس الأبنية وغيرها، ونعتمد في ذلك على إحدى الخصائص التركيبيّة المشتركة بين أطراف هذه العلاقة، وهي اقتضاء المكوّن الفعليّ.

يتطلّب منّا ذلك طرح السّؤال التالي : ما أساس اعتماد الاستفهام وهذه الأبنية تركيبيًّا على القيْد الفعليّ في تصوّر نحاة هذه المرحلة ؟ وما تداعيات ذلك على العلاقة بينها ؟

لمْ يحدْ المبرّد عن موقف سيبويه فيما يتعلّق باختصاص الاستفهام وما شابهه من أبنية بالمكوّن الفعليّ، فقد بيّن أنّ الاستفهام أو الجزاء أو الأمر أو النّهي أو الدّعاء أو غيرها تقتضي الفعلَ أولويّةً تركيبيّةً على الاسم، لأنّ الاستفهام أو"الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل" (المقتضب I : 74-75)، واحتمال ورود الاسم بعد الهمزة أو (إنْ) تجويز مردّه أنّ "(إنْ) أصل الجزاء، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو : (أزيدٌ قام ؟) لأنّها أصل الاستفهام". (نفسه).

وهي علاقة مشابهة تركيبيّة لم تتّضح سبل تشكّلها واشتغالها بما يكفي مع صاحب الكتاب، لذلك أتى المقتضب ليتضمّنَ إشاراتٍ صريحةً تفسّر عللَ أساسيّة المكوّن الفعليّ ضمن الأبنية التركيبيّة لهذه الأعمال، فالسّؤال في الاستفهام مثلاً "إنّما هو عن الفعل، وكذلك : (متى زيد خرج ؟) و(أين زيد قام ؟) وجميع حروف الاستفهام لا يصلح فيها إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ إلاّ تقديمُ الفعل" (المقتضب II : 75).

فإذا كان الحدّ الدّلالي للاستفهام طلب المتكلّم أمرا غير حاصل وقت الطلب فإنّ هذا الطلب يتركّز على الفعل، فالاستفهام يكونُ عن وقوع حدثٍ مّا أو عدمه، "كما أنّ الأمر بالفعل نحو قول القائل : (قُمْ) و(لأقمْ معك) فاللاّم جازمةٌ لفعل المتكلّم" (المقتضب II : 44)، وكذلك ما جرى مجراه من نهي أو دعاء أو عرض أو تحضيض و"كذلك المجازاة تكون بالفعل". (المقتضب I : 74-75).

وإذا حملنا أقوال المبرّد على مقتضى دلالاتها فإنّ مفهوم فعل المتكلّم لا يبرز هنا بمفهومه الإنشائي القائم على إيقاع معنى الكلام بالحرف، بقدر ما يبرزُ بمفهومه العامليّ الإعرابيّ داخل هذه الأبنية، إذْ يقعُ مكوّنُ الفعل ضمن البنية التركيبيّة الخبريّة الدّنيا التي يدخل عليها أحد حروف هذه المعاني معمولا لهذا الحرف سواء كان حرف استفهام أو جزاء أو أمر أو نهي أو غيرها...

يؤدي ذلك إذن إلى القول أنّ كلام المبرّد هنا يقتضي :

1- كون الفعل ضمن البنية الخبريّة الإحاليّة التي يدخل عليها أحد حروف هذه المعاني الأساسيّة يعدّ أحد معمولات هذا الحرف .

2- أنّ هذا المعمول يتقبّلُ عمل الحرف فيه من جهتيْن : جهة إعرابيّة عامليّة لوقوعه ضمن حيّز الحرف العامليّ، وجهة معنويّة دلاليّة بالنظر إلى حدَثيّته، إذ لا يتم معنى الحرف إلاّ بواسطتها. حيث لا تكون "أعمال الكلام" كذلك حتى تتمّ بحدثٍ أو بشيء من سببه. لذلك أكدّ النحاة على أساسيّة الفعل إظهارا أو إضمارا ضمن الأبنية التركيبيّة الإحاليّة، وليس أدلَّ على ذلك من إقرار انتصاب المصادر بعد الحرف على إضمار الفعل "فالمفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر، لأنّ الذي بعده تفسيرٌ له، كما كان في الاستفهام في قولك (أزيدا ضربتهُ ؟)" (المقتضب II : 76-77).

3- أنّ تساهُل النّحاة في هذا التّشكّل التركيبي في بعض الأبنية الخبريّة يقرنُ علاقةَ الاستفهام بالأبنية المشاركة له في هذه الخاصّية بمفهوم غير الواجب، بالنّظر إلى اعتبار النّحاة هذه الأفعال هي غير الواجبة بعد الحرف، وهو موقفٌ يصدر فيه النّحاة عن سيبويه (الكتاب III : 513)، ممّا يدعم كليًّا خُضوعَ معمولات هذا الحرف للشّحنة المقوليّة الثّالثة المسيّرة في هذه الأبنية [±].

4- أنّ هذه القواسم التّركيبية المشتركة بين الاستفهام والشّرط والأمر والنّهي وما جرى مجراها تدعم مسألة إخضاع النحاة الأبنية النحويّة بشكل عامّ لنمطيّة تركيبيّة موحّدة تقوم على الشكل التالي : [ففا (مفـ)] إذ يوفي هذا الشّكل، إلى خصائصه الإعرابيّة والدّلاليّة الإحاليّة، بالخاصيّة الاحتمالية للبنية الخبريّة للكلام، باعتبارها بنية دُنيا تحتمل مختلف الدّلالات الإنشائيّة الحادثة عليها بواسطة الحروف.

II-2-3- علاقة الاستلزام بين الاستفهام وجوابه :

توصّلنا فيما تقدّم إلى جملةٍ من العلاقات اللّفظيّة والتركيبيّة لأبنية الاستفهام وتبيّنّا تشارط اللّفظيّ والتركيبيّ الإعرابي والدّلاليّ والمقوليّ، إذ يشترط هذا ذاك ويقتضيه ضمن هذه العلاقات. يستدعي منّا ذلك استكمال بُعد آخر من هذه العلاقات التركيبيّة للاستفهام نركّز فيه على علاقته بجوابه الإخباري، فما قول نحاة المرحلة الثّانية من تاريخ النظريّة النحويّة العربيّة في هذه العلاقة ؟.

II-2-3-1- الخاصيّة التّبادليّة للاستفهام وجوابه :

انتهينا في أوّل أبواب هذا العمل إلى أنّ الاتجاه التداوليّ من الدّرس اللّسانيّ الحديث قد أولى عناية للخاصيّة التّبادُليّة للقول الاستفهامي، باعتباره عملا "حواريّا"، بل اعتبرت جلّ مقترحاته أنّ "الاستفهاميّة هي الانعكاس النّحويّ للغاية التفاعليّة لنظام اللّغة." (Edmonson 1981 : 196)، إذ يُعدُّ كلّ سؤالٍ دعوةً لملء الفراغ الكائن في القول، وبفعل التّعالق يتجلّى التّبادل كجنسٍ لقولٍ ثنائيّ البناء." وهو ما يشكّل الطبيعة التّحاوريّة للكلام dialogique (Orecchionni1991 :8).

نجد بين ثنايا نصوصنا النحويّة التّراثيّة عنايةً بهذا الموضوع، فقد عبّر المبرّد عن علاقة الاستفهام بالإخبار عموما بجملة مفيدة نصّها : "إنّما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام" (المقتضب IV : 357)، وتخبر هذه عن حدس النّحوي لهذه الخاصيّة التّحاوريّة الواسمة لِطرفيْ ثنائيّة حكمتْ تقسيم معاني الكلام في هذه الفترة : (الإخبار-الاستخبار)، وهو مذهب يضربُ بجذوره في كتاب سيبويه الذي قابل بين طرفي هذه الثنائيّة في إطار العلاقة الأعمّ بين الواجب وغير الواجب، وافترضَ أنّ الخبر لا يأتي إلاّ لمعنى يقتضيه حالُ المستفهم، فـ(قد) مثلا "جواب لقوله : (أَفَعَلَ ؟) كما كانت (ما فعلَ) جوابا لـ(هل فعلَ ؟) ..." (الكتاب III : 114).

وقد جاء في المقتضب أنّ (قد) هذه تقعُ "لقوم يتوقّعون الخبر نحو قولك : (هل جاء زيد ؟) فيقول لك : (قد جاء)، وتقول : (لمّا يأتِ ؟) فيقول : (قد أتى)" (المقتضب I : 42-43).

يرى المبرّد إذن انطلاقا من ملاحظات سيبويه الحدسيّة أنّ الخبر عموما وليد السؤال، وتجسيدٌ لفظي لالتزام المخاطب بالجواب ضمن علاقة استلزاميّة يستلزم فيها الاستفهام الإخبارَ ويتولّد فيها الثاني عن الأوّل لزومًا. ممّا أدّى به إلى تعميم العلاقة بينهما على الأخبار بأصنافها : (1) : أ [ج]⟷ ج.

وهي علاقةٌ أفضتْ ببعض دارسيها المحدثين من خلال التّراث النّحوي إلى بناء الإخبار على السّؤال المقدّر المَنْوِيّ (الشاوش 2001 : 810)، وبناء السؤال على الخبر (نفسه : 811-812).

II-2-3-2-الأبعاد التركيبيّة والدّلاليّة لعلاقة الاستفهام بجوابه :

دعا ذلك المبرّد إلى تجاوز ما أقرّه سيبويه نحو البحث في العلاقات بيْن الأبنية التركيبيّة لطرفيْ الثّنائية : (استخبار/إخبار) أو (سؤال/جواب)، لشعوره بضرورة إقرار التناسق التركيبي والدلاليّ بين جهتي التّفاعل في الكلام. فيقول "وإنّما الفصلُ بين (بلى) و(نعم) أنّ (نعم) تكون جوابا لكلّ كلام لا نفي فيه، و(بلى) لا تكون جوابا إلاّ لكلام فيه نفي." (المقتضب II : 332).

يجعل ذلك خاصيّة "الجواب" في عمل النحويّ قرينة لكلّ إخبار، ومقتضى ذلك أنّ أبنيته اللّفظيّة والتركيبيّة والدّلاليّة تتضمّن بالضّرورة كونه جوابا عن سؤال معيّن دون غيره. وإذا كانت حروف الجواب من القرائن اللّفظيّة التي تربط الكلام الإخباري بعدها بالاستفهام قبله، لتقلِّصَ من حدّة تعميم المبرّد خاصيّة الجواب على كلّ إخبار، فإنّ التّشكلات اللّفظيّة والتّركيبيّة لأبنية خبريّة أخرى كثيرة تدعم تحقُّق هذه الخاصيّة فيها، من ذلك "إذا قلت (لا رجلَ في الدّار) لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدّار صغير هذا الجنس وكبيره (...) فهذا جواب قولك (هلْ مِن رجلٍ في الدّار ؟) لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره." (المقتضب IV : 357)، بمعنى أنّ (2) لا تستلزم إلاّ جوابا من قبيل(3) :

(2) هل مِن رجُلٍ في الدّار ؟ ⟷ (3) لا رجلَ في الدّار.

وتفيد (لا) هنا نفي الجنس عموما بمعنى أنّ (3) تفيد نفي جنس الرجل، فتَعيّنَ أن تكون جوابا لاستفهام عن هذا الجنس، لذلك استلزمت (2) أن يدخل حرفُ الاستفهام على ما يدلّ على الجنس ليكون استفهاما عن قليل هذا الجنس أو كثيره، فكانت (مِن) الجارّة المختصّة بالتعبير عن معنى "البعضيّة". والنّتيجة أنّ الإخبار عن الجنس يستلزم أن يكون سبقَه استفهام من نفس القبيل، يشتمل على ما يعبّر عن نفس المعنى الإحالي، ويحقّق تشكّلاً تركيبيًّا مخصوصًا، بالنظر إلى تأكيد النحاة على إضمار (مِن) في الجواب أيضا (نفسه : IV : 357).

تقتضي علاقة الاستلزام والتشارط إذن بين (2) و(3) القيام على مشاكلة لفظيّة تركيبيّة من جهة ودلاليّة من جهة ثانية.

أمّا في بحث ابن السراج في نفس القضيّة وفي نفس المثال فقد اعتبر أنّ الاستفهام في (2) واقع على ماليس بواجب (الأصول في النحو : I : ص393)، وقد يتّضح الأمر بالنّظر في علاقة (4) بـــ (5) من أمثلة المبرّد (المقتضب IV : 359) :

(4) هل رجلٌ في الدّار ؟ ⟵⟶ (5) لاَ رجلٌ في الدّار

فالبنية (رجلٌ في الدّار) في (4) و(5) تحمل قيمة الوجوب (+) قبل أن تدخلها (هل) و(لا) في تصوّر المبرّد. لذلك نستنتج أنّ (رجلٌ) في المثاليْن تحيل على واحد من جنس الرّجال، أي على معيّن معروف [1].

وفي المقابل فإنّ استعمال المتكلّم لـــ(لا) النافية للجنس في (3) أفاد نفي جنس الرّجال، أي أفادت النفي العامّ، وهو ما اقتضى أن تكون بنية السّؤال (2) قد اشتملت على ما يفي بشيء من هذا العموم، لذلك وردت (مِنْ) الجارّة بعد (هل). فقد حوّلت (رجلٌ) في (4) من قيمة الواجب إلى قيمة غير الواجب (−) في (2).

وبذلك يكون المبرّد قد أقرّ علاقة استلزام بين الاستفهام وجوابه الخبريّ، ووضّح البُعد الدّلاليّ المعنويّ الذي تقوم عليه، ويكون ابن السّراج قد سلّط الضّوء على البعد التركيبيّ لها، وعلى العلاقة بين البعدين، عن طريق التّنصيص على وظيفة (مِن) في البنية التركيبيّة لـــ(2) في تثبيت التّناسق الدّلاليّ بين بنيتيْ السّؤال والجواب.

---

1) انظر في ذلك أيضا كندو 2003 : 393.

يدعم ذلك ما استنتجه المبرّد من تحليل هذه العلاقة في موضع لاحق من مقتضبه، يقول : "(لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التّمني (...) فأمّا كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول (ألاَ رجلَ في الدّار) على قول من قال (لا رجلَ في الدّار)، ومَن قال (لا رجلَ في الدّار ولا امرأةٌ) قال (ألاَ رجلَ في الدّار ولا امرأةٌ)" (المقتضب IV : 382)، وقد طابق نصّ ابن السّراج هذا النصّ بلفظه بشأن القضية ذاتها (الأصول: 296). I

يعبّر هذان التركيبان التّلازميان [تقول (...) على قول مَن قال (...)] و[مَن قال (...) قال (...)] عن طبيعة علاقة الاستفهام بجوابه الإخباري، إذ يستلزم الأوّل الثاني ويقتضي الثاني الأوّل تركيباً ودلالةً.

بل يتجاوز النّحويّ التحديد الحدْسي لِطبيعة هذه العلاقة إلى تحديد الآثار الإعرابيّة العاملية الناجمة عنها في بنية الاستفهام، إذ أقرّ النّحاةُ للبنية (6) :

(6) – (ألاَ رجلَ في الدّار)

النّصبَ دون غيره، يقول "فإنْ دخلها معنى التّمني فالنّصب لا غيره في قول سيبويه والخليل وغيرهما" (نفسهIV : 382).

أدّت هذه العلاقة التشارطيّة بين الاستفهام وجوابه إلى نزعة تقعيد لدى النّحاة تحدّد أنماط السّؤال والجواب وتضبط ألفاظ هذا وذاك ومواضع ورودها وامتناعها، فارتبطت بنية السؤال المثبتَة بـــ (نعم) في الجواب وارتبطت بنية السّؤال المنفيّة بـــ(بلى) على الشكل التّالي : أ[+ج] ↔ [نعم ج]، وأ[–ج] ↔ [بلى ج]، وتلازمتْ البنية [هل من (...)] أوْ [ألا + اسم (...)] بالجواب الخبريّ المنفيّ [لا+اسم (...)]...

يُستنتج ممّا ورد في الفقرتين الماضيتيْن :

1- إقرار نحاة هذه المرحلة علاقة تشارطيّة بين السّؤال وجوابه، أدّى إلى تعميمها على كلّ خبَر، إذ يقتضي هذا استنادًا إلى طبيعة أبنيته اللّفظيّة والتركيبيّة الإعرابيّة نمطا مُعيّنا من الاستفهامات بالضّرورة، ويستلزم بالمقابل كلُّ استفهام نمطًا معيّنًا من الأخبار.

2- أنّه يتعيّن الإيفاءُ في التشكّليْن اللّفظيّ والتركيبيّ للاستفهام والجواب الخبري على حدّ سواء بالمعاني والدّلالات المحقِّقة للتّوافق بينهما ضمن هذه العلاقة، وذلك بالاشتمال على قرائن لفظيّة دون غيرها : كحروف معيّنة للجواب أوْ الجرّ.

3- أنّ ملاحظة النّحاة لهذه العلاقة استوجبت المُضيّ في نزعة تقعيد لصياغة الأشكال النحويّة الاستفهاميّة والجوابيّة – على حدّ سواء – المعبّرة عنها.

4- أنّ هذه العلاقة الاستلزامية بين الاستفهام والخبر صادرة عن محتملات البنية النحوية ذاتها، لا بالضرورة عمّا يقبع خارجها من أطراف تابعة للمؤسسة الاجتماعية، بما يتصل بها من عناصر مقامية حقيقية تجعل البنية النحوية تابعة لها، مثلما قدّم لذلك التداوليون، إذ يقرّ هؤلاء الاستلزامَ التداولي لهذه العلاقة المقتضي لمركزية المخاطب المؤوّل، في حين نقرّ البنية النحوية ضمن افتراضاتنا "متبوعةً"، تقتضي مركزيةَ المتكلّم في إنشاء هذا الاستلزام، وذلك عن طريق مساءلة إمكانات البنية الإعرابية والدلالية أوّلاً.

II -3- الفصل الثالث :
علاقات الاستفهام العامليّة بأبنية مشارِطة

تبيّنا في الفصل السابق جملة من العلاقات اللّفظيّة والتركيبيّة للاستفهام ببعض الأبنية، قائمة على الاشتراك العلاميّ والتركيبيّ، أوْ الاستلزام التركيبي، أوْ الاقتضاء الدّلاليّ، أوْ عليْها مجتمعةً. ونتقدّم في هذا الفصل للنّظر في الأبعاد العامليّة لعلاقات الاستفهام بأبنيةٍ قد تكون ذاتها التي جمعتهُ بها العلاقات السّابقة، وقد تضمّ إليها غيرَها، ذلك أنّ افتراضنا لتشكّل الدّلالة من خلال هذه العلاقات لا يستْثْني مستوى نحويًّا دون آخر.

يفرض ذلك علينا في هذا الفصل تتبّع البعد العامليّ لحركة هذه العلاقات، فننظر أوّلا في الأساس العامليّ الذي تنهض عليه علاقة الاستفهام بالشّرط في الاستفهامات المجازَى بها، لِنتحوّل بعده إلى سبر العلاقات العامليّة التي تنهض عليها مشارطة الاستفهام لضرْبٍ آخر من أبنية الخبر هي أبنية التّسوية والموصول. ومنها إلى إسهام هذا البُعد في علاقة الاستفهام ببعض أبنية الطّلب.

II-3-1-الأساس العامليّ لعلاقة الاستفهام بالشّرط :

ظهر أنّ الجملة الاستفهامية تستلزم جملة إخباريّة جوابا لها، وأنّ خاصيّة الجواب مقتضاة متضمَّنة في بنية كلّ خبر. يدعونا ذلك إلى السّؤال في قضية مُشابهة يكون فيها الاستفهامُ مقتضى جواب الشرط، ونستند في ذلك إلى صنف خاصّ من الأبنية : هو أبنية الاستفهام المجازَى بها.

فما حقيقة العلاقة بين الاستفهام وجواب الشّرط في هذه الأبنية ؟ وما علاقته بالشرط نفسه ؟ أو بالأحرى ما هي الأسس الإعرابيّة العامليّة المسيّرة للعلاقتيْن ؟

II-3-1-1- توجيه الجزم في أبنية الاستفهام المجازَى بها :

أدرج المبرّد قوله في ذلك ضمن معالجته لقضيّة المجازاة بالطّلب عمومًا، واعتبر أنّ تضمُّن هذه الأبنية - ومنها الاستفهام - لِمعنى الشّرط هو الذي يوقع "جزم جواب ما كان أمرا أو نهيا أو استخبارا، وذلك قولك : (ائتِ زيدًا يكرمْك)، و(لا تأت زيدًا يكنْ خيرًا لك) و(أين بيتُك أزرْك)، وإنّما انجزمتْ بمعنى الجزاء، لأنّك إذا قلت (ائتني أكْرمْك)، فإنّما المعنى (ائتني فإن تأتِني أُكْرِمْك)، لأنّ الإكرام إنّما يجب بالإتيان، وكذلك (لا تقمْ يكنْ خيرًا لك)، لأنّ المعنى (فإنْ لم تقُمْ يكنْ خيرًا لك) و(أين بيتك أزرْك)، إنّما معناه (إن تعلمْني مكان بيتك أزرْك)." (المقتضب II : 82).

يمثّل النّحوي في هذا القول لمعنى الطّلب بمعنى الشّرط ويدرجهمَا معًا ضمن علاقة تكافؤ دلاليّ، ونقصر النّظر هنا على ما يتعلّق من أبنية الطّلب بالاستفهام وهي الأمثلة (1) و(2) :

(1) أين بيتك أزرْك ⟵⟶ (2) إنْ تُعلمْني مكانَ بيتك أزرْك.

ومطلب النّحوي عمومًا هو البدء بتوجيه الجزم في (1) إلى عامله، فهل هو التّركيب الاستفهامي في أوّل المثال ؟

هناك رأيان في جازم جوَاب الطّلب عموما : إمّا أن يكون (إنْ) الشرطيّة المقدّرة، وهو مذهبُ سيبويْه، أو يكون الطّلب نفسه لِتضمُّنه معنى حرف الشّرط، وهو مذهب الخليل، فقد ورد في الكتاب أنّه "انجزم الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتِني) بـ (إنْ تأتني)، لأنّهم جعلوه معلّقا بالأوّل غير مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إنْ تأتني) غير مستغنيةٍ عن (آتك). وزعم الخليلُ أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب (...)، لأنّه إذا قيل (أيْن بيتُك أزرْك) فكأنّه قال (إنْ أعلمْ مكان بيتك أزرْك) لأنّ قوله (أين بيتك ؟) يُريدُ به (أعلِمْني) ..." (الكتاب III : 94).

فالظّاهر أنّ المبرّد رأى رأيَ الخليل حين عقد علاقةَ التّكافُؤ الدّلاليّ بين الكلام الاستفهامي (أينَ بيتك) و(إنْ تعلِمْني)، وإلى الكلامِ الأوّلِ وجّهَ جزْمَ الجزاء (أزُرْك)، ممّا يؤدّي إلى التّشكّل العامليّ التالي :

(1') [أين بيتك أزرْك]

فنأى بذلك عن رأي سيبويه، وإنْ ضعُفَ الفاصلُ بين الرّأييْن : (رأي الخليل ورأي سيبويه) حتى أنّ المتأخّرين من النّحاة أوْرَدُوا أنّهما رأيٌ واحدٌ (انظر ابن هشام : مغني اللّبيب I : 187، وأبا حيان النّحوي : البحر المحيط I : 175).

يدعَمُ القولَ بهذا النّأْي ما جاء به المبرّد نفسُه في موضع لاحق من مقتضبه "وإنّما انجزم جواب الاستفهام لأنّه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنّهي، وذلك قولك (أين بيتك أزرْك) لأنّ المعنى (إنْ أعرفْه أزرْك)" (المقتضب IV : 418-419).

فالبنية الطّلبيّة المجازَى بها – بما فيها بنية الاستفهام – تتضمن في رأيه معنى الشّرط، ممّا يجعل العلاقةَ بينهما قائمةً على حركة انخزال الطّلب الاستفهاميّ إلى معنى (إنْ) الشرطيّ.

يجعل ذلك المضمرَ معنى (إنْ) وليس (إنْ) نفسها، وبين الأمريْن تمايُزٌ، ففي الأوّل خروجٌ عن مذهب سيبويْه القائل بضرورة تقدير (إنْ) بلفظها في البنية العامليّة للكلام وإعمالها في الجواب إلى مذهب الخليل القائل بتضمُّن الطّلب نفسه لمعنى (إنْ) : أي الشّرط، وانجزام الجواب به.

يفضي ذلك إلى أنّ العلاقة العامليّة بين الاستفهام والجزاء في هذا الضّرب من الأبنية في تصوّر المبرّد من جنس العلاقة العامليّة الموجودة بين [إنْ ج2] وجوابه، أيْ أنّ الطّلبَ الاستفهاميّ هو جازم الجزاء.

يبقى السّؤال هنا : هل وُفِّق نحويُّ القرن الثالث في تحقيق المطابقة بين اللّفظ ومعناه بهذا التّوجيه للإعراب، والحال أنّ جُلّ أعمال النّحاة على امتداد النظريّة النحويّة بحث في هذه المطابقة ؟

إنّ هذا الموقف على مراعاته لمقتضيات معاني الكلام - ممّا أدّى ببعض الدّارسين المحدثين إلى البناء عليه وعدم التعليق على مدى تكامل مستويات هذه العلاقة فيه (كندو 2003 : 401)- فإنّه في رأينا يحجب وراءه تغاضيًا عمّا أكّد عليه سيبويه من دورٍ للعلاقات الإعرابيّة العامليّة في معالجة المعنى كنظام تراكُميّ مجرّد تكوِّنُه معاني الإعراب كما تكوِّنه معاني الكلام والمقام، لا تنفصل فيه الواحدة عن الأخرى ولا تقوى على إلغائها.

يكون بذلك صاحب المقتضب قد غلّب المعنى على الصّناعة النّحويّة فخالف صاحبَ الكتاب الذي رأى إعمال (إنْ) في جواب الشّرط، لا إعمال الاستفهام، واعتبر (أيْ المبرّد) ذلك نظيرًا "للجزم بعد الأمر والنّهي من حيث كونُه جزاء صحيحا" (المقتضب II : 419).

ولئن اعتبر الدّارسُ نفسُه (كندو 2003 : 402) أنّ المبرّدَ قد عنى بتكافؤ الأبنية الطّلبيّة بالشرط أنّ جازم الجزاء في المثال (1) هو [إنْ ج2]، فإنّ ذلك يبقى في حاجةٍ إلى مزيد من التّحليل، إذ أنّ إقرار النّحويّ بهذه العلاقة الدّلاليّة بين معنى الطّلب في الاستفهام ومعنى البنية الشّرطيّة [إنْ تُعلمني] أو [إنْ أعرفْه]، لا يعني بالضّرورة قوله بإعمال (إنْ) المقدّرة في الجواب.

قد يكون إذن انشقاق سيبويه عن الخليل بشأن هذه القضية حكَمَ مواقفَ من أتى بعدهما، لا سيّما مَن التَصَق بنصوصهما عن طريق غيرهما، كصاحب المقتضب الذي تتلمذَ على أبي عثمان المازني وأبي الحسن الأخفش وغيرهما. خصوصًا أنّ مسألة تأدية المعنى بغير لفظه في أصل الوضع باتت محلّ أخذٍ وردّ في هذه المرحلة من الدّرس النحويّ القديم، إذ كانت تشهد القراءات النّحويّة الأولى. وهذا - في تقديرنا - ما نجد فيه عذرًا لنحويّ القرن الثالث في إبقاء العلاقات العامليّة في هذه الأبنية قيد الغموض، فرغم عنايته بالمعنى فيها فإنّه غلّبه على الصناعة الإعرابيّة، فأضعفَ التّوافقَ بينهما، وهذا مكمن الإشكال.

II-3-1-2- كون أ[ج] مشارطة لــ أ[ج] + إنْ[ج2] :

تبيّن من الفقرة السابقة ضعفُ إجراء العلاقات العامليّة في أبنية الاستفهام المجازَى بها وعدم استقرارها في توجيه المبرّد، ممّا جعله ينشقّ عن موقف سيبويه من القضيّة ويلتحق بصفّ الخليل. يدعو ذلك إلى تقْليب مختلف الأبعاد للتّوصل إلى إلمامٍ بتصوّرات نحاة هذه المرحلة حول هذه القضيّة، وننطلق في ذلك من تفكيك أمثلة المبرّد والنظر في تمثيل معانيها.

فرغم مُضيّه في مذهب انجزام الجزاء بمعنى الطّلب الكائن في البنية الاستفهاميّة المجازَى بها، اعتبارًا لعلاقة التكافؤ الدّلالي التي أقامها بين الاستفهام والشّرط في هذه البنية، فإنّنا نفهم أيضا من تمثيلاته لمعنى البنية (1) فيما تقدّم وفي

قوله في موضع آخر : "وذلك قولك (أيْن زيدٌ أزُرْكَ)، لأنّ المعنى (فإنْ أعرفْه أزرْكَ)، وكذلك : (هل تأتيني أُعطِك وأُحسنْ إليك) لأنّ المعنى (فإنّك إنْ تفعلْ أفعلْ) (المقتضب II : 135) أنّ معاني (3) تتحدّد بـــ (4) :

3-أ- أينَ بيتُك أزرْكَ ⟵⟶ (4) أ- (أينَ بيتُك) فإنْ أعرفْه أزرْكَ

ب- هل تأتيني أُعطِك وأُحسنْ إليك ⟵⟶ ب-(هل تأتيني) فإن تفعلْ أفعلْ

فإذا كان يعلّقُ جزْمَ الجزاء بمعنى (إنْ) المضمَّن في (أين بيتُك) و(هلْ تأتيني)، فلمَ يستأنف في الأبنية (4) فيعطف لفظ الاستفهام على لفظ الشّرط بواسطة الفاء ؟ إذ يكون معنى المثال (3أ) بذلك هو [[أينَ بيتُك ؟] فـــ [إنْ أعرفْه أزرْكَ]] ويكون معنى (3ب) [[هل تأتيني ؟] فـــ[إنْ تأتِني أعطِك]] وتصبح العلاقة بين الاستفهام والشّرط قائمةً في هذه الأبنية على الشّكل التالي :

('3) : أ [ج] ⟵⟶ [أ ج] + [إنْ ج2].

إذْ بموجب هذا العطف تصبح أ[ج] متضمّنة لمعنى الاستفهام والشّرط معا، ممّا يستلزمُ ذهابَه إلى تعليق جزم الجواب في البنية بمعنى الشّرط في الاستفهام لا الاستفهام نفسه. أمّا مقتضى هذا العطف فهو احتفاظ بنية الاستفهام المجازَى بها بشيءٍ من معناها الوضعي. ولكنّ النّحويّ مع ذلك لم ينصّ على إضْمار (إنْ) لفظًا في البنية العامليّة لـــ(3)، فيبقى الإشكال قائما.

نخلُص ممّا تقدم في الفقرتين الماضيتيْن إلى :

1- أنّ علاقة التّشارط بينَ الاستفهام والشّرط في الأبنية المُجازَى فيها بالاستفهام تنهض على علاقات إعرابيّة عامليّة محدِّدة لتشكّل الدّلالة فيها. وتقوم أساسا على إضمار (إنْ) لفظًا لا معنًى فحسب.

2- أنّ انشقاقَ سيبويه عن الخليل من خلال اعتبار الأوّل لهذه العلاقات الإعرابيّة وتغليب الثاني للمعنى وجّه نصوصَ المبرّد وجعل القضيّة معه مفتقِرَةً لتكامل مستويات النّظام النحويّ.

3- إذا كُنّا تبيّناً في الفصـــــل الماضي العلاقة التّشارطيّة بين الاستفهام وجوابه الخبري، فإنّ هذه تضارع علاقةَ الشّرط بجوابه، ممّا يورد إمكانيّة تنفيذ الشّكل

إنْ [ج$_2$ ج$_1$] على علاقة الاستفهام بجوابه الإخباري أو الجزائي على حدّ سواء. إذ تمثّل الاستفهاماتُ المجازَى بها أحد تحقّقات هذه العلاقة وإنجازاتها.

4- إذا كانت الأدوات النّحويّة المشترَكة بين الاستفهام وبعض الأبنية ضمن المجموعة {مَن، ما، أين... } قد مثّلتْ مدخلا ملائما لدراسة بعض علاقات الاستفهام اللّفظيّة والتركيبيّة بجُملة من الأبنية النّحويّة، فإنّ إنْ[ج$_2$ ج$_1$] يمكن أن تمثّل الشّكل المعبّر عن علاقة الاستفهام - والأبنية الطلبيّة بشكل عامّ - بأبنية الإخبار باعتبارها -اقتضاءً - جوابات تستلزمُهَا أبنيةُ الاستفهام.

II-3-2- الأساس العامليّ لمشارطة الاستفهام معاني التّسوية والموصول :

تبيّن من مَتْن المبحث السابق قيامُ مشارَطَة الاستفهام المجازَى به للشّرط على أسُسٍ عامليّة تتحدَّدُ بإجراء الإضْمار، ويقتضي منّا اختبار شمُولِ هذه الأسُس الكشفَ عن حركة اشتغال مُشارَطة الاستفهام لأبنيةٍ خبريّة أخرى. لذلك نعمَدُ في هذا المبحث إلى استجلاء معالِم علاقة الاستفهام بمعنييْ التسوية والموصول. ونستندُ في ذلك إلى سؤالٍ مركزيّ : ماهي العلاقات العَامِليّة المُسيِّرة لِمُشَارَطَة الاستفهام لهذا المعنى أوْ ذاك ؟.

II-3-2-1- العلاقة العامليّة بين الاستفهام وألفاظ الاعتقاد والتّسوية :

أشار المبرّد إلى جملة من الأفعال التي يمكن أن تدخلَ على الجُملة الاستفهاميّة سمّاها أفعال العلم والشّك (المقتضب III : 299) وذهب إلى إلغاء عملها فيها، يقول : "ألا ترى أنّه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما يجوز أن يُلغى لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألاّ تعملَ خاصّةً، وهي ما كان للعلم والشّك، فعلى هذا (لنعلمَ أيُّ الحزبيْن) و(لقد علِمُوا لمَنْ اشتراه)، لأنّ هذه اللاّم تفصل ما بعدها ممّا قبلها تقول (علمتُ لزيد خيرٌ منك)، وعلى ذلك قوله :

لا أُبَالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تيْسٌ   أمْ لَحَاني بظَهْرِ غيْبٍ لئيــمُ

(...) وقال الشاعر :

سواءٌ عليك أَنصَاعَتِ النَّوَى   بِخرقَاءَ أمْ أَنحى لَكَ السَّيْفُ ذَابحُ."

(المقتضب III : 299).

وقد بدا هنا أنّ مفهوم الإلغاء العامليّ قام عنده على إبطال الأثرين اللّفظيّ والمعنويّ لمجموعة }علم.. { إذ لم يحدّد مدلول هذا المفهوم على وجه الدّقة. وهو تعميم يوازي تعميما آخر في أحْيَاز هذا الإلغاء، إذ يشمَلُ هذا المفهوم مع المبرّد أفعالَ الاعتقاد كما يشمل ألفاظَ التّسوية من مجموعة { سواء، لا أبالي.... }

يجعل ذلك العلاقة بين العامل من هاتين المجموعتين والبنية الاستفهاميّة علاقة استقلال عامليّ [#] قد تشمل المستوى اللّفظيّ وحده أو المستوى المعنويّ وحده، أو قد تشملهما معا.

فقد اعتبر صاحب المقتضب العلاقات العامليّة داخل (5) على الشكل (6) :

(5) أ – لنعلَم أيّ الحزبين ⟵ (6) أ – لنعلمَ # أيُّ الحزبين

ب- سواءٌ عليْك أنصَاعَتِ النَّوَى أمْ... ⟵ ب – سواءٌ # أنصَاعَتِ النّوى أمْ...

فينعدم بذلك التأثير العامليّ اللّفظيّ لــ (نعلم/سواء) في (5 : أ- ب) في بنية الاستفهام، إذ لو عملت (لنعلم) لا نتصبتْ (أيُّ) على المفعوليّة. لكن أيعني ذلك إلغاء عملها فيها معنى ؟

لنقارن مذهب المبرّد في هذه القضيّة بمذهب سيبويه، فقد جاء في كتابه ما يدعم أنّها معلَّقةٌ لا ملغاةٌ "ومن ذلك أيضا قولُك (قد علمت إنّه لخيرٌ منك)" فــ(إنّ) ههنا مبتدأة، و(علمتُ) ههنا بمنزلتها في قولك (لقد علمت أيُّهم أفضلُ) معلَّقةٌ في الموضعيْن جميعًا." (الكتاب III : 147).

فالملاحظ أنّه على خلاف المبرّد اعتبر صاحبُ الكتاب (علمتُ) في المثال معلّقةً عن العمل فيما بعدها لفظا لا معنى، و"قال الخليل مثله (إنّ اللهَ يعلمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيءٍ). فــ(ما) ههنا معلّقة بمنزلة (أيُّهم). و(يعْلَمُ) معلَّقةٌ" (نفسه III : 148).

فالمثال (7) في تصوّر الخليل وسيبويه يكافئ من حيث البنية العامليّة (8) :

(7) إنَّ الله يعلَمُ مَا تدْعُونَ مِنْ دُونِه ——◄ (8) إنَّ الله يعلمُ # مَا تدْعونَ مِنْ دُونِه.

فـ(يعلم) لا تؤثّر لفظا في البنية المركّبة بـ(ما). و(ما) بمنزلة (أيٌّ) في (5-أ)، غير أنّ الخلاف جليٌّ بين الخليل وسيبويه من جهة، والمبرّد من جهة ثانية، في إسنادِهما حكمَ التّعليق لفظًا لعامل اليقين، وإسناده حكم الإلغاء للعامل نفسه، وقد يشمل هذا (أيْ الإلغاء العاملي) اللّفظَ والمعنى.

ينقضُ المبرّدُ كلامَه بما ذهب إليه في موضع سابق من مقتضبِه من كون "الذي تلغيه لا يكون مقدّمًا، إنّما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنّك لا تقول (ظننتُ زيدٌ منطلقٌ)، لأنّك إذ قدّمتَ الظّنّ فإنّما تبني كلامك على الشّك" (المقتضبII : 11).

معنى ذلك أنّ ما يقع من أفعال الاعتقاد مقدّمًا لا يخلو من عمل لفظيّ في غير الاستفهام، فضلا عن إقراره لعملها المعنويّ ببناء ما يرد ما بعدها على معنى الشّك على حدّ عبارة المبرّد نفسه. ولئن قصر النحويّ كلامه على (ظنّ) من أفعال الشّك فإنّ ذلك لا يمنع أنّه عمّم فيما مضى حكم الإلغاء على أفعال العلم والشّك قبل الاستفهام كما بيّنّا (المقتضب III : 299).

يدعم أيضا تضاربَ موقف المبرّد من مسألة إعمال فعل الاعتقاد أو لفظ التسوية في الاستفهام الواقع تحت إسقاطهما قولُه في أمثلة من قبيل "(ليْت شِعْري أزيدٌ في الدّار أم عمرو ؟) و(ما أبالي أقمت أم قعدت) و(سواء عليّ أذهبت أم جئت)، وقد ذكرناهُ من قبل ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره. لأنّ هذا ليس باستفهام، ولاقولك (قد علمتُ أزيدٌ في الدّار أم عمرو)، فقد استويا عندك، فهذه الأشياء التي وصفنا مستويَةٌ وإنْ لم تكنْ استفهامًا." (المقتضب III : 297).

إنّ حكم النّحويّ بخروج بنية الاستفهام عن معناها بوقوعها في حيّز أحد عوامل }علم وأخواتها {أو} سواء وأخواتها { يُعَدُّ تراجعًا عن حكم الإلغاء العاملي العامّ الذي نسبَه إليها فيما تقدّم، وإقرارًا لعملها المعنويّ في هذه البنية. ولكنّ ذلك لا يبرّرُ الاضطراب الذي شاب موقفه، إذ يحدّد تارةً العلاقةَ بين اعتقاد اليقين والبنية الاستفهاميّة بعده بالإلغاء، ويعيّن طورًا معنى التّسوية الخبريّة لها.

لعلّ مرجع هذا الغموض في تصوّر المبرّد لهذه العلاقة هو التردّدُ بين انخزال معنى الشّك الاستفهاميّ إلى حيّز اليقين في البنية [علمت أ[ج]] وبين محافظة كلٍّ منهما على خصائصه المعنويّة، وقد أدّى ذلك بالمبرّد إلى اعتبار البنية [علم [أ (...) أم (...)]] مولّدة لمعنى التّسوية، لكنّها تسوية مختلفةٌ عن تلك التي يحقّقها الشّكل أ [(...) أم (...)] في الاستفهام.

أمّا بالتقدّم نحو ابن السّراج نجد خلافًا لما ورَد لدى المبرّد، أنّه "إذا وليَ الظنَّ حروفُ الاستفهام وجواباتُ القسم بطل في اللّفظ عملُه وعملَ في الموضع، تقول (علمتُ أزيدٌ في الدّار أم عمْرو). (الأصول في النّحو I : 182). فقد تحوّل مع صاحب الأصول عملُ فعل الاعتقاد في الاستفهام بعده من الإلغاء إلى التّعليق، ممّا يُغلِق أمامَه باب العمل في اللّفظ دون المعنى.

وقد يكون الخلافُ بين ابن السّراج والمبرّد ناتجًا عن عدم وضوح موقف سيبويه أساسًا من القضيّة، فقد اعتبر أبنيةَ الاستفهام ممّا "لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول ولا غيره، لأنّه كلامٌ قد عمِل بعضُه في بعضٍ، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك، وهو قولك (قد علمتُ أعبدُ الله ثمَّ أم عمرُو) و(قد عرفتُ أبو مَن زيدٌ) و(قد عرفتُ أيُّهم أبوه) و(أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا)، فهذا موضع مفعول، كما أنّك إذا قلت (عبدُ الله هلْ رأيتَه ؟) فهذا الكلام في موضع المبنيّ على المبتدإ الذي يعمل فيه فيرفعه." (الكتاب I-235).

فقد وازنَ سيبويْه بين المثاليْن (9) و(10) :

(9) قد علمت [أعبدُ الله ثَمّ أمْ عمرو].

(10) عبدُ الله [هل رأيتَه] ؟

من حيث الاتّفاقْ في استقلال البنية الاستفهاميّة عامليًا باعتبار تمَامِ علاقاتها الإعرابيّة، ذلك أنّ لفظَ الاستفهام في أقصى ما يكون بصدر الجملة، فكلّ ما يكون وراءه من العوامل لا يكون إلاّ خارج الجملة، فلا يؤثّر في لفظها.

أدّى إذن اعتبارُ سيبويه علاقةَ البنية الاستفهاميّة بفعل الاعتقاد مجرّدَ علاقة تعليق عامليّ لفظيّ إلى عدم اتّضاح العلاقة المعنويّة بينهمَا.

ملخّصُ كلّ ذلك :

1- أنّ المبرّد قد خالف سيبويه في الاصطلاح لا في المفهوم، إذ أنّ ما عناه بحكم الإلغاء لعلاقة لفظ الاعتقاد أو التّسوية بالاستفهام الواقع تحت إسقاطه يوافق ما أقرّه سيبويه بحكم التّعليق وجاراهُ في ذلك ابن السّراج.

2- أنّ غموضَ موقف المبرّد ناتجٌ عن عدم اكتمال موقف سيبويْه، إذ أنّ مفهوم التعليق الذي أقرّه يقتصر على العلاقة العامليّة اللّفظيّة لهذه العوامل بالاستفهام دون بيانٍ للعلاقة المعنويّة، فلم تتجاوزْ ممارسةُ نحاة القرن الثّالث لهذه القضية ذلك إلى تفسير الحاصلِ من تفاعُل اعتقاد الواجب (كاعتقاد اليقين أو التّسوية) مع "غيْر الواجب" الاستفهاميّ.

3- أنّ شعور النّحاة في هذه المرحلة المبكّرة من تكوّن النظريّة النّحويّة العربيّة بالدّور العاملِيّ المعنوي لهذه العوامِل هُوَ الذي أفرزَ تضاربًا وعدم استقرارٍ في مواقفهم بيْن الإلغاء والإعْمال والتّعليق.

II-3-2-2- العلاقة العامليّة بين الفعل الإحاليّ والاستفهام :

تبيّنا عدم توصّل النّحاة في هذه المرحلة إلى موقف نهائيّ بشأن الأثر العامليّ لعوامل الاعتقاد والتّسوية في بنية الاستفهام، إذ توَزّعوا بين إعْمالها أوْ تعليقها أوْ إلغائها.

يفضي ذلك إلى البحث في مسألةٍ مُشابِهة شكلا ومضمونا وهي العلاقة العامليّة بين الفعل الإحالي والاستفهام. ويفترض ذلك طرح السؤال التالي : هل أنّ هذه العلاقة في نظر نحاة هذه المرحلة من جنس علاقة الاستفهام بألفاظ الاعتقاد والتّسوية الاستفهاميّة ؟

لم تحظ بعناية ذات بال من قبل المبرّد بهذه القضيّة، رغم أنّ سيبويه قد نسب إلى الخليل في أحد مواضع كتابه أنّ معنى بنية الاستفهام الواقعة في حيّز الفعل الإحاليّ (اضربْ) مثلا لا يكون إلاّ إخباريًّا بمعنى الموصول الاسميّ، فــ(11) مثلا تكافئ دلاليًّا معنى الموصول في (12) :

(11) اِضربْ [أيُّهم أفضلُ] ⟷ (12) اِضربْ [الذي يُقال لَهُ أيُّهم أفضلُ]

وتقديرُ التركيب الموصولي يدعم علاقة التّشارط بين التركيب الاستفهاميّ [أيُّهم أفضلُ] في (11) والتّركيب الموصولي في (12).

لكنّ صاحب الأصول خالف الخليل بأن اعتبر (11) مكافئةً دلاليًّا للبنية (13) :

(13) اضربْ رجُلاً [إذا قيل أيُّهمْ أفضلُ قيل هو] (الأصول II : 324).

ممّا يعني أنّ :

('11) أيُّهم أفضلُ ←→ ('13) إذا قيل أيُّهُم أفضلُ قيلَ هو.

وفي رأينا أنّ ('13) أقربُ إلى معنى (إنْ) الشّرطيّة منه إلى معنى الموصول الخبريّ.

فيما سكت سيبويه عن ذلك وأرجعه إلى مجيء (أيّ) مجيئًا "لم تجئْ أخواته عليه إلاّ قليلا، واستعمل استعمالاً لم تُستعملْه أخواته إلاّ ضعيفا". (الكتاب II : 400). والأرجح أنّه سكوت استبطن عدم تكوّن رؤية واضحة لعلاقة الاستفهام في هذه الأبنية بالفعل الإحاليّ، كما لم تكنْ مع أفعال الاعتقاد وألفاظ التسوية.

نخلص مما تبيّنا من خلال معالجة النّحاة في هذه المرحلة لعلاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد والتّسوية والإحالة :

1- أنّ علاقة عامل الفعل الإحاليّ بالاستفهام كانت ضمن ممارسة النّحاة أقلّ غموضا، إذ تجاوزوا فيها التّضارب الذي ساد علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد والتسوية إلى تناول الأثر العاملي للفعل الإحالي مستوى المعنى.

2- أنّه رغم رأب العلاقة الممكنة بين الفعل الإحاليّ من مجموعة (اضرب...) والاستفهام لبعض الصدع الذي شاب العلاقة الأولى، فإنّها لم تخل [illegible] من [illegible] في المواقف بشأن تحديد المعنى الذي تخرج إليه، وقد [illegible] الأمر في ذلك إلى [illegible] على [illegible] بما يعود إلى طبيعة الأبنية المدروسة وطرافة [illegible] العلاقة [illegible] بينهما.

3- أنّ تمثيل النّحاة لمعنى مفعول العلم أو الفعل الإحاليّ ببنية موصولية خبرية : [أيّ] ←→ الذي [جاء] لا يعني في رأينا إفراغ المتكلّم للبنية الاستفهاميّة من معناها غير الواجب، وإنما هو التعبير عمّا ثبت في علمه واعتقاده بلفظ الاستفهام غير

الواجب فيما أراد إفادة المعلوم الواجب، نأيًا عن التّصريح بمعيَّنٍ مّا لغرضٍ مّا. وقد استُنتِجَ ذلك في أنحاء خاصّة بلغاتٍ غير العربيّة، نظرًا لعلاقات المشابهة التي تبلغ حدّ التطابــق بين تصرّف ألفــاظ الاستفهــام وألفــاظ الموصول لفظاً ومعنى (انظر263 : Milner1978) / انظر أيضا (620 : 1966 : Tesnière).

4- أنّ وقوع غير الواجب في حيّز الواجب إضعافٌ لسماته الدّلاليّة وانخزالٌ به إلى معنى الوجوب، ممّا يجعل هذه العوامل- ما عدا "أفعال الشك" –تمتاز بحريّة الحركة بين ما قبل صدر الاستفهام وحيّز الإحالة داخله.

II -3-3- الأساس العامليّ لعلاقة الاستفهام ببعض معاني الطّلب المغايرة :

بيّنا في ما تقدم المسيّرات العامليّة لمشارطة الاستفهام بعضَ أبنية الشرط والخبر، ونتقدّم في هذا المبحث لاختبار علاقة المشارطة بين الاستفهام ومعاني الطّلب، ونعتمد في ذلك على علاقته بأحدها ضمن تشكُّل لفظيٍّ وإعرابيّ خاصّ هو : أ[لاس (...)].

فهل تلعبُ المسيّرات الإعرابيّة العامليّة دورًا واضحا في علاقة بين بناءيْن ينضويان إلى نفس نوع الكلام : الطّلب ؟.

II-3-3-1- أساس مشارطة أ[لاس (...)] لــ ليت [ج] في تصوُّر المبرّد :

عَرَضَ المبرّد لهذه القضيّة ضمن بابٍ خاصٍّ سمّاهُ "باب (لا) النافية للجنس إذا دخلَها ألفُ الاستفهام." (المقتضب IV : 382)، ونذهبُ إلى إمْكان تبيُّن موقفه من مسألةِ "التشارُط" الدّلاليّ بيْن الأبنية بشكلٍ عامّ مِن خلال معالجته لهذه القضيّة. غير أنّ المبرّد لَمْ يُعالِجْ القضيّة من وجْهة نظره، وإنّما أورد في سبيل ذلك مواقفَ النّحاة : موقف سيبويه والجمهور من جهة، وموقف المازنيّ من جهة ثانية، يقول عن (لا)"فإنْ دخلها معنى التّمني فالنّصبُ لا غيرُ في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلاّ المازنيّ وحده. تقول (ألا ماء أشربه)، (ألا ماءَ وعسلاً) تنوّنُ عسلاً، كما كان في قولك : (ألا رجُلَ وغُلامًا في الدّار) (...) واحتجاج النّحويّيْن أنّه لمّا دخله معنى التّمني زال عنه

الابتداء وموضعُه نصبٌ، كقولك : (اللّهم غلامًا) أيْ (هبْ لي غلامًا)." (المقتضب IV : 382-383).

فالمُبيّن أنّ سيبويه والجُمهور يقرّان النّصب في المثال (14) علامةً إعرابيّةً على معنى التّمني في أ [لاس(...)] :

(14) ألا رجُلَ وغلامًا في الدّار ؟ ←→ (15) اللّهم هبْ لي غلامًا...

أمّا المازنيّ فكان "يُجري هذا مع التّمني مجراه قبلُ، ويقول : يكون اللّفظُ على ما كان عليه وإن دخلَهُ خلافُ معناه، ألا ترى أنّ قولك (غفرَ الله لزيد) معناه الدّعاء، ولفظه لفظ (ضرَبَ) فلمْ يغيَّر لما دخله من المعنى (...) ومنه قوله (ألارجُلَ أفضلُ منك) ترفع (أفضل) لأنّه خبَر الابتداء كما كان في النفي وكذا يلزمه" (نفسه)

والمتّفَق عليه بدءا بين الفريقيْن أنّ هناك علاقة تكافؤ دلاليّ تتشارطُ فيها (14) مع (15) لتحديد دلالتها على الشكل التالي : أ[لاس (...)] ←→ ليت [ج].

ورغمَ مابدَا من حيادٍ في إيرادِ المبرّد لهذه المواقف، فإنّ ترجيحه لموقف المازنيّ يظهر من خلال قوله : "وكذا يلزمُه."، فضلاً عن استشهاده بقوْل المازني بنصّه تقريبًا في معرض معالجته للأسماء المتضمّنة لمعنى القَسَم، يقول :"إنّما دخلَها معنى القسم لمعانٍ تشتملُ عليها، كما أنّك تقول (علِمَ الله لأفعَلَنّ)، فـ (علِم) فعلٌ ماضٍ و(الله) عزّ وجلّ فاعلهُ. فإعرابُه كإعراب (رزقَ اللهُ)، إلاّ أنّك إذا قلت (علِمَ الله)، فقد استشهدتَ، فلذلك صار فيه معنى القسَم، ألا ترى أنّك تقول (غفرَ اللهُ لزيدٍ) فلفظه لفظ ما قد وقعَ، ومعناه (أسألُ الله أنْ يغفرَ له)، فلمّا علم السامع أنّك غير مخبرٍ عن الله بأنّه فعل، جاز أن يقع على ما ذكرناه، ولم يُفهمْ من قائله إلاّ على ذلك." (نفسه IV : 325)، وقد كرّر قوله هذا بما يقاربُ لفظه إلى حدّ كبير في تفسير حدوث معنى التّعجب في [ما أحسنَ زيدًا] (انظر المقتضب IV : 175.)

يتّضح بذلك الأساسُ الذي يقيم عليه صاحب المقتضب تشارطَ الأبنية الدّلاليّ إذ يُعمّمه على علاقات مختلف الأبنية، فيفسّرُ انتظامَ الدّلالات داخلها وتولّدُها الخارجَ عن وضعها في اللغة بالحدوث الطّارئ على الأبنية دون أيّ تغيير يذكر في تشكّلاتها اللّفظية أوْ التركيبيّة أوْ العامليّة. فالتّمني في رأيه دلالةٌ قامتْ في (14) على مفهوم اشتمال البنية المنجَزة على المعنى المنتقَل إليه، أوْ على شيء من سببه. كما اشتملت

البنية الخبريّة معنى "الاستشهاد" لتأديةِ معنى القسَم. يقتضي ذلك أنّ البنية الاستفهاميّة قد احتملتْ - حدوثاً - معنى "طلب أمرٍ صعب الوقوع" كمعنًى "أساس" لتأدية معنى التّمني.

يضيف المبرّد في موضع آخر قوله "لأنّ الاستفهام لا يُغيِّر ما دخل عليه عن حاله قبل أن يكون استفهامًا ودخله معنى التّمني، وله حظّه من إعراب، كما أنّ قولك (غفرَ اللهُ لزيدٍ) لا يمنع من إعراب الفعل والفاعل وإنْ دخله معنى الدّعاء." (IV : 390)، كما يضيف قوله "فليس هذا كما قال (سيبويه) لأنّه وإنْ كان فيه معنى التّمني، فإنّ قوله (ألاَ ماءَ) في موضع مرفوعٍ وخبرُهُ مضمَر. فإنْ أضمرتَهُ رفعتَهُ، وحكْمُه حكمُه قبل أنْ يدخُلَ ألفُ الاستفهام وأنْ يقع فيه معنى التمنيّ، ونظيرُ ذلك (رحمة الله عليه)، إعرابُه إعرابُ (زيدٌ أخوك) وإنْ كان فيه معنى الدّعاء، وإجازة رفع الخبر قولُ أبي عثمان". (المقتضب : هامش IV : 384)

إلى ذلك ربط المبرّد مفهوم "المعنى الأساس" بمقتضيات الحال والمقام المتعلّقة بقصد المتكلم وتأويل المخاطب وظروف القول، ممّا ساهم في إيقاع هذا المعنى دون غيره رغم نأيه وبعده عن التّشكّل اللّفظي المنجز.

قد يدعم ذلك لدى المبرّد منطق الاسترسال بين الأبنية النحويّة، إذ لا يقع تشارطٌ أو تناقل دلاليّ إلاّ على أساس تقاربٍ محتمل بينها، وهنا يشيرُ النّحويّ إلى "حركيّة" بين الأبنية سابقة للإنجاز، تسمح بموجبها تأدية البنية النّحوية لدلالة غير ما في أصل الوضع. لكنّ ذلك يغيّب تمامًا العلاقات الإعرابيّة والعامليّة كأحد المستويات النحويّة الفاعلة في تشكّل الدّلالة إلى جانب المستوى الدّلالي والمقامي.

II-3-3-2- تصوّر لاحقي المبرّد لنفس العلاقة :

بالتّقدّم نحو ابن السرّاج نجد أنّه خصّص بابًا لنفس القضيّة (الأصول I : [illegible])، واعتبر أنّ "الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون استفهامًا وجاز أن يكون تمنّيًا والأصل الاستفهام (نفسه).

وفي القول معطياتٌ تكشف عن افتراضات صاحب الأصول، أهمّها :

1- إقرار النحويّ بعلاقة تركيبيّة ودلاليّة بين الاستفهام والتّمني قائمة مبدئيًّا على الاشتراك في نفس الشّكل أ[لاج].

2- تأصيل هذا الشّكل في الاستفهام، ومقتَضاهُ أنّ معنى التّمني معنًى ثانٍ يحدث على شكل الاستفهام ومعناه، ممّا يمكن اعتباره معنًى بلاغيًّا (أوْ تداوليًّا) للبنية الاستفهاميّة.

3- مقتضى ذلك أن ّ لكلّ معنًى قرائنُ في الكلام، تتعلّق إمّا بالبنية اللّفظيّة أوْ بالبنية الإعرابيّة أوْ بالخصائص المعنويّة : المقوليّة أوْ الدّلاليّة أوْ المقاميّة للجملة المقولة أوْ بهذه مجتمعة.

لذلك مضى ابنُ السّراج إلى بيان أنّ المعنى "إذا كان استفهامًا محضًا، فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك : (ألا رجُلَ في الدّار ؟) (ألا غلامَ أفضلُ منك ؟)، ومن قال (لا رجلَ قائمٌ في الدّار) قال هاهنا : (أ لا رجُلَ قائمٌ في الدّار ؟) وكذلك من نوّنَ ثم رفع ها هنا." (الأصولI : 296).

يثير هذا القول القضيّة التي توزّعَ النُّحاة بِشأنها فريقيْن : شكّلَ الأوّلَ سيبويه والجمهورُ، أمّا الثاني فانفرد به المازني ولم يصرّح المبرّد باعتراضٍ عليه. وقد أجْملها ابن السّراج فيما يلي" فإذا دخلَها (يقصد لا) مع معنى الاستفهام معنى التمني فإنّ النّحويّين مختلفون في رفع الخبر ويجرون ما سراه على ما كان عليه قبل (...)، فأمّا الخليلُ وسيبويه والجرميّ وأكثرُ النحويّين فيقول : (ألاَ رجُلَ أفضلَ منك) ولا يجيزون رفع (أفضل)، وحجّتهم في ذلك أنّهم قالوا : كنّا نقول (لا رجل أفضلُ منك) فيَرفع لأنَ (لا) في موضع ابتداء، وأفضلُ خبره، فهو خبر اسم مبتدإ. وإذا قلت متمنيًا : (ألا رجُلَ أفضل منكَ) فموضعه نصبٌ : وإنّما هو كقولك (اللّهم غلامًا)، أي (هبْ لي غلامًا) فكأنّك قلت (ألاَ أُعطى). (ألاَ أُصيبُ). فهذا مفعولٌ" (نفسه I : 297).

لم يُبْدِ صاحبُ الأصول اعتراضا على رأي الجمهور في هذا، وإنّما أجراه على افتراض بنيةٍ أصليّةٍ هي(17) يضمرها المتكلمُ للمثال (16) :

(16) أ لا رجُلَ أفضَلَ منك

(17) الأصل : أ لا أصيبُ رجُلاً أفضلَ منك.

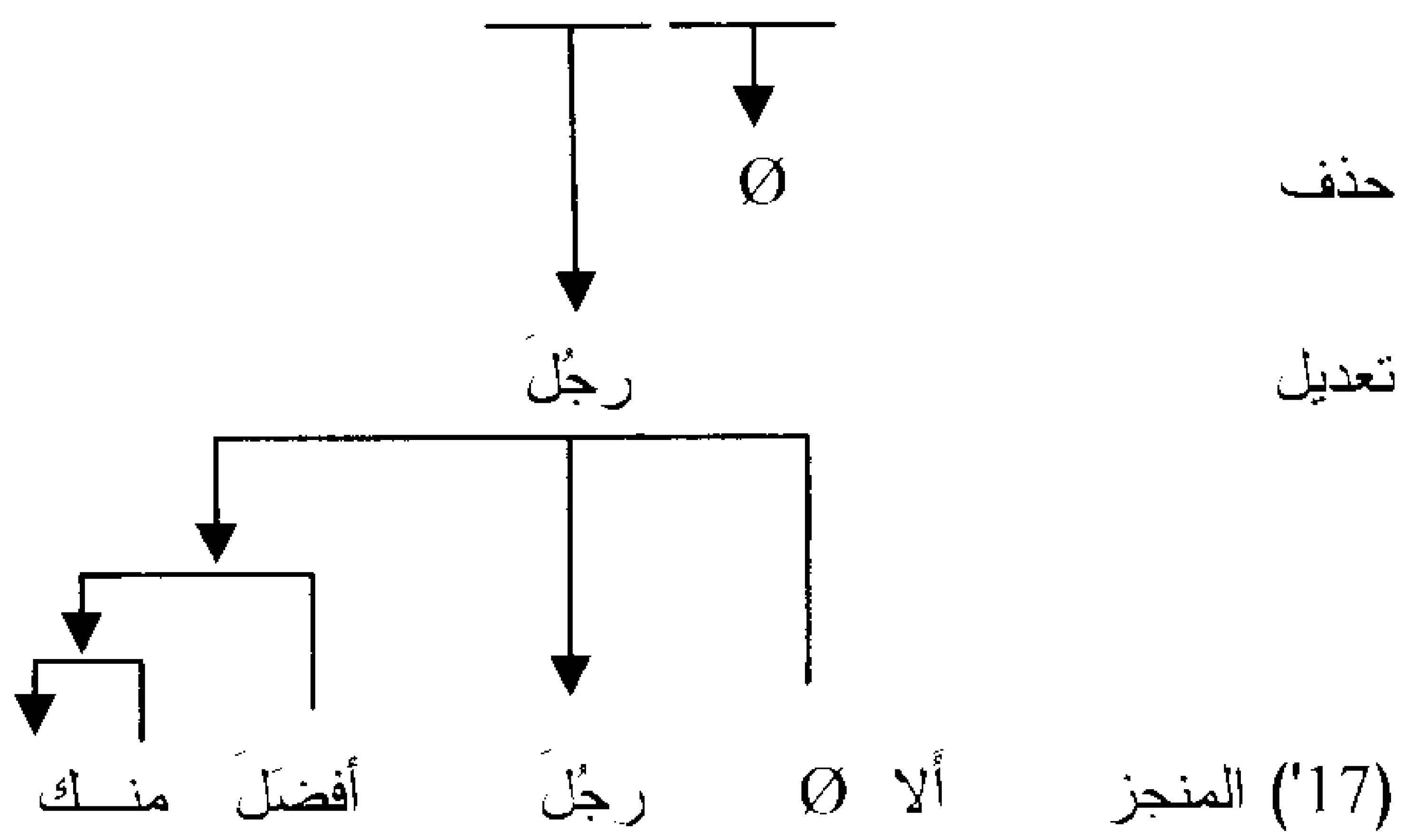

يقوم هذا التفسير على عمليّات إعرابيّة يتصرّف من خلالها المتكلم في كلامه، فيعدلُ بها عمّا وضعَه له الواضع، فقد حذف اختصارًا الفعلَ (أصيبُ/أُعطَى) الدّالَّ على قصْده إلى معنى التّمني دون الاستفهام، أيْ إلى طلب أمرٍ صعب الوقوع، ثمّ قام بالتّعديل بأن تدارَك الفجوة التي أحدثَها حذفُه بإزالة التّنوين من المفعول (رجلاً)، والبناء على الفتح إذْ وقع في حيّز (لا) النّافية للجنس.

يكشف هذا التّشكل العامليّ للبنية عن العلاقات الحقيقيّة بين مكوّناتها، إذْ ينفذ إلى عمق العمليّة الإعرابيّة، فيستخرج معنييْ الفاعلية والمفعوليّة اللّذين تُعلَّق بموجبهما (رجلَ) و(أفضلَ) بالفعل المضمَر، ليُوجَّه نصبُهما إليه.

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1- أنّ مراحل توجيه الإعراب نحو تطابق اللّفظ مع معناهُ بتوجيه النّصب نحو التّوافق مع معنى المفعوليّة الإعرابيّ، ومعنى التّمني في الكلام، تُعَدُّ مراحلَ ضروريّة للكشف عن نظام تشكّل الدّلالة في البنية النحويّة.

2- يبيّن ذلك مدى مساهمة المستوى الإعرابي مع غيره من المستويات النحويّة : اللّفظيّة والمعنويّة : في تشكيل علاقة أ [الاس(...)] بــ ليْت [ج] أوْ غيرها من العلاقات بين الأبنية، وفي تولّد الدّلالة عن طريقها.

3- يكشف ذلك عن حدود موقف المبرّد رغم اعتباره للمستويين الدّلاليّ و"البلاغي" – إن جازالتّعبير– للتشارط بين الاستفهام والتّمني، إذ يتراجع مع حدود قواعد العمل والإعراب، وهو المأخذ نفسه الذي أخلّ بتوجيهه جزمَ جواب الطّلب الاستفهاميّ نحو عامله الحقيقي.

يكشف ذلك عن التطوّر الذي شهدتْهُ تمشّياتُ النُّحاة ومناهجُهم في هذه المرحلة من نحويّ إلى آخر، بدءًا بالقراءة الحدسيّة التّقديرية لقضايا الدّلالة، نحو التوثيق النّظري والاختباري لها بالاعتماد على التّكامل بين المستويات : اللّفظي والإعرابي والمعنوي، بما في ذلك اعتبار معاني المقام التي قد تحتملها البنية المنجزة.

خاتمة الفصل الثالث :

إنّ اختبار الأساس العامليّ لمشارطة الاستفهام لجملةٍ من أبنية الشرط والخبر والطّلب يفضي بنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمّها :

1- أنّ عناية المبرّد بمُشكِّلات المعنى الدّلاليّة والمقاميّة قد همّش جانب الصّناعة الإعرابية فيها القائمة على علاقات العمل، ممّا أدّى إلى إضعاف المطابقة بين اللّفظ ومعناه : أيْ بين الجزم وعاملِه الذي حدّده بمعنى الطّلب في الأبنية المجازَى فيها بالاستفهام، وبين النّصب ومُوقِعه (عامله) في أ[الاس(...)]، على سبيل الذّكر لا الحصر.

2- أنّ مشارطة الاستفهام للشرط في الاستفهامات المجازَى بها تقوم على إضمار (إنْ) لفظًا ومعنًى ممّا يكرّس مساهمة مستوى الإعراب داخل النّظام النحويّ في تشكّل الدّلالة.

3- أنّ ذلك يكرّس كون المنوال إنْ [ج2 ج1] يشمل علاقة الاستفهام –وأبنية الطّلب بشكل عامّ– بالخبر، إذ يتحدّد هذا - اقتضاءً - جوابًا للطّلب.

4- أنّ الدّور العامليّ لألفاظ الاعتقاد أوْ التّسوية في أبنية الاستفهام الواقعة في أحيازها بقيَ في هذه المرحلة رهين توزُّع النّحاة بين أحكام الإعْمال والإلغاء والتّعليق، ومردُّ ذلك عدم استقرار معالجة الأثر المعنويّ للتفاعل بين اعتقاديْ الوجوب وعدم الوجوب.

5- أنّ مشارطة الاستفهام لمعنى التّمني تكشف كسابقاتها عن الدّور الوظيفي للمستوى الإعرابي والعامليّ في تشكيلها، ممّا يعكس منطِقًا مّا للتّعامل بين مستويات النظام النحوي وعناصره من إعراب ودلالة ومقولات ومقام في تكوين الدّلالة النحويّة أوْ البلاغيّة داخل أبنية الاستفهام.

II-4- الفصل الرّابع :
العلاقات الدّلاليّة للاستفهام

تبينّا في الفصول السابقة الأبعاد اللّفظيّة والتركيبيّة والعامليّة لتشارطات الاستفهام ودلالاته مع أبنية نحويّة مغايرة، ونهتمّ في هذا الفصل بما يمكن أنْ يتوزّع هذه التشارطات من أبعاد دلاليّة ضمن مستويات داخليّة وخارجيّة، نطلق الأولى على ما يمكن أن يعتمل بين أبنية الاستفهام ومناوليه التركيبيّة والدّلاليّة من علاقاتٍ، ونطلق الثانية على تشارطات الاستفهام الدّلاليّة مع أبنية مغايرة، فما منطق انتظام هذه العلاقات نحويًّا ؟

II-4-1- العلاقــات بين المناويــل الدّلاليــة الأساسيّــة في الاستفهام :

ليس من قبيل المزايدة أن نمضي في افتراض مفاده : توصُّلُ النحاة في النظريّة القديمة إلى درجةٍ من الوعي باختباريّة المعنى عن طريق إخضاعه للملاحظة والتحليل، تمامًا كما يمكن ملاحظة اللّفظ وتحليله، فقد درجوا منذ سيبويه على تثبيتِ أقوالٍ معانيَ لأقوال أخرى تربطها علاقات تكافؤ، بواسطة ألفاظٍ من قبيل (بمعنى، بمنزلة، أيْ...)، وقد تأتّى ذلك باستحداث الأمثلة وافتراض متكلّم ومقامات تُعدُّ بدورها "أمثلةً" لا وجودَ لها سوى داخل النّظام التخاطبيّ الذي يفترضه النحويّ[1].

وهو نظامٌ ومنهجٌ انخرط فيهما المبرّد ليكشف عن مستوياتٍ لتولُّد الدّلالة في الاستفهام وفق ما ينعقد من علاقاته : أوّلها ما يحدث بين أبنية الاستفهام ذاتها من مشارطة، وثانيها ما يمكن أن يحدث بينها وبين أبنية مغايرة من علاقات، ويسفران كلّ

---

1) انظر م – ص الشريف : 1999 – "تطابق اللّفظ والمعنى.." : ح – ج – ت عدد 43- ص- ص : 13-23.

على حدة عن تولّدٍ ممكنٍ للدّلالة، مع اعتبار ما يساهم فيه من مقتضيات تخاطبيّةٍ ومقاميّةٍ.

II-4-1-1- مشارطة أ[(...) أم (...)] لـ [أيّ (...)] :

عبّر المبرّد عن هذا المنوال الأساسيّ ضمن علاقات الاستفهام التّركيبيّة والدّلاليّة بإيقاع (أم) "عديلةَ الألف على معنى (أيّ)، وذلك قولك (أزيدٌ في الدّار أمْ عمرو ؟) وكذلك : (أأعطيتَ زيدًا أمْ حرمتَه ؟)، فليس جواب هذا (لا) ولا (نعم)، كما أنّه إذا قال (أيَّهما لقيت ؟) أو (أيَّ الأمريْن فعلتَ ؟) لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نعم)، لأنّ المتكلّم مُدّعٍ أنّ أحد الأمريْن قد وقع، لايدري أيّهما هو، فالجواب أنْ تقول (زيدٌ) أو (عمرو)" (المقتضب III : 286.)

فحدّد المعنى في (1) بالأمثلة (2) :

(1) أ – أزيدٌ في الدّار أم عمرو ؟ ⟷ (2) أ- أيَّهما لقيت ؟

ب- أ أعطيت زيدًا أم حرمته ؟ ⟷ ب- أيَّ الأمرين فعلت ؟

فضبط بذلك علاقة تكافؤ دلاليّ بين المنواليْن أ[(...) أم (...)] و[أيّ (...)] داخل الاستفهام تتحدّدُ إلى جانب التّطابق في المحتوى والخصائص الدّلاليّة الطّلبيّة للمنوالين بالتّطابق في الجواب، وهي خصائص لاحظها سيبويْه (الكتاب III : 169) حين أكّد على خاصيّة التّعيين الدّلالية التي تسم المنواليْن على حدّ سواء، فتفضي إلى صيغة موحدّة في الجواب :

(1) أ- أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ⟷ (3) أ – زيدٌ/عمرو

(2) أ- أيَّهما لقيت ؟ ⟷ ب – زيدًا/عمرًا

(1) ب- أأعطيت زيدًا أم حرمته ؟ ⟷ (4) أ – أعطيتُه/حرمتُه

(2) ب- أيَّ الأمرين فعلتَ ؟ ⟷ ب – أعطيتُه/حرمتُه

والملاحَظُ أنَّ استفهام التصديق في أ [ج] ينقلبُ استفهامَ تعيين بموجب العطف بـ (أمْ) بعد أنْ لمْ يكنْ، بينما هو أصل الدّلالة في البنية المركّبة بـ (أيّ). والمعنى

أنّه في البنيتين (1 : أ- ب) معنًى ثان، بينما هو في (2 : أ- ب) معنًى أصليّ صريح. ويخبرُ ذلك عن دَوْر علاقة التّكافؤ بين المنوالين في توليد الدّلالة.

يدعم ذلك التّعميمَ الذي أرسلَ بِموجبه النّحويُّ هذه العلاقةَ على جميع الأبنية التي تخضع للمنواليْن أ[(...) أمْ (...)] و[أيّ (...)]، يقول : "اعلمْ أنّ كلّ ما وقعت عليه (أيّ) فتفسيره بألف الاستفهام و(أم)، لا تكون إلاّ على ذلك، لأنّك إذا قلت [أزيدٌ في الدّار أم عمرو ؟] فعبارتهُ [أيّهما في الدّار ؟]" (المقتضب II : 294).

ملخّص ذلك :

1- أنّ علاقة أ[(...) أم (...)] بـــ [أيّ (...)] علاقةٌ بين منواليْن تركيبيّيْن ودلاليّين تنضوي إلى ضربٍ أوّل من العلاقات بين دلالات الاستفهام الأساسية.

2- أنّ المستوى الدّلالي هو المسيطر على هذه العلاقة، إذ تنهض هذه على التطابق في الخصائص الدّلاليّة المحدّدة بطلب التعيين، ممّا يفرز توحُّد صيغ الجواب، إذ يأتي هذا لسدّ التعيين المطلوب.

3- أنّ خاصّيةَ طلب التّعيين في أ[(...) أم (...)] تتحقّق بإدماج (أم) في أ[ج]، لذلك تُعدّ دلالة طلب التعيين في هذا المنوال دلالةً مولَّدةً حادثةً على دلالة التّصديق فيه، في حين تُعدّ في [أيّ (...)] دلالةً أصليّةً محدّدةً بالوضْع.

4- أنّ ملاحظة النّحاة في هذه المرحلة لهذه الخصائص الدّلالية المفرِزة لهذا التّشارط بين المنوالين أدّتْ إلى تعميمه على الإنجازات المحقِّقة لهذه المناويل، بحيث تقتضي أ[(...) أم (...)] بالضرورة دلالة [أيّ (...)] والعكس.

يؤدّي ذلك تلقائيًّا إلى السؤال في علاقة أ[(...) أم (...)]، باعتباره منوالا تركيبيّا عامًّا في الاستفهام، بسائر أبنيته القائمة على الأسماء ؟

II-4-1-2- العلاقة بين المنوالين : أ[(...) أم (...)] و[سْ (...)][1] في الاستفهام :

خلصنا فيما تقدّم إلى توصُّل النّحاة إلى إقرار علاقة نمطيّة بين منوالين استفهاميّيْن هما أ[(...)أم (...)] و[أيّ (...)] يسيطر عليها المستوى الدّلالي، إذْ تنبني أساسا على اشتراك المنواليْن في خاصية التّعيين، ويفضي ذلك إلى السّؤال ضمن هذه الفقرة في علاقة المنوال الأوّل : أ[(...)أم (...)] نظرًا لما تبيّن من عمومه في الاستفهام، بالمنوال الاستفهامي القائم على اسم استفهام بشكل عامّ.

فعلى أيّ أساسٍ أقامَ نحاة المرحلة الثانية معالجتَهم لعلاقة أ[(...) أم (...)] و[سْ (...)] ؟ وما الرّابط بين هذه والعلاقة السّابقة ؟

مثّل صَاحبُ المقتضب لطاقة استيعاب المنوال أ[(...) أم (...)] لدلالات أسماء الاستفهام بالقول : "وذلك قولك]كم رجُلاً عندك ؟[، و[كم غلامًا لك ؟] تريد [أعشرون غلامًا أم ثلاثون] وما أشبه ذلك، كما أنّك إذا قلت [أين عبدُ الله ؟] فمعناه [أفي موضع كذا أوْ في موضع كذا] وإذا قلت [متى تخرج ؟] فإنّما معناه [أوقت كذا أم وقت كذا ؟] (...)، فإذا قلت [كم غلمانك ؟] فتقديرُه من العدد الواضح [أعشرون غلامًا غلمانك ؟] فإنْ قلت [أعشرون غلامًا غلمانك ؟]، فذلك معناه، لأنّ ما أظهرت دليل على ما حذفت". (المقتضب III : 55- 56)

وقد أورد ابن السّراج الفكرة بنصّها تقريبًا (الأصول في النحو I : 315)، بحيث اعتبر كلاهُما أنّ الأبنية (5) معانٍ لــ (4) :

(4) – أ- كم غلامًا لك ؟ ⟷ (5)-أ- أعشرون غلامًا أم ثلاثون أم ... ؟

ب- أين عبدُ الله ؟ ⟷ ب- أفي موضع كذا أوْ في موضع كذا ؟

ج- متى تخرجُ ؟ ⟷ ج- أوقت كذا أم وقت كذا ؟

والمبيَّن هنا أنّ البنية المركَّبة باسم استفهام تنخرط آلـــيًّا في علاقة تكافؤ دلاليّ مع المنوال أ[(...) أم (...)] ضمن الحيّز الدّلالي الاستفهاميّ نفسه لا خارجهُ، يدعمُ ذلك استيعاب هذا المنوال لمختلف الإنجازات الاستفهاميّة القائمة على الشكل [س

---

1) (سْ) : شكلٌ تمثيليّ نرمز به إلى اسم الاستفهام.

(...)]، إذْ تنهض هذه على أسماء الاستفهام المُخصّصة لوسْم مقولات معنويّة فرعيّة كما بيّنّا : كالعدد أوْ الظرفيّة أوْ العاقليّة في تفرّعاتها إلى أسماء "معيّنة" Substantifs particuliers (Tesnière : 1966 : 61)، فلمّا كانت قائمة هذه الأسماء لانهائيّة جاءتْ أسماءُ الاستفهام اختصَارًا لها، إذْ تسم المشترَك العامّ بيْن هذه المُعيّنَات، يُعينُها على ذلك خاصيّة الإبهام كما بيّنّا.

بذلك يكون الشكل أ[(...) أم (...) أم...] - نظرًا لقيامه على الاستفهامات المعطوفة - مستقصيًا لقائمة هذه الأسماء بكل ما تحيل عليه من معيَّنات، وتكون الأبنية المركَّبة بهذه الأسماء اختصارًا لسلسلة لامتناهية من استفهامات التصديق، وهو ما يؤسّسُ لتشارطهما، إذْ يقتضي هذا ذاك، وهو معنى قول المبرّد أنّ "ما أظهرتَ دليلٌ على ما حذفت" (المقتضب III : 55-56).

محصّل ذلك :

1- أنّ الصنف الأوّل من علاقات الاستفهام، المُعْتَمِلَ داخل حيّز الاستفهام ذاته، ينهضُ على تشارطات عامّة بين مناويل أساسيّة في الاستفهام، أهمّها فيما بيّنا : مشارطة المنوال : أ[(...) أمْ (...)] لــ [أيّ (...)] أوْ لــ [سْ؟ (...)].

2- أنّ مشارطة المنوال أ[(...) أم (...)] لــ [أيّ (...)] تقوم على الخاصيّة الدّلاليّة : التّعيين، فيما تقوم مشارطته لــ [سْ؟ (...)] على الخاصيّة الاحتماليّة القائمة على استقصاء هذا المنوال المركّب بالعطف لقائمة الأسماء بكلّ ما تختصره من معيّنات خاصّة.

3- أنّ ذلك يؤسّسُ لعلاقة تشارطيّة ثلاثيّة تجمع المناويل الثلاثة كالآتي :

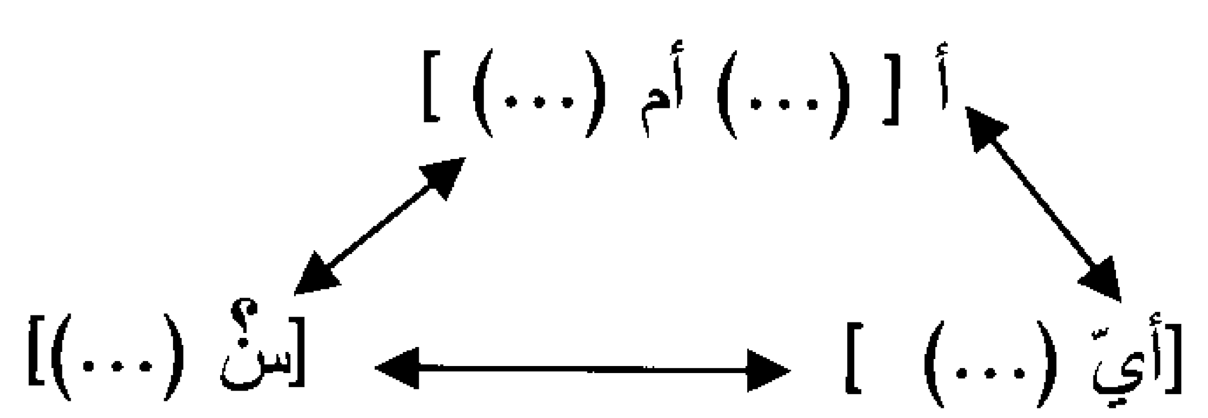

4- أنّ الخصائص الدّلاليّة المحدّدة لهذه المناويل هي المسيْطرة على علاقاتها التشارطيّة هذه أكثر من المستويات النّحويّة الأخرى، وإنْ كانتْ لا تقْوى على إلغائها.

5- لمّا كان المنوال أ[(...) أم (...)] قادرًا على استقصاء جميع الأسماء المعيَّنة التي تختصرها أسماءُ الاستفهام، فإنّ الشكل [أيّ (...)] يجاري أيضا أ [(...) أم (...)] في استقصاء الأسماء والأفعال على حدّ سواء.

II-4-2- تشارطات الاستفهام الدّلاليّة مع أبنية مغايرة :

ظهرت في الفقرتين السابقتين سيطرة الخصائص الدّلالية للاستفهام على حركة العلاقات بين المناويل الاستفهاميّة الأساسيّة داخل حيّز الاستفهام نفسه، ونحاول فيما يلي الكشف عن دور هذه الخصائص في تسيير تشارطات الاستفهام مع أبنية نحويّة مغايرة له كالنفي والإثبات وغيرهما.

ففيم تتمثّل هذه الخصائص ؟، وما هي المستويات المسيطرة عليها ؟ وما مدى تفعيلها لعلاقات الاستفهام الدّلالية بأبنية مغايرة ؟

II-4-2-1- علاقة التكافؤ الدّلالي بين ألا [ج] و[ج] :

مثلما اعتنى المبرّد بعلاقات التكافؤ داخل حيّز الاستفهام الدّلالي، اعتنى بخروج الكلام الاستفهامي إلى غير ما وُضِعَ له من الدّلالة، فقد يُستعمَلُ في مقام موافِقٍ لدلالته الوضعيّة، فيدلُّ على الاستخبار دون غيره، وقد يخرج إلى غيره، أيْ إلى معانٍ جديدة "إنْ تغيّرتْ وضعيّةُ السائل من جهل مضمون السؤال إلى العلم به" (بن عامر 2004 : 103).

وهي عمليّةٌ دلاليّةٌ قد تُرفَقُ بقرائن تركيبيّة في أبنية الاستفهام تقوم في بعضها على اقتران حرف الاستفهام بحرف نفي، يقول المبرّد في ذلك : "ومن ذلك قوله (أَلَيْسَ في جهنّمَ مثْوًى للمُتَكبِّرين) (...) وأنتَ تعلمُ أنّه لم يستفهم، ولكن قرّرَهم بأنّهم كذلك، وأنّه قد ثبتَ لهم". (المقتضب III : 292). فيتحدّدُ معنى المثال (6) بالبنية (7) في رأي المبرّد، كالآتي :

(6)- أَليْسَ في جهنّمَ مثوًى للمتَكبِّرينَ ↔ (7)- (يُوجدُ) في جهنّمَ مثوًى للمتكبِّرين.

فتتولّد بذلك من البنية الاستفهاميّة (6) القائمة على الشكل : أليس [ج] دلالةُ التقرير الخبريّة، وهي علاقة تكافؤ دلاليّ بين (6) و(7) تبيّن أنّ البنية التّركيبيّة

للاستفهام تُسهِم في تحميل البنية المنجَزة دلالاتٍ تنأى عن وضعِها في اللّغة، بلْ إنّ القوى الدّلاليّة اللاّوضعيّة لهذا الضّرب من الاستفهامات المنفيّة تنزع في معظمها إلى التحجّر لتصير القوّة الوحيدة لهذا الشكل التركيبي[1]، متخلّية بذلك عن القوّة الوضعيّة : الاستفهام، إلى دلالة التقرير والتّثبيتِ. وتتحدّد علاقة التكافؤ الدّلالي في هذا الضّرب بالشكل التالي :

(8)- أ { ليس / لا / ما } [ج] ⟵ ج.

لكنْ ما قول النحاة في أبنية استفهاميّة تخضع لأشكال ثانية من قبيل : أ[ج]، تتولّد فيها دلالة التقرير وغيرها ؟

II-4-2-2- تولُّدُ دلالات مقاميّة في أبنية الاستفهام :

لم يوردْ المبرّد غيْر نزْرٍ قليل من الأمثلة التي تُبيّن تولّدَ دلالات لا وضْعيّة من أشكال استفهاميّة لاَ تَخْضَعُ للشكل ألا[ج]، يُردّدُ معظمُها أمثلة سيبويه بلفظها، و"ذلك قولُك : (أقيامًا وقد قعَدَ النّاسُ ؟) لم تقُل هذا سائلاً ولكنْ قُلتَه موبِّخًا منكرًا لما هو عليه، ولوْلا دلالةُ الحال على ذلك لم يجُز الإضمار، لأنّ الفعل إنّما يُضمَر إذا دلّ عليه دالٌّ." (المقتضب III : 228).

وفي القول يتحدّد معنى المثال (9) بالبنية (10) :

(9)- [أَقيامًا] وقدْ قعدَ النّاسُ ؟ ⟷ (10) [لاَ تقُمْ قيامًا] وقدْ قعدَ النّاسُ.

ويتحدّدُ معنى (9) هنا من جهتيْن : إحداهُما تركيبيّةٌ تتحدّدُ أهميّتها بقيمتها الخلافيّة، إذْ تُقابِلُ حركةُ تولّد الدّلالة في (9) حركتها في (6)، ففي حين قام تولّدُ دلالة التقرير في هذه على العلاقة : ألا[ج] ⟵ ج، قام تولُّد الدلالة في (9) على علاقة مقابِلة ضمن حركة خِلافيّة تقوم على الشكل : أ [ج] لا] [ج]. وتمّ ذلك في البنية التمثيليّة

1) لاحظ أ. المتوكّل هذه الظاهرة في الاستفهام في إطار محاولته للتّمثيل للقوى الإنجازيّة لهذه العمل، ضمن دراسته لظاهرة الاستلزام الحواريّ. (انظر المتوكّل 1986 : 163).

(10) بعمليّة إعرابيّة قامت على إظهار الفعل الذي تمّ إضمارُه في (9). وهو إضمارٌ قام بدوره على قرائن مقاميّة تفضي إلى الجهة الثانية المُحدِّدة للدّلالة وهي المقام.

وهي جهةٌ أكّد عليها المبرّد أكثر من الجهة الإعرابيّة، إذْ لم يُورِدْ تحليلاً إعرابيًّا بهذا الخصوص، ولا قاعدة تركيبيّة تقوم على تشكّل خِلافيّ للتّراكيب مولّدٍ لتشكّلٍ خِلافيّ للدّلالة. رغم أنّ أمثلة النّحويّ نفسه تعكس اقترانَ تولُّد دلالة التقرير بالتشكّـــل التركيبـــيّ ألا[ج] للبنية الاستفهاميّة واقتران دلالة الإنكار والتّوبيخ بالتشكّل أ [ج].

أمّا جهة المقام التي حظيَتْ باهتمامه فإنّها وقفتْ في طرح المبرّد أيضا على الملاحظة دون التحليل، إذْ لمْ نجدْ في نصوص المبرّد سوى تنصيصٍ متواترٍ على دور المقام في تحديد الدلالة البلاغيّة المولَّدة في أبنية الاستفهام، لاسيّما دلالتيْ التقرير والإنكار، دون إيفاء المسألة حقّها من التحليل، فبقيت قيْد التعميم والملاحظة. يدعَمُ ذلك قول المبرّد نفسه في موضع لاحق من مُؤلّفه : "ذلك أن ترى الرّجُلَ في حال تلوُّن وتنقُّلٍ، فتقول : (أتميميًّا مرّة وقيْسيًّا أخرى ؟)، تريد (أتتحوّلُ وتتلوّنُ ؟)، وأغناه عن الفعل ما شاهَدَ من الحال". (المقتضب III : 264).

إنّ مسألة مساهمة معطيات المقام في التشكّل التركيبيّ والدّلالي للبنية الاستفهاميّة مسألةٌ جديرةٌ بالدّرس والتحليل، لتبيُّن عمليّة تشكّل الدّلالة البَلاغيّة في هذه البنية. ورغم أمثلة المقتضب التي تُثري البُعدَ الاختباريّ للقضيّة في طرح المبرّد، فإنّها بقيت في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التحليل يكشف عن دوْر المقام ضمن عناصر النظام النّحويّ المجرّدة في تكوين دلالة البنية. وهو أمر يقتضيه افتراضنا للعلاقة الأساسيّة بين البنية النّحويّة والبنية الدّلاليّة للقول، إذْ ليستْ معطيات المقام سوى محتَمَلات البنية النّحويّة، حيثُ تستبطنُ البنيةُ مقامَهاَ الخاصّ [1].

أمّا ابن السّراج فقد أوردَ ما يرجّحُ هذا الافتراض، إلاّ أنّ اختباره للمسألة بأمثلة استفهاميّة لمْ يكُنْ كافيًا لتخليص المسألة من التّعميم والإطلاق، إذْ تعلّقَتْ ملاحظَاتُه باستبطان البنية النحويّة عمومًا لمقام خاصٍّ بها. يقول : "لا يأتلفُ من الحرف مع

1) لمزيد الاطّلاع انظر في ذلك : نجوى بن عامر : - 2004 : "الأسس النّحويّة والتّداوليّة لمتضمّنات القول".
- 2007 : "متضمّن القول ومراجعه اللّغويّة".

الفعل كلامٌ، لوقلتَ (أيقومُ) ولم تجدْ ذكر أحدٍ، ولمْ يعلمْ المخاطَبُ أنّك تشيرُ إلى إنسانٍ لمْ يكنْ كلامًا" (الأصول I : 41). فلا يتمّ معنى (11) :

(11) : أيقوم ؟

استفهامًا عن قيامِ الفاعل حتّى تخبرَ البنيةُ نفسُها عن فاعلٍ متعاقدٍ عليه بين المتكلّم ومخاطَبه، فإضمارُ المتكلّم للفاعل يُرافقهُ مُتَضمَّنٌ في البنية مخبِرٌ عن إضماره، لا يتمّ للبنية معنى الاستفهام أوْ غيره إلاّ به، وهذا المتضمَّنُ مقامٌ للقول يشمَل متكلّمًا ومخاطبًا متعاقديْن على فَاعلٍ معيّنٍ مستفهَمٍ عن فعله. قد لا يكون حقيقيًا بقدْر ما هو في عمل النحويّ مثالٌ ضمن مقامٍ مجرّد يصنعه افتراضًا ويجمع فيه متكلّمًا مجرّدًا بمخاطب مجرّد على جملة مّا (انظر الشريف 1999 : 53).

يدعُو ذلك إلى مقارنة هذا التصوّر للمقام بتصوّر التداوليين المحدثين، إذْ لا يكون معهم إلاّ حقيقيًّا (أوركيوني 1998 : 162) [1] تضيقُ اللّغة عن احتماله، فذهبوا إلى "صمت البنية النّحويّة" (J. Moeshler et A. Reboul : 500) [2] وهو فيما نذهب إليه ضمن ممارستنا لنصوص النّحاة العرب القدامى متضمَّنٌ في البنية النحويّة مستبْطَنٌ فيها. إذْ تحمل كل بنية نمطها المقاميّ، و"لا تصرُّف للقائل فيه بل هو ما يوفّره النظام مجرّدًا." (انظر المبخوت 2001) (بن عامر 2007 : 13).

ملخّصُ ذلك :

1- أنّ نحاة هذه المرحلة لاحظوا مُشارطة الاستفهام لأبنية الإثبات والنفي المولّدة لدلالات التقرير والإنكار والتوبيخ، واكتفوا بالملاحظة، فلم يزيدوا عمّا أقرّه سيبويه في هذا المضمار.

2- أنّهم أكّدوا في ذلك على جهة المقام في توليد الدّلالة من هذه العلاقة دون جهة الإعراب والتركيب رغم توفّر البعد الاختباري (التمثيل) في معالجتهم للقضية.

3- أنّ جهة المقام هذه بدورها لم تنل حظّها من التحليل في هذه المرحلة إذْ اكتفوا فيها أيضا بالملاحظة والإقرار.

---

1) Orecchionni (C-K) : 1998 : « Le contexte : Ensemble de savoirs et de voyances, système de représentations, interprétations et évaluations de l'univers référenciel. » (L'implicite. P :162.)

2) Moeshler (J) et Reboul (A) : « La linguistique muette » : Dic-Ency. de pragmatique. P : 500.)

خاتمة الفصل الرّابع :

نخلصُ ممّا أوردنا بمتْنِ هذا الفصل إلى جملة استنتاجات أهمّها :

1- أنّ علاقات الاستفهام الدّلاليّة بين مناويله التركيبيّة الأساسيّة تقوم على ضربيْن : أوّلهما ما ينعقد بين المناويل أ [(...) أمْ (...)] و[أيّ(...)] و[سْ؟ (...)] من تشارطات داخل حيّز الاستفهام الدّلاليّ وثانيهما ما ينعقد بين أبنية الاستفهام وأبنية مغايرة من قبيل الإثبات والنفي، والمولّدة عموما للدّلالتيْن البلاغيّتيْن : التقرير والإنكار.

2- أنّ الضّرب الأوّل من هذه التشارطات مسيَّر بخصائص دلاليّة تسيطر على تشكُّل الدّلالة فيها من قبيل :

خاصيّة التعيين المسيطرة على علاقة أ [(...) أم (...)] ↔ [أيّ(...)] أو خاصيّة الاحتمال والتفصيل المتحكِّمة في العلاقة أ [(...) أم (...)] ↔ [سْ؟ (...)].

3- أنّ الضّرب الثاني من هذه العلاقات مسيَّر في تصّورات نحاة هذه المرحلة بعنصر المقام ضمن عناصر النظام النحويّ المشكِّلة للدّلالة.

4- أنّ معالجة النّحاة لهذا العنصر في هذه المرحلة اتّسمتْ بالتعميم والاكتفاء بالملاحظة دون النّفاذ إلى تحليل الجانب الاختباري للقضيّة.

II-5- خاتمة الباب الثاني :

أهمّ ما نخرج به من دراسة خصائص أبنية الاستفهام وعلاقاتها اللّفظيّة والتركيبيّة والعامليّة والدّلاليّة في مرحلة مبكّرة من التفكير النّحوي يتلخّص في الآتي :

1- أنّ الخصائص التصريفيّة والاشتقاقيّة والعامليّة والدّلاليّة لحرف الاستفهام تبوّؤه المنزلةَ الأساسيّة في البنية الإعرابيّة المجرّدة وتخوّله دون غيره لتأدية معناه.

2- أنّ النّحـــاة في هـــذه المرحلة توصّلوا من خلال ذلك إلى تعميم المنـــوال أ [(...) أم (...)]على تشكُّلات الاستفهام اللّفظيّة والتركيبيّة والدّلاليّة، اعتبارا لخصائصه النّحويّة.

3- أنّ معالجة النّحاة لتكوُّن الدّلالة في البنية الاستفهاميّة تنطلق من وظائف هذه الخصائص في تشكُّل علاقات الاستفهام. ذلك أنّ هذه العلاقات بمختلف ضروبها هي المولِّدة للدّلالة وضْعيّةً كانت أوْ خارجةً عن الوضع.

4- أنّ هذه العلاقات ضروبٌ من حيث النّوع ومن حيث حيّز الاشتغال : فمن حيث النّوع هي : لفظيّة وتركيبيّة وعامليّة ودلاليّة، ومن حيث حيّز الاشتغال : ضربٌ يَنعقد بين المناويل الأساسيّة ضمن حيّز الاستفهام ذاته، وضربٌ ينعقد بينها وبين سائر الأبنية النحويّة المغايرة فيجمع بين أحياز هذه وتلك.

5- أنّ الفصل بين هذه العلاقات منهجيّ، ذلك أنّ هذه العلاقات تخضع لمسترسَل نحويّ تتعامل ضمنه المستويات اللّفظيّة والإعرابيّة والمقوليّة والدّلاليّة. إذْ تستدعي هذه في معظم الحالات بعضَها البعض في نفس العلاقة.

6- أنّ العلاقة اللّفظيّة بين الاستفهام والموصول والشرط القائمة على المشترك العَلاميّ من المجموعة {مَن، ما، متى،...} مسيَّرة بخصائص أسماء الاستفهام : الإبهام ووَسْم مقولات اسمية فرعيّة كالماهيّة والظّرفيّة.

7- أنّ العلاقة بين الاستفهام وهذه الأبنية وغيرها، القائمة على المشابهة التركيبيّة في اقتضاء الفعل تتحدّدُ بالمنوال التالي :[إ][ففا(مفـــ)] [1]. اعتبارًا لوقوع الفعل ضمن أحياز الحروف الأصول لهذه الأبنية معمولاً للحرف ومتمّمًا لمعناه. إذْ لا يتمّ معنى حدثيّة الحرف إلاّ بواسطة حدثيّة هذا الفعل. ومن هنا يتحدّد مفهوم عمل المتكلم (أوْ فعله) في الكلام.

8- أنّ علاقة الاستفهام بجوابه الخبري أوْ الجزائيّ تخضع للمنوال إنْ [ج$_2$ ج$_1$] اعتبارًا لكون الخبر عمومًا جوابًا للطّلب.

9- أنّ العلاقات العامليّة للاستفهام لم تبلغْ في تحليلات نحاة هذه المرحلة درجةً من الاختباريّة تضمن تكامُل المستويات النّحويّة، المقوليّة والإعرابيّة والدّلاليّة، من ذلك ضُعف توجيه الإعراب في العلاقات :

أ [ج] ⟷ إنْ [ج]، أوْ : أ [ج] ⟷ ليت[ج]، أوْ : { علم ... / سواء ... / اضربْ ... } أ [ج].

10- أنّ علاقات الاستفهام الدّلاليّة تتوزَّعُ إلى قسميْن : أوّلهُمَا ما ينعقدُ بيْن مناويل الاستفهام الأساسيّة، ويخضعُ لخصائص تركيبيّة ودلاليّة كخاصيّتيْ التعيين والتفصيل، وتتلخّصُ في العلاقة التّشارطيّة الثُّلاثيّة :

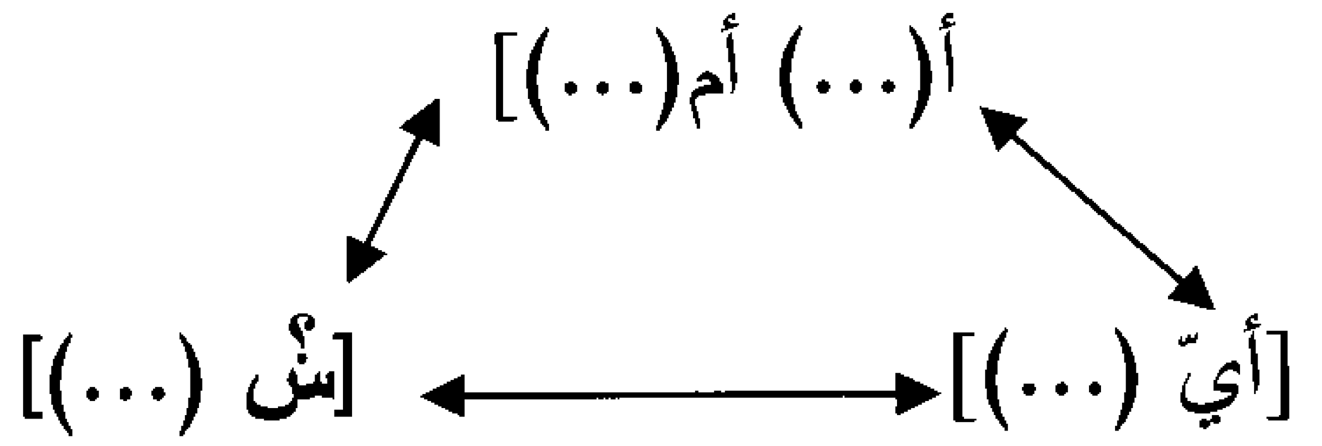

وثانيهما ما ينعقد بيْن الاستفهام وأبنيةٍ مُغايرة، ويخضعُ لخصائص تركيبيّة وعوامل مقاميّة، وتتولّدُ منها دلالاتٌ من قبيل التقرير أوْ الإنكار أبرزها العلاقتان : ألا[ج] ⟷ ج وأ[ج] ⟷ لا[ج].

1) [إ] : رمز لتمثيل المحلّ الإنشائي في صدر البنية النّحويّة (انظر الشريف : 2002).

يفضي ذلك تلقائيّا إلى السّؤال في أقوال النّحاة - ممّن صنعت نصوصهم مراحل لاحقة في تاريخ تكوّن النّظريّة النّحويّة العربيّة - في هذه القضايا وغيرها، لاسيّما ما عقب منها هذه المرحلة المبكّرة مباشرة، فمثّل قولا على قول على قول، وهو حال النّصوص الممتدّة بين "شرح" السّيرافي و"خصائص" ابن جنّي.

III. الباب الثالث

الأساس المعنويّ لعلاقات الاستفهام

السّيرافي ←———— ابن جنّي

0.III. مقدّمة الباب الثّالث :

نُسخّر هذا الباب من عملنا للبحث في خصائص أبنية الاستفهام وعلاقاته في مرحلة ثالثة من الدّرس النّحوي القديم. حدّدناها بالنّصوص الممتدّة من "شرح السّيرافي" إلى "خصائص ابن جنّي"، وقد أطلقنا في سبيل ذلك افتراضا أساسيًّا بشأن مقاربة النّحاة عموما لهذه القضايا، مفاده انطلاقُهم من خصائص الأبنية النّحويّة : اللّفظيّة والإعرابيّة العامليّة والمعنويّة : المقوليّة منها والدّلاليّة، لسبْر علاقات الاستفهام وتحديد مولّداتها الدّلاليّة. وقد تبيّنّا مدى تقيّد النّحاة بهذا التّمشّي في المرحلة الثّانية من هذا الدّرس.

والغاية من ذلك الاستدلال على افتراضٍ أعمّ مسيِّر لهذا العمل، وهو أنّ الدّلالة تنبثق من رحم العلاقات النّحويّة بين الأبنية.

والتزامًا منّا بهذا الافتراض في هذا الباب نسألُ أوّلاً في خصائص الأبنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام من منظور نُحاة المرحلة الثّالثة، لنربطها في فصلٍ ثانٍ بأبنيته الدّلاليّة من خلال الكشف عن مُسيّرات العلاقة بينهما بغاية الاستدلال أساسا على أنّ الدّلالة في أبنية الاستفهام وليدةُ علاقاتها النّحويّة.

لنتحوّلَ في ما يلي ذلك إلى تبيُّن علاقات الاستفهام ودلالاته، وقد فصلناها فصلْيْن : فصل ثالث اعتنيْنا فيه بمستوى أوّل من تشارطات الاستفهام، تتحدّد بحيّزه النّحوي ولا تتجاوزه دلاليًّا. فنظرنا في العلاقات بين ألفاظه ومولّداتها، ثمّ في التّشارطات بين مناويله الإعرابيّة الأساسيّة ومسيِّراتها.

أمّا في الفصل الرّابع فقد أولَيْنا عنايتنا للمولّدات الدّلاليّة لعلاقات الاستفهام بأبنية مغايرة. لنكون بذلك قد اختبرنا علاقات الاستفهام ودلالاته في هذه المرحلة من حيث انتظامُ اشتغالها ومسيّراتُها ومولّداتُها النّحويّة، واستدللنا بمعالجة قسمٍ من مدوّنتنا على افتراضنا الأساسيّ : تولُّد المعنى من العلاقات بين الأبنية النّحوية لا من خارجها.

1.III- الفصل الأوّل :

البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام

أقمنا عملنا على فرضيّة كبرى : مفادها تولّد الدّلالة من العلاقات بين الأبنية النّحويّة، وتبيّنّا أنّ مفهوم السّمة أو الخاصيّة يشترط مفهوم العلاقة ويقتضيه. ذلك أنّ بعض الخصائص تحتجب حتى يتمّ الكشف عن علاقات البنية النّحويّة والعكس. وقد اعتنى نحاة المرحلة الثّانية بالخصائص الاشتقاقية والتّصريفية لألفاظ الاستفهام وأبنيته، في حين بقيت بعض خصائصها الإعرابيّة والعامليّة قيْد الحدس والملاحظة. لذلك نعتني في هذا الفصل بخصائص البنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام في مرحلة ثالثة من التّفكير النّحويّ القديم فننظرَ أوّلاً في خصائص موضع حرفه : رأس البنية، ثمّ في خصائص مواضع أسمائه الإعرابيّة، ليجرَّنَا ذلك تلقائيّا إلى تقليب أنماط تصرّف المتكلّم في هذه البنية بالحذف والإضمار وفي مظاهر تعقُّب النّحاة لهذا التصرّف.

فما قول نحاة هذه المرحلة في خصائص البنية الإعرابيّة وتشكّلاتها العامليّة وفي تصرّف المتكلّم فيها ؟

1.III-1- الخصائص الإعرابيّة والعامليّة لحرف الاستفهام :

ظهر في المرحلة السّابقة غموض وظائف حرف الاستفهام العامليّة، إذ تراوحت لدى نحاتها بين وظيفة إيقاع المعنى من جهة (المقتضب IV : 202) وغياب أثره العامليّ اللفظيّ من جهة ثانية (الأصولI : 55).

وهو غموض تواصل مع الرّمّاني (تـ384هـ) في هذه المرحلة، فقد قصر اهتمامه على عمل الهمزة اللّفظي، فأقرّ انعدامه إذ "كانت من الهوامل لأنّها تدخل على الاسم والفعل، وما كان بهذه الصّفة لم يعمل شيئا" (معاني الحروف : 35).

وقد يكون التّصنيفُ العامّ للحروف إلى عوامل وهوامل هو الذي جرّ النّحاة إلى المضيّ في اعتبار البعد اللّفظيّ من عمل حرف الاستفهام دون البُعد المعنوي.

غير أنّ الـمُحدَث في المعنى غير المحدَث في اللّفظ عند بعض النّحاة، إذ "من الحروف ما يدخل لتغيير المعنى من غير أنْ يحدِث في اللّفظ تأثيرًا. كقولك (هل زيدٌ قائمٌ ؟) و(أزيدٌ قائمٌ ؟). ولم تغيّر (هل) والألف مع إحداثهما معنى الاستفهام لفظَ الابتداء والخبر". (السّيرافي : شرح الكتاب II : 383).

هذا الواقع في اللّغة نصَّ عليه الفارسي(تــ377هــ) أيضا، مع بيان دخول حرف الاستفهام على التّام من الجُمل، إذ "يدخل الحرف على كلّ واحدة من الجُملتين فيكون كلاما. كقولنا (إنَّ زيدا أخوك) و(مَا بشْرٌ صاحبُك) و(هلْ كتبَ عبدُ الله ؟)." (المقتصد في شرح الإيضاح I : 94).

يدعم ذلك ما توصّلنا إليه في الباب الماضي، إذ يحقّقُ حرفُ الاستفهام للبنية الدّاخل عليها الانتقَال من تشكّلها التّركيبي القائم على "الجملة" إلى تشكّل قائم على "الكلام" : [حرف + جملة].

ويقتضي ذلك أنّه إذا ما دخل حرفُ الاستفهام أو غيره من حروف المعاني على الجملة صارت ضربا من ضروب الكلام لا الجملة. وهو درس استوعبه تلميذه ابن جنّي (تــ392هــ) حين بيّن أنّ حرف الاستفهام أو النّفي "إنّما تدخِلهما على الجمل المستقلّة، فتقول (ما قام زيد) و(هل قام أخوك ؟) فهذه الحروف ألحاقٌ وزوائدُ على الجمل" (الخصائص II : 278).

لا يمكن في هذا السّياق إلاّ المضيّ فيما أقرّه المبرّد وابن السّرّاج في مرحلة سابقة، من كون حرف الاستفهام حرفا حادثًا على بنية أولى دنيا، مثّلها النّحاة بالبنية الخبريّة المنمّطة [ففا(مف)]. وهي مسألة لا توقع حدثًا في معالجة النّظام الإعرابيّ والعامليّ للأبنية لانبنائها على ما أقرّه النّحاة الأوائل، ولكنّها – في سياق آخر – تُضْعِفُ بالضّرورة ما ذهبت إليه بعض الدّراسات الحديثة من إقرار سيبويْه بلاحقيّة عمل الإخبار بعمل الاستخبار وتقدُّم غير الواجب على الواجب (البعزاوي : 2005 : 135).

والأهمّ هنا أنّ الحدث كائنٌ مع ابن جنّي في تصريحه بأنّ هذا الحرف، وإنْ كان من الألحاق، فإنّه يمثّل الوسمَ اللّفظيَّ الأدنى النّائبَ عن فعل المتكلّم، وهو موقف يعبّر عن إدراكٍ متقدّمٍ للبنية الإعرابية الموضعيّة لبنية الاستفهام. فهي تشمل، فضلا عن المواضع الإحاليّة الخبريّة الدّنيا، موضعًا أساسيًّا خاصّا بالحروف الألحاق الواسمة لما يمكن أن يحدُثَ من الدّلالة، إذ كانت" نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها." (الخصائصII : 245) فتجسّد بذلك استعاضَةَ المتكلّم بوسمٍ لفظيّ مختصَر عن جُملٍ تامّةٍ هي أعمال للمتكلّم، فأنت "إذا قلت (ما قام زيد)، فقد أغنتْ(ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل(....) وإذا قلت (هل قام زيد ؟) فقد نابت (هل) عن (أستفهمُ)" (الخصائص II : 273).

إنّ الجديد هنا هو تخليص الحرف من حدوده اللّفظيّة الفقيرة معجمًا واشتقاقًا، إذ ينوب حرف الاستفهام هنا - كما سائر حروف المعاني - إسنادًا فعليًّا تامًّا يُسنَد فيه الفعل إلى المتكلّم المفرد :

(1) – هل ⟷ أستفهمُ } ح ⟷[ف+فا] ⟵ [أ] [ج].
ما ⟷ أنفي

ملخّص ملاحظات النّحاة بشأن البنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام هي :

1- أنّ الفعل في [ففا (مف)] الإحاليّة لم يعد المكوّن الأهمّ ضمن البنية الإعرابيّة والعامليّة لجملة الاستفهام، وإنّما اضطلع بذلك الحرف الدّاخلُ عليْه، العامل فيه معنًى.

2- أنّ البنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام قائمةٌ أساسًا على عمل الحرف في موضع الصّدر، ويعدّ ذلك توظيفًا لملاحظات المبرّد بشأن مفهوم إيقاع المعنى بالحرف وتطبيقا نحويًّا له على عمل الاستفهام.

3- أنّ ذلك يؤدّي إلى اضمحلال التّصنيف العاملي اللّفظي التّقليدي لحروف المعاني إلى عاملة وهاملةٍ، وتقوية مفهوم إعمالها معنًى في الأبنية المركّبة بها.

4- أنّ ذلك يرسّخ توجّه النّحاة القدامى إلى إسناد مفهوم "الكلام" إلى البنية التي يدخل عليها الحرف بعد استوائها جملةً : كلام ⟵ ح + [ج].

5- يدعَمُ ذلك أيضًا كونَ دلالة الاستفهام دلالةً حادثةً على دلالةٍ أساسيّة دُنيا احتماليّة هي الخبر، تسمها بنيةٌ حادثةٌ (يختصرها الحرف (أ) ويستوعبها موضعه[أ]) على بنية دُنيا هي [ففا (مف)].

1.III -2- موضع (هلْ) :

تبيّنّا في ما تقدّم اعتماد البنية الإعرابيّة للاستفهام على الحرف كمكوّن عامليّ أساسي، لكننا لاحظنا أيضا في مرحلة سابقة تنزيل النّحاة (هل) منزلةً دون الهمزة في الاستفهام، وهو موقفٌ يضرب بجذوره في "الكتاب" (I : 99-100). فهل نزّل نحاةُ هذه المرحلة (هلْ) المنزلة نفسها ضمن البنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام ؟

نقَل السّيرافي (تــ368هــ) في ذلك أنّها "وإنْ كانت استفهامًا فإنّه تدخلُ عليها ألفُ الاستفهام فيما ذكره أبو العبّاس المبرّد، ولا تقع مواقع الألف كلّها، وإنّما لها مواضعُ مخصوصة. قال الشّاعر :

سَائلْ فَوارسَ يرْبُوعٍ بشِدَّتِنَا ¥¥¥ أَهَلْ رأوْنا بسفْح القُفّ ذِي الأَكَمِ."

(شرح الكتاب I : 170.)

فأقرّ قُصورَها بغيْر إيرادٍ لمواضعها "المخصوصة" المنصوص عليها.

أمّا الفارسي، فساقَ من هذه المواضع دخول (أَمْ) عليها، في حين "لا تدخل على الألف التي للاستفهام، وذلك أنّ الألف لا تكون إلاّ للاستفهام." (المسائل المنثورة :198.)، وقد ردّ عدم وقوع (هل) في موضع الهمزة إلى خروجها إلى معنى (قد)، لأنّ "هل تخرج عن الاستفهام مبتدأة، وذلك قوله سبحانه (هل أتى على الإنسان حين من الدّهر) بمعنى (قد)." (نفسه 201). وتبعه في ذلك الرمّاني (معاني الحروف : 102.)

أيّد معظم نحاة هذه المرحلة إذن إظهار الهمزة أوْ عديلتها (أم)، أو إضمارها مع (هل) بيانًا "لتنحّيها" عن الموضع الإعرابي الأساسي [أ] في الاستفهام وضعف تمحّضها دلاليًّا له.

غير أنّ صاحب الخصائص عدل عن مواقف سابقيه حين اعتبر ذلك "قولاً يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب." (الخصائص II : 463.)، ذلك أنّ المثال الذي أدرجَ النّحاةُ على أساسه (هل) ضمنَ علاقة تكافؤ دلاليّ مع (قد)، احتمل في رأي ابن جنّي تأويلاً مخالفا يُبقِي على وضعها الدّلالي، يقول : "فقد يمكن عندي أن تكون مبقّاةً في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنّه قال - واللهُ أعلم - (هل أتى على الإنسان هذا ؟) فلا بدّ في جوابه من (نعَم) ملفوظا بها أو مضمَرة، أي فكما أنّ ذلك كذلك ينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه ولا يبأى بما فتح له. وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه : (بالله هل سألتني فأعطيتك) أم (هل زرتني فأكرمتك)، أي فكما أنّ ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقّي عليك وإحساني إليك، ويؤكّد هذا عندك قوله تعالى (إنّا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا، إنّا هديناه السّبيل) أفلا تراه -عزّ اسمه- كيف عدّد عليه أياديه وألطافه له." (الخصائص II : 462.).

أبقى صاحب الخصائص على المعنى الوضعي لِـ (هلْ) وهو الاستفهام في (2) :

(2) - هل أتى على الإنسان حين من الدّهر ؟

ولكنّه اعتمادا على علاقة الاستلزام بين الاستفهام وجوابه، يدمج نفس البنية في علاقة تكافؤ دلاليّ بالبنية الجزائية (3) كالآتي :

(2) - هل أتى على الإنسان حين من الدّهر ؟ ⟵⟶ (3) هل أتى على الإنســان ذلك فيحتقر نفسه.

كما أدرج (3) في علاقة مشابهة مع (4) :

(4) -أ- هلْ سألتَني فأعطيتُك.
-ب- هلْ زرتَني فأكرمتُك.

وأضاف إلى ذلك معنى (5) :

(5) - فيجب أن تعرف حقّي عليك وإحساني إليك.

بمعنى أنّ (2) تتكافأ دلاليّا مع (3)، وتقتضي إلى ذلك معنى(5)، بما يفضي إلى علاقة تشارط وتكافؤ بين (2) من جهة و(3) و(5) من جهة ثانية. ويمكن درء التعقيد في هذه العلاقة بتمثـــيل رمزيّ لها كالآتي :

(6) هلْ[ج] ⟷ (7) : أ[ج] + إنْ [ج$_2$ج$_1$] + [ج].

وجمْعُ ابن جني لهذه الدّلالات في هل [ج] يُعَدُّ موقفا خالف به مذهب سابقيه في (2) إلى معنى (قدْ). وأبعدُ من ذلك فإنّ هذا الموقف يتضمّن "إعادة اعتبار" لـــ (هلْ) من جهة كونها حرفًا ينزل منزلةَ الهمزة في الاستفهام ولا يكتفي باليسير من خصائصها. ولئنْ خرجت (هل) إلى معنى (قدْ) في بعض الأبنية المنجزة، فإنّ ذلك نظيرُ ما يحدثُ مع الهمزة" فمثلهُ خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير، ألا ترى أنّ التقريرَ ضَربٌ من الخبر، وذلك ضدّ الاستفهام." (الخصائص II : 463-464).

ورغم أنّ مخالفة ابن جنّي لسابقيه وُوجِهت بوقائع اللّغة والاستعمال، إذْ تأكّد ظهورُ الهمزة مع (هل) في مثل (8) :

(8) - أهلْ رأوْنا بسفْحِ القُفِّ ذي الأكَمِ.

فإنّه انتهى إلى أنّ (هلْ) هذه التي تجتمع مع الهمزة في أبنيةٍ من قبيلِ (8) هي الخارجةُ إلى معنى (قدْ). بمعنى أنّ الهمزة لا تجتمع مع (هلْ) إلاّ إذا خرجت هذه إلى غير معنى الاستفهام، كالإثبات مثلاً (نفسه II : 463) :

(8) أهل رأونا بسفح... ⟷ (9) أقدْ رأوْنا بسفح...

وقد سبق شيخُه صاحب المسائل إلى هذا الاستنتاج في تحليل مثله حين اعتبر أنّ "(أمْ) في هذا البيت للاستفهام و(هلْ) بمعنى (قدْ)" (المسائل المنثورة : 201).

نجمل الحاصل من ذلك في الملاحظات التالية :

1- توصّل النّحاة في هذه المرحلة إلى جمع حرفيْ الاستفهام : الهمزة وهل تحت نظامٍ للحروف تُسَيِّرُه العلاقات بين الأبنية النحويّة، إذْ تتحدّد وظائف الحرف العامليّة والدلاليّة بمجرى التشارطات التي تحكم الأبنية.

2- أنّ الموقف القائل بقصور (هل) عن ملء الموضع [أ] في الاستفهام لا يمكن أن ينبني فحسب على خروجها في المثال (2) الموروث عن سيبويه إلى معنى (قد) التقريري.

3- أنّ خروج (هل) هذا إلى معنى (قد) في نظر بعض النّحاة هو عين ما يقع مع الهمزة، إذْ تتولّد فيها الدّلالات الخارجة عن أصل وضعها بحكم ما ينعقد بين أبنيتها وأبنية مغايرة من علاقات.

4- يؤدّي كلّ ذلك إلى اعتبار (هل) في أواخر هذه المرحلة نظيرةً للهمزة في اختصار إنشاء المتكلّم، تحتلّ في البنية الموضعَ [أ] كما الهمزة فيها، لكنْ دون ادّعاء اضطلاعها بجميع خصائص الهمزة الدّلالية.

5- أنّ ما اعتبرته بعض الدراسات الحديثة تطوُّرًا جديدا في اللّغة تخسر بمقتضاه الهمزة بعض خصائصها لفائدة (هل) بحكم مجرّد التداول والاستعمال(ن. المتوكّل 1986 : 134-135) قد أسّس له صاحب الخصائص في هذه المرحلة من النّظرية النحوية القديمة، مع إشعارٍ بضرورة التجاوز نحو فهم العلاقات الجامعة بين الأبنية النحويّة واستنطاق إمكاناتها، إذ هي في نظره المولِّد الأوّل لدلالاتها، ممّا يدعم افتراضاتنا الأساسية في هذا العمل.

III.1-3- مواضع أسماء الاستفهام :

توصّل النّحاة فيما قدّمنا إلى إيقاع (هل) في الموضع العامليّ الحرفي الأساسي في بنية الاستفهام، ونتقدّمُ هنا لننظر في مواضع أسماء الاستفهام من البنية أ[ففا (مف)]، فهل تحتلّ في طروحات نحاة المرحلة الثالثة الموضع [أ] باعتبارها ألفاظًا أُجريتْ على تأدية معنى الاستفهام أمْ أنّ في المسألة نظرًا يتعدّى ظاهرَ وظائفِها الدّلالية ؟

أوْقع السّيرافي أسماء الاستفهام "موقع حرف الاستفهام" (شرح الكتاب I : 174). من قبَلِ" أنّ هذه الأسماء المستفهَم بها نائبةٌ عن ألف الاستفهام متضمِّنةٌ لمعناها" (نفسهI : 46). ولكنّ موقفه هذا لا يوافق ما أورده من كونِ (مَنْ) مثلاً "يُستفهَم بها عن ذوات ما يعقل من الثّقليْن والملائكة" (نفسه I : 133) لا غير، أوْ كون "(كمْ) يُسأَل بها

عن جميع الأعداد"(نفسهI : 137)، إذْ كانت كلّها من الأسماء المعرّفة عموما بكونها "القائمة بأنفسها لمعانيها" (نفسهI : 172).

أمّا الفارسي، فنجد أنّه اعتبر أسماء الاستفهام من الدّوالّ على معانٍ "بأنفسها" وعلى "معنىً ثانٍ" هو الاستفهام. فـ"(مَن) يدلّ على معنى وعلى الاستفهام، وكذلك (ما) يدلُّ على الأجناس أوْ على صفات من يميِّزُ، وعلى الاستفهام، فقد دلَّ على معنييْن إذنْ" (المسائل العسكرية : 89).

والفائدة هنا في إقرار الفاصل بين معنى الاسم القائم في اسم الاستفهام ذاته، ومعنى الاستفهام، فـ "هذه الأسماء تدلّ على المعاني التي تحتها، وكان حدُّها أن تُذكر معها حروف الاستفهام، وإنّما حذفت معها للدّلالة" (نفسه : 89-90).

أقام النّحوي بذلك الفاصل بين اسم الاستفهام وحرفه على الاختلاف في الانتماء المقولي الصّرفي لكليْهما، فالأوّل يمثّل مقولته الاسميّة والثّاني يمثِّل الحرفيّة. وعلى ذلك أقام تحديدَ مواضعِ كلٍّ منهما في البنية الإعرابيّة للكلام. فالاسمُ القائم بنفسه لمعناه لا يمكن أن يؤدّي معنًى في غيره، إذْ نُسبت هذه الخاصيّة الوظيفيّة داخل النظام النحوي للحرْف دون غيره من أقسام الكلام، ليتعذّرَ بحكم التوزّع الوظيفي لهذه الأقسام أنْ يحتلّ الاسمُ موضعَ الحرف أو يعمل عمله لفظًا أو معنًى.

أدّى هذا بصاحب الخصائص إلى اعتبار "الأسماء المستفهَم بها نحو : كمْ ومَنْ وأيُّ وكيْفَ ومتى وأيْنَ وبقيّة الباب، فإنّ الاستفهام معنًى حادثٌ فيها على ما وُضعت له الأسماء من إفادة معانيها" (الخصائص III : 81–82).

فإذا كان الاستفهامُ معنًى "حادثًا على مقتضاهنّ من معنى الاسميّة" (نفسه)، فإنّ إضمار حرفه يغدو ضرورةً موْضعيّةً إعرابيّةً "لدلالة الموْضع عليه" (المسائل العسكرية : 90) كالآتي :

$\frac{\text{Ø}}{[\text{أ}]}$ [سْ؟ ف فا(مف)]

من ذلك المثال : " في نحو قول الشاعر :

فأصبحتُ فيهم آمنًا لاَ كمعْشرٍ أتوني وقالوا مَنْ ربيعةُ أو مُضرُ ؟

ويريد (أَمَنْ ربيعة ؟)". (الخصائص II : 281).

وملخّص القول :

1- أنّ أسماء الاستفهام لا يمكن أن تخرج عن مقولة الاسميّة المسيِّرة لها وإنْ ضارعتْ حرف الاستفهام. لذلك اعتبر النّحاة أنّ معانيها لا تخوّلُ لها نيابة فعل المتكلّم(أستفهمُ) أوْ اختصار محتواه الإنشائي.

2- أنّ ذلك لا يوقعها ضمن البنية الإعرابية للاستفهام إلاّ فاعلةً أو مفعولةً. لذلك يستدرك السّيرافي قائلاً : "والدّليلُ على ذلك أنّها تقع مواقع الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولها ضمير يعود إليها، ويدخلها حروف الجرّ" (شرح الكتاب I : 133)

(3)- يبرّر ذلك تواصلَ مذهب سيبويْه حتّى هذه المرحلة إلى إضمار حرف الاستفهام قبلها، ممّا يجعل البنية الإعرابية المجرّدة التي تخضع لها البنية المركّبة باسم الاستفهام على الشكل التالي :

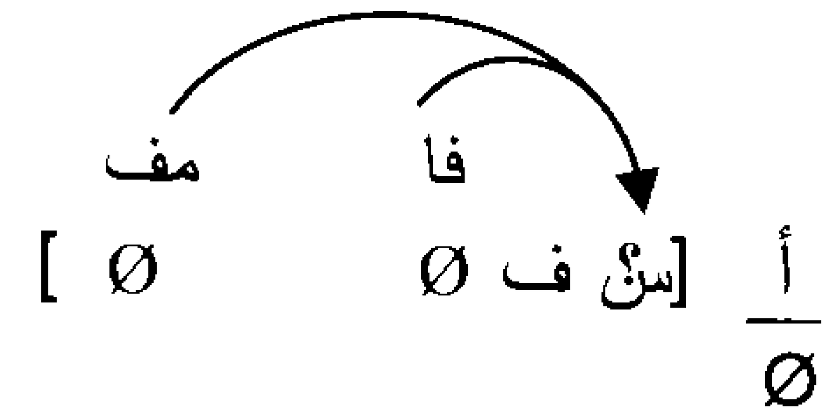

III. 1-4- قضايا الحذف والإضمار في الاستفهام :

بعد أن تبيّنّا مواضع مكوّنات البنية الاستفهامية ضمن أبنيَتها الإعرابية المجرّدة، نتقدّم في هذا المبحث لتبيُّنِ العمليات النّحوية التي تطرأ على هذه البنية ضمن إنجازات المتكلّم، وهي خصوصاً عمليّات الحذف والإضمار التي تجسّد عمل المتكلّم في أصل الوضع وعدوله عنه. لذلك انشغل النّحاة على امتداد مراحل النظريّة النّحويّة القديمة باقتفاء هذه العمليّات التي أحرجتهم في أحيان كثيرة لكثرة إجرائها في معالجة قضايا المعنى.

فما هي أهمّ عمليّات الحذف والإضمار التي يمكن أن يعمد إليها المتكلّم في أبنية الاستفهام، وماهي سبُل تعقُّبها لدى نحاة هذه المرحلة ؟

1.III-4-1- حذف حرف الاستفهام :

اندرجت دراسةُ النّحاة لحذف حرف الاستفهام ضمن سؤالهم في ظاهرة حذف الحروف عموماً، من جهة كونه حذفاً "لا يسوّغه القياس لما فيه من الانتهاك

والإجحاف." (الخصائص II : 279)، فإذا جيء بهذه الحروف اختصارًا لعمل المتكلّم الإنشائيّ الحادث على البنية [ففا (مفــ)]، فإنّ في ذلك حذفًا لمحذوف مقدّرٍ في البنية الأصليّة للكلام، اعتبارًا لنيابته عن فعل المتكلّم (أستفهُم) (الخصائص II : 273)، وفيه "تكليفٌ لعلم الغيْب بمعرفته." (الخصائص II : 360).

لكنْ مع إقرارِ النّحاة للقياس أقرّوا واقعَ اللّغةِ أيضًا، ومنه حذف الحرف رغم عدم جوازه قياسًا، فــ"القياس : ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حُذفت تارةً وزيدَت أخرى" (الخصائص II : 280). وعلى نحويّ كابن جني تفسيرُ هذا الشذوذ الذي احتملتْه القاعدة عن طريق اختباره بواسطة الأمثلة يقول : "ومنه قول ابن ربيعة :

ثمّ قالوا : تُحبُّها ؟ قُلتُ بهْرًا   عددَ القَطْرِ والحَصَى والتُّرَابِ

أظْهَرُ الأمرين فيه أن يكون أراد : أَتُحِبُّهَا ؟..." (الخصائص II :281).

فقد عيّن النحويّ المنجَزَ والمقدَّر في تفسيره للبنية النحويّة (10) كالآتي :

(10)- تُحبُّها ؟

(11) البنية المقدّرة :   أَ تُحبُّها ؟

حذف   ↓ Ø

('11) المنجز :   Ø تُحبُّها ؟

وتختلف البنية المنجزة ('11) عن (10) بكونها تتضمّن موضعًا شاغرًا لفظًا، مُلِئَ بمعنى حرف الاستفهام في البنية المقدّرة الأصلية (11). ومؤدّى ذلك :

1- أنّ التقدير إجراءٌ يتوخّاه النّحويّ في معالجة الأشكال المنجزة للتّوصل إلى تحليل إعرابيّ للظاهرة، أمّا مفسِّر إضمار حرف الاستفهام دون غيره في المثال(10) فهو في نظر ابن جني "قوّة المعرفة بالموضع" (الخصائص II : 284).

2- مقتضى ذلك هو استقرار موضع خاصّ لهذه الحروف في البنية الإعرابية المجرّدة لهذه الأبنية نرمز إليه بـــ [إ] [1] في جميع الأبنية النحوية، ويتحدّد بالموضع[أ] المختصرِ لإنشاء المتكلّم الاستفهاميّ في أبنية الاستفهام بناءً على ملاحظات النّحاة كالآتي :

[إ] [فــ فا (مف)]

[أ] [فــ فا (مف)] ⟵ أ [ج]

3- أنّه موضعٌ يحتاج إليه المتكلّم كما يحتاج إليه النّحوي، إذ بتعيينه يتعيّن قصد المتكلّم وطبيعة العامل معنًى في كلامه.

III.1-4-2- حذف الفعل والجملة في الاستفهام :

عالج النحاة -كما ظهر- حذْف أهمّ عامل في بنية الاستفهام وهو الحرف، ولكنّهم لم يتغاضوْا عن عمليّات الإضمار التي يُلحقها المتكلّم بسائر مكوّنات هذه البنية، فقد "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ على دليل، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف الغيب لمعرفته" (الخصائص II : 360).

وقد اعتنى ابن جنّي بظاهرة حذف الفعل، إذْ كان هذا كثيرًا وُرُودُه في كلام الاستفهام، ويجعله "على ضربيْن : أحدهما أنْ تحذفَه والفاعلُ فيه (...) والآخر أن تحذفَ الفعلَ وحده (...) وذلك أنْ يكون الفاعلُ مفصولاً عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك : (أزيْدٌ قام ؟)، فزيْدٌ مرفوعٌ بفعلٍ مضمَرٍ محذوف خالٍ من الفاعل لأنّك تريد : (أقام زيْدٌ ؟) فلمّا أضمرته فسّرته بقولك : قام." (الخصائص II : 380.).

عيّن النّحويّ أصل البنية ('12) بالبنية المقدّرة (12)، كالآتي :

(12) البنية المقدّرة : أ قـــــــام زيدٌ قام ؟

حذف ⟵ Ø

1) نعتمد في ذلك على إصطلاحات الأستاذ محمّد صلاح الدين الشريف (الشّريف– 2002) لوسم أحد مواضع عمل المتكلّم وهو هنا الموضع الثاني الذي به تكون الحروف معبّرة عن معاني الكلام ويرمز إليه بـــ [إ] دلالة على كونه حدث إنشاء المتكلم.

(12') المنجَز : أ Ø زيدٌ قام ؟

فـ(قام) في (12') مفسّر لفظي للفعل المضمر في (12)، اعتباراً لكون (زيدٌ) مرفوعًا به معمولاً له، فالمحذوف موضع فارغ لفظاً مملوءٌ بمعنى الفعل المقدّر، وهو عامل في فاعله المظهر بعده، فالعامل منفصلٌ عن معموله لفظا لا معنى.

وعملُ الفعل المقدَّر الرّفعَ في بنية الاستفهام نظيرُ عمله النّصب "وعبرة هذا أنّ الفعل المضمر إذا كان بعده اسمٌ منصوب ففيه فاعلُه مضمَرًا. وإن كان بعده المرفوع به فهو مضمَرٌ مجرّدا من الفاعل، ألا ترى أنّه لا يرتفع فاعلان به" (نفسه II : 380).

يعتبرُ النحويُّ بذلك الفعلَ مقدّراً في بنية الاستفهام سواءً ظهر مرفوعٌ بعده أوْ منصوب. ومقتضى ذلك أنّ (13) تشتمل في بنيتها الأصليّة المقدَّرة على فعلٍ مضَمرٍ مع فاعله يُوجَّهُ إليه النّصب في (زيدًا) :

(13) أزيْدًا ضربتَ ؟

(14 المقدَّرُ : أ ضَربتَ زيْدًا ضربتَ ؟

حذف : Ø

(14') المنجَز : أ Ø زيْدًا ضربتَ ؟

فيقترِن بذلك حذفُ الفعل في جملة الاستفهام بمفسِّرٍ لفظيّ هو الفعل المظهَر بعد الاسم المرفوع أو المنصوب. ليعلّق إعراب هذا به.

إنّ تمسُّك النّحاة من خلال معالجة قضايا الحذف والإضمار ببنية إعرابية نمطيّة قوامها الفعل يدعم الافتراضات التي نستند إليها. ومفادها الاعتقاد في قيام البنية الإعرابية المجرّدة للاستفهام في العربية على العنصر الحَدَثي، ويكفي تفعيل مبدإ "النّبْر الدّلالي الإعرابي" (ن. الشريف2002 : 371) لتفسير تحقّق البنية المقوليّة الأساسية المُسيّرة للأبنية : [حـا] جملةً اسميةً إذا ما وقع التّنْبير الدّلالي على الحادث [حا]، أو جملةً فعليّةً إذا ما وقع على الحدث [حـــ].

فقد اعتبر الشريف الأبنية التي يستعملها المتكلّم باعتماد هذا المبدإ "أبنيةً منبَّرة في النظام بذاتها، وليس للمتكلّم إلاّ أن يختارها أو أن يعدل عنها حسب اهتمامه، فليست هي راجعةً إلى تصرُّفه في اللّغة، بل راجعة إلى اختيار ما تصرّفت فيه اللّغة، فهي من تصاريف البنية المحتَملة في المستوى التّصريفي لا غير، أي لا أثر لتوليد المتكلّم فيها." (نفسه 2002 : 371).

ورغم أنّ هذا الطّرح يبدو متجاوزاً لما أقرّه النّحاة القدامى، فإنّه في رأينا يستكمله بالضرورة، ذلك أنّ أهمّ ما نخرج به من معالجة النّحاة لقضايا الحذف والإضمار في أبنية الاستفهام :

1- أنّ هذه العمليّات الإعرابية (الحذف والإضمار) تمثّل تجسيدًا لاختيار المتكلّم أحد تصاريف البنية الإعرابية النّمطية المجرّدة للاستفهام القائمة على الشكل الأساسيّ : أ [فــ فا (مف)].

2- أنّ محافظة النّحاة في معالجتهم لقضايا الحذف والإضمار على بنية إحاليّة قوامها الفعل في الاستفهام [فــ فا(مف)] هو تأكيد لقيام البنية الإعرابية المجرّدة للاستفهام على العنصر الحدثي [حــ]. وأنّ عنصر الحادث لا يمكن أن يكون إلاّ معمولاً للعنصر الحَدثيّ في هذه الأبنية. ونترك تحليل ذلك إلى حينه.

خاتمة الفصل الأوّل :

إنّ أهمّ ما نخلص إليه بشأن خصائص البنية الإعرابية والعاملية للاستفهام من خلال تمشّيات نحاة هذه المرحلة هو :

1- أنّ هذه البنية قائمةٌ أساساً على عمل الحرف المعنويّ ضمن موضع الصّدر في معمولاته الممثَّلة في البنية الإحاليّة الخَبريّة الدّنيا على الشكل التالي :

أ [فــ فا (مف)]

2- أنّ سيْر تكوّن النظرية النحوية القديمة يتجه شيئاً فشيئاً نحو إعادة الاعتبار للعوامل المعنوية، وإضعاف التّصنيف العامليّ اللفظيّ للحروف إلى عاملة وهاملة.

3- أنّ التصنيف الوظيفيّ لحرفيْ الاستفهام شهد في هذه المرحلة مراجعة تضع في اعتبارها الخصائصَ التصريفية والعاملية لكليْهما، ممّا أدّى إلى الكشف عن مجاراة (هلْ) للهمزة من حيث الوظائفُ العاملية الإنشائية، من دون إطلاق الخصائص الدّلالية لهذه على تلك.

4- تثبيت ما توصّل إليه نحاة المرحلة السابقة بشأن إقصاء أسماء الاستفهام عن احتلال موضع حرفه أوْ أداء وظائفه العامليّة والإنشائيّة. وذلك بالنّظر إلى انتمائها التّصريفي إلى مقولة الاسميّة ممّا يجعلها قابعة في الموضع [فا] أو [مف] من أ[فــ فا (مف)].

5- توصّل النّحاة من خلال معالجة قضايا الحذف والإضمار في أبنية الاستفهام إلى إقرار موضع خاصٍّ لحرف الاستفهام في صدر البنية هو [أ]، يتضمّن إنشاء المتكلّم الاستفهامي ويختصّ به ويضطلع بالعمل معنًى في سائر مكوّنات البنية الإحاليّة بعده.

6- أنّ التأكيد على المكوّن الفعليّ ضمن معمولات حرف الاستفهام الإحاليّة يُدرجُ أ[ففا (مف)] ضمن التّجسيدات الإعرابيّة الأساسيّة للبنية المقوليّة العليا القائمة على العنصر الحدَثي [حــحا(حا)].

III.2 -الفصل الثاني :
علاقة البنية الإعرابية بالبنية الدلالية في الاستفهام

تبيّنّا في الباب الماضي أنّ خصائص أبنية الاستفهام الدّلالية لا تنفصل عن خصائصها العامليّة أو الإعرابيّة أو اللّفظيّة، وإنّما تشترطها وتقتضيها، وبالتقدّم نحو هذه المرحلة من التّفكير النّحوي القديم نَنْظر في هذا الفصل في معالجة النّحاة لقضايا الدّلالة في الاستفهام لنختبر ضمنها العلاقة بين أبنية الاستفهام الإعرابيّة والعامليّة وأبنيته الدّلالية، حرصًا منّا على الاستدلال على افتراضنا الأساسي : أنّ الدّلالة في أبنية الاستفهام وليدة علاقاتها.

ننطلق في ذلك من السّؤال أوّلاً في علاقة بنية الاستفهام الدّلاليّة ببنيته الإعرابية والعاملية، وثانياً في البُعد الدّلالي لعمل حرف الاستفهام.

III.2-1- المتكلِّم : العامل في كلامِهِ :

رأينا في الفصل السّابق توصّل النحاة إلى إضعاف التصنيف العاملي اللّفظي التقليدي للحروف لفائدة تقوية عملها المعنوي في معمولاتها الإحاليّة، وقد بدا ضروريّاً لديهم في هذه المرحلة سبْر الخلفيّة النّظرية للتّصنيف العامليّ عموماً إلى عوامل لفظيّة ومعنويّة، ممّا آل بابن جنّي إلى حصرها ضمن عاملٍ جامعٍ موحّد هو المتكلّم نفسه، يقول : "فأمّا الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل في الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرتْ آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ" (الخصائص I : 110).

والمعنى أنّ كلّ عمل نحويّ بعامل من اللّفظ أو المعنى، إنّما هو عملٌ للمتكلّم، وما التصنيف إلى لفظيّ ومعنويّ لهذه العوامل إلاّ تفريع لعامل أوّل في الكلام، وضعه النّحاة تقريباً لمتعلِّم النّحو.

ويمكن أن تُقرأ العوامل المعنويّة تقليداً على أنّها العوامل التي يغيب وسمها لفظاً، كعامل الابتداء الذي وجّه إليه النّحاة رفع المبتدإ وخبره، غير أنّ بحثنا في هذا السياق يتناول أحد العوامل "اللفظيّة" المُحدِثة للمعنى وهو حرف الاستفهام. فما طبيعة وظائف هذا الحرف الدّلاليّة ؟ وما علاقتها بوظائفه العامليّة ؟

III.2-2- الوظائف الدّلاليّة للحرف :

بيّن السّيرافي أنّ الحرف "ما جاء لمعنى في الاسم والفعل" (شرح كتاب سيبويه I : 52)، فأقام الحدّ على الخصائص الوظيفية الدّلاليّة، إذ كانت الحروف "تجيء مؤثِّرةً في غيرها بالنّفي والإثبات والجمع والتّفريق وغير ذلك من المعاني" (نفسه) فجاوز بذلك تحديد الزّجاجي له بكونه "حدًّا بينَ الاسم والفعل ورباطاً لهما". (الإيضاح في علل النّحو : 43).

يُقرأ ذلك على أنّه تجاوزٌ لتضييق وظائف الحروف الدّلاليّة، ذلك أنّها : "تدخل لتغيير معنى ما تدخل عليه، أوْ إحداث معنًى لم يكنْ فيه" (شرح الكتاب I : 52). ممّا يفسّر تصنيفَ النّحاة لحرف الاستفهام دلاليًّا ضمن مغيِّرات المعنى في هذه المرحلة، إذْ "يدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره." (نفسه :61) وإنْ كنّا لا نرى كبيرَ فرقٍ بين تغيير المعنى أوْ إحداث معنًى جديد فيه، فالمغيَّر من المعنى محدَثٌ مكانَهُ غيرُه من المعاني بالضّرورة.

فتح ذلك الباب أمام صاحب الخصائص للبحث في الخصائص الوظيفيّة الدّلاليّة الأساسية للحرف عموماً، من ذلك قوله : "أخبَرَنا أبو عليّ -رحمهُ الله- قال أبو بكر : حذفُ الحروف ليس بالقياس، قال : وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار." (الخصائص II : 273). والسّؤال هنا هو حيّز وظيفة الاختصارِ في الحرف ؟ هل تقف عند اللّفظ أم تتجاوزه إلى المعنى ؟

عيّن ابن جنّي ذلك بالقول : "أنّك إذا قلت (ما قام زيْدٌ) فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت (قام القومُ إلاّ زيْدًا) فقد نابت (إلاّ) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل، وإذا قلت (قام زيْدٌ وعمرو) فقد نابت الواو عن (أعطفُ)، وإذا قلت (ليتَ لي مالاً) فقد نابت (ليت) عن (أتمنّى) وإذا قلت (هل قام أخوك ؟) فقد نابت (هل) عن (أستفهمُ)." (الخصائصII : 273).

نفهم من القول أن النّحويّ يعتبر الحرف شكلا لغويّا مختصرا لبنية أوسع [فـ+ فا] ينوب عن اللفظ بها، لكنّه أيضًا يختزل معناها في بنيته الفقيرة اشتقاقياً وتصريفياً، فالحرف مختصِرٌ للفظِ إنشاءِ المتكلّم ومعناه، ومن ثمّ يتحقّق بدخوله الأثرُ المغيِّر للمعنى فيما يعتمد عليه من مواضع الإحالة.

تتكامل بذلك وظيفتان دلاليّتان لحرف الاستفهام أولاهما اختصارُ حدَث المتكلّم الإنشائيّ والثّانيةُ تغييرُ دلالة البنية الإحاليّة العامل فيها، فهذه تقتضي تلك وتحدث بحدوثها. ويمثُل تقديرُ نواةٍ إسناديّة تامّة [فـ+ فا] في صدْر البنية الدّلاليّة المجرَّدة لبنية الاستفهام كالآتي : (هل ⟵⟶ أستفهمُ) التجسيدَ النحويَّ الإعرابيّ لوظيفة حرف الاستفهام الدّلاليّة الأساسيّة وهي اختصارُ حدث إنشاء المتكلّم الاستفهاميّ في كلامه.

ويؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1- أنّ النّحويّ يفترضُ في هذه المرحلة من تاريخ الدّرس النّحوي العربي القديم بنيةً أصليّة للاستفهام مقدّرة، يحتلّ منها الحرف موضعَ الحدث الإنشائي. ذلك الذي يتأتّى للمتكلّم من خلاله إنجاز أعمال لغويّة مغيِّرة لدلالة البنية الخبريّة الدّنيا. وهي مسألةٌ نجد نظيرا لها لدى التّداوليّين المحدثين الذين أكّدوا على جهة المتكلّم في القول ونصّوا على تعجيم عمله الإنشائي بالفعل المضارع المسند إلى المتكلّم المفرد (Searle 1982)، واعتبروه الواسم لقوّة القول، لكنّهم لم يقفوا في ذلك - كما وقف العرب القدامَى - على العلاقة بين الحرف المتصدِّر للجملة والدّلالة على قوّة القول الممكِّنة من بناء القضيّة على أسس نحويّة واضحة [1].

2- أنّ ابن جنّي ومعاصريه من نحاة المرحلة وإنْ توصّلوا إلى وضع بنية دلاليّة مجرّدة للاستفهام مُضيّاً نحو تمثّلٍ للعلاقة الرّابطة بين بنية الاستفهام الدّلاليّة وبنيته الإعرابيّة المستوعبة لكلّ إنجاز، فإنّهم لم يتوصّلوا بعد إلى تدقيق مواضع حيّز الحدث الإنشائي للمتكلّم، فجعلوا لحرف العطف وحرف الاستفهام وحرف النّفي نفسَ الموضع. في حين عُلِم أنّ حرف العطف مثلا من الدّواخل على حرف الاستفهام، وأنّ حرف الاستفهام من الدّواخل على حرف النفي.

---

1) انظر في ذلك : شكري المبخوت 2004 : 33-34.

3- أنّ وظيفة حرف الاستفهام هي تعجيم حدث إنشاء المتكلّم الاستفهاميّ [أستفهمُ] واختصاره، ممّا يدعم اتّسام العربيّة كلغة طبيعيّة بمبدإ الاقتصاد أو المجهود الأدنى. وقد عبّر ابن جنّي عن هذا المبدأ بالقول أنّ "الغرض من استعمالها (أيْ الحروف) هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها". (الخصائص II : 284).

4- أنّ طبيعة هذا الحدث الإنشائي الاستفهامي بقيت حتّى هذه المرحلة ضمن حيّز غير الواجب مفتقِرةً إلى تدقيق المحتوى المقولي والدّلالي المسيّر لها.

III.2-2-1- الحروف للاختصار لا للإعمال :

تبيّن فيما تقدّم أنّ حرف الاستفهام وحروف المعاني عموما وُضعت لاختصار حدَث المتكلّم الإنشائي سواء كان استفهاما أو تمنّيا أو استثناء أو غيرها، وقد تكون هذه الوظيفة الدّلاليّة علّة القياس النّحوي القائل بأن الحروف للاختصار لا للإعمال. لكنْ يتبادر اعتراضٌ مفاده : ألا تتوافق هذه الوظيفة مع خصائص حرف الاستفهام العامليّة اللّفظية في حين تتعارض مع خصائصه العامليّة المعنويّة ؟

أقرّ ابن جنّي فعلا التّوافقَ بين وظيفة الاختصار في الحرف وانعدام تأثيره العامليّ اللّفظي، وبرّر ذلك بالقول أنّ " علّته أنّهم قد أنابوها (أي الحروف) عن الكلام الطّويل لضرب من الاختصار، فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضُوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا اعتزموه." (الخصائص II : 274-275).

فيكون الإعمال نقضا لوظيفة الاختصار في الحرف، "لذلك لم يجزْ (هلْ زيدٌ أخوك يومَ الجمعة ؟) على أن تجعل يوم الجمعة ظرفا لما دلّتْ عليه (هل) من معنى الاستفهام" (نفسه).

لكنّ السؤال هنا هل وضع القياس في اعتباره عمل هذا الحرف (هل) معنًى في الأبنية المركّبة به ؟

III.2-2-2- عمل حرف الاستفهام :

إذا كان حرف الاستفهام من الألفاظ المنوطة بوظيفة الاختصار، فيمتنع عن العمل اللّفظي فيما يرد بعده، فإنّه يُعَدّ بذلك الحرفَ المنوالَ الذي يُفترض أن تقاس عليه وظائف الحروف الدّلالية والعامليّة.

إلاّ أنّ من الحروف ما يوفي بوظيفته الدّلالية الأساسية، أيْ اختصار عمل المتكلّم، لكنّه لا يخضع للشرط العاملي الموافق لهذه الوظيفة، وهو امتناع العَمل لفظًا. فما الفرق بين حرف الاستفهام وبينها ؟

بيّن ابن جني أنّ إعمال الحروف لفظًا يخضع لشروط، فـ (ليت) و(لعلّ) على سبيل المثال عملتا عملَ الفعل لتضمّنهما من جهة معنَى الفعلِ من التمنّي والترجّي، ولتقارب تشكُّليْهما اللّفظيّيْن مع الفعل من جهة ثانية. وهاتان خاصيّتان معنويّة ولفظيّة يمكن جمعهما تحت علاقة لهما بالفعل هي علاقة المشابهة، ولّدتْ إعمالهما لفظًا.

غير أنّها علاقةٌ بيّن النّحويُّ افتقارَ حرف الاستفهام إلى الخاصية اللفظية الاشتقاقيّة فيها ليبلغ درجةَ العمَل اللّفظي، يقول "فليس كذلك ما كان على حرف ولا ما كان على حرفيْن لأنّه لم يجتمع فيه ما اجتمع في (ليت) و(لعلّ)." (الخصائص II : 276).

من جهة ثانية فإنّ صاحب الخصائص ذهبَ مذهبًا أبْعَدَ مُفَادُهُ أنّ هذه الأفعال المختصَرة بالحروف هي العاملة في الأصل، فلمّا اضطلعت بوظيفة الاختصار، امتنعتْ عن نقض ذلك بالعمل لفظا، واكتفت بعملها معنًى، يقول :" وتلك الأفعال النّائبة عنها هذه الحروف هي النّاصبة في الأصل، فلمّا انصرفت عنها إلى الحروف طلبًا للإيجاز ورغبة عن الإكثار أسقطت عمل تلك الأفعال ليتمّ لك ما انتحيتَه من الاختصار" (الخصائص II : 276-277).

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1- أنّ حرف الاستفهام في معالجة النُّحاة يمكن أن يمثِّل "الحرفَ المنوال" الشّاهدَ على القياس النّحوي لوظائف الحرف الدّلاليّة والعاملية، إذ توافق وظيفتُه الدلاليّة : اختصارُ فعل المتكلّم عدمَ إعماله لفظًا.

2- أنّ ذلك لا يمنع وظائفه العامليّة المعنويّة من حيث كونه مؤثّرا عامليًّا في المعنى منخزلا به من حيّز الواجب إلى حيّز غير الواجب.

3- أنّ ذلك يستبطن علاقة تكافؤ وانتقال بين الحرف والفعل يحافظ بموجبها الفعلُ الإنشائيُّ (أستفهمُ) على خصائصه العامليّة "الإنشائيّة" فيما يقع في حيّزه من مواضع الإحالة، لكنّه يفقدُ بالمقابل خصائصَه العامليّة اللّفظيّة.

4- أنّ هذا الفعل الإنشائيّ للمتكلّم (أستفهمُ) المقدَّر في البنية الدّلاليّة والإعرابيّة للاستفهام، كان يمكن -بناءً على ملاحظات ابن جني- أن يكفيَ النّحاة إثقال الأبنية المنجزة بإضمار فعل يُوجَّه إليه الرّفعُ أو النّصبُ في الأسماء الفاعلة أو المفعولة في البنية الإحاليّة. غير أنّ ذلك بقي في طرحه مفتقرا للبعد الاختباري والاستدلالي للقضية.

III.2-2-3- علاقة البنية الدّلالية بالبنية العامليّة :

تبيّن ممّا سبق أنّ اضطلاع حرف الاستفهام بوظيفة الاختصار الدّلالية لا يمكن أن يُفقده وظيفتَه العامليّة الإنشائيّة، رغم إضعافه - لزوما - لوظائفه العامليّة اللّفظية فيما يقع تحت إسقاطه من مكوّنات إحاليّة. يفضي بنا ذلك تلقائيّا إلى افتراضِ علاقة بين البنيتين الدّلالية والعامليّة في الاستفهام، وللاستدلال على ذلك نطرح السؤال التالي : ما طبيعة هذه العلاقة ؟

بناءً على ما أقرّه النّحاة في هذه المرحلة فإنّ عمل حرف الاستفهام لا ينفصل بتاتًا عن وظائفه الدّلاليّة، بل يرتبط بها ويقتضيها. فإذا كانت هذه الوظائف تكمن أساسا في اختصار إنشاء المتكلّم الاستفهامي كالآتـــي : أ ⟷ أستفهم، فإنّ عمله فيما يقع عليه من مواضع الإحالة يتحدّدُ ببثّ محتوى هذا الإنشاء فيها، ممّا يؤدّي إلى القول أنّ تولُّد دلالة الاستفهام في أبنيته لا يحدث إلاّ نتيجةً لأثره العامليّ الإنشائيّ في معمولاته الإحاليّة.

يجعل ذلك البنية الدّلاليّة للاستفهام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقات العامليّة الأساسيّة في هذه البنية، إذ تكون وليدة انعقادها واشتغالها داخل البنية على الشّكل التّالي :

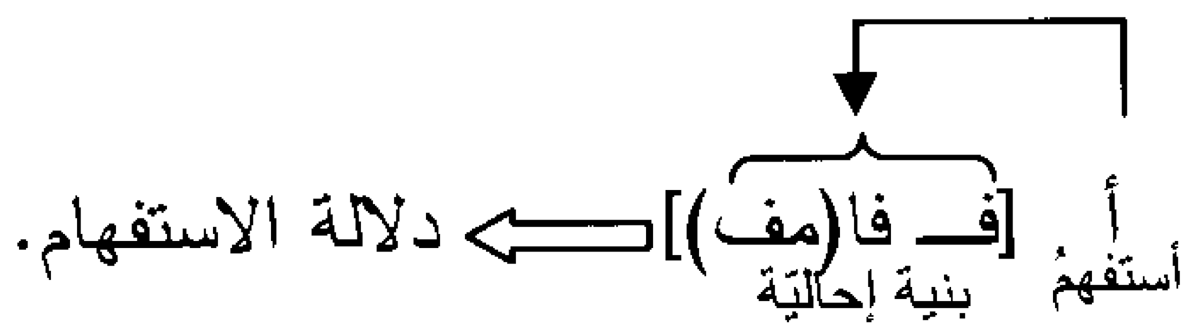

إذ بحكم وقوع البنية الإحاليّة [فـــ فا(مف)] تحت إسقاط حرف الاستفهام الكائن بصدر البنية، تُشحن تلقائيًّا بمعناه، وتتولّد دلالةُ الاستفهام في كل أجزاء البنية، فيلتحم بذلك الأثر العامليّ المعنويّ للاستفهام بالدّلالة الحادثة إذ تكون هذه مقتضى ذاك والعكس.

يُستخلصُ من ذلك :

1- أنّ عمليّةَ تولّد دلالة الاستفهام في أبنيته، هي أصلا وليدة العلاقة العامليّة الأساسية بين حرف الاستفهام المختصر لعمل المتكلم الإنشائي الاستفهاميّ والبنية الإحالية [فـــ فا(مف)] الواقعة تحت إسقاطه بمجرّد تركُبِها به.

2- أنّ ذلك يؤكّد علاقة التّشارط بين البنية الدّلاليّة للاستفهام وبنيته الإعرابية العامليّة. إذ لا تحدث تلك دون هذه ولا العكس، بل تلتحمان التحامًا آنيّا.

خاتمة الفصل الثاني :

نخلص إذن من دراسة العلاقة بين البنية الإعرابية العامليّة والبنية الدّلاليّة للاستفهام إلى النتائج التّالية :

1- أنّ تمشّيات النّحاة في المرحلة الثالثة من الدّرس النّحوي القديم تتّجه نحو سبر المسيّرات النّحويّة لقضايا العمل والدّلالة في أبنية الاستفهام، وقد توصّلوا في ذلك إلى إقرار المتكلِّم عاملا نحويّا أساسيًّا جامعا كائنًا ضمن الأبنية المجرّدة للكلام.

2- توصّل النّحاة إلى إقرار بنية دلاليّة مجرّدة للاستفهام تقوم على الشكل التّالي : أ[فـــ فا(مف)]، يضطلع حرف الاستفهام فيها بتعجيم موضع حدث المتكلّم الإنشائي [أستفهمُ].

3- عُيِّن المحتوى المقولي لحدث المتكلّم الاستفهامي حتّى هذه المرحلة بغير الواجب، ولم نحظ لدى نحاتها بتدقيق لهذا المحتوى.

4- أنّ حرف الاستفهام جسّد مفهوم "الحرف المنوال" من حيث تطبيقه للقياس النحوي للوظائف الدّلاليّة والعامليّة للحرف عمومًا.

5- أنّ ذلك يستبطن علاقة تكافؤ وانتقال بين [أ] و[أستفهمُ] تضمحلّ في طرفيْها الخصائصُ العامليّة اللّفظيّة مقابل دعم خصائصهما العامليّة الإنشائيّة.

6- أنّ العلاقة بين البنية العامليّة والبنية الدّلالية للاستفهام هي علاقة استلزام واقتضاء وتشارط. إذ تتولّد الثانية عن اشتغال العلاقات داخل الأولى. فلا تنفصل الدّلالة عن الإعراب والعمل، وإنّما تتكوّنُ بتكوُّنهمَا.

III. 3- الفصل الثالث :
العلاقات : التّشارطات داخل حيّز الاستفهام

توصّلنا في الفصل الماضي إلى أنّ العلاقة بين البنية العامليّة والبنية الدّلاليّة للاستفهام هي علاقةُ اقتضاء يشترط فيها تمام الثّانية اشتغالَ العلاقات بين مكوّنات الأولى، بحيث يقتضي تكوُّنُ دلالة الاستفهام عمل حرفه معنًى في سائر مكوّنات البنية الإحاليّة [ففا (مف)] الواقعة في حيّزه. ونتقدّم في هذا الفصل لتبيُّنِ العلاقات المنعقدة داخل حيّز الاستفهام النّحوي : التّصريفي والاشتقاقيّ والإعرابي والدّلالي.

فننظر أوّلاً في العلاقات بين ألفاظ الاستفهام نفسها، ومولَّداتها، وما يتحكّمُ فيها داخل النّظام النّحوي من علاقات سابقة للإنجاز بين المقولات التصريفيّة المسيّرة لها. ثمّ في العلاقات المولِّدة لضروب من الدّلالة الاستفهاميّة ذاتها بين المناويل الإعرابيّة الأساسيّة التي حدّدها الواضعُ لأبنية الاستفهام.

فما صنف العلاقة بين حرف الاستفهام واسْمه ؟ وبينه وبين الفعل الإنشائي المقدّر [أستفهمُ] ؟ ثمّ ما طبيعة المسيّرات النّحويّة للعلاقات بين مناويله الإعرابيّة الأساسيّة ؟

III.3-1- علاقة حرف الاستفهام باسمه : (المولَّدات اللّفظيّة) :

أدرج السّيرافي في هذه العلاقة البُعدَ المعنويّ فتجاوز ما أقرّه سيبويه (الكتابI : 8) والمبرّد من مشاكلة لفظيّة بينهما ولّدتْ البناءَ، وقد اعتبر السّيرافي أنّ هذا المولَّدَ اللّفظيّ في اسم الاستفهام حاصلٌ "لمشابهة الحروف التي جاءتْ لمعنى" (شرح كتاب سيبويه : I : 105).

فعيَّن بذلك ضربا من علاقة المشابهة بين حرف الاستفهام واسْمِه قائمة على المعنى. وإلاّ لما أوردَ الحرفَ الموضُوع لمعنًى دون غيره طرفًا أساسيّا لهذه العلاقة. لكنّ هذه العلاقة بقيت مع شارح الكتاب محكومة بالعموم ضمن تصنيف عامّ للمبْنيّات

تتحدّد فيه علل بناء الاسم بـ"مشابهة الحروف ومضارعتها أو التّعلّق بها وملابستها..." (نفسه I : 106).

يدعم ذلك توزّعُ هذا النّحوي في تفسير بناء اسم الاستفهام بين تضمُّنه لمعنى حرف الاستفهام تارةً ووقوعه موقعه طوراً آخر. والظّاهر أنّهما يقعان في مذهبه موقعا واحداً، يقول في (أين) مثلاً : "تتضمّن معنى الاستفهام (...) ووجب أنْ تُبْنى على السّكون لوقوعها موقع حروف الاستفهام" (نفسه I : 109).

قد يحيلُ ذلك على ضعف الإلمام بحقيقة البنية الإعرابيّة للاستفهام. فالنّحويّ يُوقع أسماء الاستفهام تارةً "موقع حرف الاستفهام فبُنيتْ من أجل ذلك" (نفسه I : 133)، وطوْرًا "مواقع الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولها ضميرٌ يعود إليها ويدخلها حروف الجرّ." (نفسه)، ومردّ هذا الغموض في علاقة اسم الاستفهام بحرفه -في رأينا- هو شعور النّحوي بدور المعنى في هذه العلاقة "من قِبَل أنّ هذه الأسماء المُستفهَم بها نائبةٌ عن ألف الاستفهام متضمّنة لمعناها" (شرح الكتابI : 46).

قد تتّضحُ القاعدةُ التي بُنيتْ عليها هذه العلاقة أكثر بالتّقدّم نحو صاحب المسائل، إذ سار بالقضيّة نحو درجة أعلى من الدقّة. فقد أقرّ ما أقرّه سابقوه من كون "البناء لا يوجد في شيء من الأسماءِ إلاّ لمُشابهة الحرف" (المسائل العسكريّة : 246)، غير أنّه استبعد البُعدَ اللّفظي تمَامًا من هذه العلاقة. يقول "فليْس اتّفاق الصُّور ممّا يوجِب البناء في الكَلِم المبنيّة، وإنّما الموجِبُ ما ذكرتُ لك من مشابهة الحرف" (نفسه). لذلك فإنّه يقيمُ تولُّدَ البناء في اسمِ الاستفهام على علاقة التّضمّن التي تجمعُهما، إذ يتضمّن الاسمُ معنى حرف الاستفهام، يقول : "(كيف) و(أين) لا تخرج من تضمُّن الحرف، وذلك أنّها وإن كانت تخرج من الاستفهام إلى الجزاء، فليست تخرج من أن تكون متضمّنةً للحرف." (م. المنثورة : 193).

يبيّنُ الفارسي بذلك أنَّ هذه العلاقة هي أساساً :

1- علاقة تضمّن تطول المعنى لا اللّفظَ.

2- أنّها علاقةٌ تنهض على خاصّية أوّليّة قارّة في الاسم المبنيّ المنسوب إلى الاستفهام كائنةٌ فيه، وإنْ تمَّ انتقاله بين معاني الكلام، وهي تضمُّن معنى الحرف.

3- مقتضى ذلك أنّ النّحويّ قد لاحظ الحركةَ المقوليّة المسيّرة لهذه العلاقة، تلك التي يتمّ فيها انخزال خصائص الاسم التّصريفيّة إلى مقولَة الحرفيّة، فتفقد بموجبها خاصّيّةَ التّمكُّن والإعراب لفائدة البناء المتأصّل في الحرف، المنخزِل بدوره إلى حيّز الفعليّة الحدثيّة، لذلك أورد الفارسي قولَه في موضع لاحق أنّ "الحرفيّة على هذه الأسماء أغلبُ في معنى الاسم، ألا ترى أنّ كلّ موضع تكون فيه اسماً لا تنفكُّ فيه عن شبه الحرف (...) فيُعلم بهذا كون معنى الحرف منها أعمّ وأغلب (...) كما أنّ سائر الأسماء ما وقع منها موقع الحرف وسدّ مسدّه وجب بناؤه. "(المسائل العسكريّة : 244).

لكن هل يكفي ذلك لإقصاءِ البعد اللّفظي من علاقة المشابهة بين حرف الاستفهام واسمه الذي أقرّه سيبويه، وعمادهُ تقارب التّشكُّلات اللّفظيّة بينهما ؟

اضطلع بالاستدلال على ضرورة هذا الإقصاء تلميذُ الفارسي ابنُ جنّي حين بيّن أنّ علّة المشابهة اللّفظيّة "غير متعدّية" و"ذلك أنّه كان يجب على هذا أنْ يُبْنَى ما كان من الأسماء على حرفيْن، نحو يدٍ وأخٍ وأبٍ ودمٍ..."(الخصائص I : 169).

إذْ كانت هذه في نظره علّةً تكرّس المعالجةَ اللّفظيّة لهذه العلاقة وتنأى بالنّحويّ عن إدراك المسيّرات المعنويّة الحقيقيّة لها. ذلك أنّ أسماء الاستفهام قد تضمّنتْ معنى حرفه حدوثاً، و"ماجاء من هذه الأسماء ضامناً لمعنى الحرف كالأسماء المستفهَم بها نحو كمْ ومَن وأيّ وكيف ومتى وأين وبقيّة الباب، فإنّ الاستفهام معنىً حادث فيها على ما وُضعت له الأسماء من إفادة معانيها" (الخصائص III : 82)، إذْ كان "معنىً زائدًا على مقتضاهنّ من الاسميّة" (نفسه).

خلاصة القول إذن في علاقة اسم الاستفهام بحرفه :

1- أنّها علاقة تضمُّن تقوم على حركةٍ تقع بين المقولتين التّصريفيّتين المسيّرتيْن لهما : الحرفيّة والاسميّة داخل النظام النحويّ، تشهد بموجبها المقولتان وفقَ عمليّة انخزالٍ لمعنى الاسم إلى معنى الحرف نسفًا شبه كلّيّ للحدود الفاصلة بينهما. ممّا يكشف عن استرسال بين المقولتين سابق للإنجاز.

2- يُولّد ذلك في الاسم البناءَ، فيكون بذلك لفظًا على معنى، أي أنّه وإن كان علامةً على إبطال العمل اللّفظيّ في الاسم، فإنّه علامة على معنى المشارطة الدّلاليّة

بين اسم الاستفهام وحرفه، ممّا يجعل البناءَ "لفظاً" على استبعاد البُعد اللّفظي من هذه العلاقة.

3- أنّ مفهوم "حُدوث" معنى الاستفهام على معنى الاسم الذي يحمّل الاسم معنييْن، أوّلهما أصليّ وهو الاسميّة، وثانيهما حادث ثانٍ هو الاستفهام، يمكن أن يسرِّبَ إمكانيّة احتلال اسم الاستفهام موضع حدث المتكلِّم الإنشائي بموجب علاقة التضمّن هذه التي أقرّها النحاة بين اسم الاستفهام وحرفه : [سْ؟ ↔ أ]، وهو ما لا يضع في اعتباره حقيقة البنية الإعرابيّة والعامليّة للاستفهام التي تحفظ هذا الموضع للحرف دون غيره.

لذلك تعيّنَ النّظرُ فيما سيأتي في حقيقة علاقة حرف الاستفهام بالفعل الإنشائي [أستفهمُ].

3.III-2- علاقة حرف الاستفهام بالفعل : (المولَّدات المعنويّة) :

تبيّنّا في الباب الماضي أنّ فكرة كون الحرف مجرّدَ رابط بين الاسم والفعل (الزجاجي - الإيضاح : 43) قد اضمحلّت لفائدة وظائف الحرف العامليّة الإنشائية، وقد بيّن أحد الدّارسين المحدثين أنّ ما قاله الزّجاجي عن ضرورة وجود قسم ثالث إلى جانب الاسم والفعل هو الحرف الذي لا بدّ منه لربط الأسماء بالأفعال، لا سنَدَ له لأنّه ليس ضروريّاً، لا في معاني الحروف ولا في وظائفها النّحويّة، وإنّما هو صدًى لفكرة الرّباط المنطقي، وهو النّسبة التي لابدّ منها لربط المحمول بالموضوع في القضيّة المنطقيّة (حسن حمزة : 2002 : 577).

غير أنّ ذلك لا يعني من جهة ثانية تكريس ما درج في هذه الدّراسات من قيام تقسيم الكلام في النّظريّة القديمة على التّفاصل واعتبار السّمات الخلافية بين الاسم والفعل والحرف (نفسه2002 : 578)، بل يدعَمُ ذلك في اعتقادنا افتراضَ قيام ما بدا تفاصُلاً على أرضيّةٍ للعلاقات بين هذه الأقسام ضمن عمل الاستفهام. وإذ قد تبيّنتْ حركةُ العلاقات السابقة للإنجاز بين حرف الاستفهام واسمه، نبحث في هذا الموضع في علاقة حرف الاستفهام بالفعل.

فباعتبار النّحاة الحرفَ مُحْدِثاً لمعنىً أو مغيّراً له (السّيرافي- شرح الكتاب I : 52) أُعيد الاعتبار لعامليّة هذا الحرف المعنويّة بعد ما شهدته من تهميشٍ لفائدة العمل

اللّفظيّ، يقول السّيرافي "من الحروف ما يدخل من غير أن يُحدث في اللّفظ تأثيرا ً كقولك (هلْ زيْدٌ قائمٌ ؟) و(أزيْدٌ قائمٌ ؟)، لم تغيّر (هلْ) و(الألف) مع إحداثهما معنى الاستفهام لفظَ الابتداء والخبر." (شرح الكتاب II :288). لكنّ إقرار الظّاهرة اختباريّاً يبقى غير كافٍ إذا لم ترْقَ إلى مستوى أعلى من التّجريد. لذلك عُني ابن جنّي بالتّمثيل لضربٍ من العلاق ة يجمع هذا الحرف بالفعل المجسّد لعمل المتكلّم الاستفهامي، فكان إقراره العلاقـــــة : [أ ⟷ أستفهمُ] (الخصائص II : 275).

يمثُل ذلك إذن تطوّرا بدراسة الخصائص الوظيفيّة والعامليّة للحرف، بدءًا من اعتباره رابطا بين الاسم والفعل، فمغيّرًا للمعنى محدِثًا له، فمختصِرًا لحدث المتكلّم الإنشائي في الكلام. وهي درجةٌ في البحث لم تكن لتكون لوْلاَ نفاذ النّحاة إلى العلاقات بين المقولات النّحويّة : التّصريفيّة والدّلالية المسيِّرة للألفاظ الواسمة لها، أيْ الحرفيّة والفعليّة في هذا الحدّ. فحرف الاستفهام يتضمّنُ معنى الفعل [أستفهمُ] ويختصره، فيؤدّيه بموجب قوانين الاستبدال التي تحرّك العلاقة بينهما، وهي قوانين قامت أصلاً على قدرة المقولتين (الحرفيّة والفعليّة) قبْليًّا على استيعاب حدث المتكلّم.

يعبّر ذلك عن مسترسل معنويّ بين هذه المقولات، فكما ضعفت الفواصل المعنويّة بين الاسميّة والحرفيّة بموجب علاقة التّضمّن والمشارطة المولِّدة للبناء التي جمعتهما في الاستفهام، فإنّ القوانين نفسها تتحكّم في العلاقة بين الحرفيّة والفعليّة كمقولتيْن مسيّرتين للألفاظ التي تعجّمهما.

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1- أنّ العلاقة بين المقولتين التصريفيّتين : الحرفيّة والفعليّة هي المسيّرة لعمليّة انخزال معنى حدث المتكلّم الاستفهامي إلى الحرف بموجب المسترسل المعنوي الواصل بينهما.

2- أنّ المولَّد من هذه العلاقة هو المعنى الإنشائي الاستفهامي في كلّ أجزاء البنية النّحويّة.

3- أنّ هذه العلاقة يمكن أن تؤدّي إلى اضطلاع الحرف بوظائف الفعل العامليّة لفظاً ومعنًى إذا ما رافقتْ ذلك علاقةُ المشابهة اللّفظية بين الحرف والفعل،

وهو ما يقع مع (إنّ) و(ليت) و(لعلّ) وغيرها، ومعنًى فحسبُ إذا ما ضعف البُعد اللّفظي من هذه العلاقة، وهو ما يحدث في علاقة حرف الاستفهام بالفعل[أستفهمُ].

3.III-3- علاقات المناويل الإعرابيّة الأساسية في الاستفهام :

تبيّنّا فيما مضى المسترسَل الذي يصل المقولات التّصريفيّة المسيّرة لعلاقات ألفاظ الاستفهام حروفاً كانت أو أسماءً أو أفعالاً، ونتقدّم في هذا المبحث للنّظر في المسيّرات النّحويّة للعلاقة الدّلاليّة بين مناويل الاستفهام الإعرابيّة الأساسيّة. فهل تخضع هذه لنفس المنطق النّحوي ؟

3.III-3-1- علاقة المنواليْن : أ [(...) أم(...) ؟] و[أيّ (...) ؟] :

أدرج الرّمّاني المنوال أ[(...) أم(...)] كسابقيه في علاقة تكافؤ دلاليّ مع المنوال [أيّ (...)] بأنْ اعتبر "(أم) مع همزة الاستفهام بمنزلة (أيّ) وذلك قولك (أزيْدٌ عندك أم عمرو ؟) والمعنى (أيّهما عندك ؟)". (معاني الحروف : 70).

ممّا يجعل معنى (1) محدّدًا بـــ (2) :

(1) أزيْدٌ عندك أم عمرو ؟ ⟷ (2) أيّهما عندك ؟

وملاحظة علاقة التّكافؤ والانتقال بين المنواليْن لا تمثّل حدثاً إذ سبق إليها المبرّد من نحاة المرحلة السّابقة، كما سبق إلى إدراج طرف ثالث لهذه العلاقة تمثّلَ في منوال محدّد للجواب يقوم على معنى التّعيين دون غيره (راجع الفقرة II -4-1-1- من هذا العمل). ولا فضلَ للنّحاة في هذه المرحلة إلاّ بالتّأكيد والإقرار. يقول الرّماني " الجواب يكون بالتّعيين، وذلك أن تقول (زيدٌ)، إن كان عندك زيدٌ، و(عمرو) إن كان عندك عمرو." (نفسه : 70).

يمكن استكمال ذلك بالاستنتاج :

1- أنّ علاقة المنواليْن : أ[(...) أم(...)] و[أيّ(...)] تستلزم (على نحو تشارطيّ) منوالاً محَدّدًا للجواب يقوم عل التّعيين ممّا يؤدّي إلى تشكُّل علاقة ثلاثيّة الأبعاد على الشّكل التالي :

(3)- أ[(...) أم(...) ؟] ⟵⟶ [أيّ (...) ؟]

جواب[س (...)]

بحيث تنعقد علاقة تكافؤ دلاليّ أولى بين المنواليْن الاستفهاميّين قائمة على طلب تعيين المستفهَم عنه، وعلاقتا استلزام المنواليْن لبنيةِ الجواب الخَبريّة [س (...)] تنهض على سدّ هذا الطّلب.

2- يؤكّد ذلك ما توصّلنا إليه من سيطرة المستوى الدّلالي على العلاقة بين المنواليْن الإعرابيّيْن الاستفهاميّيْن في (3)، ذلك أنّ خاصيّة طلب التّعيين هي القاسم المشترك الذي جمعهما ضمن هذه العلاقة وأدّى إلى تشكّل علاقة ثانية - تستبطنُ علاقتيْن - ببنية الجواب الخبريّة [س (...)] القائمة بدورها على تحقيق المخاطب للتّعيين المطلوب.

III.3-3-2- مشارطة المنوال [سْ (...) ؟] للمنوال أ[(...) أم (...) أم... ؟] :

لاحظ السّيرافي أيضا هذه العلاقة بين المنوال التّركيبي القائم على اسم الاستفهام والمنوال القائم على الهمزة و(أم)، فحاول شرح ما ورد مجملاً لدى نحاة المرحلة السّابقة، مبيّناً في ذلك أنّ (أيْن) مثلاً اسم من أسماء المكان "وهو يستوعب الأمكنة كلّها، متضمّنة لمعنى الاستفهام، والحكمة في ذلك أنّ سائلاً لوْ سأل عن مكان فقال (أفي الدّار زيدٌ أو في السّوق أو في المسجد ؟) ولم يكن في واحدٍ منها قال المسؤول : (لا) ويكون مجيبًا ويكون صادقاً في ذلك، وليس عليه أن يجيب عن مكانه وإن كان عالماً به لأنّه لم يُسأل إلاّ عن كونه في هذه الأمكنة فقط. ولو ذهب السّائل فحدّد الأمكنة مكاناً مكاناً في الاستفهام قصّر عن استيعابها وطال عليه بلوغ غايتها، فأتى بلفظة تشتمل على الأمكنة كلّها وتقتضي الجواب عن كلّ واحد منها، وتتضمّن معنى الاستفهام، وهي (أيْن)". (شرح كتاب سيبويه I : 109).

يتعيّن بهذا النّص أنّ (أين) في (4) مكافئة دلاليًّا لبنية استفهاميّة قائمة على الشّكل : أ[(...) أم (...) أم... ؟] من قبيل (5) :

(4)- أين زيـــدٌ ؟ ⟵⟶ (5) أفي الدّار زيدٌ أم في السّوق أم في المسجد أم... ؟

بل إنّ (4) أعمُّ دلاليّاً من أيّ جملة استفهامية ترد على الشّكل أ[(...) أم (...) أم... ؟] ذلك أنّ (4) تستوعب كلّ الأماكن التي تقصُر عن اشتمالها أيّ جملة ترد على هذا الشكل مهما بلغ استقصاؤُها للأمكنة. إذ يفترض ذلك من المتكلّم التلّفظ بسلسلة لا متناهية من استفهامات التصديق المعطوفة بما لا يتناهى إليه عدٌّ من (أمْ)، وهو ما لا تستوعبه جملةٌ مهيّأةٌ للاستعمال.

والعلاقة نفسها تجمع (كيف) و(متى) و(مَنْ) وغيرها من أسماء الاستفهام بالشّكل الذي تقوم عليه (5). يضيف في ذلك السّيرافي قوله "كأنّك إذا قلت (كيف زيْدٌ ؟) فقد قلتَ (أصحيحٌ زيدٌ أم سقيمٌ أم غير ذلك من أحواله ؟) إلاّ أنّك لو نطقت بأحواله واحدة واحدة طال عليك أن تأتي على آخرها ولم تكن مستوعبًا للغرض، ألا ترى أنّك لو قلتَ (أأسوَد زيدٌ أم أبيض أمْ أشقرُ ؟) جاز أن يكون على لونٍ خلاف هذه الثلاثة فلا يجبُ على المسؤول إجابتك عنه ولا شرحه لك لأنّك لم تأت بلفظ يقتضي جوابه، فجاؤوا بكَيْفَ مشتملة على الأحوال كلّها جملةً وتفصيلاً." (نفسه I : 112).

وكذلك (كمْ) "يُسأل به عن جميع الأعداد كقولك (كمْ غلاماً لك ؟) فتصير بمنزلة قولك (أعشرون غلاما لك ؟)، (أثلاثون مالُك ؟) فتغني عن حرف الاستفهام والاسم الذي بعده. (نفسه I :137).

الملاحَظ أنّ الأمثلة المجسّدة للشّكل [سْ (...) ؟] تختصّ باحتماليّة كافية لا يفي بها الشّكل أ[(...) أمْ(...) أمْ.. ؟]، ذلك أنّ هذا شكلٌ مسخَّر لاستقصاء المستفهَم عنه، لذلك تفي (لا) بالجواب عنه دون إلْزامٍ للمخاطب بتعيين المستفهَم عنه في الجواب، ويكون الكلام بذلك صحيحًا، في حين لا يتمّ المراد من استفهام المتكلِّم، وبذلك برّر النّحاة عقْدَهُم هذه العلاقة بين المنواليْن : أيْ باضطلاع [سْ(...)] باختصار قائمة المعيّنات المستفهَم عنها، مع توفير تضمين الكلام دلالةَ طلب التّعيين الدّقيق للمستفهَم عنه.

تُخبر هذه العلاقة إذن عن وظيفةٍ لاسم الاستفهام أساسيّةٍ تجاري وظيفة الحرف فيه، وهي الاختصار، غير أنّ هذه الوظيفة في الاسم تشمل في حيّزها الأسماءَ والظّروف والأحوال والأعداد وغيرها مماّ يندرج في ذوات هذه الأسماء من معانٍ، ولا تطولُ حدث الإنشاء الاستفهامي إذْ لا يختصره غيرُ حرف الاستفهام. لذلك يُضمَرُ لزومًا مع هذه الأسماء. وفي رأينا أنّ تضمُّنَ الاسم لمعنى الاستفهام الذي أشار إليه

السّيرافي أمرٌ يحتاج إلى التّذكير بإقرار سيبويه للبنية الإعرابية الأساسيّةساسبأ لجملة الاستفهام، تلك التي تُضمَر بموجبها الهمزة في البنية، إذ يُفترض أن تتضمّن الأمثلة (6) إعرابيّا ودلاليّا الأمثلة (7) :

(6) أ- أين زيدٌ ؟ ⟷ (7) - أ - أأينَ زيدٌ ؟

ب- كيف زيْدٌ ؟ ⟷ - ب - أكيف زيدٌ ؟

ج- كم غلامًا لك ؟ ⟷ - ج - أكمْ غلاماً لك ؟

يضع ذلك اعتبار السّيرافي (كمْ) مكافئةً لحرف الاستفهام والاسم الذي بعده : (أعشرون) موضعَ نظر، وقد حدا ذلك بلاحقيه إلى توضيح أنّ الاستفهام بالاسم إنّما هو طلب لمطلوب معيّن يُفترضُ في الجواب تعيين اسمه "نحو قولك : (مَن عندك ؟) فتقول مجيبًا (زيْدٌ أوْ عمرو)". (الرّماني : معاني الحروف : 157) فلم يتمّ به اختصار حدث الإنشاء الاستفهامي كما قُرّر للحرف، وإنّما أريد به اختصار المعيَّنات بفضل ما يختصّ به من إبهام وعموم.

يدعم ذلك أيضا ما أورده الفارسي في قوله : " في الاستفهام : كم غلامًا قد رأيت ؟ فموضع (كم) محدّدٌ بأنّه مفعول به، كأنّك قلت (أعشرين غلامًا رأيْت أم ثلاثين ؟) فقام (كم) مقام اسم العدد فانتظم جميع أسمائه." (المقتصد في شرح الإيضاح II : 746).

يبيّن ذلك تقدّم النّحاة نحو تدقيق أحياز تفعيل وظيفة الاختصار في كلٍّ من الاسم والحرف في الاستفهام. فإذا كان الحرف مختصرًا لحدث المتكلّم [أستفهمُ]، فإنّ الاسم اختصار للمعيَّنات المستفهَم عنها. لذلك أمعن ابن جنّي في هذا التدقيق بالقول : "ألم تسمع إلى ما جاؤوا به من الأسماء المستفهَم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك (كم مالك ؟) ألا ترى أنّه قد أغناك ذلك عن قولك (أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف... ؟) فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدًا لأنّه غير متناه، فلمّا قلت (كمْ) أغنتك هذه اللّفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة، وكذلك (أينَ بيْتُك ؟)، أغنتك (أينَ) عن الأماكن كلّها، وكذلك (مَنْ عنْدِك ؟) قد أغناك هذا عن ذكر النّاس كلّهم، وكذلك (متى تقوم ؟) قد غنيت بذلك عن ذكر

الأزمنة على بُعدها. وعلى هذا بقيّة الأسماء على نحو (كيف وأيّ وأيّان وأنّى)" (الخصائص I : 82-83).

ملخّص هذه الملاحظات بشأن علاقة المنوال [سْ (...) ؟] بـ أ[(...) أم (...) أم... ؟] هو :

1- أنّ دواعي قيام هذه العلاقة هي الوظائف التي يضطلع بها كلّ طرفٍ في تكوين الضّرب المطلوب من دلالة الاستفهام، إذ يضطلع المنوال[سْ (...) ؟] باختصار قائمة المعيَّنات المستفهَم عنها بواسطة اسم الاستفهام. في حين يتكفّل المنوالُ أ[(...) أم (...) أم... ؟] باستقصاء هذه القائمة فيما لا نهاية له من استفهامات التّصديق المعطوفة.

2- أنّ وظيفة الاختصار في اسم الاستفهام تحقّق للمتكلّم في العربيّة الاستفادة من قانون الاقتصاد أوْ "المجهود الأدنى" الذي تتّسم به اللّغات الطّبيعيّة بشكلٍ عامٍّ.

3- أنّ هذه الوظيفة في الاسم تُجاري وظيفة حرف الاستفهام في اختصار حدَث المتكلِّم الاستفهامي [أستفهمُ]، لكنّها تخالفها من حيث الحيّزُ داخل بنية الاستفهام نفسها، فتشمل هذه الوظيفةُ في الاسم المعيَّناتِ ذواتًا كانت أوْ ظروفًا أو أعدادًا أو غيرها. إذ كان(أي اسم الاستفهام) وَسمًا للمشترَك العامّ بينها. فلا تتجاوز فاعليّتُه ما يمكن أن يقع في حيّز حرف الاستفهام الإحاليّ من أسماء.

4- أنّ خاصيّة طلب التعيين تضعُف في هذه العلاقة في الشّكل أ[(...) أمْ (...) أمْ.. ؟] لفائدة الشّكل [سْ(...) ؟] إذْ تغلبُ على الأوّل خاصيّةُ استقصاء المعيَّنات على وجه الخصوص. في حين تجمع خاصيّة طلب التّعيين الدّقيق طرفيْ العلاقة أ[(...)أم(...)] ⟷ [أيّ (...)] على قدرٍ سواء (راجع III : -3-3-1).

5- أنّ ذلك لا يخرج عن القانون المسيِّر للعلاقات بين ألفاظ الاستفهام المُحَدَّدِ بالمسترسَل المعنوي، فإذا كان تولُّد دلالة الاستفهام في ألفاظه يقوم على انخزال حدث المتكلّم الاستفهامي إلى الاسم أوْ إلى الحرف، فإنّ تولُّدَ الدّلالة في مناويل الاستفهام الإعرابيّة يَقوم على مسترسَل إعرابيّ ودلاليّ مركزُه المنوال أ[(...) أم (...)]، ويتحدّد نوع الدّلالة المولَّدة في الشّكل الاستفهامي المنجَز بمدى تكافئه مع هذا المنوال أو نأيه عنه.

خاتمة الفصل الثّالث :

نصل في دراسة العلاقات داخل حيّز الاستفهام إلى :

1- أنّ تشارطات الاستفهام ضمن حيّزه يمكن أن تنقسم إلى : علاقات بين الألفاظ المشكِّلة لبنية الاستفهام نفسها يبرز فيها المستوى التصريفي كمولّد لدلالاتها، وعلاقات تشمل المستوييْن الإعرابي والدّلالي معًا، إذ تتعلّق بتولُّد دلالة البنية برمّتها في المناويل الإعرابيّة الاستفهاميّة الأساسيّة.

2- أنّ العلاقات المتّصلة بالمستوى التّصريفي اثنتان : الأولى علاقة اسم الاستفهام بحرفه وتنبني على علاقة مشابهة ومضارعة لفظيّة يُسيّرها مسترسلٌ مقوليٌّ يؤدّي إلى انخزال اسم الاستفهام إلى معنى الحرف فيتولّد البناءُ علامةً لفظيّةً على حدوث معنى الاستفهام -كمعنى خاصّ بالحرف- على الاسميّة في أسماء الاستفهام.

أمّا الثانية فهي علاقة حرف الاستفهام بفعله المقدَّر لزومًا في بنيته الدّلالية والعامليّة : [أستفهمُ]، إذ يتمّ انخزال الحرف إلى معنى حدث المتكلّم الإنشائيّ في هذا الفعل وفق قوانين الاسترسال نفسها بين المقولات المسيّرة لأقسام الكلام، وهي هنا الفِعْليّة والحرفيّة. فيتولّد معنى حدث الاستفهام في الحرف.

3- أنّ العلاقات المتّصلة بالمستويين الإعرابي والدّلالي تتحدّدُ بعلاقات التّشارط بين المناويل الإعرابيّة الأساسيّة في الاستفهام، وتخضع بدورها إلى مسترسَل إعرابيّ ودلاليّ مركزه المنوال أ[(...) أم (...)]، إذ تتحدّد الدّلالة الاستفهامية في البنية المنجَزة بمدى تكافئها مع هذا الشّكل واستيعاب خصائصه الدّلاليّة أو بمدى تحوُّلها عنه.

III. 4- الفصل الرّابع :

تولُّد الدّلالة البلاغيّة من علاقات الاستفهام بأبنية مغايرة

بيّنّا جملة من المولّدات اللّفظيّة والمعنويّة من علاقات الاستفهام ضمن الحيّز الدّلالي الاستفهامي نفسه، وحاولنا تتبُّعَ تمشّيات النّحاة في الكشف عن مسيِّراتها داخل النّظام النّحوي، فتوصّلنا إلى ضروب من المسترسَل المعنوي : المقولي والدّلالي والإعرابي تسيطر على تكوّن الدّلالة سواءً في ألفاظ الاستفهام نفسه حروفا وأسماء وأفعالاً، أو في مناويله الإعرابيّة الأساسيّة.

يرسلنا ذلك آلــيًّا إلى التّقدّم نحو الكشف عن مسيِّرات علاقات الاستفهام بما يخرج عن حيّزه المقولي والدّلالي والإعرابي، أيْ بما يغايره من أبنية النّحو، فننظر أوّلا في علاقته بالأبنية "المقابِلة" : أيْ بأبنية الخبر. ثمّ في علاقته بالأبنية "المُقاربة" بحكم ورودها تحت نفس الباب، ونقصد أبنية الطّلب.

ولعلّ مقتضى ما عنْونّا به هذا الفصل يشير إلى افتراضٍ أساسيّ مفادُه : تضمُّن أبنية القول النّحويّة للدّلالة البلاغيّة إلى جانب الدّلالة النّحويّة. ولتكنْ متونُ مباحثِ هذا الفصل اختبارًا لصدق هذا الافتراض.

III.4-1- علاقة الاستفهام بأبنية الخبر :

III.4-1-1- علاقة الاستفهام بالإثبات :

بيّنّا فيما مضى إقرار نحاةِ المرحلة السّابقة تولُّد دلالاتٍ من قبيل التّقرير أوْ الإنكار في أبنية الاستفهام، لكن تبيّن أيضًا توقُّف تمشّيات النّحاة عند إقرار الظّاهرة والتّأكيد على جهة المقام في تولّد هذه الدّلالات أكثر من جهة الإعراب. لذلك نسأل في هذه المرحلة في تطوّر معالجة النّحاة للقضيّة، فهل تجاوزَ نحاةُ هذه المرحلة عنصرَ المقام إلى مستويات نحويّة أخرى مسيّرة لهذه العلاقة، أمْ أنّ اعتماد هذا العنصر يُعتَبر في حدّ ذاته تشبُّثًا بأحد إمكانات البنية النّحويّة ؟

أورد الرّماني في ذلك قوله : "الهمزة إذا استعملت في الاستفهام فإنّها تأتي فيه على أوجه (...) منها أن يكون إنكارًا : (أزيدٌ أمرَكَ بهذا ؟) (أَمِثْلُ عمْرو يقولُ ذلك ؟) كقوله تعالى ﴿ آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى الله تَفْتَرُون ؟ ﴾ ﴿ آلذَّكَرَيْن حَرَّم أمْ الأُنْثَيَيْن ؟ ﴾، ومنها أن يكون توبيخًا كقوله تعالى ﴿ أأنتَ قُلتَ للنَّاسِ اتَّخِذُوني وَأُمِّي إلاَهَيْن مِنْ دُونِ الله ؟﴾ هذا توبيخٌ لعيسى عليه السّلام في اللّفظ ولقومه في المعنى لأنّ الله تعالى علم أنّ عيسى لم يقل ذلك ولكن قال بحضرة قومه ليوبّخهم على ذلك ويكذِّبهم فيما قالوه" (معاني الحروف : 32-33).

يجعل النحويّ بذلك العلاقة بين الأمثلة (1) الاستفهاميّة و(2) المنفيّة علاقةَ تكافؤ وانتقال دلاليّيْن كالآتي :

(1)-أ- أزيْدٌ أمرَك بهذا ؟ ⟷ (2)- أ- زيدٌ لم يأمرك بهذا.

-ب- أمِثلُ عمرو يقول ذلك ؟ ⟷ -ب- مثِلُ عمرو لا يقول ذلك.

-ج- آللهُ أذِنَ لكم ؟ ⟷ -ج- الله لمْ يأذنْ لكم.

-د- أأنتَ قلت للنّاس اتّخذوني وأمّي إلاهيْن ؟ ⟷ -د- أنتَ لم تقلْ للنّاس ذلك.

تجري الدّلالات المولّدة في (1) - وهي الإنكار والتّوبيخ - في فلَك النّفي كعمل لغويّ أساسيّ، وقد ردّ الرّماني العلاقة المولِّدة لهذه الدّلالات إلى محدّداتٍ أجملها في متضمّنات الأقوال المقاميّة، ففي (1- د) مثلاً بيّنَ أنّ الله على علم بعدم إقدام مخاطبه عيسى على قول ذلك، ومن ثَمَّ لمْ ينشئ هذا الكلام استفهامًا، إذ بطل بذلك الشّرط المقاميّ المنمَّط للاستفهام، وهو جهل المتكلّم بالمستفهَم عنه، وإنّما صدر القول نفياً وتكذيباً لادّعاءات قوم عيسى.

لا يمكن أن يُعَدَّ ذلك في نظرنا خروجاً عن إمكانات البنية النحويّة، وإن لم يتمّ الاعتماد هنا على الأبنية الإعرابيّة والتّركيبيّة للأقوال في (1). فالتّركيز وقع هنا على أحد عناصر النّظام لا يقلّ تجريداً عن مستوى الإعراب، وهو عنصر المقام إذ يستبطن كلُّ بناء داخل النّظام النّحوي نمَطهُ المقاميّ. فلمّا تمّ الإخلال بأحد شروط هذا النّمط عُلِمَ تضمُّنُ البنية لمعنى بلاغيّ خارجٍ عن وضعها الدّلالي، بناءً على افتراضنا أنّ أحد المبادئ التي قامت عليها النّظريّة النّحويّة العربيّة هو ربط الوصول إلى الدّلالة البلاغيّة بالمرور عبر الأبنية النّحويّة ومقاماتها المستَبْطَنة داخلها.

يكشف ذلك في نظرنا عن ضعف الفواصل بين النّحو والبلاغة في افتراضات النحاة، فهي فواصل وحدود واهية بالنّظر إلى اختزان الأبنية لأنماطها المقاميّة ممّا يضع افتراضات المحدثين من التّداوليّين الفاصلة بين النّحو والتّداوليّة موضع سؤال. (Orecchionni : 1998 : 162).

أمّا ابن جنّي الذي عالج الأمثلة نفسها، فإنّه اعتبر مباشرة (1 : ج- د) بمعنى "(لم يأذَنْ لكم) و(لم تقلْ للنّاس اتّخذوني وأمّي إلاهيْن)" (الخصائص II : 464). لكنّه لم يقصر قراءته للعلاقة على المولِّدات المقاميّة للمعنى، وإنّما عالج ذلك من خلال عمليّة منطقيّة لا تُفسَّر إلاّ بفهم مَا خالَط قراءات النّحاة في هذه المرحلة من مناهج المنَاطقة وقوانينهم، يقول : " لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً (...) وإنّما كان الإنكار كذلك لأنّ منكرَ الشّيء غرضه أنْ يحيله على عكْسه وضدّه، فلذلك استحال الإيجاب نفياً والنّفي إيجاباً." (الخصائص II : 269).

إنّ الصّياغة التّمثيليّة للمعنى مع نحويّ القرن الرّابع لا يمكن أن تكون إلاّ صياغة نحويّة، ولضمان الصّرامة في القاعدة النّحويّة لا ضيْر أن تستعار بعض قواعد الصّناعة المنطقيّة، فتكون قواعد نحويّة بحُكْم انضباطها بخصوصيّة الوقائع المدروسة "مادامت هذه الصّناعة في ذلك العصر تنهض بالدّور الذي تقوم به الرّياضيّات اليوم." (الشّريف 1999 : 45).

وتتحدّد فاعليّة هذه القواعد في هذا السّياق بتحكُّمها تركيبيًّا في اشتغال هذه الظّاهرة، ذلك أنّ دخول غير الواجب على الواجب يولِّدُ عدمَ وجوبه، وهي قاعدة منطقيّة يمكن إجراؤها على تركّب المثبَت من الكلام بحرف الاستفهام، ممّا يولّد قلْباً دلاليّا محدثاً لدلالة النّفي أو ما يجرى في فلكه من دلالات كالإنكار والتّوبيخ.

تجري بذلك العلاقة العامليّة بين حرف الاستفهام والكلام المثبَت المعتمِد عليه، القائمة على المنوال التّركيبي أ[ج] على قانون القلب الدّلالي - شرط أن يعضد ذلك عنصر المقام النّحوي المجرّد كما بيّنّا– كالآتي :

أ [ج] ⟵ لا[ج]

±[ج+] ⟵ -[ج]

مفاد كلّ ذلك :

1- أنّ قراءة النّحاة للعلاقة بين حرف الاستفهام والإثبات في هذه المرحلة ما فتِئَتْ تتدرّجُ من الصّياغة الحدسيّة للقضيّة نحو النّفاذ إلى تعامل مستويات النّظام النّحوي وعناصره. فالمقام لا يمكن أن يكشف وحده عن سُبُل تكوّن الدّلالة في أ[ج] دون النّفاذ إلى اشتغال الأبنية التّركيبيّة والإعرابيّة والمقوليّة فيها.

2- أنّ تمشّيات النّحاة في هذه المرحلة تؤذن بالنّفاذ إلى طرق اشتغال المستوى المقولي الشّحْني المسيِّر لدلالات الأبنية النّحويّة، وذلك من خلال الكشْف عن العلاقات العامليّة بين الشُّحن الوجوديّة المقوليّة المسيّرة للأبنية [∃ : +، –] وخضوعها إلى قانون "القلْب" الدّلالي في علاقة "غير الواجب الاستفهامي" بالواجب المثبت في هذا الحدّ.

يفضي ذلك إلى البحث في الوجه المقابل لهذه العلاقة، أيْ علاقة الاستفهام بالنّفي.

III.4-1-2- علاقة الاستفهام بالنّفي : ألا [ج] ← ج :

تبيّن في الفقرة الماضية اشتغال القانون الأوّل من قاعدة القلب الدّلالي، إذ يتفاعل فيه غير الواجب الاستفهامي مع الواجب ليولّدا آليّاً – مع اعتبار متضمّنات القول– دلالة النّفي لا[ج]. أمّا في مستوى ثانٍ من اشتغال هذه القاعدة يتفاعل الاستفهام – ضمن نظير لهذه العلاقة – مع أبنية النّفي لتوليد دلالة التّقرير، في إطار نفس العمليّة المنطقيّة النّحويّة التي يُخْضِع لها المتكلّمُ كلامَه، والنّحويُّ كلامَ المتكلّم.

فقد أورد الفارسي أنّ " الألفَ تدخلُ للتّقرير وإن كانت في الحقيقة خبرًا، يدلُّك على ذلك أنّ جواب الفاء لا يدخل عليه، ألا ترى أنّك لا تقول : (ألَسْتَ فعلتَ فأُكرِمَك) فدخول جواب الفاء ممتنعٌ" (المسائل المنثورة : 200). والمستَفادُ أنّ (5) تصبح بموجب قاعدة القلب الدّلالي معنى لــ (4) :

(4)- ألست فعلتَ ؟ ⟷ (5) فعلتَ.

وقد أرجع الفارسي هذه العلاقة بين عمليْ الاستفهام والتّقرير إلى الاشتراك في استلزام الجواب، إذْ "وجه شبه التّقرير بالاستفهام أنّ المقرِّرَ قد كان عالمًا بما قرّر به فقد أراد أنْ يقع الجواب منهم، فيكونَ الحجّةَ عليهم بألسنتهم، كما أنّك إذا استفهمت فأنت تتوقّع الجواب ممّن استفهمت. فلمّا شابَهه هذه المشابهةَ كان بمنزلته." (نفسه :

201). ومقتضَى هذا أنّ دلالة التّقرير المولّدة من علاقة الاستفهام بالشّكل المنفي في أليس[ج] لا تكون خلوًا من بعض دلالة الاستفهام إلى جانب دلالة التّقرِير كالآتي :

(6)- أليس[ج] ⟵ أ[ج] + ج

وتنطبق الملاحظة نفسها على علاقة الاستفهام بالبنية المثبَتَةِ العاملة فيها، المولّدة لمعنى الإنكار :

أ[ج] ⟵ أ[ج] + لا[ج].

وهي - بناءً على افتراضات النّحاة القدامى - الميزةُ المرافقة لإنجاز التّقرير أو الإنكار بالشّكل الاستفهامي دون غيره من أشكال الإثبات أو النّفي، إذ يترك الشّكلُ الاستفهامي المؤدّي لأحد هذه المعاني أثرًا دلاليًا، يقع بموجبه انخزالُ بنية الاستفهام إلى إحدى الدّلالات الجارية في فلك معنى النّفي كالإنكار أو التّوبيخ أوْ في فلك الإثبات كالتّقرير والتّثبيت وغيرها وليس إلى النّفي أوْ الإثبات المَحضَيْن.

أمّا الرّماني فقد زاد بأن دَقّقَ أشكالَ النّفي التّركيبيّة التي يمكن أن تتفاعَلَ مع الاستفهام لتوليد دلالة التّقرير " وذلك إذا دخلت على (ما) أو (لمْ) أوْ (ليْس). كقولك : (أَمَا أحسنتُ إليك ؟) (أَلمْ أُكْرِمْكَ ؟) (ألستُ بخيرٍ مِنْ زيْدٍ ؟)" (معاني الحروف : 33) وفي ذلك تقدُّمٌ نحو ضبط التّشكّلات التّركيبيّة المجسّدة لهذه العلاقة وللدّلالة المولّدة منها كالآتي :

(7)- أ {ما / لمْ / ليْس} [ج] ⟷ ج.

حرّك هذا التّقدّم ابنَ جنّي نحو تفعيل المستوى الثّاني من قاعدة القلب الدّلالي في هذه العلاَقة، فتوصّل إلى أنّ "الهمزة إذا دخلت على المُوجب نفتْهُ، وإذا دخلت على النّفي نفته، ونفيُ النّفي عائدٌ به إلى الإثبات" (الخصائصِ II : 464) ويمكن التّمثيل لهذا الاستنتاج بخصوص هذه العلاقة كالآتي :

(8) : ألاَ[ج] ⟷ ج

±[ج−] ⟷ ج +

ينفذ صاحب الخصائص بذلك في هذه العلاقة إلى الكشف عن الحركة المقوليّة للأبنية، فالتّصنيف المقوليّ لشحنة الاستفهام يجعل تفاعلَه مع الشّحنات الوجوديّة المقوليّة للأبنية الخبريّة : المثبتَة والمنفيّة قابلاً للتّحديد وفق قواعد المنطق. إذْ ينقلب غيرُ الواجب بمقتضى دخول الهمزة عليه إلى واجب، كما يحدث العكس في العلاقة السّابقة.

غير أنّ ابن جني لا يجعل من ذلك نصّا على تهميش دور المقام ضمن عمليّة تكوُّن الدّلالة البلاغيّة المولَّدة من هذه العلاقة في البنية الاستفهاميّة، يقول :"فلمّا كان السّائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه أخذَ بذلك طرفًا من الإيجاب لا السّؤال عن مجهول الحال، وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يُجرَّدَ في بعض الأحوال ذلك الحرفُ لصريح ذلك المعنى." (الخصائص II : 465).

يؤدّي ذلك إلى جملة استنتاجات أهمّها :

1)- أنّ الحركة المقوليّةَ للأبنية داخل النّظام هي المسيِّرة لهذه العلاقات بين الاستفهام وأبنية الإثبات أو النّفي على حدّ سواء، إذ بتفاعُل هذه الشُّحَن المقوليّة للأبنية ضمن هذه العلاقات يتحدّد صنفُ الدّلالة المولَّدة في البنية الاستفهاميّة المنجَزة على المناويل التّالية :

أ[ج] ⟵ لا ج   ألا [ج] ⟵ ج

±[ج] ⟵ ج−   ±[ج−] ⟵ +ج

2)- أنّ ذلك لا يمنع النّحويّ من تفعيل متضمّنات البنية المقاميّة استدلالاً على تكامُل أجزاء النّظام النّحوي وتعامل مستوياته اللّفظيّة والإعرابيّة والمقوليّة والدّلاليّة في توليد الدّلالة في البنية الاستفهاميّة.

3)- أنّ فضل النّحاة في هذه المرحلة يكمُن في التّأكيد على تعامل مستويات النّظام وعناصره : مقولاتٍ وإعراباً ودلالةً ومعانيَ للمقام في تكوين الدّلالة المولَّدة من تشارطات الاستفهام بأبنية خبريّة. لذلك أكّدوا على الأبنية المقوليّة والإعرابيّة لهذه العلاقة.

4)- أنّ النّحاة في هذه المرحلة قد لاحظوا خصوصيّةَ الدّلالة المولَّدة في البنية الاستفهاميّة تقريرًا كانت أو إنكارًا، ذلك أنّها تحافظ على أثرٍ للدّلالة الوضعيّة (الاستفهام) في البنية، لذلك أدرج الفارسي الاستفهامَ والتّقرير ضمن علاقة مشابهةٍ أساسها استلزام الجواب.

4.III-1-3- علاقة الاستفهام بمعنى التّسوية :

لاحظنا في الباب الماضي عدم فصل نحاة المرحلة السّابقة بين المجموعة {سواءً، ما أبالي...} ومجموعة أفعال العلم والشّكّ {علم، ظنّ...} في علاقتهما بأبنية الاستفهام. إذْ عُولجت هذه العلاقة من وجهة عامليّة بحتة (راجع الفقرة II-3-2-1 من هذا العمل)، في حين أكّد بعض نحاة هذه المرحلة العلاقة الدّلاليّة الأساسيّة بين معنى الاستفهام ومعنى التّسوية.

فقد اعتبر الفارسي أنّ "الاستفهام في الأصل تسوية" (المسائل المنثورة : 195)، بناءً على كون كلّ استفهام تعبيرًا من المتكلّم عن استواء جهله بأمريْن يطلب من مخاطبه تعيينَ أحدهما : "ألا ترى أنّك إذا قلت (أعندك زيْدٌ أم عمرو ؟) فقد استوى عندك الطّرفان بكوْنِ ذا وكوْنِ ذا لمْ تعلم كون أحدهما، فكذلك هذا لمّا كان تسويةً جاز فيه" (نفسه : 195). ففي المثال (6) :

(6)- أعندك زيْدٌ أم عمرو ؟

يستوي جهلُ المتكلِّم وجودَ زيْدٍ بجهله وجود عمرو عند المخاطب، فالتسوية في الاستفهام كائنةٌ في اعتقاد المتكلّم السّالب بين كلا الاحتماليْن المستفهَم عنهما. وتشملُ هذه (التّسوية) كلَّ استفهام بالنّظر إلى عموم المنوال أ[(...) أم (...)] على كلّ تشكّلات الاستفهام الممكنة.

أمّا الرّماني فقد ذهب مذهب الفارسي في تأصيل الاستفهام في معنى التّسوية، إلاّ أنّه خالفه في تحديد المفهوم، فيقول : " وأصل ألف الاستفهام التّسوية، لأنّك إنما تستفهم لتستوي أنت ومن تستفهمه في العلم" (معاني الحروف : 70).

أشرك هذا النّحويّ بذلك المخاطبَ مع المتكلّم في مفهوم التّسوية، من جهتين : أولاهما جهة الاعتقاد التي نسبها للمتكلّم والمخاطب على حدّ سواء، فأدرَجَ المخاطبَ

ضمن محتملات البنية النّحويّة. أمّا الثّانية فتتحدّدُ بصنف هذا الاعتقاد، إذْ تحوّل هذا لدى الرّماني إلى اعتقاد واجب لاحقٍ للقول الاستفهامي، هو التّسوية في العلم بين المتكلِّم والمخاطب، بدل التّسوية التي أقرّها الفارسيّ في اعتقاد المتكلّم السّالب - دون اعتقاد المخاطب - بين الأمرين المستفهَم عنهما.

ويبدو موقف الفارسي - في رأينا - أقرب إلى إمكانات البنية النّحويّة من موقف الرّماني الذي تشبّث بالبعد التّخاطبي لعمل الاستفهام، في حين يبدو مفهوم التّسوية في الجهل بالاحتماليْن المستفهَم عنهما وفق المنوال أ[(...) أم (...)] أقرب إلى حقيقة أبنية الاستفهام المقوليّة والدّلاليّة والمقاميّة.

يقتضي ذلك تحميل(6) معنى (7) ومعنى (8) معًا كالآتي :

(6)أعندك زيدٌ أمْ عمرو ؟ ← (7) عندك زيدٌ ↔ ليس عندك عمرو

← (8) عندك عمرو ↔ ليس عندك زيد

يستوي الإمكانان (7) و(8) في اعتقاد المتكلّم لجهله بالكائن منهما.

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1)- أنّ علاقة الاستفهام بمعنى التّسوية هي علاقة اقتضاء "تأصيليّة" إن جاز التّعبير؛ إذ يقتضي كلُّ استفهامٍ التّسويةَ سلبًا بين أمرين في اعتقاد المتكلّم.

2)- أنّ المحتويات المقوليّة والدلاليّة والمقاميّة للاستفهام تقتضي معنى التّسوية كمعنى أساسي يقوم عليه عملُ الاستفهام، ويوافقه تمثيلاً المنوالُ العامّ الذي أقرّه المبرّد له : أ[(...) أم (...)].

3)- أنّ علاقة الاقتضاء بين الاستفهام والتّسوية مسيَّرة بتفاعل بين الشُّحنتين الوجوديّتين المجرّدتيْن : الإيجاب والسّلب، إذ يقتضي إقرارُ (7) معنًى لـــ (6) الإضرابَ عن (8)، والعكس، ممّا يؤدّي إلى تلازُمهما ضمن البنية المقوليّة للاستفهام [±]، وهو ما يفسّر تأصيل النّحاة للاستفهام ضمن التّسوية، إذ هي تسويةٌ بينهما في الأساس.

III.4-1-4- العلاقة العامليّة بين مجموعة {سواء...} وجملة الاستفهام :

بعد أن تناولنا علاقة الاقتضاء الأوّليّة والأساسيّة بين الاستفهام ومعنى التّسوية ضمن تمشّيات النّحاة المؤصّلة للاستفهام في هذا المعنى، نتقدّم في هذه الفقرة لتبيُّن البُعد العاملي لعلاقة الاستفهام بألفاظ التّسوية.

فقد جوّز الفارسي دخولَ ألفاظ تنتمي إلى مجموعة { سواء، ما أبالي... } على جمل استفهامية من قِبَل أنّ "(لا أُبَالِي أَزَيْدٌ عندك أمْ عمْرو.) و(سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ) جاز لمّا كان تسوية بين الشيئين." (المسائل المنثورة 195.).

فإن حملنا القول على ظاهر معناه فإنّ الأمثلة (9) :

(9)- أ- ما أبالي أزيدٌ عندك أمْ عمرو.

- ب- سواءٌ عليّ أقمت أمْ قعدت.

تسويةٌ، إلاّ أنّها ليست استفهامًا كما في (6). من قبَل أنّ "كلّ استفهام تسوية، وليس كلّ تسوية استفهامًا." (نفسه 196.) ذلك أنّ من ضروب التّسوية الخَبرُ أيضا إلى جانب الاستفهام. ففي (9أ) يسوّي المتكلّم بين لامبالاته بوُجود زيد ووجود عمرو عند المخاطب، وفي (9ب) يسوّي بين قيام المخاطب وقعوده. فالمعنى هنا إخبارٌ من المتكلِّم باستواء أمرين لديه "لأنّ سواء لا بدّ فيها من شيئين لأنّك تقول (سواءٌ عليّ هذان) ولا يجوز (سواءٌ عليّ هذا.)." (الرمّاني- معاني الحروف : 174.).

يفيد ذلك بأنّ عمل ألفاظ التّسوية في جملة الاستفهام قائمٌ على تجريدها من وضعها الدّلالي. فيتحدّد الأثرُ العاملي بذلك بالمعنى دون اللّفظ، يقول أبو عليّ في المثال : "(ما أبالي أقمت أم قعدت) (...) وإن كان لفظه لفظ الاستفهام وإنْ لم يكن استفهامًا في الحقيقة." (المسائل المنثورة : 199.).

يجعل ذلك علاقة التكافؤ الدّلالي بين الاستفهام في (9 : أ - ب) والخبر مسيَّرة بالأثر العاملي لعناصر المجموعة : {سواء، ما أبالي...} في الاستفهام الذي يؤدّي إلى إضعافه والانخزال به إلى معنى الخبر.

يفسّر ذلك من جهة ثانية إجازةَ النّحاة في الأشكال القائمة على المنوال [سواء أ[(...) أم (...)]] إدراج (أوْ) مكان (أمْ) علامَةً لفظيّةً على تولُّد دلالة الخبر فيها. يقول

صاحب المسائل في ذلك : "فإذا قلت (ما أدري أَقام أوْ قعد) و(ما أدري أأذّن أوْ أقام)، فجاز دخول (أوْ) هاهنا، وإنْ كان قدْ تحقّق منه فعلاً، لأنّه جعله بمنزلة ما لم يكنْ، أيْ لمْ يفعلْ ما يسدّ مسدّ القيام ولا ما يسدّ مسدّ القعود، فلذلك أدخل (أوْ)، أيْ لمْ يفعلْ ما يغني عن كلّ واحد من هذيْن الفعْلين." (نفسه : 196.).

وإذا حملْنا هذا القوْل على دلالة لفْظه كان نصًّا على كوْن معنى (10) هو (11) كالتّالي :

(10)- أ - ما أدْري أقام أوْ قعد ↔ (11)- أ - لمْ يأْت قيامًا ولا قعودًا.

- ب - ما أدري أأذّن أوْ أقام ↔ - ب - لمْ يأتِ أذانًا ولا إقامةً.

فعملُ (ما أدْري) هنا شملَ المعْنى، إذْ جرّد أ[(...) أوْ (...)] من معناه الوضْعي : الاستفهام، وانخزَلَ به إلى معنى النّفي، لكنّ حيّز النفي هنا يتوقّف - في رأينا - عند اعتقاد المتكلّم [ما أدري]، ولا يطول فعليْ القيام والقعود في (10 - أ) ولا الآذان والإقامة في (10 - ب)، أيْ لا يطال المعمولات الإحاليّة للهمزة في : أ[(...) أوْ (...)]، كما ذهب إلى ذلك الفارسي.

ومن ناحية ثانية لم يفرّق نحاة هذه المرحلة بين وقوع البنية الاستفهاميّة في حيّز لفظ التسوية أو في حيّز الفعل الإحالي نظرا لأحادية الأثر العاملي المعنوي للعلاقتين. فقد مثّل أبو علي لمعنى التّسوية المولَّد من عمل عناصر {سواء ...} في جملة الاستفهام بأبنية مركّبة بأفعال إحاليّة من مجموعة {ضَرب...}، مبيّنًا في نفس السياق إفراز علاقة تكافؤ دلاليّ من درجة ثانية نتيجة تركُّب البنية الاستفهامية بـــ (أوْ)، يقول : " إذا قلت (لأضربنَّه أذهبَ أوْ مكثَ)، تقديرُ الكلام الجزاء والمعنى (لأضربنّه إنْ ذهب أوْ مكث) وحسُنَ إضمار (إنْ) وحذفُها مع الماضي". (المسائل المنثورة : 198).

فحدَّدَ النحويُّ بذلك علاقة تكافؤ دلاليّ طرَفَاها (12) و(13) :

(12) لأضربنّه أذهبَ أوْ مكثَ ↔ (13) لأضربنّه إنْ ذَهَبَ أو مكَثَ.

ورأى أنّ البنية أ[(...) أوْ (...)] تفيد معنى البنية : إنْ [(...) أوْ (...)]. والجامع بينهما في الحقيقة هو تجريد الهمزة وإنْ من دلالتيْ الاستفهام أو الشرط بمقتضى إعمال الفعل الإحالي (لأَضْرِبَنَّ) في البنيتيْن.

وهو نفسه الأثر الحاصل بدخول أحد عناصر مجموعة {سواء، ما أبالي}، فالمشترك الدّلاليّ بين البنيتيْن هو المجهولُ المفترَضُ وقوعُه، بما يفيد في كليهما المحافظةَ على شحنة الإمكان في اعتقاد المتكلّم في المعطوف عليه والمعطوف على حدٍّ سواء إلى جانب ما يوقَع فيهما من معنى الوجوب بتأثير أحد هذه العوامل، فوقوع البنية الاستفهامية في حيّز الفعل الإحالي أو في حيّز لفظ التسوية يفرزُ تولّدَ دلالةٍ جديدة تأخذُ من معنى الوجوب الإخباري ومِن معنى الإمكان الاستفهامي أو الشّرطي على حدّ سواء.

يبرّرُ تعقّدُ هذه الدّلالة المولَّدة من العلاقة العامليّة بين لفظ التسوية أو الفعل الإحالي وجملة الاستفهام عدمَ توصّل النّحاة في هذه المرحلة إلى تحديد طبيعة هذه الدّلالة، يقول الفارسي "وحقيقة هذا الكلام لا تكون للجزاء وذلك أنّ الجزاء إنّما يكون لأن يكون يجب شيءٌ بوجوب شيء آخر أو ينتفي شيءٌ بوجوب شيء آخر، وليس ها هنا أحدُ هذين المعنييْن، وإذا كان هذا هكذا لم يكنْ هاهنا جزاءٌ، وإنما شبّهوه به اتّساعًا." (المسائل المنثورة : 199).

يدعم هذا نظيرٌ له في اللّغتين الفرنسيّة والانقليزيّة، باستلزام الفعل (demander) للحرف (Si) في الاستفهام غير المباشر، أو استلزام الفعل (ASK) للّفظ (Whether) : (Harris 1971 : 84)

أمّا فيما يتعلق بتركُّب البنية الاستفهامية بـــ (أم) في هذه العلاقة فيقيمه الفارسي نفسه على منوال العلاقة : أ [(...) أمْ (...)] ⟷ [أيّ (...)]، يقول : "سألوا الخليل عن قولهم (لأَضربنّه أذهبَ أمْ مكثَ) فقال : يجوز، لأنّ (أيّا) يقع بعد الضّرب. ألا ترى أنّك تقول (لأضربنّه أيُّ ذلك كان منه) فكذلك يجوز ها هنا". (المسائل المنثورة : 199).

ويرى النّحويّ نقلا عن الخليل أنّ المثال (14) يكافئ (15) دلاليًّا :

(14) – لأضربنّه [أذهبَ أمْ مكَث] ⟷ (15) لأضربنّه [أيُّ ذلك كان].

وقد وقع الاعتراضُ هنا على جعْل الاستفهام ملحَقًا بما قبله، والوضعُ أنْ يكون منقطعًا، ولكنّ الفارسي يردّ بالقول "إنّ هذا لفظُه لفظ الاستفهام وليس معناه معنى الاستفهام، كما إذا قلت (ما أبالي أَقُمتَ أمْ قعدْتَ)، وكان هذا الذي جاء بعد الفعل متعلّقًا، وإنْ كان لفظه لفظ الاستفهام، وإنْ لم يكن استفهاما في الحقيقة، فكذلك ها هنا." (نفسه).

يكون بذلك حاصلُ العلاقة العامليّة بين ألفاظ التّسوية أو الأفعال الإحاليّة وبنْية الاستفهام كالآتي :

1- استقرار قيام هذه العلاقة على حكم التّعليق العاملي، ويقتضي هذا المحافظةَ على خصائص البنية اللّفظية دون خصائصها المعنويّة إذ تُضعِف هذه العلاقةُ المُحتويَيْن الدّلالي والمقولي لبنية الاستفهام وتنخزل بهما إلى معنى التّسوية الإخباري الواجب.

2- إجازة النّحاة في هذه المرحلة تولُّد معنى التّسوية في بنية الاستفهام المركَّبة بـــ (أمْ) أو (أوْ) على حدّ سواء. بناءً على إجراء أ[(....) أم (....)] على معنى [أيُّ (...)] وإجراء أ[(...) أوْ (...)] على معنى إنْ [(...) أو (...)]، إلاّ أنّ التعدّد التّمثيلي لهذه العلاقة أدّى إلى عدم توصُّل النّحاة إلى تدقيق طبيعة الدّلالة المولَّدة في جملة الاستفهام.

3- مضيّ النّحاة في هذه المرحلة إلى أحاديّة الدّلالة المولَّدة سواءً في أ[(...) أم (...)] الواقعة في حيّز لفظ التّسوية : {سواء...} أوْ في حيّز الفعل الإحاليّ { ضرب..} على حدّ سواء، إذ تتولّدُ التّسوية الخبريّة في هذا أو ذاك.

4- أنّ لعلاقة الاستفهام بمعنى التّسوية بشكل عامّ مستوييْن : أوّلهما يحافظ الاستفهام فيه على خصائصه المعنوية الوضعيّة : الدّلالية والمقوليّة والمقاميّة كعمل إمْكانيّ يسوّي فيه المتكلّم ضمن اعتقاده بين الواجب والسّالب. وثانيهما تفقدُ بنيةُ الاستفهام فيه خصائصَها المعنويّة بمقتضى تأثير عامليّ من عناصر مجموعة {سواء...} أو {ضرب...}، ليتولَّد فيها معنى التّسوية الخبريّ.

III. 4 -1 -5- العلاقة العامليّة بين اعتقاد اليقين وجملة الاستفهام :

بعد أن تبيّنَ أنّ عملَ ألفاظ التّسوية من مجموعة {سواء، ما أبالي...}، أو أفعال الإحالة {ضرب..} في أ[(...) أم (...)] يولِّد معنى التّسوية الإخباريّ، نبحث في هذه الفقرة في العلاقة العاملية بين اعتقاد اليقين من مجموعة {علم، عرف..} وبنية الاستفهام، فهل يقف عمل هذه المجموعة عند المعنى دون اللّفظ كما تبيّن في عمل المجموعات المولِّدة لدلالة التّسوية ؟ أم يشملُهُما معًا ؟

ما يدع مجالا للطّرافة أن السّيرافي عرض لهذه القضيّة ضمن شرحه لأحد عناوين أبواب الكتاب، وهو "باب علمِ ما الكلمُ في العربيّة ؟"، ذلك أنّ "الكلامَ على (ما) من ثلاثة أوجُه : أن تكونَ استفهامًا فإذا كانت كذلك كان لفظها رفعًا (...) ويكشف هذا المعنى لك أنّك لو جعلت مكانها (أيًّا) لقلت : (هذا بابُ علم أيُّ شيءٍ الكلمُ من العربيّة)، فترفع (أيُّ)، ويكون موضعها مع (الكلم) نصبًا، لأنّك أردتَ : (هذا باب أن نعلمَ). فإذا لم تكن استفهامًا قلت : (هذا باب علم مسألتك)، وتبيّن الإعرابُ فيه، لأنّه ليس باستفهام يمتنع عملُ ما قبله فيه، وإنّما لم يعمل ما قبل(أيُّ) و(ما) والأسماء التي يُستفهم بها فيها، من قِبَل أنّ هذه الأسماء المستفهَمَ بها نائبةٌ عن ألف الاستفهام، متضمِّنةٌ لمعناها، وليس بجائزٍ أن يعمل ما قبل ألف الاستفهام فيما بعدها، لأنّ حرف الاستفهام يقع صدر الكلام، كما تقع (ما) النافية و(إنَّ) المؤكِّدة والحروف الداخلة على الجمل لها صُدور الكلام." (شرح الكتاب I : 46).

والملاحَظ أنّ السّيرافي هنا لم يخالفْ إسنادَ المبرِّد في مرحلة سابقةٍ حكمَ الإلغاء لعمل فعل الاعتقاد في الاستفهام الواقع في حيّزه في (16)، وإنما كرّسه :

(16) باب علمِ [مَا الكلمُ في العربيّة]

فربطَ إلغاءَ عمل (علم) في [ما الكلمُ...] ببقاء هذا اللفظ على معناه، أيْ على معنى الاستفهام فذهب بذلك إلى إلغاء عمل (علِم) في الاستفهام الواقع في حيّزه لفظا ومعنًى. إذْ في حال الاستفهام عُلِّق عملُ (علم) في (ما) وتُركت على حال الرّفع في (16). أمّا النّصبُ فعلى محلّ المفعوليّة للبنية الاستفهامية برمّتها [ما الكلمُ...]، وذلك بعلّة كونها كلاما مستقلاًّ من حيثُ البنيةُ العامليّةُ والمعنى، إذْ يقع اسمُ الاستفهام موقع

حرفه بتضمُّنه معناه - في نظر النحويّ - فإذا كان حرفُ الاستفهام واقعا بأقصى "صدر الكلام" لم يعمل ما قبله فيه ولا فيما يقع في حيّزه.

أجرى بذلك السّيرافي حكمَ الإلغاء للأثر العاملي لفعل اليقين في لفظ الاستفهام ومعناه على السّواء. فكرّس بذلك موقفَ المبرّد من نحاة المرحلة السّابقة (المقتضب 299-III.). (راجع الفقرة II-3-2-1- من هذا العمل.).

أمّا الفارسي فقد أقرّ هذه العلاقة دون عنايةٍ بتحليل البعد العامليّ فيها إنّما اكتفى بالتّمثيل لِدخول فعل اليقين على الاستفهام بالقول "فقد أجازوا (علمت أيُّهما عندك) لمّا كان المستفهِم قد علِم أحدَهما وليس يدري مَن هو، جاز دخول العلم. وروَى أبو الحسن أنّ قوما لا يُجيزُون (علمتُ أزيدٌ عندك أوْ عمرو) وأجازوا (علمتُ أزيْدٌ عندك أمْ عمرو)، لمّا كان السّؤالُ بـــ(أم) فيه ضربٌ من العلم و(أوْ) لا علمَ فيه، فلذلك جاز." (المسائل المنثورة : 195.).

فحصر بذلك الإشكالَ في هذا السّياق بين (أمْ) و(أوْ) ووجوه استعمالهما في البنية الاستفهاميّة الواقعة في حيّز فعل اليقين :

(17) - أ- *علمت أزيدٌ عندك أوْ عمرو.

- ب - علمت أزيدٌ عندك أم عمرو.

فقد أُجيز استعمال (17-ب) لِما يتوافر في (أمْ) من خصائصَ معنويّة تفيد علمَ المتكلِّم بأحد المستفهَم عنهما، أمّا (أوْ) فيحيل استعمالُها على جهل المتكلم تماما بكليْهما. ويفسّر ذلك لحن (17-أ). يقول الفارسيّ : "قولك : (أزيدًا ضربت أم عمرًا)، فمعنى الاستفهام ههنا قد تحقّقتَ أنّ واحدا منهما عنده ولست تدري أيّهما هو، فاستفهمت ليُوضَّح لك ويُبيَّن مَن هو. فإذا قال (لا) أو (نعم) لم يكن كلامًا، لأنّ (لا) و(نعم) إنّما يقع عن الاستفهام الذي لا تعلم منه شيئًا، وهو مثل قولك (أزيدٌ عندك أوْ عمرُو.) فالجواب في هذا (لا) أو (نعم) لأنه لم يعلم أن أحدا منهما عنده..." (نفسه 194.).

فالقسمُ الموجِب الذي تسِمُه (أمْ) من اعتقاد المتكلّم هو الذي أتاح وقوع البنية الاستفهاميّة في حيّز فعل اليقين، ومقتضى ذلك أنّ فعل اليقين من مجموعة {علم، عرف..} لا يقع على البنية الاستفهاميّة ولا يعمل في معناه إلاّ إذا عبّر لفظ هذه البنية

عن قدرٍ من التّوافق بين العامل والمعمول في المعنى، لذلك أُجيزتْ (17- ب) ولم تُجوَّز (17 - أ). وذلك لِتعبير لفظِ البنية الاستفهامية فيها [أزيدٌ عندك أوْ عمرُو] عن جهْل المتكلّمِ التّام بالمستفهَم عنهما، إذ أفادت (أوْ) العطفَ الموافق لمعنى (الواو)، ولم تُفِد التّعيين، فأخلَّتْ باعتقاد العلم في أوّل الكلام (الواقع على البنية الاستفهاميّة برمّتها).

والأهمّ أنّ الفارسي بذلك انصرف عن العلاقة العامليّة بين فعل اليقين والاستفهام إليها ذاتها، فلمْ يصرّحْ مباشرةً بموقفه بشأنها إلاّ أنّه ضمَّنه في كلامه حين أجاز (17ب) واستبعد (17أ) فاشتراطُه قدرًا من الوجوب في البنية الاستفهاميّة لدخول فعل اليقين عليها، يقتضي الإقرارَ بعمل هذا الفعل فيها إنْ لم يكن لفظا فمعنًى.

ملخَّص ذلك أنّ الغموضَ الذي حكَم هذه القضيّة في المرحلة السّابقة قد تواصل في هذه المرحلة، إذ بقي التردّدُ قائمًا بين إقرار حكم التّعليق أو حكم الإلغاء أو حكم الإعمال لِهذه الأفعال في الكلام الاستفهامي رغم إحراز بعض التقدّم بتغليب تجريد هذا الكلام من معناه.

ويبقى الإشكال منحصرًا في أبنيةٍ منجزةٍ من قبيل (لنعلمَ أيُّ الحزبيْن) و(لقد علموا لمَن اشتراه)، تقع فيها أفعال اليقين على أبنية الاستفهام التي لا تكون فيها (أمْ) ولا (أوْ) ؟

III.4-1-6- مُشارطَة الاستفهام لمعنى الموصول :

تبيّنَ أنّ العلاقة العامليّة بين فعل اليقين من مجموعة {علم- عرف...} وجملة الاستفهام بقيت قيد الغموض والمراجعة حتّى هذه المرحلة، غير أنّ ذلك اقتصر في الفقرة الماضية على علاقة هذا الفعل بـ أ[(...)]أمْ (...)] من أبْنية الاستفهام. فماذا عن علاقة هذه المجموعة أوْ غيرها من أفعال الإحالة {ضرب...} بأبنيةٍ للاستفهام قائمة على المنوال [سْ؟(...)] أوْ [أيّ(...)] ؟

توصّل النّحاة في المرحلة السّابقة إلى أنّ وقوع الاستفهام في حيّز الفعل الإحاليّ يجعله بمعنى الموصول، وخالَفَ ابنُ السّرّاج بأن اعتبرَ أنّه يجعله أقرب إلى معنى [إذا(...)(...)] (الأصول II : 324/ راجع الفقرة II-3-2-2- من هذا العمل).

أمّا الفارسي فقد رأى رأْيَ الخليل، إذْ بيّن أنّ الاستفهام يمكن أن يرد على معنى الموصول، وذلك : "إذا كانت (أيُّ) في موضع يصحّ فيه (مَن) و(الذي) بنيّتَهَا

على الضمّ، وهو قولك (اضربْ أيُّهم أفضل)، وإنّما وجب البناءُ فيها لأنّ الإعراب إنّما وجب لها، إذا كانت في تقدير اسم موصول، فإذا خالفت خولِفَ بها فبُنيتْ." (المسائل المنثورة : 120).

ومفاد ذلك أنّ (18) تكافئُ معنى(19) :

(18)- اضربْ أيُّهم أفضل ⟵⟶ (19) -أ- اضربْ مَن أفضلُ

-ب- اضربْ الذي أفضلُ

يواصل بذلك الفارسيّ موقف سيبويْه الذي اعتبر (أيّ) في (18) موصولاً بمنزلة (الذي) (ن. الكتاب I : 398) وذهب إلى بنائها لمخالفتها أخواتها الموصولات بحذف صدر صلتها.

والأهمّ أنّ عمل الفعل الإحاليّ (اضربْ) قد تحقّق هنا بتجريد [أيّ(...)] في (18) و[مَن(...)] في (19- أ) من المحتوى الإمكانيّ "غير الواجب" للانخزال بها إلى معنى (الذي) الواجب، إذ أنّ (أيٌّ) : "في الاستفهام لا تحتاج إلى صلةٍ، لأنّ الصّلة إنما هي بيانٌ لشيءٍ، فلمّا كان في الاستفهام غيرُك الذي يبيّن لك ويوضّح لك استغنيتَ عن الصّلة في الاستفهام (...) وإذا كانت خبرًا احتاجت إلى صلة، وذلك لأنّها أيضًا مبهمَة، وأنتَ مخبرًا محتاجٌ أن تبين بالصّلة لمَن تخبره، وإذا احتجت أنْ تبين له في الخبر احتجْتَ إلى الصّلة، لأنّ الصّلة بيانٌ، فأنت محتاجٌ إلى أنْ تُبين لأنّك المخبِرُ" (نفسه : 119).

تكون هذه الصّلة بذلك علامة لفظيّةً على معنى الموصول الخبريّ في بنية الاستفهام ترفع الإبهام عن اسمه، وعلى عمل [اضربْ] في [أيّ (...)] معنًى رغم تعليقه فيه لفظاً بالبناء.

يمكن الخروج من كلّ ذلك بإقرارٍ أكيد للنّحاة بعلاقة عامليّة بين العوامل مِن مجموعة {سواء...} أوْ مجموعة {علم...} أوْ مجموعة {اضربْ...} وبنية الاستفهام، ورغم ما ساد العلاقة من غموض، فإنّ أثر هذه العوامل بات أمرًا ثابتًا تجاوز فيه النّقاش حدود التّحقُّق أوْ عدمه إلى صنف الدّلالة المولَّدة به.

خلاصة :

نخلص من دراسة العلاقات العامليّة لمجموعتيْ اليقين والفعل الإحالي بأبنية الاستفهام الواقعة تحت إسقاطيْهما إلى الاستنتاجات التّالية :

1)- أنّ وقوع بنية الاستفهام تحت إسقاط فعل اليقين أو الفعل الإحاليّ يؤدّي إلى تولّد دلالة الخبر.

2)- أنّ صنف هذه الدّلالة الخبريّة المولَّدة يتوقّف على المنوال الإعرابيّ الواردة عليه بنيةُ الاستفهام الواقعة في حيّز أحد هذه العوامل، فإذا وردت على المنوال أ[(...)أم(...)] أفادت معنى التّسوية الخبريّ، أمّا إذا وردت على المنوال [مَنْ(...)] أوْ [أيّ(...)] أفادت معنى الموْصول الاسميّ.

3)- أنّ تولُّد دلالة الإثبات اليقينيّ في البنية الاستفهاميّة الواقعة تحت إسقاط فعل اليقين أوْ الإحالة أوْ لفظ التّسوية تقتضي تركّب البنية بـــ(أمْ) دون (أوْ)، لإيفائها بخصائص الدّلالة المولَّدة.

4)- أنّ الأثر اللّفظيّ لهذه العوامل مجتمعةً - بما فيها عناصر مجموعة {سواء...} - في بنية الاستفهام يتحدّد عموماً بحكم التّعليق، ذلك أنّ أداة الاستفهام في أقصى ما يكون بصدر البنية، فكلّ ما يسبقها من العوامل يبقى خارج حيّزها فلا يؤثّر في لفظها.

III.4-2- علاقة الاستفهام بالشّرط :

إذا تبيّنَ فيما تقدّم أنّ علاقة الاستفهام بعوامل التّسوية أوْ اليقين أوْ الإحالة علاقة عامِليّة تطالُ المعنى دون اللّفظ، وإذا تبيّن أنّ خاصّيتيْ الإبهام والعموم في اسم الاستفهام هما أهمّ ما ساعده على الانتقال بين الاستفهام والشّرط، فما طبيعة علاقة الاستفهام بالشّرط في هذه المرحلة الوسيطة، وهل يساهم البُعد العامليّ إلى جانب خصائص الدّلالة في تشكيلها ؟

III.4-2-1- علاقة أسماء الاستفهام المجازى بها بـــ (إنْ) :

أشار السّيرافي إلى علاقة بين اسم الاستفهام و(إنْ)حين اعتبر أنّ (مَنْ) مثلاً "تقع في المجازاة على ذوات ما يعقل فبُنيت لوقوعها موقع حرف الجزاء وهو (إنْ)،

وذلك قولك (من يأتيني آتِه) كأنّك قلت (إنْ يأتني زيدٌ آتِه.) و(إنْ يأتِني عمرٌو آتِه)، وكذلك غيرُهما من سائر ما يعقل". (شرح الكتاب I : 133-134).

فتفيد (مَنْ) إذنْ في حال المجازاة شرطًا مقيّدًا بمعنى "ما يعقل".

والسّؤال هنا هو : وقوع (مَنْ) موقعَ "ذوات ما يعقل"، وموقعَ حرف الجزاء (إنْ) في آنٍ، فهل عنَى السّيرافي أنّ (مَنْ) تكافئ معنى (إنْ) مع ما يتعلّق بها من اسم عاقل ؟

يحدّد النّحوي في ذلك معنى (20) بـــ (21) :

(20)- مَن يأتيني آتِه ⟵⟶ (21) أ- إنْ يأتِني زيدٌ آته

ب- إنْ يأتني عمرو آته

وبإضافة النحوي قوله :"غيرهما من سائر مايعقل"، تصبح العلاقة علاقة تكافؤ بين (20) و(22) :

(20)- من يأتيني آته ⟵⟶ (22) إنْ يأتني (ما يعقل) آته.

والمبيَّن أنّ أسماء الاستفهام إلى كونها تقع على ما يجري في معانيها من العاقل أو الظّرف أو غيرهما، فتحيط به، فإنّها تقع أيْضًا موقع (إنْ) الحرف الأصل الأمْكن في الشّرط، فالمراد إذن أنّها يمكن أن تفيد معنى الشّرط مقيّدًا بمعناها الاسميّ الخاص من ماهية أوْ ظرفيّة. يوازي ذلك ما ذهب إليه في موضع آخر بشأن تضمُّن أسماء الاستفهام لمعنى الهمزة. (شرح الكتابI :46).

نجد لدى الفارسيّ أيضًا ما يدعم هذا الموقف، وذلك عندما اعتبر أنّ "الحرفيّة على هذه الأسماء أغلب في معنى الاسم." (المسائل العسكريّة : 244)، وأنّها "ليست تخرج عن أن تكون متضمّنة للحرف." (المسائل المنثورة : 193)، بل إنّه ذهب إلى حدّ اعتبار أنّ كلّ اسم مبهمٍ يحتمل معنى الجزاء، فـــ"إذا قلتَ (مَن يأتيني آتِه) فهذا مبهم، وكلّ شيء مبهم يحتاج إلى صلةٍ ففيه الجزاء، - وإنْ كان خبرًا - لأنّ فيه معنى الجزاء، إذا قلتَ (إنْ تأتني آتك) فمعناه أنّك جعلت علّة إتْيانك هو مجيئه إليك، فكلّ شيء كان في الأوّل علّة لكوْن الثّاني فهو الجزاء، وهذا المعنى موجود في كلِّ اسمٍ

مبهمٍ، وهو ما يحتاج إلى صلةٍ نحو (أيّ) و(الذي) والاسم النّكرة." (المسائل المنثورة : 119-120).

سحب الفارسي بذلك تضمُّنَ معنى الشّرط على كلّ اسمٍ مبهم يمكن بواسطته تحقيق معنى السّببيّة التي يقوم عليها بناء الشّرط، وإنْ كان اسماً موصولاً أو نكرةً، يضيف : "ألا ترى أنّك تقول (كلّ رجل يأتيني فله درهم)، لمّا كان العلّة في أنّ له درهماً كونُه رجلاً يأتي لاستحقاق الدّراهم، فمعنى الجزاء موجود، فلذلك اختصّت بالفاء" (نفسه-120).

استوجب هذا الموقف من تلاميذ الفارسي تخليص القضيّة من التّعميم، وحدا ذلك بابن جنّي إلى التّوضيح أنّ معنى الشّرط كما معنى الاستفهام معنيان حادثان على هذه الأسماء، يقول : "فالأسماءُ المشروطُ بها (مَنْ ومَا وأيّ وأخواتهنّ) فإنّ الشّرط معنًى زائد على مقتضاهنّ من معنى الاسمية." (الخصائصIII : 82).

ممّا يؤدّي إلى تأصيل معنى (20) في (23)، كالآتي :

(20) مَن يأتيني آتِه ⟵⟶ (23)- إنْ مَن يأتيني آتِه.

يجعلنا ذلك نتخلّص إلى كوْن :

1) كلّ عنصر من مجموعة {مَنْ، ما، أيْن، متى...} يدلّ على معنى في ذاته وعلى معنىً آخر يكون بمقتضى كوْنه حرفيًّا معنًى في غيره. وهو في حالة المجازاة بأحد هذه العناصر معنى (إنْ).

2) أنّ ذلك يفضي إلى إشكال في مستوى الأبنية الإعرابيّة والعامليّة للأبنية المنجَزة. إذْ يقتضي أن يَشغَلَ العنصرُ مِن : {مَن، ما، أين...} في آنٍ موضع الاسم وموضع الحرف، في حين ينتمي الأوّل لمواضع الإحالة والثّاني لمواضع حدث المتكلّم الإنشائيّ.

3) أنّ ذلك حدا بالنّحاة في هذه المرحلة إلى محاولة التوصّل إلى ضبطٍ دقيقٍ يفصل بين خصائص الاسم وخصائص الحرف الدلاليّة، يراعي علاقة (إنْ) الدّلاليّة والعامليّة بهذه العناصر، ذلك أنّ هذه من تمام معنى (إنْ) (أوْ الهمزة) وقيودها الدّلاليّة لا أكثر، وهو ما أقرّه سيبويه منذ البداية.

4.III- 2- 2- الجازم لجواب الاستفهام :

إن كان ابن جنّي قد انتهى إلى أنّ المجازاة بأحد أسماء الاستفهام بمثابة اللّفظ به وبـــ(إنْ) بعده، فإنّ السّيرافي قد نصّ قبله على "أنّك إذا قلت (أين زيدٌ آته) فكأنّك قلت (أين زيدٌ، إنْ أعرفْ مكانه آتِه) ففي أيّ مكان كان وجَب عليك إتيانه بعد معرفته، وكذلك إذا قلت (أين تكُنْ أكُنْ) كأنّك قلت (إنْ تكنْ في السّوق أكنْ فيها، أو تكنْ في مكان غيرها أكنْ فيه) فلمّا كانت مشتملة على الأسماء التي تقع بعد حرف المجازاة جاز أن يُجازى بها، إذ كانت مساويةً لها" (شرح الكتابI : 115).

فاعتبر النّحويّ (24) مكافئة دلاليّا لـــ(25) :

(24)- أ- أين زيدٌ آته. ↔ (25) - أ - أيْن زيدٌ، إنْ أعرفْ مكانه آته.

- ب - أين تكنْ أكنْ ↔ - ب - أين تكن، إنْ تكنْ في السّوق أكنْ فيها أو تكنْ في مكان غيرها أكنْ فيه.

غير أنّ هذا النّحوي رأى رأْيَ الخليل في تكافؤ الاستفهام في أوّل (24) مع الشّرط معنًى، فذهب إلى إعْماله الجزمَ في الجزاء، فالعلاقة في رأيه بين الاستفهام والشّرط علاقةُ تضمُّنٍ لا علاقة تجاور.

وإلى كون علاقة (24 ب) و(25 ب) على منوال علاقة [سْ؟ (...)] بـــ أ [(...) أمْ (...) أمْ ...] فإنّ (25) تُظهر أنّ (24أ) تحتمل إلى جانب معنى (أين زيدٌ) الاستفهاميّ معنَى إنْ[ج$_2$]، إذ تعطف على المعنى الأوّل معنى الشّرط، بما يمكن أن يحيل على أنّ الجازم الحقيقيّ للجزاء هو إنْ [ج$_2$] المقدّرة بعد الاستفهام لا الاستفهام ذاته. يدعم ذلك ما جاء في نصّ السّيرافي نفسه من كون المجازاة باسم الاستفهام تكون على "تقدير حرف الجزاء فيه" (نفسه : 116).

على أنّ ذلك بقي في طرْح شارح الكتاب مفتقِرا إلى تمشّ واضح يعكس إدراكَه للعلاقات العامليّة التي تفرض تعليق جزم الجزاء بعامله الحقيقي. فقد بدا موقفه رهين الغموض الموروث عن الخلاف بين سيبويه والخليل في هذه القضيّة (نفسه الكتاب I : 449). إذ علّق الأوّلُ جزم الجزاء بـــ(إنْ) المقدّرة لفظًا ومعنًى مع البنية الطّلبيّة في أوّل الكلام، وعلّقه الثاني بمعناها المضمَّن في الطّلب فحسب.

دعا ذلك صاحبَ المسائل إلى توجيه الجزم وفق ما يضمن تماسك المعنى والعلاقات العامليّة في آن، وذلك ضمن "مسألة قوله تعالى (هل أدلُّكمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ؟ تُؤْمِنُونَ باللهِ)" ثمّ قال (يغفرْ لكُمْ ذُنُوبَكُمْ)، فلا يخلو هذا المجزوم الذي هو (يغفرْ) من أن يكون جوابا لــ(هلْ) أو جوابًا لــ(تؤمنون)، فلا يصحّ أن يكون جوابا لــ(هلْ) لأنّ الدّلالة لا تكون تثبيتًا للغُفران، وإذا بطل هذا ثبت أنّها جوابٌ لقوله (تؤمنون)، ويكون التقدير (إنْ تؤمنُوا)." (المسائل المنثورة : 154).

فالجواب(يغفرْ لكم) في(26) معلَّق بالضّرورة بشرطٍ هو : إمّا (هل أدلّكم على تجارة..) أوْ(تؤمنون بالله) :

(26) هل أدلّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله(...) يغفرْ لكمْ.

وقد قام توجيه الفارسي لِجزم (يغفرْ) على شرطيْن : أوّلهما ضرورة تحقُّق معنى السّببيّة لِقيام المجازاة برمّتها، وهو ما لا يتحقّق بتعليق فعل الجزاء بــ : هلْ[ج]، إذْ لا يسبّب حدثُ الدّلالة حدثَ الغفران. وثانيهما تقدير(إنْ) بلفظها وجوبا لتعليق جزم الجزاء بها.

ممّا يصيّر إلى كون التّشكُلَيْن : اللّفظي والعامليّ الأصليّيْن لــ(26) يتمثّلان في ('26) :

('26) تؤمنون بالله، إنْ تؤمنوا... يغفرْ لكم.

يضمن ذلك صحّةَ العلاقات العامليّة إلى جانب صحّة المعنى في (26).

فهِمَ تلاميذُ الفارسي هذا البُعدَ الإعرابيّ العامليّ من علاقة اسم الاستفهام المجازَى به بــ(إنْ)، وذلك حين نصّ ابن جنّي على "أنّ جواب الشّرط مجزومٌ بنفس الشّرط" (الخصائص II : 388)، ومقتضى ذلك أن يعلَّق المعمولُ بعامله الحقيقيّ وهو في (26) (إنْ) المقدّرة في البنية الأصليّة للكلام ('26).

يُطلقُ ذلك قاعدةً نحويّة أخرى تصدر عن طبيعة الوقائع اللّغويّة المدروسة، مفادها "أنّه ليس في الكلام اجتماعُ حرفين لمعنى واحد، لأنّ في ذلك نقضًا لما اعتُزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف(...) وذلك أنّ هنا إنّما انضمّ الحرفُ إلى

الاسم، فهما مختلفان، فجاز أن يترادفا في موضعهما لاختلاف جنسيْهما." (الخصائصIII : 108). ممّا يحمل على أنّ اجتماع الاسم المجازى به بحرف الشّرط لا يمكن أن يُرَدَّ إلاّ لاختلافهما، لتعذُّر "اجتماع حرفيْن لمعنى واحد".

لذلك فإنّ "ما جاء من الأسماء ضامنًا لمعنى الحرف كالأسماء المستفهم بها (...) وكذلك الأسماء المشروط بها" تكون في أصل معناها مخالفةً لما حدث عليها من معنى الاستفهام أو الشّرط. (الخصائصIII : 82)، فلا تنزل منزلة الحرف الأصل فيه ولا تتمكّن تمكّنه في معانيه، إذ لا يخرج الاسم عن اسميّته، وإنّما يتضمّن معنى الحرف على معنى الحدوث والتّجاوُر كما بيّنت العلاقات العامليّة لـــ(26).

وينحلُّ إذن الإشكالُ في هذه العلاقة بمجرّد تنصيص النحويّ على أنّ {من، أيّ، أين...} أسماء، "والدّليل على ذلك أنّها تقع مواقع الأسماء فاعلةً ومفعولة ولها ضمير يعود عليها ويدخلها حروف الجرّ". (السيرافي : شرح الكتابI : 133).

أمّا الرّماني فقد انفرد في المجازاة باسم الاستفهام بموقف أجمله في نصّه "فإذا قلتَ (أين بيتك فأزورَك)، كان التقدير : (ليكنْ منك إخبارٌ بمكان بيتك وزيارةٌ منّي)، وكذلك جميعُه يُخَرَّجُ على هذا التّقدير." (معاني الحروف : 44). فيقرّ مشارطة (27) لـــ(28) كالآتي :

(27)- [أين بيتك] فأزُورَكَ ◄—►(28) [ليكنْ منك إخبارٌ بمكان بيْتك] وزيارة منّي.

فتكون البنية الأمريّة في(28) - مقطوعةً عن حرف العطف والمعطوف - معنىً للاستفهام المجازى به في (27)، وهو موقف وإنْ نأى به عن إشكال جزم جواب الشّرط فإنّه أوقعَ في إشكال تجريد البنية (27) من معنى الشّرط ذاته المراد باستعمال الفاء السّببيّة، والانخزال بها إلى معنى العطف، وقد صرّح الرّماني بذلك حين قال : "وإنّما احتيج إلى إضمار (أنْ) هاهنا لتكون مع الفعل مصدرًا فتعطف مصدرَ الفعل الأوّل لمخالفته إيّاه، وذلك أنّ العطف إنّما يحسُن إذا كان الثّاني موافقا للأوّل." (نفسه : 44).

ومختصَر ذلك أنّ تحليل الرّماني انخزالٌ بمعنى البنية المجازَى فيها باسم الاستفهام إلى معنى [(...) و(...)]، وهو ما لا يصدقُ - في رأينا - على الوقائع اللّغويّة المعالَجة.

III.4-2-3- تعذّر المجازاة بـ (كيْف) :

استبعد السّيرافي (كيف) من قائمة الأسماء المجازَى بها، وأوْرد للاستدلال على ذلك موقفا نسبه للمبرّد ونصّه "فإنْ قال قائلٌ : لمَ جاز أن يُجازى بالأسماء التي يُستفهم بها ولا يجوز المجازاة بـ(كيف) ؟ ففي ذلك جوابان : أحدهما أنّ الأسماء التي يجازى بها ويستفهم بها لا شيء منها إلاّ ويجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازاة به على تقدير حرف الجزاء فيه، وذلك أنّك إذا قلت (أين زيدٌ آته) فكأنّك قلت : (أين زيدٌ إنْ أعرفْ مكانه آتِه) ففي أيّ مكان كان وجب عليك إتيانه بعد معرفته، وكذلك إذا قلت : (أين تكن أكنْ)، كأنّك قلت : (إن تكن في السّوق أكنْ فيها، أو تكنْ في مكان غيرها أكنْ فيه) فلمّا كانت مشتملةً على الأسماء التي تقع بعد حرف المجازاة جاز أن يجازَى بها، إذا كانت مساويةً لها، وأمّا (كيف) فلا تقع إلاّ على نكرة، ولا يكون جوابها إلاّ نكرة، فخالفت حروف الجزاء فيما يقع عليه، فلمْ يجازى بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء، فهذه علّة أبي العبّاس." (شرح الكتاب I : 115-116).

فأقيم استبعاد (كيف) من علاقة التكافؤ مع [إنْ ج2 ج1] على ضعف وقوع معانيها قيودًا لِحرف الشّرط، فقد خالفت أخواتها من الأسماء المجازى بها بالوقوع على النّكرة من الأسماء، ولم تشتمل بذلك على الأسماء التي يمكن أن يقع عليها هذا الحرف. وهو قصورٌ لا يقتضي- وفق هذا الموقف - ضعف (كيف)عن الانخراط في منوال العلاقة [سْ(...)] ⟷ أ[(...) أمْ (...) أمْ..]، فـ(كيف) تتوفّر على خاصية العموم التي تتيح لها اختصار الأسماء التي يمكن أن يقع عليها حرف الاستفهام فتكون من تمام معناه.

غير أنّ علاقة (إنْ) الدّلاليّة بالاسم الذي بعدها، وإنْ كانت من جنس علاقة الهمزة به من حيث عمومُه، فإنّها تزيدُ وتختلف من حيثُ ضرورةُ تقييد هذا الاسم لمعنى (إنْ) وتخصيصه، لذلك فإنّ خاصّية العموم لا تكفي للمجازاة بـ (كيف).

لذلك أورد السّيرافي علّةً ثانية لهذا الاستبعاد. ونصُّها : "والجواب الثّاني أنّك (...) إذا قلت (كيف تكنْ أكنْ) فقد ضمنت أن تكون على أحواله وصفاته (المخاطَب) كلّها، وهذا متعذِّر وقوعُه، وبعيد اتّفاق شيئين من جميع جهاتهما في جميع أوصافهما". (نفسه : 116).

يواصل هذا الموقف ما أورده الخليل (سيبويه : الكتاب III : 60) إذ أقصى (كيف) من المجازاة على أساس تكافؤ البنية المركّبة بـــ (30) :

(29)- كيف تكنْ أكنْ ←→ (30) على أيِّ حال تكنْ أكنْ.

إذ يتعذّر نزول المتكلّم على جميع أحوال مخاطبه، بل إنّ الحال تخرج عن طوع صاحبها، فتختلّ بذلك الصورة المنطقيّة للمعنى، فيمتنع بذلك مجيء (كيف) قيدًا مخصِّصا لمعنى (إنْ) من الأساس.

نخلص إذن من دراسة هذه الأبعاد الدّلاليّة والعامليّة لعلاقة الاستفهام بالشّرط إلى :

1- أنّ علاقة عناصر المجموعة{مَنْ، أين..} بـــ(إنْ) هي علاقة القيد بالمعنى، ذلك أنّ هذه الأسماء لا تمثّل سوى قيود دلاليّة مخصِّصة لمعنى (إنْ). فهي عمومًا من جنس علاقة الهمزة بهذه العناصر وإن كانت لا تطابقها تمام المطابقة.

2- أنّ البُعد العاملي لهذه العلاقة يمثّل أحد أهمّ مستوياتها، إذ يكشف حقيقة التّفاعل بين بنية الاستفهام وبنية الشّرط. وبإجراء آليّة الإضمار ضمن البنية الإعرابيّة لــ[سْ(...)(...)] تنكشف علاقة التّجاور بين [سْ.(...)] و[إنْ ج$_2$]، وليْس علاقة التّضمُّن.

3- أنّ تعدّد التّمثيل الدّلالي لهذه العلاقة يحيل اقتضاءً إلى افتراض بنية دلالية أساسية مشتركة مسيِّرة تشترط فيها البنيةُ البنيةَ الأخرى ولا تكون هذه إلاّ إذا كانت تلك.

4- أنّ استبعاد النّحاة (كيف) من هذه العلاقة راجع إلى قصور خصائصها المعنويّة عن إيقاعها في حيّز (إنْ) الدّلالي لتخصيص معناها وتقييده. إذ يتضارب مقتضاها الدّلالي من الاسمية مع مقولة السّببيّة التي يقوم عليه معنى (إنْ).

4.III - 3- علاقة الاستفهام بالتعجّب :

تناولنا فيما تقدّم معالجة نحاة المرحلة الثالثة من النظريّة النحويّة العربيّة القديمة لعلاقات الاستفهام بجملة من أبنية الخبر، فتبيّنّا علاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي والتّسوية واليقين والشّرط. ولاستيفاء هذا الموضوع يتعيّن الوقوف عند علاقة الاستفهام بأبنيةٍ مُشْكِلةٍ، لم يستقرّ فيها النّحاة حتى هذه المرحلة على تصنيف دلاليّ موحّد، نتناول منها في هذا المبحث بناء التّعجّبِ، وننطلق في ذلك من الأسئلة التالية : ما تحديد النّحاة لهذا البناء ؟ وما تمشّيهم في معالجة علاقته بالاستفهام ؟

اعتبر ابن جنّي هذا البناء خبرًا، وجعل مشارطته للاستفهام عودًا به (أي بالاستفهام) على أصله، يقول"من ذلك لفظُ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبرًا، وذلك قولك : مررت برجُلٍ أيِّ رجلٍ، فأنت الآن مُخبرٌ بتناهي الرّجُل في الفضلِ ولست مستفهمًا، وكذلك مررتُ برجُلٍ أيّما رجل، لأنّ ما زائدة، وإنّما كان ذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر، والتعجّب ضربٌ من الخبر، فكأنّ التعجّب لمّا طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله من الخبريّة". (الخصائص III : 269).

فيمثّل النّحويّ بذلك لمعنى الأبنية (31) بـــ(32) :

(31) أ- أيّ رجلٍ ←→ (32)- يتناهى الرّجُلُ في الفضلْ.

ب- أيّما رجلٍ

فإذا كانت العلاقة بين (31) و(32) تُبيّنُ تولُّدَ دلالة الخبر في الاستفهام، فإنّ نحاةً أسْبق عبّروا عنْ تميُّزِها عن سائر الأخبار، وذلك لاختصاصها بالإبهام خاصّيةً دلاليّةً تؤسّس لعلاقة مُشابهة بينها وبين الاستفهام والجزاء (سيبويه : الكتاب IV-228) (المبرّد : المقتضب IV -173).

غير أنّ هذه العلاقة التي سبّبتْ الإشكال الأساسيّ في تصنيف عمل التعجّب دلاليًّا، عولجتْ لدى ابن جنّي على سبيل علاقة الأصل بالفرع الحادث. ممّا يقتضي قيام تحليل ابن جنّي لهذه العلاقة على جملة افتراضات أهمّها :

1) - افتراض علاقات بين الأبنية النحوية بشكل عامّ.

2) - اعتبارُ الاستفهام دلالةً حادثةً على دلالة أصلٍ هي الخبر، بناءً على أنّ "غير الواجب معنىً حادثٌ على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب." (الخصائص III : 80).

3) - افتراض مُسترَسَل دلاليّ بين الأبنية يقع منه الخبرُ مَوْقِعًا مَرْكزِيًّا، تجري في فلَكه مختلف الدلالات وتعود إليه بمقتضى علاقاتها.

لذلك اعتبر صاحب الخصائص أنّ علاقة الاستفهام بالتعجّب المحقَّقة بالعلاقة بين (31) و(32) "ضربًا من نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئٌ عليها." (نفسه III : 269).

ويؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1- أنّ النّظامَ الدّلالي للأبنية في ممارسة النّحاة عبارةٌ عن مسترسَلٍ تسيّر اشتغالَه العلاقاتُ بينها وتحكُم انتظامَه علاقَةُ الوضع بالحادث، لذلك مثّلَ معنى التّعجّب في بنية الاستفهام (31) حدوثًا على وضْعٍ دلاليّ يُعيده بدوره إلى وضعٍ أثبتَ وأشدّ استقرارًا داخل النّظام هو الخبر.

2- أنّ مُقتَضى إثارة النّحاة لعلاقة الاستفهام بالتعجّب ضمن هذا الإطار الدّلالي حتّى هذه المرحلة، هو عدم توصّلهم إلى تفسير نهائيّ لطبيعة هذه العلاقة وهي- في رأينا - ثغرة ترجعُ أساسا إلى عدم توصُّل النُّحاة إلى تصنيفٍ نهائيّ لدلالة التّعجب نفسها.

III.4-4- علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب :

تبيّنّا في المبحث السّابق إخضاعَ نحاة هذه المرحلة علاقةَ الاستفهام بالتعجّب إلى ضربٍ من المسترسل الدّلالي، ولاحظنا أنّ معالجتهم هذه بقيت مفتقرةً إلى تحديد نهائي للمسيّرات النحويّة لهذه العلاقة، وأرجعنا ذلك إلى عدم استقرار التّصنيف الدلالي لعمل التعجّب نفسه. ونتقدّم في هذا المبحث للكشف عن قراءتهم لعلاقة الاستفهام بمعاني الطلب، وسؤالنا في أبرزها ممّا لاحظ النحاة علاقاتها بأبنية الاستفهام، وفي المستويات النّحويّة المؤثّرة في تشكيل هذه العلاقات، وفي مولّداتها النحويّة ؟

III.4-4-1- كون أ[ج لاس(...)] مشارطِة لـــ : ليت [ج] :

توصّل نحاة المرحلة السابقة في دراسة نفس العلاقة إلى مركزيّة المستوييْن الدّلالي والإعرابي في تشكّلها، فقد استند ابن السرّاج في توليد دلالة التمنّي في أ[لاج] إلى ضرورة إضمار الفعل المفيد لمعنى هذا الطّلب لتعليق النّصب به (الأصول في النحو I : 297)، وقد خالف بذلك المبرّدَ الذي غلّب مبدأ المازني : "اللّفظ على ما كان عليه وإنْ دخله خلافُ معناه" (المقتضبIV : 383).

أمّا في هذه المرحلة فقد قاس الفارسي علاقة التكافؤ الدّلالي بين الاستفهام والتمنّي على علاقته بعمل التّحضيض، بأنْ اعتبر (ألا ماءَ ولبنًا) "كقولك (فهلاّ خيرًا من ذلك)." (المسائل المنثورة : 105)، استنادًا إلى استلزام المثاليْن لمعنى الفعل المضمَر لتوجيه النّصب فيهما إليه، يقول "فنصبته لأنّ تقديره تقدير الطّلب وسألوا الخليل عن قولهم :

ألاَ رجُلاً جزَاه ُاللّه ُخيْرًا *** يَدُلُّ عَلَى مُحَصّلَةٍ تَبِيتُ.

فنصب (رجلاً) لأنّ تقديره (ألاَ أُعطَى رجُلاً جزَاهُ اللّهُ خيرًا.)". (نفسه : 105).

والمُلاَحظ أنّ صاحب المسائل اعتبر الدّلالة المولَّدة من هذه العلاقة في بنية الاستفهام طلبًا، والأغلب أنّه يقصدُ أحد أنواع الطلب الدّائرة في فلَك الأمر، نظرًا لشيوع تسوية النّحاة بين الطّلب والأمر، وإذا افترضنا أنّه يجاري سابقيه في كون هذا الطّلب تمنّيًا، فإنّ إضمار الفعل يقترن بدخول معنى هذا الطّلب غير الاستفهامي في بنية الاستفهام القائمة على الشكل أ[ج لاس(...)]، فتخضع بذلك وجوبا للبنية الإعرابيّة التّالية :

(33) ألاَ [ف فا (مف)] ⟵ البنية الإعرابيّة المجرّدة
↓ ↓
(33') ألا [Ø Ø ماءَ ولبنًا] ⟵ البنية المنجزة

لذلك أكّد الفارسي في هذه المرحلة على ضرورة تنوين الاسم المعطوف الواقع في حيّز لا النّافية للجنس "لأنّه لم يُردْ المجموع في موضع نصب ويبْنيه وإنّما الفعل

بعده في التّقدير، لأنّ تنوينه دلالةٌ على أنّه جُعِل بعد الفعل، فنصب كما يُنصَب بعد الفعل بـــ (لا)." (نفسه 105.).

يجعل ذلك التّنوينَ قرينةَ لفظيّة على معنى الفعل المضمر في البنية الاستفهاميّة الخاضعة للشكل (33).

والمستخلص من كلّ ذلك أنّ :

1. علاقة الاستفهام بعمل التمنّي في أ[ج لاس(...)] تنضوي تحت علاقات الاستفهام بالأبنية الطّلبية الدائرة في فلك الأمر والمبنيّة بأشكال استفهاميّة كالتّحضيض والعرض، وقد قدّم سيبويه لهذا المسترسَل الدّلالي بين أبنية الطلب حين اعتبر العرض والتّحضيض ضربيْن من الاستفهام الذي يحمّله المتكلّم معنى الأمر (الكتابI : 98.).

2. أنّ ذلك لا يعني استيفاء نحاة هذه المرحلة دراسة جميع مستويات علاقة الاستفهام بالأمر، ذلك أنّنا لم نلاحظ استغلالا من قِبَلهم لملاحظة سيبويه لكوْن عمل الاستفهام أمرًا بإيقاع فعلِ العلم، على المنوال : أ [ج] ⟷ [أعلمْني (...)]. (الكتاب III : 513)

3. أنّ تشارط دلالات طلبيّة خاضعة للشّكل ألا [ج] أوْ هلاّ [ج] مع الاستفهام يستلزم اشتمال البنية على قرينة لفظيّة دالّة على معنى الفعل المضمر، حدّدها نحاة هذه المرحلة بالتّنوين.

4. أنّ هذا الفعل المضمر يُعيّن صنف الطّلب المشارِط للاستفهام، وبه يعلَّقُ نصبُ المطلوب في الإعراب.

5. يدعم ذلك أيضا مركزيّة عمل الاستفهام ضمن خطّ الاسترسال الدّلالي بين أبنية الطّلب.

III.4-4-2- مشارطة الاستفهام لـــ : لعلّ [ج] :

توصّل النّحاة إلى إدراك أحد مستويات علاقة الاستفهام بالأمر، تتولّد بمقتضاه دلالاتٌ طلبيّةٌ تقع على خطّ المُسترسَل الدّلالي بينهما، كالتّمنّي والعرض والتّحضيض. ولئن مثّلت هذه أبرزَ المولَّدات الدّلاليّة لهذه العلاقة، فإنّ دلالاتٍ طلبيّةً أخرى يمكن أن

تتولّد من علاقة الاستفهام بالموصول الحرفيّ [أنّ ج]، فما هي مولّدات هذه العلاقة ؟ وماهي المستويات النّحويّة المساهِمة في توليدها ؟

قد بيّنّا في موضع سابق انتهاء النّحاة ضمن علاقة الاستفهام بأفعال اليقين {علم، عرف...} إلى الأثر العاملي المعنويّ الذي تحدثه هذه المجموعة في بنية الاستفهام، سواء كانت على المنوال أ[(...)أمْ(...)] بإحداث دلالة التّسوية الخبريّة فيها، أو على المنوال [سْ؟(...)] بإحداث معنى الموصول الاسمي، ممّا يفضي إلى إضعاف محتواها غير الواجب والانخزال به إلى حيّز الواجب.

غير أنّ الوجهَ المقابل لهذه العلاقة، القائم على استبدال المواقع بين أطرافها قابلٌ للتّفعيل، عن طريق دخول الاستفهام على عناصر هذه المجموعة لتوليد دلالة طلبيّة جديدة هي دلالة التّرجّي أو الاحتمال. يقول الفارسي في ذلك ضمن معالجة إحدى المسائل وهي : "مسألة : قال الخليل في قوله سبحانه (وَمَا يُشْعِرُكُمْ ؟ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) لا يحسن أن تكون كقولك (مَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ يَفعلُ)، فكأنّه قطع الكلام ممّا قبله، فكأنّه قال : (وما يُدْرِيك ؟)، ثم قال : (إنّها إذا جاءت لا يؤمنون)، والفتح تقدّر بها (لعلّها) لأنّك إذا فتحتها لا يجوز إلاّ أن تقدّرها (لعلّها) لأنك لو لم تقدّرها هذا التقدير كان كونها (إذا جاءت لا يؤمنون) عذرًا لهم، فلمّا استحال هذا المعنى صارت بمعنى (لعلّها)، وقد جاء في الشعر والكلام، قالوا : (ادخلْ السوق أنّك تشتَرِي) تريد (لَعَلَّكَ تشتري)، فكذلك ها هنا." (المسائل المنثورة : 174-175).

تركّزت القضيةُ مع الخليل في الأثر المعنوي لكسر (إنّ) أو فتحها بعد دخول الاستفهام على (شعر) أو (درى)، ويُعَدّ هذان من عناصر الاعتقاد. وللقضيّة وجهان : أوّلهما : أثر كسر (إنّ) أو فتحها في (34) :

(34) - مَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُون ⟵⟶ (34) مَا يُشْعِركمْ # إنّها إذا جاءت لا يؤْمِنون.

فقد جعل النحويّ العلاقة بين البنية الاستفهامية والبنية المركّبة بـ (إنّ) علاقة استقلال عامليّ (#)، يُحمَل الكلام بموجبها على القطْع الدّلالي، إذ تُعدُّ (إنّ) أحدَ صدور الكلام التي لا يعمل ما قبلها فيما يقع في حيّزها، فتحافظ بموجب ذلك كلٌّ من

البنية الاستفهامية (ما يشعركم ؟) والبنية الخبرية المؤكَّدة : إنّ[ج] على الأبنية العاملية والدّلالية الخاصّة بكلْتيْهما.

أمّا في حالة فتْح (أنّ) فتحتملُ علاقةُ الاستفهام ببناء الموصول الحرفيّ أنّ[ج] التّفعيلَ، إذْ تستدعي بذلك أبعادا جديدة تساهم في إعمال الاستفهام في فعل الاعتقاد (شعر، درى...) بالتّوازي مع إعماله في أنّ [ج] نفسها، ففتح (أنّ) في البنية (35) يُفعّل عمل بنية الاستفهام، كالآتي :

(35) : ما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون ←→ (36) ما يشعركم لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون.

اعتبر الفارسي أنّ البنية [أنّ ج] تكون مفعولا واقعا تحت إسقاط الفعل في البنية الاستفهامية (ما يشعركم) يعلَّق به نصبه. أمّا الأثر العامليّ المعنوي لهذا العامل فيتجلّى في عمليّة القلب الدّلالي التي يحدثها الاستفهام في أنّ [ج] من معنى الإثبات أو التوكيد في حالة كسر (إنّ)، إلى معنى التّرجي أو الاحتمال في (35) برمّتها، ويستبعد الفارسي في ذلك مذهبَ الخليل إلى كسر (إنّ) وإقرار علاقة الاستقلال العامليّ بين الاستفهام وإنّ [ج].

يتسنّى إذن بذلك دراسةُ الوجه الآخر لعلاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد، وذلك بالنظر في تبِعاتِ استبدال المواقع التركيبيّة والأدوار العاملِيّة بين الاستفهام وفعل الاعتقاد، فإذا كان دخول هذا الفعل من مجموعة {علم ، عرف...} على الاستفهام يُفقده محتواه الإمكانيّ وينخزل به إلى حيّز الوجوب، رغم أنه لا يطول بنيته اللّفظية، فإنّه في الحالة المُقابِلة : أيْ دخول أداة الاستفهام على فعل الاعتقاد {شعر، درى...} يمكن أن تؤثّر فيه، بإفقاده خصائصه المعنويّة الواجبة : أي معنى اليقين.

ولئن كان الاعتراض واردًا على نقصان (شعُر) عن مجموعة : {علم،...} من حيث درجة اليقين، فإنّه يمكن بيان أن فعل (درى) نفسه يمكن أن يخضع لنفس الأثر العامليّ من عامل الاستفهام، يدعم ذلك علاقة التكافؤ الدلاليّ بين (35) و(37) :

(35) و[ما يُشْعِرُكُمْ] أنّها إذا جاءت لا يؤمنون ←→ (37) و[ما يُدْرِيكُمْ] أنّها إذا جاءت لا يؤمنون.

وقد يدعم ذلك أيضا إيرادُ الفارسي لـ (درى) في موضع آخر، في موقعه العاملي المقابل لـ (37) محتمِلا لمعنى الشّك، يقول :"إذا قلت (ما أدري أقام أم قعد) فكأنك قد علمت أحد هذيْن كان منه، ونسيت لطول العهد" (المسائل المنثورة : 196) بلْ يمكن في رأينا إقرار عمل الاستفهام في فعل اليقين معنًى بالاستعاضة عن (شعر) في (35) بـ (علم) مثلا.

يفضي ذلك إلى جملة استنتاجات بشأن هذه العلاقة أهمّها :

1- الخاصيّة الاستبدالية للعلاقة العامليّة بين الاستفهام وفعل الاعتقاد، اعتبارًا لعمل فعل اليقين في معنى الاستفهام دون لفظه، ولعمل الاستفهام بالمقابل فيه على نفس النّحو، استنادًا إلى شرط استبدال المواقع التّركيبية والعامليّة.

2- انبناء هذه العلاقة بالتّوازي مع علاقة ثانية للاستفهام بالبنية الموصوليّة : أنّ[ج]، تحكمها بدورها قوانين الاستبدال والتّشارط، نفهم بمقتضاها عمل الاستفهام في أنّ [ج]، كما نفهم دور (أنّ) في توليد دلالة التّرجي في أ [درى [أنّ...]].

خاتمة الفصل الرابع

إنّ أهمّ ما نخلص إليه من دراسة علاقات الاستفهام المولّدة لدلالاته البلاغيّة في هذه المرحلة هي الاستنتاجات التالية :

1- أنّ التّفاعل بين أبنية الاستفهام المقوليّة وأبنية الإثبات أوْ النّفي هي المُولّدة لدلالات الإنكار والتّقرير وما يدور في أحْيازهما من دلالات في البنية الاستفهامية.

2- أنّ علاقة الاستفهام بمعنى التّسوية تقوم على مستوييْن، تحافظ في أوّلهما على خصائص الاستفهام المعنويّة إذْ ينطبقُ مفهوم التّسوية على تواجد الوجوب وعدمه في بنيته المقوليّة. أمّا الثاني فتفقد بنية الاستفهام فيه هذه الخصائص بموجب الأثر العامليّ للفظ التّسوية فيها المنخزِل بها إلى حيّز الخبر.

3- أنّ الدلالة المولَّدة في بنية الاستفهام على إثْر تفاعلها مع فعل اليقين أو الفعل الإحالي تتوقّف على المنوال التركيبي الواردة عليه، فإذا وردت على المنوال أ[(...) أم (...)] تضمّنتْ دلالة التّسوية الخبرية، وإذا وردت على المنوال [منْ (...)] أو[أيّ (...)] تضمّنتْ دلالة الموصول الاسمي.

4- أنّ التّعليق لفظًا هو حُكم علاقة الاستفهام العاملية بألفاظ التّسوية أو الاعتقاد أو الإحالة.

5- أنّ العلاقة بين {مَن، أيّ، أين...} و(إنْ) من جنس علاقة الهمزة بها إذ تضطلع عناصر هذه المجموعة بتخصيص معنى الكلام وتقييده سواء كان شرطًا أو استفهامًا.

6- أنّ المستوى العامليّ لعلاقة الاستفهام بالشّرط في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام يبيّن أنّها علاقة تجاور في الأبنية الإعرابية الأصليّة للكلام رغم ظهورها على شكل علاقة تكافؤ في الأبنية المنجَزة.

7- أنّ معالجة النّحاة لعلاقة الاستفهام بالتّعجب لم تتعدَّ المستوى الدّلاليّ، وهو نقصانٌ مردّه عدم توصّل النّحاة إلى تصنيف دلاليّ نهائيّ لعمل التعجّب نفسه.

8- أنّ مشارطة الاستفهام لِمعاني الطّلب المولّدة لجملة من الدّلالات البلاغيّة في أبنيته تقوم على مستويات نحويّة تتضافر فيما بينها، أهمّها المستويان الدّلالي والإعرابيّ.

9- أنّ تفعيل قوانين الاستبدال في المواقع العامليّة ضمن علاقة الاستفهام بأفعال الاعتقاد يمكِّن من توليد دلالة مقابِلة أيْضًا هي دلالة التّرجي أو الاحتمال على المنوال : أ[درى...] ↔ لعلّ[ج].

5.III. خاتمة الباب الثّالث

نوجز بما يلي أهمّ ما توصّلنا إليه في هذا الباب من دراسة قضايا الاستفهام وعلاقاته في مرحلة ثالثة من النّظرية النحويّة العربيّة :

1- أنّ بنية الاستفهام الإعرابية والعامليّة قائمة على عمل الحرف [أ] (الكائن بموضع الصّدر) معنًى في جملة مكوّنات البنية الإحاليّة الخبرية الدّنيا على الشكل التالي : أ [ففا (مف)].

2- توصّل النّحاة في هذه المرحلة إلى إقرار المتكلّم عاملاً نحويًّا أساسيًّا مجرّدًا جامعًا لأصناف العوامل اللّفظية والمعنويّة تحته.

3- توصّلهم أيضا إلى إقرار بنية دلاليّةٍ مجرّدة للاستفهام تقوم على المنوال : أستفهمُ [ففا (مف)].

4- أنّ علاقة البنية العامليّة بالبنية الدّلالية للاستفهام علاقة تشارُط إذ تقتضي فيها الثّانية اشتغال علاقات الأولى، بحيثُ لا تتكوّن دلالة الاستفهام في البنية إلاّ عن طريق اكتمال العلاقات العامليّة داخل أ[ففا (مف)].

5- أنّ إضمار الفعل في الاستفهام تأكيدٌ على سيطرة البنية الحدثيّة الأساسيّة [ححا (حا)] والبنية الإعرابية [ففا (مف)] الممثّلة لها، باعتبار إنجازات هذا المعنى تحقّقاتٍ لهذه البنية.

6- أنّ الاسترسال بين المقولات المسيِّرة لألفاظ الاستفهام هو المسيطر على علاقاتها ووظائفها، وذلك من خلال انخزال معنى فعل الاستفهام الإنشائي [أستفهمُ] إلى حرفه أو انخزال معنى حرف الاستفهام إلى اسمه، ممّا يجسّد مسترسَلاً معنويًّا بين مقولات الحرفيّة والاسميّة والفعليّة في الأبنية التّصريفيّة والدّلالية للاستفهام.

7- أنّ من العلاقات الإعرابية والدّلاليّة الأساسيّة داخل حيّز الاستفهام أيضا المشارطات بين مناويله الإعرابيّة والدّلالية الأساسيّة، وتخضع بدورها إلى مسترسَل دلاليّ مركزُه أ[(...) أم (...)].

8- انتهاء النّحاة إلى إقرار قواعد تركيبيّة تضبط فوضى الدّلالة المولّدة من علاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي، وهي قواعد تسيِّر التّفاعل بين شحنة الإمكان (±) وشحنة الوجوب (+) أو شحنة السلب (−).

9- أنّ صنف الدّلالة المولّدة من علاقة الاستفهام العامليّة بعناصر التّسوية أو الاعتقاد أو الأفعال الإحاليّة يتوقّف على المنوال الإعرابي الذي يردُ عليه كالآتي :

- {سواء.. / علم... / ضرب...} [أ(...) أم (...)] ⟷ تسوية خبريّة.
- {سواء.. / علم... / ضرب...} [سْ؟ (...)] ⟷ الذي [ج].

10- أنّ علاقة [مَن، أيّ، أين] بالهمزة أو إنْ هي علاقة القيْد أو التّمام بالرّأس، وأنّ علاقة الهمزة بـــ (إنْ) في الأبنية المجازَى فيها بالاستفهام هي علاقة تجاوُر تكشف عنها العلاقات العامليّة داخل هذه الأبنية.

11- أنّ معالجة النّحاة في هذه المرحلة لعلاقة الاستفهام بأبنية "الإنشاء الانفعاليّ" - كما يصطلح عليه بعض الدارسين المحدثين (ن. ميلاد 2001 : 279) - من قبيل التّعجب، لم تتعدَّ القراءة الحدْسية للمحتوى الدّلالي للعمليْن، مرجع ذلك عدم التوصّل إلى ضبط نهائي لتصنيف دلاليّ لهذه الأبنية.

12- أنّ معظم ما تقدّم يساهم في الاستدلال على افتراض أساسيّ يقوم عليه هذا العمل، وهو تشكّل الدّلالة بصنفيها : النّحويّة والبلاغيّة ضمن أبنية الاستفهام النّحوية : صرفيّة أو إعرابيّة أو دلاليّة أو مقوليّة، بمعنى تضمّن أبنية القول النّحويّة للدّلالة النّحويّة أو البلاغيّة على حدّ سواء.

يُبقي ذلك الباب مفتوحا لتقصّي إضافة قراءات نحويّة لاحقة لعلاقات الاستفهام هذه في النّظريّة التّراثيّة ولغيرها ممّا ساهم في الكشف عن سبل اشتغال مستويات النّظام النّحوي وتعاملها، فما قول "الجرجاني" و"الأنباري" من بين هذه القراءات في ذلك ؟

IV. الباب الرّابع

تعامل مستويات النّظام النّحوي ضمن علاقات الاستفهام من خلال نظريّة "النّظم" والمسائل النّحويّة المشْكِلة

(عبد القاهر الجرجاني – كمال الدّين الأنباري)

0.IV. مقدّمة الباب :

نبحث في هذا الباب في خصائص أبنية الاستفهام النّحويّة وفي علاقاتها المولِّدة للمعنى في مرحلة متأخّرة نسبيّا من النّظريّة النّحويّة القديمة، ونسأل في قضايا ثلاثٍ : تتّصل اثنتان منها بهذه العلاقات وتحدّد الثّالثة الخصائص المؤدّية لانعقادها، ولأنّ السّبب سابق للمسبَّب، استهللنا بالنّظر في هذه الخصائص المولِّدة لهذه العلاقات، المولِّدة بدورها للدّلالة في هذه الأبنية. وذلك من خلال أعمال الجرجاني (تــ 471هــ) والأنباري (تــ577هــ) من نحاة هذه المرحلة. فقد جمع الأوّل بين أهمّ الاختيارات النّظريّة المسيّرة لقضايا المعنى، وحاول الثّاني الحسْم في المُشكلة منها. إذْ كانت بعض الاختيارات وما تؤدّي إليْه من إجراء وإنجاز مواضعَ خلافٍ بين النّحاة. وقد خصّصنا الفصل الأوّل للكشف عن تمشّيات النّحاة في تحديد خصائص أبنية الاستفهام اللّفظيّة والإعرابية والدّلاليّة، المُوجّهة لعلاقاتها التّشارطيّة والمولّدة للمعنى داخلها.

أمّا الفصل الثّاني فقد التزمنا فيه بتحليل قِسْمٍ من هذه العلاقات، استناداً إلى افتراض الجرجاني مركزيّةَ "معاني النّحو وفروقه" في معالجة المعنى، ويقوم على اقتران البنية الإعرابيّة بالبنية الدّلاليّة، وتعامُل مستويات النّظام النّحوي وتفاعلها في تشكيل هذه العلاقات أوّلاً وتوليد المعنى في البنية من خلالها ثانياً.

أمّا في ثالثِ هذه الفصول فقد انصرفنا إلى معالجة القسم الثّاني من هذه العلاقات، وحاولنا من خلاله الكشْفَ عن خلفيّات النّحاة النّظريّة والمنهجيّة في تقصّي الدّلالة البلاغيّة في البنية الاستفهامية، انطلاقاً من افتراض النّحاة تَوزّعَها بين الإعراب والمعنى والمقام.

وهي مباحث تبيّنّا في سياقات عديدة مُشَاكلتَها لمباحث حديثة، دعّمت قناعتنا بأثر تلك في هذه، بلْ "وجدْنا القديم محتوياً على الجديد، ومحتوياً على ما لا يوجد في الحديث" (الشّاوش1999 : 959).

1.IV- الفصل الأوّل :

"ائتلاف" عمل الاستفهام : الخصائص ومنهج الدّرس

بيّن النّحاة- فيما تقدّم- أنْ لا استقامةَ لكلامٍ دون إسنادٍ، فهو الرّابطة الأولى التي ينتفي بدونها المعنى، إذْ هي المعنى، وهي العلاقة التي يسعى المتكلّم فيها إلى جمع "مخبَر به" بـــ "مخبَر عنه"، "لا يُتَصوَّر الخبر إلاّ فيما بينهما." (الجرجاني- دلائل الإعجاز : 406)، وعن طريقها ينعقدُ معنًى أوّلُ هو الإثبات، ثمّ تحدث عليه المعاني، من قبيل الاستفهام والنّفي وغيرهما "حيث يكون انتفاء على إثبات." (المقتصد II : 1105).

لذلك نسأل في هذا الفصل في خصائص الأبنية والإعرابية للاستفهام ضمن طروحات نحاة هذه المرحلة لنتحرّى دورها ونتبيّن منطق تضافرها مع سائر مستويات النّظام النّحوي وعناصره لتأمين التّكوّن الدّلالي في أبنية الاستفهام.

فما دور الإعراب في توليد الدّلالة في أبنية الاستفهام في نظر نحاة هذه المرحلة ؟ وماهي المواضع المؤثّرة عامليّاً داخل بنيته الإعرابيّة في تحقيق ذلك ؟ وما منطق تعامُل الإعراب مع سائر المستويات النّحويّة في تأمين التّكوّن الدّلالي في هذه الأبنية ؟

1.IV-1-الإسنادُ و"إسنادُ الإسنادِ" :

لم يزد الجرجاني عمّا أقرّه النّحاة قبله بشأن "الإسناد" حين اعتبر أنّ "معنى الائتلاف الإفادة." (المقتصد I : 93).

غير أنّ فضله يكمن في تخليص هذا المفهوم من التّعميم، فائتلافُ الحرف في الاستفهام مع غيره من الكلِم يستوجب بدءاً استيفاء إسنادٍ أوّل ينبني عليه، ولا يخرج هذا على أن يكون إسنادا اسميًّا أو فعليّاً، يُضَمُّ فيه الاسم أو الفعل إلى اسمٍ يتمّ به التّمام

الأوّل، يقول : « لا يأتلف الحرف مع الفعل، لو قلت : (هلْ خرجَ) أوْ(ما خرج.) من غير أنْ تأتي باسمٍ مظهرٍ أوْ مضمرٍ لم يجز » . (نفسه I : 195)

وقد جاراه الأنباري حين أكّد على ضرورة تمام العلاقات العامليّة بين مواضع الإحالة قبل إعمال الحرف فيها إلى حدّ توجيه الرّفع في الاسم بعد الهمزة إلى عمل الفعل المضمر قبله واعتبار الفعل المظهر في (1) تفسيرًا له (الإنصاف : 616). على منوال [أقام زيدٌ قام ؟] :

(1)-أ Ø زيدٌ أتى ؟

يُخبر ذلك عن انطلاق النّحويّيْن من بنية إعرابية أساسيّة مجرّدة تؤكّد على :

1)- مواضع الإحالة، وضرورة تمام العلاقات العامليّة بينها، باعتبارها التّشكّل اللّفظي والإعرابي الأوّل لكلّ كلام، فهي بنية الإسناد الأوّل.

2)- موضع عمل المتكلّم، الموسوم لفظاً بالحرف، والمختصر لفعله الإنشائي، وهو في اعتبار النّحاة "الإسناد الثّاني" المبنيّ على الأوّل.

تتحكّم في مواضع الإحالة جملة المعاني الإعرابيّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة فـ "إذا نظرنا في ذلك علمنا أنْ لا محصول لها غير أن تعمَدَ إلى الاسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسميْن فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تُتْبِعُ الاسم اسمًا على أن يكون الثّاني صفةً للأوّل أو حالاً أو تمييزًا.."(دلائل الإعجاز : 44-45). أمّا موضع الإنشاء فهو العامل المتحكّم في مواضع الإحالةِ مجتمعةً، إذْ تقع في حيّزه وتحت إسقاطه العامليّ إمّا معنىً أو لفظا ومعنى.

ينخرط النّحويّان بذلك في نفس التّمشّي الذي انتهجه ابن السّرّاج والفارسي وابن جنّي باعتبار الاستفهام معنًى حادثًا على معنًى أوّل، هو "الفائدة الأولى". (ميلاد 2001 : 196)، إذْ " يأتلف الفعل مع الاسم فيحصل بائتلافهما فائدةٌ لا نعقلها من كلّ واحد على انفراد، ثمّ تعتور تلك الفائدة معانٍ وأوصاف، كالنّفي في قولك (ما ضَرِبَ زيْدٌ). والاستفهام في قولك : (أضَرِب زيْدٌ ؟)، فالنّفي كما نرى معنًى اعترض على الفعل والاسم بعد ائتلافهما" (المقتصد I : 153).

فالمعتبَرُ أنّ الإثبات معنىً أوّل يفيده إسناد أوّل، إذْ "الإثبات الأصل والسّابق لا محالة." (نفسه II : 1105)، وليس الاستفهام وسائر المعاني إلاّ عوارض عليه وأجناسًا من"التّركيب" بأسانيد ثانية مبنيّة على أوّل بسيط.

حاصلُ ذلك أنّ الجرجاني قد خلّص مفهوم الإسناد من قيود المعالجة اللّفظيّة المطلقَة بربطه بمفهوم "الفائدة" أوّلا، وبالتأكيد على سَبْقِ "الفائدة المثبتَة"على "غير المثبتة" ثانياً. فإذا كان الائتلاف هو الفائدة، فإنّ في الكلام الاستفهامي (2) :

(2) أضَرِبَ زيْدٌ ؟

فائدتيْن، أولاهما إحاليّة هي وقوع ضربٍ على زيدٍ، والثّانية إنشاء تُجسّد اعتقاد المتكلّم وهي الاستفهام عن وقوع ضرْبٍ على زيد.

وإذا كانت الفائدة لا تقوم إلاّ على إسنادٍ أو "ائتلاف" للكلام. - بعبارة الجرجاني - فإنّ الكلام الاستفهامي يقوم على إسْناديْن : إسناد أوّل ينبني على ائتلاف مواضع الإحالة ويؤدّي فائدة أولى دنيا، وإسناد ثان يقوم على اعتقاد المتكلّم الإمْكاني الشّكّيّ ويؤدّي فائدة ثانية في الأولى.

يُميّز الجرجاني إذن بين "الإسناد" و"إسناد الإسناد". إذْ يخضع عمل الاستفهام - وغيره من المعاني العارضة على الإثبات - لبنية إعرابيّة عامليّة مجرّدة تشمل إسناديْن : إسنادًا أوّل وإسنادًا ثانيا على الأوّل، يُسْنَدُ فيهما الثّاني إلى الأوّل للعمل فيه معنىً، إن لمْ يكن لفظاً ومعنىً في أعمال غير الاستفهام.

ويمكن التّمثيل لذلك كالآتي :

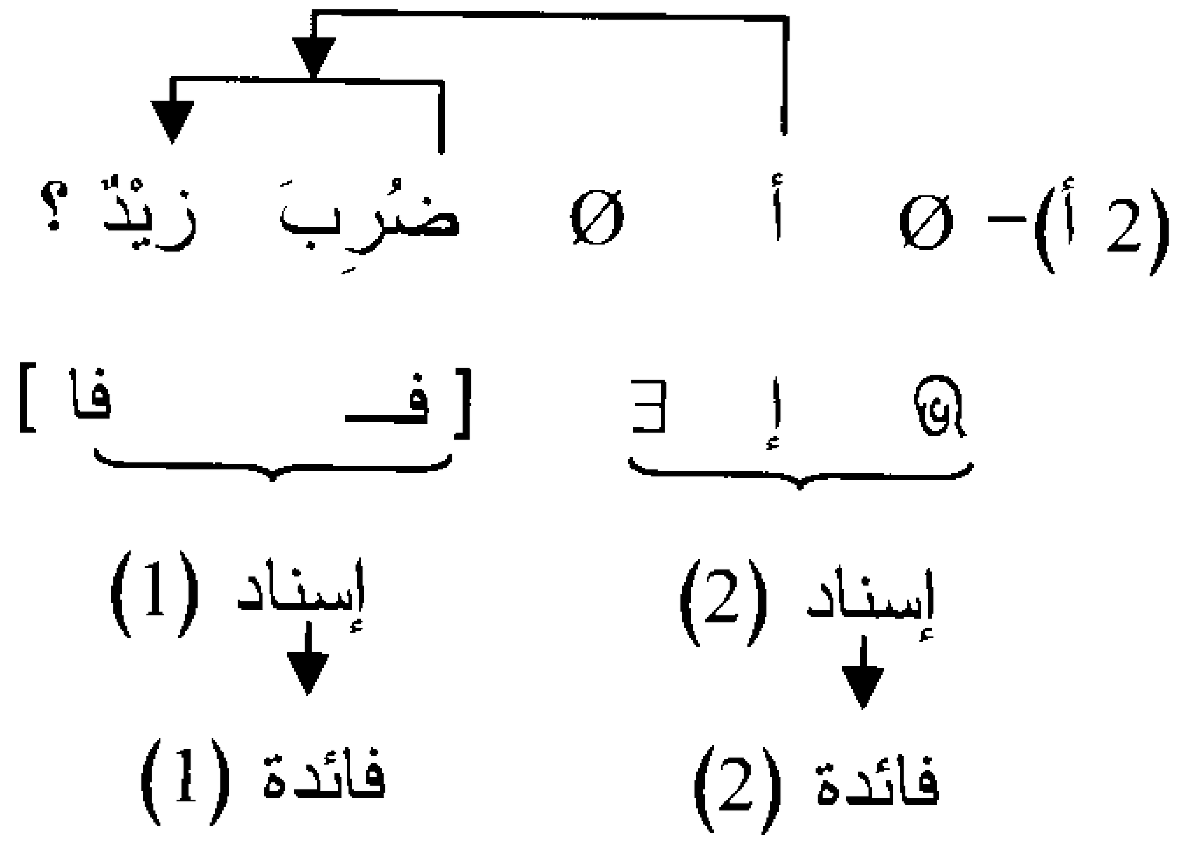

1.IV-2- مولّدات الدّلالة في بنية الاستفهام :

إذا تبيّن إدراك نحاة هذه المرحلة لخصوصيّة البنية الإعرابيّة للاستفهام باعتبارها بنية تنتمي إلى المنوال : [إ] [ففا (مف)]، فإنّه يتعيّن في هذا المبحث تحديد تصوّراتهم للخصائص الإعرابيّة لمكوّنات هذه البنية، وطبيعة انتظام العلاقات العامليّة بينها، وذلك بغاية الكشف عن تمثّلهم لاشتغال المستويات النّحويّة لتوليد الدّلالة في هذه البنية.

لذلك نسأل أوّلاً في منزلة موضع الصّدر وخصائصه العامليّة باعتباره موضع حدث المتكلّم الإنشائيّ ضمن البنية الإعرابيّة في الاستفهام. وثانيًا في تمثُّل النّحاة لمنطق تعامل مستويات النّظام النّحوي وعناصره في تكوين الدّلالة داخل هذه البنية ؟.

1.IV-2-1- دوْر مستوى الإعراب في توليد الدّلالة :

ننطلق في ذلك من افتراضٍ مفاده مركزيّة الإعراب ومعاني النّحو في تصوّر الجرجاني لتولّد الدّلالة في الأبنية النّحويّة عموما "لأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرِج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلامٍ ورُجحانه حتّى يُعرض عليه" (دلائل الإعجاز : 23).

يتعيّن من هذا المنطلق تحديد مفهوم الإعراب نفسه لدى الجرجاني لتبيّن علاقته باللّفظ والمعنى على حدّ سواء. يقول : "الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، ولهذا قال (يقصد الفارسي) : "الإعراب أنْ تختلف أواخر الكلِم لاختلاف العوامل، وقوله (أن تختلف) بمعنى الاختلاف، وليس الاختلاف بلفظٍ، وإنّما هو معنى." (المقتصد I : 98). فليست الحركة بذلك سوى وسمٍ لفظيّ لمعنىً إعرابي مّا، فهي آلة الإعراب التي يحصل الاختلاف بواسطتها : "ولو كانت الحركة إعرابا لَوجب أنْ لا يقال : "حركات الإعراب" لأنّ الشّيء لا يضاف إلى نفسه" (نفسه I : 99).

يُصيِّر ذلك إلى كوْن "النّظْم" الذي جعلَه معتمَدَ المتكلّم في بلوغ "منتهى الفضيلة" في الكلام قائمًا على معاني الإعراب، وإن لم يستبعد معاني المعجم والتّصريف والاشتقاق، وإنّما اعتبرها من قبيل "المادّة الخام" (المهيري 1974 : 112) المدرجة تحت مستوى أعمّ داخل النّظام النّحوي، تجسّده علاقات الإعراب والعمل، يقول :

"واعلم أنّي لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلِم المفردةِ أصلاً، ولكنّي أقول إنّه لا يتعلّق بها مجرّدة من معاني النّحو ومنطوقًا بها على وجهٍ لا يتأتّى معه تقديرها في النّحو وتوخّيها فيها" (الدّلائل : 314).

IV. 1-2-2- موضع الصّدر : مركز توليد الدّلالة :

إذا كان افتراض الجرجاني أنّ علاقات الإعراب والعمل هي معقد النّظْمِ ومولِّدُ الدّلالة في الكلام، فالأوْلى تبيُّنُ تشكّلات هذه العلاقات داخل أبنية الاستفهام والكشف عن مراكز العمل النّحويّ فيها.

وببيان النّحاة خضوع بنية الاستفهام الإعرابيّة للمنوال الإعرابي [[ففا (مف)]، تعيّن الكشف عن الدّور العامليّ لــ [إ] في هذه البنية وطبيعته النّحويّة وذلك من خلال تحديد حيّزه العامليّ لفظاً ومعنىً.

ومن القواعد الإعرابيّة الخاصّة بعمل حرف الاستفهام التي أقرّها الجرجاني أنْ "لا يتقدّم عليه (أيْ حرف الاستفهام) ما كان في حيّزه" (المقتصد I : 224). ممّا يفضي إلى عدم إعمال ما يرد في حيّزه فيما يرد قبله أو العكس. وبالمقابل، فإنّ إضعاف عمل مكوّنات الإحالة داخل حيّزه قرينة على أثره العامليّ المعنوي، رغم اتّفاق النّحاة على اعتباره أحد الحروف الهوامل بمن فيهم الجرجاني نفسه، يقول : "اعلم أنّ الحروف إذا دخلت على الاسم والفعل لم يكن لها عملٌ، نحو : هلْ وبلْ وهمزة الاستفهام" (نفسه I : 429).

وهو أثرٌ يقاس بدرجة تخلّي البنية عن فائدتها الأولى الحاصلة من الإسناد الأوّل، ومنه استمدّ حرف الاستفهام ضرورة إيقاعه في صدر الكلام لإيقاع المعنى به فيما يقع عليْه، يقول صاحب المقتصد في ذلك "لا يجوز أن نقول (زيدٌ عندك هلْ ؟) و(ضربت زيدًا أ ؟) تريد (هل زيدٌ عندك ؟) و(أضربتَ زيْدًا ؟) لأنّ الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد ذكر الاسم والفعل" (نفسهI : 225.)

بل إنّ الأثر العامليّ لهذا الحرف يتأكّد بامتداد قاعدة الصّدر في أسماء الاستفهام لتضمّنها معنى الحرف، فــ "كذلك ما يصاغ من الأسماء على معانيها يقع في مواقعها، فلا تقول : (زيْدٌ كيف ؟) ولا (عمرو أينَ ؟)." (نفسه).

وهو مبدأ إعرابيّ عامليّ يضرب بجذوره في كتاب سيبويْه (الكتاب II : 128) ليؤكّد على تحقّق البنية الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة القائمة على علاقة ثنائيّة أساسيّة : علاقة العامل بالمعمول في كلّ كلام، لذلك يقول الأنباري : "والسرّ فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا، ألا ترى أنّك لو قلت في الاستفهام (زيْدًا أضربتَ ؟) لم يجز لأنّك تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام عليه." (الإنصاف في مسائل الخلاف : 159).

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1)- أنّ نحاة هذه المرحلة ماضون في تثبيت مركزيّة الإعراب وعلاقات العمل في تكوين الدّلالة داخل أبنية الاستفهام كمستوىً عامّ يحتوي معظم المستويات النّحويّة. ممّا أدّى إلى إقرار عمل حرف الاستفهام المعنوي، إذْ كان أحد صدور الكلام المشتملة على حدث المتكلّم الإنشائي والمؤثّرة عامليّاً ودلاليّا في الإسناد الإحالي الأدنى كالآتي :

أ [∃ فـ فــــا (مف)]

2)- أنّ موضع قوّة القول في بنية الاستفهام يكون في الصّدر، ولا يوسَمُ نحويًّا إلاّ بالحرف (ن. المبخوت 2004 : 35) ولئن نصّ أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة على أهمّيّة أوّل كلّ كلام وصدره، فإنّنا ننبّه إلى أنّ ذلك قولٌ قديمٌ قاله العرب القدامى واستدلّوا عليه (ن. ابن جني : الخصائص II : 273)، وأنّ هؤلاء وأولئك تباينوا فيما يوسَم به هذا الصّدر، إذ أقرّ نحاة العربيّة الحرفَ وأكّد التّداوليّون على الفعل الإنشائي، وقد تبيّنّا وجاهة افتراضات النّحاة بشأن ذلك. (راجع الفصل II-2 من هذا العمل).

IV.1-2-3- علاقة التّركيب والإعراب بتكوّن الدّلالة :

إذا تبيّنتْ في الفقرة الماضية أساسيّةُ عمل الحرف في صدر الاستفهام، فإنّها لا يمكن أن تحجب العلاقات العامليّة بين سائر مكوّنات بنيته، لا سيّما إذا ما ثبت دورها في تكوّن الدّلالة فيها. لذلك اهتمّ النحاة في هذه المرحلة بالتّشكّلات التّركيبيّة لبنية الاستفهام وتأثيرها على الدّلالة فيها.

وقد شكّل مبحث التّقديم والتّأخير أولويّةً في دراسة "خواصّ تراكيب الكلام" لدى البلاغيّين والأصوليّين وغيرهم، ولكن من المفيد التّذكير بمركزيّة النّحو وعلاقات الإعراب في افتراضات الجرجاني للخروج بنتائج واقعيّة. يقول الجرجاني : "واعلم أنّ من الخطأ أن يقسَّم الأمر في تقديم الشّيء وتأخيره قسميْن، فيُجعل مفيدًا في بعض الكلام وغير مفيدٍ في بعض وأن يعلّل تارة بالعناية وتارة أخرى بأنّه توسعةٌ على الشّاعر والكاتب حتّى يطّرد لهذا قوافيه ولذاك سجعُه، ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظْم ما يدلّ تارةً ولا يدلُّ أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بالفائدة، لا تكون تلك الفائدة مع التّأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضيّة في كلّ شيء وفي كلّ حالٍ.." (دلائل الإعجاز : 82).

نذكّر في ذلك بمبدأ "النّبر الدّلالي والإعرابي" الذي أقرّه الشريف (الشريف 2002 : 371)، وإن كان المجال في هذا السّياق أضيق، إذْ نوظّف هذا المبدأ من جديد في الكشف عن تمشّي الجرجاني في دراسة ظواهر التّقديم والتّأخير في الجملة الاستفهاميّة، وفي محاصرة ثقل الاستفهام : أيْ شحنة الإمكان [±] المسيّرة له داخل أبنيته الإعرابية. إذ يقول "وأبْيَنُ شيءٍ على ذلك الاستفهام بالهمزة فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت : أفعلْتَ ؟ فبدأتَ بالفعل كان الشّكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل مَن هو، وكان التّردّد فيه " (الدّلائل : 83).

ووظيفة التّنبير الدّلالي الإعرابي الأولى حسب أ. الشريف أن يحدّد للعناصر المقوليّة [حجا(حا)] -غير المرتّبة في الأصل- محلاّت مرتّبةً ترتيبًا زمانيًّا : "هذا التّرتيب الزّماني هو الذي يهيّء البنية الإعرابيّة المجرّدة لقبول الوسم اللّفظي عند نزولها إلى مستوى التّصريف." (الشريف 2002 : 371).

وبالتّدرّج نحو الوسم اللّفظي في مستوى التّصريف، فإنّ اختيار المتكلّم لتصاريف اللّغة بتثبيت فعلٍ أو اسمٍ بعد همزة الاستفهام يُحدث نبراً دلاليّا إعرابيّا في البنية، يحقّق تركيز الشّحنة الإمكانيّة الاستفهاميّة على أحد مواضعها الإعرابيّة.

والنّبْر الدّلالي الإعرابي فيما نفترض هنا قياس مصَغّرٌ على ما أقرّه أ. الشريف في مستويات أشدّ عموما، هي المستويات الإعرابيّة والتّصريفيّة والاشتقاقيّة المجرّدة المتعلّقة بالكلام بشكل عامّ، وقد يمثّل فيما نعنيه أحد وجوه تحقّق هذه المستويات

والأبنية المجرّدة في شكل إنجازات استفهاميّة، إذ لا ينقطع الإنجاز - في جميع تشكّلاته - عن الدّلالة على الأبنية المجرّدة التّي يجسّدها، عملاً بمبدأ المحافظة على البنية المقوليّة (نفسه).

فقد بيّن الجرجاني بشأن هذا التّحقّق في أقوال الاستفهام أنّه " ممّا يُعلَم ضرورةً أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم." (الدّلائل : 83) إذْ يتركّز ثِقل الاستفهام وشحنته الإمكانيّة على الفعل كما في (3) : (الدّلائل : 83).

(3)-أ- أفعلْتَ ؟

-ب-أفرغتَ من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟

فيكون المتكلّم في هذا الفعل "مجوِّزا أن يكون قد كان وأنْ يكونَ لم يكنْ" (نفسه)، فيكون (3) قولاً مجاله إرادة العلم بوقوع الحدث : كان أمْ لم يكن ؟ فيتركّز بذلك النّبْر الدّلالي على الفعل دون غيره. ويمكن التّمثيل لذلك بـــ (3') :

(3') أ[(فـــ) فا مف] ← العلامة فوق (فـــ) علامة تنبير.

أمّا في (4) (الدّلائل 83) :

(4)-أ- أأنتَ فعلْتَ ؟

-ب-أأنت بنيتَ هذه الدّار ؟

فإنّ ثِقل الإمكان في القول الاستفهامي (4 : أ- ب) يتركّز على الاسمِ المبتدإِ به بعد حرف الاستفهام "فتبدأ في ذلك كلّه بالاسم، ذلك لأنّك لم تشكّ في الفعل أنّه كان." (نفسه)، ليَقَعَ النَّبْرُ الدَّلاليُّ للاستفهام على الاسم دون الفعل ويمكن التّمثيل له بـــ (4') :

(4') : أ[(س) فــ] ← علامة التّنبير فوق الاسم.

وملخّص ذلك :

1)- أنّ التّشكّل التّركيبي والإعرابيّ لبنية الاستفهام يُمكّن النّحوي من تحديد موضع النّبْر الدّلالي والإعرابي داخلها كالآتي : أ[(فـــ) س] ← تنبير الفعل، أ[(س) فـــ] ← تنبير الاسم.

2)- أنّ مبدأ النّبر الدّلالي الإعرابي يمكن أن يتصرّف ضمن تطبيقاته في مختلف تشكّلات الكلام الأساسيّة، بما فيها عمل الاستفهام، وذلك عن طريق جعل المتكلّم البنيةَ الإعرابيّة لهذا العمل منبَّرَةً بذاتها عن طريق انتقاء تقديم الفعل أو الاسم بعد حرف الاستفهام. وهو انتقاء لأحد تصاريف البنية المحتملة في المستوى التّصريفي لا غير.

3)- لا يؤدّي ذلك إلى تخلّي هذا المبدأ عن عمومه المطلق المتعلّق بالبنية المقوليّة العامّة المجرّدة [حـــحا(حا)] لفائدة البنية الإعرابيّة والدّلالية الخاصّة بالاستفهام كأحد أعمال الكلام. وإنّما تدعم هذه تلك وتحقّقها، ذلك أنّ بنية الاستفهام لا تتخلّى في العنصر المنبَّر عن "حدثيّته" و"فعليّته" إن كان فعلاً أوْ "حادثيّته" و"فاعليّته" أو "مفعوليّته" إنْ كان اسماً.

1.IV-2-4- التّمييز بين القول والواقع : تضافر الإعراب والمقام :

هذه المنزلة التي ينزّل فيها الجرجاني اشتغال مستوى الإعراب والتركيب لا يمكن أن تُغني في رأيه عن عناصر أخرى ضمن النظام النّحوي، تتضافر معه في تشكيل الدّلالة داخل أبنية الاستفهام، لذلك لاحظ الجرجاني أنّ في الجملة (5) : (الدّلائل : 83).

(5) أبنَيْتَ الدّارَ التي كنتَ على أن تبنيها ؟

يبدأ المتكلّم بفعل لأنّ السّؤال عن الفعل نفسه والشّك فيه، فالنّبْر الدّلاليّ الاستفهامي واقع عليه كما بيّنّا لذلك افترض وضعيّة مقاميّة أولى - تركّز عل جهة المتكلّم- وهي :

م(5) : - تردّدُ المتكلّم بين وجود الفعل وانتفائه أي بين تجويز وقوعه أو عدمه في نفس الوقت.

والمقام هنا عنصر مساعد للتّشكّل الإعرابي العاملي في (5)، إذ يمثّلان معًا عامليْن نحويّيْن داخل النّظام يتعقّبهما النّحويّ لاختبار المعنى في البنية، فالمقام متَصوَّرٌ نحويٌّ يشمل متكلّمًا افتراضيًا يُصدِرُ قولاً يقتضي حالة قصْديّة معيّنة.

وتُجرى العمليّة نفسها في الجملة (6) :

(6) – أأنتَ بنيْتَ هذه الدّارَ ؟ (نفسه : 83).

وتوافق ملاحظة النّحوي لموضع النّبر الدّلالي الإعرابي -إذ يقع في (6) على الاسم بموجب قيام التّشكّل التّركيبي والإعرابي لها على تقديم الاسم- تصوُّرَه لوضعيّة مقاميّة مركزها المتكلّم مفادها :

م (6) : عدم شكّ المتكلّم في وقوع الفعل بافتراض تمام بناء الدّار، ممّا يؤدّي إلى تركّز الشكّ على الفاعل.

والمبيَّن أنّ التشكّل الإعرابي النّاتج عن النّبر الدّلالي الإعرابي لأحد مكوّنات البنية الاستفهاميّة، سواءً كان الفعل أو الاسم المقدّم بعد حرف الاستفهام، هو المسيّر لافتراض النّحوي وضعيّات مقاميّةً مخصوصة توافقه في القول المنجَز. فعلى النّحوي أن يفترض المقام الممكن للقول مع مراعاة التّوافق بين المقام والتّشكّل التركيبي والعاملي للمقال.

لكن لا يعني ذلك أنّها مقاماتٌ ماديّة حقيقيّة بالضرورة وإنّما هي أداةٌ اختباريّةٌ لتحليل المعنى غرضُها تحديدُ الأشكال النّحويّة للأبنية من حيث هي أبنيةٌ مجرّدة لا وُجودَ لها إلاّ ضمن نظامٍ نحويّ عامّ "يشملُ متكلِّمًا مّا يصدر جملةً مّا في علاقةٍ بجملةٍ أخرى تصدرُ عن مخاطَبٍ مّا، وبدون هذا المُتَصَوَّرِ التّخاطُبيّ لا يشتغلُ النّحو. ليس لهذا الانتظام النّحوي صلةٌ بالوقائع المحسوسة" (الشّريف 1999 : 53).

يُضعفُ ذلك ما ذهبَ إليه بعضُ أهل البلاغة من المُحدَثين، من الحدّ من أثرِ عملِ النّحويّ في دراسة المعْنى وحدود صلته بالمقام، إذْ رأوْا فيه الباحثَ في أحوال اللّفظ من حيث ما يؤدَّى به من معانٍ أصول، فإذا وقف فيه مثلاً على تأكيدٍ اكتفى بإثبات ذلك دون تجاوُزه إلى الكشف عن الحال المقتضيةِ له" (بالحاج رحومة الشّكيلي 2004 : 201).

ملخّصُ ممارسة النّحاة لقضيّة مولِّدات الدّلالة في أبنية الاستفهام :

1- أنّ موضع قوّة القوْل في بنية الاستفهام تكون في الصّدر، ولا توسَمُ نحويًّا إلاّ بالحرف.

2- أنّ هذا الموضع هو مركز شحنة الإمكان الاستفهامي [±] وهو العاملُ معنًى في سائر المكوّنات بعده إحاليّة كانت أو مقوليّة على الشّكل التّالي :

أ [∃ففا (مف)]

3- أنّ التّشكّليْن التّركيبي والإعرابيّ لبنية الاستفهام يُعينان على تحديد النّبر الدّلالي الإعرابي في البنية ممّا يمكّن النّحويّ من تحديد الموضع الإحالي المُستقطِب لعمل شحنة الإمكان [±].

4- يفيد ذلك في الاستدلال على العلاقة التّشارطيّة بين البنية الإعرابيّة والبنية الدّلاليّة للاستفهام، المقوّية لفرضيّة أعمّ مفادها أنّ النّظام النّحويّ نظام إعرابيّ دلاليّ تبنيه الأشكال الدّلاليّة كما تبنيه الأشكال الدّالّة.

5- أنّ التّشكّلات التّركيبيّة والإعرابيّة للاستفهامات المنجزة هي المسيّرة لافتراض النّحويّ وضعيّات مقاميّة منمّطة خاصّة بها، فعلى النحويّ تحديد المقام الممكن للقول المنجز مع مراعاة التّوافق بين المقام والأبنية التّركيبيّة والإعرابيّة لهذه الاستفهامات.

6- يدعم ذلك استبطان أبنية الاستفهام لمقاماتها، فهذه عناصر مجرّدة تُعدّ من احتمالات البنية النّحويّة نفسها.

7- أنَّ ذلك يعبّر عن منطق خاصّ لتعامل مستويَيْ التّركيب والإعراب مع عنصر المقام في تكوين الدّلالة في البنية الاستفهاميّة المنجزة داخل النظام النّحوي، تُشترط فيه علاقةُ التّطابق والتّوافق بين مختلف هذه المستويات والعناصر.

IV-1-3- توجيه الإعراب واختبار المعنى :

إنّ شرط التوافُق والتطابق في ضبط التكوّن الدّلالي في بنية الاستفهام لا يطول علاقة الإعراب ببعض عناصر النّظام فحسب، وإنّما أيضا علاقته الأساسيّة باللّفظ والمعنى.

وإذا ما مضيْنا في افتراضٍ أساسيّ مفاده اعتبار المعنى حقيقةً لغويةً كاللّفظ ومعطى اختباريًّا قابلاً للمعالجة في النّظرية النّحوية القديمة (ن. الشّريف 1999-23) فإنّنا نعتمد للكشف عن خلفيات تمشّيات النّحاة في هذه المرحلة على توجيههم الإعراب

توجيهًا يحقّق المطابقة بين اللّفظ والمعنى في أبنية الاستفهام، وهي عمليةٌ ينجزها النّحويّ لكنّه يفترض أنّها من عمل المتكلّم " فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو من المتكلّم نفسه لا لشيء غيره" (الخصائص ابن جنّي I : 110) انطلاقا من أنّ المتكلّم لا ينجز قولاً مؤدّياً لمعنى من دون تشكيل ألفاظه تشكيلاً إعرابيّا، تربط بينها علاقات عامليّة قائمة على معاني الإعراب الضّروريّة. (الخصائص I : 76).

والمُسْتَفَادُ من ذلك أنّ توجيه الإعراب إلى عامله الحقيقيّ يحقّق اختباريّاً التّوافق بين اللّفظ المنجَز والمعاني المجسّد لها، سواءً كانت معاني إعرابيّة أو معاني للكلام أو غيرها، وهو توافُق يتحدّد داخل النّظام عن طريق "انتحاء المثال" لكلام العرب، لا في كلام بعينِه. (الشّريف 1999 : 23).

فكيف استغلّ النّحاة في هذه المرحلة المثال لاختبار المعنى في أبنية الاستفهام ؟ وإلى أيّ مدى تمّ توجيه الإعراب فيها نحو المطابقة بين اللّفظ والمعنى ؟

IV. 1-3-1-التّمثيل الاختباري للمعنى في الاستفهام :

انْفرَدَ الجرجاني بموقف خاصٍّ في تصنيف أدوات الاستفهام قام على رؤية في تمثيل معانيها، تُمكِّنُ من توجيه الإعراب في الأبنية المركّبة بها توجيهًا محقّقًا للتّطابق بين اللّفظ ومعناه، من ذلك قوله "وينبغي أن تعلم أنّ بين (أيْنَ) و(كيْفَ) فصلاً (...) وأمّا (كيْف)، فليْس يتعلّقُ بفعلٍ، وإنّما هو اسم قد اشتمل على الأشياء كلّها (...) فإذا قلْتَ (كيفَ عمرو ؟) فكأنّكَ قلتَ : (أسقيمٌ عمرو أمْ صحيحٌ ؟) إلاّ انّكَ أتيْتَ بـــ(كيفَ) للعموم كما قُدِّمَ من قبلُ. فكما أنّ (سقيمٌ) اسمٌ غيرُ ظرف، فكذلك (كيفَ) لا يكون ظَرْفًا (...) وأنّ الاعتبار بالتّفصيل، وهو أنّه لمّا جاز أنْ تقول : (أفي الدّارِ أمْ في المسجِدِ ؟) فتُدخل حرفَ الجرّ على ما هو تفصيل له علمت أنَّ (أيْن) في قولك (أيْنَ زيْدٌ ؟) ظرفٌ منصوبٌ، ولذلك دخله الجارّ (...) ولمّا لم يجُزْ أنْ تقول : (أفي سقيم زيْدٌ أوْ في صحيح ؟) علمنا أنّ (كيْفَ) الذي هو عبارةٌ عنه ومترجَمٌ له اسمٌ مفردٌ عارٍ عن الظّرفيّة وإضمار الفعل.» (المقتصد I : 226-227.).

وقد عمدنا إلى إيراد القسم الأكبر من قول الجرجاني لتبيُّن تمشّيه إذْ تكمن الصّرامة هنا في منهج الدّحض لا في محتوى القضيّة فحسب. فقد انطلق النّحويّ من

إقرار خاصيّة العموم في (كيْف) : كما في (أيْن) وسائر أسماء الاستفهام، عن طريق تمثيـل معانيهـا ببدائلهـا اللّفظيّـة بما يوافق منـوال العلاقة : [س؟(...)] ⟷ أ[(...)أمْ(...) أمْ...]. والأهمّ في سياقنا أنّ هذا التّمثيل وُظِّفَ لتوجيه الإعراب في البنية (7) كالآتي :

(7) كيْفَ عمرو ؟ ⟷ (8) – أ– أسقيمٌ عمرو أمْ صحيحٌ ؟

–ب– * أفي سقيم أوْ في صحيح ؟

بنى النّحويّ على تكافؤ معنى (كيْف) في (7) بمعنى (سقيمٌ) في (8–أ) اسميّةَ (كيف) و"لاَظرفيّتها"، ثمّ أقامَ على ذلك إمكانيّة رفعها على الخبريّة وتعليقها بالمبتدإ (عمرُو)، وليس بفعلٍ مضمر على المفعوليّة، في حين يجوز ذلك جوازًا صحيحًا مع (أيْنَ) بحكم ظرفيّتها. فلم يعتمد الجرجاني السّائدَ في تصنيف النّحاة لأسماء الاستفهام، وإنّما أقام ذلك على احتمالات التّشكّليْن التّركيبي والعاملي للبنية، إذْ تتقيّدُ (أيْن) بحرف الجرّ في تمثيلها التّفصيلي كما في (9) :

(9) –أ– أيْنَ زيْدٌ ؟ ⟷ (10) –أ– أفي الدّار زيد أم في المسجد ؟

–ب– مِن أين أنت ؟ ⟷ –ب– أمِن البصرة أنت أم من الكوفة ؟ (نفسه)

في حين يمتنع تركّب (كيف) بحرف الجرّ في تمثيل معناها التّفصيلي، كما بيّن لحْنُ (8ب)، رغم جواز تركّب بعض تمثيلاته به "فإن قلت : فإنّه بمعنى قولك (على أيّ حالٍ زيدٌ ؟) و(في أيّ حالٍ عمرو ؟) فالجواب أنّ هذا يستفاد أيضًا من قولِكَ : "أسقيمٌ زيْدٌ أم صحيحٌ ؟" (نفسه).

إنّ القيد الذي أقرّه الجرجاني - وهو ملازمة اسم الاستفهام لحرف الجرّ- يُعدّ في هذا السّياق قيدا إعرابيّاً فاصلاً بين ظرفيّة الأداة واسميّتها، ومن ثمّ فإنّه يفصل في مفعوليّتها أو تحوّلها عنها إلى غيرها. وهو قيْدٌ ساهم أيْضًا في توجيه الإعراب نحو المطابقة بين لفظ البنية ومعناها المولَّد أساسًا من علاقاتها.

يقتضي ذلك أنّ العلاقات بين الأبنية هي المؤدّية للمعنى، أوْ هي المعنى ذاته. يقول صاحب المقتصد : " فالحجّة إذاً في التّفسير والتّفصيل، فلمّا وجدْنا (أيْنَ) قد أُجمل فيه ما هو ظرف من شأنه أن يدخلَه الجارّ، نحو : (أفي الدّار أم في المسجد ؟) علمنا أنّه ظرفٌ، ولمّا لم نجد ذلك في (كيف) ورأيناه مشتملاً على ما لا يُتصوّر فيه الظّرفية

تبيّنّا أنّه اسم غير ظرفٍ. وهكذا (متى) جعلناه ظرفًا لأنّنا وجدناه سؤالاً عن الأزمنة وكائنًا بمنزلة (أيوم الجمعة أمْ يوم السّبت ؟) فاعرفْه فإنّه من مواضع اللّبس" (المقتصدI : 228).

يتداخل بذلك المنهج الاختباري -عن طريق تمثيل معاني الأبنية - بمحتوى القضيّة، إذ تعني دراسةُ المعنى من خلال دراسة العلاقات التحام الموضوع بوسائل دراسته حتّى يصعب التّمييز بينهما.

1.IV-3-2- توجيه نصب الظّروف في الاستفهام :

تمسّك الجرجاني بهذا المنهج الاختباري في معالجة مختلف قضايا المعنى في الاستفهام، واعتمده طريقًا لتوجيه النّصب في بنية الاستفهام من ذلك قوله : "أنّا إذا قلنا في قولكَ (أيْنَ زيْدٌ ؟) أنّ (أين) خبرٌ و(زيدٌ) مبتدأ، فإنّ المقصود أنّ ما يُعلم بذكره من الفعل الذي هو (استقرّ)، والاسم الذي هو (مستقِرٌّ)، وبه يتعلّق (أين) خبرٌ، إذ التّقدير في قولك (أين زيدٌ ؟) (أيَّ موضعٍ استقرّ زيدٌ ؟ أوْ مستقِرٌ)، فهذا المضمر هو الخبر في الحقيقة." (المقتصد I : 225).

فيمثّل لمعنى (11) ضمن علاقة تكافؤ دلاليّ بـــ(12) تكشف عن بنيته الأصليّة المقدّرة كالآتي :

(11)- أينَ زيْدٌ ؟ ⟷ (12)- أ- أيَّ موضعٍ استقرّ زيْدٌ ؟

ب- أيَّ موضعٍ مستقِرٌ زيدٌ ؟

وفضل تحليل الجرجاني للمثال (11) هو دلالته الصّريحة على مفهوم العمَل، إذْ نصّ على وجهة المعمول إلى عامله فأجرى التّعليق، وإذا أُجريَ التّعليق تبيّنت حدود اللّفظ المعنويّة كالآتي :

(11 أ) 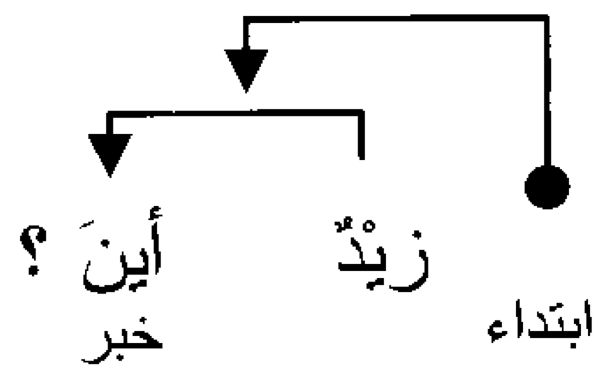

والجملة (11) هنا خالية من معاني الإعراب الأساسيّة : الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، باعتبار (11أ) التّشكّلَ العامليّ الأوّليّ، والحالةُ الإعرابيّة الحاصلة هي رفع المبتدأ والخبر بعامل الابتداء افتراضًا.

غير أنّ صاحب المقتصد اعتبر - اعتمادًا على (11أ)- أنّ إجراء معاني الإعراب الحقيقيّة غير مكتمل إذا ما اعتُبِرت مقولة الظّرفيّة التّصريفيّة المتحكّمة في(أين)، إذ لا يمكن أنْ تقع الظّروف إلاّ تحت إسقاط فعل يوجَّه إليه نصبها، يقول : "وكذا سائر الظّروف، تقول (القتالُ يومَ الجمعة) فيكون المعنى (يقعُ يومَ الجمعة)، والفعل الذي تتعلّق به الظّروف يكون الخبر، وإنّما تقول : إنّ الظّرف خبرٌ، نحو(يوم الجمعة) و(أين) و(في الدّار)، لأجل أنّ معنى الفعل يستفاد من ذكره، وإلاّ فلوْ لم يقدَّر هذا الفعل كان محالاً" (نفسه I :225).

إلى ذلك يقيس النّحويّ (11أ) على تشكّل عامليّ لمثال مقارب لـــ (11) يحتوي على ظرف وهو (13) :

(13) القتال يومَ الجمعة ↔ (14) القتال يقع يومَ الجمعة.

وتمثّل (14) الأصل المقدّر لـــ(13) الذي يبيّن ضرورة توجيه نصب الظّرف (يوم الجمعة) إلى عامل الفعل المضمر. وهي من قبيل العلاقات العامليّة المتحكّمة في التّشكّل الإعرابي الحقيقي لـــ (11) :

(12أ) الأصل المقدّر : أيَّ موضــــعٍ استـــــــــقــــــــــرَّ زيْدٌ ؟

حذف : Ø

تعديل : أيـــْنَ

(12 أ') المنجز : أيـــنَ Ø زيْدٌ ؟

ويختلف (12أ') عن (11) في أمريْن : أوّلهما أنّ (12أ') تشتمل على موضعٍ مقدّر غير معجَّم، إلاّ أنّه مملوء بمعنى الفعل في البنية الأصليّة للجملة، وثانيهما هو ما وقع من تعديل على موضع المفعول (أيَّ موضع) من البنية الأصليّة، الذي أورده النّحويّ لإظهار حالة النّصب المقدّرة في (أين).

من جهة ثانية فإنّ (12أ) المقدّرة لم تحافظ على التّرتيب الأصليّ للبنية الإعرابيّة أ[فا(مف)] : إذ تنضوي بدورها تحت بنية أصليّة ثانية هي (12أ'') :

(12أ'')– استقرّ زيْدٌ أيَّ موضعٍ ؟

وعذر النّحويّ في ذلك مراعاته لقاعدة الصّدر الخاصّة بحرف الاستفهام وأسمائه- لتفرّعها عنه- التي تقتضي في الاستفهام أنْ "لا يُقدَّم عليه ما كان في حيّزه، أنّ ما كان الاستفهام مشتملاً عليْه فإنّه لا يقع قبلهُ، فلا تقول (زيْدٌ أين ؟) لأجْل أنّ الاستفهام قد التبس بزيْدٍ ودَخَله، وإنّما كان كذلك لأنّ الأصل في الاستفهام أنْ يكون بالحروف، وصيغة الاسم على معناه فرعٌ على ذلك." (المقتصد I : 225).

والمُلاحَظُ انقلاب صيغة الجملة تمامًا من الاسميّة إلى الفعليّة، ويبدو ذلك انزياحًا في عمل النّحويّ عن قياسه على (13)، التي حافظ في تمثيل معناها على اسميّتها، بينما بيّن التّشكّل العامليّ لــ(12) فعليّتَها، ولقاعدة الصّدر دورٌ في ذلك كما بيّنّا، يعبّر عن خصوصيّة البنية العامليّة للجملة المركّبة باسم استفهام من صنف الظّروف. وقد أعرب الأنباري عن نفس التّوجّه حين قال أنّ "الابتداء يرتفع به الاسم في موضعٍ لا يجب فيه تقدير الفعل، لأنّ حقيقة الابتداء هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة المظهرة أو المقدّرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم" (الإنصاف : 620).

وليس ذلك في رأينا إلاّ أحد وجوه تصرّف مبدأ محافظة الإعراب داخل النّظام النّحويّ على البنية المقوليّة الأساسيّة [ححا(حا)] باعتبارها بنية تقوم على العنصر الحدثيّ أساسًا. (ن. الشّريف :2002 : 372).

والغرض من إقرار التّشكّل العامليّ للبنية (12أ) هو توجيه نصب (أيْنَ) في (11) توجيهًا محقّقًا للتّوافق بين اللّفظ المنجز ومعنى الظّرفية أوّلا والمفعوليّة ثانيًا، إذ في حالة الرّفع تنعدم الفائدة "ألا ترى أنّك لو قلت (أيُّ مكانٍ زيْدٌ ؟) فرفعتَ لم ترَ له فائدةً لأنّ الرّفع يمنع من إضمار هذا الفعل، إذْ الظّرف يكون منصوبًا" (المقتصد I : 225) فتكون الجملة (15) :

(15)* أيُّ مكانٍ زيْدٌ ؟

غيرَ ذات معنى، مفرَغَةً من الدّلالة الإعرابيّة لاختلال العلاقات العامليّة فيها، إذْ يمنع الرّفع من إضمار الفعل المفترض أن يكون عاملاً في الظّرف (أيَّ مكان) أوْ (أيْنَ). ويؤدّي ذلك بالضّرورة إلى انعدام الفائدة من الكلام أصلاً. ومرّة أخرى تتحكّم معاني الإعراب في تكوّن الدّلالة، فلا يستقيم بغيْر استقامتها.

وينسحب ما قيل على تمثيل معنى (11) بـــ (12ب) باعتبارها بنيةً أصليّةً مشارطةً لها، موازية لـــ(12-أ)، إذ يقوم اسم الفاعل (مستقِرٌّ) مقام الفعل ويتضمّن معناه ويعمل عمله في تحقيق توافق النّصب مع معنييْ الظّرفيّة والمفعوليّة من جهة، وفي تجسيد مبدأ المحافظة على البنية الحدثيّة وتفعيله من جهة ثانية، رغم بعض الاختلال الذي شاب أقيسة الجرجاني بتحويل (11) عن اسميّتها.

يؤدّي ما قيل إلى استنتاج :

1)- إقرار نحاة القرن الخامس بضرورة بلوغ المطابقة بين اللّفظ والمعنى انطلاقًا من إجراء التّعليق العامليّ الصّحيح، والكشف عن مواضع الإضمار والتّعديل في بنية الاستفهام الإعرابيّة.

2)- أدّى ذلك إلى دحض بعض توجيهات سابقيهم للإعراب في أبنية الاستفهام المركّبة بأسماء استفهام تنتمي إلى مقولة الظّرفيّة التّصريفيّة أو تعديلها، بما فيها توجيه الفارسيّ الذي مثّلَ وجْهة تحليل الجرجاني المباشرة إذْ أوردَ : "يقول الشّيخ أبو علي : وممّا يرتفع من الأسماء بالابتداء (زيدٌ) في قولهم (أيْن زيدٌ) و(كيف عمرو)، فـــ (زيد) و(عمرو) يرتفعان بالابتداء و(كيف) و(أين) خبران قُدِّما عليهما لما فيهما من معنى الاستفهام." (المقتصد 1 : 224).

3)- أنّ هذا التعديـــل أدّى إلى تحويل التّشكّل العامليّ لـــ[ظ ؟ س][1] للبنيـــة عن المنوال : [سْ؟ (...)] إلى المنوال أ [[فـــ (Ø) فا (Ø) ظ ؟] س].

4)- يشهد ذلك بالدّرجة العلميّة التي بلغتْها صياغات النّحاة - في مرحلة تداخلت فيها الصّناعة النّحويّة بالمنطقيّة - لقضيّة علاقة البنية النّحويّة بدلالتها، إذ لا تنفصل هذه عن احتمالات البنية النّحوية بمختلف مستوياتها : الإعرابيّة والتّصريفيّة والاشتقاقية.

1) ويقصد بالرّمز (ظ ؟) : اسم الاستفهام القائم على الظّرفيّة.

1.IV- 3-3- تعليق إعراب الاسم بعد حرف الاستفهام :

تبيّن في الفقرة الماضية أنّ الظّروف من أسماء الاستفهام تُعلّق بفعلٍ مضمَر وجوباً، إذ تُعدُّ من المنصوبات على المفعوليّة. ونتقدّم في هذه الفقرة لتبيُّنِ قولهم في المرفوعات في الاستفهام، وتحديداً ما ورَد منها في أبنيةٍ استفهاميّة قامتْ على أسانيد إحاليّةٍ مُشْكِلة. صنُّفتْ تجويزاً بين الاسميّة والفعليّة. وقد عَرض الجُرجاني في معالجتها إلى أمثلةٍ من قبيل (16) : (المقتصد I : 247)

(16)-أ- أقائمٌ أخواك ؟

ب- أذاهبٌ الزّيْدان ؟

وقد وجَّه النّحويُّ رفعَ (أخواك) و(الزّيدان) في (16 : أ - ب) إلى معنَى الفعل في (قائم) و(ذاهب) باعتبارِهما اسميْ فاعلٍ، إذْ "اسمُ الفاعل يعملُ عمل الفعل إذا اعتمد على شيء، وقد اعتمَدَ(قائمٌ) على همزة الاستفهام فعمِل الرّفع في أخواك، كما يعملُ (يقومُ) إذا قلت : (أيقومُ أخواك ؟)." (نفسه.)

أمّا رفعُ (قائمٌ) و(ذاهبٌ) فيوجّهه النحويُّ إلى عامل الابتداء، لأنّهما وإنْ تنزّلا منزلة الفعل "فلا يمكن تعريتُهما من الإعراب الذي يكون في الأسماء، كما لم يُعرَّيا من التنوين المختصّ بالاسم." (نفسه.) والمبيّنُ أنّ التّشكُّلَ العامليَّ لــ(16- أ) هو (16 أ') :

(16أ')
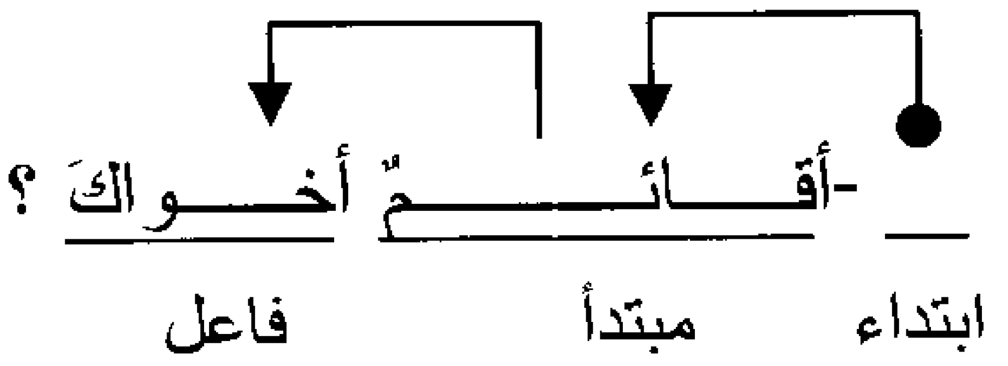

وقد قاس رفع (قائمٌ) في (16أ') على رفع (زيدٌ) في (17) :

(17) أزيدٌ قائمٌ ؟

لاستوائهما في "التعرّي من العوامل الظّاهرة." (نفسه). والسؤالُ في هذا السياق : هل يُغني كونُ (أخواك) فاعلاً معنًى عن الإخبار عن (قائم) بخبر ؟

جارى الجرجاني هنا أبا عليّ الفارسي في الحكم بـــ "أنّ الفاعلَ سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ." وحقيقةُ ذلك أنّ (قائمًا) في قولك (أقائمٌ الزيدان) لمّا كانت بمنزلة الفعل لم يُمكِن أنْ يُخبَر عنه بشيءٍ، إذْ الخبرُ لا يكون مخبَرًا عنه، فكما أنّك إذا قلت : (أيقوم

الزّيدان) لمْ يكن لـــ (يقوم) خبرٌ لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لـــ(قائِم) الكائن بمعناه خبرٌ. إلاّ أنّه لمّا رُفِعَ لكونه اسما في اللّفظ صار الفاعلُ كأنّه خبر من جهة الظّاهرِ لا المعنى." (نفسه.)

فتُدرَج (16- أ) بذلك في علاقة تكافؤٍ دلاليّ مع (18) :

(16- أ)- أقائمٌ الزّيْدان ؟ ◄──► (18)- أيقوم الزّيدان ؟

والمعتَمد في هذه العلاقة معاني الإعراب، فالفعل خبرٌ في أصله عن مُخبَر عنه، فلا يجوز بمقتضى معناه الإخبارُ عنه، ويجري مجراه الكائنُ بمعناه من قبيل (قائمٌ) و(ذاهبٌ)، لذلك لم يجد النّحويّان بدّا من مزج الفاعل بالمبتدإ - الفعل معنًى - وتجاورهما، وتفسيره شعُورُ النّحويّ بعدم توافق اللّفظ مع معناه في حالة اعتبار (الزّيدان) خبرا في (16- ب).

أمّا صاحب الإنصاف فقد أجرى أمثلةً من قبيل (19) (الإنصاف 616) :

(19) أزيدٌ أتى ؟

على التّشكّل العاملي (19- أ) الذي أقرّه البصريّون :

(19- أ) أ Ø زيـــــــــــدٌ أتى ؟

وقد وجّهوا فيه رفع (زيْدٌ) إلى عامل الفعل المضمر، استنادًا إلى الفعل المفسّر الوارد بعده، فتكون البنية الأصليّة لــ(19) هي ('19) :

('19) أأتى زيدٌ أتى ؟

وقد أُقِرَّ التّشكّل (19أ) ردّا على موقف الكوفيّين الذين علّقوا رفعَ (زيدٌ) بالفعل الوارد بعده، معتمَدُ هذا الرّدّ قاعدة عدم جواز الفصل بين حرف الاستفهام والفعل الذي يليه باسمٍ إلاّ بتقدير فعلٍ، إذ لا يجوز تعليق رفع هذا الاسم بفعلٍ جاء بعده بموجب قاعدة ثانية تتعلّق بالبنية الإعرابيّة لمواضع الإحالة، مفادها عدم تقدّم المرفوع على الرّافع والفاعل على الفعل. (نفسه).

ولئن ساير الأنباري الفريقَ الكوفي في مبدإ تصرّف الهمزة ما لا يتصرّفه فروعها – وهو موقف يضرب بجذوره في الكتاب، إذْ يقول : "ألا ترى أنّ همزة

الاستفهام لمّا كانت الأصل في حروف الاستفهام جاز فيه ما لم يجزْ في غيرها من حروف الاستفهام" (الإنصاف 617) – فإنّه اعتمد أيضًا على قاعدة عدم تقدُّم الفاعل على فعله، خصوصًا ما ورد منه على صيغة الماضي، فلا بدّ للحادث من حَدثٍ يعتمد عليه، كما لا بدّ للحدث المنقضي - أو غيره - من حادث أحدَثَهُ. ولا يعرِبُ عن هذا وذاك إلاّ فعلٌ عاملٌ في فاعله في البنية المجرّدة للكلام.

نخرج من دراسة النّحاة في هذه المرحلة للتّعليق العاملي للمرفوعات في بنية الاستفهام بـــ :

1)- أنّ تصنيف بعض الألفاظ هو الذي أغمض علاقة بنيتها اللّفظيّة ببنيتها الإعرابيّة والدّلاليّة، إذ يستوجب التّصنيف الاشتقاقي لاسم الفاعل أنْ تكون المقولة التّصريفيّة المسيطرة عليه هي الاسميّة، إلاّ أنّ تضمّنَه لدلالة الفعل وسلوكَه في البنية الإعرابيّة سلوكه، يوقعانه تحت سيطرة الفعليّة أيضًا، لذلك يعتبر أ. الشّريف "أنّ العنصر لا يكون في المعجم اسماً أو فعلاً إلاّ بتعامل معيّن بين الاشتقاق والإعراب في تنفيذ هذه المقولة أو تلك" (الشّريف 2002 : 353).

2)- أنّ الإعراب بذلك لا يمكن أن يكون إلاّ ترتيبًا زمانيًّا للبنية المقوليّة الأساسيّة [حجا(حا)] تابعًا لها، واقعًا تحت حكمها، لا تتجاوز معانيه ومواضعه وألفاظه مقولاتها التي يجسّدها.

3)- أنّ هذه البنية الحدثيّة المجرّدة إذن هي "محور الدّلالة المجرّدة من كلّ تعيين للحدث وهي المسيطرة على الاشتقاق والتّصريف والإعراب" (نفسه2002 : 282) وهي بنية تفرض آليًّا عموم البنية الإعرابيّة المجرّدة [ففا(مف)] باعتبارها التّشكّل الإعرابي المجرّد الأصدق لتمثيل وقائع اللّغة في العربيّة.

خاتمة الفصل الأوّل :

نخلص من دراسة خصائص البنية التركيبيّة والعامليّة للاستفهام وعلاقتها بالتّكوّن الدّلالي فيها إلى :

1)- أنّ موضع قوّة القول الدّلاليّة والعامليّة في بنية الاستفهام تكون في الصّدر، ولا يوسَم هذا نحويّا إلاّ بالحرف كالآتي : [أ][فــ فا(مف)].

2)- أنّ موضع النّبر الدّلاليّ والإعرابيّ الذي يمثّل مركز استقطاب القوّة العامليّة لحرف الاستفهام، وبالتّالي مركز الدّلالة، يتوقّف على التشكّل التّركيبي للبنية الاستفهامية المنجزة، ويتحدّد بمواضع التّقديم في مكوّنات الإسناد الإحاليّ.

3)- تعديـــــل نحاة هذه المرحلة لمسيّرات توجيه الإعراب في بنية الاستفهام وذلك بالتّنصيص على ضرورة مراعاة منطق تعامليّ بين المستويات النّحويّة : التّصريف والاشتقاق والإعراب، يحقّق المطابقة بين اللّفظ والمعنى. وهو ما يفسّر توجيه النّصب في الظّروف الاستفهاميّة إلى الفعل المضمَر على المنوال العامليّ :

أ[[فــــفـــا ظ ؟] س].

Ø

4)- أنّ ذلك فرض على النّحاة مراعاة السّلوك الإعرابيّ لمكوّنات بنية الاستفهام الإحاليّة، إلى جانب اعتبار تصنيفها الاشتقاقيّ والتّصريفي للتّوصّل إلى ضبط العلاقات الامليّة الحقيقيّة داخل البنية الاستفهاميّة، ممّا أدّى إلى استحداث موضع الفاعل السّادّ مسدّ الخبر فيها.

5)- أنّ هذا المنطق في تعامل مستويات النّظام النّحويّ يكشف عن الخلفيّة النّظريّة التي ينطلق منها النحاة في معالجة علاقة بنية الاستفهام النّحويّة ببنيته الدّلاليّة. وتتمثّل في اعتبار هذه الأبنية إنجازات للبنية المقوليّة الأساسيّة المجرّدة [حجا(حا)] التي تفرض ترتيبًا إعرابيًا للأبنية النّحويّة - بما فيها أبنية الاستفهام- على المنوال [فــ فا (مفــ)]، إلى جانب سيطرتها على التّصريف والاشتقاق.

IV.2- الفصل الثّاني :
العلاقات : تعامل مستويات النّظام النّحوي

تبيّنا في الفصل الماضي مركزيّة الإعراب وعلاقات العمل النّحويّ في تشكُّل الدّلالة داخل أبنية الاستفهام، ممّا دعّم لدى النّحاة ولدينا فرضيّة العلاقة بين البنية النّحويّة والبنية الدّلاليّة لعمل الاستفهام. غير أنّ أغلب الدّراسات اللّسانيّة اليوم لا تفرّق بين نظاميْن : نظام العلاقات ونظام وسْمها وإنجازها باللّفظ، نظرًا لاعتبارها المعنى مستوى تأويليًا يُستخرج من اللّفظ، منفصلاً عن انتظام هذه العلاقات. في حين نَذهبُ إلى ما ذهب إليه الشريف من كون النّظام النحوي دلالة، و"الدّلالةُ علاقاتٌ نحويّة بين أبنيةٍ نحويّةٍ تقعُ في مستويات تجريديّة مختلفة." (الشريف 2002 : 325).

ومن جهةٍ ثانية فإنّ من المفارقات أنّ هذا اللّفظ الذي تُنعتُ اللغةُ إزاءَهُ بالعجزِ عن تكوين قدرةٍ خاصّةٍ به (لفظيّة) تكافئ قدرتها المعنويّة الشّاسعة هو نفسه الذي يحقّق لغويّة المعنى، ذلك أنّه لا وجودَ لمعنًى لا يمكنُ للّغةِ أن تتضمّنَهُ مادامَ اللّفظُ يسِمُهُ، فهوَ وَسيلةُ اللّغةِ لوسْمِ نفسها إذْ "اللّغةُ في جوهَرِهَا معنًى موسُومٌ باللّفظ." (نفسه : 52).

من هذه المنافذ نفسها عليْنا أن نواجه معضلة الدّلالة في الاستفهام، فنفترض أنّها في أبنيته لا تخرج عن كونها نظام العلاقات النّحويّة فيها، وأنّ هذا النّظام لا يُوسَم بغير اللّفظ فيها.

لذلك نقتحم في هذا الفصل تصوّرات النّحاة في هذه المرحلة لعلاقات الاستفهام، تلك التي يضطلعُ مستوى الإعراب وعلاقات العمل بدور أساسي في انعقادها وتوليدها للدّلالة الوضعيّة والبلاغيّة على حدّ سواء، فننظر في منطق تعامل مستويات النّظام النّحويّ في عقد هذه العلاقات وفي بعض مظاهر تشكّلها.

IV. 2-1- استرسال مستويات النّظام النّحويّ في تحقيق دلالة الاستفهام :

تُعتَبرُ الخصائصُ الاختباريّةُ للمعنى بمختلفِ مراتبه، أكان معنىً إعرابيّا أو اشتقاقيا أوْ معنىً للكلام حقيقةً توصّلت إليها النّظريّةُ النّحويّةُ القديمة، غيرَ أنّهُ من النّادرِ اليومَ التّفطّنُ إليها أو حتّى إقرار فضل القُدامى في إدراكِها. فهو بنظر النّحاة العرب معطى تكوينيّ في البنية ينشئه المتكلّمُ ويلاحظه النحويّ كما يلاحظُ اللفظَ، فيُجري تمثيله نحويّاً بالإخبار عنه بألفاظٍ مشكَّلةٍ إعرابيّاً. وهو تقليدٌ دأبوا عليه، تحكُم إجراءه في الأمثلةِ المدروسةِ القواعدُ الإعرابيّة والعامليّة بكلّ ما ينتظمها من عناصر : كالموضع والحيّز والمعاني النّحويّة وحالات الإعراب المجسّدة لها.

يتضمّن هذا التّحديد افتراضاً أساسيّا مفاده أنّ العلاقة التّشارُطيّة تمثّلُ البنية النّظاميّة المجسّدة لعلاقات أبنية الاستفهام. وننظر بدءاً في مستوى أوّل من علاقاتها لا يزيد فيه معنى البنية الاستفهاميّة عن كونه بنيةً استفهاميّة أخرى.

نعتمد في ذلك تمشّي الجرجاني في إدراج المزاوجات التمثيليّة بين أمثلة استفهامية (المقتصد I : 226-227) ضمن علاقات تكافؤ دلاليّ واضحة :

(1)- ما عندك ؟ ⟷ (2)- أيُّ شيء عندك ؟

(3)- كيف عمرو ؟ ⟷ (4)- أ - أسقيمٌ زيْدٌ أم صحيح ؟

ب- في أيّ حالٍ زيْد ؟

ج- على أيّ حال عمرو ؟

د- في أيّ هاتين الحالتيْن هو ؟

(5)- أينَ زيْدٌ ؟ ⟷ (6)- أفي الدّار زيْدٌ أم في المسجد ؟

(7)- من أيْنَ أنتَ ؟ ⟷ (8)- أمنَ البصرة أنت أم من الكوفة ؟

ولا ضير في خلط نحاتنا بين زيدٍ وعمرو، فقياس منطق أحدهما على منطق الآخر مثّلَ عدّة التّمثيل المتداولة بينهم، والأهمّ هو المنطق الجامع بينهما. وبعيدًا عن غرض الجرجاني تعديل تحليلات سابقيه في هذا السّياق، يهمّنا منهج العرض والتّمثيل

في حدّ ذاته، انطلاقًا من التّمثيل الأوّل للمعنى، وصولاً إلى تحديد العلاقات العامليّة الحقيقيّة وتحقيق المطابقة بين اللّفظ ومعناه.

والمبيَّن في مرحلة أولى قياس النّحويّ (3) على (1) في الاستدلال على خاصيّة العموم، على منوال العلاقــة : [سْ (...)] ⟷ [أيّ(...)] ⟷ أ [(...) أم(...) أم...] كما بيّنّا سلفًا. فمثّلت (2) و(4) التمثيل اللّفظي التّفصيلي لمعنى العموم في (ما) و(كيف) - وأسماء الاستفهام عامّةً - فــ "في قولك (ما عندك ؟) وكذا (مَنْ) قدْ تضمّن جميع ما يعقل واشتمل عليه." (نفسه I : 226). كما مثّلت ذلك (6) و(8) في (أيْنَ)، فلا فرق في هذه الخاصيّة بين اسم استفهام وآخر"فإذا قلتَ (كم رجلاً جاءك ؟) فالمعنى (أعشرون رجلاً جاءكَ أم ثلاثون ؟...)" (المقتصد II : 744).

ولكنّ قيمة هذه المزاوجات التّمثيليّة مع الجرجاني، لا تقف عند الاستدلال على علاقة التّكافؤ الدّلاليّ بين أبنية الاستفهام، أو بيان أنّ المعنى لا يزيد عن كونه الاستعاضة عن لفظ بلفظ فحسب، وإنّما أيضا في الكشْف عن منطق تعامل مستويات النّظام النّحوي، المعبّر عن تماسكه واتّصال أجزائه. فتمثيل (3) بــ(4أ) استدلال على اسميّة (كيف) ولا ظرفيّتها، وهو ما يوافق استحقاقها لموضع الخبر من البنية الإعرابيّة للجملة (3)، ويوازي ذلك تمثيل معنييْ (5) و(7) بــ(6) و(8) للتأكيد على ظرفيّة (أين) وضرورة إيقاعها تحت إسقاط الفعل بحكم مفعوليّتها (راجع الفقرة IV : 1-3-2).

ومفاد ذلك :

1)- أنّ التّمثيل الاختباري للمعنى عن طريق عقد علاقات التّكافؤ الدّلالي للبنية الاستفهاميّة يُعدّ أداة منهجيّة بيد النّحويّ، ينطلق بها للكشف عن منطق التّعامل بين الاشتقاق والتّصريف والإعراب لتوليد الدّلالة فيها.

2)- أنّ فضل نحاة هذه المرحلة يكمن في التّوصّل إلى إدراك علاقة الاسترسال الجامعة بين هذه المستويات النّحويّة، القائمة أساسًا على التّوافق والمطابقة بين مستوى وآخر.

يفتح ذلك المجال للسّؤال في طرُق اشتغال هذه المستويات نفسها في علاقة الاستفهام ببعض الأبنية المشابهة من أبنية الجزاء والطّلب وغيرهما.

2-2.IV- المستويات النّحويّة الفاعلة في توليد الدّلالة ضمن علاقات الاستفهام :

إذا تبيّن في المبحث الماضي من خلال اختبار الأمثلة أنّ دلالة الاستفهام تتكوّن داخل أبنيته عن طريق اشتغال منطق توافقيّ تكامليّ بين الاشتقاق والإعراب وسائر مستويات النّظام، فإنّنا نفترض أيضًا أنّ الدّلالة غير الاستفهاميّة تتكوّن داخل أبنية الاستفهام عن طريق تفعيل المنطق نفسه في علاقات الاستفهام بأبنية مغايرة.

وقد يحيلنا هذا المبحث على النّقاش الذي نشأ بين القدامى وتواصل بين المحدثين بشأن محلّ النّحويّ ومحلّ البلاغيّ في دراسة المعنى في أبنية الاستفهام، فإذا اعتبر بعض الدّارسين أنّ عمل النّحويّ لا يتجاوز تقليب أحوال اللّفظ (بالحاج رحومة 2004 : 201)، فإنّ البعض الآخر رأى أنّ "تصورًا لمنزلة النّحو المركزيّة في تحديد مراتب الكلام هو الذي حدا بأهل البيان في الدّرس البلاغي إلى تحديد خواصّ تراكيب الكلام وإيرادها تحت الضّبط" (ميلاد2001 : 322)، أمّا الموقف الأشدّ اتّصالاً بواقع اللّغة فيرى أنّ "المتّجه اللّفظيّ يتّجه في الآن نفسه نحو الفرديّة والأبنية التّخاطبيّة ويتعامل مع الكون تعاملا مقاميًا، ودراسة الدّلالة فيه تنتهي إلى الدّراسة البلاغيّة." وهي دراسة تتركّز على تجريد التّأويل الدّلالي المعنيّ بـ"مطابقة المقام في جانب واحد يقوم على مطابقة الوجود للوجود أو العدم للعدم، وهو الصّدق، أو عدم المطابقة، وهو الكذب، فمن هذا التّجريد إذن نستخلص الصّناعة المنطقيّة القائمة على مفهوم : التّعبير عن حالة الأشياء" (الشريف 2002 : 297).

وإذ نقف هذا الموقف، فإنّنا نعتبر أنّ المتَّجه المقوليّ الموازي لهذا المتَّجه اللّفظي يجمع بين المتحوّل والثّابت المستقرّ في التّاريخ رغم التّطور الطّبيعي، ودراسةُ الدّلالة فيه لا تُعنى بتجريد التّأويل الدّلاليّ وإنّما بتجريد "التّكوّن الدّلالي"، وهو ما يلاقي ما سمّاه الشريف "بالمنطق الطّبيعي" (نفسه).

وننظر في معالجة النّحاة لهذه القضيّة من خلال قراءة علاقة الاستفهام بأبنية الجزاء أوّلا، فعلاقةٍ "ثلاثيّة" الأطراف ثانياً، تجمع إلى الاستفهام والجزاء أحد الأبنية الطّلبيّة المغايرة.

2.IV-2-1- دور العلاقات العامليّة في علاقة : أ[ج] ⟷ إنْ [(فــ) فا] :

بيّنّا فيما مضى توزّع النّحاة الأوائل كالمبرّد والسّيرافي والفارسي بين موقفيْ الخليل وسيبويه في قضيّة المجازاة بالاستفهام، نتيجة غموض الفاصل بينهما، إذ أقرّ الخليل تضمُّن الاستفهام - وأبنية الطّلب المجازَى بها عمومًا - معنى (إنْ)، وأقرّ سيبويه ضرورة تقدير (إنْ) لفظًا ومعنى. وقد أفرز غموضُ علاقة الجزم باللّفظ والمعنى عدم استقرارٍ في مواقف النّحاة. قد يكون بدوره ناتجًا عن عدم تكوُّن تصوّرٍ واضحٍ حول تعامل مستويات النّظام النّحوي والعلاقات بينها.

حدا ذلك بنحويّ القرن الخامس إلى التّصدّي لقضيّة المجازاة بالطّلب من جديد، وغالبًا ما نتّهم نحاتنا بالتّكرار والتّرديد، في حين لا نستعيد معهم النّظرَ في ما بقي بنظرهم عالقًا مفتقرًا إلى تحقيق.

فلئن غلّب بعض النّحاة الأوائل المعنى على الصّناعة الإعرابية في توجيه الجزم في فعل الجزاء في البنية المجازى فيها بالاستفهام (المبرّد :المقتضبII : 82./ السيرافي : شرح الكتاب I :115)، ومن بينهم صاحب "الإيضاح" نفسه الذي عُني الجرجاني بشرحه، إذ يقول :"وقد يُحذف الشّرط من مواضع، فلا يؤتى به لدلالة ما ذُكِر عليه وتلك المواضع : الأمر والنّهي والاستفهام والتّمنّي والعرض(...) والاستفهام نحو (ألاَ تأتيني أحدّثْك ؟) و(أيْن بيتُكَ أزُرْكَ ؟) (...) فمعنى ذلك كلّه : (إنْ تفعلْ أفعلْ)." (المقتصد II : 1123.)، فإنّ صاحبَ المقتصد رأى ضرورة النّفاذ إلى تدبّر علاقة الإعراب بالمعنى، بما في ذلك المعنى المقولي والدّلالي.

فالبحث في الأوّل أكيد لأنّ "الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود، لما تقدّم من أنّ موضوع المجازاة بـــ(إنْ) التي هي أمّ الباب وأصله على أن يكون <u>الفعلُ</u> المجازى به ممّا يترجّح بين أن يوجد وأنْ لا يوجد. فأمّا ما كان واجب الوجود، فلا يجوز (إنْ) ولا الأسماء الجازمة فيه." (نفسه II : 1119.)

ويوافق عدم الوجوب في فعل الشّرط في قول الجرجاني شحنةَ الإمكان [±] التي سمّاها "الشكّ"، ويشترك فيها مع الاستفهام كأساس معنوي مقولي لعلاقة المشابهة التي تجمعهما، سمّاها الجرجاني "المناسَبَة" : "لأنّ الجزاء بمنزلة الاستفهام وبينهما من المناسبة ما لا يخفى، ألا ترى أنّك إذا قلت : أضربت زيدًا ؟ كنت طالبا ما لم يستقرّ

عندك، كما أنّك إذا قلت : إنْ تضرِب زيدًا أضرِبْ، كان كلاما معقودا على الشكّ، من حيث أنّ كلّ واحد من الشّرط والجزاء علّة لصاحبه، وليس قصدك أن تثبت الضّربَ على الإطلاق." (م ن II : 1120.) فالمبيَّن أنّ الجزم حالةٌ إعرابيّة موافِقة لشحنة الإمكان ولدلالتيْ الشّكّ والسّببيّة (أو الشّرطيّة)، وهو ما يتعارض مع مفهوم الوجوب والإثبات.

والملاحَظ هو ربط الجرجاني هذه المعاني جميعاً بالفعل، إذ تُفترَض في الفعل وتتحقّق فيه وبه، فهو الأقدر على احتمال شحنة غير الواجب أو الممكن، وهو المعقود على الشّكّ وهو المسبِّب لفعل الجزاء، يقول : "اعلم أنّ فعل الشرط يضمَر بعد هذه الأشياء الخمسة لدليلها عليه (...) والثّالث : الاستفهام نحو : (ألاَ تأتِيني أحدّثْك ؟)، التّقدير :(فإنّك إنْ تأتِني أحدّثْك)، وكذا : (أينَ بيتُك أزرْكَ ؟) التّقدير (فإنّك إنْ تعرّفْني أيْنَ بيْتُكَ أزرْكَ) أوْ (إنْ أعــرفْ بيتَــك أزرْكَ)." (نفــســه II : 1124).

فتُعقَد علاقات التّشارط بين (9) و(10) على الشّكل التّالي :

(9)-أ- ألاَ تأتيني أحدّثْك ؟ ⟵⟶ (10) -أ- ألا تأتيني فإنّك إنْ تأتِني أحدّثْك

-ب- أيْنَ بيْتُك أزرْكَ ؟ ⟵⟶ -ب- أين بيتك فإنّك إنْ تعرّفْني أيْن بيتك أزرْكَ

-ب'- أيْنَ بيتك فإنْ أعرفْ بيتك أزرْكَ

فجزمُ(أحدّثْك) أوْ (أزرْكَ) في (9 : أ-ب) تعيين إعرابيّ لمقولة السّببيّة (أو الشّرطيّة) التي تجعل منهما مسبَّبيْن لفعليْ الشّرط المضمَريْن (تأتني) في (10أ) و(تعرّفْني) في (10ب) أوْ (أعرفْ) في (10ب')، فتلك هي الأفعال "غير الواجبة التي يجوز معها (إنْ) أوْ الأسماء الجازمة."(نفسه II :1119)، فجزم أفعال الجزاء محقّق بعمل (إنْ) بمعيّة أفعال الشّرط، لا بـــ (إنْ) وحدها، إذْ أنَّ منطق تعامل مستوى الإعراب مع المستوى المقوليّ في توجيه الجزم هنا يفترض وقوع الحديث في (9أ) أوْ (10-أ) بموجب الإتيان المشكوك فيه، كما أنّ فعل الزّيارة في(9 ب) يقع بموجب معرفة مكان البيْت، لا بموجب (إنْ) في المعنى.

يُفهَمُ تمشّي الجرجاني هذا من خلال تحليله لتوجيه الجزم في (11) المُجَازى فيها بالأمر :

(11) - ائتني أكرمْك ⟵⟶ (12) - (ائتني) فإنّك إنْ تأتِني أكرمْك.

إذْ يقول : " ولو حملْتَ الكلام على ظاهره أحلْت، لأجل أنّ الأمر بالإتيان لا يكون موجبًا الإكرام، وإنّما يوجب ذلك الإتيان، ولو كان جزم (أكرمْك) بنفس (ائتني) على ما يظنّه من لا خبرة له بهذا العلم، لوجب أن يقال أنّ المعنى في قولك (ائتني أكرمْكَ) (إنْ آمركَ بالإتيان أكرمْكَ)." (المقتصد II : 1124).

ومقتضى القياس، ألاَّ يكون الاستفهام عن الإتيان في (9) موجب الحديث وسببه، وإنّما الإتيان نفسه اعتبارا لاستحالة المعنى (13) :

(9) أ- ألا تأتيني أحدّثْك ؟ ⟵⟶ (13)* إنْ أستفهمْ عن الإتيان أحدّثْكَ

يتبيّن بذلك أنّ إقرار دور الفعل في توجيه الجزم في (9) يمثّل جزءًا من موقف الجرجاني بشأن جازم جواب الشّرْط، إذْ أنَّ "(إنْ) تعمل في فعل الشّرط ثمّ إنّهما جميعا يعملان في الجزاء، لأجل أنّ كلّ واحد منهما لا ينفصل من صاحبه، فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه، فكذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزاء." (المقتصد II : 1095) وهو موقف تبنّاه الجرجاني رغم إقراره بكوْن "(إنْ) حرفُ جزمٍ ومعناه المجازاة." (نفسه II : 1095).

يجعل ذلك التّشكّل العامليّ لــ(9 أ) انطلاقا من بنيتها الأصليّة المقدّرة (10 أ) كالآتي :

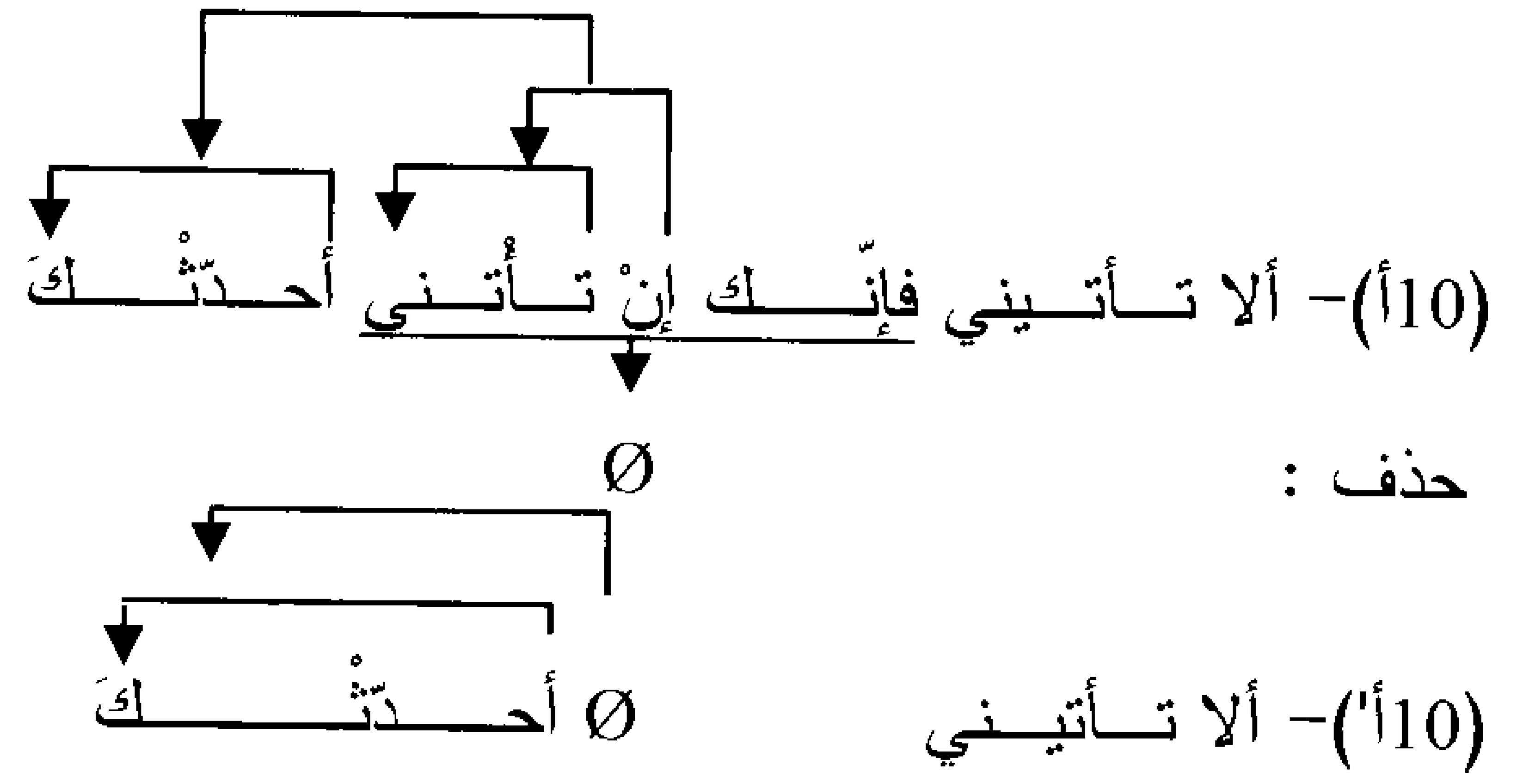

وتختلف (10أ') عن (9-أ) بكونها تحتوي موضعًا فارغًا لا لفظَ له، إلاّ أنّه مملوء بمعنى (إنْ) وفعل الشّرط، ويعملان معًا - في رأي الجرجاني- في فعل الجزاء، فإليهما يُوجَّهُ جزمه، وليس إلى الفعل الواقع في حيّز الاستفهام.

أمّا صاحب الإنصاف فقد رأى رأيًا آخر، فرغم اتّفاقه مع صاحب المقتصد في علاقة المشابهة بين الاستفهام والشّرط القائمة على الاشتراك المقولي والدّلاليّ في الإمكان والشّكّ، إذْ يردّد نصّه بلفظه تقريبًا (الإنصاف : 627)، فإنّه اعتبر تعليقَ جزم الجواب بحرف الشّرط وفعله موقفًا : "لا ينفكّ من ضعف، وذلك لأنّ فعل الشّرط فعلٌ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، و(إنْ) له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثيرٌ لا تأثيرَ له." (الإنصاف : 608).

ولا تكمن وجاهة دحض صاحب الإنصاف في المحتوى المعرفيّ لهذا الجانب من القضيّة فحسب، وإنّما في منهج الدّحض أيضًا، إذ تلعب قواعد المنطق هنا دور المراقب لصرامة الصّياغة العلميّة في إقرار تعليق المعمول بعامله الحقيقي، وتحقيق المطابقة الاختبارية بين اللّفظ ومعناه. وقد أدّت الاستعانة بها إلى إقرار القاعدة النّحويّة ومفادها أنّ "(إنْ) هو العامل في جواب الشّرط بواسطة فعل الشّرط، لأنّه لا ينفكّ عنه، فحرف الشّرط يعمل في جواب الشّرط، عند وجود فعل الشّرط، لا به، كما أنّ النّار تُسخِن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتّسخين إنّما حصل بوجودهما، لا بهما، لأنّ التّسخين حصل بالنّار وحدها، فكذلك هاهنا، (إنْ) هو العامل في جواب الشّرط عند وجود فعل الشّرط، لا أنّه عاملٌ معه." (الإنصاف : 608).

وأيًّا كان الخلاف بين النّحاة في صيغ توجيه الجزم، فإنّ مردّ ذلك في نظرنا هو شعورهم بمتانة العلاقة بين مقولة الشّرط وجزم الفعل، فإذا كان معنى (إنْ) أنّ "كلّ واحد من الشّرط والجزاء علّة لصاحبه." (المقتصد II : 1120)، فإنّ "الشّرطَ لا يقع إلاّ على فعلٍ لم يقع" (المقتضب II : 50) وأصل الشّرط "أن يكون الفعلُ المجازى به ممّا يترجّح بين أن يوجد وأنْ لا يوجد." (المقتصد II : 1119) فلا يوافقه غير الجزم. والشّرط عند نحاتنا معنًى عامّ أو "مقولة تمثّلها (إنْ) وتتحقّق في الفعل وماله معنى الفعل." (ن.الشريف 2002 : 71).

خلاصة القول :

1- تشديد النّحاة على ضرورة مراعاة توافق مستويات النّظام النّحويّ، بأنْ توافق المقولةُ التّصريفيّة المسيّرة للفظ الشّرط (الفعلية) الإعرابَ (الجزم)، وأنْ يطابقا معًا الشّحنة المقوليّة المسيّرة للبنية (الإمكان) الموسومة بـــ(إنْ) والمحتوى الدّلالي (الشكّ)، فيكون عمل النّحويّ سؤالاً في تعامل مستويات النّظام واقتفاءً لمنطقه، غايته في سياقنا هذا تحقيق المطابقة الاختباريّة بين اللّفظ ومعناه من خلال علاقة الاستفهام بالشّرط، وهو منطق تستوعبه أ[ج] في (9) بما يمكن التّمثيل له بالآتي :

(14) أ[ج] ⟵⟶ إنْ [(فـ) فا].

2- أنّ هذا التّناسق في تعامل هذه المستويات يستبطن في تمشّي النحويّ فرضيةَ مركزيّة الإعراب في الكشف عن التّكوّن الدّلالي في بنية الاستفهام، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع انضواء الإعراب نفسه تحت مستوى أعمّ هو المستوى المقولي، يجعل الجزم في البنية المجازى فيها بالاستفهام خاضعا لشحنة الإمكان الشّرطيّة [±] وعملها في البنية.

IV. 2-2-2- مشارطة أ[ج] لـــ أ[ج]+إنْ[ج] :

كشفت الفقرة الماضية عن حرص النّحويّيْن في هذه المرحلة على بيان التّناسق القائم عليه تعامُل المستويات النّحويّة في علاقة الاستفهام بالشرط في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام، ونتحوّل بشأن نفس الأبنية إلى تدقيق طبيعة هذه العلاقة التي فرضها هذا التعامل نفسه. وننطلق في ذلك من سؤال النّحاة والبلاغيّين على حدّ سواء في موقع الاستفهام ضمن علاقة التكافؤ الدّلالي بالأبنية المشارطة له "فهل نقول : إنّ معنى الاستفهام فيه موجود وانضمّ إليه معنى آخر أوْ تجرّد من الاستفهام بالكلّيّة ؟." (السّبكي : شروح التّلخيص II : 306) (وانظر ابن جني : الخصائص II : 463).

ألجأهم هذا السّؤال نفسه إلى التّعبير عن صعوبة تحديد هذا الموقع، وحيرتهم بين التزام اللّفظ بدلالته الوضعيّة أو التّحوّل عنها إلى دلالات مغايرة، وقد اكتفت بعض الدّراسات الحديثة ببعض المواقف البلاغيّة التّراثيّة التي نصّت على احتفاظ الاستفهام ببعض "لوازم" تميّزه مهما كانت درجة انصرافه إلى معانٍ أخرى." (ابن يعقوب المغربي : شروح التّلخيص II : 332) بغير عناية بالمقوّمات النحويّة

الاختباريّة لهذا الموقف (بالحاج رحومة الشّكيلي2004 : 189). في حين ندّعي مع النّحاة إمكانيّة محاصرة هذا الإشكال بالالتزام باحتمالات البنية النّحويّة.

ففي المثال (9) مثلاً لا يمكن ادّعاء تلاشي دلالة البنية الاستفهاميّة بمقتضى علاقة التّكافؤ بين أ[ج] وإنْ [ج] لأسباب ثلاثة :

أوّلها : أنّ تضمّن أ[ج] لمعنى إنْ[ج] ادّعاء إنجازيّ آنيّ يندثر بإجراء معاني الإعراب وآليّات الإضمار والتّقدير في البنية العامليّة النّحويّة، فهي من ناحية سدّ للثّغرات الموْضعيّة في البنية الإعرابيّة للكلام، ومن ناحية ثانية تداركٌ لفجوات معنى الكلام، يقول الجرجاني : "إذا لم يُضمَر الشّرط في هذه المواضع لم يُجْزَمْ الفعل (...) ومن ظنّ أنّ هذه الأشياء (معاني الطّلب) توجب الجزم لزمه أن يجزم هذا النّحو ألبتّة، وذلك لا يفعله عاقل." (المقتصد II : 1125).

والثّاني : أنّ استيعاب البنية الأصليّة المقدّرة (10) مثلا لحرف الاستئناف (الفاء)، يمثّل إجراءً إعرابيّا اختباريّا يُستدلّ به على عدم تلاشي دلالة لفظ الاستفهام في الكلام، وعلى عطف معنى (إنْ) عليها، فالعلاقة هنا علاقة تجاورٍ لا تضمّنٍ كما بيّنّا :

أ[ج] ⟵⟶ أ[ج]+ إنْ [ج].

والثّالث : أنّ حرف الاستئناف هذا (الفاء) يضطلع بوظيفة موازية لتأدية معنى العطف، إذ بحكم إفادته لمعنى اتــّصال السّبب بالنّتيجة، فإنّه يُلزِم البنية الاستفهاميّة في (9) بعلاقة من درجة ثانية بالبنية الشّرطيّة المضمَرة تقوم بدورها على "السببيّة" أوْ " الشّرطيّة " على غرار علاقة الشّرط بجوابه، إذْ تشترط فيه إنْ[ج] أ[ج]، وتكون أ[ج] سببا لها وعلّةً لتمام معنى الكلام، على الشّكل التالي : أ [ج] ⟵⟶ إنْ [ج$_2$ ⟵⟶ ج$_1$].

إذْ يستقيم الاستفهام عن مكان البيْت في (9 ب) شرطا لمعرفة مكانه، ويكون هذا بدوره شرطا للزّيارة، فتحصُل بذلك علاقتان شرطيّتان (تشارطيّتان) في البنية، تجمع الأولى البنيةَ الاستفهاميّة بالبنية الشّرطيّة المضمرة إنْ [ج]، وتجمع الثانية البنيةَ الشّرطيّة بجوابها. ليخدم كلُّ ذلك التّأكيدَ اختباريّا على محافظة البنية الاستفهاميّة المشارِطة لأبنية مغايرة على وضعها الدّلالي الأصلي جزئيّا أو كلّيًا، وإلاّ لما كان لكلّ هذه العلاقات معنى.

IV. 2-2-3- البعد الإعرابيّ لعلاقات الاستفهام الثّلاثيّة :

بعد أن تناولنا دور الإعراب والعلاقات العامليّة والمقولات المتحكّمة فيها في ضبط الدّلالة في بنية الاستفهام المشارطة لـــ إنْ[ج]، نأتي -في نفس السّياق- إلى علاقة ثلاثيّة في أبنية من قبيل (15) (المقتصد II : 1124) :

(15)-أ- ألاَ ماءَ أشربُهُ ⟷ (16) -أ- ألاَ ماءَ فإنْ يكنْ ماءٌ أشربْهُ

-ب-ألا تنزلُ تصِبْ خيرًا   -ب- ألا تنزلُ، فإنّك إنْ تنزلْ تصبْ خيرًا

وذلك من جهة أنّ (ألاَ ماءَ) و(ألاَ تنزل) لفظ استفهام، ومعناه صار "وضعًا" : التّمني في (15-أ) والعرض في (15ب). ومعناه اللاّوضعي هو الشّرط، ويمكن التّمثيل لهذا الصّنف من العلاقات الثّلاثيّة كالآتي :

نفهم أوّلاً تجاوز الجرجاني للنّقاش الذي ساد أعمال النّحاة الأوائل بشأن استلزام [ألا ماء] في (15-أ) معنى التّمنّي، نحو الإقرار بتحجّر هذا المعنى في بعض الأبنية القائمة على الشكل أ[لاج] المركّب بهمزة الاستفهام و"لا" النّافية للجنس، وقد تبيّنّا فيما مضى دور العلاقات الإعرابيّة في إقرار دلالة التّمنّي فيها (راجع الفقرة II-3-3-2) - (ن : ابن السرّاج : الأصول في النّحو I : 297).

ولئن كنّا لا نروم استعراض ما قيل سابقًا بهذا الشّأن أو بشأن توجيه الجزم في (15) اتّقاءً للتكرار، فإنّ المبيّن أنّ العلاقة الثّلاثيّة في (15 : أ - ب) تشتمل على الأقلّ على صنفين من العلاقات :

ينضوي الأوّلُ تحت علاقات أبنية الطّلب بعضها ببعض، ويتحدّد أساسا باسترسالها الدّلالي، فقد اعتُبر العرض والتّحضيض ضربيْن من الاستفهام يشربهما المتكلّم معنى الأمر. ولا يخلو هذا الصّنف من العلاقات من قيود إعرابيّة تنتظمه، من قبيل توجيه النّصب في (15-أ) إلى عامل الفعل المضمر، للتعبير عن تعامُل مستوى الإعراب مع المستوى المقولي والدّلالي في تحقّق هذه العلاقات.

أمّا الصّنف الثّاني، فتجمعُ فيه العلاقةُ طرفيْن أولُهما : أ[ج] التي تختزن بنيتها اللّفظيّةُ تشارط الاستفهام مع التّمنّي أوْ العرض، وثانيهما : إنْ[ج]، وقد تبيّنَ دورُ الإعراب في تحقّق هذه العلاقة وتولّد الدّلالة عن طريقها.

والمُلاحَظُ أنّ هذا الضّرب من العلاقات (أيْ العلاقات الثّلاثيّة) في الاستفهام، يُرَدُّ إلى المنوال الأساسي للعلاقات في العربيّة المقتضي لمتعالقيْن اثنيْن في الأصل، وهو خيار نظريّ جسّده النّحاة من خلال إقرارِ أهمّ الأبنية والمركّبات على بنية العامل والمعمول.

2.IV-2-4- سيطرة المستوى المقولي على الإعراب :

من افتراضات النّحاة التي نختبر صدقها في هذه المرحلة على وقائع الاستفهام اللّغويّة مركزيّةُ علاقات الإعراب ضمن تعامل المستويات النّحويّة : التي تحدّدتْ أساسًا بالإعراب والاشتقاق والتّصريف، غير أنّ ما تبيّن إلى حدّ الآن أنّ الإعراب نفسه مسيَّرٌ بأبنية مقوليّة أساسيّة تحدّدت لدى النّحاة أنفسهم في هذا السّياق بشحنة الإمكان، وبالمقولات التّصريفية الأساسيّة المسيّرة لمكوّنات أبنيته.

لذلك نقرأ هذه الافتراضات من جهة سعي النّحاة عن طريقها إلى إدراك المسيّرات النحويّة المجرّدة لاشتغال علاقات الاستفهام، ونزعم من جهتنا حاجتها إلى استكمال تبويب المستويات النّحويّة المجرّدة المتحكّمة في اشتغالها لتشكيل الدّلالة داخل بنية الاستفهام، ونحاول الاستدلال مع النّحاة على ذلك اختباريًّا.

يمكن التّذكير في هذا الإطار بإجراء الجرجاني تعديلاً في تصنيف سابقيه لأسماء الاستفهام، وأثر ذلك في توجيه الإعراب في الأبنية المركّبة بها نحو المطابقة بين اللّفظ ومعناه، فالبنية التصريفيَّةُ لـــ (أيْن) في (17أ) تفرض في الإعراب مفعوليّتها ووقوعَها تحت إسقاط الفعل، أمّا اسميّةُ (كيْفَ) – اعتمادا على التّمثيل لمعناها تصريفيًّا بأسمـــاء مكافئة لها – فتفرض وظيفةَ الخبر في البنية العامليّة لـــ(17 ب) : (المقتصد I : 225) :

(17)- أ - $\frac{\text{أين}}{\text{م فيه}}$ زيدٌ ؟

- ب- $\frac{\text{كيف}}{\text{خبر}}$ عمرو ؟

نظير ذلك ما أقام عليه الأنباري الفصل في قضية المجازاة بـــ(كيف)، من خلال تكريس منطق تعامل مستويات النظام النّحوي، إذْ تدعَمُ دلالةُ (كيف) المعجميّة انتماءها التّصريفي للظروف : "ألا ترى أنّ (كيف) سؤال عن الحال، كما أنّ (أين) سؤالٌ عن المكان، و(متى) سؤال عن الزّمان..." (الإنصاف : 643). وهو ما حدا بالكوفيّين إلى تجويز المجازاة بها في (18) على أساس علاقة المشابهة الدلاليّة المعجميّة والتّصريفيّة التي تربطها ب (أين) و(متى) كالآتي :

(18) أ- كيفما تكنْ أكنْ ⟷ (19) - أ- في أيِّ حالٍ تكنْ أكُنْ.

ب- أينما تكنْ أكنْ ⟷ - ب - في أيِّ مكانٍ تكنْ أكنْ.

ج- متى ما تكنْ أكنْ ⟷ - ج - في أيِّ وقتٍ تكنْ أكنْ.

وقد خالفهم في ذلك الفريق البصريّ، لكنّه أقام جانبًا من دحضه على نفس علاقة التّكافؤ الجامعة بين (18أ) و(19أ) على منوال العلاقة[سْ؟(...)] ⟷ [أيّ(...)]، فقوّى بذلك موقِفَ المجازاة بـــ(كيف) بدَل إضعافه (نفسه).

أدّى ذلك بصاحب الإنصاف إلى تعيين اختلال هذا الجانب الاستدلالي في موقف البصريّين، فيقول "غير أنّ هذا الوجه عندي ضعيف لأنّ (أيّا) كما تتضمّن الأحوال تتضمّن الزمان والمكان وغير ذلك. فكان ينبغي أن يُستَغنى بها عن (متى) و(أينما) وغيرهما من كلمات المجازاة، فلمّا لم يستغنوا بها دلّ على ضعف هذا التّعليل." (الإنصاف : 644.).

بحث النّحويّ بذلك عن القيمة الخلافيّة في (كيف) المميِّزة لها عن سائر أسماء المجازاة، فوجدها في الدّلالة المعجميّة ذاتها، التي لا تخوّل وقوع المجازاة بها، لذلك اعترضَ بالقول "لا نسلّم أنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة، وذلك لأنّه لا يتحقّق المجازاة بها. ألا ترى أنّك إذا قلت (كيف تكنْ أكُنْ) كان معناها (على أيّ حال تكونُ أكونُ). فقد ضمنتَ له أن تكون على أحواله (المخاطب) وصفاته كلّها، وأحوال الشّخص كثيرةٌ يتعذّرُ أن يكون المجازي عليها كلّها." (نفسه 645.)

فاختلال الصّورة المنطقيّة للدلالة أدّى إلى انتقاض مقولة "الشّرطيّة" أو "السببيّة" المطلقة أساس المجازاة. ومن ثمّ إلى امتناع الجزْم في البنيةِ إعْرابًا عن هذا المَعْنى.

وهو تحليل سبق إليه السّيرافي كما بيّنّا (شرح الكتاب I : 116)، وقد أجاز صاحب الإنصاف الرّفْعَ لا الجزمَ في (20) :

(20)- كيفَ تكونُ أكونُ.

على أنْ يوافقَ الرفعُ معنى العلم فيها لا الإبهام، بمعنى أن تكون (20) صادرةً عن متكلّم عالمٍ بالحال التي يكون عليها مخاطبه، فيقوم الكلام فيها على التعيين لا الإبهام، وفي ذلك خرقٌ لأحد أهمّ شروط المجازاة والجزم، فـ "إذا رفعنا الفعل بعد (كيف) فإنّما نقدّرُ أنّ هذا الكلامَ قد خرجَ على حالٍ علِمَها المُجازي فَانصرفَ اللّفظُ إليها، فلذلك صحّ الكلام، ولم يمكن هذا التّقدير في الجزم على المجازاة لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون بـ (إنْ)، وأنتَ إذا قلت (إنْ قمتَ قمتُ) فوقتُ القيام غيرُ معلوم، فلمّا كان الأصلُ في الجزاء أن يكونَ غير معلوم بطُل أن تقدّر (كيف) في الجزاء واقعةً على حالٍ معلومةٍ لأنّها تَخرجُ من الإبهام وتباينُ أصلَ كلمات الجزاء، فلذلك لم يجُزْ الجزْمُ بها على تقدير حالٍ معلومةٍ." (نفسه).

تبيّنَ إذن أنّ الإعراب في (20) يقع تحت حكم البنية المقوليّة الحدثيّة ويوجَّه لتحقيق المطابقة بينها وبين اللّفظ، فالجزمُ يوَجَّهُ لتجسيد معنى الإبهام المطلق معمول شحنة الإمكان [±] الشّرطيّة في البنية [ج$_2$ ج$_1$]، أمّا الرّفع فإنّه يردُ علامةً على عدم تحقّق المجازاة من هذه الجهة تحديدًا، إذْ يكون علَمًا على ثبوتِ علم المتكلِّم بحال المخاطب وسيطرة شحنة الوجوب[+] في (20).

لكنّ ذلك لا ينقُضُ- في رأينا- "الشّرطيّة" من أساسها من حيثُ هي مقولةٌ معنويّة يمكن أن تتوفّر في أبنية نحويّة مغايرة لا توافق المنوال : إن[ج$_2$ ج$_1$] إلاّ بتقدير شديد، وقد يكون خلاف النّحاة في المجازاة بـ(كيف) كائنًا في أحد وجوه تحقّق هذه المقولة إنجازًا في الأبنية، وتخلّيها في بعضها عن قسم من خصائصها كالإبهام المعرَب عنه بالجزم في (18 : ب - ج) مثلا.

غير أنّ الأهمّ في علاقة البنية الاستفهاميّة بالشّرط هو تكوُن الدّلالة ضمن المستويَيْن المقوليّ والإعرابي، وضرورة توافقهما للمحافظة على تماسك أجزاء النّظام بشكل عام.

لا يقلّل ذلك من حضور عناصر المقام في عمليّة التّكوّن الدّلالي، إذ تستبطنها في تحليل النّحاة البنية اللّغويّة، فالرّفع في (20) علامة على تقدير النّحويّ خروج الكلام على حال علمَها المتكلّم، أمّا الجزم فعلى تقدير العكس. أيْ الإبهام في اعتقاد المتكلّم، وفي ذلك إقرار بحمل البنية لمقامها المنمّط داخلها. والدّلالةُ في (20)، وإنْ وردت مخالفةً لوضع السّؤال الدّلالي : أي دلالةً بلاغيّةً، وهي الشّرط هنا، فإنّ بلوغها لا يمرّ إلاّ عبر الأبنية النّحويّة ومن معاني النّحو ذاتها. (ن. بن عامر : 2007 : 02).

يضع ذلك الأفكار التّداوليّة المقرّة بالعلاقة المباشرة بين معاني القول والواقع الخارجيّ موضع تساؤل، إذ تُخرجنا هذه العلاقة من اللّغة إلى الكوْن الحقيقي لملء ما سمّوْه "بالفراغ" الذي لا تقدر اللّغة على سدّه (Moeshler et Reboul : 1994 : 500).

يخلصنا ذلك إلى تبيُّن :

1- أنّ الإعراب في البنية المجازَى فيها بالاستفهام يقع تحت سيطرة المستوى المقولي، ويُقصد بهذا المستوى هنا البنية المقوليّة الحدثيّة المسيَّرة بشحنة الإمكان الشّرطي[±]، إذ هي المُوقع الأساسي للجزم، وهذا من حيث كونُهُ حالةً إعرابيّةً تجسِّد عملَ مقولة الشّرط المختصّة بالإبهام، وتفرض هذه في نظر النّحاة إخراج (كيف) من قائمة أسماء الاستفهام المجازى بها.

2- أنّ صنفاً ثانيًا من المقولات النّحويّة هي المقولات التّصريفيّة المسيّرة لألفاظ الاستفهام يمكن أن تتحكّم في التّشكّل العامليّ لأبنيته، من ذلك تحكُّمُ مقولتيْ الاسميّة والظرفيّة التّصريفيّتَيْن في ملء (أيْنَ) موضع المفعول وتعليقها بالفعل المضمر في (17-أ)، وملء (كيف) موضع الخبر في (17ب).

خاتمة الفصل الثّاني :

نخرج من افتراضات نحاة هذه المرحلة لتضافر مستويات النّظام النّحويّ في تكوين الدّلالة في أبنية الاستفهام باستنتاجات أهمّها :

1)- خضوع علاقات الاستفهام بالأبنية المشارطة لها لتفاعل مستويات النّظام النّحوي على اختلافها : ما يقع منها في مراتب عليا من التّجريد، وما يتّجه منها بالبنية المتّجَه اللّفظي الإنجازيّ، وإن كانت علاقة الأولى بالثّانية علاقة تحكّم وتسيير. وأهمّ هذه المستويات المستوى المقولي والمستوى الإعرابي وما يليهما من مستويات تصريفيّة واشتقاقيّة وغيرها.

2)- أنّ مركزيّة علاقات الإعراب في افتراضات النّحاة للكشف عن نظام التّكوّن الدّلالي في بنية الاستفهام، تخضع إجمالاً إلى أبنية مقوليّة مسيّرة. سواءً أكانت البنية المقوليّة الحدثيّة الأساسيّة المسيّرة بشحنة الإمكان[±]، أوْ المقولات التّصريفيّة المسيطرة على ألفاظ الاستفهام أسماءً كانت أوْ ظروفًا.

3)- أنّ العلاقات الإعرابيّة العامليّة بيّنت أنّ علاقة أ[ج] بــ إنْ[ج] هي علاقة تجاورٍ، لا علاقة تكافؤ وتضمُّن في البنية المجازى فيها بالاستفهام.

4)- أنّ هذه العلاقة تقوم في أحد أبعادها على مقولة "الشّرطيّة"، إذ يستلزم الشّرطُ فيها الاستفهامَ ويشترطه إذْ يقع بعلّة منه، كما يشترط الاستفهامُ الشّرطَ للتّمام بالجـــــواب، فتتعدّد العلاقة الشّرطيّة التشارطيّة في البنية المجازَى بها، بين الاستفهام والشّرط من جهة، وبين الشّرط وجوابه من جهةٍ ثانيةٍ، على الشّكل التّالي : أ[ج] ⟵⟶ إنْ [ج$_2$⟵⟶ ج$_1$].

5)- يتجاذب بعضَ علاقات الاستفهام بالشّرط التي اصطلحنا عليه بــ"العلاقات الثّلاثيّة" صنفان من العلاقات المشكّلة للدّلالة في أبنيتها : أوّلهما علاقة الاستفهام بأبنية الأمر المولّدة لبعض معاني الطّلب كالعرض والتّمنّي، وثانيهما علاقة هذه الدّلالة المولّدة من لفظ الاستفهام بالشّرط.

6)- أنّ مقولة الشّرطيّة التي تتأسّس عليها علاقة الشّرط بجوابه، لا تضمحلّ تماما في معنى المجازاة بــ(كيف)، وإنْ افتقرت البنية المركّبة فيها إلى خاصيّة

الإبهام، يدعم ذلك القول بأنّ العلاقة الشّرطيّة ليست حكرًا على إنْ[ج1 ج2]، وإنّما يمكن أن تتحقّق في كثيرٍ من الأبنية، إنْ لم نقل في جميعها.

7)- إذا ما تبيّن أنّ علاقة أ[ج] بـــ إنْ[ج] في الاستفهامات المجازى بها هي علاقة تجاورٍ لا علاقة تضمُّنٍ بإجراء العلاقات العامليّة الحقيقيّة، وأنّ مقولة"الشّرطيّة" لا تضعف إلاّ من جهة الافتقار إلى خاصيّة الإبهام في المجازاة بـــ(كيف)،فإنّ إضمارَ (إنْ) وارد في إجراء العلاقات العامليّة في البنية "المجازى" فيها بـــ(كيف)، لإيقاع معنى الإبهام واستكماله فيها ولتعليق جزم الجواب بعامله الحقيقي في الكلام.

يعبّر بذلك خلاف النّحاة في بعض القضايا المُشْكَلَة عن تعقّد العلاقات النّحويّة المكوِّنة للدّلالة، وعن فيْض الدّلالة نفسها في واقع اللّغة عن الضّبط والتّقعيد الصّارميْن، ممّا يستلزم افتراض بنية دلاليّة عامّة مسيِّرة لهذه الفوضى لا حاصرة لها.

3.IV- الفصل الثّالث :
تحرّكُ السؤال البلاغي بين الإعراب والمعنى والمقام

اختبرنا في الفصل السّابق افتراض نحاة هذه المرحلة مركزيّة الإعراب والعلاقات العامليّة في مشارطة البنية الاستفهاميّة بنية الشّرط، وقد تبيّن بالكشف عن الخلفيّات النّظريّة للنّحاة تقييدهم هذا الافتراض بالمسيّرات المقوليّة الأساسيّة وأهمّها البنية المقوليّة الحدثيّة.

ونمرّ في هذا الفصل لتبيُّن تصوّرات النّحاة لعلاقات الاستفهام المولّدة لما يُسمّى بـ" الدّلالة البلاغية"، وهي علاقات تجمع عمل الاستفهام بمعظم أبنية النّحو خبَرًا كانت أو طلبًا أو إنشاءً.

3.IV-1- علاقة الاستفهام بمعاني الإخبار الصّريح :

إنّ مركزيّة معاني النّحو في تشكيل معاني الكلام أمرٌ اضطلع الجرجاني بالتّنبيه إليه، وإنْ كنّا لا ندّعي اختصاصه بدراسته دون سابقيه، إذ لم تنقطع دراسة النّحاة لتكوّن الدّلالة عن الاستدلال على دور الإعراب والعلاقات العامليّة، غير أنّ فضلَه تمثّل في تخليص هذا الدّور من تشعّب الإجراء والاختبار وإدراجه تحت المسيّرات المقوليّة المجرّدة داخل النّظام النّحويّ، ممّا مكّن من الكشف عن الاختيارات النّظريّة الأساسيّة للنّحاة في معالجة علاقات الاستفهام في المنوال النّحوي القديم.

وإذا كانت هذه المعاني هي خواصّ تراكيب الكلام التي تُتوخّى في الكلم بواسطة "النّظْم" لتوافقَ مقاصد المتكلّم وأغراضه ضمن مقامات مخصوصة (دلائل الإعجاز : 70)، فإنّ معاني الكلام المولَّدة بواسطتها لن تكون أيضا سوى "معاني النّحو" وتسمّى لدى نظمها وإنجازها "المعاني الثّواني" باعتبارها مولَّدة من الأُوَل". (ن ميلاد2001 : 325).

يدعو هذا الخيار النّظري إلى اختبار تصوّرات النّحاة لقضيّة تولّد الدلالة البلاغيّة من علاقات الاستفهام بأبنية الخبر، لذلك ننظر في الفقرات الموالية في علاقة الاستفهام بالإثبات، ثمّ في علاقته بالنّفي، لننتهي إلى تفحّص درجات الاشتقاق في التّولُّد الدّلالي من العلاقتين.

IV.3-1-1- علاقة الاستفهام بالإثبات :

اعتبر الجرجاني أنّ "مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنّفي" (أسرار البلاغة :338) ذلك أنّ الجملة في شكلها الأدنى لا تقوم بغير مثبتٍ ومثبَتٍ له أوْ منفيٍّ ومنفيٍّ عنه " فكان ذانك الشّيئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وقيل للمثبَت والمنفيّ مسنَد وحديث والمثبَت له والمنفيّ عنه مسند إليه ومتحدَّث عنه"(نفسه). فالإثبات أو النّفي يجسّدان مدار الفائدة الدّنيا في الكلام، ولا ينبني الإسناد الأوّل الأدنى إلاّ على أحدهما باعتباره حكم المتكلّم الأوّل، ولا تحدث دلالة تغيّر المعنى إلاّ بعد تمام بنية كلّ منهما وعمل بعضها في بعض، إذ على أحدهما تنبني الفائدة الثّانية وفق ما يشتمل عليه اعتقاد المتكلّم من دلالات وضعيّة في البنية أو مولَّدة. فالاستفهام دلالةٌ حادثةٌ بواسطة الحرف ولكن قد تحتمل أ[ج] دلالات أخرى تدور في فلك الإثبات أو النفي من قبيل التّقرير أو الإنكار بعد أن كانت دلالتها نفسها حادثة على أحدهما.

يفرض هذا الانتقال والتّعدّد الدّلالي في أ[ج] اختبار جدوى افتراضنا بتحكّم العلاقات بين هذه الأبنية في توليد الدّلالة البلاغيّة.

اعتبر بعض النّحاة التّقريرَ معنى مولَّدًا في البنية الاستفهاميّة منقطعا بها عن وضعها الدّلالي (ابن جني : الخصائص II : 463). في حين اعتبر الجرجاني أنّ "هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام قائم فيها إذا كانت هي للتّقرير، فإذا قلت أأنت فعلت ذاك ؟ كان غرضكَ بأن تقرّره بأنّه الفاعلُ." (الدّلائل : 84.)، وفي ذلك معنى ما ذهب إليه الزّركشي وهو "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده." (الزّركشي : البرهانII : 443.)، فهو عملٌ لا يخلو من الطّلب وإن تمّ خرق النّمط المقامي التّخاطبي الذي يقوم عليه الاستفهام وهو جهل المتكلّم بمطلوبه، إذ التّقرير طلب من المخاطب الإقرارَ بما يعلمه. وقد أشار الفارسي إلى ذلك بالتّنبيه إلى علاقة المشابهة التي تجمع الاستفهام بالتّقرير في استلزام الجواب وطلبه من المخاطب (المسائل المنثورة : 201.). ففي هذه الدّلالة المولَّدة من الشكل الاستفهامي إبقاءٌ على

بعض خصائص الاستفهام وإنْ ذهب منها ما يتعلّق بنمطه المقامي وبعض محتواه المقولي والدّلالي : الإمكان والشّكّ.

يتفعّل في هذا السّياق أيضًا افتراض الجرجاني ضرورة الانطلاق من البنية التّركيبيّة والعلاقات الإعرابيّة لتحديد المعنى المولَّد في لفظ الاستفهام، إذْ لا يزيد هذا عن كونه حاصلَ نشر المتكلّم لاعتقاده في كلامه وتشكيله عن طريق الإعراب. ممّا يدعم اقترانَ الدّلالة بالبنية النّحويّة وتولّدَ جانب كبير منها عن طريق التّشكّل العاملي للكلام.

فالابتداء بالفعل في نظر الجرجاني يخالف بالضّرورة الابتداء باسمٍ، والتّشكّل التّركيبي والإعرابي المنجز يؤثّر حتما في الدّلالة، لذلك بنى استقامة تمشّي النّحويّ على الانطلاق من دراسة الأبنية التّركيبيّة والعلاقات الإعرابيّة والعامليّة للبنية للنّفاذ إلى صحّة المعنى، وقد أكّد أكثر من سابقيه على المستوى الإعرابي للكلام ودوره في الكشف عن اشتغال مختلف المستويات المكوّنة للدّلالة، فالنّظر في أبواب النّحو وفروقه يعني "أن ينظر النّحويّ في التي تشترك في معنى، ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاصّ معناه (...) وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل (...) ويتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتّكرار، والإضمار والإظهار فيظهر كلاّ من ذلك في مكانه." (الدّلائل : 118).

وقد اعتنى صاحب الدّلائل بالتّقسيم والتّجزئة والتّفصيل، بعد أن ثبت تعميم النّحاة الأوائل واضطرابهم بين الاستفهام المحض و"استفهام التّقرير أو الإنكار" (المبرّد : المقتضب III : 308.)، فبيّن ضرورة الانطلاق من التّشكّلات التّركيبيّة والإعرابيّة للنّظْم لتبيُّن أصل المعنى، فالمعنى في (7أ) يختلف حتمًا عن (7ب) : (الدّلائل : 84) :

(7)-أ- أفعلْتَ ؟ ⟵ (8)-أ- فعلتَ.

-ب- أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم ؟ ⟵ -ب- أنتَ فعلتَ هذا.

والمبيّن أنّ تقديم الفعل في (7أ) بعد همزة الاستفهام يراد به تقرير الفعل لا الفاعل، فالمتكلّم "يقرّر المخاطب بالفعل من غير أن يردّده بينه وبين غيره." (نفسه 84).

أمّا في (7ب) فغرض المتكلّم "أن يقرّره بأنّه الفاعل." (نفسه)، إذ "كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد." (نفسه).

وهو تحليل ينطلق من اعتبار المعنى الوضعي للكلام المستخلص من معاني الإعراب وعلاقات العمل في مرحلة أولى، ثمّ افتراض المقامات الممكنة المساعدة على احتمال المعنى البلاغي أو "معنى المعنى." (الدّلائل : 202) كما يسمّيه الجرجاني، وهي في هذا السّياق :

م(7أ) : - إيهام المتكلّم مخاطبَه بجهله بوقوع الفعل فـ"كان كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة" (نفسه : 84).

م(7ب) : - إيهام المتكلّم مخاطبَه بالتّردّد بينه - فاعلاً - وبين غيره، يقول : "ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنّك تقول ذلك والفعل ظاهرٌ موجودٌ مشارٌ إليه." (نفسه).

لكن لا بدّ - من جهةٍ ثانية - من الإشارة إلى تفرّد معالجة النّحوي لمعنى (7ب)، إذْ أنّ المتكلّم فيه قد طلب من إبراهيم الإقرار بالفاعل، فالتّقرير هنا طلب للإقرار، وفي ذلك مخالفةٌ لشحنة الإثبات نحو طلب الإثبات، فالمعنى المولَّد في (7ب) قد أبقى على شيء من الطّلب الكائن فيها وضعًا كما حافظ على شيء من الإمكان، بالنّظر إلى جواز حصول الإقرار من إبراهيم أو امتناعه، وهو ما يتدعّم بالجواب(9) :

(9)- بل فعله كبيرُهم هذا.

وإذا كان الإنكار جائزًا إلى جانب الإقرار، فإنّ (7ب) قد بقيت في حكم الإمكان الاستفهامي أو بعض منه. فالاستفهام مازال - في المعنى المولَّد فيه - محافظاً على بعض مقوّماته المقوليّة والدّلاليّة، رغم تخلّيه عن البعض الآخر لفائدة التّقرير وما يتجاذبه من معاني الإنكار والتّوبيخ. وقد عبّر الجرجاني عن هذا التداخل بـ"أنّ الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لمَ كان، وتوبيخ لفاعله عليه."(الدّلائل : 84)، فهي معانٍ مولَّدة من معنى أصلٍ، تتواصل ضمن مسترسل دلالي ومقولي، يذكّر – في شيء من التجويز- بعلاقات الاسترسال المقولي التي تحدّثت عنها نظريّةُ "النّماذج

الأولّيّة الموسّعة" العرفانيّة، ضمن مفهوم "التّشابه الأُسري" (LAKOFF 16 : 1987) القائم على علاقات استرسال تربط بين عناصر المقولة الواحدة في هذه النظريّة.

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج :

1)- أنّ مشارطة الاستفهام للإثبات تمرّ ضرورة عبر التّشكّل التركيبي والإعرابي للبنية المنجزة كالآتي :

أ- أ [(فَ) فا مف] ⟷ [(فَ) فا مف]

ب- أ [(سَ) ف] ⟷ [(سَ) ف]

إذْ يتحدّد موضع النّبر الدّلالي في البنية بالعنصر المقدَّم في البنية الإعرابيّة، سواءً حافظت البنية الاستفهاميّة على وضعها الدّلالي - كما بيّنا سابقًا - أو فارقته إلى دلالة التّقرير المولَّدة بمقتضى الحال والمقام، ويعدُّ ذلك في رأينا أحد أشكال تكرار البنية الحدثيّة المجرّدة والبنية الإعرابيّة الأساسيّة المجسِّدة لها [ف فا مف] توقِعُهُ أبنيةُ الاستفهام.

2)- أنّ دراسة الجرجاني للمولَّدات الدّلاليّة لعلاقة الاستفهام بالإثبات تتجاوز تعميم الدّلالة المولَّدة على سائر البنية الاستفهاميّة إلى تعيين مركز التّنبير الدّلالي الإعرابي. انطلاقا من افتراض تعامل الإعراب والتّركيب مع المقامات المفترَضَة المقتضية لها.

3)- أنّ إقرار النّحاة محافظةَ دلالة التّقرير المولَّدة من مشارطة الاستفهام للإثبات على بعض مقوّماتِ الاستفهام المقوليّة والدّلاليّة : (الإمْكان والطّلَب) يقتضي افتراضَهم مسترسَلاً مقوليّاً ودلالياً بين الدّلالة الوضعيّة للبنية الاستفهاميّة والدّلالات المولَّدة فيها بمقتضى هذه العلاقات.

4)- أنّ كلّ ذلك يخدم القول باندراج الدّلالة البلاغيّة في بنية الاستفهام ضمن إمكانات البنية النّحويّة شأنها في ذلك شأن الدّلالة النحوية الوضعيّة المباشرة.

IV. 3-1-2- علاقة الاستفهام بالنّفي :

رأينا توصّل النّحاة في مرحلة سابقة إلى إقرار قاعدة عامّة هي قاعدة القلب الدّلالي لتعيين المولَّدات الدّلاليّة من علاقة الاستفهام بالإثبات أو بالنّفي كالآتي : (ابن جنّي : الخصائص II : 464)

(10) أ [ج] ⟵ لا [ج].

ألا [ج] ⟵ ج.

كما تبيّنا في الفقرة الماضية أنّ غايات التّدقيق اقتضت من الجرجاني في هذه المرحلة بيان أنّ المولّدات الدّلاليّة لعلاقة الاستفهام بالإثبات تتحدّد بصنف التّشكّل التركيبي للبنية المنجزة، وأنّ النّبر الدّلالي الإعرابي يقع على العنصر المقدّم فيها. ونتقدّم لنُعنى في هذه الفقرة بعلاقة الاستفهام بالنّفي ومولّداتها في هذه المرحلة. فهل تخضع هذه إلى نفس المحدّدات الإعرابيّة والدّلاليّة ؟

قد لا تصدق قاعدة القلب الدّلالي التي أقرّها ابن جنّي اختباريّا على أمثلة من قبيل (7)، ولكنّها تصدقُ على أمثلة تأتي فيها الهمزة "لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله ومثاله قوله تعالى (أفأصفاكم ربّكم بالبنين واتّخذ من الملائكة إناثاً ؟ إنّكم لتقولون قولا عظيمًا) وقوله عزّ وجلّ (أاصطفى البنات على البنين ؟ ما لكم كيف تحكمون ؟)، فهذا ردٌّ على المشركين وتكذيبٌ لهم في قولهم ما يؤدّي إلى هذا الجهل العظيم" (الدّلائل : 84).

يجعلُ ذلك الأمثلةَ (11) خاضعة دلاليًّا لعمل قاعدة القلب الدّلالي كالآتي :

(11)- أ - أفأصْفاكم ربُّكم بالبنين واتّخذَ منَ الملائكةِ إناثًا ؟
- ب - أاصطفَى البناتِ على البنِين .... ؟

} أ [ج] ⟵ لا [ج]

فتنقلب بذلك (11 أ - ب) القائمتيْن على إسناد إحالي موجب إلى نفي بدل أن تنقلب إلى إمكان استفهامي، وهو موضع لم يوقع فيه الجرجاني حدثًا، وإنّما يكمن فضله في تعيين صنف النّفي المولّد من تفاعل الاستفهام مع الإثبات في هذه الأبنية. إذ اعتبره ردًّا وتكذيبًا.

يُدرِجُ النّحويُّ بذلك الدّلالة المولّدة في هذا السّياق ضمن الإنكار الذي يُبتغى به إبطال ادّعاء المخاطَب أيْ ضمن ما اصطلح عليه لاحقًا ب"الإنكار الإبطالي". وهي دلالةٌ بدت في تصنيف النّحاة على نقطة أقرب إلى دلالة النّفي ضمن مسترسل المعاني الواصل بين الدّلالة الوضعيّة للبنية المؤوّلة : الاستفهام، ودلالة النّفي المؤوّل إليها، و"مثاله قولك للرّجل قد انتحل شعرًا : (أأنت قلت هذا الشّعر ؟) : كذبت، لست ممّن

يحسن مثله، أنكرت أن يكون القائل." (الدّلائل -84). فيدرج بذلك (12) في علاقة تكافؤ دلالي مع (13) كالآتي :

(12)- أأنتَ قلتَ هذا الشّعر ؟ ⟵⟶ (13) كذبتَ، لستَ ممَّنْ يُحسِنُ مثْله.

لئن دلّ لفظ (11) و(12) وضعًا على الاستفهام فإنّ الدّلالة المولَّدة صادرةٌ عن متكلّم عالمٍ بانتفاء ما وقع في حيّز الهمزة. وتمثيل النّفي البنيةُ (13). فتغيّرت الدّلالة بتغيُّر النّمط المقامي للبنية المقولة المحدّد لها داخل النّظام.

يُحيل ذلك على ما توصّل إليه بعض التّداوليّين من أنّ قيمة النّفي موجودة أصلا في الاستفهام (Amscombre et Ducrot : 1983 6 -7)، بالنّظر إلى اقتران إنجاز المتكلّم للاستفهام بشكّه في المستفهَم عنه، والشكّ عمومًا نزوع إلى النّفي (نفسه : 18).

يغيّر بذلك إنجازُ اعتقاد النّفي بتركيب الاستفهام المحتوى المقولي للبنية الاستفهاميّة (11) أو (12) كالآتي :

(14) ±[ج] ⟵ - [ج]

وذلك بتحويلها من حيّز الإمكان الاستفهامي [±] للانخزال بها إلى حيّز السّلب [−]، لكن هذا السّلب المولَّد يخضع بالضّرورة إلى تأثير طرفيْ العلاقة على حدّ سواء. فلئن كان منخزلا إلى سلب النّفي، فإنّ أثر الإمكان الاستفهامي فيه يكمن في تعديل الدّلالة المولَّدة نحو الإنكار الموجّه إلى مخاطَب تُحتَمل موافقتُه أو اعتراضه وليس النّفي المطلق. وإلاّ لكان أُدّيَ ببنية النّفي نفسها (13) وليس بـــ (12)، فتكون الدّلالةُ المولّدة بذلك حصيلة التّفاعل بين طرفي العلاقة : الإمكان الاستفهامي والسّلب المطلق الخاص بالنفي. لذلك ميّز الجرجاني بين دلالة اللّفظ على معناه وهي في (12) الاستفهام ودلالته على غير معناه الموضوع له، أيْ على "معنى المعنى" (الدّلائل : 258-259). ذلك أنّ "المتكلّم يتوصّل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنّه أراد الدّلالة عليها باللّفظ لاحتيج إلى لفظ كثير." (نفسه : 408).

من جهة ثانية يفعّلُ ذلك مبدأ النّبر الدّلالي الإعرابي في البنية الاستفهاميّة، فـــ"إذا قُدّم الاسم في هذا صار الإنكارُ في الفاعل." (الدّلائل : 84)، وفي (12) "أنكرتَ أن يكون القائلَ ولم تُنكر الشّعر." (نفسه)، والعكس صحيحٌ بتقديم الفعل، إذ يقعُ النّبر

بذلك على الفعل لا على الفاعل، فوفْق التشكّل التركيبي الإعرابي للبنية يتركّزُ ثقلُ الإنكار، ونُمثّل لذلك بـــ :

(15)-أ [ف فا] ⟵ لا [(فَ) فا]

أ [س ف] ⟵ لا [(سَ) ف]

وتنسحب القاعدة التّركيبية (15) على الإنكار الإبطالي والتوبيخي على حدٍّ سواء.

ولئن لم يضع الجرجاني حدّا مانعا يفصِلُ هذا عن ذاك، شَأنُه في ذلك شأنُ معظم سابقيه، فإنّ فضلهُ يُذكَرُ فلا يُنكَرُ في ضبطِ المسألة نحويّا : تركيبًا وإعرابًا، لا بإقرار الحساب النّحوي العامّ للدّلالة في أبنية الاستفهام عن طريق دراسة تفاعل الإمكان مع الإيجاب أو السّلب وقلْب ذاك لهذيْن فحسب، وإنّما أيضا بالنّفاذ إلى تفاعل الإمكان مع مواضع الإحالة في البنية الموجبة أو المنفيّة، ومحاصرة الدّلالة عن طريق محاصرة أثر هذا التّفاعل على البنية الإعرابيّة، من خلال تحديد مواضع النّبر الدّلالي الإعرابي، سواءً في البنية الاستفهاميّة المحافظة على وضعها الدّلالي أو في البنية المفارقة لهُ.

بل إنّه تجاوز ذلك إلى حساب المخاتَلة الدّلاليّة التي تقعُ في البنية الاستفهاميّة المحقّقة لمعنى الإنكار، والتي يعمَدُ فيها المتكلّم إلى تنْبير الفعل بقصد تنبير الفاعل أو العكس "إذ يُرادُ إنكارُ الفعل من أصله ثمّ يُخرَجُ اللّفظُ مخرجَه إذا كان الإنكارُ في الفاعل." (الدّلائل : 84).

وهي مخاتلة تتحقّق اختباريّا في أمثلةٍ من قبيل (16) كالآتي : (نفسه : 84-85)

(16) -أ- آللّه أذِنَ لكم ؟ ⟷ ('16)-أ- لم يكن من اللّه إذنٌ من الأصل.

-ب- أهو قال ذاك بالحقيقة ؟ ⟷ -ب- لم يقع قول ذاك من الأصل.

-ج- آلذّكريْن حرّم أم الأنثييْن أمّا اشتملت عليه أرحام الأنثييْن ⟷ -ج- لم يقع تحريم من الأصل.

فمقتضى القاعدة (15) أنّ الإذن في (16أ) والقول في (16ب) والتّحريم في (16ج) أحداثٌ تمّ ثبوتها، وأنّ الإنكار واقع على الاسم المقدَّم فيها بعد الهمزة، غير أنّه في (16ج) مثلاً كان "المراد إنكار التّحريم من أصله ونفي أن يكون حُرّم شيء ممّا ذكروا أنّه محرّم، وذلك أنْ كان الكلام وُضِع على أن يُجعَلَ التحريم كأنّه قد كان ثمّ يقال لهم : أخبرونا عن هذا التّحريم الذي زعمتم فيم هو ؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثّالث ؟ ليتبيّنَ بطلان قولهم ويظهر مكان الفرية على الله تعالى." (الدّلائل : 85).

فوقعت الأمثلة (16) على هيئة إنكار الفاعل وثبوت الفعل بعده، بحكم تقديم الاسم في البنية الإعرابيّة للكلام، غير أنّ المرحلة الثانية من تشكّل الدّلالة تستوجب نفي الفعل بنفي الاسم المقدَّم، إذْ ينتفي الفعل بانتفاء فاعله من أصله في (16أ-ب) أوْ مفعوله في (16ج).

3.IV-1-3- درجات توليد الدّلالة في مشارطة الاستفهام للنّفي :

أورد صاحب الدّلائل للتمثيل لذلك اختباريًّا الجمل (17) وأدرجها ضمن علاقة تكافؤ دلاليّ بـــ(18) : (الدّلائل 86-87)

(17)- أ - أأنتَ تمنعني ؟ ⟷ (18) - أ - لست بالذي يستطيع منعي.

- ب - أأنت تأخذ على يدي ؟ ⟷ ب - لست بالذي يستطيع الأخذ على يدي.

- ج - أهُو يسألُ فلانًا ؟ ⟷ ج - هو ليس ممّن يسأل فلانًا.

تقتضي(17 : أ-ب) دلالة (18 : أ-ب) ليتولّد فيها معنى التّحقير والتّصغير، أمّا (17ج) فتكافئ دلاليًا (18ج) ليتولّد معنى التّعظيم، والسّؤال هنا وجه توجيه ألفاظ (17أ-ب) نحو معنى التّحقير دون التّعظيم أوْ غيره، ووجه توجيه لفظ (17ج) إلى العكْس ؟

هنا يعتمد النّحويّ على افتراض مقامات نحويّة، تكون عبارة عن محتمَلات الأبنية (17)، فالبنية منها حاملة لمقام استعمالها دالّة على خصائصه، ولا حاجة لاستحضار عناصره الحقيقيّة عند توظيفه، وتتحدّد هذه المقامات المفترضة بـــ :

م(17 أ- ب) : أن يضع المتكلّم مخاطَبه موضع العاجز عن القيام بالفعل "إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ولأنّه ليس في وسعه" (الدّلائل : 86-87).

م(17ج) : أنْ يضع المتكلّم مخاطَبهُ فوق الفعل بـــ "أنْ يجعله لا يجيء منه الفعل لأنه لا يختاره ولا يرتضيه، وأنّ نفسَه تأبى مثلَهُ وتكرهه. (...) فهو أرفعُ همّةً من ذلك." (نفسه : 87).

تُساعِدُ هذه المقامات المفترضَةُ النحويَّ على تقصّي تكوّن الدّلالة في البنية الاستفهامية في مرحلةٍ لاحقةٍ بتحديد مواضع النّبْر الدّلالي الإعرابي، إذ وقع هذا على الفاعل [فا] في (17) بالنّظر إلى تقديم الاسم في التشكّل التركيبي والإعرابي فيها. مع اعتبار محافظة البنية اللّفظيّة لـــ أ[ج] على جزءٍ من شحنة الإمكان الاستفهاميّ، ممّا يؤدّي إلى تكوُّن دلالة إنكار الفعل بإنكار فاعله وتولّد معنى التحقير في (17 أ-ب) ومعنى التعظيم في (17ج).

تكون بذلك معاني التحقير والتعظيم والتكذيب والتوبيخ والتّعجيب وغيرها - كما تكون معاني التثبيت والتنبيه في أمثلةٍ أخرى كثيرةٍ - معاني مشتقةً ومولَّدةً، إلاّ أنّها أحطّ درجةً في سلّم التوليد والاشتقاق من معنييْ : التقرير والإنكار، إذ يقعُ هذان في درجة أولى للتوليد من عمل أساسي أصلي بسيط هو الاستفهام [1].

غير أنّ بعض "الارتباك" تواصلَ في عمل الجرجاني في التمييز بين التقرير والإنكار من جهة، وبينهما وبين ما يتفرّع عنهما من معانٍ إنجازيّه ألصق بالمقام من جهةٍ ثانية، فقد ظهَر أنّ النّحويّ لم يتوصّل إلى رسْمِ حدٍّ مانِعٍ بين كلّ هذه الدّلالات المولَّدة، إذ لا نجد تمييزا واضحًا بيْن التقرير والإنكار في قوله :"واعلمْ أنّا إنْ كنّا نفَسّرُ الاستفهامَ في مثلِ هذا بالإنكار، فإنّ الذي هو محضُ المعنى أنّه تنبيهُ السّامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعيا بالجواب." (الدّلائل : 88).

فإذا كانَ الإنكارُ تنبيها للمخَاطب، فإنّ التّقرير كذلك، إذ هو تنبيه وحمل للمخاطَب على الإقرار، وليس بين المعنييْن حينئذ حدٌّ مانعٌ، أمّا فيما يتعلّق بالتمييز بين شقّيْ الإنكار : الإبطالي والتّوبيخي فإنّ الأمرَ يزدادُ غموضاً وضبابيّة في طرحِ صاحب الدّلائل حين يعرّف هذا بمعنى ذاك، فلم نتبيّنْ فصلاً بينهما، فكلاهما تنبيهٌ للمخاطب "إماّ لأنّه همّ بأنْ يفعلَ ما لا يُستصْوَبُ فعلُه، فإذا روجِعَ فيه تنبّهَ وعرف

---

1) انظر "اتّصال الأعمال اللّغويّة وانفصالها" شكري المبخوت-2004 : ص- ص 25 - 27.

الخطأ، وإمّا لأنّه جوّزَ وجودَ أمرٍ لا يوجدُ مثلُهُ، فإذا ثبت على تجويزه وُبِّخَ على تعنّتِه وقِيل لهُ : فأرناه في موضعٍ وفي حالٍ وأقِمْ شاهداً على أنّه كان في وقتٍ." (نفسهُ).

تتداخلُ إذّاك الدّلالات المولَّدة من مُشارَطةِ الاستفهام للنّفي، بتداخلِ الإنكار الإبطالي القائم على تكذيب المخاطَب مع الإنكار التّوبيخي المراد به ارتداعُه، فضلاً عن تعسُّر وضع تمييزٍ مانعٍ بينهما وبين ما ينحطُّ عنهما من حيث درجة التوليد والاشتقاق، فقد اعتبر النّحويُّ نوعيْ الإنكار قسيميْن لدلالة أخرى مُولّدة وهي دلالة التّحقير، إذ كانت بدورها تنبيها للمخاطب "لأنّه قد ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه" (نفسه). في حين تبيّنّا أنّها إحدى الدلالات المشتقّة من الإنكار المولّد بدوره في مرحلة أولى من مشارطة الاستفهام للنّفي.

رغم إدراك الجرجاني إذن لضرورة إقامة تصنيف "تراتُبيّ" لعلاقات الاستفهام التّشارطيّة بالإثبات والنّفي، وذلك من خلال تعقّب النّحويّ لمراحل تكوّن الدّلالة المولَّدة في لفظ الاستفهام وتوصّله إلى التّمييز الأساسي بين الدّلالة الوضعيّة : أي "المعنى"، والدّلالة المولَّدة أيْ "معنى المعنى"، ومن ثمّ إلى تصنيف يقوم على التّراتب بين الدّلالات المولَّدة من خلال ضبط أصناف أولى من "معاني المعاني" كالتّقرير والإنكار، وأصناف ثانية أحطّ درجة في سلّم التّوليد الدّلالي في بنية الاستفهام، فإنّ تصنيفه ذاك لم يسلم ممّا وقع فيه سابقوه من ارتباك.

غير أنّ ذلك يُرَدُّ -في رأينا- إلى عمل اللّغة لا إلى عمل النّحويّ، إذْ تخضع أبنيتها ومعانيها إلى مسترسل دلاليّ يحتلّ فيه الاستفهام موقعا بارزاً بحكم "الوسَطيّة" التي تتميّز بها بنيته الإعرابية والمقوليّة والدّلاليّة، الجامعة بين موضع المتكلّم ومواضع الإحالة، وبين الوجوب والسّلب، وبين الشكّ واليقين، فهي بنية تختزن جميع خصائص الأبنية النّحويّة وتتوزّعها.

يفسّر ذلك تواصل التداخل في هذا التّصنيف مع الجرجاني. هذا إن لم ندّع أنّ الخلط قد لحق بأعمال المحدثين أنفسهم. (عبد العليم فودة 1953 : 2-217-223)، ذلك أنّ الاسترسال الدّلالي يُعدّ من الخصائص الأساسيّة للأبنية النّحويّة المستقرّة في التاريخ، لا يؤثّر فيها تطوّر اللّغة أو التّاريخ نفسه.

خلاصة :

يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات المتّصلة بعلاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي من معاني الإخبار، أهمّها :

1- أنّ علاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي تندرج ضمن مسترسل دلاليّ ومقوليّ وإعرابيّ مركزه الاستفهام، باعتباره معنًى يجمع في بنيته الدّلاليّة والمقوليّة بين الوجوب والسّلب، وفي بنيته الإعرابيّة العامليّة بين موضع الحدث الإنشائي ومواضع الإحالة. ممّا يفسّر تواصل تذبذب النّحاة حتّى هذه المرحلة من الدّرس النّحوي القديم في تصنيف الدّلالات المولَّدة من هذه العلاقة.

2- أنّ علاقة الاستفهام التّشارطيّة بالإثبات لا تُفقد البنية الاستفهاميّة خصائصها الدّلاليّة والمقوليّة كُلّيًّا، وإنّما تُبقي فيها على الخاصّيّة الطّلبيّة بحمل المخاطب على الإقرار، وعلى جزء من الإمكان الذي يضع هذا الإقرار رهن التّحقّق أو عدمِه في مستقبل القول.

3- أنّ علاقة الاستفهام بالنّفي يمكن أن تولّد في لفظ الاستفهام دلالة الإنكار بنوعيْه : الإبطالي والتّوبيخي. مع الإشارة إلى عدم إقرار الاصطلاح في هذه المرحلة بعد.

4- أنّ علاقة الاستفهام بالإثبات أو بالنّفي -على حدّ سواء- تحافظ على قوانين التّشكّل الإعرابي ذاتها المكوِّنة للدّلالة الوضعيّة في لفظ الاستفهام، وذلك من خلال النّبر الدّلالي والإعرابي للفعل أو الاسم في البنية الإعرابيّة الاستفهاميّة المفارِقة لوضعها الدّلالي إلى التّقرير أو الإنكار، ممّا يدعم الاستدلال على مرور الدّلالة البلاغية أيضا عبر إمكانات البنية الإعرابية أوّلاً.

5- تميّز منهج الجرجاني بالمزاوجة بين دراسة احتمالات التّشكّل الإعرابي للبنية الاستفهاميّة وافتراض مقامات نحويّة مجرّدة مستبطنة فيها، ممّا مكّنه من تجاوز المنظور البلاغي القائم على "دراسة الأقوال المنجزة في المقام المعيّن." (الشريف 1993 : 479) إلى منظور نحويّ بلاغيّ قائم بالأساس على دراسة دلالات هذه الأقوال ضمن النّظام النّحويّ.

IV.3-2-علاقة الاستفهام بمعاني "الإخبار الانفعالي" :

بعدما تبيّن للجرجاني أنّ علاقة الاستفهام بمعاني الإخبار الأساسيّة : الإثبات والنّفي تتحرّك ضمن حيّز مسترسل دلالي ومقولي وإعرابي يفسّر تداخل الدّلالات المولّدة في بنية الاستفهام، يتعيّن التقدّم للكشف عن تمثُّل النّحاة أثناء هذه المرحلة لانتظام علاقة الاستفهام بمعانٍ أشكلَ تصنيفها ضمن الإخبار أو الإنشاء. وذلك اعتبارًا لتعسّر ضبطها مقوليّاً ودلاليًّا وإعرابيًّا.

والسّؤال هنا : هل تخضع علاقات الاستفهام بأبنيةٍ على هذه الشّاكلة إلى نفس المسيّرات النّحويّة ؟ وهل تؤدّي إلى مولّدات من نفس القبيل ؟

IV.3-2-1- مشارطة أ[ج] لـ[ما أفْعَلَهُ] :

جارى الجرجاني الخليل في اعتبار "(ما أحسن زيْدًا) بمنزلة قولك (شيءٌ أحسن زيْدًا)(...) قاصدًا الإخبار بأنّك مشاهدٌ الجمال الكامل، إلاّ أنّك لا تعرف سببه، وإنّما تعرف أنّ شيئا أحدثه أوْ أوجبه". (المقتصد I : 373). فالتّعجّب إخبارٌ إلاّ أنّه "من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان" (نفسه)، وقد خالف في ذلك ابن السّرّاج الذي اعتبره أحد أبنية الخبر التي تكون "ممّا ثبت ووقع، ليس ممّا يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون" (الأصول I : 114)، وكذا اعتبر ابن جنّي أنّ "التّعجّب ضربٌ من الخبر." (الخصائص III : 269).

وقد فسّر الجرجاني موقفه بالطّبيعة "الانفعالية" لعمل التّعجّب إذْ لا يُعتمد في إنشائه على سبب واضح "ألا ترى أنّ حقيقة قولك : (أعجبَني الشّيءُ)، أنّك أنكرْتَه، فلم تعرف سبَبَهُ ولم تأنس بنظائره." (المقتصد I : 373).

وإذا كان ابن جني قد ذهب إلى أنّ "حدوث" التّعجّب على لفظ الاستفهام وتولّده منه يُرجِعُهُ إلى "أصله الخبريّ" (الخصائص III : 264)، فإنّ الجرجاني قد وثّق ذلك إعرابيّاً بإدراج (19) في علاقة تكافؤ دلاليّ بـ(20) نقْلاً عن الخليل (المقتصد I : 373).

(19) مَا أحسنَ زيْدًا ⟵⟶ (20) شيْءٌ أحسَنَ زيْدًا

وقد اعتبر (أحسَنَ) خبرًا مبنيًّا على المبتدأ (ما) ومخصّصًا له، و(ما) في (19) هي العامل في (أحْسَنَ) "فــ(ما) في قولكَ (ما أحسَنَ زيدًا) مبتدأ، و(أحسَنَ) فيه ضمير يعود إليْهِ، وذلك الضّمير هو الفاعل و(زيْدًا) منصوبٌ بأنه مفعول، فهو في حكم الإعراب، كقولك (زيْدٌ أذْهبَ عمرًا)" (المقتصد I : 375).

فحدّد بذلك التّشكّل العاملي لــ(19) بــ(19أ) كالآتي :

(19أ) :

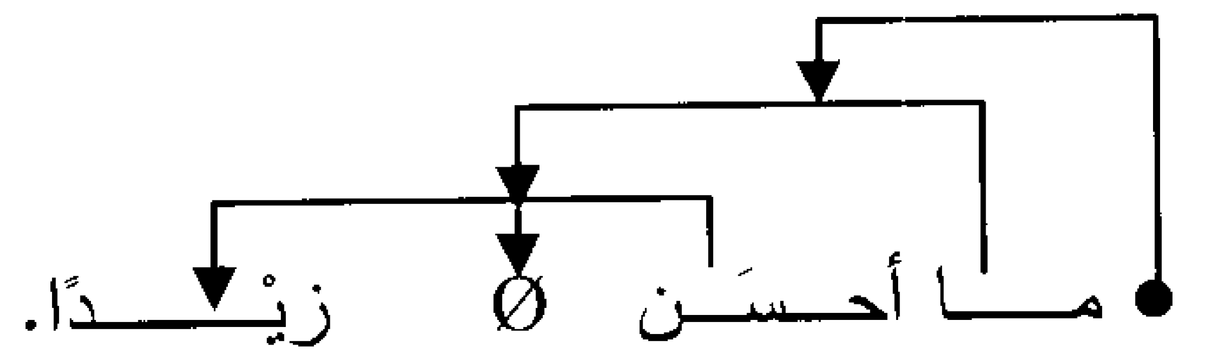

يكرّس هذا التشكّل العاملي لــ(19) انتماءها إلى معاني الابتداء الخبري، غير أنّ هذا الانتماء يقترن بزيادة، بيانها أنّ "الغرض في التّعجّب الإخبارُ عن جهل الشّيء." (نفسهI : 376)، فيختصّ هذا الخبر بما لا يختصّ به الخبر في الأصل، وهو الإبهام، ممّا ينخزل به إلى حيّز الإنشاء، فإذا كان المتكلّم في الاستفهام يستفهم عمّا ينكرُ(المبرّد المقتضب V I : 137) فإنّ حقيقة التّعجّب من الشّيء "أنّك أنكرْته فلم تعرف سببه" (المقتصد I : 373). لذلك جمع النّحاة بينهما على هذه الخاصيّة، يقول المبرّد "فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التّعجّب، لأنّك إذا قلتَ (ما أحسَنَ زيْدًا) فقد أبهمتَ ذاك فيه ولم تخْصُصْ" (المقتضب V I : 173).

وقد يعبّر كلام الجرجاني عن الإشكال الذي رافقَ تصنيف النّحاة لعمل التّعجّب وتوزّعهم بين "خبريّته" و"إنشائيّته"، بناءً على ملاحظة خاصيّتين : أولاهما دلاليّة وهي الإبهام في (ما) (الكتاب V I : 228) والثّانية تصريفيّة وإعرابيّة وهي عدم تصرّف (أفعلَ). ففي حين ردّ الجمهور الاستفهام إلى أصلٍ خبريٍّ (ابن جنّي III : 269) خالف الكوفيّون بتأصيل التّعجّب في الاستفهام "لأنّ التّعجّب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر (أفعلَ) في التّعجّب ونصبوا (زيْدًا) فرقًا بين الاستفهام والتّعجّب" (الإنصاف I : 137).

بيْدَ أنَّ الأنباري اعتبر هذا تمشّيًا "ظاهر الفساد والتّعليل" (نفسه)، وقد أقام دحضه له على مبدأيْن :

أوّلهما : أنّ "التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب" (نفسه) إذْ لا يكون هذا التّفريق في الكلام بالضّرورة علّةً لإزالة الإعراب في مكوّنات أبنيته وإحلال البناء محلّها، فلا حاجة إذن لبناء (أحسَنَ) في (19) على الفتح علَمًا على افتراق التّعجب عن الاستفهام.

ثانيهما : أنّ التّعجّب ينتمي إلى قسم الإخبار فـ"يحتمل الصدق والكذب، والاستفهامُ استخبارٌ لا يحتمل الصّدق والكذب، فلا يصحّ أنْ يكون أصلاً له" (الإنصاف 137)، وهو نفس موقف البصريّين (نفسه).

ورغم إمكانيّة مواجهة دحض الأنباري بوقائع اللّغة التي يقتضي فيها تشكّل الدّلالة تعامل مستويات النّظام ومراعاة الاسترسال الدّلالي بين أعمال الكلام، فإنّ الأهمّ في سياقنا هذا هو دراسةُ علّةِ بناء (أفعَلَ) التي تكشف عن بعض الخلفيّات النّظريّة والمنهجيّة للنّحاة في معالجة علاقة الأبنية النّحويّة بدلالاتها وببعضها البعض، فقد أرجع الفريق الكوفي ذلك إلى تضمّن معنى حرف التّعجّب، ذلك أنّ "التّعجّب كان يجب أن يكون له حرفٌ كغيره من الاستفهام والشّرط والنّفي والنّهي والتمنّي والترجّي والتّعريف والنّداء والعطف والتّشبيه والاستثناء إلى غير ذلك، إلاّ أنّهم لمّا لم ينطقوا بحرف التّعجّب وضمّنوا معناه هذا الكلام (أي أفعَلَ) استحقّ البناء، ونظير هذا أسماء الإشارة، فإنّها بُنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطَق به، فكذلك هاهنا." (الإنصاف 137).

وذلك موقف بناه الكوفيون على اسميّة (أفعَلَ). وعلى ما يمكن أن يُتحفّظَ به عليه، فإنّه يجسّد التّصوّر في النّظريّة النّحويّة القديمة لعلاقة الاسترسال بين المقولات التّصريفيّة الأساسيّة، وتتحدّد في هذه القضيّة بالعلاقة بينَ الاسميّة والحرفيّة، من خلال تضمُّن الاسم لمعنى الحرف وتوليد البناء.

والأوْلى هنا التّنبّه إلى إدراك النّحاة لضرورة تعجيم اعتقاد المتكلّم داخل بنية التعجب، وهو موقف ينطلق أساسًا من الحسم في إنشائيّته، تلك المعيَّنَة وضعًا بالحرف. فقد تبيّن النّحاة أنّه المختصِر لفعل المتكلّم الإنشائي والواسم لاعتقاده في التّشكّليْن اللّفظي والعاملي للبنية المنجزة. يدعم ذلك اتّفاقُ الفريقيْن على هذا المبدأ، إذْ اختُلِف في اسميّة (أفعلَ) أو فعليّته، واتُّفِقَ على ضرورة تضمُّن أحد مواضع الكلام لشحنة التّعجّب الانفعاليّة الإفصاحيّة المخالفة حتمًا لشحنة الاعتقاد الإثباتي. مع

التزامهم بداهةً بقدرة الحرف أساسًا على ملء هذا الموضع، وضرورة نيابته في حال عدم تحديد الوضع له. يقول الأنباري بشأن موضع اعتقاد التّعجّب في البنية : "كان يجب أن يوضع له حرْفٌ، كما وُضِع لغيره من المعاني، ولكن لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا (ما) معنى حرفه فبنوْها، كما ضمّنوا (ما) الاستفهاميّة معنى الهمزة، وضمّنوا (ما) الشّرطيّة معنى (إنْ) التي وُضعت للشّرط وبنوهما، وإنْ لم يكن للكلمة التي بعدهما تعلّق بالبناء، فكذلك ما بعد (ما) التّعجّبيّة لا يكون له تعلّق بالبناء." (نفسه137).

إنّ خلاف النّحاة وتوزّعهم بين تضمين (ما) معنى حرف التّعجّب الإنشائي وإدراجها في موضع المبتدأ من مواضع الإحالة يعكسان الإشكال في تبويب التّعجّب ضمن الخبر أو ضمن الإنشاء. وهو ما يفسّر انقسامهم بين مؤَصّلٍ له في الاستفهام تارةً ومؤصّل له في الإخبار طورًا آخر.

دفع هذا الاضطراب ببعض الدّارسين المحدثين إلى اقتراح تفسيرٍ يراعي تفرّد البنية الإعرابيّة للتّعجّب، ويضمن التّصنيف الدّقيق له ضمن معاني الكلام، فقد ذهب ميلاد إلى بيان "تزَحْلُقِ"(ما) من موضعها ضمن البنية الإحاليّة إلى محلّ العامل الإنشائي لضعف أدائها لدور المبتدأ، استنادًا إلى خاصيّة "الإبهام المطلق" التي تسمُ بمقتضاها معنى التعجّب، فلا تفقد بذلك علاقتها العامليّة بـــ (أفعَلَ) الذي يُبنى عليْها شكليًّا، وتتولّد بذلك دلالة التّعجّب من امتزاج فعل المتكلّم بالإحالة المرجعيّة والتحامه بها. (ميلاد : 1999 : 479).

مُلخَّصُ ذلك :

1)-أنَّ اختصاص التّعجّب"بالإبهام" هو الذي ينخزلُ به إلى معنى الإمكان وينأى به عن الخبر نحو الإنشاء، يفسّر ذلك تصنيف النّحاة له لاحقًا ضمن ما حدّدوه بـــ"إنشاء جزؤه الخبر." (الرّضي : شرح الكافية IV : 238)، وما سمّاه المحدثون بـــ"إنشاء الانفعال" (ميلاد 2001 : 279.) ونسميّه نحن وفق تصوّرات النّحاة حتّى هذه المرحلة "إخبارًا انفعاليًّا"، مع ما يجري في فلكه من أعمال لغويّة كالمدح والذّمّ والتّكثير والتّقليل.

2)- أنّ التّشكّل الإعرابي العاملي للتعجّب يبيّن توَزُّعَ (ما) بين مواضع الإحالة وموضع الاعتقاد، فيؤكّد انزياحها عن معنى الخبر المثبَتِ نحو الإنشاء من جهة، كما يجسّد علاقة الاسترسال بين مقولات تصريفيّة هي الاسميّة والحرفيّة من جهة ثانية.

3)- أنّ عدم تصرّف (أفعلَ) يمثّل علامةً لفظيّة وإعرابيّة على تميّز [ما أفعلَ] عن الأخبار، وقد لاحظ النّحاة علاقة ذلك بإنشائيّة التّعجّب من خلال المضيّ إلى حدّ تضمين الصّيغة (أفعلَ) لمعنى "حرف التّعجّب".

4)- يبرّر كلّ ذلك نزوعَ النّحاة نحو الرّبط بين التّعجّب والاستفهام ضمن علاقة استرسال دلاليّ، تبلغُ أوجَها بالتّكافؤ بينهما، ممّا ينخزلُ ببعض أبنية الاستفهام إلى حيّز "الإخبار الانفعاليّ"، وببعض أبنية التّعجّب- من قبيل (19)- إلى حيّز الإنشاء الاستفهامي.

5)- يعبّر كلّ ذلك في رأينا عن اشتغال الأبنية النّحويّة على خطوط المسترسل المقولي والدّلالي والإعرابي والتّصريفي مجتمعةً، ودون استثناء.

6)- أنّه ضمن علاقة هذه الأبنية بدلالاتها يتفعّلُ عنصر المقام النّحوي الافتراضي لِيُساهِمَ في انخزال هذا البناء إلى معنى "الإخبار الانفعالي" أو ذاك إلى معنى الإنشاء الإمكاني « إذ لا يُتعجّبُ إلاّ مِن الشّيء الذي يتعدّى حدّ إشكاله ويبلغ مرتبةً فوق مراتبها ». (المقتصد I : 373)، فيتجاذب الدّلالةَ داخل النّظام النّحوي آنذاك عناصرُ ثلاثةٌ : الإعراب والمعنى والمقام.

3.IV -3- علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب :

تبيّنّا فيما تقدّم خضوع علاقة الاستفهام بالأخبار الصّريحة أو بالأخبار الانفعاليّة إلى مسترسلٍ دلالي ومقولي وإعرابي وتصريفي، فضلاً عن مساهمة عناصر المقام النّحوي الافتراضي في تكوّن الدّلالة المولّدة في أبنية الاستفهام من هذه العلاقات، ونتحوّل في نفس التّمشّي إلى تمثُّل معالجة النّحاة في هذه المرحلة لمُسيِّرات علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب. ونعتمد فيها على علاقة المشارطة الأساسيّة بين أ [ج] و[افعلْ] بالنّظر إلى منزلة البنية الأمْريّة ضمن أبنية الطّلب. ثمّ نمرّ لاستجلاء علاقته ببنية النّداء انطلاقًا من افتراضات النّحاة الأوّليّة بتوحّد بعض الخصائص الإنشائيّة

للعمليْن. فهل تخضع علاقة الاستفهام بسائر أعمال الطّلب في نظر النّحاة إلى ذات المسيّرات النّحويّة ؟ وما وجه تميّز هذه عمّا تقدّم من علاقات ؟

3.IV-3-1- مشارطة أ[ج] لِـ[افعَلْ] :

ذهب الجرجاني إلى أنّ مقاصد المتكلّم المحدّدة بالمقام ومقتضياته لا تزيد عن كونها معانيَ نحويّةً يسمُها المتكلّمُ بتشكّلات لفظيّة وإعرابيّة مخصوصة تكون أعلامًا على عاملها دالّة عليه، وإنْ صُنِّفتْ مكوّناتها -تجويزًا- إلى عوامل لفظيّة ومعنويّة مع معمولاتها.

فإذا تبيّنَ أنّ المتكلّم مُنشئٌ للإعراب، والإعراب منشئٌ للدّلالة، فإنّ معاني الكلام - بما فيها الاستفهام - تكون معاني نحويّة فهي معمولات العامل الأوّل : المتكلّم، وتمثّل العلاقةُ بين هذا العامل ومعمولاته في نظر النّحاة العلاقة العامليّة الأساسيّة في الكلام التي تُرَدُّ إليها العلاقات العامليّة الدّنيا من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة بين مكوّنات الإسناد الأوّل. وبموجبها يحدث معنى الاستفهام، ذلك أنّه لا معنى لحرفه في ذاته، وإنّما فيما يتعلّقُ به من إسناد إحاليّ أدنى"يلتبس به ويدخله." (المقتصد I : 225).

إنّ خضوع الاستفهام لهذه البنية العامليّة الأساسيّة المجرّدة يمثّل المؤشّر النّحويّ على انخراطه ضمن الأبنية النّحويّة أوّلاً، وضمن العلاقات بينها ثانيًا، تلك التي تبيّنّا طبيعتها التّشارطيّة، رغم تنوّعها وفوضويّتها وتعقّدها في بعض تشكّلاتها.

وقد بيّن ميلاد أنّ "الوسَطيّة" التي تتحقّق لبنية الاستفهام من خلال الوسْم اللّفظي لمحلّ العامل الإعرابي ومحلّ المعمول، جعلت من عمل الاستفهام معنًى بارزًا ضمن مسترسل معاني الكلام عمومًا (ميلاد2001 : 601)، وذلك من خلال انقسام ألفاظ البنية الاستفهاميّة بين محلّ فعل المتكلّم ومحلّ الإحالة، فالبنية الإعرابيّة للاستفهام بنية وسَط بيْن بنيتيْ الابتداء الخبري المغيّبة لألفاظ فعل المتكلّم وبنية الأمر المغيِّبة لألفاظ الإحالة الخارجيّة. (نفسه)، وقد مهّد ذلك لانعقاد علاقات التّشارط بينه وبين الأمر، إذ عدّ محتوى الاستفهام الطّلبي -بشكل مّا- "أمرًا" بإيقاع معنى العلم في ذهن المتكلّم، وهي فكرة أشار إليها سيبويه (الكتاب IV :94)، الذي أقام العلاقة بين (20) و(21) على التّكافؤ الدّلالي كالآتي :

(20)- أيْنَ بيتُكَ ؟ ⟵⟶ (21) أعلِمْني.

فأنت "تريد (أعلِمْني) إذا استفهمتَ." (الكتاب III : 513)، إذْ "قولُكَ (أَتخْبِرُني) في معنى (افعلْ)، وهو كالأمر في الاستغناء بالجواب" (نفسه III : 516) فتتشكّل هذه العلاقات بِتضمُّن كلّ استفهامٍ انتقالاً أوْ تكافؤًا دلاليًا على الشّكل(22) :

(22)أ[ج] ⟵⟶ [افْعَلْ].

هذا السّلوك التّشارطي لعلاقة الاستفهام بالأمر يبرّر تولُّد دلالات كالعرض والتّحضيض.. تعبّر عن المسترسل الدّلالي بين العمليْن، وبين الأعمال اللّغويّة بشكل عامّ، وهو مبحثٌ اجتذب التداوليّين الذين لاحظوا محوريّة عمل الاستفهام ضمن أعمال اللّغة، فجعلوه منطلَقًا للبحث في الاسترسال الدّلالي بينها (Orecchionni 1991 :p-p 87-111:)، ولكنّهم غلّبوا في ذلك المنجَز في الأقوال على علاقات الإعراب والعمل، فنأوْا بالاستفهام عن إطاره النّحويّ نحو دراسة علاقته المباشرة بالكون الخارجي ومقاماته المحسوسة.

أمّا المعتَبَرُ لديْنا فهو تمشّي نحاتنا الواصل بين المنجز والمجرّد، وسعيُهم إلى صياغة هذه العلاقات ضمن نظام نحويّ عامليّ مجرّد يراعي المنجَز من القول، إذْ في اتّجاه البنية الاستفهامية نحو اللّفظ المضعف لقدرتها الاحتمالية الدّلاليّة والمقوّي لدلالتها الإنجازيّة الحاصلة (الشريف 2002-303) يمكن أن تتولّد في البنية الاستفهاميّة دلالات يتوزّعها عمل الأمر من جهة والاستفهام من جهة ثانية، ورغم ندرة تصريح لاحقي سيبويه بملاحظاته بشأن المنوال (22) فإنّ هذه مثّلت خلفيّةً نظريّةً ضمنيّة مسيّرة لتمشّياتهم في معالجة هذه العلاقة، ولننُظُر في (23) من أمثلة الجرجاني (المقتصد II : 1124) :

(23)- ألاَ تنزِلُ ؟

إذ تتحدّد فيها دلالة العرْض بواسطة قرينة نحويّة ظاهرة هي الأداة(ألاَ) المركّبة من همزة الاستفهام و(لا) النّافية، فهي قرينة لفظيّةٌ واسمة لدلالة مولَّدة غير مباشرة في أ[ج] هي العرض. وتقع هذه بالفعل أُسْوَةً بالعمليْن اللّذيْن تصل بينهما : أيْ الاستفهام والأمر، إذ يُبتدأ فيهما "بالفعل دون الاسم، ليحصل التّجانس بين المعنى

واللّفظ، فكما أنّ المقصود الفعل حتّى لا يجوز أنْ يقع موقعه الاسمُ، كذلك يجب أن يكون مبتدأً به مقدّمًا في الذّكْر." (المقتصد I : 252).

ورغم تداخل أدوات العرض بأدوات التّحضيض {ألاَ، هلاَّ...}، وإنشائهَا بلفظ الاستفهام مركّبًا بأدوات النّفي، فإنّ درجة مخالطة الاستفهام للأمر تختلف فيهما من بناء إلى آخر، فالتحضيض نقطةٌ دلاليّةٌ تقع على خطّ المسترسل الدّلالي بين الاستفهام والأمر وتحكي تَشارُطَهُمَا، غير أنّ شحنة الاستفهام فيه أضعف ممّا هي عليه في العرض، رغم إلحاق سيبويه لعمل التّحضيض بباب الاستفهام، بأن اعتبره استفهامًا «فيه معنى التحضيض والأمر». (الكتاب I : 98)، أمّا العرض فهو عملٌ "ينحطُّ فيه معنى الأمر درجةً عمّا كان عليه في التحضيض." (ميلاد2001 : 606).

أمّا(24) : ألا ماءَ (باردًا) ؟ (المقتصد II : 1124.)

فيتولّد من تشكُّلِهَا اللّفظي المنضوي تحت المنوال أ[ج] دلالة التّمنّي، وقد تبيّن أوائلُ النّحاة دور العلاقات العامليّة الإعرابيّة في توليد هذا المعنى فيها، (راجع الفقرة II - 3-3-2 من هذا العمل). (الأصول : ابن السّراج I : 297)، وذلك عن طريق توجيه النّصب فيها إلى الفعل المضمر، للدّلالة على تضمّن اعتقاد المتكلّم عمل التمنّي لاَ الاستفهام في البنية، وهي قضيّةٌ بدت مع صاحب المقتصد خارج دائرة النّقاش، لاستقرار مبدإ تعامل مستويي الإعراب والدّلالة داخل النظام كما بيّنّا، هذا الذي ينخزل بالبنية الاستفهاميّة نحو الإمكان السّلبي الدّالّ على احتمال العدَم إذْ يترجّح فيه عدمُ التحقّق، على عكس دلالتيْ العرض والتّحضيض المولّدتين من لفظ الاستفهام والمنخزلتين به نحو الإمكان الإيجابي "الدّالّ على احتمال الوجود المترجّحِ فيه التّحقّق". (ن - المبخوت 2004 : 36 - 37).

ملخّص ذلك :

1- أنّ علاقات الاستفهام بأبنية الطّلب لا يمكن إلاّ أنّ تُرَدّ إلى بنيةٍ إعرابيّة عامليّة عُليَا، العامل الأوّل فيها المتكلّم المنشئُ للدّلالة وفق ما يتضمّنه اعتقاده، وليس المعمول فيها سوى جُزْءِ البنيةِ الذي يتجسّدُ فيه ذلك الاعتقاد، وهو موضع الإحالة.

2- تصدر أهمّيّةُ الأمر ضمن أبنية الطّلب المشارطة للاستفهام عن منوال العلاقة البنيويّة التي تجمع العمليْن : أ[ج]⟵⟶ [افعلْ]، فضلاً عن قوّة تجسيده لمعنى الطّلب عند النّحاة، حتّى اعتُمِدَ صنْوًا للطلب وعبارةً عنه لدى معظمهم.

3- تتصرّف العلاقة بين الاستفهام والأمر عبر التدرّج في المسترسل الدّلالي الواصل بينهما إمّا في شكل أعمالٍ مولّدة هي العرض أوْ التّحضيض أوْ التّمنّي. أوْ في هيئة تشارطٍ "تامٍّ" تحتجب فيه القرائن اللّفظيّة الدّالّة فيه على الدّلالة المولّدة منه، «كقوله تعالى : (هلْ أنتُمْ منتهون ؟) أيْ (انتَهُوا)، لفظُهُ لفظ الاستفهام والمراد به الأمرُ.» (الإنصاف : 705.)، وهنا تتصدّرُ معطياتُ المقام ضمن عناصر النّظام النّحويّ لإقرار هذه العلاقة وتأطيرها.

4- ضعــف استغلال لاحقي سيبويه لملاحظاته بخصوص المنوال العلاقي : أ[ج] ↔ [افعلْ] رغم تحريكها الضّمنيّ لتمشّياتهم في معالجة علاقة الاستفهام بالأمر ومولّداتها الدّلاليّة.

IV.3-3-2- علاقة الاستفهام بالنّداء :

تبيّنّا في الفقرة الماضية اندراج علاقة أ[ج] بـــ [افِعلْ] ضمن نفس المسترسَل المقولي والدّلالي والإعرابي الواصل بين الأبنية داخل النّظام النّحوي، ونعالج في هذه الفقرة تصوُّر النّحاة لعلاقة الاستفهام بأحد أبنية الطّلب وهو النّداء. وقد يباين هذا العمل من حيث الشّكل الأبنيةَ المنضوية تحت المنوال [افعلْ]، لكنّنا نفترض مع النّحاة أنّ هذا العمل يقبع مقوليًّا ودلاليًّا وإعرابيًّا على نقطة من هذا المسترسَل، ولا يمكن نحويًّا التّسليم بتفرّده عن سائر الأبنية المشارطة للاستفهام إذا كانت العلاقة هنا خاضعةً لنفس المسيّرات.

فماهما المحتويان المقولي والدّلالي للنّداء ؟ وما هو التّشكّل العامليّ الموفي بهما ؟ وما أثر كلّ ذلك في اشتغال علاقة الاستفهام بهذا العمل ؟

عُدَّ عمل النّداء لدى النّحاة أقرب تجسيد لمفهوم إيقاع المعنى باللّفظ الذي أقرّه المبرّد (المقتضب IV : 202)، أمّا الجرجاني فقد سلك في اختبار نفس المفهوم تحليلَ بنية النّداء الإعرابيّة بأن اعتبر أنّهم «تركوا إظهار الفعل (أدْعُو) وجعلوا (يَا) كالخَلَفِ منه لدلالته عليه، وكان في ذلك اختصارٌ ورفعُ لبسٍ، إذ لو قيل (أدْعو زيْدًا)، أوْ (أريدُ زيْدًا) لجاز أنْ يُظنّ بالمتكلّم أنّه قصد الإخبار بدعائه زيدًا فيما يستَقبِلُ... » (المقتصد II : 753).

والملاحظ في قول الجرجاني نفاذه إلى تميّز البنية الإعرابيّة للنّداء ببيان انصهار حرف النّداء في مواضع الإحالة وانخزاله إلى معنى الفعل الإحالي (أدْعُو)[1]، لذلك التُزِم تركُ إظهار هذا الفعل و"جُعل (يا) كالنّائب عنه، فصار قولك (يا عبد الله) و(يا غلام زيدٍ) يفيد في أنّك في حال دعائه وأنّ في نفسك إرادة متوجّهة إليه وقصدًا مختصًّا به." (نفسه II : 753).

والإرادةُ مجالٌ يسيّر اعتقادَ المتكلّم، ولا مناص في ذلك من وسمه لفظًا بالحرف المخصّص له وضعًا، ويفضي ذلك إلى قيام بنية النّداء الإعرابية على الشّكل التّالي :

(20)- Ø [يا (مف)]

Ø [أفعا (مف)]

ولعلّ التّذكير ببنية الاستفهام الإعرابيّة المجرّدة الجامعة بين موضع المتكلّم ومواضع الإحالة، يبرزُ بوضوح تفرّد بنية النّداء الإعرابيّة "بتزحلُق" موضع المتكلّم نحو مواضع الإحالة. يبرّر ذلك التجاء النّحاة إلى إنابة الفعل (أدعو) بـــ (يا)، مراعاةً لمحتواه وخصوصيّته الإعرابيّة الإنشائيّة. وإنْ كان تفرّده هذا لا ينقطع عن كونه أحد إنجازات البنية الحَدثيّة التّواجديّة العليا المنتظمة لجميع الأبنية [إحا(حا)][إحا(حا)].

ما انفكّ النّحاة - رغم هذا التّمايز بين الاستفهام والنّداء- يجمعون بينهما ضمن ضربيْن على الأقلّ من علاقات المشابهة :

أوّلهما : علاقة تدين بملاحظتها إلى سيبويه (الكتاب II : 232)، وتتميّز هذه بكون طرفيْها علاقتيْ تشارط، تجمع الأولى الاستفهامَ بالتّسوية، إذْ يجرى فيها معنى التّسوية على حرف الاستفهام، وذلك في أبنية مركّبة بأفعال الاعتقاد أوْ ألفاظ التّسوية، على المنوال : [{علم / سواء...} أ [(...) أمْ (...)]]، وتجْمع الثّانية بين النّداء ومعنى الاختصاص في أمثلة من قبيل (25) :

(25)- اللّهمّ اِغفرْ لنا أيّتها العصابةُ.

---

1) يقول الجرجاني : «فصار قولك (يا زيد) بمنزلة قولك (رمى زيدٌ) في أنّه فعلٌ في المعنى». (المقتصد I : 95).

ولعلّ ثراء هذه العلاقة من حيث حركةُ الأبنية ودلالاتُها يفسّر تواتُرها في نصوص النّحاة، إن لم يكن بتثبيت نصّ سيبويه بلفظه، فبما يقاربه إلى حدٍّ كبير.

أمّا الثّانية، فهي علاقةٌ مشابهة عقدها بعضُ النّحاة المتأخّرين نسبيّا، تقوم على اعتبار حرف الاستفهام إيقاعًا لعمل الاستفهام يناظرُ إيقاع حرف النّداء لعمل النّداء، وهو شكلٌ من أشكال تحقُّق نفْسِ المفهوم وامتداد العمل به في مراحل متأخّرة من تكوّن النظريّة النّحويّة[1].

أمّا الأنباري فقد ركّز على جهةٍ أخرى تنعقد عليها علاقة الاستفهام بالنّداء تقوم على اجتهاد المتكلّم في تنبيه المخاطب، وهي إحدى الخصائص التي تجعل النّداء "أوّل الكلام أبدًا". وتتحدّد هذه العلاقة بضرب من الاستلزام والخطّية، فبالتّوازي مع استدلال بعض النّحاة على علاقة الاستفهام الاستلزاميّة بجوابه الإخباري الذي يليه في سلسلة التّخاطب، استدلّ البعض الآخر على نفس الضّرب من العلاقة تربطه بما يتقدّمه من أعمال لغويّة. تتعيّن بالنّداء أساسًا، يقول الأنباري "وأمّا قولهم (يقصد الكوفيّين) إنّ النّداء لا يكاد ينفكّ من الأمر أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يوجد في كتاب الله تعالى نداءٌ ينفكّ من أمرٍ أو نهي" قلنا : لا نسلّم، بلْ يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النّداء كثرةَ الأمر والنّهي (...)، وأمّا الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يا أيّها النّبيّ لِمَ تحرّم ما أحلّ الله ؟)...» (الإنصاف : 120- 121).

فاستفهام المتكلّم يتطلّب منه إنشاءً أوّلَ يسبقه، يتمثّل في تنبيه المخاطب و"عطفه عليه". وهو مقتضى مذهب سيبويه أنّ المتكلّم إنّما يدعو مخاطبه إمّا ليأمر أو ينهى أوْ يخبر أو يستخبرَ (الكتاب II : 184-215.). وفي ذلك محاصرةٌ لموقع الاستفهام أو النّداء - أو غيرهما - ضمن سلسلة التّخاطب، ومحاولةُ قراءةٍ لحركةِ هذه المعاني السّابقة لإنجازها باللّفظ، وهو معنى انشغال النّحاة بهذه العلاقات المجرّدة بينها، إذ هي محاولةٌ للحدّ من احتدادات الفوضى فيها داخل اللّغة، لكن من خلال فهمها لا حصْرها.

---

1) انظر ابن يعيش : "شرح المفصّل" ج 8 ص 7.

لكنّ هذه العلاقات تبقى غير كافية، وتستوجب لتمثيل هذه الحركة المجرّدة بين المعاني وسمَها باللّفظ، إذ تتقيّد فيه بمبدإ الخطّيّة الزمنيّة، ذلك أنّ "اللّفظ يقتضي التّعاقب الزّمنيّ." (الشّريف 2002 : 371).

وقد فهم النّحاة ذلك، وإنْ التبستْ في أذهانهم أحيانًا حركةُ هذه العلاقات قبل الإنجاز بحركتها أثناءَه، فتولّدَ لديهم الاعتقاد أنّ التّأليف "يقعُ في الألفاظ مرتّبًا على المعاني المرتّبة في النّفس المنتظمةِ على قضيّة العقل." (أسرار البلاغة : 5).

ملخّص ما قيل :

1- أنّ علاقة الاستفهام بأبنية الطّلب لا يمكن أن تحيد ضمن تصوّرات النّحاة عمّا سُطِّر لها داخل النّظام النّحوي من مسترسَل دلاليّ ومقوليّ وإعرابيٍّ، لذلك فإنّ معظم مولَّداتها الدّلاليّة تحتلّ مواقعها على خطّ هذا المسترسل.

2- أنّ العلاقة الأساسيّة هنا تجمع الاستفهام بـــ (افعَلْ)، ذلك أنّ هذا هو المنوالُ المنتظمُ مقوليًّا ودلاليًّا جملةَ أبنية الطّلب باعتبارها طلبًا لمطلوب غير حاصل وقت الطّلب، تتراوح في مجملها بين الشّحنتيْن المسيّرتيْن [±] و[∓].

3- أنّ النّداء قد يتفرّد من حيث بنيته العامليّة بتزحلُق حرفه نحو مواضع الإحالة والتحامه بها على الشّكل Ø [يا (مف)]، غير أنّ ذلك لا يمكن أن يؤثّر كثيرًا على علاقته بالاستفهام من حيث انضواؤه ضمن مجموعة الأبنية الخاضعة للمنوال [افعلْ] باعتباره طلباً ممكنًا.

4-أنّ أحد أبعاد علاقة الاستفهام بالنّداء البُعد الاستلزاميّ الخطّي. ومردّه عموم النّداء على أوّل كلّ كلام.

5-أنّ نحاة هذه المرحلة يتحرّكون وفق خلفيّةٍ مفادها أنّ التّأليف اللّفظيّ والإعرابي للكلام إنّما هو ترتيبٌ زمني لمقولات مجرّدة لا يزيلها تطوّر التّاريخ تُختَصَر عمومًا في المقولة الحَدثيّة [ححا(حا)].

خاتمة الفصل الثّالث :

نأتي بعد تعقّب تحرّك السّؤال البلاغي بين الإعراب والمعنى والمقام إلى جملة استنتاجات أهمّها :

1)- أنّ علاقات الاستفهام بمعاني الإخبار الصّريح أوْ "الإخبار الانفعالي" أوْ الطّلب تتحرّك وفق مسترسل نحويّ تصنعه مختلف مستويات النّظام يصل بين الشّحَن المقوليّة والمحتويات الدّلاليّة والأبنية العامليّة والتّصريفيّة لجميع الأبنية النّحويّة المتشارطة دون استثناء.

2)- أنّ هذه المستويات تضمّ إليها داخل النّظام عناصر نحويّة افتراضيّة مجرّدة يستعين بها النّحويّ لتعيين صنف الدّلالة البلاغيّة المولَّدة داخل البنية الاستفهاميّة أو البنية النّحويّة المشارطة لها، تتحدّد هذه بمعطيات المقام التي تضمّ متكلّمًا افتراضيًّا يصدر جملةً مّا نحو مخاطَب مّا، ينتمي كلاهما إلى جنس المقام الذي يحويهما.

3)- أنّ اختصاص بعض الأبنية الخبريّة كالتّعجّب ببعض خصائص الاستفهام كالإبهام، وتوزّع مكوّناتها بين مواضع الإحالة وموضع الاعتقاد ضمن أبنيتها العامليّة، هما اللّذان ينخزلان بها إلى الإنشاء والإمكان، ممّا يسوّغ لعقْد علاقات مشابهة ومشارطة بينها وبين الاستفهام.

4)- أنّ المنـــوال الأساسي القائمة عليه علاقات الاستفهام بأعمال الطّلب هو أ[ج] ⟵⟶ [افعلْ]، لاختزاله مقوليًّا ودلاليًّا وإعرابيًّا تحرّكَ هذه العلاقات بين الشّحنة المقوليّة الأساسيّة [±] والشّحنة [∓].

5)- يدعم كلّ ذلك كون الدّلالة البلاغيّة تعدّ أيضا ضمن مولَّدات البنية النّحويّة وإمكاناتها في الاستفهام.

4.IV- خاتمة الباب الرّابع

أهمّ ما نخرج به من معالجتنا لعلاقات الاستفهام في مرحلة رابعة من تكوّن النّظريّة النّحويّة القديمة انطلاقًا من اختبار نصوص الجرجاني والأنباري هو الملاحظات التّالية :

1)- أنّ الصّدر في البنية الاستفهاميّة هو موضع قوّة القول الدّلاليّة والعامليّة ولا يعجَّم نحويًّا إلاّ بالحرف على المنوال أ [ج].

2)- تبيُّنُ النّحاة في هذه المرحلة قيمة تنبير المتكلّم لأحد مكوّنات البنية الاستفهاميّة دلاليًّا وإعرابيًّا في تعيين مركز الدّلالة وموضع عمل حرف الاستفهام في البنية التّركيبيّة والإعرابيّة، عن طريق معالجة ظواهر التّقديم والتّأخير داخل الإسناد الإحالي.

3)- تأكيدهم على مراعاة منطق تعامُليّ وتكامُليّ بين مستويات النّظام النّحوي : من تصريف واشتقاق وإعراب ومقولات، لضمان صحّة توجيه الإعراب في بنية الاستفهام نحو مطابقة اللّفظ للمعنى.

4)- أنّ المستوى المقولي الحَدثي وما يتفرّع عنه من مستويات مقوليّة : تصريفيّة ودلاليّة، هي المسيطرة على الإعراب في بنية الاستفهام المشارطة لأبنية نحويّة مغايرة، من ذلك سيطرة شحنة الإمكان الاستفهامي وشحنة الإمكان الشّرطي على علاقات الإعراب في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام.

5)- تتحكّم مقولة الشّرطيّة في العلاقة أ [ج] ⟷ إنْ [ج$_2$ ج$_1$] في الاستفهامات المجازى بها، إذ يشترط الشّرطُ الاستفهامَ للتّحقّق ويشترط الاستفهامُ الشّرطَ للتّمام بالجـــواب، فتتعدّد العلاقـــة الشّرطيّة التّشارطيّـــة على الشّكل التّالي : أ [ج] ⟷ إنْ [ج$_2$ ⟷ ج$_1$].

6)- أنّ جميع علاقات الاستفهام التّشارطيّة مسيَّرةٌ بالمسترسَل الذي يفرضه منطق تَعامُل مستويات النّظام النّحويّ، ويصلُ هذا المسترسل بين مختلف الأبنية المتشارطة مقوليًا ودلاليًّا وإعرابيًّا.

7)- أن ّمعالجة نحاة هذه المرحلة لعلاقة الاستفهام بأبنية الطّلب مسيَّرة بالمنوال العلاقي أ[ج]↔ [افعلْ] وإنْ لم نحظ بتصريح ينمّ عن استغلالهم لملاحظات سيبويه بهذا الخصوص.

8) - من العناصر النّحويّة المساعدة في التّوصّل إلى تعيين الدّلالة الوضعيّة أوْ البلاغيّة المولَّدة في البنية المقاماتُ الافتراضيّة المشتملة على متكلّم ومخاطب مجرّديْن، وتعدُّ هذه في ممارسة النّحاة احتمالاتٍ ذاتيّةً للبنية النّحويّة لا علاقة لها بواقع الأشياء المحسوسة.

قد تستشرف هذه النّتائج ما يمكن أن تنتهي إليه النّظريّة النّحويّة القديمة في مرحلة لاحقة وقاطعة بخصوص هذه القضايا، ولنترك سير ذلك موازيا لمعالجتنا نصوصَ السّكاكي وأبي حيّان النّحوي.

V. الباب الخامس :

حاصل تأليف النّحاة لقضايا التّكوّن الدّلاليّ في أبنية الاستفهام

(أبو يعقوب السكّاكي / أبو حيّان النّحوي)

0.V. مقدّمة الباب :

نصلُ في هذا الباب إلى مرحلةٍ أيْسر ما يقالُ فيها أنّها جمعت من النّحاة الكبار آخرهم ومن النّصوص النّحويّة أكملَها، وشهدت إلى اكتمال القول في النّحو اكتمالَ القول في البلاغة، لذلك ضممنا فيها إلى نصوص أبي حيّان النّحوي (ت 745هـ) ("ارتشاف الضّرَب في لسان العرب"، و"البحر المحيط في التّفسير") نصَّ "مفتاح العلوم" للسكّاكي (ت 626هـ)، إلى ما يُمكن أن يتخلّل ظرفها التّاريخي من نصوص مدَّتْها بالإضافة أوْ المراجعة.

لذلك جعلنا هذا الباب حاصلا لتأليف النّحاة لقضايا التّكوّن الدّلالي في أبنية الاستفهام، من خلال علاقاتها اللّفظيّة والعامليّة والدّلاليّة، وقسمناه قسميْن : أوّلهما تأليفٌ لقضايا الاستفهام ألفاظًا وأبنيةً إعرابيّةً ودلاليّةً، فصلناه بدوره فصليْن جعلنا أوّلهما بحثًا في قضايا العمل النّحوي من خلال هذه النّصوص، وارتكزنا فيها على أثر حرف الاستفهام عامليًّا ودلاليًّا في أبنيته انطلاقًا من خصائص موضعه الإعرابي، سعيًا نحو تجسيد تشكّلات شحنة الاستفهام في معمولاته الإحاليّة.

أمّا ثانيهما فكان بحثًا في حاصل خصائص ألفاظ الاستفهام في هذه المرحلة المتأخّرة نسبيًّا بغاية الوقوف على الخصائص التمييزيّة بين حرفَيْ الاستفهام أوّلاً، فبينهما وبين حروف الجواب ثانيًا، فبينهما وبين اسم الاستفهام ثالثًا، لننتهي إلى توليد العلاقات النّحويّة للخصائص الإنشائيّة الفعليّة لحرف الاستفهام ولدلالة الاسم على كونه الماهيّ لا الإنشائيّ.

أمّا القسم الثّاني فكان تأليفًا منّا لعلاقات الاستفهام وخصائصها، فكان الفصل الثّالث عيْنا على "الثّابت" من هذه العلاقات، وتحكمه عمومًا سيطرةُ المقولات والإعراب والاشتقاق والتّصريف من مستويات النّظام النّحويّ. أمّا رابعُ هذه الفصول وخاتمها فكان تأليفًا "للمتحوّل" من علاقات الاستفهام، ويُستنفَرُ فيه المقامُ من عناصر هذا النّظام، وإنْ كان لا يُلغي المستويات الأخرى وإنّما يبرزُ فوقَ برُوزها في هذا الصّنف من العلاقات.

V. 1- الفصل الأوّل :
قضايا العمل في الاستفهام

تبيّنّا في الأبواب الماضية مع نحاة متقدّمين جملةً من قضايا العمل والعلاقات الإعرابيّة في بنية الاستفهام بغاية تبيُّن دوْرها في الإيصال إلى المعنى وتعيينه، واهتممنا في ذلك بمعاينة النّحاة لمواضع النّبر الدّلالي والإعرابي من خلال معالجتهم ظواهر التّقديم والتّأخير في البنية. بينما نعتني في مرحلة متأخّرة نسبيّا بنفس القضايا بغاية معاينة حجم التّطوّر أو التّراجع بها في تاريخ النّظريّة النّحويّة القديمة.

لذلك ننطلق في هذا الفصل من تمثُّل تصوّر النّحاة للانتظام الوظيفي لعناصر العمل النّحوي بشكل عامّ لننتهيَ إلى تصوُّرهم لانتظام هذه العناصر داخل عمل الاستفهام بشكل خاصّ.

فهل يخضع هذا لمنطق ذاك ؟ أمْ تتميّز علاقات الاستفهام العامليّة بمنطق خاصّ داخل النظام النّحوي ؟

V.1-1- انتظام عناصر العمل النّحوي :

من هذا الطّريق حصر السّكّاكي أحياز اشتغال علم النّحو في ثلاثةٍ، مثّلت الغرض منه، وهي عناصرُ العمل النّحويّ، يقول "الغرض من هذا الفصل بضبط ثلاثة : القابل والفاعل والأثر، فلنضمّنه ثلاثة أبواب : أحدها في القابل وهو المسمّى عند أصحابنا معربًا، وثانيها في الفاعل وهو المسمّى عاملاً، وثالثها في الأثر وهو المسمّى إعرابًا." (مفتاح العلوم : 76).

إذا كان القابل في تحديد صاحب المفتاح هو المعرَب، والفاعل هو العامل، والأثر هو الإعراب، فإنّ الأثر هو غيرُ العامِل وغير المعمول، وهو في تحديد كثير من النّحاة غير العمَل نفسه، ولئن لمْ يخصّصْ السكّاكي تحديدًا دقيقًا لمفهوم الأثر، واعتبره مقتضًى من مقتضياتِ علاقة الفاعل بالقابل، أيْ علاقة العامل بالمعمول،

فيقول : "ولا يذهب عليك أنّ المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاءٍ للأثر فيه من حيث المناسبةُ، وبالفاعل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معهُ داعيةً له إلى ذلك." (المفتاح : 76)، فقد أمَالَهُ بذلك إلى جهة اللّفظ من العمل النّحويّ، إذْ اعتبره علامةً حاصلةً من فعلٍ في قابلٍ. يدعم ذلك ما أورده السكّاكي في خاتمة باب علم النّحو من أنّ الإعراب لا يقع إلاّ في آخر الكلِم بالحركات، فقد أوردَ أنّه عرَضَ "لعلّة وقوع الإعراب في الكلم، وعلّة كونه في الآخر لا محالة عندنا، وعلّة كونه بالحركات أصلاً..." (نفسه : 139.)

فملخّص تصوّره بشأن مفهوم الأثر أنّه علامةٌ لفظيّةٌ على فعلٍ تقترنُ بعلاقة بين فاعل وقابل، أي بين عاملٍ ومعمولٍ، فهو علامةٌ تابعةٌ لهما إذ كانت نتاجًا لعلاقتهما.

وقد يبرّر ما شحنَ اصطلاحات السكّاكي من زخمٍ فكريّ منطقيّ – يعكس توجُّهَه البلاغي اللّفظي- تسويتَه مفهومَ "الأثر" بأبعاده اللّفظيّة بمفهوم "الإعراب"، كما تقرّبُ تسميةُ "الأثر" نفسُها تصورَّ السكّاكي لمفهوم الإعراب من مفهوم من سمّاهم ابن يعيش بالمتأخّرين، إذ توحي بتضييقه وحصْره في مستواه اللّفظي الأدنى. إلاّ أنّه يورد في الباب الثّالث وهو "الإعراب" قوله : "اعلمْ أنّه يتفاوت بحسب تفاوت القابل، فإذا كان آخر المعرب ألفًا لم يقبل الرّفع والجرّ إلاّ مقدَّريْن، هذا هو القياس". (مفتاح العلوم : 137.)

إلمام السكّاكي إذن كائنٌ بالمعاني الإعرابيّة وبالحركات النّاتجة عنها رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، وبما تقتضيه من مواضع إعرابيّة فإذا كان الإعراب أثرًا لفظيًا، فهو أثرٌ ذو معنى يحدثه العامل في معموله، إذْ بلفْظ الإعراب يتحقّق معناه، وبحدوث معنى الإعراب في لفظ القول يكون القول لفظًا ذا معنى.

V.1-2- عمل حرف الاستفهام :

أمّا بشأن تصنيف العوامل نفسها، فقد استقرّت لدى النّحاة أصليّةُ الفعل في العمل وفرعيّة الحرف، ويلخّص أبو حيّان هذا التّمشّي بالقول : "والأصل في العامل أن يكون من الفعل ثمّ من الحرف، ثمّ من الاسم."(ارتشاف الضّرب : I : 413.)، غير أنّ إجماع النّحاة من جهة ثانية على تغيير الحروف معنى ما تدخل عليه أوْ إحداثها

معنًى لم يكن فيه (السّيرافي- شرح كتاب سيبويهI : 61)، يجزمُ بعمل حروف من قبيل حرف الاستفهام في الفعل، إن لم يكن لفظًا فمعنًى، "فالهمزة للاستفهام، ويتفرّع منها معانٍ" (المفتاح : 113.)

فإذا كانت علاقة الفعل بما يليه من أسماء علاقة عامل بمعمولاته، فإنّ علاقة حرف الاستفهام بالفعل الذي يليه، من جنس علاقة الفعل بما يليه.

يغدو بذلك الحرف أصلاً في العمل، وإن لمْ يصرّحْ النّحاة بذلك لانعدام الأثر اللّفظيّ لبعض الحروف المغيِّرة للمعنى من قبيل حرف الاستفهام. إذْ كانت من الحروف التي تدخل "لتغيير معنى من غير أن تحدث في اللّفظ تأثيرًا." (شرح الكتاب : 383II.) فحرف الاستفهام هو أحد مغيِّرات معنى الكلام المحوّلةُ له عن ثبوته أو نفيه، ولا تحتاج في ذلك إلى أثرٍ لفظيّ لقوّة الأثر المعنوي الذي تحدثه "بناءً منهم ذلك على أنّ المؤَثِّر يلزمُ أن يكون أقوى من المتأثِّر." (المفتاح 86.)، فهي "نوائب" عن (أفعلُ)، أو هي "نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها." (الخصائص II : 274). وبذلك فإنّ ما يليها لا يمكن- حسب قوانين العمل النّحوي في نظريّة العَرب - إلاّ أن يكون مفعولَها، اعتبارًا لاختزان البنية (أستفهمُ) للفاعِل في الفعل، أيْ انخزال الحادث فيها إلى حدثه (الشريف : 2002)، وهو ما يبرّر في نظرنا تعليق المنصوبات بعد حرف الاستفهام بفعلٍ مضمَر "فيه فاعلُهُ مضمَرًا." (ن الخصائص II : 380.)

قد يكون انعدام الأثر اللّفظي لحرف الاستفهام إذن هو الذي أضعفَ هذه الحلقَةَ في عمل النّحاة - أي عدم تصريحهم بقوّة العمل المعنوي لهذا الحرف وتأصيله في العمل قبل الفعل - رغم أنّ ذلك يُسايرُ توجُّهَهم نحو تخليص مفهوم الإعراب من قيود اللّفظ واقترانه بالحركات، إذ الإعراب معنًى كما بيّن الجرجاني (المقتصد I : 98)، وقد جاراه فيه أبو حيّان حين نصّ : " وأمّا الإعراب في الاصطلاح فذهب طائفةٌ إلى أنّه نفسه هو الحركاتُ اللاّحقةُ آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظيّ، وهو اختيارُ ابن خروف، والأستاذ أبي عليّ وابن الحاجب وابن مالك (...) وذهب متأخّرو أصحابنا وطائفة إلى أنّ الإعراب معنويّ، وهو تغييرٌ في آخر الكلمة لعاملٍ دخل عليها نفسِها." (الارتشاف I : 413).

يكون بذلك تغيير حرف الاستفهام لمعنى الكلامِ عملاً للحرف بمضمونه الفعليّ (أستفهمُ) في الكلام الذي يليه من جنس عمل الفعل في معمولاته. أمّا إذا انضاف إلى

ذلك أنّ الفاعل منخزلٌ إلى فعله، إذ بيّن أ.الشّريف أنّ الحادث في المحلّ الإنشائي منخزلٌ إلى حدثِه ذائبٌ فيه، فقد صحّتْ افتراضاتُ النّحاة أنّ "الفاعل حقيقةً هنا هو المتكلّم." (مفتاح العلوم : 76.)

V. 1-3- موضع الصّدر في الاستفهام :

إذا تبيّن فيما تقدّم أنّ وظيفة حرف الاستفهام العامليّة المعنويّة تؤهّله للعمل في الفعل ومعمولاته، فمن الضّرورة بمكان في هذا السّياق تبيُّنُ الخصائص العامليّة والدّلاليّة للموضع الذي يحتلّه هذا الحرف : الصّدر.

برّر السكّاكي تصدير حرف الاستفهام على الكلام "بأهمّيته"، إذْ يُعدُّ المكوّنَ الأهمّ بين مكوّنات البنية، يقول " ومن شأن الاستفهام لكونه أهمّ أن يصدَّر به الكلام، وأن لا يتقدّم عليه شيء ممّا في حيّزه." (نفسه : 114.)

ومقتضى قوله أنّ المكوّنات الأخرى أقلّ أهمّيةً عامليًّا ودلاليًّا. ورغم أنّ هذه الأهمّية لا تتعلّق بالأثر اللّفظيّ للاستفهام فإنّ الأثر المعنويّ يُحدِث تغييرًا شاملاً في مستويين للمعنى : مستوى إعرابيّ مجرَّد يتعلّق بتفعيل الموضع الإنشائي [إ] من البنية العامليّة الأساسيّة، عن طريق تعجيمه بحرف الاستفهام، وهو تفعيلٌ للشّحنة التي يسمُها هذا الحرف : أيْ الشُّحنة الإمكانيّة [±]، إذْ بوسمها تُختَزَل البنية المقوليّة الإنشائيّة بأكملها [± حجا]، لتتشكّلَ في الاستفهام على الشّكل التّالي :

(1) [أ] ⟵⟶ [± أستفهمُ].

يمثّل بذلك حرف الاستفهام أحدَ مغيِّرات المعنى اللّفظيّة المعجِّمة للمحلّ الإنشائي من البنية النّحويّة، وعن طريق هذا التّعجيم ينقلبُ إلى عامل أساسي في الجملة لا يحتاج إلى أثر لفظيّ دالّ عليه إذْ يُجسِّدُ بمجرّد إيقاعه في البنية اعتقادَ المتكلّم. لذلك ينحطّ الفعل بعده إلى درجة عامِليّةٍ أضعف تقتصر على مواضع الإحالة دون غيرها. إذْ لا يشمل عمل هذا الفعل هذا الحرف أوْ ما يسبقه، وهو معنى أنْ "لا يتقدّم على هذا الحرف شيءٌ ممّا في حيّزه". فقد "قُدِّمتْ الهمزة لأنّ لها صدر الكلام." (أبو حيّان النّحوي : البحر المحيط I : 518). إذْ كانت العلامةَ النّحويّة الواسمةَ للشّحنة المقوليّة الإمْكانيّة [±] العاملة داخل المحلّ الإنشائي للبنية.

أمّا المستوى الثّاني لهذا الأثر فصادرٌ عن الأوّل، وهو هنا المستوى الدّلالي. فتصدُّرُ أداة الاستفهام للبنية ينتج أوّلا عن هذا الدّور العاملي لحرف الاستفهام، وثانيًا عن الطّبيعة الطّلبيّة لهذا المعنى الذي يشحنُ به معمولاته، يقول السكّاكي في ذلك : "فإذا عرفت أنّ هذه الكلمات للاستفهام وعرفت أنّ الاستفهام طلبٌ، وليس يخفى أنّ الطّلب إنّما يكون لما يهمّك ويعنيك شأنه، لا لما وجوده وعدمُه عندك بمنزلةٍ، وقد سبق أنّ كونَ الشّيء مهمًّا جهةٌ مستدعيةٌ لتقديمه في الكلام، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدرَ الكلام ووجوب التّقديم في نحو قولك : (كيف زيدٌ ؟) و(أين عمرو ؟) و(متى الجواب ؟) وما شاكل ذلك." (المفتاح : 317.)

يعبّر ذلك بدرجة أولى عن منطقٍ مّا يسيّر تعامل مستويات النّظام النّحويّ، يقوم على التّشارط والاسترسال، فالمستوى المقولي يعيّن المحلّ الحدثي الإنشائيّ لحرف الاستفهام ويخصّصهُ بالشّحنة [±] الإمْكانية التي تقترن فيه بطلب مطلوب "لا يكون حاصلاً وقت الطّلب." (نفسه : 302.)، ثمّ يأتي الإعراب لتعيين البنية الحدثيّة [±] [∃ ححا (حا)] إعرابيًا بالبنية أ[∃ ففا (مف)] فيحدّد العلاقات العامليّة بين موضع الإنشاء الاستفهامي في الصّدر ومواضع الإحالة.

يؤدّي ذلك إلى استنتاج العلاقة التّشارطيّة بين البنية النّحويّة والبنية الدّلاليّة، إذْ تستلزم هذه تلك (راجع الفصل III- 2 من هذا العمل) وهو منطق تكراريّ تشارطيّ عبّر عنه أ.الشّريف بالقول أنّ : "الأبنية الإعرابيّة المصرّفة ذات المظهر الخطّي ما هي إذن إلاّ دورات مقوليّـــــة "خليليّة" (...) تأخذ خطّيًا الشّكل اللاّنهائيّ [...∃ ححا ∃ ححا ...∃ ححا] حيثُ بعض [ححا] يتشكّل علاقةً حدثيّةً، وبعضها الآخر يحيلُ على الكون، أوْ هو في الحقيقة "ينسج الكون على شاكلته، هذا الحدث المؤسِّس نسمّيه الحدث الإنشائيّ." (الشّريف 2002 : 512.).

V.1-4- تشكّلات شحنة الإمكان في [ححا (حا)] :

صرّحنا فيما تقدّم باعتمادنا على ما افترضه أ.الشّريف من اشتمال المعجم المقولي الأساسي على المجموعة المركّبة من الشّحنة الوجوديّة والمقوليّة الحدثيّة {∃ : (+، -)(حـــ، حا)}، واعتبار الإعراب المقولي الأساسي مشتملاً على البنية الحدثيّة [ححا(حا)]، وأنّ العلاقة بين المعجم والإعراب المقوليّيْن، وهي العلاقة المتمثّلة في حركة الدّوْر التّكراري علاقةٌ شرطيّة مسترسلة (الشّريف 2002 : 503.).

واستنادًا إلى مبدأ قيام اللّغة على انخزال الثّانوي إلى الأساسي فإنّه يقع انخزال الحدث إلى الشّحنة [∃ → حــ] وانخزال الحادث إلى حدثه [حــ → حا]، ممّا يؤدّي إلى حركة تدرّج انخزال الحادث إلى الشّحنة [∃ → حــ → حا] وحركة مشارطة هي [∃ ← حــ ← حا] تؤدّي إلى انتشار الشّحنة وتحليلها في البنية. (نفسه) وتكمن أهمّية هذه الافتراضات في نظرنا في استيعابها لمعظم الظّواهر النّحويّة الاختباريّة. وبما أنّ العنصر الاشتقاقيّ الأنسب لتمثيل [∃] هو الحرف، فإنّ البنية الحَدثيّة الوجوديّة أو التّواجديّة كما يسمّيها صاحب هذه الافتراضات تنخزل إلى الحرف في المستوى التّصريفي فهو يمثّل البنية النّحويّة أكثر من الفعل نفسه أو الاسم.

وقد تبيّنّا قيمة هذه الفكرة لدى النّحاة ضمن كتب الحروف (ن. الرّمّاني : "معاني الحروف" / الزّجاجي : "حروف المعاني"...) ممّا رسّخ لدينا الاعتقاد أنّ معنى حرف الاستفهام كائن في غيره. وهو موقفٌ وُرث عن سيبويه بشأن الحروف عمومًا وتواصل مع جُلّ النّحاة (السّيرافي – شرح الكتاب I : 52./ الفارسي– المسائل العسكريّة : 104 /ابن جنّي – الخصائص II : 274). يقول أبو حيّان النّحوي في ذلك "الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل رسمُ كلمةٍ تدلّ على معنى في غيرها فقط. فــ(كلمة) جنسٌ تشمل الاسم والفعل والحرف، و(تدلّ على معنًى في غيرها) فصلٌ يخرج به أكثر الأسماء والفعل، وفقط يخرج به ما دلّ على معنًى في نفسه وفي غيره وذلك أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام." (ارتشاف الضّرَب III : 255). وأهمّ ما في هذه الفكرة أنّه "لمّا كان معناه في غيره فهو، أي الحرف، معنًى لغيره."(الشّريف 2002 : 519).

ومن ثمّ فإنّ حرف الاستفهام يمكن أن يدلّ على معنًى يُجاوِزُ [∃: ±] الإمكانيّة إلى [حــ]، فيكون له معنًى "فعليًّا" مميّزًا، فتكون البنية [∃حـحا] الإنشائيّة الممثّلة للحرف ودلالته المميّزة هي الواقعة معنى لــ [∃حـحا] الإحاليّة :

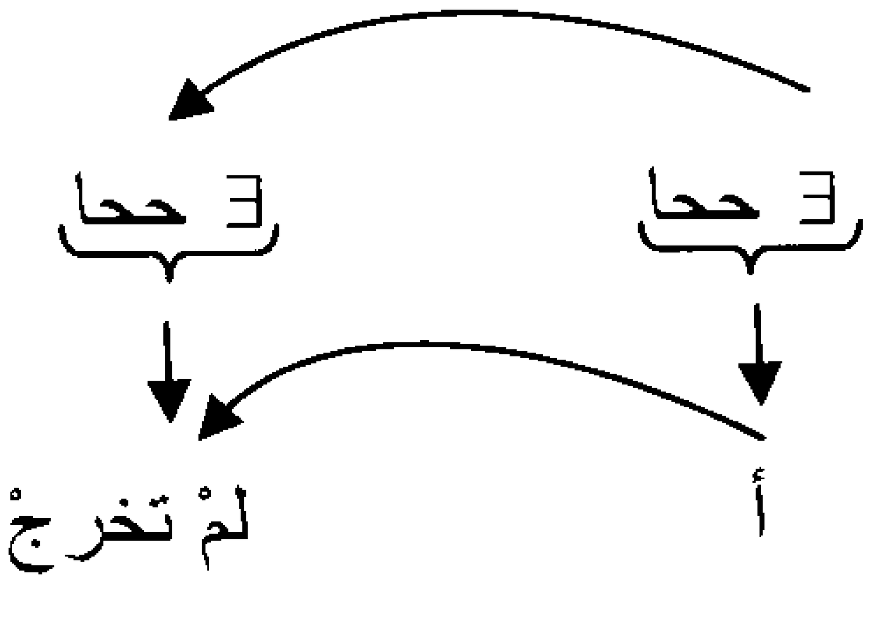

و"غيْرُ الحرف" حدّده أبو حيّان بالفعل والاسم ممّا دلّ على معنًى في نفسه وما دلّ منه على معنًى في نفسه وفي غيره كاسم الاستفهام واسم الشّرط. وفي ذلك استغلالٌ من نحويّ القرْنِ الثّامن لملاحظة سيبويه إضمار حرف الاستفهام في أبنيته الإعرابيّة قبل اسم الاستفهام نفسه.

وقد عبّر النّحاة عن العلاقة التي يُحدِثها المتكلّم "المُطْلَق"، ومن تحقّقاتها الحدثُ الإنشائي الاستفهامي (الخصائص II : 273) المؤدّي إلى انخزال القول إلى دلالة (أستَفهمُ)، عن طريق اختزال القول في علامة صرفيّة دنيا هي الهمزة. ما هي إلاّ لفظ على معنى الإمكان الذي أنشأه المتكلّم.

فالقول الاستفهاميّ إذن قولٌ مسيَّر بشحنة إمكانيّة يجمع فيها المتكلّم بين الإيجـــاب والسّلب وليس مسيَّرًا بفعل إنشائي مقدّر تضبطه القوّة اللاّقوليّة للقول (Force Illocutoire) كما أقرّ أعلامُ التّداوليّة (Austin1970- Searle1982)).

وقد يكون تأكيد النّحاة على إعمال الحرف معنًى في "غيره" أيْ فيما يعتمدُ عليه من إسنادٍ إحالي تأكيدًا على تضمّن البنية المقوليّة الإنشائيّة الأوّليّة (أستفهمُ) لهذه الشّحنة الإمكانيّة (±) وانخزالها إليها، ثمّ انتشار هذه الشّحنة في حركة تشارطيّة ارتداديّة في هذه البنية الأوّليّة وفي معمولها [حا$_2$] الذي لا يزيد عن كونه الإسناد الإحالي الظّاهر، الذي يظهر "في مرحلةٍ أولى أساسيّة في تحوّل الكائن العضوي من متقبّل لمؤثّرات الكوْن إلى صارخ في وجهه، إلى واصف له بصرخته." (الشّريف 2002 : 511).

V. 1-4- 1- مواضع الإحالة معمولات للبنية الإنشائيّة الاستفهاميّة :

نواصلُ هنا المضيَّ ضمن تمشّيات النّحاة في تثبيت الأثر العامليّ "الفعليّ" للحرف في البنية المركّبة به، فقد جارى السكّاكي النّحاةَ الأوائل في اعتبار الحروف العاملة من قبيل (إنّ) و(لعلّ) و(ليت) حروفا شبيهةً بالفعل عاملةً عملَه، وذلك لكوْنها "ممّا ينصب ثمّ يرفع (...) تسمّى مشبّهة بالأفعال لانعقاد الشّبهة بينهما وبين الماضية منها خصوصًا بلزوم الأسماء وانفتاح الأواخر وكونها على أكثر من حرفين بمدّ ذلك، وهي (إنّ) بالكسر لتحقيق مضمون الجملة (...) (ليت) وهو للتمنّي والسّادس (لعلّ)

وهو لتوقُّعِ أمرٍ مرجوٍّ أوْ مخوف، وقد تسِمُ معنى التمنّي..." (مفتاح العلوم : 108-109).

أمّا بعض المنصوبات فاختُلف في علاقة نواصبها من الحروف بالفعل، يقول أبو حيّان بشأن المنادى "ناصبُهُ عند الجمهور فعلٌ مضمرٌ بعد الأداة تقديره (أنادي) أوْ (أدعُو)، وهو إنشاءٌ كـ(أقسِمُ) في باب القسم. وقيل النّاصب هو الأداة وهي اسم فعل، وقيل الحرفُ نفسُه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل وهو مذهبُ سيبويه." (ارتشاف الضّرَب III : 117.) ويعكس التّردّدُ بين إعمال الفعل المضمر أو إعمال الحرف النّائب عن الفعل، المعتبر إنشاءً أصلاً، إدراكَ النّحاة لفعْليّة الحرف وإنشائيّته وعمله معنًى فيما يقع بعده من محلاّت نحويّة.

فإذا كانت هذه الحروف - ناصبةً رافعةً - مُوقعةً للمعاني منشِئةً لها، وإذا كان العامل "حقيقةً هنا هو المتكلّم." (مفتاح العلوم : 76.) فقد يكون ما بادر إليه النّحاة من ضرورة تعليق المنصوبات أو المرفوعات نفسها بالفعل المضمَر على المنوال (أ(قام) زيدٌ قام ؟) (الارتشاف III : 1322.) في معظم الأبنية الاستفهاميّة قد تحوّل مع النّحاة المتأخّرين إلى النّزوع نحو الالتصاق أكثر بالوقائع اللّغويّة المدروسة والتوصّل إلى حلّ يكفيهم حرج كثرة الإضمار. فإذا كان [حا] في البنية المقوليّة الاستفهاميّة [± ححا] هو المتكلّم فإنّ ما يرد منصوبًا بعد الهمزة لا يمكن أن يكون إلاّ مفعولها، وإنْ لم يكنْ لفظا - لدواعٍ اشتقاقيّة وتصريفيّة بحتة- فإنّ ما يرد عموما من مكوّنات الإحالة مرفوعًا أو منصوبًا يكون معمول هذه البنية معنًى، وهو ما يدعم الافتراض القائل أنّ [∃ححا] الإحاليّة تكوِّنُ في الإعراب [مفـ] الواقعة بعد [± ففا] الإنشائيّة : (ن. الشريف 2002 : 516).

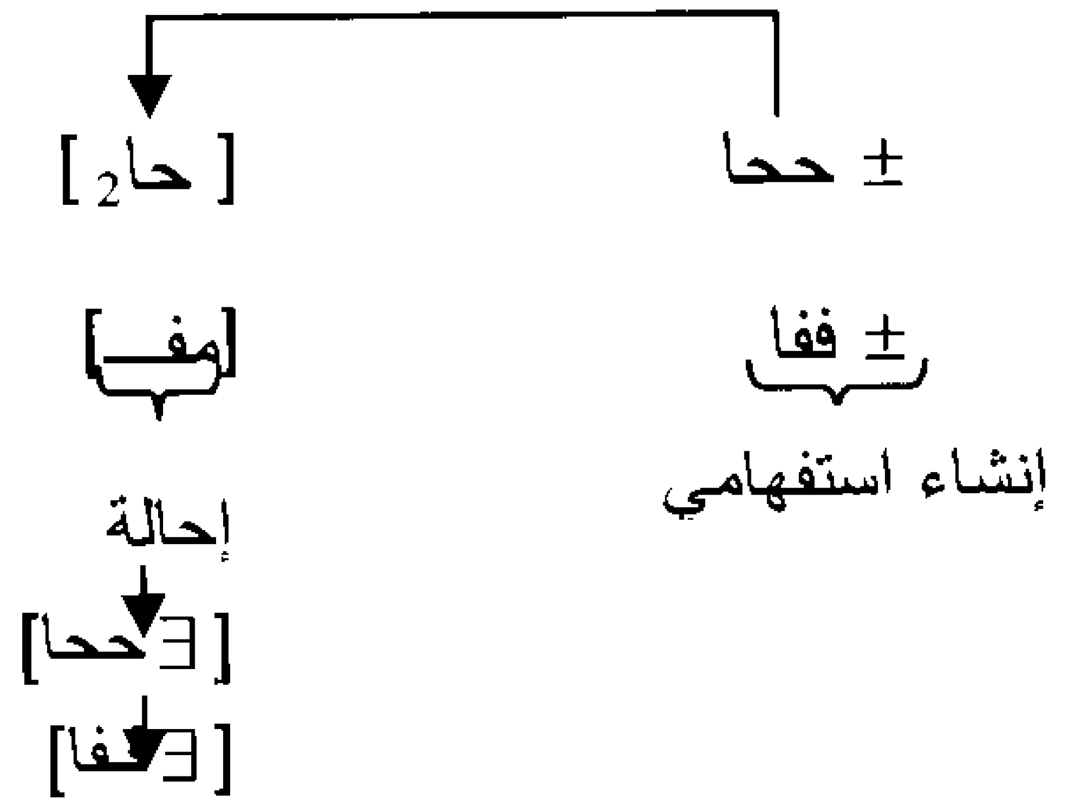

وانطلاقًا من أنّ [زيدٌ قام] في [أزيدٌ قام ؟] معمولٌ للهمزة، فإنّ الهمزة المكوّنة لـ [± ححا] الإنشائيّة هي القسم الأساسي من البنية الإعرابيّة إذ كانت أهمّ وأوْكد من البنية الإحاليّة من حيث كانت عاملة فيها. "حيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه والمفعول أضعف لكونه بخلافه." (المفتاح : 142.)

وبالنّظــر إلى أنّ الحركة التّشارطيّة التي تتميّز بها البنية المقوليّة الوجوديّة [∃ححا] ذات اتّجاهين : اتّجاه تحليلي انتشاري، واتّجاه انخزالي تأليفي ينزع إلى انخزال الحادث نحو حدثه والحدث نحوشحنته، فإنّ حركة البنية التّواجديّة الحدثيّة الإنشائيّة الإحاليّة [± ححا ∃ ححا] في الاستفهام تتّجه إلى شحْن الحَدَث الإحاليّ وإبرازه بعمل من [حا] الإنشائي من جهة، وإلى الانخزال بالإحالة نحو الإنشاء الاستفهامي العامل فيها من جهة ثانية، لتستقرَّ البنيةُ التّواجديّة الحَدَثيّة الإنشائيّة الإحاليّة الاستفهاميّة برمّتها في الشّحنة الإمكانيّة (±) على الشّكل التّالي :

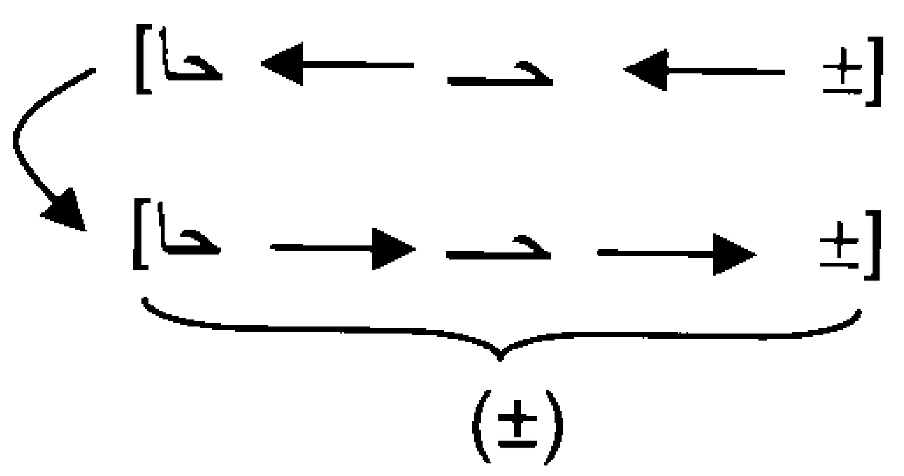

خاتمة الفصل الأوّل :

ننتهي من تعقّب دراسة النّحاة لقضايا العمل النّحوي في الاستفهام في هذه المرحلة إلى جملة معطيات أهمّها :

1)- أنّ القول الاستفهامي مسيَّر بشحنة إمكانيّة [∃ : ±] وليس مسيّرًا بفعل إنشائي مقدّر. وإنّما يمثُّل هذا الفعل نفسه [أستفهمُ] معمولاً أوّلَ لهذه الشّحنة ضمن البنية المقوليّة الإنشائيّة الأولى [حجا]، كما تعمل هذه بمعيّته في [حا$_2$] التي تمثِّل البنية الإحاليّة الظّاهرة من القول.

2)- يبرّر ذلك تعليقَ النّحاة المتواصل للمنصوبات بعد حرف الاستفهام بفعلٍ مضمَر، ممّا يجعل اعتبارَ [∃حجا] الإحاليّة مفعولاً لـــ [± أستفهمُ] الإنشائيّة موافقاً للشّكل [± أستفهمُ (حا$_2$)].

3)- أنّ البنية الإنشائيّة الاستفهاميّة [± أستفهمُ] بذلك أهمّ من معمولها الإحالي (حا$_2$) وأوْكدُ.

4)- أنّ الحركة التّشارطيّة للبنية المقوليّة الوجوديّة ذات الاتّجاهين : الاتّجاه التّحليلي الانتشاري [±←حـ←حا] والاتجاه الانخزالي [±→حـ→حا] تؤدّي إلى تمركز البنية التّواجديّة الحدثيّة الإنشائية الإحاليّة الاستفهاميّة في الشّحنة الإمكانيّة [±]. وليست هذه إلاّ قراءة تحليليّة استشرافيّة لافتراضات النّحاة لكون معنى الحرف في غيره.

5)- أنّ طبيعة عمل حرف الاستفهام المعنويّة الشّحْنيّة المقدَّرة تكرِّس صمتَ البنية النّحويّة، بالمعنى الذي تسبقُ فيه حركتُه الإنجازَ أو تحتجبُ وراءه، وليس بالمعنى التّداولي لهذا الصّمت (J. Moeshler et A. Reboul (1994 : 500).

V.2- الفصل الثاني :

درجات تنفيذ الخصائص الإنشائيّة الفعليّة في واسمات الاستفهام وجوابه اللفظية

تناولنا في الفصل الماضي الخصائص الإنشائيّة الفعليّة لحرف الاستفهام باعتباره عاملاً معنويًّا مجسّدا لشحنة الإمكان في [∃ ففا (مف)] الإحاليّة، ولمّا كان حرف الاستفهام مؤدّيًا لمعنى [± أستفهمُ] في "غيره"، ضمّه السكّاكي إلى عوامل المعنى، ضمن عامل الابتداء تحديدًا، إذْ يقول "اعلمْ أنّ المعنى العامل فيما عرفته عند سيبويه ومن تابعه من الأئمّة شيئان : أحدهما الابتداء (...) ويعنون بالابتداء تجريد الاسم من العوامل اللّفظيّة لأجل الإسناد كنحو (زيدٌ مُنْطلقٌ)، و(حسبك عمرو)، و(هل أحدٌ قائمٌ)" (مفتاح العلوم : 135)، وإذا كان أثر العامل اللّفظيّ ظاهرًا فإنّ أثر العامل المعنوي مقدّر و"لا يجتمع عاملان لفظيّ ومعنويّ إلاّ ويظهرُ عملُ اللّفظيّ ويُقدَّرُ عملُ المعنويّ، كنحو(بحسبك عمرو) و(هل من أحدٍ قائم ؟)." (نفسه : 136).

فلمّا كان ذلك كذلك، ظهر أنّ عمل حرف الاستفهام "الفعليّ" أيْ معنى الفعل فيه، هو معنى مقدَّرٌ في كلّ ما يدخل عليه حرف الاستفهام من كلام سواءً كان جملةً مستقلّةً أو غير مستقلّة ممّا سمّاه النّحاة باستفهام التّسوية. لذلك نتقدّم في هذا الفصل للبحث في السّمات التمييزيّة بين أدوات الاستفهام حروفًا وأسماء في تنفيذ هذه الخصائص العامليّة الإنشائيّة، أيْ في التّفاوت بين هذه الألفاظ في الاختصاص بهذه الخصائص، فننظرَ أوّلاً في الفروق الوظيفيّة العامليّة بين الهمزة وهلْ، ثمّ في الفروق بين حرف الاستفهام وحرف الجواب، لنتحوّل فيما بعد إلى اختبار نِسَب تفعيل الوظيفة الإنشائيّة الفعليّة في اسم الاستفهام.

2.V-1- الفرق بين الهمزة وهل :

تبيّنا في الباب السّابق اتّفاق النّحاة على جعل (هلْ) ثاني حرفيْ الاستفهام، لكنّهم اجتمعوا في المقابل على قصورها عن الهمزة، وعلى اعتبار خروجها إلى معنى (قدْ) علّةً لذلك، ما عدا ابن جنّي الذي خالفهم في تأويل المثال المعتمد في ذلك. (الخصائص II : 463.)، لكنّه ثبت مع ذلك على تدنّيها عن منزلة الهمزة. (نفسه).

أمّا أبو حيّان فقد جارى ابن جنّي في مخالفته لتضمّنها معنى (قد) واعتبر أنّ "هذا شيءٌ قاله الكسائي والفرّاء وبعض المفسّرين في قوله تعالى (هل أتى على الإنسان..) وقد رددْناه في الشّرح." (الارتشاف : III 256-257.). إذْ الأغلب أنّه وهمٌ لا يفسّره إلاّ تداخُل مجموعات تعجيم المحلّ الإنشائي، فــ (هلْ) و(الهمزة) و(قدْ) تنتمي إلى نفس المجموعة التي تضطلع بوسْم [إ] الإنشائيّة.

وقد سوّى النّحويّ الأندلسيّ بين (هلْ) والهمزة في الدّخول على الإيجاب. إذْ يقول : "(هلْ) وتساوي همزة الاستفهام في دخولها على التّصديق الموجب نحو (هلْ قام زيدٌ ؟) و(أزيدٌ قائمٌ ؟)." (الارتشاف III : 257.)، وتكمن أهمّيّة هذا القول في نفاذ النّحويّ إلى قواعد التّشكُّل والتّفاعل داخل بنية الاستفهام بين [± ححا] الإنشائيّة الممثّلة بالهمزة أوْ (هلْ) في (1) وبين [∃ححا] الإحاليّة :

(1) أ- هل قام زيدٌ ؟

ب- أزيدٌ قائمٌ ؟

فحرفا الاستفهام في (1 : أ، ب) يستويان في القدرة على ملء المحلّ الإنشائيّ العامل في شحنة وجوديّة إحاليّة غير معجَّمَة : أي موجبة، أيْ في (قام زيد) و(زيدٌ قائم)، ولكنّهما لا يستويان في القدرة على تعجيم المحل الإنشائيّ من البنية الإعرابيّة ذات المحلّ الوجودي الإحالي السّالب أي المعجَّم بأداة نفي، إذ لا يضطلع غير الهمزة بذلك. يضيف أبو حيّان "فإن كان منفيًّا جاز دخول الهمزة عليه دون (هل) نحو (ألمْ نشرح لك صدرك ؟)، (ألمْ أحسن إليك ؟)، (أليس الله بكافٍ عبده.) (ألاَ طعانَ ألا فرسانَ عاديةً ؟)." (الارتشاف- III : 257).

فالمُبيّنُ هنا أنّ الهمزة هي المخوّلةُ بتعيين الدّلالة المقصودة دون (هل) في الجمل التي من قبيل (2) :

(2)-أ- ألمْ نشرحْ لكَ صدركَ ؟

ب- ألمّا أحسنْ إليكَ ؟

ج- أليس اللهُ بكافٍ عبدَه ؟

د- ألاَ طعانَ، ألاَ فرسانَ عاديةً ؟

ويمكن أن يتّخذ التّشكّل الإعرابي لهذه الأبنية الشّكل التّالي :

(2ب) : إنشاء ∃ فـــــفا (مف)

إحالة

إ - فـــــفا (مف)

أ لمْ نشـــرح لك صدرك ؟

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج أنّ البنية المركّبة بـــ (هلْ) لا يمكن إلاّ أنْ تأخذ الشّكل التّالي في الاستفهام وهو :

[إ ∃ فـــفـــا]

[هلْ Ø + فـــفـــا]

حيث [Ø+] علامة على عدم تعجيم محلّ الوجود، أي على وجوبه، وهو ما يعني آليًّا عدم دخول (هلْ) على الأبنية الإحاليّة السّالبة (-)، وفي حالة تحقُّق التّعْجيم لهذه الشّحنة فإنّه لن تكون إلاّ إيجابًا بواسطة [أنّ]، وإن كان التّركيب [هلْ أنّ] ممّا يختلف المحدثون في إدراجه ضمن الأخطاء الشّائعة أو تأصيله ضمن قواعد النّظام النّحوي (ن. الشّريف 2002 : 579.).

أمّا ما اعتُبِر مع النّحاة قصورًا لـــ (هلْ) عن الهمزة في حركة العلاقات الدّلاليّة التّشارطيّة، فقد تواصل مع النّحوي الأندلسي في شبه قواعد دلاليّة ضابطة لهذه الحركة، إذْ يقول : "فإن طُلِب بالاستفهام تعيينٌ أو توبيخٌ أو إنكار أو تعجّب كان بالهمزة دون (هلْ)، نحو : (أزيدٌ قام أمْ عمرُو ؟) وقوله (أطربًا وأنت قنّسريّ ؟) و(أزيدنيه ؟)." (الارتشاف III : 257.). ولا يمكن أن يكون ذلك في رأينا سوى نتيجة

للقواعد الإعرابيّة السابقة : [هلْ Ø+] الملزِمة لــ (هلْ) بالظّهور مع أبنية إحاليّة معيّنة، تُختصر في : هلْ[+ ففا] دون غيرها. وذلك رغم إقرار بعض النّحاة بأنّ استلزام (هلْ) لمعنى (قدْ) ليس إلاّ عيْنَ ما يقعُ مع الهمزة من استلزام دلالات غير الاستفهام (ابن جنّي : الخصائص II : 462)، وبأنّ من الأمثلة ما يؤكّد استلزام (هلْ) لدلالات التّقرير والإنكار والتّوبيخ وغيرها. (الزّجاجي : حروف المعاني : 2.).

تدعم هذا موازاةُ أبي حيّان بين قصور (هلْ) من هذه الجهة، وقصور الهمزة عن استلزام معنى الجحْد كأحد المعاني الفروع لمعنى الإنكار المولَّد من علاقة الاستفهام بالنّفي عمومًا. فيقول : "وتنفرد (هلْ) دون الهمزة بأن يُرادَ بها الجحْدُ نحو (هلْ يقدر على هذا غيري ؟) أيْ (ما يقدرُ)، ويعينُه دخول (إلاّ) نحو (وهلْ يُجازَى إلاّ الكفورُ) (...) ولا يجوز (أزيدٌ إلاّ قائمٌ) ولا (أقام إلاّ زيدٌ) وتقول (هلْ يكون زيدٌ إلاّ عالمًا ؟)، ولا يجوز (ألمْ يكن زيدٌ إلاّ عالمًا) ولا (أليس زيدٌ إلاّ عالمًا.)." (الارتشاف III : 257.)، وهي قضيّة بقدر ما تتصل بالخصائص والعلاقات اللّفظيّة والإعرابيّة بين أدوات الإستفهام، فإنّها تلامس مباشرةً علاقاتها الدّلاليّة، لاسيّما علاقتها بالنّفي والإثبات وهي مسألةٌ نرجئ الخوض فيها إلى موضع لاحق من هذا الباب.

إلى هذه السّمات التّمييزيّة بين الهمزة و(هلْ) أضاف أبو حيّان تصدُّر الأولى لحرف العطف وامتناعه عن الثّانية، يقول : "وانفردت الهمزةُ بتصدُّرها على واو العطف وفائه وثمّ، نحو قوله تعالى (أولَمْ يسيروا) (أفَلَمْ يسيروا) و(أثُمّ إذا ما وقع)." (الارتشاف III : 258.). ويشكّل ذلك - في اعتبارنا - مواصلةً لما أقرّه صاحب الكتاب بشأن خاصيّة الرّبط في همزة الاستفهام، تلك التي اعتبرها من الخصائص المميّزة للهمزة عن (هلْ) التي "لا تُستعمل إلاّ لابتداء الكلام." (الكتاب I : 83.). كما يمثّل أحد مواضع التّفاعل والتّعالق بين همزة الاستفهام وحرف العطف، يقول في ذلك أبو حيّان "والواو والفاء المتوسّطة بين الهمزة و(لمْ) و(لمّا) تعطف الجملة التي بعدها على الجملة قبل الهمزة، ولا يجوز تقديمُها بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام نحو (هلْ ومتى)، تقول : (وهلْ) (فمتى)." (الارتشاف IV : 1861.).

وقد استتبع هذه الخاصّيّة إشكال استوقف بعض النّحاة، فالبنية الإعرابيّة لــ(3) :

3- أولَمْ يسيروا ؟

تبيّنُ أنّهُ لا يوافق تعجيم المحلّ الإنشائي التّرتيبَ الموضعيّ الحقيقيّ لعناصره، فالهمزة بدخولها على الواو تزيحها عن محلّها الأصلي، وهو المحلُّ الواوي، وتنزاح بدورها عن المحلّ الإنشائي [إ]، وقد وعى النّحاة بذلك حين عبّروا عن الإشكال في حدسٍ لغويّ عجيب باحتمال إضمار معطوفٍ عليه بين الهمزة وحرف العطف، "فقد ذهب الزّمخشري في أحد قوليه إلى تقدير معطوفٍ عليه بين الهمزة و(لمْ) أو (لمّا)، حُذِف وعُطِفَ عليهِ، وقدّر في كلّ موضعٍ ما يناسب، فتقدّر في (أولَمْ يسيروا) (أمكثوا ولمْ يسيروا)، وفي (أفَلا تعقلون) (أجَهلوا فلا تعقلون)." (الارتشاف IV : 1861-1862).

وهو فيما نرى حلٌّ يراعي أصْلاً عامًّا في العربيّة مفاده إنشاء المعاني وإيقاعها بالحروف، لاختصاص هذه بخصائص إنشائيّة فعليّة، قدْ لا يوافق ما ذهب إليه بعض الدّارسين المحدَثين من ضرورة اعتبار الهمزة مجرّد عمادٍ صوتيّ متقدّم على الجملة وسابقٍ عليها متى قصدَ المتكلّم الخروجَ عن الإخبار إلى الاستخبار (الشّاوش2001 : 798)، ذلك أنّه من وجوه "التّكلّف" الذي تحدّث عنه ابن هشام (مغني اللّبيبI : ص10) أنْ نلغيَ أصلاً عامًّا ينتظمُ معاني النّحو، وهو إنشاء المتكلّم، لنصلِحَ من أمر شذوذٍ اعترى إحدى قواعد هذا الأصل وهو تقدُّم جزءٍ من المعطوف على العاطف في (3) مثلاً.

V.2-2- تعامل مستويات النّظام النّحوي لتفعيل خصائص حرف الاستفهام :

إذا كان "النّحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مُطْلَقًا." (المفتاح : 75)، فإنّ دراسة النّحويّ "لكيفيّة التركيب" في أبنية الاستفهام – في تصوّر السّكاكي– طريق إلى تحديد الدّلالة فيها. وقد يتفاعلان فيحدث العكس. وقد حدّد مفهوم "الكيفيّة" بالتّشكّل التركيبي للبنية فيقول : "وأعني بكيفيّة التّركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك." (نفسه). وغايتنا من إيراد هذا المفهوم في سياقنا هذا النّظرُ في مدى نفاذه في الأبنية الإعرابيّة الاستفهاميّة المركَّبة بحرفي الاستفهام : الهمزة وهل، وعلاقته بتكوُّن الدّلالةِ فيها. لذلك نختبره في هذا الموضع في هذه الأبنية دون غيرها من أبنية الاستفهام.

أوقع السكّاكي حدثاً بأن بيّن أنّ الهمزة حرفٌ لطلب التصديق والتّصوّر معاً، وأنّ (هلْ) لطلب التّصديق فحسبُ، فـ "الهمزة (...) تقولُ في طلب التّصديق بها : (أَحَصلَ الانطلاق ؟) و(أزيدٌ منطلقٌ)، وفي طلب التّصوّر بها في طرف المسند إليه : (أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ ؟) وفي طرف المسند (أفي الخابية دبسك أم في الزّقّ ؟) (...) و(هلْ) من النّوع الثّاني لا تطلب به إلاّ التّصديق، كقولك (هلْ حصل الانطلاق ؟) و(هلْ زيدٌ منطلقٌ ؟)." (نفسه : 308.). إلاّ أنّ الأهمّ أثرُ اختصاص كلّ حرفٍ من حرفيْ الاستفهام بصنفٍ من الطّلب في التّشكّل الإعرابي للأبنية المركّبة بهما، ويتحدّد بأمرين : أوّلهما : امتناع تركّب البنية هل[ج] بـــ[أم] لاختصاصها بطلب التّصديق دون التّصوّر. وثانيهما : ضُعف تقديم الاسم بعدها لاقتضاء معنى التّصديق الفعلَ نفسَه دون الاسم.

ففي الأوّل يقول السكّاكي في (هلْ) أنّه "لاختصاصه بالتّصديق امتنع أن يُقال (هلْ عندك عمرو أم بشر ؟) باتّصال (أم) دون (أم عندك بشر) بانقطاعها." (نفسه : 309.)، إذ تقتضي خصائص (هلْ) الدّلاليّة باعتبارها حرفا موضوعًا لطلب التّصديق تشكُّلاً تركيبيًّا وإعرابيًّا مخصوصًا يعيّنها داخل النّظام النّحوي، تخضع له أبنيتها، من قبيل الأمثلة (4) :

(4)- أ- هل حصل الانطلاقُ ؟

ب- *هلْ عندك عمرو أمْ بشر ؟

ج- هلْ عندك عمرو أمْ عندك بشر ؟

فإذا كان المطلوب في الاستفهام أحد اثنين : الحكم على النّسبة أو تعيين أحد طرفيْها، ذلك أنّ التّصوّر حاصلٌ في كلّ الأحوال في اعتقاد المتكلّم "إجمالاً أو تفصيلاً" إذْ هو طالبٌ إمّا "تفصيل المجمل أو تفصيل المفصّل بالنّسبة." (المفتاح : 308.)، فإنّ (4 : أ-ج) جائزتان من جهة أنّ طلب المتكلّم التّصديق انطلق من تصوُّرٍ أدنى لديْه لنسبةٍ تامّة، ولكنّه متردّدٌ في حكمها بين الوقوع أو الانتفاء. وهنا تستعمل (هلْ) "لكون (هلْ) لطلب الحكم بالثّبوت والانتفاء."، (المفتاح : 309.). لذلك اعتبر الدّسوقي أنّ"

الاستفهام عن التّصديق يكون عن نسبة تردّد الذّهن بين ثبوتها ونفيها" (شروح التّلخيص II : 248.)، فالمطلوب الحكم إيجابًا أو سلبًا على تلك النّسبة، فلا مجال لتركيبها بـ (أمْ) التي تحتاج إلى "تفصيل المفصّل بالنّسبة." (المفتاح : 308.)، وهو ما يبيّنه لحْنُ (4 : ب)، إذْ يكون المطلوب تعيين أحد أطرافها، إلاّ على سبيل الانقطاع كما في (4 : ج).

أمّا الأثر الثّاني لاختصاص (هلْ) بالتّصديق، والمحدّد بملازمة (هلْ) للفعل، فللسكّاكي قراءةٌ خاصّةٌ ملخّصها أنّ "قبح (هل رجلٌ عرف ؟) و(هل زيدٌ عرفتَ ؟) دون (هل زيداً عرفته ؟)، ولم يقبح (أرجلٌ عرف ؟) و(أزيدا عرفت ؟) لما سبق أنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فبَيْنه وبين (هلْ) تدافعٌ." (مفتاح العلوم : 309.).

وتكمن أهمّية هذا القول في وضع النّحويّ يده على التّعامل بين الاشتقاق والتّصريف والإعراب والدّلالة لتحديد قواعد التّشكّل التّركيبي والإعرابي للبنية الاستفهاميّة، ذلك أنّ اختصاصات (هلْ) الدّلاليّة باعتبارها حرفا واسماً لطلب التّصديق هي التي اقتضت اختصاصها بالفعل دون الاسم، كما أنّ اختصاصات الهمزة الدّلاليّة بالتّعبير عن طلب التّصديق وطلب التّصوّر هي التي خوّلتْ دخولَها على الفعل وعلى الاسم على حدّ سواء. وهي قراءة يُنسب للسكّاكي فضلُ إماطة اللّثام من خلالها عن الغموض الذي ساد قراءات سلفه لهذه القضيّة.

أمّا الجهة الاشتقاقية والتّصريفيّة للقضيّة فتكمن في تعامل المحلّ الإنشائي [هلْ] في البنية الإعرابيّة مع الفعل الإحالي. وذلك بالنّظر إلى قدرة (هلْ) على تخصيص الفعل المضارع بدلالة الاستقبال الزّمانيّة، يقول السكّاكي في ذلك "لا بدّ لـ(هلْ) أن يخصّص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصحّ أن يقال (هلْ تضربُ زيدا وهو أخوك ؟) على نحو (أتضربُ زيداً وهو أخوك ؟) في أن يكون الضّرب في الحال." (المفتاح 309.).

اجتمعت اختصاصات (هلْ) الوظيفية : التّصريفيّة والإعرابيّة والدّلاليّة لكونها "طلب الحكم بالثّبوت والانتفاء (...) على أنّ الإثبات والنّفي لا يتوجّهان إلى الذّوات وإنّما يتوجّهان إلى الصّفات، ولاستدعائه التّخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك، وأنت تعلم أنّ احتمال الاستقبال إنّما يكون لصفات الذّوات لا لأنفس الذّوات، ولأنّ الذّوات من حيث هي هي ذواتٌ، فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال، استلزمَ ذلكَ مزيدَ اختصاصٍ لــ(هلْ) دون الهمزة بما يكون كونه زمانيًا أظهرُ كالأفعال." (نفسه 309.). فإنشاء (هلْ) الطّلبي الاستفهامي إذن مقترن وجوبًا بالأحداث، إذْ هي استفهام عن ثبوتها أو انتفائها في الزّمان، لاسيّما إذا ما عُجّم الحدث في المستوى التّصريفي بفعل مضارع، إذْ تشحنه بدلالة الاستقبال. ومعلوم أنّ الدّلالات الزّمانيّة ممّا اختصّت به صفات الذّوات لا الذّوات أنفسها. و"لذلك كان قوله عزّ وجلّ (فهلْ أنتمْ شاكرون ؟). أدخل في الإنباء عن طلب الشّكرِ من قولنا (فهل تشكرونَ ؟) أو (فهلْ أنتم تشكرون ؟) أو (أفأنتم شاكرون ؟)، لما أنّ (هل تشكرون ؟) مفيد للتجدّد، و(هل أنتم تشكرون ؟) كذلك، و(أفأنتم شاكرون ؟) وإن كان ينبئ عن عدم التّجدّد، لكنّه دون (فهل أنتم شاكرون ؟)، لما ثبت أنّ (هلْ) أدْعى للفعل من الهمزة، فتركُ الفعلِ معهُ يكون أدْخلَ في الإنباء عن استدعاء المقام عدم التّجدّد، ولكوْنِ (هلْ) أدعى للفعل من الهمزة، لا يحسُنُ (هل زيْدٌ منطلقٌ ؟) إلاّ من البليغ."(نفسه : 309).

فإذا ما قُدّمَ الاسم ضعُفت الدّلالة الزّمانيّة المقترنة بالحدث أساسًا في هل[ج]، بل وضعفت الدّلالة الحدثِيّة نفسها، فتضعف بذلك اختصاصات (هلْ) الدّلاليّة. فالطّلب كائن بـــ (هلْ) في المحلّ الإنشائي، والحكم بالثّبوت أو الانتفاء واقعٌ على الفعل في مواضع الإحالة، فلا يحصل طلب الحكم من متكلّمٍ في هذه البنية إلاّ باجتماعهما (هلْ والفعل)، ويضعف ذلك بحسب درجة الفصل بينهما كما بيّن السكّاكي من خلال الأمثلة : (5)

(5)- أ- هلْ تشكرون ؟ +

ب- هلْ أنتمْ تشكرون ؟ ±

ج – أفأنتم شاكرون ±

د – فهلْ أنتم شاكرون ؟ –

فكلّما اتّجهنا تنازليًّا من (أ) نحو (د) دلّ التشكّل اللّفظي والتّركيبي لـــ هل[ج] على إضعاف العنصر الحدثي في البنية الاستفهاميّة ومن ثمّ إضعاف الوظائف الإنشائيّة لـــ (هلْ) بشكلٍ من الأشكال.

ينطبق ذلك بدرجة أقلّ على أ[ج]، ذلك أنّ الهمزة "تدخل على الاسم والفعل إلاّ أنّها بالفعل أولى، من حيث أنّ الاستفهام لمّا كان طلب فهم الشّيء استدعى في المطلوب، وهو فهم الشّيء لا حصوله، وهو الجهل به، لامتناع طلب الحاصل، فما كان سبب الجهل به وهو كعدم الاستمرار، أمكن فيه، كان باستفهام أوّلاً والفعل لتضمّنه للزّمان الذي أبدًا في التّجدّد." (مفتاح العلوم : 114).

فإذا كان شرط المستفهَم عنه هو الجهل به، لامتناع طلب الحاصل، فإنّ غير الحاصل هذا ممكن الحصول، إذْ من خصائص المطلوب أبدًا الإمكان. وهو معنى انتشار الشّحنة الإمكانيّة (±) في [حجا (حا$_2$)] كما بيّنّا، ومن شروط العنصر الإحالي في (حا$_2$) أنْ تحتَملَ خصائصُهُ التّصريفيّة والاشتقاقية والإعرابيّة هذه الشّحنة، لذلك استُدعِيَ الفعل لاقتران الحدث بالزّمان فيه وقدرته على الإيفاء بدلالة عدم الاستمرار أو التّجدّد الزّمانيّة التي تحتمل ثقل الحكم بالثّبوت أو الانتفاء إذْ أنّهما "لا يتوجّهان إلى الذّوات وإنّما يتوجّهان إلى الصّفات." (نفسه). لذلك أضاف أبو حيّان قوله : "فإنْ ولِيَ الاسمُ همزةَ الاستفهام نحو (أزيدٌ قام ؟) فالمختار حملُه على إضمار فعلٍ تقديره (أقام زيدٌ قام ؟)." (ارتشاف الضّرَب : III : 1322).

يدعم ذلك ما انتهينا إليه في باب سابق من أنّ التّنْبير الدّلالي الإعرابي للفعل في أبنية الاستفهام لا يمكن أن يكون إلا تكرارا للبنية المقوليّة الحدثيّة الأساسيّة [حجا (حا)] يتبيّنُ من خلاله سيطرتُها على الاشتقاق والتّصريف والإعراب، فهي محور الدّلالة التي تفرض عموم البنية الإعرابيّة المجرّدة [ففا (مف)] على مختلف الأبنية النّحويّة بما فيها أبنيَةُ الاستفهام.

2.V-3- الخصائص التّمييزيّة لحرف الاستفهام عن حرف الجواب :

إذا كان لهمزة الاستفهام فواصلُ تميّزها عن قسيمتها ضمن المجموعة نفسها، أي عن ثاني حرفيْ الاستفهام (هل)، فلا بدّ أن تكون الفواصل بين حرف الاستفهام وحرف الجواب أبعَدَ، ونفترض منذ البداية أنّها تكمن في أحياز عمل كلٍّ منهما أو في المقولات التي يعجّمانها، فلئن كان حرف الاستفهام إيقاعًا لنفس عمل الاستفهام (المقتضب IV : 202.)، ومعنى ذلك أوضحه من المتأخّرين ابن يعيش (ت 643 هـ) في قوله : "إذا قلت (أستفهمُ) كان عبارةً عن طلب الفهم، وإذا قلت (أقام زيدٌ ؟) كان نفس الطّلب، فلمّا افترق معناهما افترق حكمُهما، فافهمه، ففيه لطف." (ابن يعيش : شرح المفصّل VIII : 7.)، فإنّ حرف الجواب اعتُبر لدى بعض نحاة هذه المرحلة "أقلّ ما يتركّب منه الكلام". (ارتشاف الضّرب I : 412.)، فقد رأوا "أنّ اللّفظة الواحدة وجودًا أوْ تقديرًا قد تكون كلامًا، إذا كانت قائمة مقام الكلام، وجَعَلَ من ذلك نعَمْ ولاَ في الجواب." (نفسه). أمّا (نعمْ) فهي "لإعلام مستخبِرٍ، فتقولُ (هل جاء زيدٌ ؟) فيقول (نعم) أي جاء (...) ففي الموجب والسّؤال عنه تصديق للثبوت، وفي النّفي والسّؤال عنه تصديق للنّفي، وزعم بعضُ النّحاة أنّ (نعم) تكونُ حرف تذكير لما بعدها، ولذلك وقعت صدر الجملة بعدها نحو قوله : (نعم هذه أطلالهم.)." (نفسه III : 261.).

فـ(نعَمْ) حرفٌ دالّ على الإيجاب يختصرُ القسمَ الأشدّ تجريدًا وفقرا من الدّلالة في اللّغة وهو الشّحنة الوجوديّة الإيجابية من [∃]. أمّا بلى فهي "للإيجاب لما بعد النّفي مستفهَمًا أو غير مستفهَم. (المفتاح :122.). وقد يكون حدّ أبي حيّان أشدّ دقّةً في قوله : "(بلى) تثبتُ النّفيَ المجرّدَ، تقول (ما قام زيدٌ)، فإن أردت تصديقهُ قلتَ (نعم) أو تكذيبهُ قلت (بلى)، وتثبتُ النّفيَ المقرونَ بأداة الاستفهام سواءً أردتَ الاستفهامَ عن حقيقة النّفي أم أردتَ التّقريرَ، فإذا أردت تصديقهما قلتَ (نعم)، وإن أردتَ تكذيبهما قلتَ (بلى). أجرت العرب التّقرير مجرى النّفي، قال تعالى (ألستُ بربّكمْ ؟ قالوا : بلى) أجرى (ألستُ) مجرى (لستُ) فأُجيبَ ببَلى." (ارتشافIII : 261.). فـ (بلى) حرف جواب وُضعَ لنقْضِ النّفي وتكذيبه، لذلك "لا يقع إلاّ بعد نفي في اللّفظ أو المعنى، ومعناها ردّه سواءً كان مقرونًا به أداةُ الاستفهام أوْ لمْ يكنْ." (البحر المحيط : 437).

فإن كانت (نعَم) للتصديق مختصرةً لقسم الوجوب من الشّحنة الوجوديّة المسيّرة لـ[ححا] الإحاليّة، منتظمةً ضمن علاقة استلزام بالاستفهام المتولّدة عنه، فإنّ (بلى) أيضًا للوجوب من جهة كونها نفيًا لنفيٍ سابقٍ في الاستفهام الذي وردت جوابًا له، أي سلْبًا سالبًا لسلبٍ سابقٍ عليه، بما يجعل العلاقة بين الاستفهام وجوابه بـ (نعم) أوْ (بلى) على الشّكل التّالي :

(6)- هل جاء زيدٌ ؟ ⟵ (6 أ) : نعم جاء زيدٌ.

[± ففا] [+فـفـا ؟] ⟵ [+ ف فا]

(7)- أ ما قام زيدٌ ؟ ⟵ (7أ) : بلى قـــام.

[± ففا] [– فـفا] ⟵ [+ فـــفا]

فوجوب الجواب [+] يقتضي أحد اثنين : إمّا انخزال البنية الإحاليّة في السّؤال السّابق له إلى شحنة الوجوب، ويكون ذلك عن طريق خلوّ الشّحنة الوجوديّة الإحاليّة في هذا السّؤال من أيّ وسمٍ لفظيّ، فيكون الوجوب معطًى جاهزًا في الإحالة، يتدعّم في الجواب بتعجيم الوجوب بـ (نعم)، أو يكون بوسمِ هذه الشّحنة بأحد ألفاظ النّفي، فيتمّ تفاعلها مع الشّحنة الاستفهاميّة الإمكانيّة المصنّفة أساسًا في غير الواجب (الكتاب I : 99.)، ممّا يولّد إمكانيّة صياغة الجواب بلفظ يفي بهذا التّفاعل الحاصل من الأساس داخل عمل السؤال نفسه، لذلك أقرّ الواضع حرف الجواب (بلى) لهذا الضّرب من الأسئلة المركّبة بشحنتيْ الإمكان والسّلب معاً.

نتبيّن من ذلك حركةً استلزاميّة تشارطيّة تستلزم فيها (6) : (6أ) دون (7أ). وتستلزم فيها (7) : (7أ) دون (6أ) في حالة اختيار المتكلّم شحنة الوجوب لجوابه. وبالمقابل يستلزم الجواب الواجب ضربًا من السّؤال دون غيره، وهي حركة تشارطيّة تستكمل الحركة الشّرطيّة الأولّيّة في بنية السّؤال. وذلك من خلال انخزال [ححا] إلى الشّحنة [±] في السّؤال، وانتشار هذه الشّحنة في حركة مشارطة ارتداديّة في [ححا] الإنشائيّة و[حا$_2$] الإحاليّة.

إنّ اللّغة عن طريق هذه الحركة التي تتركّز حول تشكّلات هذه الشّحنة وتفاعلاتها وتسييرها للأبنية الاستفهاميّة وأجوبتها الخبريّة " تتجه دلاليّا إلى صمت الشّحنة غير الموسومة بضوضاء اللّفظ." (الشّريف 2002 : 517.).

أمّا (كلاّ) فهي حرف الجواب المخصّص للرّدّ. (ارتشاف الضّرب III : 262). ومذهب الخليل أنّها "حرف ردعٍ وزجرٍ." (نفسه). ويختصرُ هذا الحرف القسم الثّاني من دلالة الشّحنة الوجوديّة الأبسط وهو السّلب.

من جهةٍ ثانيةٍ فإنّ وظيفةَ الاختصار التي تضطلعُ بها حروف الجواب لم تكفِ- في رأي النّحاة- لتضمينها معنى (أفعلُ) على غرار حرف الاستفهام وحروف المعاني عمومًا، بل إنّ النّحويّ الأندلسيّ ذهب إلى مخالفة من قال باختصارها للإسناد فيقول : " وأقلّ ما يتركّب الكلام من جزءين ملفوظ بهما أو مقدّرين أو ملفوظ بأحدهما خلافا لابن طلحة، إذ زعم أنّ اللفظة الواحدة وجودا أو تقديرا قد تكون كلاما، إذا كانت قائمةً مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب، والصّحيح عندي أنّ الكلام هو الجملةُ المقدّرةُ بعدهما لا واحدةً منهما." (نفسهI : 412.).

فأصلُ (6 أ) هو (8) : نعم [جاء زيدٌ]

Ø

+ [فـــ فا]

Ø

يكون بذلك مَردُّ إخراج النّحاة مجموعة {نعم، بلى، كلاّ...} من دائرة الفعليّة الإنشائيّة رغم شعورهم بوظيفة الاختصار التي تضطلع بها، إنّما هو تحقّقُهمْ من أنّ تنفيذ هذه الوظيفة يقع على ما يسبق الكلام ويسيّره، وهو الشّحنة المسيّرة للبنية الإحاليّة في الجواب [∃]، إذْ تختصر هذه الحروف شحنة الإيجاب أو السّلب الموجّهة للكلام وليس الكلام نفسه [ففا]. بل إنّ معناها - كما بيّن الأستاذ الشّريف- "أفقر من معنى (أفعلُ) لكونه معنى الشّحنة الوجوديّة التي لـــ(أفعلُ) فهي معنى (أفعلُ) أيْ هي الفعل نفسه." (الشّريف 2002 : 521.)، فهي تختصر الشّحنة المنتشرة في (أثبتُ) أوْ (أنفي) ذاتها ولا تختصرهما ذاتيْهما أوْ تختصرُ [ففا] الإحاليّة. فالأصحّ التّحليل التّالي :

(8)	نعم	جاء	زيدٌ.
	[+ أثبتُ	فـــ	فا]
	[+ حجا	(حـــــــا$_2$)]	

يخالف ذلك ما ذهب إليْه تنيار من اعتبار حروف الجواب ضرباً من الجملة أوْ هي "جميْلةٌ "phrasillion" (tesnière 1966 : 96-95)، وقد بيّن أ. الشّاوش أنّ "في هذا الحلّ ما فيه من القــــول بالمنزلة بين المنزلتيْن والإخلال بمبدأ التّفاصل في تصنيف الوحــــدات اللّغويّة (...) ويضيف إلى أشكال الجمل شكلاً يُثْقِلُ شبكة التّصنيف". (الشّاوش 2001 : 821) كما اعتبرها بلومفيلد (Bloomfield : LeLangage : 1970 163-167) جملةً تخرج عن الشّكْل "الغالب" للجملة مدرجًا إيّاها ضمن معوّضات الجملة (الشاوش 2001 : 822).

ما الفرق إذن بين حرف الجواب المختصر لمعنى كلّ الكلام وبين حرف الاستفهام الموقع إنشاءً معنى الاستفهام نفسه ؟

ليس الفرق– في رأينا – سوى في اتّجاه الحركة الشّرطيّة التّشارطيّة للبنية الحَدَثيّة الوجوديّة المقوليّة [∃ححا] ذاتها، إذْ تنخزل [∃ححا] الإحاليّة المصدَّرة بأحد حروف الجواب إلى معنى [حجا] الإنشائيّة، فتُختصر فيها، أمّا مع حرف الاستفهام فلا تُختصَرُ [∃حجا] الإحاليّة في معنى [∃ حجا] الإنشائيّة، وإنّما تقع تحت إسقاطها العامليّ، يقول الشريف في ملخّص ذلك أنّ الفرق هنا "إنّما هو الفرق بين [∃ حجا] الإحاليّة الذّائبة في شحنة [∃ حجا] الإنشائيّة (نعم، بلى..) وبين [∃ حجا] الإحاليّة الواقعة في حيّز عمل [∃ حجا] الإنشائيّة {يا، همزة...}" (الشّريف 2002 : 521.).

V. 4.2. توليد العلاقات لدلالة اسم الاستفهام على كونه الماهيّ لا الإنشائيّ :

بعدما اختبرْنا درجات تنفيذ المقولة الحدثيّة الإنشائيّة في حرفيْ الاستفهام، ثمّ في حروف الجواب الملازمة لها ضمن سلسلة التّخاطب، يبقى علينا معاينة تنفيذها فيما درج لدى النّحاة من أسماء "واسمة" لمعنى الاستفهام.

أرجع معظم النّحاة - ومن بينهم السكّاكي وأبو حيّان في هذا السّياق - البناءَ في الأسماء إلى تضمُّنها معاني الحروف (المفتاح :143)، وتنشأ علاقة التضمّن هذه بين الاسم والحرف عن عموم هذه الأسماء وإبهامها. فمثلاً "(ما) مبهمة في كلّ شيء." (البحر المحيط : 640.)، وقد اعتُبِرت هذه الأسماء المتحرّكة نحو خصائص الحرف - في استشرافٍ لنتائج النّحاة - "أسماء مُمْكنةً" (الشّريف 2002 : 1086). فأسماء الاستفهام إذن تقع على أحياز من خطّ المسترسل الواصل بين الاسم والحرف، وهو ما يقرّبها من "الإنشاء".

وقد أورد السكّاكي أنّ (ما) سؤال عن الجنس عموما، وأنّ (مَن) سؤال عن الجنس من ذوي العلم، ومثّل لذلك بأمثلة في قوله، "وأمّا (ما) فللسؤال عن الجنس، تقول (ما عندك ؟) بمعنى (أيّ أجناس الأشياء عندك ؟) وجوابه : (إنسان أو فرس أو طعام) (...) أو عن الوصف : تقول (ما زيدٌ ؟) و(ما عمرُو ؟) وجوابه : (الكريم أو الفاضل وما شاكل ذلك)" (المفتاح 310.).

فإذا نظرنا في أجوبة (9) :

(9)- أ- ماعندك ؟ ⟵ (10) – أ- إنسان / فرس / طعام / ...

ب- مازيدٌ ؟ ⟵ ب- الكريم / الفاضل / ...

فإنّ الملاحظ أنّ محلّ (ما) هو المبتدأ أو الخبر في (9). وكذا (مَنْ) في الأمثلة (11) : (نفسه : 311) :

(11)- أ- مَن جبريل ؟ ⟷ (12)- أ- أبَشر هو أمْ ملَك أمْ جنّيّ ؟

ب- مَن ربّكما يا موسى ؟ ⟷ ب- أملَك هو أمْ جنّيّ أمْ بَشر ؟

فالمبيّن من علاقات التّكافؤ الدّلاليّ لــ (9 : أ- ب) و(11 أ - ب) أنّ (ما) و(منْ) تجسّدان دلاليّا معنى الاسم الحادث وإعرابيّا محلّ المبتدأ أو الخبر من محلاّت الإحالة. وقد يتّضح موضع اسم الاستفهام أكثر من البنية الإعرابيّة الاستفهاميّة في أمثلة أبي حيّان (الارتشافII : 1029) :

(13)- أ - مَن قام ؟

ب- مَن يقوم ؟

فقد تقدّمت (مَن) في (13 : أ- ب) إلى محلّ المبتدأ لما يمكن أن يجسّده ملؤُها لمحلّ [فا] من [إ∃ ففا (مف)] – الذي يُعتبَر محلاّ يقع فيه العنصر الماهيّ (الشّريف 2002 : 836.) - من إشكال في البنية [يفعل مَنْ] : ذلك أنّ إمكان (مَنْ) في (قام مَن ؟) أو (يقوم مَن ؟) يطغى على وجوب الفعل الذي يُفترضُ - باعتباره العامل المقدّم– أن يفيض تعيينًا [1] على محلّ الإنشاء الرّئيسي [إ]. فعمل الوجوب في الإمكان

1) انظر مفهوم الفيضان التّعييني (الشّريف 2002 : ص – ص 1068 – 1081).

ينتج إمكانًا، وبذلك سنكون "بإزاء بنية تتطلّب الإثباتَ بالفيضان التّعيينيّ ومهدّدة باللاّإثبات النّاتج عن عمليّة الاختزال البنيوي الشّحْنيّ" (نفسه : 1087).

أدّى ذلك بالنّحاة إلى التّنصيص على ضرورة تقديم اسم الاستفهام مع الفعل أو مع الاسم. يقول أبو حيّان : "ويجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام نحو (أين زيدٌ ؟)." (الارتشاف III : 1106.).

لكن بالنّظر مليّا في علاقات (9) و(11) و(13) التّشارطيّة تتحدّد الدّلالة المحليّة والعامليّة والشّحْنيّة لـــ (ما) أو (مَنْ) من المحلّ الذي تقع فيه. وحسب المبدأ الذي حدّده النّحاة : (أقام زيدٌ قام ؟) (الارتشاف III : 1323.)، فإنّ الواحدة منهما تكتسب من محلّها داخل البنية الإعرابيّة دلالةَ الفاعليّة المحليّة ودلالة "المرفوعيّة" العامليّة. كما تكتسب منه الدّلالة الدّنيا لماهية الاسم وهي "الحَادثيّة" ومقولاتها الصّرفيّة الأساسيّة : الجنس والعدد "في صورة عامّة غير معيّنة، أي لا يعيّن المذكّر من المؤنّث ولا المفرد من الجمع". (الشّريف 2002 : 842).

إلاّ أنّ (مَنْ) تكون أكثر تمكّنًا مقوليًّا من حيث دلالتها على العاقل، فقد أكّد النّحاة - وأبو حيّان من بينهم - على أنّ "(مَنْ) تقع على من يعقل من مفرد ومثنّى ومجموع، كان وجودًا أو معدومًا متوهّمًا..." (الارتشافII : 1034.). كما أكّدوا أنّ (ما) "لما لا يعقلُ" (نفسه 1034.)، لكنّ النّحاة أنفسهم اختلفوا بين دلالتها على غير العاقل، واشتمالها على العاقل، فقد "ذهب أبو عبيدة وابن درستويه ومكّي بن أبي طالب، ومن المتأخّرين ابن خروف إلى أنّها تقع على آحاد من يعقلُ، وادّعى ابن خروف أنّه مذهبُ سيبويه. وقال ابن مالك : إنّ (ما) في الغالب لما لا يعقل. وزعم السّهيلي أنّها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة وهي قرينة التّعظيم والإبهام (...) وقال ابن مالك إنّ (ما) تقع على ما لا يعقل مع مَن يعقل (...) ولصفات مَن يعقل" (نفسه II : 1034- 1035).

يُضعف هذا الخلاف شحن (ما) المقولي بـــ (غير العاقل) فحسب إذْ عبّرتْ أيضًا في اللّغة عن العاقل كما قدّم النّحاة. لذلك نذهب إلى دعم القول كون (ما) لا تدلّ على غير العاقل كما يُتوهّم، لأنّ العاقليّة ليست من المقولات التي تكون بالمحلّ بفعل الصّرف. (الشّريف 2002 : 1086) وإنّما تأخذ من المحلّ [فا] في البنية الصّرفيّة دلالة الماهيّة العامّة، أي الجنس والعدد بلا تحديد.

خاتمة الفصل الثّاني :

نخرج ممّا قيل بجملة من الاستنتاجات أهمّها :

1- أنّ اختصاص (هلْ) بطلب التّصديق : أي بطلب المتكلّم الحكمَ على نسبةٍ في اعتقاده بالثّبوت أوْ الانتفاء هو الذي يلزمها بالشّكل هلْ [ففا]، دون هلْ [(...) أمْ (...)].

2- أنّ تعاملَ الإعراب والتّصريف في هلْ [ففا] يقتضي التّركيب الفعليّ من حيث قدرة الفعل على الإيفاء بالدّلالة الحدثيّة والزّمانيّة التي يقتضيها طلب الحكم بالثّبوت أو الانتفاء، وينطبق ذلك على الهمزة بدرجة أضعف لقدرتها على تأدية طلب التّصوّر والتّصديق على حدّ سواء.

3-أنّ إدراك السّكاكي في هذه المرحلة لهذا التّعامل بين مستويات النّظام في تحديد خصائص حرف الاستفهام النّحويّة والدّلاليّة يوقع حدثا في معالجة هذه القضيّة ويدعم افتراضاتنا بتشارط البنيتين الإعرابيّة والدّلاليّة لعمل الاستفهام.

4- أنّ الفرق بين حرف الاستفهام الموقِع لمَعنى الاستفهام وحرف الجواب الملخّص لمعنى الكلام بعده، إنّما يكمن في اتّجاه حركة البنية المقوليّة الوجوديّة، إذْ يتّجه حرف الاستفهام إلى استيعاب [حما] الإحاليّة داخل حيّزه العامليّ، في حين تتّجه [حما] الإحاليّة المصدَّرة بـــ {نعم...} إلى الانخزال إلى معنى حرف الجواب.

5- أنّ (ما) و(مَن) اسمان وُضِعا للتعجيم الماهيّ، إلاّ أنّ (ما) أمْكَنُ في الدّلالة على الماهيّة لعمومها، فهي العنصر الماهيّ العامّ. أمّا (مَنْ) فيغلب عليها التّقيّد بدلالتها المقوليّة على العاقل دون غيره.

6- أنّ (ما) و(مَن) ليستا اسميْن للاستفهام لقصورهما من حيث البنية الصّرفيّة الاشتقاقيّة الاسميّة عن ملْء موضع شحنة الإمكان [±] في [إ]، فليستا أكثر من تعجيم لـــ (فا) أوْ (مف) من [± إ ∃ ففا (مف)] تعبّران عن الشّحنة [±] وفق قواعد الفيضان التّعييني والاختزال الشحني البنيوي، ولكنّهما لا تملآن محلّها، يدعم ذلك أولَ قراءة لخصائص اسم الاستفهام النّحويّة في العربيّة، القائلة بضرورة إضمار حرف الاستفهام مع اسمه. (الكتاب I : 98.).

7- أنّ استعارة النّحاة لمفاهيم المنطق ومناهجه تُعَدُّ ضابطًا فاعلاً في مراقبة صرامة القاعدة النّحويّة، فمصطلح (الجنس) مثلا المُثْقَل بالأقيسة المنطقيّة لا يمكن إلاّ أن يكون توجُّهًا منهجيّا نحو الصّياغة العلميّة النحوية لخاصّيّتيْ العموم والإبهام في اسم الاستفهام، ناهيك عمّا يمكن أن يختزله مفهوما "الوجود والعدم" من خصائص مقوليّة شحْنيّة لمختلف معاني الكلام.

V -3- الفصل الثالث :
الثابت في علاقات الاستفهام

تبيّنا ضمن تمشيّات النّحاة في الفصلين السّابقين تمَثُّلهم لقضايا العمل في الاستفهام، واختبارهم لدرجة تنفيذ ألفاظه حروفا وأسماءً للقوّة الحَدثيّة الإنشائيّة العامليّة ضمن أبنيتها التّصريفيّة والاشتقاقية والإعرابية، لننتهي إلى استئثار حرف الاستفهام وحده بهذه القوّة وملء المحلّ الحدثي الإنشائي الاستفهامي [± أستفهمُ]. يمهّد كلّ ذلك إلى ضرورة تبيُّن تصوّراتهم حول دور هذه الخصائص النّحويّة في عقد علاقات الاستفهام الإعرابيّة والدّلاليّة. وغايتنا في ذلك الكشف عن خلفيّاتهم النّظريّة والمنهجيّة.

لذلك خصّصنا هذا الفصل لمحاصرة ما بدا "ثابتًا" من علاقات الاستفهام تحكمه قواعد نحويّة إعرابيّة أو مقوليّه أو دلاليّة صارمة، ونحاول في مبحث أوّل منه معالجة علاقات الاستفهام داخل أبنيته التّصريفيّة والإعرابية والدّلاليّة ذاتها، لنتحولَ في مبحث ثانٍ إلى العمل على ما جمعه بأبنية مغايرة ضمن علاقات نحويّة تخضع بدورها – إلى حدٍّ مّا – إلى قواعد ثابتة.

فالإشكال المطروح في هذا السّياق : إلى أيّ مدى يمكن الجزمُ بصرامة قواعد نحويّة مّا في ثبات علاقات الاستفهام ؟ وإن صحّ ذلك، ما علاقات الاستفهام الخاضعة لهذه القواعد ؟

V-3-1- علاقات الاستفهام الدّاخليّة : الثّبات والاسترسال :

V-3-1-1- بناء اسم الاستفهام : العلاقة بين الاشتقاق والإعراب :

تبيّن من خلال قراءتنا لنصوص النّحاة أنّ اسم الاستفهام يُبنى لتضمّنه معنى حرف الاستفهام، ولا يُبنى لغير ذلك، (ابن جنّي : الخصائص II : 82.)، فليس البناءُ إذنْ ناتجا عن مشابهة الحرف - أيّ حرفٍ - وإنّما الحرف المؤدّي لأحد معاني الكلام، إذْ كان انعقاد هذه العلاقة على المعنى لا على اللّفظ، لذلك استقرّ مع النّحاة المتأخّرين

أنّ من المبنيّاتِ الأسماء "ما يتضمّن معنى حرف الاستفهام أو الجزاء ما عدا (أيّا)، أو معنًى غير ذلك." (مفتاح العلوم : 78.).

والمبيَّن أنّ علاقة التّضمُّن التي تضمّ اسم الاستفهام إلى الحرف تقع على معنى الفعل فيه، إذْ ثبت لدى النّحاة أنّ معنى الكلام يقوم على معنى (أفعلُ)، وأنّ معنى الاستفهام يتحدّد لدى النّحاة بفعل المتكلّم (أستفهمُ)، فإذا كان المعنى فعليّا يمثِّلُ الحدثَ الإنشائيّ للمتكلّم، فإنّ عمل الفعل في الفعل ممّا لا يُجوّزه النّحاة في إجراء العلاقات العامليّة، لذلك اضطلع الحرف باختصار هذا الحدث واختزانه، لما يختصّ به من خصائص اشتقاقية وتصريفيّة وإعرابيّة. وقام الاسمُ الذي يتضمّن معناه الحَدثيّ الفعليّ الإنشائيّ مقامه، لذلك لزِمَ أن يُبْنى.

ولذلك أيضا استقرّ النّحاة المتأخّرون في علاقة اسم الاستفهام المبنيّ بحرفه على التّضمّن والتّشارط، إذْ تُخبر هذه العلاقة عن المعنى الحَدثيّ الفعليّ الإنشائيّ في طرفيْها، وتُجاوِز علاقة المشابهة اللّفظيّة المفتقرة إليها. من أجل ذلك اكتفى أبو حيّان بما حدّده الفارسي من موجبات بناء الاسم، لإيفائه بالفصل بين المَبنيّ بموجب المشابهة اللّفظيّة للحرف، وبين المبنيّ بموجب تضمُّن معنى الكلام، أيْ معنى الفعل الإنشائيّ المختصَر بالحرف، يقول : "والأسماء أكثرُها معرب والموجِب للبناء عند الفارسي شبَهُ الحرف كالمضمرات أو تضمُّن معناه كأسماء الشّروط تُضمَّن معنى (إنْ) وأسماء الاستفهام تضمّنتْ معنى الهمزة." (الارتشاف I : 315.).

ظهر إذن أنّ خصائص الدّلالة الاستفهاميّة تقتضي استرسال أقسام الكلام وتداخُلَها، فالحرفيّ في الاستفهام ليس بالضّرورة من حيث الاشتقاق حرفا، وبذلك فإنّ المحلّ الفعليّ أو الاسميّ في الإعراب ليس بالضّرورة فعلا أو اسماً، بمعنى أنّه إذا كان المحلّ الإنشائيّ فعليّا في الاستفهام أو غيره، فلا يعني أن يُعَجَّم فقط بفعلٍ، فإنّه في الاستفهام (أو الشّرط أو غيرهما) يُعجَّم بحرفٍ يتضمّنُ معنى الفعل ويختصره وينوب عنه، بل إنّه ينوب عن جُملٍ بأسرها كما بيّن النّحاة (ابن جنّي : الخصائص II : 274).كما يتضمّن معناه الاسمُ، فعناصر المجموعة {مَن، ما، ...} أسماء، لكنّها قد تكون "حرفيّة" أو "فعليّة" من جهة تضمُّنها لمعنى الحرف المتضمّن لمعنى الفعل الحدثيّ الإنشائيّ.

مقتضى ذلك أنّ عناصر هذه المجموعة اسميّةٌ حرفيّةٌ فعليّةٌ تحكي استرسال المقولات المسيطرة على أقسام الكلام الثّلاثة : الاسميّة والحرفيّة والفعلية. فلا يمكن استيعاب ظاهرة بناء الاسم في الاستفهام إلاّ إذا ميّزنا بين الحرف والحرفيّة والاسم والاسميّة والفعل والفعليّة، ذلك أنّ الدّلالة تقتضي استرسال هذه المقولات، والرّبطَ بين الاشتقاق والإعراب في تعاملها، إذ لا يكون "العنصر في المعجم اسما أو فعلا أو حرفا إلاّ بتعاملٍ معيّن بين الاشتقاق والإعراب في تنفيذ هذه المقولة أو تلك" (الشريف 2002 : 353.) لذلك يمكن تفسير تقديم العنصر من العناصر {مَن، ما، كيف..} في البنية الإعرابية رغم احتلالها للمحلّ [فا] أو [مف] من البنية [إ∃ ففا (مف)]، ويمكن فهم ربط هذه العناصر بمعاني الكلام، وخصوصا في الاستفهام، رغم توصّلنا إلى نأيها تماما عن الاستفهام من حيث الدّلالة والإعراب. (راجع المبحث V-2-4).

V-3-1-2- مشارطة أ[(..) أم (..)] لـــ [أيّ (..)] :

افترضنا أنّ خصائص الدّلالة في الاستفهام تقتضي صنفين من العلاقات : علاقات ثابتة وعلاقات متحوّلة، وقد تبيّنا صنفا من العلاقات الدّاخليّة الثّابتة في الاستفهام تجمع أبنية الاشتقاق بالإعراب في الاستفهام، وننفذ في هذا الموضع إلى صنفٍ ثانٍ من العلاقات يجمع الأبنية المقوليّة والدّلاليّة بالإعراب، فقد بيّن النّحاة منذ مراحلَ مبكّرة من النّظريّة النّحويّة القديمة أنّ الشّكل أ[(...)أم(...)] هو الشّكل الأعمّ والثّابت في الاستفهام إذ يستوعب جميع تشكّلات الدّلالة الاستفهاميّة (ن : المقتضب III : 289-290.).

وقد أكّدوا على علاقة التّكافؤ التي تجمع هذا الشّكل بالشّكل [أيّ (...)] استنادا إلى خاصّيّة التّعيين التي يشترك فيها الشّكلان، وواصل السكّاكي ذلك ليُبيّن أنّ "(أمْ) للاستفهام وطلب الجواب عن أحد ما يُذكر على التّعيين في العطف كنحو (أزيد عندك أم عمرو ؟)، ولذا لا يصحّ جوابها إلاّ **زيد** وعمرو، أيّهما كان، ولها مدخلٌ في معنى (أيّ) تارة وتسمّى متّصلة، وعلامتها إفراد ما بعدها." (المفتاح العلوم : 119)، وجاراه في ذلك أبو حيّان النّحويّ حين اعتبر أنّ (أمْ) "المتّصلة تسبقها همزة، ويصلح موضعها لـــ(أيّ)، ولذلك يُبدل ما دخلتْ عليه من (أيّ)، تقول : (أيَّهم ضربت ؟ أزيدًا أم عمرا أم خالدًا ؟) و(أيَّهما ضربت أزيدًا أم عمرًا ؟) وجواب (أمْ) المتّصلة التّعيينُ." (الارتشاف VI : 2006.).

يعتبر السكّاكي بذلك أنّ معنى المثال (1) المركّب بـ (أمْ) المتّصلة يتحدّد بـ : (2)

(1) أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ⟵⟶ (2) أيّهما عندك ؟

وهي علاقة تكافؤ دلاليّ أقرّها سيبويه والمبرّد (المقتضب III : 291). أمّا أبو حيّان فقد صاغ هذه العلاقة صياغةً إعرابيّة، أوْ هو كشف عن طبيعتها الإعرابيّة بإبراز العلاقة النّحويّة البَدليّة التي تجسّدها، ذلك أنّ الشّكل أ[(...)أم(...)] يمكن أن يرِد بدَلا لمبْدلٍ منه على الشّكل [أيّ (...)] كالآتي :

(3)–أ– [أيَّهم ضربت] : [أزيْدًا أم عمرًا أم خالدًا ؟]

ب– [أيَّهما ضربت] : [أزيدًا أم عمرًا ؟]

مبدَل منه بدل

فالعلاقة البدليّة بين أجزاء [3 : أ– ب] ليست سوى أحد التّشكّلات الإعرابية للعلاقة التّشارطيّة التي تجمع الشّكلين الاستفهاميّيْن أ[(...)أم(...)أم..] و[أيّ (...)] لاشتراكهما في إفادة طلب التّعيين، فليْس الأوّلُ سوى معنى للثّاني، والعكس أيضا صحيح. لكنْ ألا ينتقضُ بذلك ما قدّمنا وقد تبيّنّا خُلُوَّ عناصر المجموعة {مَن، ما، أيّ...} من معنى الاستفهام في أصل الوضع ؟

يحوجنا ذلك إلى التّذكير بما توصّل إليه النّحاة بشأن حرف الاستفهام، من جهة كونه اللّفظ الوحيد المختصر لفعْل المتكلّم الإنشائي الاستفهامي، فمجموعة أسماء الاستفهام غير متأصّلةٍ في الاستفهام، وإنّما هي دخيلةٌ على الهمزة فيه، ولا يمكنُ أن توضعَ موضعَها، وقد بيّن النّحاة ذلك. (المقتضب II : 61.).

وظّف أبو حيّان إذن نظريّة سابقيه في التّعبير عن الثّوابت في علاقة حرف الاستفهام في أ[(...)أم(...)] بأحد بدائله الاسمية : [أيّ(...)]، فهو قادرٌ على استيعاب معنى(أيّ)، ومقتضى ذلك أنّ ما سواه أخصّ منه وأقلّ عموما، ولأنّ أ[(...)أم(...)] مُتضمَّنٌ في معنى أيِّ استفهام أيضًا، جاز دخوله على أيّ عنصر من عناصر مجموعة {مَن، ما، متى...}. لكنْ تبيّنَ أنّه على خلاف ما بيّن المبرّد من أنّ هذا الشّكل يعيّن من اسم الاستفهام محتملَ الاستفهام ويزيلُ منه المحتمَل الآخر (المقتضب : III :

291.)، فإنّما يعيّن من غير الاستفهام ما يمكن أن يدخل في تمامه من ماهية أوْ زمان أوْ مكان أو حال أوْ عدد أوْ غيرها ممّا يُعينُ بإبهامِه وعمومِه على هذا التّمام.

V-3-1-3- كوْن اسم الاستفهام كناية عن أ[(...)أم(...)] :

ظهر ممّا سلف أنّ اسم الاستفهام لا يُمكن أن يكون بمثابة حرف الاستفهام، إذ لا يمكنُ أن يختصرَ الفعلَ (أستفهمُ) ولا الشّحنة الإمكانيّة [±] المسيّرة له. لذلك وظّف النّحويّ الأندلسيّ مفهوم"الكناية" لدراسة علاقة اسم الاستفهام بحرفه، لكنّه اكتفى في مستوى أوّل بكون الكناية كما عرّفها الاستراباذي (تـ688هـ) "وسمًا لمعنى مّا بلفظٍ غير صريح في الدّلالة عليه إمّا للإبهام أو لشناعته أوْ للاختصار أوْ لنوعٍ من الفصاحة...".(شرح الكافية II : 93). فاعتبر العنصر من مجموعة {مَن، ما، كمْ، ..} كنايةً عن معنًى مّا لإبهامه، فأورد أنّه "يكنّى عن العدد بـ (كمْ) (...) وهي لعددٍ مبهم، فقيل : قليله وكثيره، ولذلك يقع الجواب بالأقلّ، حكى الأخفش عن العرب : (كمْ ملكت عبد الله أيوما أم يومين ؟)" (الارتشاف I : 377.)

فـ(كمْ) كنايةٌ عن العدد المبهم، غير أنّ اللاّفت أنّ هذه الكناية في البنية المركّبة بها يمكن أن تُبْدَل ببنيةٍ تقع على الشّكل أ[(...) أمْ (...) أمْ ..]، فتجاوز بذلك علاقة التّكافؤ الدّلالي الأوّليّة التي تعوّد النّحاة التّمثيل لها بعبارات من قبيل (كقولك، أيْ، بمعنى،...) نحو بناء تشكّلٍ إعرابيٍّ لهذه العلاقة، يكون أكثر نحويّةً، عن طريق العلاقة الإعرابيّة البدَليّة بين [كمْ (...)] المبدَل منها وأ[(...) أمْ (...)] البدَل، يقول في (كمْ) الاستفهاميّة : "وإذا أُبدِل منها أُعيد مع البدل همزةُ الاستفهام نحو : (كمْ درهمًا مالُك : أثلاثون أم أربعون.)" (نفسه 379). فيمكن استنادا إلى التّشكل الإعرابي البدلي لعلاقة التّكافؤ بين (4) و(5) أن نقف على طبيعة تنفيذ مفهوم الكناية في العلاقة بين [سْ (...) ؟] وأ[(...) أم(...) ؟] كالتّالي :

المبدَل منه البدل

(4) -أ- كم ملكت عبد الله ؟ ⟷ (5) -أ- أيومًا أم يومين ؟

-ب-كم درهما مالك ؟ ⟷ -ب- أثلاثون أم أربعون ؟

يتبيّن بذلك أنّ الأمثلة (4) اختصار للأمثلة (5)، إذ تستوعب الأولى سلسلة لامتناهيةً من الجمل الاستفهاميّة الفعليّة أوالاسميّة. ويظهر بذلك أنّ (كم) كنايةٌ عن بنية

استفهاميّة على المنوال أ[(...)أم(...)أم.. ؟]، وهي في ذلك نظيرةُ جميع أسماء الاستفهام. لكنْ هل يتيح العموم – إعرابيًّا – لأيٍّ من عناصر {مَن، كيف، متى...} المنتمية إلى قسم الأسماء أن تختصر فعلاً سلسلةً لا نهائيّة من استفهامات التصديق ؟

إنّ مفهوم الكناية الذي يوهم باختصار (سْ؟) لهذه السلسلة من الاستفهامات لا يمكن أن ينطبق إلاّ على علاقة هذه العناصر بمعاني المعيَّنات التي تعبّر عنها، يقول السكّاكي في (كيف) مثلا : إذا قيل (كيف زيدٌ ؟) فجوابه : صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ أو شبح أو جذلان، ينتظم الأحوال كلّها" (مفتاح العلوم : 313)، إذ كان العنصر من هذه العناصر {مَن، كيف، أين...} مستقصيًا لقائمة الأسماء المعيّنة substantifs particuliers (Tesnière : 1966 : 66)، وكانت هذه القائمة لانهائيّة تفيض عن الحصر، فجاءت هذه العناصر بعمومها وإبهامها لوسم المعنى العامّ المشترك بين هذه المعيّنات المستفهَم عنها، لا لاختصار الشكل أ[(...) أم(...)] برمّته، إذْ يخرج حرف الإنشاء الاستفهامي عن حيّزها، بل تقع هي في حيّزه وتحت حكمه العامليّ كما بيّن النّحاة.

فحقيقة العلاقة إذن بين الشّكليْن [سْ؟(...)] وأ[(...) أم (...)] هي علاقة احتواء الثاني للأوّل احتواءً عامليّا إنشائيّا يفرز تكافؤًا دلاليًّا في الأبنية اللّفظيّة الظّاهرة المجسِّدة له، ممّا يجعلها من بين العلاقات العامليّة والدّلاليّة الثّابتة في الاستفهام، ومن ضمن الإنجازات أو التّشكّلات اللاّنهائيّة للمنوال الإعرابيّ الأساسي المجرّد في الاستفهام أ[(...) أم(...)] الذي يرد بدوره أحد تشكّلات البنية المقوليّة الأساسيّة [حجا].

V.-3-1-4- العلاقة المنوال أ[(...) أم(...)]⟵⟶[أيّ(...)] ⟵⟶ [سْ؟(..)] :

بيْن ما قيل في الفقرتيْن السّابقتيْن بشأن العلاقة بين الشكل أ[(...) أم(...)] و[أيّ(...)] والعلاقة بينه وبين [سْ؟(..)] توجد علاقة، وقد بدا واضحا أنّ أيّ بنية مركّبة باسم استفهام مكافئةٌ للشّكل [أيّ(...)]، وأنّ هذا بدوره مكافئ لـــ أ[(...) أم(...)]، ممّا يجعل هذا الشّكل نفسه ينخرط في نفس العلاقة بـــ [سْ؟(..)]، فالأمر أشبه إذن بقاعدة رياضيّة مفادها أنّ (أ) تساوي (ب)، وأنّ (ب) تساوي (ج)، فـــ (ج) تساوي (أ) بالضّرورة.

وقد درج النّحاة على تمثيل هذه العلاقات فـ "تقول (ما عندك ؟) بمعنى (أيّ أجناس الأشياء عندك ؟)." (المفتاح : 310) وتمثيل معنى[أيّ(...)] بـ أ[(...) أم(...)] : " قال تعالى حكاية عن سليمان (أيُّكم يأتيني بعرشها) أيْ : (الإنسيّ أم الجنّيّ ؟) وقال حكاية عن الكفّار (أيُّ الفريقين خير مقامًا) أي (أنحن أم أصحاب محمّد ؟)." (المفتاح : 312). وهي مزاوجات قد تتداخل لتجمع [سْ(...)] بـ[أيّ(...)] أيْضًا في شكل تمثيل متعدّد يعكس التداخل الذي يجمع المناويل الثلاثة كالآتي :

(6) أيُّ الفريقيْن خيرٌ مقامًا ؟ ↔ (6أ) أنحنُ أم أصحابُ محمّد ؟ ↔ (6 ب) مَن خيرٌ مقامًا ؟

غير أنّ هذه القاعدة كان يمكن أن تنطبق بحذافيرها على هذه العلاقات "الثّابتة" المتداخلة في الاستفهام لو أنّنا تغاضيْنا عن العلاقات العامليّة الحقيقيّة المتحكّمة في هذه المناويل جميعًا. فقد تبيّن أنّ مردّ إقرار النّحاة "أحاديّة" الحرف في الاستفهام هو اختصاره لإنشاء المتكلّم الاستفهامي.

ولئن بدا أنّ [سْ(...)] أو [أيّ(...)] كنايةٌ عن البنية أ[(...)أم(...)]، وأنّ الكناية أعمّ من المكنّى عنه في الأصل، فإنّ النحاة رأوْا غير ذلك حين أكّدوا بشكل قاعديّ منذ أوّل قـراءةٍ نحويّة تراثيّة على ضرورة إضمار الهمزة مع اسم الاستفهام (الكتاب II : 99)، وحين أجازوا إظهار عديلتها العاطفة (أم) مع جملة أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة، يقول أبو حيّان النّحويّ عن (أم) : "وتدخل على أسماء الاستفهام كقوله تعالى (أمّاذا كنتم تعملون ؟) وهو كثير فصيح خلافا لِمَا في شرح الصّفّار الذي كتبه ابن عصفور، فإنّه ادّعى أنّه لا يحفظ منه إلاّ قوله : أمْ هل كبير بكى لم يقضِ عبرته (...) وأنّه من الجمع بين أداتيْ معنى، وهو قليل جدّا في كتاب الله تعالى (...) وفي الغرّة : يدخلون (أم) على جميع الاستفهام إلاّ على الهمزة (...) وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلّ على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى" (ارتشاف الضّربIV : 2009-2010).

ولعلّ في حمْل أبي حيّان على ابن عصفور دلالة على أنّ علاقة أ[(...)أم(...)] و[أيّ(...)] علاقة تكافؤ دلاليّ ناتجة عن علاقة مشابهة "عامليّة" أُضمِر في بعض أطرافها - أيْ في الأبنية المركّبة باسم الاستفهام- العاملُ الحقيقي : حرف الاستفهام.

ولئن بدا في الظّاهر أنّ الاستفهام على المنوال أ[(...) أم (...)] أعمّ من المنواليْن الآخرين، فإنّه بالكشف عن مواضع الإضمار وعن العلاقات العامليّة الحقيقيّة تستوي جميعًا في انخزال مواضع الإحالة بما فيها (أيّ) و(سْ) إلى معنى [أ] في محلّ الحدث الإنشائي أيْ إلى الشّحنة الإمكانيّة التي يمثّلها.

يمكن التّخلّص من دراسة الثّابت من علاقات الاستفهام في مستوى داخليّ إلى عدّة معطيات أهمّها :

1)- أنّ هذا الصّنف من العلاقات يمكن أن يطول أبنية الاستفهام التصريفيّة والاشتقاقيّة والإعرابيّة، فظاهرة بناء أسماء الاستفهام تخضع إلى تعامل استرساليّ بين المقولات المسيطرة على ألفاظ الاستفهام. يُميَّز بمقتضاه بين الحرف والحرفيّة والاسم والاسميّة والفعل والفعليّة.

2)- أنّ العلاقات الدّلاليّة "الثّابتة" بين مناويل الاستفهام :

أ[(...) أم (...)أم...] ↔ [أيّ(...)] ↔ [سْ (...)] تتحدّد بالعلاقات العامليّة الأساسيّة في البنية الإعرابيّة المجرّدة أ[(...) أمْ(...)]. إذْ تقع جميع هذه المناويل تحت سيطرتها. يفسّر ذلك تأكيدَ النّحاة منذ أوّل قراءة نحويّة لهذه العلاقات على حرف الاستفهام في أبنيته إظهارًا أو إضمارًا.

3)- تقدّم النّحاة نحو تمثيل إعرابيّ لعلاقة التكافؤ الدّلالي بين [أيّ (...)] وأ[(...) أم (...)أم..] من خلال صياغتها ضمن علاقة بدَليّة دقيقة، ممّا يدعم الاستدلال على علاقة البنية الإعرابيّة بالبنية الدلاليّة أوّلا، وعلى أحد تحقّقات بنية تشارطيّة عليا ثانيا، مفادها في هذا السياق : أنّه إنْ كانت [أيّ (...)] كانت أ[(...) أم (...)أم..] لا محال.

V.3-2- علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد والتّسوية والأفعال الإحاليّة :

لا تقف علاقات الاستفهام الثّابتة عند مستوى داخليّ بين أبنيته التّصريفيّة والإعرابيّة والدّلاليّة، وإنّما تتعدّاه إلى مستوى خارجي تجمع فيه الاستفهامَ بأبنية نحويّةٍ مغايرة، مع المحافظة على نفس منطق التّعامل بين مستويات النّظام. ففي هذا المبحث ننظر في علاقة الاستفهام ببعض الأبنية الخبريّة التي تتشكّل ضمن أبنيتها الإعرابيّة عواملَ فيه. وهي عوامل الاعتقاد والتّسوية والفعل الإحالي.

ويتحدّد الإشكال هنا بطبيعة أثر هذه العوامل في أبنية الاستفهام المركّبة بها، ومدى استكمال النّحاة في هذه المرحلة لجهود سابقيهم في هذه القضيّة.

بيّنّا فيما مضى توصُّل النّحاة إلى أنّ وقوع البنية الاستفهاميّة في حيّز لفظ التّسوية من مجموعة{سواء، ماأبالي...} أو فعل الاعتقاد اليقينيّ {علم، عرف...} يؤدّي إلى الانخزال بدلالتها إلى الإخبار. وقد برهن النّحاة على علاقة "تأصيليّة " للاستفهام بمعنى التّسوية وليس العكس (الفارسيّ : المسائل المنثورة : 196).

أمّا نحويّ القرن الثامن أبو حيّان فلم يزد إلاّ بتوضيح ما بقي عالقًا، فقد بيّن أنّ الشّكل الاستفهاميّ الذي يصلح للانخراط في هذه العلاقة العامليّة لا يمكن إلاّ أن يكون مركّبًا بــ (أم) المتّصلة، وهي تلك التي :"لا تكون إلاّ فيما يستعمل لفظ الاستفهام فيه سواء أكان الكلام على معنى الاستفهام أم لا، نحو : (قد علِمت أزيْدٌ في الدّار أم عمرو ؟) و(ليت شعري أزيدٌ قائمٌ أم خالدٌ ؟) و(ما أبالي أقام زيدٌ أم قعد) و(سواء عليَّ أقُمْتَ أم قَعدْتَ)." (ارتشاف الضّربIV :2005). ولا يُقْصدُ بلفظ الاستفهام هنا غيْرُ الهمزة، سواءً تضمّنت البنية دلالة الاستفهام أو غيرها، لا سيّما إذا ما سُبِقت بأحد العوامل المؤثّرة في معناها، يقول أبو حيّان في (أمْ) هذه : "لابدّ أن يتقدّمها الهمزة، ومع الهمزة أفعال القلوب أو ما جرى مجراها، وهي التّسوية أو عدم المساواة، أو ضدّ ذلك نحو : (ما أشدّ عليّ وما أشقّ عليّ أقمتَ أم قعدتَ)" (نفسهIV : 2005).

غير أن هذه الدّلالة المولَّدة من العلاقة العامليّة بين هذه العوامل وبنية الاستفهام ترتبط - في رأي النّحويّ الأندلسيّ - باعتقاد المخاطب في عمل فعل اليقين وباعتقاد المتكلّم في عمل لفظ التّسوية. يقول : "ووقعت في هذه النّسب من حيث كان المعنى على التّسوية في ظنّ المخاطَب في جهالة أيّهما ادّعيت العلم بكونه عنده، والتّسوية في ظنّ المتكلّم فيما جاء بعد (ليت)، والتّسوية بين قعود زيد وقيامه في مسألة (ما أبالي) ومسألة (سواء)". (نفسهIV : 2004).

والمُلاحَظ أنّ النّحويّ أجرى الدّلالات المولَّدة في أ[(...)أمْ(...)] سواءً الواقعة في حيّز فعل اليقين أو في حيّز لفظ التّسوية على معنى التّسوية. إلاّ أنّه نسب كلّ تسوية إلى اعتقاد معيّن كالآتي :

(7) أ- قد علمْت أزيْدٌ في الدّار أم عمرو ؟↔ 8) -أ- تقع التّسوية على الجهل بأيّهما في الدّار في اعتقاد المخاطب.

ب- ليت شعري أزيدٌ قائم أم خالد ↔ -ب- تقع التّسوية على الجهل بالقائم : زيد أو خالدٍ في اعتقاد المتكلّم.

ج- ما أبالي أقام زيدٌ أم قعد
د- سواءٌ عليّ أقُمْتَ أم قعدتَ } ← -ج- التّسويّة بين القعود والقيام في اعتقاد المتكلّم

درس بذلك أبو حيّان الأمثلة (7 : أ ←د) على أساس الفصل بين اعتقاد المتكلّم والمخاطب، في حين أراد الفصلَ على أساس الأثر العامليّ المعنويّ لكلّ عامل أكان من عناصر أفعال العلم أو من عناصر التّسوية (سواء، ...)، وهو -في رأينا- فصلٌ لم يستوعب النّقاش الذي دار بين النّحاة قبله بشأن حكم الإعمال أو التّعليق أو الإلغاء لمثل هذه العناصر في البنية الاستفهاميّة الواقعة تحت إسقاطها، إذ لم يحسم هذا النّقاش بقدْرِ ما شعّبَه في اتّجاه إقحام اعتقاد المخاطب في توليد معنى التّسوية من هذه العلاقة العامليّة، وذلك رغم ما بدا من استيعاب النّحوي لمسألة العلاقة التّأصيليّة للاستفهام بمعنى التّسوية إذ يقول : "كما أنّك إذا استفهمت فقلت (أزيْدٌ عندك أم عمرو ؟) استوى في ظنّك في كينونة من عندك منهما" (نفسه : 2004). فضلا عمّا يلاحَظ من قدرةٍ في مصطلح "الظّنّ" على احتمال مفهوم الاعتقاد تارة ومفهوم الشّكّ والإمكان طورًا آخر.

فعلاقة الاستفهام بمعنى التّسوية - كما أقرّها الفارسيّ ممّن سبقه - ذات مستويين : أوّلهما تنسحب فيه التّسوية على معنى الاستفهام الوضعيّ باعتبار استواء الوجوب بالسّلب وتواجدهما ضمن شحنته الإمكانيّة [±]، أمّا الثّاني فتجرى فيه التّسوية المولَّدة في بنية الاستفهام على معنى الإخبار، وذلك باعتبار الأثر العامليّ المعنويّ لعناصر التّسوية أو اليقين المنخزلة به إلى معنى التّسوية الخبريّ، ويتّصل كلاهما باعتقاد المتكلّم دون غيره.

رغم ذلك لم يخْلُ تمشّي النّحويّ الأندلسيّ من الأبعاد الاختباريّة الإجرائيّة الدّاعمة للأثر المعنويّ لهذه العلاقة العامليّة، ومنها عدم تقديم المعمول على عامله،

يقول أبو حيّان : "والجملة الواقعة بعد أفعال القلوب والتّسوية لا يجوز تقديمها، فلا تقول (أقُمتَ أم قعدتَ علمتُ) ولا (أضربْتَ زيدًا أم عمرًا تبيّنَ لي)" (نفسه IV : 2004).

من ناحية ثانية فإنّ الملاحَظ أنّ نحويّ القرن الثّامن يركّز في اختبار علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد على مجموعة أفعال اليقين {علم، عرف...} دون مجموعة الشكّ {شكّ، تردّد...} ومجموعة طلب العلم {سأل، فكّر، استفهم...} ومجموعة أفعال الحواسّ {شعر، أبصر...} ممّا أقرّ النّحاة (الاستراباذي : شرح الكافية II : 284)، لكنّه لا يقصيها، وإنّما يجري عملها في بنية الاستفهام مجرى قريبًا من عمل مجموعة اليقين، فقد اعتبر(شعري) في (ليت شعري) أحد أفعال القلوب الدّاخلة على الاستفهام وحُكْم عملها فيه التّعليق لفظاً دون المعنى، يقول : "و(شعري) من أفعال القلوب، فجملة الاستفهام في موضع المفعول على سبيل التّعليق (...) وإطلاق أبي عليّ أنّ (شعري) ملغًى عُنِيَ به التّعليق." (ارتشاف الضّرب III : 1250-1251)، بل ويذهب إلى حمل معاني هذه المجموعات على معنى اليقين والعلم، فإنْ لم يكن نفسه فإنّه يكون طريقًا إليه، يقول : "وقيل (شعري) بمعنى (مشعوري) أيْ (معلومي)." (نفسه)، لذلك ذهب في حكم عملها في جملة الاستفهام إلى التّعليق لفظًا لا معنًى، على غرار حكم عامل اليقين، يقول : "والذي أذهب إليْه أنّ هذا الكلام مراعًى فيه المعنى لا اللّفظ، والمعنى (ليتني أشعر بكذا)، كما راعوا المعنى في قولهم (سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أم قعدتَ) راعوْا (قيامك وقعودكَ)." (نفسه III : 1251).

كما أجرى حكم أفعال طلب العلم من مجموعة {سأل، فكّر...} مجرى أفعال العلم اليقينيّة نفسها فأورد في ذلك :"سأل على وزن خاف يخاف، ويجوز تعليق فعله وإن لم يكن من أفعال القلوب (سلهم أيُّهم بذلك زعيم)، قالوا لأنّ السّؤال سببٌ إلى العلم فأُجريَ مجرى العلم." (البحر المحيط : 335). وقد يُردُّ ذلك إلى وضوح الأثر العامليّ لمجموعة اليقين، إذ تُعدّ عناصر المجموعات الأخرى من أفعال الاعتقاد الأقرب إلى معنى الاستفهام لاتّسامها بالطلب أو الشّكّ والاحتمال، فتكون بحكايته أخصّ، في حين تبدو مجموعة اليقين أبعد ما يكون عن حكاية معنى الاستفهام وأقوى ما يكون من العوامل المؤثّرة فيه معنًى دون اللفظ، إذ تحكي لفظه دون معناه.

V.3-2-1- (أمْ) و(أوْ) :

يقصي ما قيل سابقا (أوْ) من الوقوع في حيّز فعل اليقين أو التّسوية ضمن بنية الاستفهام، ذلك أنّ (أمْ) المتّصلة هي وحدها "ممّا لا يستغني ما بعدها عمّا قبلها." (الارتشافIV : 2004)، ففي حين رأى أبو حيّان أنّه بقدر ما كانت (أمْ) لا يتقدّمها إلاّ الاستفهام أو التّسوية، بقدر ما كانت "(أوْ) يتقدّمها كلّ كلام إلاّ التّسوية، فلا يجوز (سواءٌ عليّ أقُمت أوْ قعدت) وكذلك (ما أبالي أقمت أوْ قعدتَ) إذا أردت التّسوية، وإذا أردت (ما أبالي فعلك) جازت (أوْ) و(أمْ)" (نفسهIV : 2005).

وإذا ثبت فيما مضى أنّ تولّد دلالة الإثبات اليقيني في بنية الاستفهام الواقعة تحت إسقاط فعل العلم يستوجب التّركّب بـــ (أم) دون(أو) لإيفاء الأولى بخصائص هذه الدّلالة المولّدة(راجع الفقرة : III :-4-I-6)، فإنّ أبا حيّان يضيف هذا الشّرط إلى بنية الاستفهام الواقعة في حيّز لفظ التّسوية أيضًا، ورغم أنّ النّحويّ أغمض في تفسير ما أورده، فإنّ الجديد معه أنّ الدّلالة المولَّدة من العلاقة العامليّة بين مجموعة {علم...} أو {سواء...} والبنية الاستفهاميّة هي نفسها، وهي التّسوية الخبريّة في شكلها العامّ.

وعلى ذلك فإنّه إذا اعتبر النّحاة من سلفه أنّ (أمْ) جائزةٌ دون (أوْ) مع فعل العلم لتعبيرها عن علم المتكلّم بتحقّق أحد المفترَضيْن في أ[(...)أمْ(...)]، أيْ بوسمها لقسْمٍ من الوجوب في اعتقاد المتكلّم - وهو ما يتلاءم ودلالة العامل (علمَ) - فإنّها مع مجموعة {سواء...} لا يمكن إلاّ أن تضطلع بنفس الوظيفة، ذلك أنّ التّسوية هي الدّلالة النّهائيّة المولَّدة في البنية الاستفهاميّة سواءً عمل فيها فعل اليقين أو لفظ التّسوية.

فإذا كانت (أوْ) تعبّر عن جهل المتكلّم التّام بتحقّق أحد المفترضيْن قصُرت عن استيعاب عمل العامل من لفظ التّسوية أيضًا، ذلك أنّ عمل هذا اللّفظ في بنية الاستفهام نظير عمل فعل اليقين فيها إذْ يخرجها عن الاستفهام لينخزل بها إلى معنى التّسوية الإخباري إثباتًا أوْ نفيًا. وبذلك أفادت (أوْ) معنى العطف الموافق لمعنى الواو، لا التّعيين، لذلك أجازها النّحويّ في البنية القائمة على معنى (ما أبالي فعلك).

V.3-2-2- توجيه الإعراب في [سواءٌ[أ(...)أمْ(...)]] :

مثّلت الأبنية التصريفيّة والاشتقاقية لبعض ألفاظ التّسوية إشكالا في توجيه إعراب أبنية الاستفهام الواقعة تحت إسقاطها. وأبرز هذه الألفاظ (سواء)، فقد اختلف

النّحاة في تحديد معاني الإعراب فيها "من ذلك (سواءٌ عليّ أقمْت أمْ قعدْت) فالجملة في موضع المبتدأ، والمعنى (قيامكَ وقعودك سواءٌ عليّ) وقيل (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر، والقولان عن أبي عليّ". (ارتشاف الضّرب III : 1079).

فقد بنى الفارسي توجيهه لإعراب البنية أ[(...) أم (...)] في (9) على تمثيل معناها بالمركّب العطفي (10) كالآتي :

(9) سواء عليّ [أقمت أم قعدت] ⟵⟶ (10) أ - قيامك وقعودك سواء عليّ.

ب - سواء عليّ قيامك وقعودك.

فالعلاقة بين [أقمت أم قعدت] و[قيامك وقعودك] علاقة تكافؤ دلاليّ مكّنت من إحلال الأولى محلّ المبتدأ أو محلّ الخبر، اعتبارا لجواز الاستبدال الموقعي بين المبتدأ والخبر دون الإضرار بالمعنى كما يظهر في (10 : أ-ب). والملاحظ أن تمثيل معنى أ[(...) أم (...)] قام على بنية معطوفة مكوّناها مصدران، بما يمكِّن وفق قوانين الاستبدال من الاستعاضة عن المصدر ببنية موصوليّة قائمة على [أنْ] :

(11) أقمت أم قعدت ⟵⟶ 12) أ - قيامك وقعودك.

ب - أنْ تقوم وأنْ تقعد.

ومقتضى ذلك إمكانية أن تمثّل البنية الاستفهامية القائمة على الشكل أ[(...) أم (...)] الواقعة في حيّز لفظ تسوية ببنيتيْن موصولِيَّتَيْن معطوفتيْن قائمتيْن على [أنْ]، كالآتي :

(9) - سواء عليّ أقمت أم قعدت ⟵⟶ (13)- سواء عليّ أن تقوم أوْ أن تقعد.

وتُستحسن (أو) في (13)، إذ تنهض هنا بتجريد (أم) من معنى الاستفهام وتردّها إلى أصل معناها من العطف و"إفادة أحد الشيئين أو الأشياء." (الاستراباذي : شرح الكافية II : 376). وتمثّل (13) -كما مثّلت (10) و(12)- التجسيدَ اللّفظي لمعنى التسوية الخبريّة الأصلية، يقول أبو حيّان في هذا المعنى : "ويجيء أيضا بعد (سواء) ما يعرّى عن الاستفهام من المتعاطِفين، وهو الأصل، نحو قوله (سواء عليكم من أسرّ القول ومن جهر به)." (الارتشاف III : 1080).

يخبر ذلك عن دور العلاقات التّشارطية بين الأبنية في تجسيد المعنى المقصود من قِبَل المتكلم وفي الكشف عن العلاقات الإعرابية المؤدّية له. والأهمّ أنّه يخبر عن بنية دلاليّة نظاميّة أساسيّة مستوعبة لكلّ هذه التشارطات مفادها أنّه إنْ كانت أ[(...)أم (...)] كانت [(...) و(...)] أو [أنْ... أو أنْ...] أو غيرها.

أمّا التوجيه الثالث الذي أورده أبو حيان أيضا نقلا عن بعض النّحاة فملخّصُه أن "أجاز بعضُهم أن يكون (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير (استوى عندي أقمت أم قعدت) أي (قيامك وقعودك)، كما قالوا في (نولُك أن تفعل) إنّ (أنْ تفعلَ) فاعل (نولُكَ) لمّا كان بمعنى الفعل، إذ معناه (ما ينبغي لك أن تفعل)." (نفسه III : 1079).

فـــ(سواء) في (9) كافأتْ (14) دلاليّاً في توجيه بعض النحاة كالآتي :

(9)- سواء عليّ أقمت أم قعدت ⟵⟶ (14)- استوى عندي أقمت أم قعدت.

ولئن كان الإشكال هنا منحصرا في التّصنيف الاشتقاقي لـــ(سواء) من جهة كونه مصدرا يتضمّن دلالة الفعل ويسلك في البنية الإعرابية سلوكه، فإنّ ذلك يؤثّر حتما في التشكّل الإعرابي للبنية الاستفهامية الواقعة تحت إسقاطه، إذ ينحّيها عن موضع الخبر إلى موضع الفاعل المُغني عنه. فإذا كان الفعل خبرا في أصله "لم يمكن أن يخبَرَ عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبَرًا عنه». (المقتصد I : 247) ويجري مجراه الكائن بمعناه من قبيل اسم الفاعل (راجع الفقرة IV : 1-3-3) أو المصدر في (9) إذ كان بمعنى الفعل عاملاً عمله، وقد قاس النّحاة ذلك على علاقة التكافؤ بين (نولُكَ) في (15) و(ما ينبغي لكَ) في (16) :

(15) نولُكَ أن تفعل ⟵⟶ (16) ما ينبغي لك أنْ تفعل.

إذ تضمّنت (نولُكَ) معنى الفعل وعملت عملَه في [أن تفعل] فبثّتْ معنى الفاعليّة فيه.

والأهمّ هو أنّ توجيه رفع البنية الاستفهامية في (9) إلى عمل (سواء) "الفعليّ" على معنى الفاعلية، لا يمكن أن يُفسَّر- لا سيّما بتواتر تفعيل النّحاة للمحتوى الحَدثي لبعض الأسماء في أبنية استفهامية - إلاّ بسيطرة البنية المقوليّة الحدثية على الإعراب، إذ يقتضي التصنيف الاشتقاقي للفظ التسوية (سواء) العامل في بنية الاستفهام أن تكون

المقولة المسيطرة عليه هي الاسمية باعتباره مصدرا، لكنّه لنفس الاعتبار يتضمّن دلالة الفعل ويسلك في البنية الإعرابية سلوكه، فهو تحت سيطرة الفعلية أيضا، وهو ما يؤكّد منطقًا خاصًّا في تعامل الاشتقاق والتصريف والإعراب لتنفيذ المقولات النّحوية.

خلاصة القول أنّ التوجيه الثالث الذي نسبه أبو حيان لأبي الحسن الأخفش في موضع لاحق (الارتشاف IV : 2006)، باعتبار(سواء) مبتدأ والجملة الاستفهامية الواقعة في حيّزه فاعلا مغنيا عن الخبر، لا يمكن أن يكون إلاّ أحد تشكّلات البنية المقولية الأساسية : [حما (حا)] في الإعراب، أي أحد إنجازات الإعراب لهذه البنية. وذلك من خلال تعامله مع الأبنية الاشتقاقية والتصريفية لمكوّنات الأقوال، لا في أبنية الاستفهام أو الأبنية التي تجمعها بها علاقة عامليّة فحسب، وإنّما في معظم أبنية العربية إنشاء كانت أو خبرا. فالإعراب مجسّد لمقولات هذه البنية الأساسية منفذّ لها مهما تشعّبت مداخل تعامله مع مختلف مستويات النظام النحوي.

V.3-2-3-علاقة الاستفهام بمعنى الموصول :

بيّنّا في ما مضى من أبواب التّردّدَ الذي سادَ إقرارَ النّحاة حكمَ التعليق لعمل أفعال العلم في جملة الاستفهام، والذي طال عمل الفعل الإحالي في أبنيةٍ من قبيل (اضربْ أيُّهم أفضلُ)، وقد أجمل أبو حيّان في هذه المرحلة الخلافَ بينهم في هذه العلاقة بالقول "ومذهب سيبويه أنّه يجوز بناء (أيّ) هذه على الضمّ بشرط أن تكون مضافةً، وقد حُذِف المبتدأ الذي هو صدر صلتها، فيجيز (اضربْ أيُّهم قائمٌ)، ويجيز الإعراب، وذهب الكوفيّون والخليل ويونس إلى أنّه لا يجوز فيها إذّاك إلاّ الإعراب" (ارتشاف الضّربII : 1017).

وبمحاصرة آراء النّحاة، فإنّ سيبويه يبْني (أيّ) على الضمّ على شرطيْن : إضافة(أيّ) وحذف صدر صلتها. أمّا الخليل ويونس فحكما عليها في هذا الموضع بالإعراب، فلم يجيزا الضمّ إلاّ على الحكاية بتقدير معنى الموصول فيها، كالآتي :

(17)- اضربْ [أيُّهم قائم] ⟵⟶ (18)- أ- اضرب [الذي يقال له أيُّهم قائم]

ب- اضرب # [أيُّهم أفضل]

والأدقّ أنّ (18-أ) هي مقتضى رأي الخليل، أمّا (18ب) فتُمثّلُ لرأي يونس، كما وردا في الكتاب (II : 399)، يقتضي الأوّل الإعمال اللّفظي للفعل الإحالي نصباً

في غير علاقةِ التّكافؤ الدّلالي مع معنى الموصول الاسمي، ويقرّ الثّاني علاقة التّعليق العاملي بين الفعل الإحالي والاستفهام دون تحديد للعلاقة الدّلاليّة بينهما.

والأهمّ هو الخلاف بين الخليل وسيبويه الذي تواصل صداه مع المتأخّرين، كما يبيّنه قول أبي حيّان، الذي لم يُدْل بدوره برأي فيه، ونصّه : "وقد تنازعوا في قوله تعالى (ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ)، فعند الخليل ويونس أنّها استفهاميّة محكيّة بقول محذوف عند الخليل، أو يعربها فيقول (أيّهم أشدّ)، ومنصوبة المحلّ الجملة التي هي فيها على سبيل تعليق (لننزعنَّ) عند يونس. وعلى سبيل تعليق (شيعة) عند الكوفيّين : أيْ (مِن كُلِّ مَنْ يتشيَّعْ أيْ ينظر في أيّهم أشدّ)، ثمّ حذف (في) فارتفع على الابتداء والجملة في موضع نصب، أو على زيادة (مِن) و(كلّ شيعة) مفعول لـــ(ننزعنّ)، و(أيّهم أشدّ) جملة مستأنفة عند الأخفش، أو على أنّها مبنيّة لقطعها عن الإضافة، و(هم) مبتدأ و(أشدّ) خبره عند ابن الطّراوة." (الارتشافII : 1017-1018).

فيمكن تفريع آراء النّحاة في تمثيل العلاقة العامليّة بين الفعل الإحالي والبنية الاستفهامية الواقعة في حيّزه في (19) كما يلي :

(19)- لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدّ ◄► (20) أ- لننزعنّ من كل شيعة ◄ [الذي يقال أيُّهم أشدُّ.]

(الخليل) ↙ أيَّهم أشدّ

(يونس) ب- لننزعنّ من كلّ شيعة # أيُّهم أشدّ.

(الكوفيّون) ج- لننزعنّ من كلّ من يتشيّع # أيُّهم أشدّ.

(الأخفش) د- لننزعنّ من كل شيعة ، أيُّهم أشدّ.

(ابن الطّراوة) هـــ- لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدّ.

فـــ (20-أ) يمثّل تأويل الخليل لبناء (أيُّ) على حكاية جملة الاستفهام لفظا لا معنى ومشارطتها لمعنى الموصول الاسمي وإلاّ فالنّصب على الإعمال اللّفظي لـــ (لننزعنّ)، أمّا (20ب) فيمثّل لتأويل يونس بناءَ (أيُّ) على تعليق عمل (لننزعنّ)، أمّا (20 : ج- د- هـــ) فتمثّل على التوالي : رأْي الكوفيّين بتعليق عمل معنى الفعل في

(شيعة) في [أيّ (..)]، ورأي الأخفش باعتبارها جملة استئنافيّة، ثمّ قول ابن الطراوة ببناء (أيُّ) لقطعها عن الإضافة وجعل (هم) مبتدأ و(أشدّ) خبرهُ.

وهو تفريع يخبر- ضمن أهمّ ما يخبر عنه - عن حجم الغموض والتباين اللّذيْن سادا مواقف النحاة بعد سيبويْه، وحالا دون إقرار موقف موحّد بشأن طبيعة عمل الفعل الإحالي في جملة الاستفهام الواقعة في حيّزه، ولعلّ عدم إيراد أبي حيّان لموقفه يعكس توزّعه حيال هذه المواقف، رغم أنّ الاسترابادي قبله عبّر عن تجاوزه لهذا الغموض والاختلاف حين أقرّ بأنّ "المعلَّق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو (اضربْ) و(اقتل) لا تكون استفهاميّة، إذ لا معنى لها إلاّ على وجه الحكاية، كما قال الخليل، بل هي موصولة بعده." (شرح الكافية II : 58).

ومقتضى رأي الاسترابادي أنّه تمتنع حكاية معنى الاستفهام بالفعل الإحالي وإنّما هي في أقصى الأحوال حكاية للفظه دون معناه وهو مجرى آراء معظم النّحاة تقريبا، لذلك لا يزيد (أيّ) في (17) أو (19) عن كونه اسمًا موصولاً لا علاقة له بالاستفهام إلاّ عن طريق اللفظ، لذلك أورد النّحوي الأندلسي على لسان الجرميّ قوله "وقال الجرميّ : (خرجت من البصرة فلم أسمع مُذْ فارقتُ الخندق الى مكة من يقول (لأضربنّ أيُّهم) بالضّم، بل ينصبها" (الارتشافII : 1017)، وإنْ كنّا قد بيّنا فيما مضى أنّ العنصر من مجموعة (مَن، ما، أيّ) لا يمكن أن يكون من الأساس اسما للاستفهام، لقصوره من حيث البنية الاشتقاقية والمقولة التصريفية عن ملْء موضع شحنة الإمكان الاستفهامية [±]، فهي ليست أكثر من تعجيم للموضع [فا] أو [مف] من البنية الإعرابية المجرّدة أ[∃ ففا (مف)].

خلاصة :

يمكن الانتهاء ممّا تقدّم من علاقات الاستفهام الثّابتة بأبنية مغايرة في هذه المرحلة إلى الاستنتاجات التالية :

1. أنّ (أم) المتّصلة هي المختصّة ضمن أ[(..) أم (..)] بتأدية معنى الاستفهام التّعييني أو التسوية الخبريّة دون (أو) لقدرتها على تجسيد استلزام ما بعدها لما قبلها.

2. تركيز النّحاة المتأخرين في علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد على أفعال العلم دون غيرها، لقوّة أثرها العاملي المعنوي في جمل الاستفهام الواقعة في أحيازها.

3. أنّ إعمال عناصر مجموعة {علم...} أو مجموعة {سواء...} في جملة الاستفهام يرتبط بتفعيل اعتقاد المتكلم أكثر من اعتقاد المخاطب.

4. أنّ حضور (أم) بحكم خصائصها الدّلالية لا يقترن بعمل أفعال الاعتقاد وحدها في أ[(..)أم[(..)]، وإنّما أيضا بعمل ألفاظ التسوية فيها، بالنّظر إلى أحاديّة الدّلالة المولّدة من العلاقَتيْن في هذه البنية وهي دلالة التّسوية الخبرية.

5. أنّ تمثيل معنى أ[(..)أم(..)] الواقعة في حيّز (سواء) بالأبنية المصدريّة والموصوليّة وغيرها يعبّر عن ثراء العلاقات التشارطية بين الأبنية النحوية، أي عن ثراء دلالات الأبنية الحاصلة، المعبّر بدوره عن فقر البنية التشارطيّة الأساسية العليا [إنْ...] مقوليّا وثرائها احتماليّا[1].

6. أنّ توجيهات النّحاة للإعراب في هذه الأبنية تندرج ضمن الاستدلال على سيطرة البنية المقولية الحدَثيّة الأساسية على الإعراب عموما، وأنّ الإعراب في تعامله مع الاشتقاق والتصريف يبقى خاضعًا لهذه البنية مشدودًا إليها.

7. أنّ العلاقة العاملية بين الفعل الإحالي وجملة الاستفهام الواقعة تحت إسقاطه، بقيت مع أبي حيان قيد الغموض رغم توصّل بعض سلفه إلى حسمٍ للمسألة مفاده امتناعُ حكاية معنى الاستفهام بالفعل الإحاليّ ووقوفها عند اللفظ، إذ تتولّد دلالة الموصول الخبري في البنية الاستفهامية.

8. أنّ أسماء الاستفهام باستلزامها لمعنى الموصول الاسمي تكشف عن انتمائها المقولي الحقيقي من حيث البنية الاشتقاقية والتصريفية، إذ لا يمكن أن تحتلّ بذلك غير الموضع [فا] أو [مف] من الأبنية الإعرابية التي تتنزّل فيها سواء وقعت في حيّز فعل إحالي أو فعل اعتقاد أو لفظ تسوية.

---

1) لمزيد التوسع في مفهومي الفقر والثراء في دلالة البنية انظر م.ص. الشريف 2002 : 303.

V.3-3- علاقة الاستفهام بالشّرط :

تبيّن إلى حدّ الآن أنّ فرضية الثّبات في عدد من علاقات الاستفهام ضمن مستوييْن : داخلي وخارجي تنبني على حركة العلاقات الإعرابية والعامليّة لهذه الأبنية وتعاملها مع سائر مستويات النّظام النحوي : مقولاتٍ واشتقاقا وتصريفا.

بيْد أنّه بقدر ما أوقعَ تدقيقُ السّكاكي في هذه المرحلة للشّحنة الوجودية المسيّرة لعمل الاستفهام حدثًا في تطوّر التفكير النحوي القديم بشأن قضايا هذا العمل، إذ عيّنه "طلبا يقتضي في مطلوبه **إمكان** الحصول" (مفتاح العلوم 302)، بقدر ما اقترن ذلك في مفتاحه بتهميش دور الإعراب في الكشف عن عمل هذه الشّحنة في مواضع البنية الاستفهامية وعن علاقاتها بالشُّحَن الوجودية لسائر الأبنية النحوية. فبشأن علاقة الاستفهام بـــ(إنْ) في الأبنية المجازَى فيها بالاستفهام أقرّ علاقة التجاوُر التي أقرّها سلفه، يقول : "فـــ(إنْ) في الاستعمال تظهر مرة كما ذكرت وتُضمَر أخرى في خمسة مواضع لدلالتها عليه، وهي ما بعد الأمر والنّهي والاستفهام والتّمني والعرض" (نفسه : 105). ولم يزد فيما يخصّ الإعراب شيئا.

لكنّه أضاف إلى ذلك شرطا ينصّ على ضرورة "التجانس" في العلاقة بين الشُّحْنتيْن المسيّرتيْن للبناءين، واعتبره الشرطَ لإضمار (إنْ) في البنية المجازى فيها بالاستفهام أو بأحد أبنية الطلب الخمس، يقول : "فيُجْزَم الفعل فيها إذا لم يلزم شرطَ الإضمار- وهو أن يكون المضمَر من جنس المظهر- تَنافٍ في الكلام." (نفسه)، ويمكن أن يُقرأ ذلك على ضرورة قيام إظهار الاستفهام وإضمار الشرط معه على شرط التّجانس المقولي بين المظهر والمضمر.

جعله ذلك يذهب إلى إقصاء بعض أبنية النهي من المجموعة الطّلبية المجازى بها، يقول :"أمّا إذا لزم (أيْ التّنافي في الكلام) كنحو : (لا تدنُ من الأسد يأكلْك)، فلا وليس لأحد أن يظنّ بالنفي دلالةً على الشّرط في موضع الانعقاد، للتّنافي بينهما بالجزم دائما، من حيث لزومُ عدم الشّكّ النفيَ وثبوتُه الشرطَ، ولذلك استقبحوا(إنْ احمرّ البسرُ كان كذا) و(إنْ طلعت الشمس آتك) إلاّ في يوم المغيم. وبنوْا صحّةَ قولهم (إنْ مات فلان كان كذا) على استلزامه الشكَّ في أيّ وقت عُيّن لهُ هذا، إذا ذُكر الفعل فيها على معنى الجزاء." (نفسه : 105). ويجدر ألاّ نفهم أنّ السّكّاكي يُخرجُ عملَ النّهي من دائرة الإمكان في البنية (21) :

(21) لا تدن من الأسد يأكلْك ↔ (21') *لا تدن من الأسد، فإنّك إنْ لا تدن، يأكلْك.

كما يتعيّن ألاّ نذهب تبعا لذلك إلى دحض السّكاكي مواقف سابقيه المقرّة بإمكانيّة المجازاة بالنّهي وإضمار (إنْ) معه، وإنّما يقف اعتراضُ النّحويّ عند التّنافي الحاصل في معنى الكلام بإضمار (إنْ) مع معمولها الإحالي القائم على النفي في (21')، فدحضُه هنا يستند إلى اختلال مقولة السّببية الشّرطية بين الشّرط المضمَر وجوابه.

وقد بدا ذلك اعتراضاً على العلاقة بين محتوى [إنْ] الإمكانيّ ومحتوى معمولها (لا تدْنُ) القائم على إطلاق النّفي، فلا تجانسَ في رأي النّحوي بينهما، كما لا تجانسَ بينه وبين معمول (إنْ) القائم على إطلاق الإثبات، لذلك استبعد إقرار الأمثلة (22) :

(22) –أ– إنْ احمرّ البسر كان كذا.

–ب– إنْ طلعتْ الشمس آتك.

–ج– إنْ مات فلان كان كذا.

إلاّ على أساس استبطان البنية لمتضمّنات تخاطبيّة للقول، من ذلك استلزام المعمول الإحالي لــ(إنْ) في (22ج) الشّكَّ في توقيت حدث الموت. ومن ثَمَّ فإنّ العلاقة بين (إنْ) ومعمولها - لا بيْن المظْهَر والمضْمَر- علاقة تنافٍ تؤدّي إلى انتقاض معنى الشرط المضمَر، ومن ثمَّ إلى انتقاض المجازاة بالبنية الطّلبيّة في (21).

وملخَّص القول أنّ المجازاة بالاستفهام أو غيره من أبنية الطّلب، وفق القراءة السابقة، يجب أن تُرْفَقَ - وفْق قول السّكاكي- بشرطيْن : أولّهما : التّجانس في المحتوى المقولي للبناء الطّلبي المظهَر والشّرط المضمر وهو ما يتحقّق في المجازاة بالاستفهام. والثّاني : مراعاة التّجانس بين محتوى [إنْ] المقولي والمحتوى الوجودي لمعمولها الإحاليّ.

لذلك عاد النّحوي في موضع لاحق من مؤلّفه إلى إقرار المجازاة بالنّهي، يقول : " واعلم أنّ هذه الأبواب الأربعة : التمنّي والاستفهام والأمر والنّهي تشترك في

الإعانة على تقدير الشرط بعدها كقولك (....) في النّهي (لا تشتم ْيكن خيرًا لك) على معنى (إنْ لا تشتمْ يكنْ خيراً لك) (المفتاح : 321).

على الرّغم من ذلك يمكن أن يُقْرَأ قول السّكاكي قراءة أخرى كالآتي :

1- ضرورة انخزال معمول (إنْ) الإحالي إليها، أي إلى محتواها الإمكاني وهو ما لا يمنع في نظرنا ورود معمولها نفيا أو إثباتا. فنتحفّظ بذلك على تعميم السّكاكي الشرطَ الثاني أعلاه على أبنية الشرط.

2- أن يُراعى في تركيب هذا المعمول بالنفي أو بالإثبات التجانُس الدّلالي بينه وبين الجواب، أيْ أنْ تُرَاعَى الصُّورةُ المنطقيّة لمعنى البنية الشرطية القائمة على مقولة السّببية. وهو في نظرنا الشرط الذي يقوم عليه تركّب معمول (إنْ) الإحالي بالنّفي أو الإثبات. وذلك بعيدا عمّا يمكن أن يُقْرأ عليه كلام السّكاكي من إقصاء لأبنية النّفي أو الإثبات من حيّز(إنْ) الإحاليّ، أو استبعاد للنّهي من أبنية الطّلب المجازَى بها، وهو تناقض لا يمكن أن ينحدر إليه نحويّ كالسّكاكي في مرحلة تطوّرت فيها الصناعة النحوية واشتدّ عودها.

الأهمّ فيما يتّصل بعلاقة الاستفهام بالشرط في هذا الباب أنّ السّكاكي أكّد على دور المعجم المقوليّ في تسيير هذه العلاقة، فالتّجانس بين الشحنتين الوُجُودِيَّتيْن : الاستفهاميّة والشرطية مثّل شرطا أساسيًّا لتحقُّق معنى السببيّة القائمة عليها المجازاة برمّتها، فلهذا النّحوي فضل إماطة اللّثام عن هذا الجانب، وإنْ لم يتوسّع في تحليل العلاقات العاملية الحقيقية الموجِّهة للجزم في البنية. ويُعزَى ذلك في نظرنا إلى توجُّهاته البلاغية المشدُودة إلى تجريد التّأويل الدّلالي للأبنية أكثر من تجريد التكوُّن الدّلالي فيها.

أما بالتقدم نحو النّحوي الأندلسي فنجد أنه ماضٍ في منهجه الاستقرائي، يعرض مواقف النّحاة للحكم عليها أو انتقاء أرجحها، يقول بشأن نفس القضية : "وفى الجازم أربعة مذاهب : أحدها : أنّ الأمرَ والنَّهيَ وباقيها ضُمِّنَ معنى الجزم فجُزِم، فضمِّنَ (ائتني) معنى (إنْ تأتِني) ونُسِب هذا إلى الخليل وسيبويْه، وقال به ابن خروف وابن مالك. الثّاني : أنّ هذه الأشياء نابتْ منابَ الشّرط أيْ حُذِفَت جملةُ الشرط، وأُنيبت هذه في العمل منابها، ونظير ذلك قولُهم (ضربًا زيدا)، ناب (ضربًا) عن

(اضربْ) على أصحّ القوليْن، ونيابتُها منابَ الشّرط هو مذهب الفارسي والسّيرافي، وصحّحه ابن عصفور. والثّالث : أنّه مجزوم بـــ (لا) مقدّرةً. والرابع : أنه مجزوم بشرط قبلها دلّ عليه ما قبله، وهو الذي نختاره وقال به أكثر المتأخّرين" (ارتشاف الضّرَب IV : 1684).

أوّل تعليق على قول أبي حيّان يتّصل بأوّل المذاهب التي أدرجها في توجيه الجزم في أبنية الطّلب المجازَى بها، إذ يُلاَحَظ الخلط في هذا المذهب بين موقف الخليل القائل بتضمين البنية الطّلبية معنى إنْ[ج]، وموقف سيبويه الذي لا يكتفي بذلك، وإنّما يقدّرها لفظا ومعنى (راجع الفصل II–3 من هذا العمل) (الكتاب I : 449)، ومقتَضى ذلك أنّ المذهب الرّابع الذي اصطفاه واعتبره إحداثا للمتأخّرين، ليس إلاّ مواصلةً لموقف سيبويه الذي ينصّ على تعليق جزم الجواب بالشرط المقدَّر إنْ[ج2]، وقد تبيّنّا أن العلاقة بين الاستفهام المجازَى به والشّرط هي علاقة تجاور لا تضمُّن، كما تبيّنّا أنّ نقاش النّحاة لم يكن سوى صدى لهذا الخلاف الدّقيق بين موقفي الخليل وسيبويه، وقد جهد الجرجاني والأنباري- في مَنْ سلف- في حلّه عن طريق الكشف عن العلاقات العاملية الحقيقية الموجّهة للجزم (راجع المبْحثَ IV-2-2- من هذا العمل).

أمّا المذهب الثاني، فإنّ النّحوي الأندلسيّ قد أصاب في نسبته إلي السّيرافي الذي رأى رأْيَ الخليل فعلا في معالجة العلاقة بين البنية الاستفهامية المجازى بها وإنْ[ج2] باعتبارها علاقة تضمُّن تقتضي إعمال الاستفهام (شرح الكتاب I : 115)، غير أنّ ذلك في رأينا بعيدٌ عمّا ناظره به أبو حيّان، وهو إعمال المصدر المتضمِّن لمعنى الفعل، فهذا يتصل بتفعيل الدلالة الاشتقاقيّة والتصريفية للعامل، في حين يتّصل ذاك بافتراضات خاصة لعلاقات التكافؤ الدّلالي بين الأبنية. أمّا الفارسي فلم نعهد فيما وقعت عليه أيدينا من مصنّفاته أنه ذهب هذا المذهب، بل إنّه قال بإضمار [إنْ] وإعمالها في جواب الشرط المجازَى فيه باستفهام (ن.الفارسي : المسائل المنثورة : 154).

ما نسبه أبو حيّان إذن إلى المتأخّرين ليس سوى إرثٍ يضرب بجذوره في كتاب سيبويه، أثبتَ تطوّرُ الدّرس النحوي جدواه، وهو في الحقيقة تثبيت لجدوى

الاعتماد في معالجة المعنى على منطق التّعامل بين مستويات النظام النحوي لدراسة العلاقات النحوية المشكّلة للمعنى.

نأتي الآن إلى مرحلة روْز تطبيق النّحوي لهذا الاختيار النظري ضمن علاقة الاستفهام بالشرط المقدَّر بعده، يقول : " إذا دخل الاستفهام على النفي وأُرِيد به التّقرير وضُمِّنَ معنى الشّرط، قُدِّرَ فعلُ الشَّرْط غير مَنْفِيٍّ، نحو قولك (ألا تصحبُنا تنجُ من الشّر) أي (لتصحبْنا)، وإنْ قدّرته استفهاما محضًا ضُمِّن معنى الشرط، كان تقديرُ فعل الشرط منفيًّا، نحو (ألا تصحبُنا لا تنَلْ خيرا)، تقديره (إنْ لا تصحبْنَا لا تنلْ خيرا)". (الارتشافIV : 1685).

فالعلاقة بين الاستفهام والشّرط في هذا الموضع تتوقّف على علاقات تشارطية للاستفهام سابقة لها، فتنحصر القضية بذلك في تركيب فعل الشرط المقدّر بالنّفي، كما ظَهَرَ مع السّكاكي بشأن النّهي المجازَى به، إذْ بدا الإشكال كائنا في التّنافي بين شحنة الإمْكان الموسومة بــ(إنْ) وشحنة النّفي السالبة في معمولها الإحالي. ولننظر في ذلك من خلال اختبار النّحوي للأمثلة(23) و(24) :

(23)-أ- [ألاَ تصحبُنا] تنجُ من الشّر ⟵⟶ (24) -أ- [لتصْحَبْنا] إنْ تصْحَبْنا تنجُ من الشّر

-ب-[ألاَ تصحبُنا] لاتنلْ خيرا ⟵⟶ -ب-[ألاَ تصحبُنا ؟] إنْ لا تصحبْنا لا تنلْ خيرا

فإذا ما تكافأت البنية الاستفهامية في (23-أ) دلاليّا بالبنية [لتصحبْنا] في (24أ)، قُدِّرَ فعلُ الشرط مثبتًا غيرَ منفيّ، ونحترز هنا بشأن اعتبار النّحوي البنية الاستفهامية هنا تقريرا، إذ يُلاحظ أنّها أمريّة لفظًا ومعنى كما بيّنت عمليّة تمثيل المعنى هنا، وذلك من خلال البنية الاشتقاقيّة والتّصريفيّة لــ(لتصحَبْنا)، فالدّلالة المولَّدة من هذه العلاقة - في رأينا - أقرب إلى العرْض منها الى التقرير، فيما عبّرنا عنه بعلاقات الاستفهام الثّلاثيّة (راجع الفقرة IV -2-2-3 من هذا العمل).

أمّا إذا ما حافظت البنية الاستفهاميّة في (23ب) على وضعها الدّلاليّ حافظ فعل الشّرط المضمر على انتفائه، ممّا يمكن التّمثيل له كالآتي :

(23')- أ-أ [لاج] إنْ [ج$_2$ ج$_1$] ⟷ (24')- أ- [اِفعلْ] إنْ [ج$_2$ج$_1$]

-ب- أ[لا ج] إنْ [لاج$_2$ج$_1$] ⟷ -ب- أ[لاج] ؟ إنْ [لاج$_2$ج$_1$]

لكن ماذا لوْ ورد جواب الشّرط غير منفيّ في (24ب) : (تنل خيْرًا) بدل (لا تنلْ خيْرًا) ؟

لا يتوقف الأمر إذن - على الدلالة الكائنة في بنية الاستفهام وضعا أوْ توليدا فحسب، وإنّما أيضا على طبيعة الجواب الذي تربطه بالشرط المقدّر علاقة سببيّة شرطية تشارطيّة، كما تربط الشرطَ بدوره علاقةٌ من نفس الجنس بالاستفهام الوارد قبله. (راجع الفقرة IV-2-2-2-2 من هذا العمل).

يوافق ما قيل، ما نصّ عليه السّكاكي من ضرورة منع التّنافي في المعنى في أبنية المجازاة بالطّلب عموما، فما ينطبق على النّهي ينطبق على الاستفهام، والقاعدة لا تكون علميّةً ما لم تصدق على معظم الظّواهر المدروسة. وقد حاول هذا النّحوي معالجة الثغرة التي أثارت النّقاش في أعمال سلفه، فحاول تقييدها بشرط التّجانس المقولي بين الطّلب المظهَر والشرط المضمر، وزاد أبو حيّان في الاستفهام بتقنين علاقاته الدّلاليّة تركيبيّاً إعرابيًّا، في حين نحاول استكمال ما انتهى إليه النّحاة بتقييد القضية بشرط مراعاة صحّة العلاقة الشرطية السببيّة بين الشرط المضمر وجوابه من جهة، وبين الشرط والاستفهام الذي يسبقه من جهةٍ ثانيةٍ، لإقرار مواضع إثبات فعل الشّرط أو نفيه.

3.V-3-1- موجِّهات النّصب في الأبنية الاستفهامية المركّبة بالفاء :

لعلاقة الاستفهام بالشرط أبعاد نحويّة متعدّدة، تبينّا منها البعد المقولي الدّلالي في هذه المرحلة، وتبيَّن فيما تقدّم من أبواب بعض تشكُّلات البعد العاملي الإعرابي لهذه العلاقة، ونستكمل في هذا السّياق البعضَ الآخر. ونعتمد في ذلك أبنية المجازاة بالاستفهام القائمة على الفاء السببيّة.

فقد تردّد منذ سيبويه أنّ الجمل المركّبة بالفاء السّببية تقبل النّصب كما تقبل الرّفع (الكتاب III : 28)، وهو ما جعل النّحاة ينقسمون بعده مذهبيْن : "أحدهما ما ذهب إليه أحمد بن يحيى من أنّهما (الفاء والواو) نصبَا لأنّهما دلاّ على شرط، لأنّ معنى (هل تزورُني فأحدّثَك) :(إنْ تزرْني أحدّثْكَ)، فلمّا نابت عن الشرط ضارعت

(كيْ) فلزمت المستقبلَ، فعملت عملَ (كيْ). والثّاني ما ذهب إليه هشام من أنه لمّا لم يُعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم، إذ ما قبلَه لا يخلو من أحد هذيْن، ولمّا لم يستأنف بطُل الرّفع أيضا، فلما لم يستقم رفعه ولا جزمه لانتفاء موجبيْهما، لم يبق له إلاّ النّصب." (ارتشاف الضّرب IV : 1668-1669).

يضرب المذهب الأول بجذوره في الكتاب إذ كان "المعنى في النّصب أنّه يقول (إذا وقعت سبحت)." (الكتاب III : 34). فالعلاقة بين (25) و(26) على هذا المذهب علاقة تكافؤ دلاليّ كالآتي :

(25) -أ- هل تزورُني فأحدّثَك ⟷ (26) -أ- إنْ تزرْني أحدثْك.
-ب- ألا تقعُ الماءَ فتسبَحَ ⟷ -ب- إذا وقعتَ سبحتَ.

يُعلَّق النّصبُ بالفاء إذا ما تضمّنتْ البنيةُ الاستفهاميّة المركّبَة بالفاء معنى الشرط، ويقوم هذا أساسا على تحقُّق شحنة الإمكان الشّرطيّة ومقولة السببيّة. ممّا يقتضي دلالةَ الاستقبال الزّمانيّة في البنية، لذلك أقصى النّحاة الفعل الماضي منها، يقول أبو حيان : "وذهب أبو علي وتبعه ابن مالك إلى أنه يُشترط في الاستفهام ألاّ يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمّنَ لم يجُز النصبُ نحو قولك : (لِمَ ضربتَ زيدا فيجازيك). ولم يشترطه أحد من أصحابنا، والصّحيحُ جواز النصب." (الارتشاف IV : 1671).

انحصر الخلاف إذن بين أبي علي وابن مالك من جهة، وأبي حيّان من جهة ثانية في صيغة الفعل التّصريفية المؤهّلة لتضمُّن دلالة الشرط في هذه البنية الاستفهامية، إذ على أساسها يُوجَّهُ إعرابُ الفعل بعد الفاء. وقد ارتأى الفريقُ الأوّلُ قصورَ الفعل الماضي عن تحقيق دلالة الاستقبال الزمانية إلى حدّ الإقرار بضرورة تقدير مصدر في الاستفهام المركَّب بالفاء المشتمل على فعل ماض "وإذا تعذّر سبكُ مصدر يراد استقباله لأجل مضيّ الفعل قُدّرَ فيه مصدر مقدَّر استقبالُه ممّا يدلّ عليه المعنى، فإذا قال (لِمَ ضربت زيدا فيضربَك) قدّر (ليكنْ منك تعريفُ سببِ ضربِ زيد فضربٌ)." (نفسه).

وقد أقام أبو علي موقفه على علاقة التكافؤ الدلالي بين (27) و(28) :

(27)- لِمَ ضربت زيدا فيضربَك ⟷ (28)- ليكنْ منك تعريفُ سببِ ضربِ زيدٍ فضربٌ.

غير أنّ هذا التّمثيل لمعنى (27) أفقدها معنى السّببية الذي تعيَّنَ أن تنهض عليه، ذلك أنّ فعل الجواب (يضربَك) واقع بسبب حدث الضّرب في الشرط لا بسبب طلب تعريف سبب الضّرب كما في (28). إذ يؤدّي ذلك إلى اختلال البنية المنطقية لمعنى الشّرط، بالإخلال بمقولة السّببية القائم عليها، وقد يُعْزَى ذلك إلى حرص النّحوي على تحقُّقِ دلالة الاستقبال الزّمانية في الفعل في بنية الاستفهام ممّا أدّى إلى تكليف المعنى ما لا طاقةَ له به. لذلك اعترض أبو حيان على ذلك بالقول "والصّحيح أنّه لا يُشترط حكى ابن كيسان (أين ذهبَ زيد فنتبعَه)، وكذلك (كم مالك فنعرفَه) و(من أبوك فنُكرمَه)." (الارتشاف IV : 1671).

بقي أنّ أمرَ إعمال الفاء النّصبَ ظلَّ غير خاضع لضوابط واضحة لدى الفريقيْن. والمرجّح بالعودة إلى ما تبيّن بشأن علاقة الاستفهام المجازى به بالشرط في المنوال [[سْ (...)] إنْ [ج₂ج₁]] أنّ فعل (ضربت) في البنية الاستفهامية (27) لا علاقة له تماما بفعل الجواب (فيضربك) إلاّ عن طريق الشرط المضمَر معنًى -لا لفظاً- بعد الاستفهام كما أقرّ سيبويه، إذ "قد يُحذف السبب بعد الاستفهام بدلالة الجواب عليه قال الكوفيون : " (نفسه)، بل يضيف أبو حيّان نفسه" ويميّزُ فاءَ الجواب تقديرُ شرطٍ قبلها" (نفسه IV : 1683)، ومعلوم ارتباط النّصب لدى النحاة بغير الواجب لذلك جوّز أبو حيّان النصب بعد كل بناء خاضع لمقولة الإمكان، بما فيها أبنية الترجّي وأفعال الشك (الارتشافIV : 1683-1687).

وفي فعل الشرط المضمَر هذا يتعيّن تحقُّق دلالة الاستقبال، سواءً ورد في صيغة الماضي أو المضارع، يقول النّحوي الأندلسي "وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء (..) وإلى الاستقبال بالطّلب." (نفسهIV : 2033)، ذلك أنّ هذا الفعل المضمَر بطبيعته منخزِل إلى شحنة الإمكان المقدَّرة العاملة فيه معنى.

ورد إذن الفصلُ في توجيه النّصب إلى عمل الفاء بعد الاستفهام المشتمل على فعل ماض ضمن موقف الكوفيّـين الذي انتصر له سيبويْه نفـسُهُ، إذْ يُنْصَب الفعل على إضمار معنى الشّرط دون لفظه، ذلك أنّ إضمار لفظ (إنْ) يقتضي عملَها الجزم. وفي المسألة خيطٌ رفيع جدّا بين إضمار المعنى وإضمار اللّفظ. فإذا كان توجيه الجزم في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام على المنوال [[سْ (...)]ج₁] يخضع إلى إضمار

[إنْ $ج_2$] لفـظا ومعـنى كما بيّن سيـبويه، فإنّ النّصبَ بعد الفاء يخضع إلى درجة ثانية من الإضمار معنًى دون اللفظ، وهو منطقٌ في العلاقات العامليّة فرضَه تعامُلُ المستويات النّحوية داخل النظام على اختلافها.

خلاصـة :

صفوة ما قيل في هذا الحدّ بخصوص علاقة الاستفهام بالشرط الملاحظاتُ التالية :

1. توصّل السكاكي في هذه المرحلة إلى إدراك دور الشّحنة الإمكانية في تسيير علاقة الاستفهام بـ(إنْ) في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام (وبأعمال الطّلب عموما). إذ يمثِّل التجانسُ المقولي الوجودي الإمكاني بين المظهَر والمضمَر شرطَ إضمار (إنْ) وتحقيق مقولة السّببيّة في هذه الأبنية.

2. أنّ علاقة التّجانـس المقولي بين أ[ج] و[إنْ $ج_2$] المضمرة تتكامل مع علاقة التّجانس الدّلالي بين هذه وجوابها [$ج_1$]، وهو في نظرنـا تحليل دقيق للعلاقة التي لاحظَهـا النّحاة بين الاستفهام والشرط في هذه الأبنيـة على المنوال : أ[ج] ↔ إنْ [$ج_2$ ↔ $ج_1$]، فالعلاقة تستبطن علاقتيْن تشارطيّتيْن بموجب إضمار إنْ[$ج_2$] : علاقة الاستفهام بالشرط المضمر من جهة، وعلاقة الشرط بجوابه من جهة ثانية، وتنهض كلتاهما على التّجانس المقولي الدّلالي.

3. أنّ اعتبار صنف الدّلالة الكائنة في بنية الاستفهام المجازَى بها وضعًا أو توليداً يتكامل مع شرط التّجانس المقولي بين الاستفهام المظهر والشرط المضمَر الذي أكّد عليه السكاكي، ومع شرط التجانس الدّلالي المحقّق لمعنى السّببية بين هذا المضمر وجوابه لتفسير تكوّن دلالة الشّرط في بنية الاستفهام هذه. وهي عمليّةٌ تستنْفِرُ داخل النّظام مختلف المستويات النّحويّة.

4. أنّ إعراب جواب الاستفهام في أبنيته المركّبة بالفاء السّببية يخضع إلى ذات المنطق التّعاملي بين مستويات النظام، ذلك أنّ نصب الفعل يقتضي تضمُّنَ البنية الاستفهامية لمعنى الشرط وإضماره معها معنًى دون اللّفظ. ويقتضي ذلك بدوره

تضمُّن دلالة الاستقبال لا في الفعل الإحاليّ للاستفهام، وإنّما في فعل الشّرط المضمَر معنى، وهو ما يحقّقه انتشارُ شحنة الإمكان الموسومة بـــ(إنْ) المضمَرة بدورها في هذا الفعل، سواء ورد على صيغة الماضي أوْ المضارع. ممّا يعكس تعامل المستوى المقولي مع الإعراب والتصريف.

V.3-4- علاقة الاستفهام بالإخبار الانفعاليّ [ما أفعلَ] :

تبيّن أنّ علاقة الاستفهام بالشّرط تندرج ضمن الثّابت من علاقات الاستفهام وأنّها تخضع لمنطقٍ تعامليٍّ بين مستويات النّظام النّحويّ، يستدعي فيه المستوى المقولي مستويات الإعراب والاشتقاق والتّصريف، ونتقدّم في افتراضنا في هذا المبحث بالذّهاب إلى اندراج التّعجّب باعتباره أبرز "الأخبار الانفعاليّة"- كما اصطلحنا عليها- ضمن هذا الصّنف الثّابت من علاقات الاستفهام.

فما هي خصائص هذا العمل المدرِجةُ إيّاه ضمن هذا الصّنف من العلاقات ؟ وماهي المستويات الفاعلة في تسييرها ؟

ظهر في مرحلة سابقة توصُّل النّحاة إلى أنّ خاصيّة الإبهام في عمل التّعجّب هي التي جعلته معنًى يتوزّعه الخبر والإنشاء على حدّ سواء، حدا ذلك بالنّحاة إلى اعتباره "إنشاءً جزؤه الخبر" (الرّضيّ - شرح الكافية IV : 238) كما كرّست تشكّلات أبنيته العامليّة هذا التّوزّعَ، إذ يجتذب (ما) موضع اعتقاد المتكلّم وموضع معموله الإحاليّ في نفس البنية (راجع الفقرة IV-3-2-1). وهي مسألة تواصل صداها مع أبي حيّان، فقد نقل تصنيفَ قطرب للتّعجّب في غير الخبر، إذْ يقول : "وزاد قطرب التّعجّب والعرض والتّحضيض، وإذا حُقّقَ النّظر في هذه الأقسام رجعت إلى الخبر والإنشاء." (ارتشاف الضّرَب I : 412.) فقد اعتبره عملاً موزّعا بين الخبر والإنشاء فوافق بذلك ابنَ السّرّاج في تشكيكه في خبريّته المطلقة، إذ يقول : "ومنع ابن السّرّاج أن يقع التّعجّب في صلة الذي، لأنّه لا يُقصد به الخبر المحض، وما قاله في التّعجّب يقتضي امتناع وقوع نعْم وبئس وحبّذا صلة لأنّه لا يقصَدُ به الخبر المحض." (نفسه II : 998).

يفترض ذلك عدم حسم النّحويّ الأندلسيّ في الإشكال الإعرابيّ الذي رافق معالجة تشكّل بنية التعجّب العامليّة لدى النّحاة، إذ اكتفى بعرض اقتراحات النّحاة فيما

سكت عن تقديم اقتراحه (نفسه IV : 2065)، وتكمن أهمّية الحسم في هذا الإشكال في دوره في الكشف عن علاقة هذا العمل بالاستفهام، ذلك أنّه من خلال هذا العرض تبيّنَ ارتباطُ تعليق إعراب (ما) بعلاقة الاستفهام بالتّعجّب، يقول "مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنّ (ما) نكرة تامّة بمعنى (شيء) وما بعدها خبر، وذهب الفرّاء وابن درستويه إلى أنّ (ما) استفهاميّة دخلها معنى التّعجّب، وتأوّله ابن درستويه عن الخليل، ونسب كونها استفهاميّة ابنُ مالك إلى الكوفيّين." (ارتشاف الضّربIV : 2065).

مقتضى هذا القول أنّ علاقة الاستفهام ببنْيةِ التعجّب [ما أفعلَ] هي علاقة استرسال دلاليّ، يؤصّل فيها الكوفيّون التعجّبَ في الاستفهام، ويردّها الفريق البصريّ إلى علاقة مشابهة يؤسّس لها اشتراك البناءين في خاصّية الإبهام باعتبار (ما) نكرة تامّة بمعنى (شيء)، غير أنّ ذلك لا يمكن أن يطال خبريّة [ما أفعلَ] التي أقرّها سيبويه.

من جهة ثانية فإنّ ما اعتُبِر انعكاسًا لإدراك النّحاة للتقارب الدّلاليّ والمقولي والإعرابي بين الاستفهام والتعجّب- نظرا لاتّفاقهم على ضرورة تعجيم موضع الاعتقاد في بنية التّعجّب- بدَا مُغَيَّبًا في عرض النّحويّ الأندلسيّ. فقد بيّنّا في موضع سابق خلافَ الفريقيْن بشأن علّة بناء (أفعلَ)، وقد مرّ أبو حيّان على هذه القضيّة مرورَ الكرام فاكتفى بالقول : "زعَم بعضُ الكوفيّين أنّه اسمٌ مبنيّ لتضمُّنه معنى التّعجّب." (الارتشاف IV : 2066.). في حين ذهب البصريّون إلى تضمين (ما) معنى التّعجّب وبنائها لذلك. (راجع الفقرة : IV-3-2-1- من هذا العمل).

وقد أدّى ذلك إلى خلافهم في تشكّل [ما أفعلَ] العاملي، إذْ أورد أبو حيّان عن الأخفش قوله : "وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال أحدها كقول جمهور البصريّين، والثّاني أنّ (ما) موصول والفعل صلته والخبر محذوف واجبُ الحذف، والتّقدير (الذي أحسن زيدًا عظيم). وحكى البهاري أنّه مذهب الكوفيّين وحكاه ابن بابشاذ عن طائفة منهم، والثّالث : أنّ (ما) نكرة موصوفة الفعل صفتُها، والخبر محذوف واجب الحذف، التّقدير : (شيءٌ أحسن زيدًا عظيمٌ)". (نفسه IV- 2065.).

معنى ذلك أنّ (29) تكافئ الاحتمالات الدّلاليّة والإعرابيّة في (30) كالآتي :

(29)- ما أحسنَ زيدًا ⟷ (30) - أ- شيءٌ أحسنَ زيدًا.

- ب - الذي أحسن زيدًا (عظيم).

- ج- شيءٌ أحسنَ زيدًا (عظيم).

ففي (29 أ) اعتبر الفريقُ البصري (ما) نكرة تامّة بمنزلة (شيء) في محلّ المبتدأ وما بعدها خبر لها، وفي (29 ب) اعتبرها فريق من الكوفيين بمنزلة اسم موصول (الذي)، وما بعدها صلة لها ممّا يجعلها وما بعدَها مبتدأ بخبر محذوف، أمّا الفريق الأخير فجعلها في (29 ج) نكِرَةً موصوفة، الفعلُ صفتُها وخبرها محذوف.

إنّ خاصيّة الإبهام المطلق التي تختصّ بها (ما) هي التي جعلتها تضعف وحدها عن ملء محلّ المبتدأ، وهو ما أدّى إلى خلاف النّحاة واعتبارها مبتدأ نكرة أو موصولا يحتاج صلةً، فيستقيم ذلك موضعا لالتباسها بـــ (ما) الاستفهاميّة التي تختصّ بنفس الخاصيّة. لذلك ربط الكوفيّون بين بناءيْ التّعجّب والاستفهام ضمن علاقة مشابهة تارة وعلاقة تضمُّن طورا آخر (ن. الارتشاف IV : 2066.). فهي دلاليّا تعبّرُ عن انفعال المتكلّم الإنشائي لا عن مطابقة واقع (الارتشاف I-411.) ومقوليّا لا تدلّ على وجوب ولا على سلب، فتنخزل بذلك إلى الإمكان، وإعرابيّا تتوزّع بين محلّ الحدث الإنشائي ومحلّ المبتدأ من معمولاته الإحاليّة، وتصريفيّا تتوزّعُ بين مقولتيْ الاسميّة والحرفيّة لإبهامها فتُبْنَى.

خلاصة القول أنّ :

1) - أنّ اختصاص (ما) بالإبهام هو الذي أدّى إلى علاقة مشابهة أو استرسال دلالي بين الاستفهام والتّعجّب، أدّت بدورها إلى التباسٍ في العلاقات العامليّة في [ماأفعلَ] التّعجّبيّة انعكس في تمشّيات النّحاة حتّى هذه المرحلة.

2) - أنّ هذا الإشكال العاملي المتمثّل في توزّع (ما) بين موضع إنشاء المتكلّم ومواضع الإحالة يدعمُ انخزال [ما أفعلَ] إلى نقطة على خطّ المسترسل الدّلالي والمقولي والإعرابي والتّصريفي أقرب إلى الإنشاء منه إلى الخبر.

3) - أنّ العلاقة بين المنوال التّعجّبي [ما أفعلَ] والاستفهام تسير بتسيير هذه التّشكّلات الدّلاليّة والمقوليّة والعامليّة والتّصريفيّة لها. فتستقرّ باستقرارها وتتغيّر بتغيُّرها، وفق حركة التّشارط التي يمكن أن تتحكّم فيها، والتي قد تبلغ أوجها بانخزال

بعض التّشكّلات اللّفظيّة الاستفهاميّة إلى معنى التّعجّب أو العكس، إذا ما تفعّل عنصرُ المقام أيضًا من بين عناصر النّظام النّحوي المجرّدة.

3 – V–5– علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب :

أقمنا فرضيّة الثّبات لقسمٍ واسعٍ من علاقات الاستفهام استنادًا إلى تحكّم منطقٍ "ثابت" نسبيّا في اشتغال هذه العلاقات. وقد تبيّنا من خلال معالجة النّحاة لجملة من علاقات الاستفهام البنيويّة أو علاقاته ببعض أبنية الخبر أو الشّرط أنّ خاصّية الثّبات مستمَدّة من تعامل مختلف مستويات النّظام، الذي تُستنفَرُ فيه مختلف الخصائص النّحويّة للأبنية المتعالقة. ونمضي في هذا السّياق في نفس الفرضيّة إلى خضوع علاقة الاستفهام بأبنية الطّلب إلى نفس المنطق استنادا إلى ملاحظة خصائص ثابتة ومشتركة بين هذه الأبنية.

وتتحدّد محاور البحث بالأسئلة التالية : ما وجه الثّبات في علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب الأساسيّة ؟ وما هي المستويات المستنفَرة في تشكيله ضمن هذه العلاقة ؟

للإجابة تعيّن بدءًا الإلمام بوِجْهةِ تقسيم النّحاة لمعاني الكلام بغاية محاصرة الخصائص المشتركة بين الاستفهام ومعاني الطّلب الأساسيّة، ومن ثمّ تبيُّن منطق تعاملها ومولّداتها الدّلاليّة.

V–3–5–1– وِجهة تقسيم الكلام :

اختلف تقسيم النّحاة لمعاني الكلام الأساسيّة، فقد فهم بعض النّحاة عن سيبويه أنّ الكلام خبرٌ وطلب (الكتاب I : 328)، يقول السكّاكي "السّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان : الخبر والطّلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها، وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل." (مفتاح العلوم : 163- 164).

واستعرض هذا النّحويّ للخبر حدودًا أحدها أن يكون "الكلامَ المحتملَ للصّدق والكذب" أو أن يكون "الكلام المفيد بنفسه إضافة أمرٍ إلى أمرٍ نفيا أو إثباتًا." أو أن

يكون "القولَ المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنّفي أو الإثبات." لكنّه اعتبر جميع هذه الحدود "غير صالحة للتّعويل" (مفتاح العلوم : 164- 165)"[1].

أمّا بشأن الطّلب فالحال برأي السكّاكي أغنى عن التّعريف "لأنّ كلّ أحدٍ يتمنّى ويستفهمُ ويأمرُ وينهى وينادي، يوجدُ كلاًّ من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكلّ واحدٍ من ذلك طَلَبٌ مخصوصٌ، والعلم بالطّلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطّلب". (نفسه : 165.).

أغنى السكّاكي إذن الخبر والطّلب عن التّعريف - إذ العلم بهما علمُ ضرورةٍ وبداهةٍ - لفائدة الكشف عن القوانين المسيّرة لضربيْ القول الأساسيّين إذْ يقول : "ولنكتفِ بهذا القدر من التّنبيه على استغناء الخبر والطّلب عن التّعريف الحدّي، ولنعيّن لمساق الحديث في كلّ واحدٍ منهما قانونًا." (مفتاح العلوم : 165.).

مقتضى ذلك أوّلاً أنّ الإنشاء ينضوي تحت قسم الطّلب، في حين ذهب ابن هشام (تــ760 هــ) إلى تفريع معنى الكلام بإزاء الخارج قسميْن : قسمٌ أوّلٌ يحتملُ التّصديق والتّكذيب لمعنى القول لا لحقائق الوجود، وهو الخبر، وقسمٌ ثانٍ لا يحتملهما، وفيه " إمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخّر فهو الطّلبُ نحو (اضربْ) و(لا تضربْ) و(هل جاءك زيدٌ ؟)، وإنْ اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبْدك (أنت حرّ)، وقولــك لمن أوجب لك النّكاح (قبلتُ النّكاح)". (شرح شذور الذّهب : 41–42.).

فجارى بذلك تقسيمُ المعاني تقسيمَ الكلمة، فإنْ كانت هذه ثلاثًا : اسمًا وفعلاً وحرفًا، فإنّ "الكلامَ ثلاثة أنواع : خبر وطلب وإنشاء" (نفسه : 48–49). غير أنّ أبا حيّان رأى غير ذلك بأنْ أقرّ الاقتصار في تقسيم الكلام على قسميْن اثنيْن لا ثالث لهما، فالكلام "ينقسمِ إلى خبر وإنشاء، فالخبر مطابقٌ وغير مطابقٍ، وغير المُطابقِ كذبٌ ومحال، والإنشاء مااتّحد قيامه بالذّهن والتّلفُّظ به زمانًا ووجودًا كالطّلب على أقسامه والنّداء، وقسَمُ الإنسان على نفسه والعقود." (الارتشاف I : 411.).

---

1) راجع في ذلك "السّؤال وثنائيّة الإنشاء والخبر". بسمة بالرحومة الشكيلي–2004 : ص– ص : 34 –37. فقد أفاضت الباحثة في تحليل مقتضى دحض السكّاكي لحدود الخبر المذكورة.

تخلّى بذلك النّحويُّ الأندلسيّ عن كثرة التّفريع، بإجراء الطّلب في الإنشاء. فالطّلبُ مُماه للإنشاء، بل هو قسمٌ منه إلى جانب ما يسمّى بالإنشاء الإيقاعي. وهو تقسيمٌ ثَبتتْ جدواه باستدراك ابن هشام نفسه حين قال عن تقسيمه الثّلاثي "وهذا التّقسيم تبعتُ فيه بعضهم، والتّحقيق خلافهُ، وأنّ الكلام ينقسمُ إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطّلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول (قُم) حاصلٌ عند التّلفّظ به لا يتأخّرُ عنه، وإنّما يتأخّرُ عنه الامتثال، وهو خارجٌ عن مدلول اللّفظ، ولمّا اختصّ هذا النّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجادٌ لمعناه سمّي إنشاء." (شرح شذور الذّهب : 41-42).

يرتبط مفهوم الإنشاء إذن بمفهوم إيقاع المعنى باللّفظ، وأنّ ما سُمّيَ طلبًا ليس سوى إنشاء يتأخّرُ فيه امتثالُ مطلوبه في الخارج، ولا علاقة له بمعناه، إذ يُوقَع هذا بإيقاع المتكلّم اللّفظَ.

وقد ردّ بعض الدّارسين المحدثين ظهورَ مقولة الإنشاء إلى فترة متأخّرة لدى النّحاة والبلاغيين والأصوليين العرب (قVIII)، وناظروها بمفاهيم لسانيّة تداوليّة حديثة اعتبروها مرادفة لها من قبيل مفهوم "الإنشاء" Performatif و"القوّة المقصودة بالقـــول" (Illocutionary Force) (ن. بيارلارشي 100-101 : P-larcher 1998). وهي قوّة جعل أصحاب هذا التّيّار اللّساني الفعلَ الإنشائيّ مؤشّرَها الأساسيّ، وقد حكم ذلك تصوّرَهم للعمل اللّغوي (68 : 1972 : Searle). في حين أكّد النّحاة العرب قدماءَ ومحدثين على العلاقة بين الحرف المتصدّر للقول وقوّة القول (ن ابن يعيش IV : 214، ابن جنّيII : 274 - الشريف 1999 : 52- ميلاد 2001 : 115 -المبخوت 2004 : 33-34)، وإنْ كان أمْرًا بيّنه المبرّد منذ القرن الثّالث من خلال مفهوم إيقاع المعنى بالحرف (المقتضبIV : 202)، ذلك أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة مُسيَّرة بما في صدرها من شحنة وجوديّة تُجسّد إنشاء المتكلّم لا يسمها غير الحرف.

V-3-5-2- علاقة الاستفهام بالأمر : حركة الشّحنة الوجوديّة :

أدرج أبو حيّان الاستفهام والأمر ضمن الإنشاء من قسميْ الكلام : يقول" وأمّا غير الخبر فذهب أبو الحسن إلى أنّه استخبارٌ، وتمنٍّ وطلبٌ : وهو أمرٌ أو نهي، وهما واحد عند سيبويه والكسائي والفرّاء وجماعة، وزاد الفَرّاء وابن كيسان الدّعاء وهو النّداء والطّلب وهو المسألة." (الارتشاف I : 412).

يكون بذلك مبتدأُ العلاقة بين البناءيْن هو الاشتراك في التّصنيف الكلامي الذي ينطوي على اشتراك في الصّنف المقولي : الإمكان، باعتبار كلا العمليْن ممّا اتّحد قيامُه بالذّهن والتّلفّظُ به زمانًا ووجودًا. (نفسهI :411.). ممّا يعني اقتران حدوث ألفاظهما بحدوث المعنى فيهما بغضّ النّظر عن مطابقتهما للواقع أو عدمها، إذ لا يحتملانها أصلا.

غير أنّ علاقة المشابهة الأوّليّة التي تجمع الاستفهام بالأمر دفعت السكّاكي إلى البحث في القيم الخلافيّة إذ لا "علاقة" إلاّ على اختلاف، فيقول" والفرقُ بين الطّلب في الاستفهام وبين الطّلب في الأمر والنّهي والنّداء واضحٌ، فإنّك في الاستفهام تطلُب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقشٌ له مطابقٌ، وفيما سواه تنقُش في ذهنك ثمّ تطلبُ أن يحصلَ له في الخارج مطابقٌ، فنقشُ الذّهن في الأوّل تابع وفي الثّاني متبوع." (المفتاح : 304).

ولعلّ عناية السكّاكي بمفهوم "المطابقة" في التّمييز بين الاستفهام والأمر تعود إلى همومه البلاغيّة التي تعنى بالبحث في الأقوال المنجزة في المقامات المخصوصة. غير أنّ الأهمّ أنّ ما يجمعُ البلاغيّ بالنّحويّ في هذا الموضوع هو انشغالهما بما يقع في اعتقاد المتكلّم إذ تنطلقُ الفائدة في القول منه أو ترجعُ إليه، وتقع قوّة القول عليه إنشاءً أو أثرًا.

وبغضّ النّظر عن البعد الإنجازيّ لملاحظات السكّاكي، فإنّ تركيز النّحاة على اقتران اللّفظ بالمعنى، وانطلاق هذا المعنى من اعتقاد المتكلّم أو عودته إليه في البناءيْن ليس سوى تركيزٍ على عمل الشّحنة الوجوديّة في مختلف مكوّنات البناء الواقعة في حيّزها وانتشارها فيها، أمّا ما ظهر للسكّاكي من كون نقشِ الذّهن في الاستفهام تابعا وفي الأمر متبوعا، - وهو نفسُ ما يُفهم من اعتبار أبي حيّان الأمرَ "طلب إدخال الماهيّة في الوجود." (الارتشاف IV : 1858.)، فإنّنا نرى أنّ الأصحّ فيه –لغويّا – أن تكون لهذه الشّحنة في اعتقاد المتكلّم حركةٌ ثنائيّة الاتّجاه في كلّ بناء : تتحرّك في اتّجاهها الأوّل نحو الانتشار في معمولاتها سواءً كانت[حجا] المقوليّة الوجوديّة أو [حجا] الإحاليّة، أمّا اتّجاهها الثّاني فهو عبارة عن حركة ارتداديّة تنخزلُ فيها هذه المعمولات إلى هذه الشّحنة وترجع إليها. (ن الشريف 2002.).

V-3-5-3- علاقة أ [ج] بـ [افعلْ] :

إذا كانت العلاقة بين الاستفهام والأمر لدى السكّاكي تنهض في بعدها الثّاني على اختلافٍ بينهما يتحدّدُ بتبعيّة اعتقاد المتكلّم لما في الخارج في الاستفهام أو بمتبوعيّته في الأمر، فإنّ رُؤيةً أعمق لانتظام العلاقات بين الأبنية النّحويّة لدى أبي حيّان- مثّلت صدى لما أقرّه سيبويه من تشارط بين هذه الأبنية (الكتاب516-513 - 94 : III)- تبيّنُ العلاقات الممكنة للتّكافؤ بين العمليْن دلاليًّا، وتبيّن مدى ضعف التّمييز بينهما على الأساس الذي قدّمه السكّاكي، إذ تُظهِرُ كثيرٌ من الأقوال المنجزة من قبيل (أخبِرْني) أو(أعلمْني) المبنيّة على صيغة الأمر أنّها طلب المتكلّم إيقاع ما كان خارجَ الاعتقادِ فيه "فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر." (ن. الدّسوقي، شروح التّلخيص II : 246.)، كما يضيف أبو حيّان في هذا المعنى " وإذا قلت : أرأيتك فالهمزة دخلت على رأيت، فإمّا أن يكون بمعنى أعلِمْتَك، أو بمعنى (أخبرْني)." (الارتشاف I : 510.).

فيصبح الأمر بذلك " لطلب حصول أمرٍ مطلقًا سواءً كان في الذّهن كـ (علّمْني) أوْ الخارج كـ (قُمْ)." (الدّسوقي : شروح التّلخيص II : 246)، لذلك انتهى شُرّاح التلخيص إلى أنّ (أخبرْني) أو (أعلمْني) صيغ لا وضعيّة في الأمر إذ لا تتأصّل فيه كما تتأصّل في الاستفهام، إذ أنّ الدّلالات التّصريفيّة والاشتقاقية والمعجميّة والتّركيبيّة لهذه الصّيَغ الأمريّة إنّما هي عارضةٌ على الأمر، لذلك أورد المغربي من شارحي التّلخيص أنّه "وردَ على حدّ الاستفهام بما ذكر أن قول القائل (فهّمْني) أو (علّمني) طلبُ حصول صورة في الذّهن وليس استفهامًا. وأجيبُ بأنَّ الصيغة، أعني صيغةَ (افعلْ)، لا تختصّ بالصورة الذّهنية، والمراد بالاستفهام ما يشعر بذلك بخصوصه، وأمّا صيغة (افعلْ) فلا تدلّ على التّحصيل في الذّهن إلاّ في هذه المادة." (نفسه II : 247.).

يبدو إذن أنّ طلب الحصول في الذّهن أصلٌ في الاستفهام عَرضٌ في الأمر هنا. ولكن إذا ما طرأ على الأمر قوّى علاقته بالاستفهام إلى حدّ تحقيق التّكافؤ الدّلالي بينهما، فإذا ما طُلب الحصول في الذّهن بصيغة الأمر، فإنّ هذا الطلب يضحي أمرا لا يدلّ على استفهام وهو ما بيّنه النّحويّ الأندلسي حين اعتبر أنّ (أرأيتكَ) "إن كانت

بمعنى (أخبِرْني) صارت لا تدلّ على الاستفهام ولا تقتضي جوابا". (الارتشاف I : 510).

ورغم الجدل الذي ساد شروح تلخيص المفتاح في هذا الشأن بغرض رسم الحدود بين العملين، فإنّ ذلك في رأينا لم يكن سوى نأيٍ عن واقع حركة العلاقات بين الأبنية النّحويّة، فلا حدودَ إلاّ على سابق اتّصال وعلاقة، ومنذ الكتاب لوحظت علاقة الاستفهام بالأمر على أساس الاشتراك المقولي "إذ كان الاستفهام كالأمر في أنّه غير واجب" (الكتاب I : 99.) وعلى أساس المشابهة التّركيبيّة باستلزام الجواب (نفسه)، وتبلغ العلاقة أوجها بالتكافؤ الدّلالي بين أ[ج] و[اِفعلْ]، إذ كانت "(أتخبرُني) فيه معنى (اِفعلْ)". (نفسه III : 513) (الارتشاف I : 305) ممّا يجعل (31) بمعنى (32) :

(31) أ- أرأيتك ⟵⟶ (32) أ- أخبرْني (الكتاب I : 239) (الارتشاف I : 510)

ب- أتُخبرُني ⟵⟶ ب- أخبرْني (اِفعلْ)

ج- أين بيتك ⟵⟶ ج- أعلمْني (مكان بيتك) (الكتاب III : 94.)

قد تكون علاقة الأمثلة (31) بـــ (32) قائمة على مفهوم طلب العلم أو طلب الإخبار، وهي نقطة الاشتراك البنيويّة بين العملين، غير أنّ هذا المفهوم لدى النّحاة والبلاغيّين على حدّ سواء بدا أعمَّ في الأمر منه في الاستفهام. فقد سوّوا بين الأمر والطّلب حتّى جعلوه مستوعبا لكلّ أعمال الطّلب بما فيها الاستفهام، إذ كان الأمر "لطلب حصول أمر مطلقًا سواء كان في الذّهن كـــ (علّمْني) أو الخارج كـــ (قُمْ)." (الدّسوقي- شروح التّلخيص II : 246.).

لكنّ علاقة التّكافؤ الدّلالي تمرّ أيضًا – كما تبيّن الأمثلة (31)- عبر المستويين الإعرابي والتّصريفي للقول المنجز، فتشكيل الكلام تصريفيّا وإعرابيّا سواء عن طريق الإنجاز بـــ أ[فعا] أو بـــ[افعلْ] يعدّ من أهمّ شروط تكوّن دلالة الطلب في (31) و(32)، والأهمّ أنّ تعدّد الأبنية لتكوين نفس الدّلالة دليل على وجود بنية دلاليّة أساسيّة مشتركة تنتظمها، هي البنية الشرطية التي بموجبها تشترط أ[فعا] [افعلْ].

تتضافر إذن مستويات النّظام النّحوي : التّصريفيّة والإعرابيّة والدّلاليّة والمقوليّة لتسيير هذا البعد التّشارطيّ الدّلاليّ من علاقة الاستفهام بالأمر رغم انعدام القرائن اللّفظيّة على هذا التّشارط، فلا يمكن أن يُكتفى فيه بالمستوى المقولي الوجودي

القائم على الاشتراك في شحنة الإمكان، أو بالمستوى الدّلالي الطّلبيّ، كمالا يمكن أن يُستبعد المستوى الإعرابي أو التّصريفي، ذلك أنّ المنطق هو تداخل هذه المستويات وتشابكها إلى حدّ الاسترسال غير القابل للاستثناء.

V. 3-5-4- مولّدات علاقة الاستفهام بالأمر :

تبيّن في الفقرة الماضية أنّ وجه الثّبات في علاقة الاستفهام بالمنوال الطّلبي [افعَلْ] مسيَّرٌ بمنطق تعامليّ بين مختلف الخصائص النّحويّة لكليهما : المقوليّة والإعرابيّة والتّصريفيّة، ونأتي في هذا الموضع إلى الكشف عن المولَّدات الدّلاليّة لهذا التّعامل.

فقد ظهر أنّ المُسترسَل الدّلاليّ بين الاستفهام والأمر يمكن أن يفسّر تولُّدَ دلالات في أ[ج] غير استفهاميّة، وهي العرض والتّحضيض، غير أنّ الخلط سواء بين الدّلالتيْن أو بين الأدوات الواسمة لهما قد تواصل مع أبي حيّان، دليل ذلك قوله "وأمّا (ألاَ) التي للتّحضيض وعبّر عنه ابن مالك بالعرْض، فظاهر كلام النّحاة أنّها مركّبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنّفي، دخلها معنى التّحضيض." (الارتشاف III : 1318). ويضيف في موضع لاحق "وقد أدخل دُريْود (لولا وهلاّ) في حروف الاستفهام، وأبْيَنُ في معناها أن يكون للعرض أو التّحضيض." (الارتشاف IV : 1672).

ولعلّ ملاحظة سيبويه لمخالطة الاستفهام للأمر في هذه الدّلالات (الكتاب I : 98) كانت السّبب في عدم توحّد آراء النّحاة حتّى أبي حيّان بشأن غلبة معنى الأمر أو معنى الاستفهام في هذه الدّلالات المولَّدة. ورغم أنّ صاحب الكتاب قد اعتبر التّحضيض استفهاما "فيه معنى التّحضيض والأمر." (نفسه)، فإنّ النّحويّ الأندلسيّ قد جمع بين الدّلالتين المولّدتين من هذه العلاقة : أي التّحضيض والعرض ليؤكّد على القسم الاستفهاميّ من الدّلالة المكوّنة لكليهما، فقد أورد في (لولا) و(هلاّ) أنّ "الأبيَن في معناها أن يكون للعرض أو التّحضيض، ومعنى الاستفهام فيها موجود، لأنّك إذا قلت (هلاّ قمتَ) فمعناه (لِمَ تركت القيامَ ؟) قال تعالى (لولا نُزّلَ عليه القرآن جملةً واحدة) أي (هلاّ)، وقال أبو إسحاق : هذا يدلّ على معنى (لِمَ نُزِّل عليه متفرّقًا ؟) فأَعْلِموا لِمَ ذلك ؟، أي ليثبتَ في قلب النّبيّ (ص) فهذا تصحيح ما ذهب إليه دريود. انتهى" (الارتشاف. IV : 1672).

فالعلاقة بين (33) و(34) تنعقد على أساس الاقتضاء الدّلاليّ لمعنًى متضمَّن في البنية ذاتها، كالآتي :

(33) أ- هلاّ قمت ⟵⟶ (34) أ- لِمَ تركت القيامَ ؟

ب- لولا نُزِّل عليه القرآن جملة واحدة ⟵⟶ ب- لِمَ نُزّل عليه متفرّقًا ؟

ورغم أنّ النّحويّ يقيم هذه العلاقة على الاقتضاء الدّلاليّ، فإنّ المبيَّن أنّ (33أ-ب) تقتضي معنى (34 أ- ب) ولا تكافئه كلّيا في الدّلالة، إذ تحافظ (34 أ - ب) على القسم الاستفهاميّ من الدّلالة الكائنة في (33) وتغيّب القسم الأمْريّ ومقتضاه (قمْ) في (33 أ) و(لِيُنَزَّلْ جملة واحدة) في (33ب).

وقد نصّ أبو حيّان نفسه على هذا القسم المغيَّب في معرض مقارنته بين هاتين الدّلالتيْن المولَّدتيْن : يقول : "والعرض والتّحضيض متقاربان، والجامع بينهما التّنبيه على الفعل. إلاّ أنّ التّحضيضَ فيه زيادة تأكيد وحثّ على الفعل، وكلّ تحضيض عرضٌ، ولذلك يقال في (هلاّ) عرض، وأكثرما يكونُ (ألاَ) لمجرّد العرْض، والعرْضُ قد يكون فيما يزيدُ وفيما لا يزيدُ." (نفسه. VI : 1672.).

ونشير إلى أنّ في ملاحظات أبي حيّان دقّةً لم تأتَّ مع سلَفه، إذْ تبيّن من خلالها تجاوُزُه للخلْط الذي ساد بين العرض والتّحضيض والأدوات المعجّمة لهما، ففي التّحضيض - في نظره - زيادةُ تأكيد وحثّ على الفعل، وهو نظير القول بكونها زيادة في درجة الأمر في هذا العمل المولَّد، إذْ يقتربُ الحثُّ على الفعل من الصّيغة الإلزاميّة التي تسِمُ عملَ الأمر، ومُقتضى ذلك أنّ شحنةَ الاستفهام القائمة على الشّك تضعُف عمّا هي عليه في العرض. لذلك اعتبر النّحاة العرضَ : الطّلب بلين ورفق، في حين اعتبروا التّحضيض الطّلب بإلحاحٍ.

فإذا كان العملان المولَّدان نتاج مخالطة الاستفهام للأمر، وإذا كان الأمرُ أقوى وأغلب في التّحضيض منه في العرْض، فإنّ كلّ تحضيضٍ - في نظر أبي حيّان - عرضٌ وليس العكس، بمعنى أنّه :

العَرض	±	±	∓
التّحضيض	∓	∓	±

لا يكون العرض تحضيضًا إذن، لضعف الشّحنة الأمريّة فيه، فالمحكُّ إذن هو "نسبة" هذه الشّحنة في العمل المولَّد، لا الشّحنة الاستفهاميّة، أي نسبة الإلزام في العمل.

غير أنّ ذلك في نظرنا لا يخضع لمقياس دقيق، وإنّما لمقتضيات المقام، ولا مانعَ حينئذ يمنع من مخالطة أدوات العرض لأدوات التّحضيض، (الارتشاف IV : 1672 / V : 2371).

ملخّص القول :

1)- أنّ النّحاة لم يتوصّلوا في هذه المرحلة المتأخّرة إلى حدّ مانعٍ للتّمييز بين دلالتيْ العرض والتّحضيض المولَّدتين من علاقة الاستفهام بالأمر على أساس نحويّ لفظيّ.

2)- أنّ مردّ ذلك هو الاسترسال الدّلالي بين العملين والذي يُرَدُّ بدوره إلى الاسترسال المقولي بين الشّحنتين الإمكانيّتين للعمليْن الأساسيّيْن : الاستفهام والأمر، وقد عولج هذا الإشكال في ممارسة النّحاة بترجيح الشّحنة الأمريّة الإمكانيّة السّالبة [∓] في التّحضيض على الشّحنة الاستفهاميّة الإمكانيّة الواجبه [±]، وترجيح العكس أيضا مع العرض.

3)- أنّ ذلك يعكس أهمّية علاقات التّشارط بين البناءين : الأمر والاستفهام وتسييرها للدّلالة، إذ تتكوّن الأولى لأجل تكوُّن الثّانية.

4)- أنّ هذا التّشارط يبلغ أقصاه مع توليد دلالتيْ العرض والتّحضيض وينعكس ذلك في صعوبة تمييز النّحاة بين الدّلالتين، بلْ وبين الأدوات الواسمة لهما.

V. 3-5-5- التّمنّي : من مولَّدات علاقة أ [ج] بـ [لاج] و[افعلْ] :

إذا تبيّن أنّ العرض والتّحضيض من المولَّدات الدّلاليّة للمنطق الثّابت للتعامل بين المنواليْن الأساسيّيْن أ[ج] و[افعلْ] تحديدًا. وذلك بالنّظر إلى المسترسَل المقولي والدّلالي بين الشّحنتين : [±] الاستفهاميّة و[∓] الأمريّة، فما حظّ التّمنّي من هذا

التّعامل ؟ وما أثر تدخّل النّفي ضمن المنوال أ[لاج] في توليد دلالة التّمنّي ؟ وما مدى فاعليّته في تسيير هذه العلاقة بين المنواليْن أ[ج] و[افعلْ] ؟

مثّل دخول همزة الاستفهام على لا النّافية للجنس إشكالاً منذ الخليل وسيبويه، كما مثّلت مخالفة المازني والمبرّد لهما إشكالا على الإشكال الأوّل، تواصل صداه حتّى القرن الثّامن، فقد أرجعَ السكّاكي خلاف النّحاة في إعراب البنية أ[لاج] إلى لزوم اسم (لا) التّنكير والبناء. يقول فيها "وحقّ منصوبَه، إلاّ فيما ستعرف، التّنكّر ألبتّة، والبناء أيضا، إذا لم يكن مضافًا ولا مضارعًا له، ولذلك اختُلف في نحو قوله : (ألا رجلاً جزاه الله خيرًا). فحمل التّنوين على ضرورة الشّعر يونس، وأخرجه الخليل عن الباب بحمله إيّاه على (ألا تُرُونَني رجلاً)" (المفتاح : 111).

أرجع الخليل تنوين اسم (لا) إلى عمل الفعل المضمَر(ترُونني) الدّال على تضمّن اعتقاد المتكلّم عملا غير الاستفهام، وحمّل أبو حيّان الخليلَ القولَ بكون (ألا) في (35) :

(35)- ألا رجلاً جزاه الله خيرًا.

للتّحضيض لا للتّمنّي، يقول "حمله الخليل على التّحضيض وأضمر الفعل كأنّه قال (ألا ترونني رجلاً)، وزعم يونس والأخفش أنّه نوّن مضطرّا حملاه على التّمنّي" (الارتشاف III : 1318.) ممّا يجعل (35أ) هي البنية الأصليّة لـــ (35) :

(35أ)- ألا ترُونَني رجلاً جزاه الله خيرًا.

المُلاحظُ هنا إحياء الخلاف في القضيّة من جديد مع النّحويّ الأندلسيّ الذي شقّ مذهب الخليل عن مذهب سيبويه من جهة وعن المازني والمبرّد من جهة ثانية، يقول : "قال سيبويه : ومن قال (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في (ألاَ غلام أفضلَ منك) إلاّ بالنّصب، لأنّه دخل فيه معنى التّمنّي وصار مستغنيًا عن الخبر. وزعم المازني والمبرّد أنّ حكمها وهي للتمنّي كحكمها مجرّدة من الهمزة لمحض النّفي، فيكون لها خبر في اللّفظ أو في التّقدير، ويُتبَع اسمها على اللّفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تعملَ عمل (ليس) وأن تلغى" (الارتشاف III : 1317.).

فالقول باستلزام البنية (36) لمعنى التّمنّي مع إضمار الفعل- في نقل أبي حيّان- هو فحسبُ قولُ سيبويه على شرط نصب النّعت (أفضلَ) :

(36)- ألا غلام أفضلَ منك

والنّصب الموجّه إلى الفعل المضمر على معنى المفعوليّة في هذا المذهب هو العلامة النّحويّة على تولّد معنى التّمنّي في البنية، وهو مذهبٌ تبيّنّا وجاهته، نظرًا لمراعاته منطقَ التّعامل بين مستوييْ الإعراب والدّلالة داخل النّظام النّحوي. هذا الذي بدا أنّ أبا حيّان لم يتوصّل إلى استيعابه والنّفاذ إلى دواخله في هذه القضيّة حين اعتبر أنّ "الفرق بين المذهبيْن (مذهب سيبويه ومذهب المازني والمبرّد) أنّ في مذهب سيبويه يكون التّمنّي واقعًا على الاسم وفي مذهب المازني على الخبر" (نفسه)، بل إنّه انتصر كلّيًا إلى المذهب الثّاني حين اعتبر أنّ "جميع أحكامها (أيْ ألاَ) على رأي المازني والمبرّد" (نفسه III : 1319.).

يعكس ذلك نزعة النّحاة إلى تقليب مختلف التّشكّلات الإعرابيّة لهذه العلاقات بغاية التوصّل إلى الآليّات الحقيقيّة لتكوُّن الدّلالة داخل الأبنية، ممّا أفضى إلى حركة لولبيّة في تاريخ تطوّر الدّرس النّحويّ بشأن هذه القضيّة، أدّت في بعض لحظاته المتأخّرة إلى عوْدٍ على بدء.

والمستخلَص ممّا تقدّم أنّ علاقة الهمزة بـــ (لا) النّافية للجنس التي لعب فيها المستوى الإعرابي العاملي دورًا مركزيًا في تكوُّن دلالة التمنّي في الشّكل أ[لا ج]، لا يمكن أنْ تخرج عن إطار المسترسَل النّحويّ : المقوليّ والدّلاليّ والإعرابيّ الواصل بين المنوالين أ[ج] و[افعلْ]. ذلك أنّ الطّلب وشحنة الإمكان المسيّريْن لهذه الدّلالة المولَّدة يقعان على نقطة من خطّ هذا المسترسل، وإن كانت نسبة الشّحنة الأمريّة فيهما أقوى بالنّظر إلى انعدام الشّك وطلب المعلومة وضعف الإمكان الموجب [±] لفائدة سيطرة طلب الفعل [افعلْ] والإمكان السّالب [∓].

خاتمة الفصل الثّالث :

نخلص من دراستنا للثّابت في علاقات الاستفهام في هذا الفاصل الحاسم من تاريخ النّظريّة النّحويّة التّراثيّة إلى :

1)- أنّ الثّبات في علاقات الاستفهام يتّصل بمستوييْن على الأقلّ :

مستوى بنيوي داخلي يخصّ العلاقات بين الأبنية التّصريفيّة والاشتقاقيّة والإعرابيّة لألفاظ الاستفهام، أوْ بين مناويله التّركيبيّة والدّلاليّة الأساسيّة، ومستوى ثان يتّصل بعلاقات الاستفهام بأبنية نحويّة مغايرة له ومشارِطة.

2)- مفهوم "الثّبات أو عدم التّحوّل" في هذا الضّرب من علاقات الاستفهام يستند إلى خاصّيتيْ "الشّمول" و"الاسترسال"، بحيث تطّرد المناويل العلاقيّة لهذا الضّرب فتستوعب كلّ إنجازاتها، كما تخضع جميعها في اشتغالها إلى نفس المنطق : تعامل مستويات النّظام النّحوي واسترسالها.

3)- أنّ من العلاقات المنضوية إلى هذا الصّنف والتّابعة للمستوى البنيوي الدّاخلي من علاقات الاستفهام العلاقات بين المقولات التّصريفيّة المسيّرة لألفاظ الاستفهام : الاسميّة والحرفيّة والفعليّة المولّدة للبناء في اسم الاستفهام ولدلالة الإنشاء الفعليّة في الحرف. والمنوال التّشارطـــيّ التّركيبي والدّلاليّ الثّلاثـــيّ : أ[(...)أمْ(...)] ↔ [أيّ(...)] ↔ [سْ؟ (...)]، ويمكن تفعيل هذا المنوال في مستوى تشارطي خارجي بين أبنية الاستفهام وأبنية التّسوية والموصول.

4)- أنّ من علاقات هذا الصّنف التابعة للمستوى الخارجي :

أ- علاقة الاستفهام العامِليّة بمجموعة {علم ...} أو {سواء...} أو بالأفعال الإحاليّة والمولّدة لدلالتيْ التّسوية والموصول الخبريّين.

ب- علاقة الاستفهام بالشّرط في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام أو المركّبة بالفاء السّببيّة القائمة على المنوال أ [ج] ↔ إنْ[ج2 ⟷ ج1]

ج- علاقة أ[ج] بـــ [ما أفعلَ] القائمة على مسترسل مقوليّ وإعرابيّ وتصريفيّ.

د- العلاقة بين أ[ج] و[اِفعلْ] القائمة على التّشارط البنيويّ، وتنتظم هذه علاقة الاستفهام بسائر أبنية الطّلب، إذ تفسّر دلالةُ [اِفعلْ] الكائنة في أ[ج] استيعابها لمختلف دلالات الطّلب الممكنة، من قبيل العرض والتّحضيض والتّمنّي وغيرها.

V-4- الفصل الرّابع :

المتحوّل من علاقات الاستفهام

الغرضُ من هذا الفصل هو الكشف عن مفارقة في علاقات الاستفهام، بالنّظر إلى الثّنائيّة التي نقرأ من خلالها هذه العلاقات : الثّابت والمتحوّل. فقد تبيّنا في الفصل الماضي اتّساع أحياز الثّابت من علاقات الاستفهام، إذ شملت المستويين : البنيوي الدّاخلي والخارجي، في حين نتبيّن في هذا الفصل مدى اتّساع أحياز المتحوّل من علاقات الاستفهام.

ولكنّ المفارقة لا تكمن في هذه الثّنائيّة بقدر ما تكمن في تغطية القسم المتحوّل من علاقات الاستفهام لنفس الأحياز، أي للمستويين الدّاخلي والخارجي من تشارطات الاستفهام، والسّؤال في هذا السّياق يتحدّد بالعلاقات المنضوية إلى هذا الضّرب وبالمستويات والعناصر النّحويّة المساهمة في اشتغالها داخل النّظام.

فهل يتّسع هذا المتحوّل اتّساع الثّابت من هذه العلاقات المستقرّ في التّاريخ، أم ينحسر ويضؤل فيكون عرَضًا زائلا شأنه شأن كلّ متحوّل ؟ أم أنّ للّغة خصوصيّةً تعلو على هذا وذاك ؟

نفترض في هذا السّياق تميُّزَ المتحوّل من علاقات الاستفهام ببروز عنصر المقام فيه. بناء على ملاحظة ضعف دور هذا العنصر في القسم الثّابت من علاقات الاستفهام، وهنا يُطرح إشكال آخر مفاده : هل تعدّ معطيات المقام بذلك عناصر غير نحويّة، أي من خارج النّظام النّحويّ نظرا لتفعيلها فحسب في هذا الضّرب من علاقات الاستفهام ؟

للإجابة عن هذا الإشكال تعيّنت الإجابة عمّا طُرِح قبله. لذلك نسأل أوّلا في هذا الفصل في العلاقات التي تشهد تفعيلاً أكبر لوظائف المقام، بغاية تحديد موقعه نحويًا، وثانيًا في منطق تعامل مستويات النّظام في هذا الضّرب من العلاقات.

V-4-1- علاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي :

أردنا بالثّابت في علاقات الاستفهام القسم القارّ منها، سواء ضمن حيّز الاستفهام وحده أو مع أحياز ما يشارطه من أبنية مغايرة. أمّا ما نريد بالمتحوّل من هذه العلاقات فقسمٌ آخرُ يتحرّك داخل نفس الأحياز، ويخضع في حركته واشتغاله إلى تنشيط عناصر أخرى لا تلغي المستويات التي سيّرتْ القسمَ الثّابت من هذه العلاقات، وإنّما تبرُزُ من بينها.

وقد تكون للمستويات المقوليّة والإعرابيّة والتّصريفيّة والاشتقاقية الأدوار الأساسيّة في جعل الثّابت في علاقات الاستفهام ثابتا فعلا، من ذلك تأكيد النّحاة على خاصّية العموم الدّلالي والإعرابي في الشّكل أ[(...)أم(...)]، أو توظيف آليّة الإضمار وتدقيق العلاقات العامليّة الإعرابيّة لتكريس الثّبات في علاقة أ[ج] بـــ إنْ [ج] في الأبنية المجازى فيها بالاستفهام، أو إقرار جملة من الواسمات اللّفظيّة المركّبة للتّأشير على المولّدات الدّلاليّة لعلاقة أ[ج] بـــ[افعلْ]، أو غيرها من المظاهر النّحويّة لخاصيّة الثّبات في هذه العلاقات، إلاّ أنّ ذلك يتراجعُ فيما نصطلح عليه "بالمتحوّل" من علاقات الاستفهام لفائدة عنصر المقام أوْ "الحال". ينطبق ذلك على علاقة أبنية الاستفهام بأبنية الإثبات والنّفي، وقد يُغني الكثيرُ ممّا أفاض فيه الجرجاني عن تكرار الخصائص النّحويّة لهذه العلاقة (راجع IV-3-1- من هذا العمل).

لكنّ قناعتنا بأنّ القول على القول يكون حتما غيره من جهة، وافتراضَنا أنّ علاقات التّشارط بين الأبنية أوْ ما يتّصل منها بالقسم المقولي المجرّد للأبنية مستقرّ في التّاريخ لا يحول من جهة ثانية، يستوجبان منّا اقتفاء تطوّر الدّرس النّحوي القديم بلحظات تقدّمه وارتداده باعتباره "جزءًا من حركة الفكر الإنسانيّ وتطوّره اللّولبي غير المستقيم." (الشّريف : 1999 : 83).

V.4-1-1- المقام من الضّمور إلى الظّهور :

إنّ النّظر في بعض الدّلالات المولّدة في أبنية الاستفهام التي لا علاقات إعرابيّة ولا قرائن لفظيّة تؤدّي إلى توليدها، يقتضي منّا النّفاذ إلى الخصائص النّحويّة داخل النّظام نفسه للكشف عن أسباب تولُّدها.

أرجع معظم النّحاة - منذ سيبويه - تولّد هذه الدّلالات إلى قرائن تتّصل بالمقام. ويتحدّد هذا بتصوّر مخصوص لديْهم، يقول السكّاكي "واعلمْ أنّ هذه الكلمات كثيرًا ما يتولّد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال، فيقال : (ما هذا ؟ ومن هذا ؟) لمجرّد الاستخفاف والتّحقير، و(مالي ؟) للتعجّب، قال تعالى حكاية عن سليمان (مالي لا أرى الهدهد ؟)، و(أيّ رجل ؟) هو للتعجّب و(أيّما رجل ؟) و(كم دعوتُك) للاستبطاء، و(كم تدعوني ؟) للإنكار، و(كم أحلم ؟) للتهديد، و(كيف تؤذي أباك ؟) للإنكار والتّعجّب والتّوبيخ." (مفتاح العلوم : 314.).

قد يحجب تعميم دور عنصر المقام كأحد متضمّنات القول أدوار العناصر الأخرى، المحدَّدة بتفاعل مختلف مستويات النّظام النّحوي كما بينّا، غير أنّ القسم المتحوّل من علاقات الاستفهام والدّلالات المولّدة منه، من قبيل ما أورده السكّاكي من أمثلة في (1) :

(1)- أ- ما هذا ؟ } الاستخفاف والتّحقير
ب- مَن هذا ؟

ج- مالي لا أرى الهدهد ؟ }
د- أيّ رجل ؟ } تعجّب
هـ- أيّما رجل ؟ }

و- كم دعوتك ؟ ← استبطاء

ز- كم تدعوني ؟ ← إنكار

ك- كيف تؤذي أباك ؟ ← إنكار وتعجّب وتوبيخ

بدا مع النّحاة غير خاضع لتفاعُلات جُلّ مستويات النّظام وإنّما لتأثير معطيات المقام و"قرائن الأحوال" بشكل أساسيّ. ذلك أنّ التّشكّلات اللّفظيّة والعامليّة للأمثلة (1) تكرّس دلالة الاستفهام فيها، ولا شيء من خصائصها يمكن أن يُجريها على دلالة غيرها. أدّى ذلك إلى بروز عنصر المقام بعد أن لوحِظ ضمورُ دوره في حركة علاقات الاستفهام الثّابتة بموجب تفعيل مستويات أخرى كالمُستوى الإعرابي أو المقولي في هذه العلاقات.

لكنْ لا يقتضي ذلك إلغاءَ اشتغال هذه المستويات، إنّما يقتضي بروز الواحد عدَمَ بروز الآخر في معظم الحالات، فإذا كانت علاقة أ[ج] بـــ إنْ [ج] في الاستفهام المجازى به مثلاً تنهض بشكل أساسي على ثابتٍ عامليّ أساسيّ هو توجيه الجزم إلى الشّرط المضمَر وثابتٍ دلاليّ مقوليّ هو الاشتراك في المحتوى الشّحني الإمكاني، فإنّ علاقة الاستفهام ببعض أبنية الخبر كالإثبات أو النّفي، من قبيل (1)، تنهض على نشاط معطيات المقام التي تستبطنُها البنيةُ ذاتُها، ذلك أنّ كلّ بنية تحمل مقامها الخاصّ بها، يشرح أبو يعقوب ذلك في قوله : "وعليه قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتًا فأحياكمْ) بمعنى التّعجّب، ووجه تحقيق ذلك هو : أنّ الكفّار حين صدور الكفر منهم لا بدّ من أن يكونوا على إحدى الحالَيْن، إمّا عالمين بالله وإمّا جاهلين به، فلا ثالثة، فإذا قيل لهم (كيف تكفرون بالله) وقد علمت أنّ (كيف) للسؤال عن الحال، وللكفر مزيدُ اختصاص بالعلم بالصّانع وبالجهل به، انساق إلى ذلك فأفاد (أفي حال العلم بالله تكفرون أمْ حال الجهل به ؟)" (المفتاح : 314.)

وقد عمدنا إلى إيراد تحليل السكّاكي للمثال (2) كاملاً :

(2)- كيف تكفرون بالله ؟ وكنتم أمواتًا فأحياكمْ

لبيان أنّ معناه يتحدّد في رأي النّحويّ بتحليل معاني المقام المولِّدة له وتتوزّع على مستويين :

(م1)- أ- ويتحدّد بوضعيّة مقاميّة أوّليّة وهي أنّ الكفّار في ذلك على إحدى حالين : العلم بالله أو الجهل به. فيكون المستوى الأوّل من المعنى المقتضى في (2) هو :

(2 أ)- أفي حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به ؟

وهو مستوى أوّل يبقى محافظًا على مختلف الخصائص البنيويّة والمقاميّة النّمطيّة لـــ (2)- وتتحدّد هذه بجهل المتكلّم للمستفهم عنه- غير محدّد لخصائص المقام النّهائيّة الموجّهة للقصد الحقيقيّ للمتكلّم، لذلك يلتجئ النّحويّ إلى استنفاذ جميع الإمكانات النّحويّة للبنية، المتمثّلة هنا في القرينة اللّفظيّة والإعرابيّة، فيضيف "ثمّ إذا قيّد (كيف تكفرون بالله) قوله (وكنتم أمواتًا فأحياكم ثمّ يميتكم ثمّ يحييكم) وصار المعنى (كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصّة، وهي إن كنتم أمواتا فصرتم أحياء

وسيكون كذا وكذا.) صيّر الكفر أبعد شيء عن العاقل فصار وجوده منه مظنّة للتعجّب، ووجه بعده هو أنّ هذه الحالة تأبى أن لا يكون للعاقل علمٌ بأنّ له صانعا قادرا عالما حيًّا(...). وعلمه بأنّ له هذا الصّانع يأبى أن يكفر، وصدور الفعل عن القادر مع الصّارف القويّ مظنّة تعجّب وتعجيب وإنكار وتوبيخ، فصحّ أن يكون قوله تعالى (كيف تكفرون) إلى آخر الآية تعجّبًا وتعجيبًا وإنكارًا وتوبيخًا." (نفسه).

يؤول بذلك القيد الإعرابي : الحال : (وكنتم أمواتا فأحياكم...) بالبنية إلى مستوى ثان من المعنى هو (2ب) :

(2ب) : كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصّة وهي إن كنتم أمواتا فصرتم أحياء...

وهو معنى ثانٍ أو "معنى المعنى" بعبارة الجرجاني (أسرار البلاغة : 202) يقوم على وضعيّة مقاميّة ثانية حلّلها النّحويّ بدقّة مفادها :

م(2)-أنّ كفر المخاطب قائم على علمه بأنّ له صانعا قادرا... وهو ما ينافي العقل ويدعو إلى الإنكار والتّعجّب.

V. 4-1-2- تجريد التّأويل الدّلالي قسم من تجريد التّكوّن الدّلاليّ :

تقتضي (2ب) أيضاً أن البنية (2) تنطوي على خرقٍ في النّمط المقامي الخاص بها كاستفهام، والمتمثّل في جهل المتكلّم بمطلوبه، فهو عالم بحال كفر الكافرين، ولكنّ الخرق نفسه يبدو منمّطا مستقرّا داخل النّظام، إذ يستند فيه النّحويّ إلى قرائن لفظيّة إعرابيّة هي مكوّن الحال من مكوّنات الإحالة في (2).

يؤدّي ذلك إلى القول، أنّ المقام نفسه يخضع إلى ضوابط نحويّة تشتمل عليها البنية نفسها، فالقرائن نحويّةٌ ما دامت مشكّلةً باللّفظ وبقواعد العمل الإعرابي.

ولا بدّ من إشارة هنا إلى تصوّر السكّاكي للمقام، إذ رغم ما يظهر في تحليلاته من استحضار لمقامات حقيقيّة، أفرزته العناية بالأقوال المنجزة، فإنّ ذلك ليس سوى منفَذ نحو إدراجها ضمن نظام "نحويّ بلاغي" مجرّد لا تنفصل فيه المباحث البلاغيّة عن المباحث النّحويّة. ولا تقلّ عنها تجريدا، وإنّما تنطلق منها، وهو تمشّ التزمه الجرجاني من قبل، فتجريد التّأويل الدّلالي الذي يضطلع به البلاغيّ ينطلق أساساً من

تجريد التّكوّن الدّلاليّ الذي يضطلع به النّحويّ، في حين يستعين النّحاة بتجريد التّأويل الدّلالي المقرّ بمركزيّة معطيات المقام ضمن ما سمّيناه بالمتحوّل من علاقات الاستفهام ليدرجوه ضمن النّظام النّحويّ العامّ. فعمل البلاغيّ إذن يمثّل أحدَ حقول عمل النّحويّ، لكنّه قد يفضُلُ في هذا الموضع بالذّات بكونه سبْرًا واسعًا لهذا الحقل دون غيره من النّظام النّحويّ .

V. 4–2– منطق تعامل مستويات النّظام في المتحوّل من علاقات الاستفهام :

بيّنا في الفقرات الماضية أنّ بروز عنصر المقام النّحويّ يقترن عموما بهذا الصّنف من علاقات الاستفهام. غير أنّ ذلك ارتبط في تحليل معنى (2) بقرائن نحويّة : لفظيّة وإعرابية. وقد عبّر ذلك عن منطق مّا لتعامل مستويات النّظام وعناصره، لكن ما قول النّحاة في دلالات مولَّدة من نفس الصّنف من العلاقات لا يرتبط تولُّدها بوجود أيّ قرينة لفظيّة أو إعرابيّة ظاهرة ؟

انتقى صاحب المفتاح لمعالجة هذه القضيّة مثاليْن امتنع إجراؤهما على أصليْهما، يقول : "فنقول متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّدَ منها ما ناسب المقام، كما قلت لمن همُّك همُّه (ليتك تحدّثني)، امتنع إجراء التّمنيّ- والحال ما ذُكر- على أصله، فتطلبُ الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولَّد بمعونة قرينة الحال معنى الطّلب : الأمر (العرض)، أو كما إذا قلت (هل لي من شفيع ؟) في مقام لا يتّسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولَّد بمعونة قرائن الأحوال معنى التّمنّي." (المفتاح : 304).

فالمبيَّن أنّ معاني (3) تتحدّد بواسطة مقابلة دلاليّة تُمثِّل لها (4) :

(3) أ– ليتك تحدّثُني ↔ (4)- أ– هل تحدّثُني ؟

أ– هل لي مِن شفيعٍ ↔ ب– ليت لي شفيعاً.

وليست هذه المقابلة في الحقيقة إلا مصادفةً اختباريّة إجرائيةً من عمل النّحويّ، ولا ضرورةَ أو لزومًا قاعديًّا يقضيان بإجرائها سوى بيان قسمٍ من العلاقات الدّلاليةّ التّشارطيّة المتحوّلة لأبنية الاستفهام. والأهمّ أنّ لا قرائنَ لفظيّة أو إعرابيّة عامليّة تقضي بذلك، وقد أرجعَها السكّاكي كلّيةً إلى عمل معطيات المقام. إلا أنّنا نرى أنّ وراء إجراء هذا الدّور الأساسي للمقام في توليد دلالة السؤال في (3أ) ودلالة التّمنّي

في (3ب) منطقًا مّا يربط هذا الدّور بالمستويات المقوليّة والدّلاليّة للبنيتين، فقد اقترن ضبط المقام فيهما بتحديد الخصائص الدّلاليّة والمقوليّة لهما، فالمقامان هما :

(م3أ) : توجيه المتكلّم كلامه إلى مخاطب لا يمتنع معه حصول المطلوب وهو الحديث.

(م3ب) : لا يتّسع في هذا المقام إمكان التّصديق بوجود الشّفيع.

فلم يتحدّد المقام إلاّ من جهة ارتباطه بإمكان حصول المطلوب أو عدمه في هذه العلاقة بين بناءيْن طلبيّيْن : الاستفهام والتّمنّي، فقد تحرّكت العلاقة بين التّمنّي والاستفهام في مساحة الإمكان، أيْ في حيّزيْ البنيتيْن المقوليّتيْن لكليْهما، إذ ينخزل الإمكان السّلبي الخاص بالتّمنّي [∓] في (3أ) إلى الإمكان الإيجابي الخاصّ بالاستفهام[±] أو ما أجري في فلكه من معانٍ طلبيّة كالالتماس والعرض...، كما يحدث العكس في (3ب) إذ تتحرّك الشّحنة [±] نحو[∓]، فحركة الدّلالة هنا تخضع لقوانين الاستبدال ضمن الحيّز المقولي المسيّر لكلّ بنية، أيْ في موضع اعتقاد المتكلّم. فيبرز عنصر المقام الافتراضي هنا دون إلغاء مستويات النّظام الأخرى، لكونه المؤثّرَ الأوّل في هذه الحركة داخل هذا الاعتقاد، أيْ في تشكّل الدّلالة في هذا الصّنف من العلاقات.

يؤدّي ذلك إلى الاستنتاج، أنّ تصنيف أيّ عنصر أو مستوى داخل النّظام إنّما يتوقّف على درجة فاعليّة هذا العنصر وظيفيّا ومساهمته في تشكيل دلالة القول، ممّا يعني أنّ عناصر النّظام النّحويّ ومستوياته أشبه بقطع آلة ميكانيكيّة، تتحدّدُ القيمةُ الوظيفيّة لكلّ قطعةٍ بلحظة اشتغالها.

V. 4-3- فيض فوْضى الدّلالات المولَّدة من المتحوّل من علاقات الاستفهام عن الضّبط :

سعى السكّاكي – اعتمادا على ما أقرّه من إبرازٍ لوظائف المقام في هذا الصّنف المتحوّل من علاقات الاستفهام– إلى حصْر قائمةٍ للدّلالات المولَّدة من حركة هذا الصّنف، محاولةً منه لضبْط فوضاها. يقول : "كما إذا قلت لمن تراه لا ينزل : (ألاَ تنزلُ فتصيبَ خيرا)، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التّصديقُ لحال نزول صاحبك لكونه حاصلا، ويُوَجَّهُ بمعونة قرينة الحال إلى نحو : (ألا تحبّ النّزولَ مع

محبّتنا إيّاه)، وولّد معنى العرض، كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب : (أتفعل هذا ؟) امتنع توجُّهُ الاستفهام إلى فعل الأذى، لعلمك بحاله، وتوجَّهَ إلى ما لا تعلَمُ ممّا يلابسه من نحو (أتَسْتحسِنُ ؟)، وولّد الإنكار والزّجر (...) أو كما قلت لمن بعثتَ إلى مهمٍّ وأنت تراه عندك : (أما ذهبتَ بعدُ ؟) امتنع الذّهاب عن توجّه الاستفهام إليه لكونه معلومَ الحال، واستدعى شيئا مجهول الحال ممّا يُلابسُ الذّهاب مثل : (أما يتيسّرُ لك الذّهابُ ؟) وتولّد منه الاستبطاءُ والتّحضيض، أو كما إذا قلت لمن يتصلّفُ وأنت تعرفه : (ألاَ أعرفك ؟) امتنعت معرفتك به عن الاستفهام وتوجّه إلى مثل : (أتظنّني لا أعرفك ؟) وتولّد الإنكار والتّعجّب والتّعجيب، أو كما إذا قلت لمن جاءك : (أجئتني ؟)، امتنع المجيء عن الاستفهام، وولّدَ بمعونةِ القرينة التقريرَ." (مفتاح العلوم : 305.)

يمكن من خلال هذا العرض حصر المولَّدات الدّلاليّة من بنية الاستفهام في الدّلالتين المشتَقَّتيْن الأساسيّتين اللّتيْن أقرّهما النّحاة من قبلُ، أيْ الإنكار والتّقرير. وذلك في اتّجاه تقليص حجم الفوضى التي تسمُ هذه الدّلالات، وتحول دون ضبط قائمة نهائيّة لها. إذ قد يقترن الإنكار بالتّوبيخ أو التّكذيب أوْ الزّجر والتّقريع أوْ الاستبطاء أو التّعجّب والتّعجيب أو التّحقير وغيرها. كما قد يقترن معنى التّقرير بمعنييْ التّثبيت أو التّنبيه وغيرهما...

وهو ما يرسّخ نظريّة المسترسَل الدّلالي الذي يصل بين دلالةٍ أصل هي الاستفهام ودلالات "مشتقّة" ودلالات "مشتقّة من المشتقّة"، ويبرّرُ الاضطراب في تصنيف الدّلالات المقاميّة المولَّدة من بنية الاستفهام قديما أو حديثا :

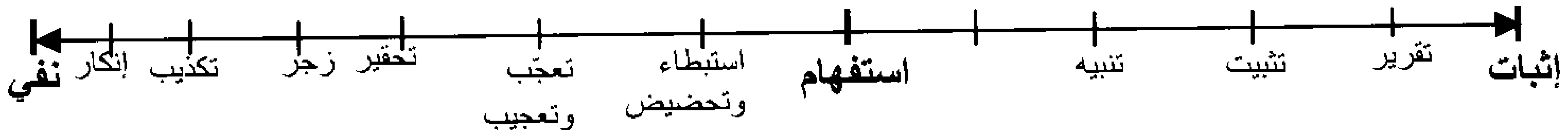

في نفس المضمار يُلاحَظ إدراجُ العرض والتّحضيض ضمن المولّدات الدّلاليّة لهذا الصّنف المتحوّل من علاقات الاستفهام التي يلعب المقام دورا أساسيّا في توليدها، في حين نرى أنّها تقعُ بين الصّنفين من هذه العلاقات، فبقدر ما يضطلع المقام بدور في إدراج هاتين الدّلالتين ضمن مولَّدات هذا الصّنف المتحوّل بقدر ما تلعبُ القرائن اللّفظيّة والتّركيبيّة المتمثّلة في تركّب الهمزة بأداة النّفي أوْ غيْرها في بعض الأبنية

دورًا في توليدهما أيضا، فتمثّلان بذلك نقطة التّقاطع التي تتكافأ فيها الأدوار بين المقام المتحوّل وقرائن اللّفظ والإعراب القارّة.

وهو ما يجري عمومًا مع كلّ مولّدات علاقات الاستفهام الثّابتة منها والمتحوّلة بدرجات تتفاوت بحسب إبراز مستوى أو بعض المستويات النّحويّة دون غيرها. لذلك لا ينفكّ النّحويّ في عرضه لمختلف المقامات المؤثّرة في تشكّل الدّلالة في هذه الأبنية الاستفهاميّة يربطها بشكل مباشر أو غير مباشر بمختلف مستويات النّظام الأخرى.

أمّا بالتّقدّم نحو صاحب الارتشاف، فقد بدا التّقليص من فوضى المولّدات الدّلاليّة المقاميّة من هذا المتحوّل من علاقات الاستفهام وتجريدها أوْكَدَ، يقول : "الاستفهام على ضروب : طلب المعرفة، وهو الاستفهام الذي لا يشوبه شيء، واستفهامٌ على طريق التّسوية نحو (سواء عليّ أقمت أم قعدت) واستفهامٌ على سبيل التّقرير نحو (ألم أحسن إليك) ولا يكون إلاّ بالهمزة واستفهام على سبيل الإنكار" (الارتشاف : 327I).

لعلّ المفارقة هنا في أنّ ما اعتبرناه متحوّلا من علاقات الاستفهام، ويتحدّد خصوصا بعلاقته بالإثبات والنّفي، اعتُبر من الثّوابت الدّلاليّة للاستفهام مع أبي حيّان، غير أنّ ذلك يُرَدُّ في رأينا إلى شيوع دلالتيْ التّقرير والإنكار كمولّدات خبريّة لهذه العلاقة في أبنية الاستفهام. وهو ما حدا ببعض المحدثين أيضا إلى التّركيز في دلالات الاستفهام التّداوليّة على متّجهها الخبريّ باعتباره ضربًا من "الإخبار غير المباشر" : Assertion Indirecte : (Orecchionni 1991 :p-p :87-111).

ولا يعكس ذلك في نظرنا المدى الحقيقي لعلاقات الاستفهام، فهي علاقاتٌ لا نهائيّة تتحدّد بالتّعامل الذي أكّدنا عليه بين مستويات النّظام وعناصره. وما عمل النّحويّ إلاّ محاولةُ اقتفاءٍ لمنطق هذا التّعامل من خلال التّحليل الاختباري لمعاني الأمثلة المنجزة حقيقة أوْ افتراضًا.

كما يُبرَّر ذلك أيضًا بنزوع النّحاة في مرحلة متقدّمة من تطوّر الصّناعة النّحويّة إلى الحدّ من هذه الفوضى الكائنة في تصنيف هذه المولّدات الدّلاليّة، والسّعي إلى إخضاعها للضبط والتّجريد. في حين أنّ الفوضى في اللّغة غير الفوضى في غيرها، لا تحتمل الضبط والتقعيد الصّارمين، بقدر ما يمكن أن تحتمل الانخزال إلى

بنية دلاليّة عامّة مستقرّة في التاريخ، تفسّر ثراء الدّلالة الإنجازيّة الحاصلة من خلال فقرها الدلالي المقوّي لقدرتها الاحتماليّة. فالأبنية كلّما اتّجهت إلى اللّفظ قلّت في التكوين الدّلالي قدرتها الاحتماليّة وصارت فقيرة من حيث ما تحتمله من دلالات، وكلّما اتّجهت نحو المقولات ضعفت دلالتها الحاصلة وفقرت، لكنّ قدرتها الدّلاليّة تقوى احتماليّا (الشريف2002 : 303). هذه البنية الدلاليّة العامّة لا يمكن أن تكون غير الشّرط.

خاتمة الفصل الرّابع :

ملخّص دراستنا للقسم المتحوّل من علاقات الاستفهام من خلال نصوص شهدت إرهاصات اكتمال النّظريّة النّحويّة القديمة هو الملاحظات التّالية :

1)- أنّ المتحوّل من علاقات الاستفهام يقوم على **بروز** وظائف المقام على حساب وظائف المستويات النّحويّة الأخرى.

2)- أنّ مقام التّخاطب يتحدّد في ممارسة النّحاة بكونه تصورًا ذهنيًّا مجرّدًا يتفاعل مع سائر مستويات النّظام النّحوي الأخرى.

3)- أنّ القسمين : الثّابت والمتحوّل من علاقات الاستفهام يخضعان - على حدّ سواء - إلى تعامل مختلف مستويات النّظام النّحوي وعناصره، لكن مع اختصاص كلّ قسم ببروز مستويات دون أخرى، ففي الثّابت منهما تبرز المستويات المقوليّة أو الإعرابيّة أو الاشتقاقية أو التّصريفيّة أو تبرز كلّ هذه مجتمعةً، في حين يضمُر دور المقام، لكن دون إلغائه، إذ تستبطن كلُّ بنية نمطها المقاميّ بالضّرورة [1]. أمّا في المتحوّل من هذه العلاقات فيبرز المقام، ويضعف نشاط المستويات الأخرى مقابل قوّة نشاطه، لكن دون إلغائها أيضا إذ هي كامنة لا تحول.

4)- أنّ عمل البلاغيّ في هذا القسم (المتحوّل) لا يمكن أن يتجاوز الحيّز الذي يتحرّك فيه النّحويّ أوْ يقاطعَه، لا لسيطرة هذا الحيّز فحسب، وإنّما أيضا لشموله من القول جميعَ مستويات تشكّله، ابتداء باللّفظ الذي يعجّم معناه وانتهاء بالمقام الذي يحويه.

5)- يُفهَمُ بذلك اقتران هذا القسم من العلاقات بمولّدات دلاليّة من قبيل : التّقرير والإنكار. ذلك أنّ عدم توصّل النّحاة إلى حسم نهائيّ في طبيعة الدّلالة المولّدة من علاقة الاستفهام بالإثبات أو بالنّفي أو إلى ضبطٍ لقائمتها ناتج عن الطّبيعة المتحوّلة لعناصر المقام الفاعلة في توليدها، وعن فيض فوضى الدّلالة الحاصلة عن الضبط أو الحصر.

---

1) لمزيد التوسّع في ذلك انظر : نجوى بن عامر(2007/2004).

5.V- خاتمة الباب الخامس :

نخلص من هذا الباب إلى جملة من الاستنتاجات الجامعة لحاصل ملاحظات النّحاة حول تشارطات الاستفهام، أهمّها :

1-أنّ البنية الاستفهاميّة مسيَّرة بشحنة إمكانيّة وجوبيّة [±]، وليس بفعلٍ إنشائيّ مقدَّر(كما بيّن التّداوليّون)، بل إنّ هذا الفعل الإنشائيّ نفسه [أستفهمُ] منخزِلٌ إليها محلِّلٌ لها في ذات الوقت، ويعملان معًا في المعمول الإحالي من البنية : [حا2].

2- أنّ عمل حرف الاستفهام الواسم لهذا الفعل والشّحنة المسيّرة له بذلك هو عمل معنويّ شحْنيّ في البنية المركّبة به.

3- أنّ الفـــــــرق بين حرف الاستفهام وحرف الجواب أنّ اتّجاه الأول تحلُّليّ [أ[ففا(مف)]] ينتشِرُ في البنية التي بعده، بينما يتّجه الثّاني إلى اختصار معنى ما بعده فيه[نعَم [ففا(مف)]].

4- أنّ خاصّية طلب التّصديق أي طلب الحكم على نسبة مّا هي التي تُلزِم (هل) بالشّكل هل[ففا] دون هلْ[(...)أم(...)]، وبالفعل في الإحالة دون غيره.

5- أنّ (مَن) و(ما) كأسماء خُصِّصتْ للتّعجيم الماهيّ لا يمكنُ أن تكون مؤدّية للاستفهام أصلاً. ذلك أنّها من حيث البنية الاشتقاقية والتّصريفيّة تقصُر عن ملء موضع شحنة الإمكان الاستفهاميّة، ولا تزيدُ عن كونها تعجيما لــ(فا) أوْ (مف) من [±] [∃ففا (مف)].

6- أنّ علاقات الاستفهام التّشارطيّة يمكن أن تُصنَّف وفق خصائصها وحركتها التّوليديّة للدّلالة ومدى توظيف مستويات النّظام النّحوي وعناصره في انعقادها إلى علاقات "ثابتة ومتحوّلة".

7- يتّصلُ مفهوم الثّبات في علاقات الاستفهام بمختلف المستويات : الدّلاليّة أو المقوليّة أو الإعرابيّة أوالاشتقاقية أوالتّصريفيّة، أو بها مجتمعة. إذ قد تقوم على أساس

المشابهة اللّفظيّة أو المعنويّة أو على أساس التّكافؤ الدّلالي (Equivalence) أو على أساس الاستلزام التّركيبي أو التّخاطبي (Implication)، أو على أساس الاقتضاء الدّلالي (Présupposition) أو على أساس التّقابل والتّضادّ (Antonymie) أوْ الاستقلال (Indépendance) العاملي أو الدّلالي...

8- أنّ الثّبات أو التحوّل لا يختصّان بعلاقاتٍ للاستفهام دون أخرى، فقد تشهد نفس العلاقة تقاطعهما.

9- أنّ هذا الثّابت من علاقات الاستفهام يتّجه أكثر إلى الاستناد إلى القرائن النّحويّة المتّصلة باللّفظ أو الإعراب أو المقولات المسيّرة للبناء، أي بالمستويات النّحويّة الثّابتة نسبيًّا في النّظام والمحدَّدة بقواعد صارمة رغم ما يسِمها من تعامُل وحركة سابقيْن للإنجاز لتشكيل الدّلالة داخل القول.

10- أنّ المتحوّل من هذه العلاقات يقترن في مفهومنا ببروز عنصر المقام وأساسيّته دون الذّهاب إلى إلغاء نظاميّته، فهو عنصر نحويّ مجرّد داخل النّظام يعتمده النّحويّ بشكل افتراضيٍّ. لكنّه لا يخضع بالضّرورة إلى صرامة القواعد التي تتقيّد بها سائر المستويات النّحويّة، لاتّصاله بالمخاطب ومتضمّنات القول إلى جانب المتكلّم.

11- أنّ ذلك لا يمنع من خضوع جميع أبنية الاستفهام لتعامل هذه المستويات القارّة مع المقام إذْ تختزن البنية النّحويّة مقامها في كلّ الأحوال.

12- أنّ القسمين من العلاقات قد يشهدان تقاطعا بين بروز المستويات البنيويّة داخل النّظام (المقوليّة والإعرابيّة وغيرها) وبروز المقام، من ذلك علاقات الاستفهام بأبنية الطّلب المركّبة بـــ [ألاَ، هلاّ].

الخاتمة

VI. خــاتــمــة البــحــث

جهدنا فيما تقدّم من هذا العمل في خوْض قضيّةٍ، أيْسرُ ما توصَفُ به أنّها أمّ القضايا في المشهد اللّساني الحديث. وقد اخترنا النّفاذ إلى هذه المسألة من منفذ التّراث "اللّساني" العربي، عن طريق استقراء قسمٍ من نصوصه، أقلُّ ما يُقالُ فيه بدوره أنّه استنفذ من النّظريّة النّحويّة العربيّة القديمة أهمّ مراحل تشكُّلها.

لا يستلزم ذلك أنّنا أصبْنا من هذه القضيّة مقتلاً فلم نترك لغيرنا إليْها منفذًا، وإنّما قصرنا عملنا على علاقات الاستفهام من سائر العلاقات بين الأبنية النّحويّة، فكان منها انطلاقُه وإليها عوْدُه، وإنْ كان مقتضى العنوان وحده اجتماعُ معظم أبنية النّحو على اختلافها، مشابِهةً للاستفهام كانت أوْ مبايِنةً.

وقد وجدنا استقراءَ هذه النّصوص في سبيل معالجة هذا الضّرب من العلاقات مدخلاً صغيرًا إلى نظامٍ عامّ معقّد من العلاقات بين الأبنية النّحويّة بشكلٍ عامّ. لا طاقةَ لعملنا وحده به، ولا محلَّ له فيه إلاّ ضمن مجموعةٍ أكبر تتضافر عناصرُها -على تبايُنها أحيانًا- في خوضه، ضمن مشروعٍ أوسع على مدى أطول.

وقد ارتأيْنا بعد طول تفكُّرٍ في علاقات الاستفهام وتشارطاته - أملُنا أن نكون أتينا على أهمّها - أن نجمعَ ما خرجنا به من نتائج وملاحظات، أُثبِت معظمُها في نهاية كلّ فصل أوْ باب، لذلك نتجاوز في هذا الموضع التّحليلَ إلى التّأليف والتّخصيصَ إلى التّعميم. فنقول :

1- بات إدراج الاستفهام - والإنشاء بوجهٍ عامّ- أحدَ أهمّ مشاغل الدّرس اللّسانيّ الحديث، بالنّظر إلى توقّف كفاية أيّ منوالٍ أوْ شموله على إدراج الظّواهر اللّغويّة الإنشائيّة التّبادليّة، بما فيها الأشدّ تعقيدًا وتداولاً في الأقوال المنجَزة.

2- أرسلَ ذلك تلقائيًّا إلى دراسة العلاقات بين أبنية الإنشاء ذاتها أوْ بينها وبيْن أبنية الخبر، ممّا أدّى في بعض المناويل الحديثة إلى تعميم مفهوم الإنشاء على الإنجازات القوليّة (Austin : 1970).

3- يقتضي ذلك أنّ واقعَ ترابُط الأبنية النّحويّة ضمْن نظام عامّ من العلاقات المولِّدةِ للدّلالة في المنوال النّحوي العربي التّراثي يكرّسُ قِدَم هذا المبحث وتجذّرَه فيما عبّر عنه ملنار "بالنّشاط اللّساني القديم". (Milner : 1995 : 55.)

4- يستلزمُ خضوعُ بنية الاستفهام لهذا النّظام ضمن تمشّيات النّحاة انخراطَها ضمن أنواعٍ من العلاقات، أهمّها "علاقة التّشارط" القائمة على "التّكافؤ"، إذْ يمكنُ أن تشمل هذه علاقاتِ الاقتضاء والاستلزام والمشابهة والتّحويل والتّضادّ والاستقلال وغيرها، فهي قد تحتمل التّكافؤ في مستوى البنية الإعرابيّة دون التّصريفيّة أوْ الدّلاليّة، أوْ التّكافؤ في مستوى البنية الدّلاليّة دون اللّفظيّة أوْ الإعرابيّة...

5- سير النّحاة من لاحقي سيبويه على امتداد مراحل تكوّن النّظريّة النّحويّة العربيّة نحو ربط بنية الاستفهام الإعرابيّة ببنيته الدّلاليّة، إذْ بيّنوا اقتضاء هذه اشتغالَ علاقات تلك، بحيث يستلزمُ تكوُّنُ الدّلالة في البنية - استفهامًا كانت أوْ غيره - اكتمالَ العلاقات العامليّة داخل أ[∃ف فا(مف)].

6- أدّى ذلك إلى إظهار قوّة مساهمة الإعراب في انتظام علاقات الاستفهام. ذلك أنّ التّكافؤ الدّلالي-مثلا- بين الاستفهام وغيره يستبطنُ في معظم الحالات عمليّات إعرابيّة تحويليّة كثيرة على البنية الأصليّة المقدّرة لتصل إلى التّشكُّل البنيوي المنجَز.

7- مضيّهم شيئا فشيئًا نحو تكريس وظائف مستوى الإعراب في توليد الدّلالة في أبنية الاستفهام، رغم ما شهده هذا الأمر من نسق تطوّريّ لولبيّ يراجع فيه اللاّحق السّابق ليتجاوزه أو يضيف إليه.

8- أنّ بروز مستوى الإعراب في انعقاد علاقات الاستفهام لا يلغي منطقَ التّعامل فيها بين مختلف مستويات النّظام النّحوي : المقولات والإعراب والتّصريف والاشتقاق، بل يُكرّسهُ.

9- تقدّم معالجة النّحاة للبنية الإعرابيّة والدّلاليّة للاستفهام في اتّجاه إضعاف القيمة الحدثيّة العامليّة الإحاليّة للفعل (ف) – دون إلغائها – لفائدة القيمة الحدثيّة العامليّة الإنشائيّة للحرف [أ]، وإن كانت هذه تشترط الأولى وتتمّ بها.

10- تطوّر دراسة خصائص الحرف الوظيفيّة على امتداد المراحل الأساسيّة للنّظريّة النّحويّة القديمة، ابتداءً بمجرّد التّنبيه إلى وظيفة الرّبط بين الاسم والفعل

(الزجّاجي : الإيضاح في علل النّحو : 40)، ومرورًا بالكشف عن خاصيّة "إيقاع المعنى بالحرف" (المبرّد : المقتضب IV : 202) ووظيفة "تغيير المعنى وإحداثه" في البنية (السّيرافي – شرح الكتاب II : 383)، وصولاً إلى خاصيّة نيابة فعل المتكلّم (ابن جنّي – الخصائص II : 273) واختصار حدثه الإنشائيّ، **الإمكانيّ** في الاستفهام (السكّاكي– المفتاح : 302).

11- سير هذه المفاهيم في هذه النّظريّة بخطًى مدروسة نحو إعادة الاعتبار للعوامل المعنويّة واضمحلال التّصنيف العاملي اللّفظي التّقليدي للحروف إلى عوامل وهوامل.

12- توصّل النّحاة في أواخر المرحلة الثّالثة من المنوال النّحوي القديم إلى إقرار بنية إعرابيّة ودلاليّة أساسيّة مجرّدة للاستفهام تقوم على تصدير المتكلّم عاملاً نحويًّا عامًّا مجرّدًا في أبنيته وافتراض نيابة حرف الاستفهام لفعل إنشائي مقدّر [أستفهم]، لتتشكّل هذه البنية على النّحو التّالي : أستفهم [ففا (مف)]

أ [ففا (مف)]

13- يقتضي ذلك تمكّن النّحاة في هذه المرحلة والمراحل اللاّحقة من تعديل تصوّر سيبويه بشأن إقامة الأبنية المقوليّة الوجوديّة المتحكّمة في هذه البنية على مفهوم غير الواجب. وذلك عن طريق تدقيق صنفه المقوليّ الحقيقيّ : الإمكان (السكّاكي – المفتاح : 302).

14- استقرّ بذلك لدى النّحاة أنّ البنية الاستفهاميّةَ مسيَّرةٌ بشحنةٍ إمكانيّة وجوبيّة يوافقها ضمن احتمالات المعجم المقولي التّمثيل الرّمزيّ : [±]، وليس بفعلٍ إنشائيّ مقدَّر، بل إنّ هذا الفعل(أستفهمُ) منخزلٌ إليها محلِّلٌ لها. يُعجّمان معًا بحرف الاستفهام ليعمل عنهما معنًى في البنية الإحاليّة [∃ف فا(مف)].

15- توازي سير قضيّة تصنيف أدوات الاستفهام مع تقدّم النّحاة في تكريس منطق تعامل مستويات النّظام النّحوي وإبراز مستوى الإعراب والمستوى المقولي المسيّر له ضمنها، ممّا أدّى إلى انتهاء غموض هذا التّصنيف إلى بيان قصور أسماء الاستفهام من حيث أبنيتُها التّصريفيّة والاشتقاقيّة عن ملء موضع شحنة الإمكان

الاستفهاميّة، فهي لا تزيدُ عن كونها تعجيمًا لــ[فا] أوْ [مف]، وعلاقتها الإعرابيّة والدّلاليّة بـــ[أ] علاقة القيْد أوْ التّمام بالرّأس.

16- يجعل ذلك الأقوالَ الاستفهاميّة عموماً إنجازات لبنية إعرابيّة مجرّدة واحدة هي أ[∃فــ فا (مفــ)]، وهذه بدورها إنجازاً للبنية المقوليّة التواجديّة الحَدثيّة الأساسيّة [حجا (حا$_2$)]، وهي بنية دلاليّة عامّة تتواجد فيها البنية الحدثيّة المقوليّة مع البنية الحدثيّة الإحاليّة لتتشارطا، بحيث تشترط الواحدة الأخرى لتتولّد دلالتها.

17- يمكن تحديد علاقات الاستفهام التّشارطيّة عمومًا في ممارسة النّحاة وفقَ أحياز انعقادها، بضربيْن : فهي إمّا علاقاتٌ داخل أحيازهِ الصرفيّة والإعرابيّة والدّلاليّة، أو مشارَطات تُستَحْضَرُ فيها أحيازُ الأبنية المغايرة.

18- اقترنت علاقات الاستفهام داخل حيّزه التّصريفي أساسًا بالخصائص الوظائفيّة لألفاظه، فسيرَ بقضيّة البناء في اسم الاستفهام من علاقة المشابهة اللّفظيّة الاشتقاقيّة بين الحرف والاسم مع سيبويه إلى علاقة التّضمّن والتّشارط بين المقولتين التّصريفيّتين المسيّرتين لهما مع لاحقيه، كما سير بوظائف حرف الاستفهام العامليّة والدّلاليّة من مفهوم "الإهمال" في مراحل مبكّرة من الدّرس النّحويّ التّراثيّ إلى مفهوم "الإعمال المعنويّ الحدثيّ" وإقرار الوظيفة الفعليّة الإنشائيّة فيه.ممّا أفضى إلى إقرار علاقة الاسترسال بين مختلف المقولات المسيّرة لألفاظ الاستفهام : الحرفيّة والاسميّة والفعليّة.

19- أدّى استبدال النّحاة المنوالَ أ[ج] الذي أقرّه سيبويه لبنية الاستفهام بالمنوال أ[(...) أمْ (...)]– لعمومه وخصائصه التّنبّئيّة بإنجازات الاستفهام الممكنة – إلى إقراره على امتداد المراحل اللاّحقة مركزًا لمسترسلٍ إعرابيّ ودلاليّ تنهض عليه علاقات الاستفهام ضمن حيّزه الإعرابيّ والدّلاليّ على الشّكل : [سْ؟ (...)]↔ أ[(...) أمْ (...)] ↔ [أيّ (...)]، وتتحدّد الدّلالة المولّدة في التّشكّل الاستفهاميّ المنجز بمدى تكافئه معه أوْ نأيه عنه، أي بدرجة تحققيه له.

20- يمكن أيضاً تصنيف علاقات الاستفهام في تصوّرات النّحاة - وفق خصائصها وحركتها التّوليديّة للدّلالة ودرجة توظيف مستويات النّظام النّحوي

وعناصره - إلى علاقات ثابتة تُسيْطرُ عليْها عمومًا المستويات المقوليّة والإعراب والتّصريف، وعلاقات متحوّلة يبرزُ فيها المقام دون أنْ يُلغِيَ هذا تلك ولا العكس.

21- توظيف لاحقي سيبويه لملاحظاته إلى علاقة الاستفهام بجوابه الخبريّ أو الجزائيّ والبناء عليها ليتوصّلوا إلى إقرار خضوعها للمنوال إنْ [ج$_2$ ج$_1$]، ويعمّموا ذلك على علاقة الطّلب مطلقًا بالخبر.

22- بتوخّي نفس التّمشّي استنتج النّحاة في مراحل لاحقة بالمرحلة التّأسيسيّة للنّظريّة النّحويّة القديمة أنّ العلاقة اللّفظيّة بين الاستفهام والموصول والشّرط القائمة على المُشْتَرَك العَلاميّ في المجموعة {مَنْ، ما، متى، ...} مسيَّرَةٌ بخصائص أسماء الاستفهام : الإبهام والعموم.

23- أثّر الخلاف بين سيبويه والخليل في معالجة علاقة الاستفهام بالشّرط (اعتمادًا على اختبار الاستفهامات المجازى بها) على توجيهات النّحاة اللاّحقين للإعراب في هذه الأبنية (راجع II-3-1-1 من هذا العمل)، ممّا أدّى في مراحل متأخّرة إلى ضرورة إجراء العلاقات العامليّة الحقيقيّة لتحقيق تطابق اللّفظ مع المعنى. وقد أنهى ذلك إلى ترجيح مذهب سيبويه على مذهب الخليل لمراعاته منطق تعامل مستويات النّظام النّحوي.

24- توصّل النّحاة بذلك إلى تحديد علاقة الاستفهام بالشّرط في الأبنيَةِ المجازى بها بالتّشارط المضاعف على الشّكل : أ[ج] ⟷ إنْ[ج$_2$ ⟷ ج$_1$]، بحيثُ يتّخذ الشّرطُ الاستفهامَ شرْطَ وُجودٍ وتحقّقٍ، ويشترط الاستفهام الشّرطَ للتَّمامِ بالجوابِ.

25- على مدى تطوّر تاريخ النّظريّة النّحويّة القديمة ساهمت تمشّيات النّحاة نحو تركيز دور الإعراب والعلاقات العامليّة والمقوليّة : (انخزال معنى غير الواجب إلى الواجب) ضمن تعامل المستويات النّحويّة في رفع الالتباس الذي ساد علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد والتّسوية والإحالة ووزّعها بين أحكام الإعمال والإلغاء والتّعليق في المراحل الأولى، ممّا أفضى في مراحل متأخّرة إلى إقرار حكم الإعمال المعنويّ لهذه العوامل.

26- لم نشهد حتّى مراحل متأخّرة ممّا درسنا من تاريخ هذه النّظريّة استكمالاً تجريديّا واختباريّا صلبا لملاحظات سيبويه بخصوص العلاقة البنيويّة الدّلاليّة في

المنوال أ[ج] ↔ [اِفعلْ] رغم تحرّك طروحات النّحاة على أساس محوريّتها في تسيير علاقة الاستفهام بأعمال الطّلب عمومًا.

27- انتهى النّحاة – ممّن عاينّا نصوصهم – من جلّ هذه العلاقات إلى أنّ أ[ج] تتحرّكُ في الاستفهامات المجازي بها نحو إنْ[$ج_2$] فتتخلّى جزئيّاً عن محتواها الوضعيّ الطّلبيّ، وتتحرّك في {علم... / سواءٌ... / اضرب...} أ[(...) أمْ(...)] نحـــو الكـــوْن الإحاليّ فتكونُ تسويَةً أوْ موصولاً. وتتحرّكُ في علاقتها البنيَويّة الدّلاليّة أ[ج] ↔ [اِفعلْ] على خطّ المسترسل الطّلبيّ بين [±] و[∓] فتلزَمُ "نوْعَها" الدّلاليّ ولا تُجاوِزُهُ.

28- أنّ هذه العلاقات صادرة، في شهادتها على الفوضى الدّلاليّة المولّدة من خلالها، عن بنية علاقيّة نحويّة دلاليّة أساسيّة هي البنية التّواجديّة التّشارطيّة المحتملة لكلّ هذه الفوضى الدّلاليّة الحاصلة والممكنة فيما يمكن أن يحدث من إنجازات قوليّة.

29- شهد عمل النّحاة على معالجة الدّلالات إذن تقدّما عبر لحظات تطوّره نحو تجريد مختلف مستويات النّظام النّحويّ وإقرار تعاملها، ويتضمّن ذلك استبطان البنية النّحويّة لمختلف عناصر تشكّل الدّلالة فيها، بما فيها عنصر المقام، إذ جسّد ضمن اختياراتهم النّظريّة تصوّرًا ذهنيًّا مجرّدًا يتفاعل مع مختلف هذه المستويات.

30- أنّ تواصل غموض هذا التّصوّر في علاقات الاستفهام راجعٌ –في رأينا – إلى ضمور وظائف المقام في تشكيل الدّلالة فيما اصطلحنا عليه بـــ"الثّابت" من هذه العلاقات وقوّتها في "المتحوّل" منها.

31- أفضى ذلك بهم إلى بيان اندراج الدّلالة البلاغيّة في أبنية الاستفهام ضمن إمكانات البنية النّحويّة أوّلاً، ذلك أنّ خرق النّمط المقاميّ للبنية يقتضي التزام النّحويّ بمرجعيّة هذا النّمط والقياس عليه.

32- يجعل ذلك عمل البلاغيّ القائم على تجريد التّأويل الدّلاليّ في البنية مشدودًا بشكل قاعديّ إلى عمل النّحويّ القائم على تجريد التّكوّن الدّلاليّ، وإذا اعتُبر مقام البنية أحد إمكاناتها النّحويّة، فإنّ عمل البلاغيّ المحدّد عمومًا بدراسة الأقوال المنجزة في المقامات المخصوصة يُعَدّ أحد حقول عمل النّحويّ، وقد لا يفضُلُ من هذا الموضع إلاّ بكونه سبرًا واسعًا لهذا الحقل دون غيره من حقول النّظام النّحوي.

33- تكون البنية الاستفهاميّة بذلك في تصوّر النّحاة بنيةً نحويّة دلاليّةً متحرِّكةً وفقَ مقتضاها الدّلاليّ، وعلاقاتُها تتحدّد بحركتها الدّلاليّة، ويستلزمُ ذلك كونَ النّظام النّحويّ الذي تنخرط فيه نظاماً إعرابيّاً دلاليّاً تبنيه الأشكالُ الدّلاليّة كما تبنيه الأشكال الدّالّة، وليسَ نظامًا شكليّا سُكُونيّاً خالياً من المعنى.

34- ليست النّصوص النّحويّة اللاّحقة بسيبويْه إذن نصوصاً مردِّدةً لأبواب كتابه، ونخطِئُ حين نقطع بوحدة المفهوم أو المصطلح بين هذه وتلك فنهملَ البعدَ التّاريخيَّ في معالجتهم لقضايا الاستفهام أو غيرِها. والاختلاف - وإنْ كان منهجيًّا أحيانًا- فإنّه يصنعُ حتْماً الاختلاف في الحدود والمفاهيم بغاية تسجيل الإضافة أو إنجاز المراجعة. وتلك ميزة تطوّر العلوم الإنسانيّة بشكل عامّ.

35- ليستْ ممارسة النّشاط اللّساني الحديث انطلاقًا من استقراء نصوص نحويّة تراثيّة إذن مجرّد إحياء لنشاط لسانيّ قديم أوْ تمجيدًا لتليد، بقدر ما هو إعادة للبناء واستكمال لنقصان.

المـــراجـــع

*** العربيـــة :**

- اِبن جني(أبو الفتح) : "الخصائص" تح : محمد علي النجار- دار الكتب المصرية. ط2-1952
- ابن السّراج (أبو بكر) : "الأصول في النحو" تح : عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة. بيروت ط3 -1988.
- ابن عقيل (بهاء الدين) : "شرح ابن عقيل " تح : محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت–1988.
- ابن هشام (جمال الدين) : - "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" تح : محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع– ط1 1987.

  - "شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب" دار الجيل– بيروت1988.
- ابن يعيش (موفّق الدين) : "شرح المفصّل" عالم الكتب – بيروت – دت
- الاسترباذي (رضيّ الدين) : "شرح شافية ابن الحاجب" تح : محمد نور الحسن وحسن الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – 1982.
- الأنباري (كمال الدين) : "الإنصاف في مسائل الخلاف" تح : محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- دت.
- الأندلسي (أبو حيان) : - "ارتشاف الضّرب من لسان العرب" تح : رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي– القاهرة ط1. 1998.

  - "البحر المحيط في تفسير القرآن" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت– لبنان 1992.

- الأوسي (قيس اسماعيل) : "أساليب الطّلب عند النحويين والبلاغيين" جامعة بغداد- بيت الحكمة- دت.
- بالحاج رحومة الشّكيلي (بسمة) : 2004 : "السّؤال وثنائيّة الإنشاء والخبر" بحث دكتورا - إشراف حمّادي صمّود. كلّية الآداب منّوبة.
- بعزاوي (محمّد الصّحبي) 2005 : "حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وكاترين كربرا أوركيوني"– موارد عـــ10ـــدد.
- بن صوف (مجدي) : 2006 : "انتظام التّصوّرات اللّسانيّة عند السّكاكي" بحث دكتورا - إشراف محمّد صلاح الدّين الشّريف. كلّية الآداب منّوبة.
- بن عامر (نجوى) : - 2004 : "الأسس النّحويّة والتّداوليّة لمتضمّنات القول" بحث دكتورا

  - إشراف محمّد صلاح الدّين الشريف. كلّية الآداب منّوبة.

  - 2007 : متضمّنات القول ومراجعها النّحويّة : ضمن أعمال ندوة "الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللّسانيّة والتّداوليّة". كلّية الآداب بالقيروان.
- التّفتازاني (سعد الدّين) : "المطوّل في شرح تلخيص مفتاح العلوم" تح عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلميّة : بيروت - ط1 - 2001.
- الجرجاني (عبد القاهر) : - "أسرار البلاغة في علم البيان". تح : محمد رشيد رضا - دار المعرفة بيروت- لبنان - دت.

  - : "دلائل الإعجاز في علم المعاني" تح : محمد رضوان الداية وفايز الداية. ط1- 1983.

  - : "المقتصـــد في شرح الإيضاح" تح : كاضم بحر المرجان - د - ت.
- حمزة (حسن) : 2002 : "في القراءة المنطقيّة لنصوص النّحو" ح ج ت - ع46.
- الخويسكي (زين كامل) : 1984 : "الجملة الفعلية منفية استفهامية مؤكّدة". دراسة مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندريّة.
- الدّسوقي (محمّد بن محمّد عرفة) : "الحاشية في شرح السّعد لتلخيص المفتاح" - ضمن شروح التّلخيص - دار السّرور - بيروت - دت.

- الرّماني (أبو الحسن) : "معاني الحروف" تح : عبد الفتاح شلبي - القاهرة - دت.
- الزّجّاجي (أبو القاسم) : - "الإيضاح في علل النحو". تح : مازن المبارك - دار النفائس- بيروت ط4- 1982.

  - "حروف المعاني". تح : علي توفيق الحمد - جامعة اليرموك - الأردن - ط2 - 1986.
- الزّركشي (بدر الدّين) : "البرهان في علوم القرآن" تقديم مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلميّة ط1 - بيروت - لبنان 1988.
- السّبكي (تقيّ الدّين) : "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح". ضمن شروح التّلخيص - دار السّرور - بيروت لبنان.
- السّكاكي (أبو يعقوب) : "مفتاح العلوم" تح : نعيم زرزور - دار الكتب العلميّة بيروت لبنان - ط2 - 1987.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : "الكتاب". تح : عبد السلام هارون- عالم الكتب- بيروت - ط3- 1983.
- السيرافي (أبو سعيد) : - "أخبار النّحويين البصريين". تح : محمد إبراهيم البنا- القاهرة - 1985.

  - "شرح كتاب سيبويه" جII. تح : رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب- 1990.
- الشّاوش (محمّد) 1999-2001 : "أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة : تأسيس نحو النص" نشر جامعة منّوبة والمؤسّسة العربيّة للتّوزيع - تونس.
- الشايب (محمد) 1990 : "المدرسة التوليدية التحويلية" ضمن "أهمّ المدارس اللسانية". منشورات المعهد القومي لعلوم التربية.
- الشريف (محمد صلاح الدين) : - 1990 : "تقديم عامّ للاتّجاه البرغماتي" ضمن "أهم المدارس اللسانية" - منشورات المعهد القومي لعلوم التربية - تونس.

- 1993 : "مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقات بين الأبنية النحوية والدلالية" أطروحة دكتورا دولة.

- 1999 : "تطابق اللفظ والمعنى بتوجيه النصب إلى ما يدلّ على المتكلم". حوليات الجامعة التونسيّة - عدد 43.

- 2002 : "الشّرط والإنشاء النّحوي للكون" منشورات كلية الآداب بمنوبة - تونس.

- صمّود (حمّادي) : 1981 : "التّفكير البلاغي عند العرب : أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)" - كلّية الآداب - المطبعة الرّسميّة - تونس.

- صولة (عبد اللّه) : - 2001 : "أثر نظريّة الطّراز الأصليّة في دراسة المعنى" ح ج ت - عـــ45ـــدد.

- 2002 : "المقولة في نظريّة الطّراز الأصليّة" ح ج ت عـ47ـدد.

- 2004 : "من مظاهر الاسترسال بين التّركيب والدّلالة في اللّسانيّات العرفانيّة" ضمن أعمال ندوة "الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة" 2004ص-ص : 49-68.

- عاشور (المنصف) - 1999 : "ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ" منشورات كلّية الآداب بمنّوبة – تونس.

- 2004 : "في التّشاكل بين الأبنية الإعرابيّة ومعالجة الدّلالات النّحويّة" - ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة ص-ص : 179-209.

- 2005 : "دروس في أصول النّظريّة النّحويّة العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لوليّة الوسم الموضعي" مركز النّشر الجامعي-تونس.

- العذاري (فدوى) 1999 : "الأبنية المركّبة بأدوات الاستفهام وعلاقتها ببعض الأبنية المشابهة من خلال سيبويه" – إشراف : محمد صلاح الدين الشريف– كلية الآداب بمنّوبة.

- الفارسي (أبو علي) : - "المسائل العسكرية". تح : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - القاهرة - ط2 - 1982.

- "المسائل المنثورة" تح : مصطفى الحدري - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق- 1986.

- الفاسي الفهري (عبد القادر) - 1986 : "اللّسانيّات واللّغة العربيّة" منشورات عويدات- بيروت - باريس - ط1.

- 1990 : "البناء الموازي" نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة" - دار توبقال للنشر- الدار البيضاء- ط1.

- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) : "ثلاثة كتب في الحروف" للخليل وابن السّكّيت والرازي" - تح : رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة. ط 1- 1982.

- الفرجاوي (عبد الفتّاح) 2003 : "العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النّحو للمعنى" إشراف محمّد صلاح الدّين الشّريف - كلّية الآداب منّوبة.

- فودة (عبد العليم السيّد) : 1953 "أساليب الاستفهام في القرآن" المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيّة - القاهرة.

- القارصي (محمّد علي) 1998 : "البلاغة والحجاج من خلال نظريّة المساءلة لميشال ماير، ضمن أهمّ نظريّات الحجاج في التّقاليد الغربيّة من أرسطو إلى اليوم" إشراف : حمّادي صمّود - كليّة الآداب منّوبة.

- القيسي (أبو محمد مكي) 1983 : "شرح كلاّ وبلى ونعم والوقف..." تح : أحمد حسن فرحات- دار المأمون للتراث- دمشق- ط1.

- كرونة (سندس) - 2003 : "اللسانيّات وتطوّر العلوم العرفانيّة" ع.ج.ت عـ47ـدد.

  - 2004 : "الاسترسال في مقولات المعاني النّحويّة : مقولة الاستفهام نموذجًا (مقاربة عرفانيّة)" ضمن أعمال ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة ص-ص : 131-150.

- كندو (وليلاي) 2003 : "العلاقة بين الأبنية النّحويّة من خلال المقتضب وشرح الكافية" بحث دكتورا - إشراف : محمّد صلاح الدّين الشّريف - كلّية الآداب بمنّوبة.

- المبخوت (شكري) - 2001 : "عمل النّفي وخصائصه الدّلاليّة في العربيّة" كلّية الآداب بمنّوبة.

  - 2004 : "اتّصال الأعمال اللّغويّة وانفصالها" ضمن أعمال ندوة "الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة : ص-ص : 25-48.

- المبرّد (أبو العباس) : "المقتضب" تح : محمد عبد الخالق عظيمة- عالم الكتب بيروت - 1963.
- المتوكّل (أحمد) - 1985 : "الوظائف التداولية في اللغة العربية" الدار البيضاء- ط 1.

  - 1986 : "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي" الدار البيضاء - ط 1.

  - 1995 : "قضايا العربية في اللسانيات الوظيفية" - دار الأمان- الرباط.
- المجدوب (عز الدين) - 2000 : "دور المقام في التحليل النحوي : تقطيع النص نموذجا". مجلة موارد- عدد5.
- 2004 : "مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التّونسيّة" - ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة 2004 : ص-ص : 9-24.
- المغربي (ابن يعقوب) : "مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح" ضمن شروح التلخيص– دار السرور– بيروت– لبنان (دت).
- المهيري (عبد القادر) : - 1974 : "كتاب سيبويه بين التّقعيد والوصف" ح ج ت عــــ11ــــدد

  - 1990 : "اللّسانيات الوظيفية" ضمن "أهم المدارس اللسانية" - منشورات المعهد القومي لعلوم التربية - تونس.

  - 1996 : "ابن جني وبلاغة العربيّة" ح ج ت - عدد40.

  - 2002 : "ليس شيء مما يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولــون به وجها" ح ج ت ــ46ــدد.
- ميلاد (خالد) 1999– 2001 : "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدلالة." دراسة نحويّة تداوليّة - نشر كلّية الآداب بمنّوبة والمؤسّسة العربيّة للتّوزيع - تونس.
- عمايرة (الخليل أحمد) : "أسلوب النفي والاستفهام في العربية" جامعة اليرموك- دت.
- هارون (عبد السلام)1990 : "الأساليب الإنشائية في النحو العربي" دار الجيل - بيروت.
- يوسف (حسني عبد الجليل)1990 : "أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي : التركيب والموقف والدلالة" دار الثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة.

*غير العربيّة :

- Anscombre (J-C) et Ducrot (O) : 1983 : "l'argumentation dans la langue" – Bruxelles, Mardaga.
- Austin (J-C) : 1970 « Quand dire, c'est faire »-Paris ed- du seuil.
- Bloomfield (L) : 1970 « Le Langage » Trad : Janick Gazio- Payot- Paris.
- Chomsky (Noam) : - 1957 : « structures syntaxiques » -Ed. du seuil Paris.
  - 1969 : la nature formelle des langues naturelles » la linguistique Cartésienne. Éd. du Seuil - Paris.
  - 1977 : « Reflexions sur le langage »- Falmmrion- Paris.
  - 1987 : « La nouvelle syntaxe » : Trad.- Lelia Picabia- coll.
- Cosnier(J) : 1991 « les gestes de la Question ». In "la Question" - PUL.
- De Gaulmyn (M-M) : 1991 la « Question dans ses états, les cinq types de questions de l'explication Conversationnelle » in (la Question).
- Delbecque (Nicole) : 2002 "linguistique cognitive".
- Dik (Simon) : 1989 « The theory of functional Grammar » Part-1- Foris.
- Ducrot (Oswold) : - 1980 :"les mots du discours" Éd. De minuit – Paris.
  - 1991 : "Dire et ne pas dire : principes de sémantique linguistique" - Coll : savoir sciences. Hermann- Paris.
- Ducrot (O) et Shaeffer (J-M) : 1995 "Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage" Éd. du seuil - Paris.
- Grice (P-H) : 1975 « logic and conversation ». In P-Cole and J-Morgan.
- Harris (Z-S) : 1971 "Notes du cours de syntaxe" Trad : Maurice GROSS- Éd du seuil - Paris.
- Lakoff (G) : 1987 : "Women, Fire and dangerous things : what categories reveal about the mind" University of Chicago Press.
- Lakoff (G) et Johnson (M) : 1999 « Metaphors we live by ». Cambridge-the University of Chicago Press.
- Larcher (Pierre) 1998 :"Une pragmatique : Medievale, Arabe, et Islamique" In, H.E.L n° 20-1, pp101-116
- Langacker (R-W) 1997 : "Foundations of cognitive grammar" California - Stanford University Press.
- Larreya (Paul) : 1979 : «Enoncés performatifs : présuppositions, éléments de sémantique et de pragmatique ». Éd -nathan.

- Martin (Robert) - 1976 : "Inférence, Antonymie et Paraphrase : éléments pour une théorie sémantique" Éd Klincksieck - Paris.
  - 1983 : "Pour une logique du sens" PUF – Paris.
- Mehiri (A-K) : - 1973 « théorie grammaticale d'ibn Jinni » Thèse de doctorat - publication de l'université de Tunis .
- Milner (J-C) : - 1975 : "Interrogation, Reprises, Dialogue" In "Langue, Discours, Société" pour Émile Benveniste - Éd - du Seuil - Paris.
  - 1978 « De la syntaxe à l'interprétation : Quantités, insultes, exclamations » Éd. du seuil- Paris.
  - 1995 : Introduction à une science du langage » Ed - du seuil - Paris.
- Moeshler (J) et Reboul (A) : 1994 : "Dictionnaire de Pragmatique" Éd du seuil - Paris.
- Orecchionni (C-K) : - 1990 : "Les interactions verbales" Armand Colin : T-I, T-II
  - 1991 « la Question » - PUL.
  - 1998 :"L' Implicite" Armand Colin -Paris Ed :2
  - 2001 : "Les actes du langage dans le discours : théorie et fonctionnement" NATHAN.
- Plantin (Ch) : 1991 : " Question→argumentation→ réponses » In "la Question".
- Remi (S) 1991 : « Question et Assertion : de la morpho-syntaxe à la pragmatique » In « la Question ».
- Roycourt (D) 2001 : "Chomsky : une théorie générative du langage" In "le langage, nature, histoire et usage" Éd- sciences humaines Paris : p-p : 29-31.
- Searle (J) :- 1972 : "les actes du langage" -Herman-

  -1982 « sens et expression » -études de théories des actes de langage. Ed. du minuit.
- Tesnière (L) 1966 : "Éléments de syntaxe structurale" Éd- Klincksieck-Paris.
- Weil-Barais (Annick) 1993 : "L'homme cognitif" PUF. Paris.
- Wiersbicka (A) 1996 : "Semantic" O.U.P – Oxford.

فهرس المفاهيم والمصطلحات

- إدماج : Enchâssement 35-41.
- أساس : Base 10- 16-17- 30-32-36-37-40-41-45.
- استئناف : Reprise 35-36-37-38.
- استدلال : Inférence 11-43-54.
- استفهام : Interrogation 1—391.
- استفهام تصديق 80- 309- 313-317-324-331-376 -377.
- استفهام تصوّر 80-314.
- استفهام جديد : Interrogation of new 49—80.
- استفهام مقابلة : Interrogation of Contrast 49—80.
- استفهام حمْل Interrogation of preducation 49—81.
- استفهام مكوّن Interrogation of constituent 80-83-91.
- استفهام متعدّدInterrogation multiple 80.
- استقلال : Indépendance 9-12-19-21-140-222-384-385.
- استلزام : Implication 11-12-17-19-87-96-103-128-129-130-131-134-170-186-192-200-202-206-220-261-270-291-293-311-317-318-343-344-345-346-362-367-382-385.
- استلزام حواري : Conversational Implicature 80—87.
- استنتاج : Deduction 24.
- إسناد : Predication 7-8-20-62-81-105—110-113-168-181-228—233-250-270-274-286-295-304-308-318-362.
- إسقاط (عاملي) : Projection 9-37-73—78-141-143-184-185-211-222-229-243-253-263-320-334-336—338-343.
- أُطر : Frames 15 .

- إعراب : Syntaxe 1—391.
- إعراب بنيويّ : Syntaxe structurale 6.
- افتراض : Hypothèse 16-24.
- اقتضاء : Présupposition 11-12-17-19-100-121-126-134-139-151-164-186-187-203-204-299-313-364-383-385.
- اكتساب : Acquisition 5.
- إنشاء : Performatif 35-36-359.
- أنصاف أخبار : Semi-Assertions 61.
- أنصاف أسئلة : Semi-Questions 61.
- أوائل دلاليّة : Primitifs Sémantiques 13.
- بؤرة : Focus 48-52-73-78-80-82-83-87-91-92.
- بؤرة الجديد : Focus of new 48-49-80-81-83—86-91.
- بؤرة المقابلة : Focus of contrast 48-49-80-82—87-91-92.
- بنية : Structure 1—391.
- بنية إحاليّة : S. référencielle 112-117-119-120-127-128-168-169-1776179-180-181-184-185-187-205-207-225-226-230-238-246-250-281-297-304—311-317—323-323-333-356-360-385-386.
- بنية س : S. structure 16.
- بنية مركّبيّة : Phrase structure 10.
- بنية متمّمة : Structure supplémentaire 42.
- تأثيرات طرازيّة (نموذجيّة) : Effets prototypiques 14.
- تبئير : Focalisation 48-73-74-77-78-80-92.
- تحويل : Transformation 10-19-28-30—33-36-39-40-41-64-70-71—78-80.
- تخاطب : Locution 36-54.
- تداوليّة : Pragmatique 29-46-50-53-54-62-64-66-68-70-91-92-94.

- تراتبيّة : Hiérarchie 14.
- تسلسل : Enchaînement 60.
- تشارط : Bicondition 15—391.
- التّضادّ : Antonymie 11–12.
- تعجيم : Lexicalisation 18–182–186–283–301–309–310–312–324–343–355–382–387.
- تلفّظ : Énonciation 55–56–67.
- تكافؤ : Équivalence. 12–20.
- تكافؤ دلاليّ : Équivalence sémantique 135—391.
- تكافؤ منطقي : Équivalence logique12.
- تنغيم : Mélodie 57–62—68–79–83–86–88–90–92.
- توجيهيّات : Directifs 57–58.
- توليديّة : Générative 11–15–19–26–28–29–30–40–71–79–80–93.
- حكاية الجملة : Paraphrase 11–12–337–341—344–373.
- حدَث : Evènement 179–106.
- حادث 56–300–303–306–321–322.
- حدثيّة : Evènementialité 112–120–164–306–320.
- خطاب : Discours 55–57–62.
- جمل مشتقّة : Phrases derivées 10.
- دلالة : Signification 12—391.
- دلالة توليديّة : Sémantique generative 11.
- دلالة العلاقات الحقيقيّة : Sémantique veri-relationnelle 12.
- دلالة وضعيّة 20—391.
- دلالة لاوضعيّة 20—391.
- دلالة بلاغيّة : Sémentique réthorique 159–197–198–227–270–273–294–389.
- ذاتيّة اللّغة : Subjectivité de langage 38.
- ربط (عقد) : Connexion 6.

- سؤال : Question 33-34-35-49-54-57—95.
- سؤال بلاغي : Question réthorique 65.
- سؤال إخباري : Quassertion 68.
- سؤال تصريحيّ : Queclarative68.
- سؤال جزئيّ : Question partielle 69.
- سؤال حقيقيّ : Vraie question 65.
- سؤال شامل : Question totale 43-69.
- سؤال صدى : Question-écho 72-78-79-85.
- سؤال مُوجَّه : Question orientée 65.
- شكلنة : Formalisme 26-69.
- شمة (خطاطة)صوريّة : Imagic sckema 14-15.
- صدق : Vrai 11-12-358.
- الصّريح : Explicite 100-153.
- الضّمني : Implicite 17.
- الطّراز (النّموذج) : Prototype 14.
- عامل : Régissant 6-391.
- عرفانيّ : Cognitif 5-9-11—15-19-60-62.
- علاقة : Relation 1—391.
- علاقة احتواء : Relation d'assimilation 330.
- علاقة استلزام : Relation d'implication 11-17—385.
- علاقة إعرابيّة : Relation syntaxique 18—391.
- علاقة اقتضاء : Relation de presupposition 11—385.
- علاقة تبعيّة : Rapport de dependence 6.
- علاقة تحويل : Relation de transformation 10—80.
- علاقة تجاور : Relation de voisinage 214-216-218-224-226-260-267-268-345-348.
- علاقة تضمّن : Relation de contenance 134—138-147-160-172-183-187—194-212—214-224—391.

- علاقة تشارط : Relation biconditionnelle 11—391.
- علاقة التّواجد الحدثي 388.
- علاقة حكاية : Relation de paraphrase 11-373.
- عمل ابتدائي : Acte initiative 58-68.
- عمل أوّليّ : Acte primitive 57.
- عمل التّأثير بالقول : Acte perlocutionnaire 53.
- عمل قولي : Acte locutionnaire 53.
- عمل لاقولي : Acte illocutionnaire 53.
- عمل لغويّ : Acte du langage 30-53-57-59-68.
- عمل مشتقّ : Acte derive 60.
- عمل مركّب : Acte complexe 67.
- عمل وسيط : Acte intermédiaire 61.
- فعل إرادة : Verbe volitif 35-38.
- فعل إنشاء : Verbe performatif 35—391.
- فعل قول : Verbe d'énonciation 35.
- قدرة : Compétence 50-54.
- القصد : L'intention 92.
- قضيّة : Proposition 11-53.
- قلب : Inversion 66.
- قواعد الإسقاط Règles de projection 9.
- قواعد نسقيّة : Règles syntagmatiques 31.
- قواعد تكراريّة : Règles recursive 31.
- قوّة فرضيّة : Mandatory force 58.
- القول : Énoncé 36—38—391.
- قوى إنجازيّة : Illocutionary Forces 51-71-80-87-88-89-90-91-92.
- كذب : Faux 12-358.
- كلام : Parole 30.
- ما صدق : Extension 126.

- متتاليات الأساس : Suites de base 10.
- متصوِّر : Conceptualisateur 13.
- المتكلّم : Locuteur 51—391.
- مجاز لا قوليّ : Trope Illocutoire 60.
- مُحادثة : Conversation 58-65.
- مُخاطَب : Interlocutaire 34-35-37-38-48-50-51-53-54-56-57-60-61-64-65-81-84—391.
- موصول (أوْ مصدري) : Complémentizeur 40- 41-44-72-123-126.
- معمول : Régit 6.
- معنى : Sens 8.
- مقام : Contexte 34-48-49-51-53-56-57-62-63-65-66-68-69-70-72-80-84-87-88-91-92-94-372-373-374.
- مُقتَضى : Présupposé 11—391.
- مقولة : Categorie 14—391.
- مكيِّف : Modalisateur 64.
- مكيَّف : Modalisé 64-65.
- منظوماتيّة : Modularisme 14.
- موضع : Site 33-40-41-43-58-61-63-72-73-77.
- نحو : Grammaire 1—391.
- نحو علاقيّ : Grammaire relationnelle 22.
- نحو بنيوي Grammaire structurale 4.
- نحو كلّي : Grammaire universelle 4-5-9-54.
- نحو وظيفي : Grammaire fonctionnelle 28-30-45-47-48-49-50-51-70-80-87-90-92.
- نظام ترابُطيّ : Système connexionniste 13.
- نظام شكلي : Système formel 4.
- نظام نحويّ : Système grammatical 21—391.

فهرس المواضيع

تمهيد 9

المقدّمة 13

الباب الأوّل : الاستفهام ضمن الدّرس اللّساني الحديث..................... 39

I. 0. مقدّمة الباب... 41

I. 1. الفصل الأوّل : الاستفهام ضمن المناويل اللّسانيّة الحديثة............ 43

I. 1.1. الاستفهام في الاتّجاه التّوليدي : الخصائص والعلاقات............ 43

I. 1.1.1. الاستفهام في مناويل تشومسكي.. 44

I. 2.1.1. الاستفهام في مقترحات ملنار.. 46

I. 2.1. الاستفهام في النّحو الوظيفي... 57

I. 3.1. الاستفهام في الاتّجاه التّداوليّ 65

I. 1.3.1. دراسة الأعمال اللّغويّة... 65

I. 2.3.1. الاستفهام ضمن الدّراسات التّداوليّة.. 66

خاتمة 81

I. 2. الفصل الثّاني : الاستفهام ضمن الدّراسات اللّسانيّة العربيّة.......... 83

I. 1.2. مقاربة الاستفهام في العربيّة من وجهة توليديّة (ع.ق. الفاسي الفهري).. 83

I. 1.1.2. البُنى الاستخباريّة 84

I. 2.1.2. التّبئير 85

I. 2.2. قراءة قضايا الاستفهام في العربيّة من منظور لساني وظيفي..... 91

I. 1.2.2. البؤرة في الجمل الاستفهاميّة.. 92

I. 2.2.2. استفهام الحمل.. 93
I. 3.2.2. استفهام المكوّن.. 95
I. 4.2.2. الاستفهام واستلزاماته الحواريّة.................................... 99
I. 3. خاتمة الباب الأوّل 105
II. الباب الثّاني : الاستفهام : الخصائص والعلاقات : من خلال مرحلة ثانية من التّفكير النّحويّ القديم (المبرّد/ ابن السّرّاج/ الزّجّاجي) 107
II. 0. مقدّمة الباب.. 109
II. 1. الفصل الأوّل : الخصائص النّحويّة للاستفهام.............................. 111
II. 1.1. الخصائص اللّفظيّة : البنية اللّفظيّة.................................... 111
II. 1.1.1. الهمزة : قوام المنوال الاستفهامي.................................... 112
II. 2.1.1. هلْ : ثاني حرفيْ الاستفهام.. 114
II. 3.1.1. أسماء الاستفهام : بديلٌ أمْ متمّم.. 117
II. 2.1. الخصائص الإعرابية والعامليّة لحرف الاستفهام.......................... 119
II. 1.2.1. بنية الاستفهام : "كلامٌ" مبنيّ على إسناد 119
II. 2.2.1. الخصائص العامليّة : إيقاع معنى الاستفهام بحرفه 122
II. 3.2.1. البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام...................................... 125
II. 3.1. الخصائص المعنويّة : البنية المقوليّة.................................... 126
II. 1.3.1.المحتوى المقولي للاستفهام 127
II. 2.3.1 مفهوما الصّدق والكذب وعلاقتهما بالإنشاء الاستفهامي 128
خاتمة 131
II. 2. الفصل الثّاني : العلاقات اللّفظيّة والتّركيبيّة للاستفهام.................... 133
II. 1.2. الاشتراك العلاميّ.. 133

II. 1.1.2. إقرار العلاقة 133

II. 2.1.2. موجّهات العلاقة اللّفظيّة (العلاميّة) بين أبنية الاستفهام والشّرط والموصول 134

II. 2.2. علاقة المشابهة التّركيبيّة 138

II. 3.2. علاقة الاِستلزام بين الاستفهام وجوابه.. 140

II. 1.3.2. الخاصّية التّبادليّة للاستفهام والجواب 140

II. 2.3.2. الأبعاد التّركيبيّة والدّلاليّة لعلاقة الاستفهام بجوابه 141

II. 3. الفصل الثّالث : علاقات الاستفهام العامليّة بأبنية مشارطة 145

II. 1.3. الأساس العاملي لعلاقة الاستفهام بالشّرط............................ 145

II. 1.1.3. توجيه الجزم في أبنية الاستفهام المجازى بها......................... 146

II. 2.1.3. كون أ[ج] مشارطة لـــ أ[ج] + إنْ [ج2] 148

II. 2.3. الأساس العاملي لمشارطة الاستفهام معاني التّسوية والموصول. 150

II. 1.2.3. العلاقة العامليّة بين الاستفهام وألفاظ الاعتقاد والتّسوية......... 150

II. 2.2.3. العلاقة العامليّة بين الفعل الإحالي والاستفهام....................... 154

II. 3.3. الأساس العاملي لعلاقة الاستفهام ببعض معاني الطّلب المغايرة 156

II. 1.3.3. أساس مشارطة أ[الاس (...)] لـــ ليْت [ج] في تصوّر المبرّد. 156

II. 2.3.3. تصوّر لاحقي المبرّد لنفس العلاقة................................ 158

خاتمة 162

II. 4. الفصل الرّابع : العلاقات الدّلاليّة للاستفهام............................ 163

II. 1.4. العلاقات بين المناويل الدّلاليّة الأساسيّة في الاستفهام............. 163

II. 1.1.4. مشارطة أ[(...) أمْ (...)] لـــ [أيّ (...)] 164

II. 2.1.4. العلاقـــة بين المنوالين : أ[(...) أمْ (...)] وإسْ (...)] في الاستفهام 166

II. 2.4. تشارطات الاستفهام الدّلاليّة مع أبنية مغايرة 168
II. 1.2.4. علاقة التّكافؤ الدّلالي بين ألا [ج] و[ج]............................ 168
II. 2.2.4. تولُّد دلالات مقاميّة في أبنية الاستفهام 169
خاتمة 172
II. 5. خاتمة الباب الثّاني 173

III. الباب الثّالث : الأســـــاس المعنوي لعلاقات الاستفهام (السّيرافـــي ← ابن جنّي) 177

III. 0. مقدّمة... 179
III. 1. الفصل الأوّل : البنية الإعرابيّة العامليّة للاستفهام 181
III. 1.1. الخصائص الإعرابيّة والعامليّة لحرف الاستفهام........................ 181
III. 2.1. موضع (هلْ) 184
III. 3.1. مواضع أسماء الاستفهام.. 187
III. 4.1. قضايا الحذف والإضمار في الاستفهام 189
خاتمة 194
III. 2. الفصل الثّاني : علاقة البنية الإعرابيّة بالبنية الدّلاليّة في الاستفهام.. 195
III. 1.2. المتكلّم : العامل في كلامه 195
III. 2.2. الوظائف الدّلاليّة للحرف 196
III. 1.2.2. الحروف للاختصار لا للإعمال 198
III. 2.2.2. عمل حرف الاستفهام... 198
III. 3.2.2. علاقة البنية الدّلاليّة بالبنية العامليّة 200
خاتمة 202

III. 3. الفصل الثّالث : العلاقات : التّشارطات داخل حيّز الاستفهام 203
III. 1.3. علاقة حرف الاستفهام باسمه : المولّدات اللّفظيّة 203
III. 2.3. علاقة حرف الاستفهام بالفعل : المولّدات المعنويّة 206
III. 3.3. علاقات المناويل التّركيبيّة الأساسيّة في الاستفهام 208
III. 1.3.3. علاقة المنواليْن : أ[(...) أمْ (...)] و[أيّ (...)] 208
III. 2.3.3. مشارطة المنوال [سْ (...)] للمنوال أ[(...) أم (...) أم ...] . 209
خاتمة 213
III. 4. الفصل الرّابع : تولّد الدّلالة البلاغيّة من علاقات الاستفهام بأبنية مغايرة 215
III. 1.4. علاقة الاستفهام بأبنية الخبر 215
III. 1.1.4. علاقة الاستفهام بالإثبات 215
III. 2.1.4. علاقة الاستفهام بالنّفي : ألا[ج] ← ج 218
III. 3.1.4. علاقة الاستفهام بمعنى التّسوية 221
III. 4.1.4 العلاقة العامليّة بين مجموعة {سواء...} وجملة الاستفهام....... 223
III. 5.1.4. العلاقة العامليّة بين اعتقاد اليقين وجملة الاستفهام............... 227
III. 6.1.4. مشارطة الاستفهام لمعنى الموصول................................ 229
III. 2.4. علاقة الاستفهام بالشّرط 231
III. 1.2.4. علاقة أسماء الاستفهام المجازى بها بـــ (إنْ)..................... 231
III. 2.2.4. الجازم لجواب الاستفهام.. 234
III. 3.2.4. تعذّر المجازاة بـــ(كيف) 237
III. 3.4. علاقة الاستفهام بالتّعجّب.. 239
III. 4.4. علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب...................................... 240

III. 1.4.4. كون أ[لاج] مُشارطة لـــ : ليت [ج].. 241

III. 2.4.4. مشارطة الاستفهام لـــ : لعلّ [ج].. 242

خاتمة 246

III. 5. خاتمة الباب الثّالث... 248

IV. الباب الرّابع : تعامل مستويات النّظام النّحوي ضمن علاقات الاستفهام من خلال نظريّة "النّظْم" والمسائل النّحويّة المُشْكِلة (ع.ق. الجرجاني – ك. الأنباري) 251

IV. 0. مقدّمة الباب.. 253

IV. 1. الفصل الأوّل : ائتلاف عمل الاستفهام : الخصائص ومنهج الدّرس.. 255

IV. 1.1. الإسناد وإسناد الإسناد.. 255

IV. 2.1. مولِّدات الدّلالة في بنية الاستفهام... 258

IV. 1.2.1. دور مستوى الإعراب في توليد الدّلالة 258

IV. 2.2.1. موضع الصّدر : مركز توليد الدّلالة 259

IV. 3.2.1. علاقة التّركيب والإعراب بتكوّن الدّلالة..................................... 260

IV. 4.2.1. التّمييز بين القول والواقع : تضافر الإعراب والمقام 263

IV. 3.1. توجيه الإعراب واختبار المعنى... 265

IV. 1.3.1. التّمثيل الاختباري للمعنى في الاستفهام.................................... 266

IV. 2.3.1. توجيه نصب الظّروف في الاستفهام 268

IV. 3.3.1. تعليق إعراب الاسم بعد حرف الاستفهام..................................... 272

خاتمة 275

IV. 2. الفصل الثّاني : العلاقات : تعامل مستويات النّظام النّحوي 277

IV. 1.2. استرسال مستويات النّظام النّحوي في تحقيق دلالة الاستفهام 278

IV. 2.2. المستويات النّحويّة الفاعلة في توليد الدّلالة ضمن علاقات الاستفهام 280
IV. 1.2.2. دور العلاقات العامليّة في مشارطة أ[ج] ⟵ إنْ [(ف) فا] .. 281
IV. 2.2.2. مشارطة أ[ج] لــ أ[ج]+ إنْ [ج].. 285
IV. 3.2.2. البعد الإعرابي لعلاقات الاستفهام الثّلاثيّة 287
IV. 4.2.2. سيطرة المستوى المقولي على الإعراب.................................. 288
خاتمة 292
IV. 3. الفصل الثّالث : تحرّك السّؤال البلاغي بين الإعراب والمعنى والمقام 295
IV. 1.3. علاقة الاستفهام بمعاني الإخبار الصّريح 295
IV. 1.1.3. علاقة الاستفهام بالإثبات 296
IV. 2.1.3. علاقة الاستفهام بالنّفي 299
IV. 3.1.3. درجات توليد الدّلالة في مشارطة الاستفهام للنّفي................ 303
IV. 2.3. علاقة الاستفهام بمعاني "الإخبار الانفعالي"............................ 307
IV. 1.2.3. مشارطة أ[ج] لــ [مَا أفْعله] 307
IV. 3.3. علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب... 311
IV. 1.3.3. مشارطة أ[ج] لــ [اِفعلْ]... 312
IV. 2.3.3. علاقة الاستفهام بالنّداء... 315
خاتمة 319
IV. 4. خاتمة الباب الرّابع.. 320
V. الباب الخامس : حاصلُ تأليف النّحاة لقضايا التّكوّن الدّلالي في أبنية الاستفهام (السكّاكي/ النّحويّ الأندلسيّ) 323
V. 0. مقدّمة.. 325

V. 1. الفصل الأوّل : قضايا العمل في الاستفهام............................... 327

V. 1.1. انتظام عناصر العمل النّحوي.. 327

V. 2.1. عمل حرف الاستفهام 328

V. 3.1. موضع الصّدر في الاستفهام... 330

V. 4.1. تشكّلات شحنة الإمكان في [حا (حا)]................................. 331

V. 1.4.1. مواضع الإحالة معمولات للبنية الإنشائيّة الاستفهاميّة........... 333

خاتمة 336

V. 2. الفصل الثّاني : درجات تنفيذ الخصائص الإنشائيّة الفعليّة في واسمات الاستفهام وجوابه اللفظيّة 337

V. 1.2. الفرق بين الهمزة وهلْ... 338

V. 2.2. تعامل مستويات النّظام النّحوي لتفعيل خصائص حرف الاستفهام.. 341

V. 3.2. الخصائص التّمييزيّة لحرف الاستفهام عن حرف الجواب........ 346

V. 4.2. توليد العلاقات لدلالة اسم الاستفهام على كونه الماهيّ لا الإنشائيّ.. 349

خاتمة 352

V. 3. الفصل الثّالث : الثّابت في علاقات الاستفهام 355

V. 1.3. علاقات الاستفهام الدّاخليّة : الثّبات والاسترسال 355

V. 1.1.3. بناء اسم الاستفهام : العلاقة بين الاشتقاق والإعراب 355

V. 2.1.3. مشارطة أ[(...) أمْ (...)] لـ [أيّ (...)]............................ 357

V. 3.1.3. كون اسم الاستفهام كناية عن أ[(...) أمْ (...)] 359

V. 4.1.3. العلاقة المنوال أ[(...) أمْ (...)] ↔[أيّ (...)]↔[سْ؟ (...)] .. 360

V. 2.3. علاقة الاستفهام بعوامل الاعتقاد والتّسوية والأفعال الإحاليّة...... 362

V. 1.2.3. (أمْ) و(أوْ) 366
V. 2.2.3. توجيه الإعراب في [سواءٌ [أ(...) أمْ (...)][] 366
V. 3.2.3. علاقة الاستفهام بمعنى الموصول 369
V. 3.3. علاقة الاستفهام بالشّرط 373
V. 1.3.3. موجّهات النّصب في الأبنية الاستفهاميّة المركّبة بالفاء 378
V. 4.3. علاقة الاستفهام بالإخبار الانفعاليّ [ما أفعَلَ] 382
V. 5.3. علاقة الاستفهام بمعاني الطّلب 385
V. 1.5.3. وجهة تقسيم الكلام 385
V. 2.5.3. علاقة الاستفهام بالأمر : حركة الشّحنة الوجوديّة 387
V. 3.5.3. علاقة أ[ج] بـــ [اِفعلْ] 389
V. 4.5.3. مولّدات علاقة الاستفهام بالأمر 391
V. 5.5.3. التّمنّي من مولّدات علاقة أ[ج] بـــ أ[لاج] و[افعلْ] 393
خاتمة 396
V. 4. الفصل الرّابع : "المتحوّل" من علاقات الاستفهام 399
V. 1.4. علاقة الاستفهام بالإثبات والنّفي 400
V. 1.1.4. المقام من الضّمور إلى الظّهور 400
V. 2.1.4. تجريد التّأويل الدّلالي قسمٌ من تجريد التّكوُّن الدّلاليّ 403
V. 2.4. منطـــق تعامل مستويات النّظام في المتحوّل من علاقات الاستفهام 404
V. 3.4. فيض فوضى الدّلالات المولّدة من المتحوّل من علاقات الاستفهام عن الضبط 405
خاتمة 409
V. 5. خاتمة الباب الخامس 410

VI. خاتمة البحث 415
المراجع 422
فهرس المصطلحات 430
فهرس المواضيع 437

أ علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com